مركز
العيدروس
للدراسات
والاستشارات

الحدود العربية - العربية
فى الجزيرة العربية

دكتور
محمد حسن العيدروس

دار الكتاب الحديث

دار العيدروس
للكتاب الحديث

الحدود العربية. العربية
فى الجزيرة العربية

الدكتور/ محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية
جامعة روتردام الإسلامية. هولندا

دار الكتاب الحديث

1422 هـ / 2002 م

دار الكتاب الحديث

الإمارات	دار العيدروس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هـاتف 3522887 (04) ـ متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885(04) ش. خالد بن الوليد ـ بناية الماجد/ش ـ 206 / دبي ـ إ.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (202 00) فاكس رقم : 2752992 (202 00) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاة هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria B. P. No 061 – Draria Tel(21)354105 Tel&Fax(21)353055 E-mail dkhadith@hotmail.com

رقم الإيداع	2002 / 3164
I.S.B.N.	977-350-018-7

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ صدق الله العظيم - سورة الأحزاب آية ٣٣.

جمع رسول الله ﷺ - الإمام علياً والسيدة فاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين رضوان الله عليهم ثم أدار عليهم الكساء فقال:

هؤلاء أهل بيتى، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

إهداء

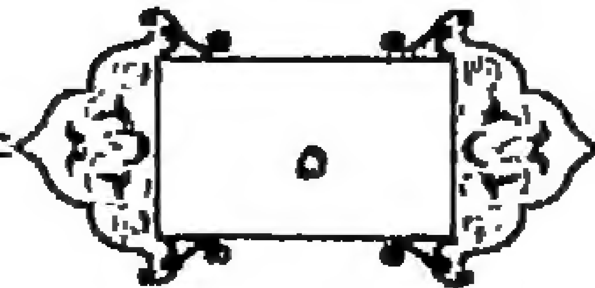
إلى سيدنا ومولانا بقية العترة الطاهرة الإمام محمد الفقيه المقدم، والإمام عبدالله أبو بكر العيدروس الأكبر وإلى الوالد حسن أحمد علوى العيدروس.

إليهم أهدى هذه الصفحات، راجيا من الله العلى القدير أن يغمد أرواحهم ويسكنهم الجنة.

مقدمة

تمتد حدود الجزيرة العربية من بحر العرب جنوبًا إلى بادية العراق والشام فى الشمال ويحدها من الغرب البحر الأحمر ومن الشرق الخليج العربى، ومعظم أو جميع كيانات الجزيرة العربية ماعدا اليمن تقع فى شرق الجزيرة العربية والتى تسمى دول مجلس التعاون أو الدول البترولية الغنية، وإن الموقع الجغرافى والناتج الاقتصادى لبلد ما هو القوة الفعالة فى ظهور السيادة السياسية، هى تلك القوة التى تعتنق مفهومًا سياسيًا واحدًا وتعمل على شيوعه فى أكبر تجمع ممكن من البشر والتى تمثل الطاقة الشعبية وراء صنع القرار السياسى فى النظام الدستورى الديمقراطى ذات المجتمع المدنى وإن كان ينقصنا هذا فى الوطن العربى بعامة والجزيرة العربية بخاصة.

تتكون السيادة السياسية فى الجزيرة العربية من الأرض والعقيدة والقوى الخارجية المؤثرة، وان الموقع الجغرافى له أثره الفعال فى السيادة السياسية، فإن هذا الموقع بالنسبة للكيانات العربية فى الجزيرة العربية جعلها فى بؤرة الاستقطاب الإقليمى والدولى، وكيانات الجزيرة العربية هى امتداد جغرافى طبيعى لبقية الكيانات فى الوطن العربى، وتمثل الجناح الشرقى أو المشرق العربى. وللعوامل الطبيعية والجغرافية التى تربط أبناء المجتمع العربى مضافًا إليها اللغة العربية والدين الإسلامى. لهذه العوامل الأثر القوى فى الاشتراك بطبيعة واحدة فى التكوين السياسى والنظرة الشمولية القائمة للنزعة القومية التى خلفت السيادة السياسية ذات التوجه القومى العربى، والمصير المشترك الذى ساهم فى ظهور التكوين السياسى التى ترى وجوب النهضة والنظام الديمقراطى العربى، وكان الإسلام ولايزال دافعًا لظهور تيارات تنادى بالوحدة والخلافة والنظام الإسلامى وتطبيق الشريعة الإسلامية، ومقاومة الاستعمار المسيحى الجديد المتمثل فى الهيمنة الأمريكية على النظام العربى.



تعد منطقة شرق الجزيرة العربية فى حدودها السياسية فريدة فى تخطيطها غير المألوف؛ إذ تختلف اختلافا كبيراً عن الحدود السياسية فى أى بقعة فى العالم فلم تعانى منطقة ما فى العالم من مشاكل تخطيط الحدود السياسية مثل ماعانته منطقة شرق الجزيرة العربية ولم تكن الحدود السياسية قبل اكتشاف النفط معروفة لدى كيانات شرق الجزيرة العربية، وإن كانت فكرة الحدود ليست غريبة تماماً بالنسبة للقبائل الكبرى كان لها ما يعرف بمنطقة محددة لرعى حيواناتها لكنها لم تكن حدودا صارمة لا يمكن تجاوزها كالحدود السياسية وبسبب عدم الإرباك الذى صاحب تخطيط الحدود السياسية فى منطقة شرق الجزيرة العربية الذى تتحمل بريطانيا جزء كبير من هذا التخطيط السىء الذى كانت تهدف من وراءه السيطرة والهيمنة على الخليج العربى، كذلك أدى اكتشاف النفط وحرص كل مشيخة على اكتشاف أكبر مساحة ممكنة من الأراضى لنفسها على أمل أن تزيد من ثروتها النفطية الكامنة. وهكذا اتسمت فترة ما بين الحربين بظهور مشكلات الحدود بين القوى السياسية القائمة على امتداد الساحل في شرق الجزيرة العربية خصوصاً عندما بات التنافس على أشده بين شركات الاحتكار البترولية التى لقيت التأييد والمؤازرة من الدول التابعة لها للحصول على امتيازات البترول فى منطقة شرق الجزيرة العربية.

خرج أمير نجد فى نهاية الحرب العالمية الأولى أكثر ثباتًا واستقراراً فى بسط سيطرته على مناطق من شبه الجزيرة العربية، وتم وضع حدود سلطنة نجد فى العراق فى بروتوكول ملحق بمعاهدة المحمرة التى أبرمت فى ٢ ديسمبر ١٩٢٢، كما تم وضع حدودها مع الكويت فى معاهدة العقير فى نفس التاريخ، غير أن الحدود الشرقية للسلطنة لم توضح، وقد أجرى عبدالعزيز مع «برس كوكس» مفاوضات «العقير»، و كانا متفقين ضمنا على أن الخط الأزرق الذى نصت عليه الاتفاقيات الإنجليزية العثمانية السابقة هو الحد الفاصل فى الشرق لسلطنة نجد. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية الأنجلو - بريطانية فى عام ١٩١٣ كانت قد تعرضت لحدود نجد الجنوبية، حيث يمتد خط الحدود طبقًا لذلك من جزيرة «الزخنونية»

جنوب العـقيـر إلى الربع الخالى، ويفـصل هذا الخط نجدا عن شـبه جـزيرة قطر وساحل عمان وعمان.

تعج منطقة شرق الجزيرة العربية بالمشكلات الكثيرة، شأنها شأن بقية مناطق العالـم ومن هذه المشكلات ما يتـعلق منها بالناحـية الاقـتصاديـة ومنها ما يتـعلق بالناحيـة السياسيـة، ومن أمثلة تلك المشاكل السيـاسية مشـاكل الحدود، وهى من أخطر المشكلات فى شرق الجـزيرة العربية وأكـثرها طلبًا للحل العـاجل والحاسم، فـمن الملاحظ بشكل عـام أن كل دولة من دول المنطقـة لها مـشكلة حـدودية مع جيـرانها، فـالسعـودية لها مـشكلاتها الحـدودية مع الكويت وقطر بالإضـافة إلى مشكلتها مع اليـمن وغيرها من الدول المحيطة بها، والكويت لها مـشكلتها المزمنة مع العراق، والإمارات لـها مشاكلها الحـدودية مع عمان ولديها مـشكلة الجزر فى الخليج العربـي مع إيران، وعمان لهـا مشاكلهـا مع اليمن والإمـارات، وقطر لها مشكلتـها مع السعودية، والبـحرين متصارعـة مع قطر على جزر حوار الخـاضعة للبحرين، ولقد كـانت هذه المشاكل الحدودية المتعددة التى تعانى منهـا المنطقة شبه معدومة قـبل مجئ البريطانيين إلى المنطقة، والذين يعتـبرون هم أساس البلاء وهم مثيـرى المشاكل بين دول المنطقة. ويمكن القـول بأن كيانات شرق الجزيـرة العربية على الرغم من انقسامها الشديد حتى قبل مجئ البريطانيين لـم تكن كيانات المنطقة تعانى مـن هذه المشاكل الحدودية بشـكل واضح، ولم يأخذ الصـراع على الحدود فيما بينهم هذا الشكل العنيف، كـالذى حدث بين العراق والكويت إلا بعد مجئ البريطانيين إلى المنطقة.

نجد من الصـعب تطبيق نظام الحـدود السياسـية المعمـول به فى معظم دول العالم على هذا الجزء من شبـه الجزيرة العربية، ذلك أن الحدود السياسـية كما هو معـروف ترتبط بحواجـز طبيعـية أو بفـواصل لغوية، والوضع مخـتلف فى هذه المشكلة، ذلك أن سكان المنطقة المتنازع عليها يشتـركون مع كلا الطرفين المتنازعين فى اللغة والدين والتـراث التاريخى والاجتـماعى والقبلى الواحـد. مما أدخلها فى دوامة يدور رحاها باستـمرار. الحقيقة أن هذه المشكلة اكتسـبت بعدًا خطرًا، فبين

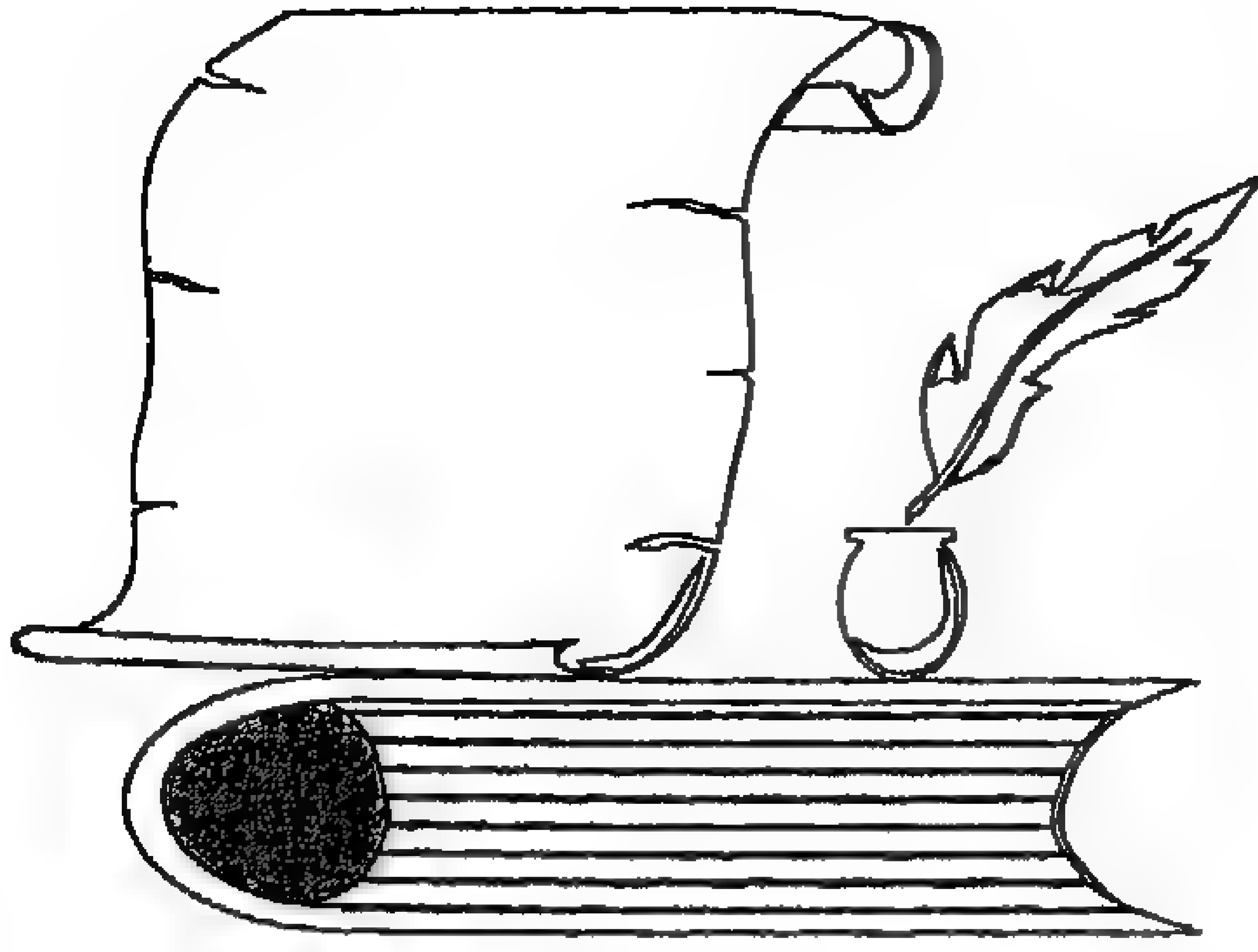
الآن والآخر تثار هذه المشـاكل على السطح عن الخلاف الحاد بين كـيان وآخر هو أبلغ مثـال على خطورة الموضوع الذى يـشكل خطرا كبيـرا على مسـتقبل المـنطقة خاصة فى وقت يواجه فيه تحديات كبيرة. وقد يكون ما قرأناه وما سمعناه عن هذه الخلافات كان السبب فـى رغبتنا فى معرفة الجذور التاريخيـة لهذه الخلافات لذلك أردنا كتابة بحث يـتناول قضية الحدود لإشـباع رغبتنا وفضـولنا فى هذا الموضوع، وأسأل الله أن يوفـقنى فى عرض هذا الموضوع الحـساس وإظهاره بالصـورة اللائقة المرضية ويشفع لى إذا كان به بعض الاجتزاء والـنقصان، فلقد سعيت ولكل سعى حدود ومـا كان الكمـال إلا لله وأن الإنسان إلا ابن النسـيان. وجل من لايسـهو والقصـد حل هذه المشاكل بعد مـعرفة أسبـابها ومن المستـفيد من ورائهـا (القوى الخارجية) لنتفرغ بعدها نحو الوحدة والنظام الديمقراطى الإسلامى.

تشمل الدراسـة أسباب القضايا الحـدودية فى المنطقة ودوافعهـا وإثارتها من حيـن إلى أخرى فى واقـعها الحـالى فيـما بين كـيانات الجـزيرة العربيـة ومن ثم التحديات التى تـواجها كيانات المنطقـة من جراء الحدود وما مدى انـعكاسها على الأمن الجماعى العـربى القومى فى المنطقة من مخـاطر واستقرار ووضع فـرضيات وآليات مستقبلية وبالتـالى يمكن التوصل إلى إعطاء صورة ما عن القضايا الحدودية ويحتوى **الفصل الأول** ـ أبعاد نزاع الحدود العربية ـ العربية **والفصل الثانى** إشكالية حدود السعودية مع جـيرانها (مثال الحدود الكويتـية والسعودية) **الفصل الثالث** ـ إشكالية الحـدود العربية فى جنوب شرق الجزيـرة العربية **والفصل الرابع** ـ النظرة المستقبلية للحدود العربية ـ العربية.

وفي الختام آخـر دعونا الحمد لله رب العالمين والصـلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين.

د. محمد حسن العيدروس

روتردام. هولندا





أبعاد نزاع الحدود العربية ـ العربية

ـ فكرة الحدود السياسية

ـ منازعات الحدود السياسية

ـ أبعاد نزاع الحدود العربية ـ العربية

أولا: البعد التاريخى

ثانيا: البعد السياسى

ثالثا: البعد الاقتصادى ـ النفط

رابعا : البعد الأمنى والعسكرى

خامسا: البعد الجغرافى والاستراتيجى

سادسا: البعد الاجتماعى

فكرة الحدود السياسية

يمكن القول بأن الشعور بفكرة الحدود قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بفكرة الملكية. فالتجمعات الإنسانية البدائية كالقبائل وما فى حكمها، كانت تشعر بأن حقوقها وسلطانها له مجال أرضى يجب ألا تتعداه. فالرعاة مثلا، كانوا يدركون بصفة أكيدة إن كانوا يمارسون نشاطهم فى منطقة تخضع لسلطان قبيلتهم أو إنهم يمارسونه فى منطقة غريبة عنهم، للآخرين حقوق فيها. ولذلك، كانت القبائل المتجاورة تعرف حدودا معلومة للمناطق الخاصة لكل منها، والتى يجدون فيها حقا خالصا للرعى أو الصيد أو القنص. وكان تعدى قبيلة على المنطقة الخاصة بأخرى، يشكل خرقا وتجاوزا يستدعى الخلاف والخصام. وقد يؤدى إلى نشوب القتال. ومن الأمور التاريخية المؤكدة، أن فكرة الحدود الثابتة لم تتبلور إلا بعد معرفة فنون الزراعة وما يصاحبها عادة من صناعات منزلية وتجارة محلية. فالزراعة تقتضى الإقامة الطويلة فى مكان ثابت لا يتغير. كما يرتبط بها أيضا ظهور فكرة التملك الفردى والجماعى والحاجة إلى إقامة حدود أو فواصل تميز الملكيات الزراعية الخاصة عن بعضها، وإيجاد نوع من السلطة العليا، للفصل فى الخلافات التى قد تقوم بين المالكين[1].

جعلت الزراعة الأرض المأهولة بالسكان أكثر إنتاجا للغذاء، بمثل ما جعلت المجتمعات الإنسانية أكثر ارتباطا بالأرض التى يعيشون عليها، فقد لجأت مثل هذه المجتمعات الزراعية المنظمة إلى تعيين حدود ثابتة وواضحة لمناطق استقرارهم، بقصد حماية الأملاك والوقاية من العدوان الخارجى. فهذه المجتمعات التى تتميز بقدرتها على إنتاج الغذاء، كانت كثيراً ما تتعرض لإغارة القبائل الرعوية، التى درجت على حياة التنقل والترحال. وقد كانت هذه الحدود الثابتة تتمثل عادة فى أراضى شاسعة، تتركها هذه المجتمعات خالية حول مناطق استقرارها، خاصة الأراضى التى تشغلها الصحارى والمستنقعات والغابات الكثيفة. مثال ذلك،

---

١ ـ د. محمود توفيق ـ مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية ـ العربية . مجلة السياسة الدولية ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ص١٦٧.

الأراضى التى كانت تتركها جماعات الهنود الحمر فى شرقى أمريكا الشمالية حول مناطق تركزهــا، والأراضى التى كانت تترك خــالية حــول القرى فى وسط أوروبا وغربهــا. كمــا لجأت بعض المجـتمعــات إلى إقامــة الأسوار وحفـر الخنادق وبناء الحصون حــول مناطق استقرارها، كــالسور الذى أقامتــه امبراطورية الصيــن قديما والحصون التى شيدتها الامبراطورية الرومانية المقدسة حول مدنها. ومع ميل البشر إلى التجمع فـى مناطق الاستقرار وتزايد نموهم وتكاثرهم الطبـيعى، اضطر سكان هذه المناطق إلى التوسع فى استغلال المناطق الحـدية الخالية فى إنتاج الغذاء، سواء بالزراعة أو الصيد أو تربية الحيوان. وقد أدى هذا الأمر إلى انكماش مناطق الحدود واقتراب المجـتمعات المستقـرة بعضها من بعض إلى حد التـلامس، بحيث لم تعد وظيفة الحـدود تقتصر على تنظيـم الفصل بين المجتمعــات وإنما تجاوزت ذلك إلى تنظيم الاتصال بينها[1].

أصبحت الحدود ظاهرة دقيقة ومــؤكدة، بعد تبلور القوميات nation - making داخل الحـدود الحاجزة وظهــور الدولة القــومية الحـديثة فى نــهاية العــصور الوسطى. ويرتبط مدلول هذه الدولة ارتبــاطا حتميا بملكية الإقليم والسـيادة عليه. ولأن الحدود ترتـبط بالملكية، لذا فــإن المنطقة التى تسـودها الدولة يجب أن تكون معلومة ومــعينة بخطوط حدية دقـيقة Boundaries وليس بمناطق حدية شــاسعة، والتى تعرف بالتــخوم Frontiers. وعند هذه النقطة، نسـتطيع القول بــأن الحدود بمفهومهــا الحديث، عبارة عن مصطلح يستخــدم للإشارة إلى الخطوط الحدية التى تعين النــطاق الذى تمارس فيه الدول مــالها من اخــتصاصــات وسلطات وسلطان. وهذه الفواصل لاتعين إقليم الدولة على اليابس فقط. ففى حالة الدول الساحلية، تمتد هذه الفواصل فى خطوط مــستقيمــة نحو البحر، لتعــين النطاق البحرى الذى يخضع لسيــادة هذه الدولة أيضا. كما أن هذه الفــواصل لاتعين إقليم الدولة على المستوى الأفقى فقط، بل تعينه على المستوى الرأسى أيضا. فالحدود ترتفع عموديا

---

١ ـ د. محمود توفيق ـ نفس المرجع ص١٦٧.

عن سطح الأرض لتحدد المجال الجوى. كما تمتد إلى باطن الأرض لتعين النطاق الصخرى الذى يرتكز عليه إقليم الدولة وتستخرج منه الثروات المعدنية(١).

نجد الحدود السياسية بين الدول هى خطوط ترسم على الخريطة لتبين الأراضى التى تخص دولة أو دولتين على جانبى هذه الخطوط التى توضح الأراضى التى تمارس الدولة مظاهر سيادتها عليها وتخضع لسلطانها، بحيث يكون لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها. ولقد اتسع مفهوم تخطيط الحدود فى العصر الحديث، حيث لم يعد قاصرا على اليابس، أو الأراضى سواء أكانت صحراوية أو زراعية، وإنما دخلت مشاكل الحدود المسطحات المائية والمياه الإقليمية، بل والأجواء الفضائية، كلها تثور حولها المشاكل والنزاعات، وتحسم أحيانا بالقوة، وأحيانا من خلال الوفاق أو الاحتكام إلى المنظمات الدولية، كمحكمة العدل الدولية مثلا(٢).

يزيد من تفاقم وتعقيد مشاكل الحدود بين الدول، تشابه طبيعة المناطق المفروض أن يخترقها خط الحدود وعدم وجود حواجز طبيعية، كالجبال أو المجارى المائية، ويزيد من هذا التعقيد تماثل الشعوب التى تقطن على جانبيها، حيث تتوزع القبائل وتنقسم العائلات، ويكون الجفاف والتصحر من العوامل التى تخلق ظاهرة البدو الرحل الذين ينتقلون حيث يكون الكلأ ومصادر المياه، غير آبهين بالعلامات الفاصلة بين سيادة الدول المتجاورة، مما يخلق المصاعب وتثور حوله المنازعات. وينشأ مثل هذا الوضع المعقد والمتداخل بين دول كانت تخضع لمستعمر واحد أو كانت ضحية لجار له طموح وأطماع فى التوسع والهيمنة، حيث كان المستعمر يأخذ من أراض دولة تخضع لسيطرته ليضيف إلى أراضى دولة أخرى يرى أن بقاءه فيها أكثر رسوخا وأطول زمنا، وعندما سادت فكرة تصفية الاستعمار وحق الشعوب فى تقرير مصيرها واضطرت الدول المستعمرة للجلاء عن مستعمراتها،

---

١ ـ د. محمود توفيق ـ نفس المرجع ص١٦٧.

٢ ـ أحمد مهابة ـ مشكلات الحدود فى المغرب العربى ـ السياسة الدولية ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ص٢٣٩.

حرصت على أن تجعل من رواسب استعمارها مشاكل للحدود بين الدول، تكون بمثابة، قنابل زمنية موقوته تنفجر بين الحين والآخر، بحيث تزرع عدم الاستقرار فى علاقات هذه الدول، وتعطى مستعمريها السابقين فرصا للتدخل والمناورة لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية[1].

من المسلم به لدى عموم الباحثين فى حقل القانون الدولى والعلاقات الدولية أن الأصل فى الحد السياسى (Political Boundary Line) أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الفصل بين وحدات أو كيانات إقليمية يكون لكل واحد منها سماته المتميزة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. ومن هنا جاء تعريف الحد لغويًا بأنه: «الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر». ومن هنا أيضا جاء قول الجغرافيين بأن «موقع الحدود يمكن أن يحدد بالنسبة إلى ملايين الأفراد اللغة والأفكار التى يتلقنها الأطفال فى مدارسهم، والكتب والصحف التى سوف يحتاج الناس إلى شرائها، ونوع العملة التى يتعاملون بها». والواقع أن هذا التعريف إنما ينصرف إلى الحدود بمعنى (Bōunda-riers) أى الحدود الخطية (Linear). ولكن فى المقابل هناك الحدود بمعنى (fron-tiees) أى الحدود الممتدة أو القطاعية (zonal) التى تشير إلى مساحة من الأرض - قد تضيق وقد تتسع من حالة إلى أخرى - تفصل بين جماعات سياسية متباينة. وهذا النوع الأخير من الحدود هو الذى يعرف فى الاصطلاح العربى بـ «التخوم»، والذى يقابله اصطلاح (Les confins) فى اللغة الفرنسية. وتقديرنا أنه على الرغم من وضوح الفرق بين هذين المفهومين للحدود - ولو من الناحية النظرية على الأقل - فإن هناك من الباحثين من لايزال يصر على النظر إليهما باعتبارهما مترادفين. والواقع أن هذا الاتفاق العام بشأن ماهية الحدود السياسية إنما هو فى التحليل الأخير لايعدو إلا أن يكون مسألة نظرية؛ ومرد ذلك إلى حقيقة أن العيوب العديدة التى تكشف عملية إنشاء الحدود الدولية بمراحلها المختلفة تكاد تجعل من قدرة الحد السياسى على التوافق مع المعطيات الاجتماعية والبشرية السائدة أمرًا صعب المنال

١ - أحمد مهابة - نفس المرجع ص٢٣٩.

فى الكثير من الأحوال وتأسيساً على وجهة النظر هذه، ومع الأخذ فى الاعتبار بما انتهت إليه المحكمة الدائمة للعدل الدولى من أن اصطلاح «النزاع» ـ ويقابله (dis-pute) باللغة الإنجليزية و (differand) باللغة الفرنسية ـ إنما يشير إلى «خلاف ينشأ حول مسألة تتعلق بالقانون أو بوقائع معينة، أو هو تنازع يتعلق بوجهات نظر قانونية أو بمصالح بين شخصين»، فإنه يصعب القول بأن أى خلاف أو حادث يثور بين دولتين متجاورتين أو أكثر ذا صلة بالحدود المشتركة يصدق عليه وصف «نزاع الحدود» (Boundary dispute) (١).

أصبح من الضرورى أن يتم تعيين خطوط الحدود بعد تعمير مساحات كبيرة فى العالم وتنوع الحرف وازدياد السكان، وتنوع أسباب الاحتكاك والتباين وتعدد المشاكل المترتبة على ذلك كله. والواقع أن للحدود وظائف متعددة من بينها الدفاع عن الدولة وتوفير الأمن والحماية، وحماية الإنتاج الاقتصادى والنظم الاقتصادية وتنظيم انتقال الأفراد وتداول السلع. وتزداد أهمية تخطيط الحدود فى الوقت الحاضر لاعتبار آخر، وهو التقلب المستمر فى عدد الوحدات السياسية بسبب الحركات السياسية المختلفة مما يتطلب إقامة حدود اصطناعية، تقام فى الغالب وفقا لاعتبارات سياسية دون مراعاة للاعتبارات التى تكفل التكامل والانسجام بين عناصر الوحدة السياسية. وفى هذه المنطقة لم تظهر أية حدود ثابتة على الخرائط قبل القرن العشرين وكانت اتفاقية ١٩١٣ بين تركيا وبريطانيا أول محاولة لتعيين الحدود والتى تحدد بموجبها خط الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين فى شرق جزيرة العرب(٢).

الواقع أن حكام المنطقة لم يولوا مسألة الحدود فى الماضى أية أهمية. إذ لم يكن مفهوم السيادة الإقليمية بمعناه الغربى معروفاً لديهم، كما لم يكن هناك مبدأ

---

١ ـ أحمد محمد الرشيدى ـ التسوية السلمية لمنازعات الحدود ـ مركز الإمارات للدراسات ـ أبوظبى ٢٠٠٠ ص١٠.

٢ ـ د. محمد متولى ـ حوض الخليج العربى ـ الجزء الثانى ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٧٤ ـ ص٢٧.

ثابت لتقرير السيادة. فتارة تقرر على أساس إعلان الولاء من زعيم القبيلة، وتقوم أحيانا أخرى على التبعية لمذهب دينى واحد كالإباضية والزيدية. وفى بعض الأحيان ينبنى على أساس الملكية كما كانت أسرة البوفلاح تملك بعض بساتين واحة البوريمى، أو على دفع الضريبة أو الزكاة. وكان للحاكم صلاحياته على أية أرض نتيجة نفوذه على القبائل المستقرة فيها. وكان الولاء له وليس للمشيخة أو الإمارة نفسها. وهذه الخاصية تجعل تخطيط الحدود ـ والقبائل فى حركة مستمرة من التداخل وعدم الاستقرار ـ أمرا صعبا وتثير الكثير من المشاكل خاصة وأن حركة القبائل وولاءها تتقلب لاعتبارات طبيعية، و كذلك وفق علاقاتها مع الحاكم. فإذا تحول ولاء قبيلة من حاكم إلى آخر ادعى الحاكم الآخر حقوقًا على الإقليم الذى به القبيلة. ويرفض الحاكم الأول الاعتراف بخروج القبيلة على طاعته وبذلك تصبح المنطقة التى تجوب فيها القبيلة موضعًا للنزاع بين الحاكمين، وأبرز مثال لذلك قضية القبيسات بين أبو ظبى وقطر. وما من شك فى أن الحدود بين القبائل كان معترفا بها. فكان لكل قبيلة منطقة تقليدية تتحرك إليها فى الفصول المختلفة ولكن لم تكن حدودا واضحة وثابتة. وكان وضع القبائل فى الصحراء أشبه بوضع الدول فى أعالى البحار. فلكل دولة مياهها الاقليمية التى تقررت حتى الآن بإعلان منفرد من جانبها، ولكن تبقى هناك مساحة من المياه الدولية تتكافأ فيها الدول والتزاماتها[1].

نجد أن ظاهرة الحدود السياسية فى الجزيرة العربية حيث دول مجلس التعاون هى نتاج الاستعمار المسيحى البريطانى لحقبة طويلة من الزمن يقارب القرن والنصف على سواحل الجزيرة العربية الشرقية والجنوبية ومضايقها المهمة مثل مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، مما جعله يثير بدوره العديد من الاختلافات حول الآثار المترتبة على ظاهرة الحدود وفكرتها التى لم تعرف قبل الاستعمار البريطانى المسيحى، وخاصة منذ صراعه ضد محمد علي لمنع الوحدة القومية للعرب وإفشال مشروع مصر محمد علي بتوحيد بلاد الشام ومصر والسودان والجزيرة العربية فى

١ ـ د. محمد متولى ـ نفس المرجع ص٢٣.

بداية القرن التاسع عشر، تم تحجيم السيطرة العثمانية فى عهد السلطان عبدالحميد الثانى فى أواخر القرن التاسع عشر ومساعدة جماعة الاتحاد والترقى العلمانية التى أنشأها الاستعمار المسيحى والصهيونية العالمية بغية القضاء على فكرة الجامعة الإسلامية وخلق كيانات قطرية وطائفية، تحت مسميات قومية.

عندما تم إحياء وبعث فكرة القومية العربية والخلافة الإسلامية من قبل الشريف الحسين فى الحجاز فى غرب الجزيرة العربية، فقام الاستعمار المسيحى البريطانى بإفشال مشروع ميثاق دمشق الذى أعلنه زعماء العرب وتبناه الشريف الحسين، وبالتالى نجحت بريطانيا فى إيجاد الحدود السياسية بخلق الكيانات الاستعمارية لمنع الوحدة القومية للعرب والقضاء على الشريف الحسين ونفية فى قبرص وبالتالى تكريس الهيمنة الغربية على الكيانات القطرية. ولذا فإن دراسة الحدود السياسية تعنى الاستعمار والاستقلال وموقف القوى المحلية والاجتماعية من الحدود السياسية خلال الحقبتين الاستعمار والاستقلال وهل عرفت الجزيرة العربية الحدود السياسية قبل الاستعمار البريطانى وما هو تأثير الأخير على ظاهرة الحدود السياسية.

تضمنت الخطة الاستعمارية المسيحية الأوروبية عدة عناصر ضد القومية والوحدة العربية وتمزيقها إلى كيانات صغيرة مبعثرة عن طريق إيجاد الحدود السياسية. فمن خلال معاهدة السيب لعام ١٩٢٠ تضمنت الخطة فيما يتصل بإقامة وتنظيم العلاقة بين سلطنة مسقط وإمامة عمان، وقد جاءت هذه المعاهدة لترسيخ التقسيم الفعلى لعمان ولكن عندما اكتشف البترول فى إمامة عمان فإن بريطانيا ألغت هذه الاتفاقية من جانب واحد وقامت بهجوم استعمارى مسلح ضد الإمامة في عمان وضمها لسلطنة مسقط وبالتالى التحكم فى الامتيازات والمقدرات البترولية فى عمان وإسقاط إرادة الشعب العمانى المتمثلة فى الإمامة من أجل البترول وخلق الحدود السياسية، وبذلك أنشئ كيان سياسى جديد فى عمان بديلا من بدائل الخطة الاستعمارية المسيحية إضافة إلى البديل السعودى بعد ترسيخ تقسيم اليمن بين الاحتلال السعودى لشمال اليمن في عسير واليمن الوسطى التى أعطيت إلى الإمام

يحيى واعترفت بإمامته بعد الانسحاب العثمانى من اليمن عام ١٩١٨ واليمن الجنوبية والشرقية فى عدن وحضرموت وظفار التى قسمت إلى المحمية الشرقية والغربية وضم ظفار إلى عمان(١).

نجد أن الجزيرة العربية لم تعرف الحدود السياسية قبل مجئ الاستعمار المسيحى البريطانى وإن كان معظم أجزائه خاضعًا للحكم العثمانى ما عدا عمان وساحل عمان وحضرموت والبحرين الذى خضع للاستعمار البريطانى. وإن الحدود السياسية مرتبطة بالنطاق الإقليمى لوحدة سياسية قائمة مثل الإمامة اليعربية فى عمان والإمامة الزيدية فى اليمن والسلطنة الكثيرية فى حضرموت. وبرغم وجود هذه الدول كوحدات سياسية مستقلة قائمة إلا أن الحدود السياسية فيما بينها لم تكن معروفة. ويراجع ذلك إلى الانتماءات القبلية والاجتماعية فى الجزيرة العربية حسب ولاء أفراد القبائل للمشايخ وبالتالى للوحدة السياسية مما يعنى صعوبة إيجاد الحدود السياسية فيما بين أفراد الشعب الواحد أى كيف يمكن وضع حدود سياسية فيما بين القرى والمدن فى فرنسا وتقسيم الشعب الفرنسى؟ وهذا ما فعله الاستعمار البريطانى فى الجزيرة العربية.

وذلك لغياب فكرة الدولة السياسية لدى الكيانات الاجتماعية القائمة فى الجزيرة العربية إذ ارتبط نطاق الإقليم والسلطة فى الجزيرة العربية. بمدى انتشار نفوذ شيخ القبيلة أو العشيرة وانتشار أتباعه وقوتهم العسكرية، وإن المفهوم للسيادة المعروف لدى الطبقة الاجتماعية فى الجزيرة العربية هو السيادة والتبعية الشخصية لشيخ القبيلة لا إلى الإقليم أو الوحدة السياسية التى تعتبر قابلة للتغير والتحول حسب ميول واتجاه شيخ القبيلة وبالتالى لم تكن هناك حاجة للحدود السياسية بل لم يكن من الممكن عمليا إيجادها والحفاظ عليها؛ ذلك انه حتى فى الحالات التى وجدت فيها حدود قائمة بين الوحدات والكيانات الاجتماعية التى كانت تعيش فى الجزيرة العربية فإنها فى ظل حقيقة التبعية الشخصية كانت سريعة التغير والتبديل

١ ـ د. خلدون حسن النقيب ـ المجتمع والدولة فى الجزيرة العربية ص١١١.

سلمًا أو حربا، اضافة إلى قلة السكان وبالتالى عـدم الحاجة لفكرة الحدود كما أن فكرة الحدود السياسيـة تتطلب درجة كبيرة من الوعى السياسى فيـما بين القوميات المختلفة المتجاورة وليس بين الشعب العربى ذى القومية الواحدة، إضافة إلى الطابع الرعوى للكيانات الاجتـماعية القبلية التى تنتـقل من إقليم إلى آخر حسب ظروف توفـر الماء والمرعى مما أكد الانتـماء الشـخصى لا الإقليـمى للسلطة فى المجتـمع القبلى. وكـذلك لا ننسى غيـاب الوظيفـة الأمنية للحدود السـياسـية والدلالات الخارجية للتخوم، وعدم التواصل والاتصـال بين القبائل فى مختلف أرجاء الجزيرة العربية.

من الأمور الغريبـة أن لا انطونيوس ولا الكتاب المعاصـرون لهذه الأحداث ربطوا بين اتفـاقية سـايكس ـ بيكو وظهور المملكة العـربية السـعودية ودعم الدول الكبرى لها على حـساب جيرانها، مع أن الصلة بينـهما كانت محورية حـاسمة. وكانت معاهدة دارين في حقيقة الأمر جعلت من نجد محمية بريطانية أخرى مماثلة تمامًا لمحمـياتها في مشيـخات شرق الجزيرة العربية، وقـد منعت بنود هذه المعاهدة ابن سعود ـ فى ما منعت ـ من الاعتداء على هذه المشيخات، ولكنها لم تطلب أى تعهد بعدم الاعتداء على شريف مكة فى الحجاز والذى تزعم الثورة العربية الكبرى ومشروعه القومى للوحدة العربية المناهضة للاستعمار المسيحى الغربى. وهكذا، إذا ما حاولنا ربط خيوط هذه الخطة الامبريالية الـعظمى، فإن أهمية اتفاقية سايكس ـ بيكو تبدو محـدودة فى ما يتصل بتقسـيم وتجزئة الكيانات العربيـة كأحد الأهداف الأساسيـة للخطة. فالاتفاقية نفـسها لم تكن سوى أحد الخـيارات أو البدائل التي يمكن اللجـوء إليـها فى هـذه الخطة، أو التخلـى عنها عند حـدوث تعـارض بين المصالح الثابتة للدول الاستعمارية المسيحية الامبريالية، كما حصل فى مصير ولاية الموصل. وفى الحقيقة فإن اتفاقية سايكس ـ بيكو ماتت بعد سنوات قليلة من نهاية الحرب. ولكن لايجب تفسـير هذا الموت على أنه فشل للخطة الامبرياليـة الخاصة بمدرسة لورد كـيرزون، بقـدر ما هو تحول في اعـتماد بعض بدائـل الخطة حسب اعتبارات جديدة بدأت تظهر فى المنطقة فى ذلك الحين. والاعتبار الأول هو ظهور

روسيا البلشفية التى فضحت اتفاقية سايكس ـ بيكو، واسهام بريطانيا فى الحرب الأهلية ضدها، منعًا لتسرب الخطر البلشفى إلى المنطقة. والاعتبار الثانى ظهور منافس امبريالى قوى يتمثل فى الولايات المتحدة، وينادى بسياسة الباب المفتوح وسيلة للحصول على جزء من غنائم الحرب. والاعتبار الثالث هو المقاومة الوطنية العربية للسياسات الامبريالية، والمطالبة بالوحدة الكونفدرالية العربية والحكم الملكى الدستورى، وهما المطلبان اللذان سيوجهان الكفاح من أجل الاستقلال منذ قبيل الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما نطلق عليه البديل القومى العربى. والاعتبار الرابع هو ظهور أهمية النفط فى المنطقة منذ العقد الأخير من القرن الماضى بخاصة منذ بداية القرن الحالى، وهو الاعتبار الذى وجه الاستراتيجية العسكرية البريطانية كلها خلال الحرب العالمية الأولى، والذى أعاد ولاية الموصل (بسبب نفطها) إلى العراق، بدلا من تركيا أو فرنسا كما نصت اتفاقية سايكس ـ بيكو[1].

تجاهل الاستعمار البريطانى الحدود التقليدية السابقة فى العديد من الحالات فى الجزيرة العربية، حيث قامت بريطانيا بضم بعضها إلى بعض مثلما حدث فى اتفاقية العقير عام ١٩٣٢ عندما ضمت أجزاء واسعة من جنوب العراق وباديتها إلى السعودية وكذلك أجزاء من الكويت إلى الغرب جهة الحفر الباطن وإلى الجنوب جبل «منيفة» وكذلك ضمت أجزاء واسعة من أبوظبى فى منطقة «الكدن» فى الربع الخالى والتى يسكنها قبائل العوامر التابعة لأبوظبى حيث سلمت بريطانيا تلك المنطقة إلى السعودية بضغط من أمريكا وشركاتها البترولية فى منتصف الخمسينات. كما ضمت ظفار من حضرموت إلى عمان وعسير ونجران وجيرزان إلى السعودية، وبذلك يمكن القول إن الحدود الفلكية والهندسية جاء من سهولة تحديدها على الورق وعلى موائد المفاوضات والخرائط بصرف النظر عما يعنيه ذلك من مشكلات فى أرض الواقع ويمكن تسميتها الحدود الورقية الاستعمارية، كما لم تراع عند تخطيط الحدود السياسية الظروف والتقسيمات البشرية. فلم تتخذ الحدود بين

---

١ ـ د. خلدون حسن النقيب ـ نفس المرجع ص١١١.

القبائل والجماعات حدودا سياسية، كما نجد أنه لم يكن هناك اتفاق بين شيوخ المنطقة فى تحديد الحدود أو المساهمة فى وضعها وإنما فرضها الاستعمار المسيحى البريطانى على العرب المسلمين فى الجزيرة العربية.

تعتبر الحدود السياسية التى فرضها الاستعمار البريطانى فيما بين إمارات ساحل عمان هى حدود إدارية تابعة لبريطانيا حيث كانت تابعة لإدارة سياسية بريطانية مفروضة وبذلك تمتعت بريطانيا بحرية تصرف فى تعيين تلك الحدود. وهذا ما ينطبق أيضا على اتفاقية «العقير» بالنسبة للحدود العراقية أثناء الاحتلال البريطانى مع الكويت والسعودية دون مراعاة مصالح القبائل العربية والارتباط الاجتماعى.

منازعات الحدود:

يوجد للحدود فى شرق الجزيرة العربية وضع خاص يختلف عن مثيله فى أى مكان آخر فى العالم حتى بين الدول العربية الأخرى، وذلك نظرا لما يتصف به شرق الجزيرة العربية من مجموعة خصائص تجعل تميز هذا الوضع واضحًا سواء فيما يتعلق بمدى وجود مشكلة للحدود فيها ومدى حدتها وحجمها، أو فيما يتصل بأسباب وجودها، ودرجة تأثيرها على العلاقات فى المنطقة وفى العالم العربى والخارجى، أو فيما يتعلق بالوسائل الممكنة لتسويتها. تحتل منازعات الحدود مكانًا مرموقا فى دراسة العلاقات الدولية ـ فالإقليم له أهمية نفسية واقتصادية واستراتيجية وسياسية. وتختلف أبعاد هذه الأهمية باختلاف الدول والمواقف والظروف، وباختلاف درجة تقدم الجماعات السياسية التى تقطن الإقليم ومدى وعيها بهذه الأبعاد. وقد تتطلب الكرامة الوطنية التضحية بالكثير فى سبيل استرداد إقليم يعد عبئا على الدولة ولا يمثل أهمية تذكر فى الجوانب الأخرى. ولهذه الاعتبارات سجل تاريخ الحروب فى القرنين الأخيرين على الأقل أن معظمها ترجع أسبابه إلى المنازعات على الأقاليم، ويزيد الأمر تعقيدا أنه لم يكن هناك معايير

مستقرة لتخطيط الحدود ابتداء، أو تعيين تبعية الأقاليم. ومنذ عام ١٩٤٥ وقعت عدة حروب فى مجال تصفية الاستعمار فى أندونيسيا ـ سوريا ـ لبنان ـ الفلبين ـ الهند الصينية ـ الملايو ـ كينيا ـ قبرص ـ الجزائر ـ أنجولا ـ موزمبيق ـ مصر ـ فلسطين. ووقعت حوالى ثلاثين حربا أهلية لها جوانب أيديولوجية ومتصلة بتدخل خارجى، كما وقعت حوالى ست حروب دولية لم تكن فقط بسبب حدود محلية، وإنما استهدفت السيطرة جزئيا أو كليا على منطقة من دولة أخرى منها كوريا ـ جواتيمالا ـ مصر ـ المجر ـ تشيكوسلوفاكيا[1].

يمكن تسجيل ثلاثة عشرة حالة على الأقل فى المنازعات حول الأقاليم منذ ١٩٤٥. وقعت فيها مصادمات مسلحة بشكل رسمى أو غير رسمى وهى: ايرلند الشمالية والجنوبية (٤٥ ـ ١٩٦٠) ـ أفغانستان وباكستان [٥٠ ـ ١٩٦٢] ـ السعودية وأبو ظبى ومسقط [٥٢ ـ ١٩٥٦] ـ كمبوديا وتايلاند [٥٣ ـ ١٩٦٢ ـ ١٩٧٧] ـ الصين والهند [٥٤ ـ ١٩٦٢] ـ الصين وبورما [٥٦ ـ ١٩٦٠] ـ نيكاراجو وهندوراس [٥٧ ـ ١٩٦١] ـ مصر والسودان [١٩٥٨] ـ العراق والكريت [١٩٦٢] ـ الجزائر والمغرب [١٩٦٣] ـ الصين والاتحاد السوفيتى [منذ ١٩٦٣] ـ الصومال وكينيا [٦٣ ـ ١٩٦٧] ـ الصومال واثيوبيا [٦٣ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧] ـ شيلى والأرجنتين [١٩٦٥] ـ اليمن الشمالية والجنوبية [من حين لآخر] ـ الهند وباكستان [٤٧ ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٧١] ـ الهند وحيدر أباد [١٩٤٧] ـ الدول العربية وإسرائيل [١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣] ـ أندونيسيا وماليزيا [١٩٦٣] هذا عدا حالات توتر العلاقات فى حالات كثيرة بسبب الحدود. ومصادمات الحدود لابد أن تقع بطبيعة الحال بين دول متجاورة وهذا يميز حالة الحرب بسبب الحدود، عن أحوال الحروب الأخرى، إذا استثنينا مرحلة الاستعمار حيث شملت أقاليم الدول المستعمرة أقاليم مستعمراتها عبر البحار. ونزاع الحدود

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ قضية الحدود فى الخليج العربى ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ القاهرة ١٩٧٨ ص٨.

اصطلاح عام يشمل حالات كثيرة منها النزاع بسبب الخلاف على تقسيم مناطق الحدود، أو تخطيطها وتعيينها، وقد ينشب النزاع بسبب مطالبات إقليمية قديمة، أو يقع النزاع بسبب انفراد دولة ما بتعيين نطاق حدودها البحرية وحقوقها الإقليمية فيها دون مراعاة لمصالح وحقوق الدول الأخرى المجاورة أو المواجهة لها(١).

فماذا نعنى تحديدا بنزاع الحدود؟ وما الفرق بينه وبين النزاع الإقليمى (Terri-torial disputs) أو النزاع الذى يتعلق بمطالبات إقليمية؟ يشير هذا الاصطلاح فى أدبيات العلاقات الدولية وفى فقه القانون الدولى بصفة عامة إلى ذلك الخلاف الذى ينشب بين دولتين أو أكثر بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك، وذلك فى ضوء السند أو الصك القانونى الذى تم بموجبه تعيين (Delimitation) هذا الخط ابتداء، والذى يمكن أن يكون - أى مثل هذا السند أو ذلك الصك القانونى - اتفاقا دوليًا أو قراراً صادراً عن منظمة دولية. ومؤدى هذا التعريف لنزاع الحدود أن مطالب الأطراف المتنازعة تكون فى الغالب مقصورة على التمسك بتصحيح مسار خط الحدود المطعون فى صحته، أما مسألة اكتساب السيادة أو فقدها فإنها لا تكون محل اعتبار رئيسى هنا، وذلك على خلاف الحال بالنسبة إلى النزاعات الإقليمية، لكى نكون بصدد نزاع معين على الحدود فى مفهومه القانونى الدقيق - شأنه فى ذلك شأن أى نزاع دولى بالمعنى الذى ذهبت إليه المحكمة الدائمة للعدل الدولى - فإن ثمة عناصر أساسية يجب توافرها فى هذا النزاع؛ وهى:(٢)

أن يكون موضوع النزاع متعلقًا بمسألة من الواقع أو بوقائع معينة، إذ إن مجرد الاختلاف فى وجهات نظر الدول المعنية بشأن مسائل خاصة بالحدود قد لا يرقى بالضرورة إلى مرتبة النزاع الدولى فى مفهومه القانونى الدقيق. أن يبرز هذا النوع أو يتم التعبير عنه فى نطاق العلاقات المتبادلة فيما بين الدول المعنية من خلال تقديم ادعاءات معينة أو أن يأخذ صورة تقديم احتجاج بالطرق الدبلوماسية

---

١ - د. عدالله الأشعل - نفس المرجع ص٨.

٢ - أحمد محمد الرشيدى - المرجع السابق ص١١ .

المتعارف عليها. أن يثار مثل هذه الادعاءات أو تقدم هذه الاحتجاجات بوساطة أشخاص تم تفويضهم لذلك من جانب السلطات المعنية فى دولهم. أن تدفع الدولة أو الدول الأخرى ذات الشأن بعدم صحة ما ورد فى الادعاءات أو الاحتجاجات التى يقدمها الطرف الآخر فيما يتعلق بالحدود السياسية المشتركة.

تتميز منازعات الحدود بصفة عامة بكونها لا تثور من حيث الأصل إلا بين دول متجاورة جغرافيًا (مثلا: منازعات الحدود البرية كالنزاع بين مصر وإسرائيل بشأن مواقع بعض علامات الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب)، أو بين دول متقابلة (مثلا: منازعات الحدود المائية النهرية منها والبحرية كالنزاع بين العراق وإيران حول الحدود المشتركة فى منطقة شط العرب، أو كالنزاع بين بريطانيا وفرنسا بشأن حدود الجرف القارى بينهما فى بحر المانش). وقد تغير طابع المنازعات حول الأقاليم فى السنوات الأخيرة وهذا يعكس تغير طابع الحروب أيضا التى أصبحت محدودة فى نطاقها وهدفها. فمعظم الحروب فى القرنين ١٨، ١٩ كانت أقليمية بدرجة أو بأخرى، لكنها استهدفت فى أغلب الأحيان إما الغزو الشامل لإقليم دولة أخرى واستغلال هذا الغزو فى الضغط عليها، وبذلك لعب الإقليم فى تلك الفترة دورًا سياسيا ودبلوماسيا ملحوظًا إذا لم يكن هدف هذه الحرب هو ضم الإقليم بقدر ما تمثل فى رفع الدولة صاحبة الإقليم إلى موقف معين. وحتى فيما بين الحربين العالميتين الماضيتين كان هذا الطابع ظاهرا خاصة فى حالات، منشوريا وأثيوبيا والنمسا وألبانيا وبولندا وفنلندا ودول البلطيق وغرب أوربا[1].

نقصد بالطابع الجديد لمنازعات الحدود تغير دافع الحرب فقد أصبح دافعها تعزيز وضع قائم أو تثبيته أكثر من التوسع أى أن الحروب الإقليمية نشبت لا لتغيير الخريطة وإنما لتحديدها وتوضيح معالمها. وتقسم فترة ما بعد ١٩٤٥ عن سابقتها أيضًا [من ١٨ ـ ١٩٣٩] فى أن سبع حروب من ثمان وقعت فى أوروبا على الأقل مع دول أوروبية فى فترة ما بين الحربين أما بعد الحرب الثانية فقد وقعت حروب

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص١١.

الحدود خارج أوروبا وهذا يفسر ظهور الدول الجديدة خارج أوروبا مع ارتفاع احتمالات الحروب من هذا النوع بين هذه الدول، كما يفسر بثبات الأوضاع فى أوروبا والانتهاء إلى تحديد واضح للحدود بين دولها، أو أن سببه عدم وجود قوى يمكنها تحدى الأوضاع الراهنة، الأمر الذى انعكس فى أعمال مؤتمر الأمن الأوربى فى هلسنكى عام١٩٧٥ ، واتفاقات الحدود الألمانية السوفيتية والبولندية قبل ذلك. ومن ثم مشاكل الحدود فى البوسنة وصربيا وكرواتيا وكوسوفو ومقدونيا. وبالإضافة إلى المنازعات التى أفضت إلى اشتباك مسلح ظاهر أو مستتر، هناك منازعات لم تصل بعد إلى هذه النتيجة لكنها من المحتمل أن تسفر عن مثل هذه النتيجة فى المستقبل. ومن أمثلة هذه المنازعات النزاع حول جبل طارق بين أسبانيا وبريطانيا، اليونان وألبانيا، بلغاريا ويوغوسلافيا ـ ألمانيا وبولندا ـ المغرب وموريتانيا والجزائر حول الصحراء الغربية، حدثت ولا تزال بسببها اشتباكات مسلحة لكن ليس بين هذه الأطراف وإنما بين قوات جبهة تحرير الصحراء المعروفة باسم بوليزاريو Polisario المدعومة من الجزائر وليبيا والاتحاد السوفيتى وبين القوات المغربية والموريتانية. إيران وكيانات شرق الجزيرة العربية كانت البحرين من هذا النوع قبل تسويتها نهائيا عام ١٩٧٠ إيران والعراق وان كانت الدولتان قد توصلتا إلى تسوية عامة عام ١٩٧٥ تركيا وسوريا حول الاسكندرونة وغيرها ـ النيجر وبين الداهومى سابقا ـ مالاوى ـ تنزانيا ـ زامبيا موزمبيق ـ الفلبين والملايو ـ اليابان والاتحاد السوفيتى ـ جمهورية فيتنام الموحدة والصين الشعبية حول بعض الجزر ـ فيتنام وكمبوديا ـ الأرجنتين وجزر فولكلاند ـ فنزويلا وجويانا ـ أكوادور وبيرو ـ المنازعات حول الانتركيتكا. . .إلخ[1].

كثيراً ما يحدث نوع من اللبس أو التداخل لدى البعض بين «نزاع الحدود» بمفهومه القانونى الدقيق وبين «النزاع الإقليمى» وهو النزاع الذى يكون موضوعه ادعاءات إقليمية معينة ومتعارضة. والحق أن هذا اللبس بين الاصطلاحين إنما نجد تفسيره فيما درج عليه البعض من النظر إلى مفهومى الحدود بمعنى (Boundaries)

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص١١ .

والحدود بمعنى (Frontiers) باعتبارهما مترادفين، وذلك على خلاف الحقيقة. ونتيجة لذلك ذهب جانب من الفقه إلى التمسك بالمقولة التالية: إذا صح القول بأن مفهوم نزاع الحدود ينصرف إلى تحديد المسار الصحيح لخط الحدود طبقًا للتفسير السليم للسند القانونى الذى تم بمقتضاه تعيين هذا الخط أول الأمر، وبأن مفهوم النزاع الإقليمى ينصرف إلى وجود ادعاءات متعارضة للسيادة على مساحة معينة سواء من اليابسة أو من الماء، فمن المسلم به أيضا ـ وفقًا لهذا الرأى ـ أن تحديد المسار الصحيح للحد السياسى من شأنه بلا شك أن يضيف أو أن يقتطع مساحة معينة من إقليم إحدى الدول المتنازعة لصالح أو على حساب الدولة أو الدول الأخرى. ومؤدى ذلك فى عبارة أخرى أن مسألة السيادة الإقليمية (Territorial Sovereignty) تطرح نفسها على بساط البحث بالنسبة إلى كل من هذين النوعين من منازعات الحدود: نزاع الحدود بمعناه الدقيق أو الضيق، والنزاع الإقليمى[1].

على أنه فى مقابل هذا الرأى الأول هناك رأى آخر مؤداه أن التداخل بين اصطلاحى نزاع الحدود والنزاع الإقليمى لا يحول فى حقيقة الأمر دون إمكان القول باطمئنان بأن ثمة تمايزًا أو اختلافا ظاهرًا جدًا بينهما. ويجد هذا التمايز أو الاختلاف أساسه فى الآتى:[2]

أ. يلاحظ بداية أنه فى نزاع الحدود بالمعنى الدقيق أو الضيق يسلم كل طرف من الأطراف المتنازعة بأن للطرف الآخر حقوقًا معترفًا بها فيما يتعلق بموضوع النزاع. أما فى النزاع الإقليمى ـ كما فى حالة النزاع القائم حاليا مثلا بين الإمارات العربية المتحدة وإيران بشأن السيادة على الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة فى الخليج العربى: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، أو كحالة النزاع بين قطر والبحرين بشأن تمسك كل منهما بالسيادة على جزر حوار وفشت الديبل وجرادة ـ فعادة يرفض كل طرف تمامًا التسليم بأى حقوق للطرف أو للأطراف الأخرى فى المنطقة المتنازع عليها.

١ ـ أحمد محمد الرشيدى ـ المرجع السابق ص١٣.
٢ ـ أحمد محمد الرشيدى ـ نفس المرجع ص١٣.

ب. وهناك أيضًا حقيقـة أن الجهة الدولية التى قد يعهد إليهـا بمهمة الفصل فى النزاع ـ هيئة تحكيم دولية، محكمة دوليـة دائمة، أو حتى منظمة دولية ـ غالبًا ما يكون دورها مقصوراً على تفسير السند أو الصك القانونى الذى تم تعيين الحد السياسى بموجـبه، وذلك فى حالة نزاع الحدود بمعناه الضـيق. أما فى حالة النزاع الإقليمى فإن دور هذه الجهة الدولية يتسع فى العادة ليشمل أساسًا البحث فى مدى صحـة الأدلة القانونيـة التى يحتج بهـا كل طرف من الأطراف المتنازعـة؛ لإثبات أحقـيته هو بالسـيادة على الإقليم المتنازع عليـه ونفى ادعاءات الطرف أو الأطراف الأخرى فى هذا الشأن.

جـ. وإضافة إلى مـا تقدم يمكن القول بأن نزاع الحدود بمعناه الضيق يتـميز عن النزاع الإقليمى فى كونه لا يثور ـ أى نزاع الحدود ـ إلا بين الدول المتجاورة أو المتقابلة جغرافيا، فى حـين أن النزاع الإقليمىْ يمكن أن يثور بين دول متجاورة أو متقابلة ـ كـما فى حالة النزاع الذى أشرنا إليه بين الإمارات العـربية المتحدة وإيران بشأن الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة كما أنـه قد يثور أيضا بين دول غير متجاورة، كحالة النزاع الذى ثـار عام ١٩٢٨ بين الولايات المتحدة الأمريكيـة وهولندا بشأن ادعاء كل منهما السيادة على «جزيرة بالمـاس» الواقعة فى المحيط الهادى على مقربة من جزر الفلبين. وإن كان صحيحًا أن التفريق بين نزاع الحدود والنزاع الإقليمى له ما يسوغه قـانونًا وواقعًا، إلا أنه بالنظر إلى حقيقة أن هـذا التفريق يبرز فى بعض الحـالات ويكاد يخـتفى فى حـالات أخـرى؛ لذا فـقد يكـون من المناسب ـ عند محاولة البحث فى سبيل تسـوية هذا النوع من المنازعات الدولية ـ التعامل مع كل حالة على حدة، أو على الأقل النظر إلى منازعات الحدود بمعناها الدقيق باعتبارها تمثل نوعًا خاصًا من المنازعات الإقليمية.

يمكن تقـسيـم منازعات الحـدود التى ثارت فى العـالم المعـاصر إلى أربعـة أنواع:[1] **النوع الأول**:ـ يشمل المنازعات التى تثـور حول حدود غير معـترف بها،

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص١٣.

ولا ينظم وضعها معاهدة بين الأطراف المعنية بها، يمكن عند النزاع الاحتكام إليها والاهتداء بأحكامها. **النوع الثانى:ـ** وهو الحدود الواقعيـة أو حدود الأمر الواقع، سواء حددت فى خريطة أو معاهدة أو خططت فقط على الطبـيعة، غير أن شرعية الحدود فى هذه الحالات يتشكك فيها أحد الأطراف. **والنوع الثالث:** حيث يوجد تقسيمان متعارضان للحدود، مسـتمدان أحيانًا من معاهدات مختلفة، ويثور النزاع حول أى التـقسـيميـن هو المشروع. **والنوع الرابع:ـ** حيث يـوجد تحديد لـلحدود تعتـرف به كل الأطراف المعنية، لكن هنـاك نزاعا حول تنفـيذ هذا التـحديد على الطبيـعة. وليس من الممكن بالطبع إدراج جـميع النزاعات ضـمن إحدى الطوائف الأربع السابقة من المنازعات، وإنما قد تتداخل وتختلط.

والنوع الأول حيث لا يكون هناك حدود معترف بها اطلاقا، كما أن الحدود غير محددة أصـلا، كان أكثر الأنواع الأربعة شيوعا فى فـترة من الفترات. ولعل حال الحدود فى شرق الجزيرة العربية بشكل عام أدخل فى هذه الطائفة حتى أوائل الستـينات قبل أن تهـتدى كيـانات شرق الجزيـرة العربية إلى تسـوية لمعظم مناطق حـدودها. وهذا النوع نادر الحدوث الآن لأن جـميع مـا هو معـروف من أراضى المعمورة قد تم تـوزيعه وتحديد ملكيته أو على الأقل هناك قوى لهـا دعاوى عليه. ولكن النزاع حول البـوريمى تم تسويته الودية جـزئيًا بين السعـودية وأبوظبى عام ١٩٧٤، كان يدخل فى هذه الحالات النادرة. ويمكن إدخال الصـحراء الغربية فى القائمة أيضـا طالما أن معيار تحديد تبـعية جزء أو آخر من الصـحراء لأحد أطراف النزاع أمر يقرره سجل استقراء تحرك القبائل وولائها. ولكن هذا النوع الأول يتسع لمختلف حالات تحديد البحر الإقليمى والمنطقة الاقتصادية البحرية.

أما منازعـات النوع الثانى، فـهى أكثـرها شيوعـا فى الوقت الراهن، وهى حيث توجد حدود الأمر الواقع المحددة والمستقرة ولكن أساس هذا التحديد موضع خـلاف من أحـد الأطراف. من ذلك على سـبيل المـثـال المنازعـات بين ألمانيـا تشيكوسلوفاكيا وبين ألمانيا وبولندا قبل الحرب الثانية، أو بين الصومال وجيرانها أو

أندونيسيا ومـاليزيا. وسبب شيوع هذا النوع هو رحيل الاستعـمار وقيام النزاع بين الوحدات السياسية التى ورثته بحدودها القائمة فى عهده، حول مدى انسجام هذه الحدود مع أى معيار مقبول، وبذلك تصبح هناك أطراف مستفيدة من تلك الحدود وتدافع عن بقائها، وأطراف أخرى مضرورة من هذه الحدود وتعمل على تغييرها. وهذه الظاهرة واضحة فى المناطق الاستعمارية السـابقة فى أفريقيا، وكذلك أمريكا اللاتينيـة. وهناك حالات يرفض فـيهـا الطرفان مـعا التـقسـيم القائم مـثل الهند وباكستان بشأن كشميـر. وأحيانا لا يأتى تحدى الحدود القائمة من الحكومات لكن تشعله حركات سياسية قد تكون مناوئة للحكومة مثلما هو الحال فى الجيش السرى الإيرلندى الذى يعمل على إلغـاء الحدود السيـاسية بين جمـهورية ايرلندا وايرلندا الشمالية، وهذه الحـالات من منازعات الحدود يستحيل حلها بغيـر قرار سياسى أو اتفاقية بين الأطراف. ولا يـزال النوع الثالث مألوفا فى العصور الحديـثة من أمثلته نزاع الحدود الهندى الصينى. وفى مثل هذا النوع يقبل الأطراف بأن هناك اتفاقيات تحدد الحـدود ولا يكون هناك خلاف كـبير حـول تفسـير هذه الاتفـاقات، ولكن الأطراف تخـتلف أى من الاتفاقـات هو الجدير بالتطبـيق والاحتـرام. وفى بعض الأحيان لا تثور المنازعات بين مـعاهدتين، وإنما يكون النزاع فى الواقع بين مبدأين من مبادئ القانونى الدولـى، كأن يكون بين مبدأ الاكتشاف، وبين مـبدأ الاحتلال ومبدأ التقادم أو بين مبدئى الاحتـلال والضم أو بين مبدأ الإخضاع وتقرير المصير. من ذلك النزاع بين الدانمارك والنرويج حـول جرينلاند الذى عـرض على المحكمة الدائمة للعدل الدولى فيما بين الحربين[1].

أما الأحوال الآخـذة فى الانتشار فهى التى يكون النزاع فيـها ليس حول أى اتفاق منطبق، وليس حول القواعد العامة لاتفاقات معينة، ولكنه يكون نزاعا حول التفسير الصحيح لمعـاهدة يقبلها الطرفان. من أمثلة هذه الحالات منذ ١٩٤٥ النزاع بين كمبوديا وتايلاند حـول معبد فيريا فيـهار، والنزاع بين بلجيكا وهولندا، وبين

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص١٤.

شيلى والأرجنتين. وقد يمضى وقت طويل بين إبرام اتفاقية تسوية الحدود، وبين تنفيذ الاتفاقية وتثور بين المتنازعين كثير من المنازعات. فقد سوت شيلى والأرجنتين حدودهما بموجب اتفاق ١٨٨٢ ولا تزال المشاكل قائمة حتى الآن. ووقعت كندا والولايات المتحدة ١٧٨٢ اتفاقية لتسوية مشاكل حدودهما ولكن هذه الحدود ظلت بعد ذلك موضوعا لما لا يقل عن سبع عشرة اتفاقية، وشكلت كثير من اللجان المختلطة التى استمرت فيما بين ١٧٨٢ و١٩٢٥. وتجدر الإشارة إلى أنه نظرًا لأن معظم الحدود فى العالم أصبحت محددة بشكل عام وأصبحت الخرائط أوضح من ذى قبل، فإن مساحة النزاع حول الحدود قد انكمشت، على الأقل الحدود البرية دون البحرية، كما أن درجة حدة الصراع حول الحدود لم تعد بنفس درجة العنف التى عرفتها المرحلة الاستعمارية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وما بعدها، أو تلك التى عرفتها أوروبا عقب العصور الوسطى وخلال عصر النهضة وبروز الدولة بمفهومها الحديث[١].

يسيطر فى الغالب على طابع النزاع الحدودى المواجهة المباشرة والمستمرة بين أطرافه. ومعظم حالات النزاع الحدودى القائمة اليوم خاصة تلك التى تعنى دول العالم الثالث تعد أساسًا من مخلفات الحقبة الزمنية الاستعمارية التى أمضتها هذه الدول تحت هيمنة القوى الاستعمارية التى راعت دومًا مصالحها وامتيازاتها[٢] دون أن تضع فى حساباتها ما قد تخلفه من نتائج مستقبلية لوضعية تلك الدول أو للمشاكل التى تعترض حياة هذه الدول ومستقبلها الأمنى.

أبعاد نزاع الحدود العربية ـ العربية

أثيرت منازعات الحدود فيما بين كيانات الجزيرة العربية بشكل آخر، كما جرت بعض المحاولات الانفصالية لدى بعض الجماعات القبلية أو انتقال بعض القبائل من كيان إلى آخر بسبب الاختلاف أو التعارض مع الحكام، وبرغم ذلك

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص١٤.
٢ ـ على عبداللطيف المسلمانى ـ السياسة الخارجية القطرية (رسالة ماجستير فى جامعة الرباط) الرباط ـ ١٩٨٨ ص١٤٧.

فإن الحروب أو المصادمات كان بسيطًا ومحدودًا. والمقصود بالحدود السياسية هو الفاصل أو المانع الذى يفصل بين إقليمين سياسيين. ومن المعروف أن الحدود السياسية ليست شيئًا هينا كما يتصوره البعض إذ تكمن أهميته فى تحديد كيان الدولة وحقها فى ممارسة استقلالها لأراضيها وحفظها. المعروف أن الحدود السياسية تكون الفاصل بين الكيانات السياسية المستقلة.

يصعب القول بأن هناك حدودا جيدة وأخرى رديئة على اعتبار أن كل أنواع الحدود الدولية عرضة فى أى وقت لأن تصبح مجالا للمنازعة ومجالا للصدام، وقد يكون هناك أسباب معينة قد تؤدى إلى مشاكل الحدود، وعادة تختلف هذه الأسباب من حالة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر باختلاف الظروف التاريخية والطبيعية والاقتصادية التى صاحبت عملية إنشاء الحدود وكذلك باختلاف طبيعة هذه الحدود وقدرتها على الوفاء بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبلورة حرية جماعية مشتركة تحقق استمرارية للدولة بعناصرها المختلفة وتقلل من فرص التنازع حول الحدود المشتركة. وبسببها، يقصد طبيعة الحدود ونشأتها والخصائص والسمات الجغرافية وكذلك الأبعاد القانونية التى بها وفى ظلها برزت الحدود السياسية فى الجزيرة العربية إلى الوجود، فلو نظرنا إلى الواقع فإن مساهمة أبناء الجزيرة العربية فى رسم وتخطيط حدود كياناتها كانت من الضآلة بمكان مقارنة بدور الاستعمار المسيحى البريطانى، الأمر الذى أسفر عن خريطة سياسية لا تتفق ومقتضيات الكيان المستقل وسيادتها الإقليمية، وهذا ما أدى بدوره مع استقلال كيانات الجزيرة العربية إلى إثارة بعض المنازعات حول الأدوات القانونية والفنية فى رسم الحدود السياسية على الورق، حيث نازعت بعض الكيانات فى مشروعية الحدود وطالبت بتعديلها انطلاقا من عدم اتساقها الجغرافى وعدم مشروعيتها القانونية أو التاريخية[1].

يجب التمييز بين مفهوم تعيين الحدود وتخطيطها، لما لكل منهما من

١ ـ محمد عاشور مهدى ـ الحدود السياسية ـ مركز دراسات المستقبل الأفريقى ـ القاهرة ـ ص٧٨.

خصائص ومشكلات خاصة وأن تلك الخصائص والمشكلات بدورها تمثل سببًا رئيسًا وعنصرًا جوهريًا فى قيام مشاكل الحدود، وذلك لعدم وجود حدود دولية قانونية متفق عليها ومعترف بها من جانب الأطراف ذوى الشأن فى ذلك الوقت الذى ينتفى فيه وجود أى معاهدات دولية أو حكم قضائى أو قرار تحكيمى أو غير ذلك من الطرق التى يتم من خلالها تعيين الحدود، وبالتالى الحدود القائمة مجرد حدود أمر واقع، وإن الحدود السياسية فى الجزيرة العربية نموذج لهذه الحالة التى مثلت ومازالت تمثل بؤرة من بؤر التوتر الكامنة فى العلاقات فيما بين كيانات الجزيرة العربية، ومن أسباب مشاكل الحدود هو الطعن فى شرعية هذه الحدود التى لم تزل بعد محلا للمنازعة من جانب هذا الطرف أو ذاك من ذوى الشأن، كأن يدفع أحدهم مثلا بعدم صحة السند القانونى لتعيين الحدود، وهناك سبب آخر للمشكلة هو اختلاف الأسانيد القانونية وهى وجود ادعاءات متعارضة لأطراف النزاع فيستند كل ادعاء منها إلى سند قانونى غير ذلك الذى يستند إليه الطرف الآخر بشأن تعيين الحدود بين أطراف النزاع وإن جوهر النزاع يتعلق فى الشق القانونى بمحاولة التعرف على التعيين الصحيح للحدود الدولية محل المنازعة وذلك بالتوصل إلى المعاهدة أو السند القانونى الأجدر بالقبول بشأن هذه المسألة والقيمة القانونية للأسانيد المقدمة، وإنه لا يكاد يخلو نزاع حدودى من صورة أو أخرى لهذه الحالة، وهناك حالة أخرى مثل الاختلاف بشأن تفسير السند القانونى لتعيين الحدود والتى يكون قد تم تعيينها بموجب معاهدة دولية مقبولة من جانب جميع أطرافها ومع ذلك فإنه يثور الخلاف بشأن الطريقة التى تمت بها عملية تعيين هذه الحدود على الطبيعة استنادًا إلى هذه الحالة، إنما يتعلق ببيان التفسير الصحيح للمعاهدة أو السند القانونى الذى ارتضته الأطراف المعنية لتعيين الحدود المشتركة ومدى صحة ترجمة هذا التعيين فى الواقع(١).

مهمة تعيين الحدود فى الجزيرة العربية مهمة صعبة حتى فى المناطق التى تكثر بها المعالم الجغرافية الطبيعية بالأراضى إذا كانت صحراوية كشرق وجنوب

١ ـ محمد عاشور مهدى ـ نفس المرجع ص٥٥٨.

الجزيرة العربية واضافة إلى أنها خالية من المعالم الجغرافية الواضحة انها متعذرة من غير شك بل قد لا تكون ممكنة، وقد كانت صحـارى الجزيرة العربية بعامة وشرق وجنوب الجزيرة العربية بخـاصة تشبه دائمًا بأعالى البـحار إذا كانت القوافل تروح عليهـا وتجيء كما تبحـر السفن فوق الماء وكـان البدو يتنقلون فى رحابهـا حسب مشـيئتهم دون أن يعـترض طريقهم عـائق ما، ولم يفكر الإنسان قـبل أن يكتشف البتـرول فى أن يخطط الحدود فى تلك الجـهات أو يرى أن لها ضـرورة ملحة فى شرق وجنوب الجزيرة العربية(١).

تشكل الحدود السياسية الإطار الخارجى للدولة المسـتقلة فإنها تحدد مقدار ما يتـمتع بـه الإقليم أو المنطقـة الداخلة فى الحدود السـيـاسـية من مـوارد وثروات اقتصادية. وكذلك تتحكم فى درجة الاتساق الاجتماعى فى ضوء المحتوى البشرى للإقليم وطبيعة الروابط الاجتماعية فـيما بينهم من ناحية وبينهم وبين الآخرين عبر الحدود من ناحيـة أخرى. أكثر من ذلك فإن الحدود تحـدد المجال الإقليمى للدولة بمحـتوياته الثـلاثة(١) الأرض (٢) الماء (٣) الجـو أو الفضـاء، والذى فيـه تمارس السلطة السياسيـة للدولية المعنية، وباعتبارها خطوطا فاصلة بين إرادتين سـياسيتين تتأثر بالحدود السـياسية إيجابًا وسلبـا، استقراراً وتوتراً بطبيعـة وقدرة هذه الحدود على الوفـاء بالمتطلبات والوظائـف، حيث إنه بمقـدار ما تنهض الحـدود بأداء تلك الوظائف تقل النزعة إلى زحـزحة الحدود وتغييرها. وعلـى النقيض من ذلك فإنه بقدر ما يكون سوء تـوزيع واتساع الفوارق والفجوات فيمـا يتصل بوظائف الحدود جميعها أو بعضها يكون الميل إلى التغير والمشاكل فى شرعية الحدود ومشروعيتها. وتجسد الحدود السياسية فى الجزيرة العربية واقع عدم الاتساق بين هذه الحدود وبين مجـمل وظائف الحدود الأمـر الذى أسفـر عن العديد من المشـاكل الناجـمة عن صراعات حول الموارد والثروات الاقتصادية وخاصة النفط(٢).

تجمعت فى فترة زمنية قصيرة سحب نزاعات حدود بين عدة أطراف عربية،

١ ـ محمد متولى ـ المرجع السابق ص٩٦.

٢ ـ محمد عاشور مهدى ـ المرجع السابق ص١٠٤.

واستطاعت الجزيرة العربية أن تستقطب جل تلك النزاعات. وتثور تلك القضي أى ترسيم الحدود العربية ـ موازية من حيث الزمن مع تداعيات منظورة وغ منظورة لأزمة الخليج الثانية. ولعل أبرز تلك التداعيات، هى المتعلقة بالخلل الك فى توازن القوى الشامل بين النظام العربى من جهة وبين أطرافه الإقليمية خا فى الشرق وفى الشمال من جهة ثانية. هذا فضلا عن الخلل داخل النظام ذا ونعنى به خلل التفاعلات وعجز المؤسسة القومية والنزوع إلى تفضيل المعالج الثنائية لقضايا القومية الكلية بدلا من المعالجات الجماعية، واستقدام ال الخارجى ومنحه الأولوية على الأدوار العربية، وتوافر الفرص أمام مزيد الانكشاف الأمنى الشامل. وفى ظل بيئة ذاتية وإقليمية تتسم بعدم التو والضعف الذاتى والطموحات الخارجية ثارت قضايا الحدود على نحو أظهر ء الأزمة فى التفاعلات العربية العربية. ومما يلفت النظر ـ إلى جانب عنصر التو ـ أن كل تلك القضايا، كانت موجودة من قبل،و كان أطراف النظام العربى تعايشوا مع الغالبية منها على نحو جعلها بلا مضمون، أو على الأقل جعلها القضايا الهامشية نسبيا. ومع تغير حالة النظام العربى من التماسك النسبى التردى شبه الشامل، أطلت نزاعات الحدود مرة أخرى لتعيد إثارة أكثر من ق عملية ونظرية فى آن واحد. ومن تلك القضايا[1]: .

ـ تكوين الدولة العربية القطرية.

ـ الدولة القطرية فى مواجهة الدولة القومية.

ـ الولاء الوطنى وطبيعته وامتداده.

ـ البعد القانونى المتعلق بأولوية المعاهدات والاتفاقيات الحدودية.

ـ مستقبل النظام العربى وآليات تطويره.

ـ التدخلات الخارجية.

ـ الميراث الاستعمارى وكيفية التعامل معه.

١ ـ حسن أبو طالب ـ اجتهادات أولية عن الحدود العربية ـ السياسة الدولية العدد ١١١ يناير ' ص١٦٥.

- الادعاءات التاريخية وصلتها بواقع الحدود العربية العربية.
- ترسيم الحدود العربية وبأية طريقة.
- احتواء ومواجهة النزاعات العربية.
- الموارد الاقتصادية وتوزيعاتها.

تبرز تلك القضايا أن الحديث عن الحدود ليس مجرد حديث عن إطار مكانى مجرد، أو مجرد خطوط على خريطة، فهى فى الواقع أشمل من ذلك بكثير، إذ يتضمن الحديث عن شرعيةالوجود، والتفاعلات مع الكيانات المجاورة، وإطار ممارسة السيادة واستغلال الموارد والدفاع عن الذات أيضًا. ومع ذلك فمن الصعوبة تجاهل أن تلك الخطوط المتضمنة فى الخرائط تحاط من الناحية العملية والواقعية بتخوم، أو مساحات حدودية ممتدة على جانبى الخط، والتى فى حالات عديدة تكون مقرا لقبائل أو عشائر أو أسر من أصول واحدة. ولما كان هؤلاء قد اعتادوا العيش معا منذ أزمان سابقة دون اعتبار لحدود أو قيود فى الانتقال والاتصال، فمن هنا تثور قضايا الانتماء ومعايير الولاء، كما تثور أيضا الحاجة إلى إعادة النظر فى كثير من خطوط الحدود بين الأطراف العربية وبعضها. وإذا كان من الممكن نظريا على الأقل مناقشة قضية أو قضيتين من القضايا المشار إليها على نحو مستقل، فإن إثارة قضية الحدود العربية كفيل بأن يثير كل تلك القضايا فى آن واحد، الأمر الذى يعكس مدى تشعب نزاعات الحدود، وإلى الحد الذى يطرح تساؤلات جدية - فى بعض الحالات - عن مشروعية وجود كيان سياسى عربى. ومن هذه الزاوية يتضح التأثير الكبير الذى يمكن أن تمارسه قضايا الحدود سواء فى العلاقات الثنائية لدولتين عربيتين أو عموم العلاقات العربية العربية[1].

تبقى النزاعات الحدودية فى منطقة الجزيرة العربية وعالمنا العربى، أحد العوامل الطاردة للثقة والتعاون والتكامل فى الوطن العربى. وتبقى الخلافات الحدودية سواء بين الكيانات العربية - العربية نفسها أو بين الكيانات العربية

١ - حسن أبو طالب - نفس المرجع ص١٦٥.

وجيرانها خلافات خطيرة تشبه القنابل الموقوتة ـ أكثرها خطورة هى الانفجار بحروب مدمرة، وأقلها خطورة هى تسميم العلاقات وإغلاق الحدود وسحب السفراء والتعايش فى أجواء حرب باردة تولد الكراهية والضغينة والحساسيات. أمام «طفرة» المشاكل الحدودية بوجهيها العربى ـ العربى، والعربى مع الجوار بأهمية وخطورة قضايا الحدود، خاصة بعدما حملت الصحف نقلا عن مرافعة الممثل البحرينى في محكمة العدل الدولية في الخلافات الحدودية البحرينية ـ القطرية حول المناطق والجزر المتنازع عليها بين البلدين الشقيقين والعضوين فى مجلس التعاون، وإعلان دمشق، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى واللذين يستعرضان ويتهمان بعضهما البعض عبر تراشق إعلامى في صحافة البلدين الحكومية ـ وعبر نقل حى وعلى الهواء للجلسات فى لاهاى.. بأن القوات البحرينية متأهبة خشية عدوان قطرى واتهام بحرينى لقطر الجارة والشقيقة لمحاولة اغتصاب ثلث الأراضى البحرينية. النزاع هو حول جزر حوار وفشت الدبيل وقطع جرداء.. وهكذا تؤسس أبعاد هذا النزاع بين كيانين عربيين، ويفتح هذا النزاع ملفات النزاعات الحدودية الحاضر دائما والمسمم للعلاقات ويتزامن ذلك طبعا مع الخلافات الحدودية الأخرى فى المنطقة ـ وخاصة أنه بين البحر الأحمر والخليج العربى وبين الدول المطلة على ضفتى الخليج والبحر الأحمر من دول عربية وغير عربية مثل إيران وأريتريا والحبشة بالإضافة لمصر والسودان هناك مايزيد على خمسين خلافا حدوديا[1].

يجب ألا يغيب عن فكرنا وذاكرتنا هنا أن حربين طاحنتين مدمرتين وقعتا فى منطقتنا الخليجية كان كأول الشرارة والمسبب أو العذر المستخدم لاندلاع تلك الحربين هى الخلافات الحدودية ـ وهى حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران حول النزاع على شط العرب، وحرب الخليج الثانية العراق لغزو الكويت «الزحف الكويتى المبرمج» وسرقة الكويت لنفط حقل الرميلة الحدودى. وبعد كل ذلك لاتزال الحدود

١ ـ د. عبدالله خليفة الشايجي ـ جريدة الوطن ـ العدد ٨٧٣٥ بتاريخ ٦/١٠/ ٢٠٠٠.

غير مرسومة للأبد ولم يحدد بعد الجرف القارى بحرا مع السعودية وإيران، مما دفع إيران التى تحتل الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى إلى القيام بأعمال حفر وتنقيب عن الغاز فى حقل الدرة الذى يعود للكويت وسط تحركات كويتية سعودية حول تلك القضية. الخلافات الحدودية العربية ـ العربية وكيانات الجزيرة العربية فيما بينها أمر يؤسف له ويذكرنا على الدوام بعجزنا وتفككنا. ألم يكن الأولى أن تحل تلك النزاعات سواء بين الكويت والعراق، أو الكويت والسعودية بالحوار والتراضى، أو بين قطر والبحرين بالتراضى أو التوسط، وخاصة أن لجنة حل النزاعات الحدودية الموجودة ضمن آلية وميثاق مجلس التعاون تبقى مهملة ومهمشة. فقد أنشىء المجلس قبل ١٩ عاما. ألم يكن الأجدر حل النزاعات العربية ـ العربية الأخرى وما أكثرها ـ حول الحدود، بين مصر والسودان حول حلايب. والمغرب والجزائر، والسعودية واليمن ـ والانتهاء منها ضمن بيت مجلس التعاون أو العربى ـ جامعة الدول العربية أو الإسلامى ضمن منظمة الأقطار الإسلامية وخاصة النزاع الإماراتى ـ الإيرانى. هذه النزاعات الحدودية ـ لايتوقف أثرها السلبى على تأصيل وتجذير الخلافات بشكل ثنائى بل تسمم الأجواء ـ فمثلا الخلاف الإماراتى ـ الإيرانى حول الجزر هو ليس خلافا حدوديا فقط ـ بل يدخل ضمن النوايا في الهيمنة ويجعل كيانات الجزيرة العربية كلها تشكك بالنوايا الإيرانية مما يخلق مناخا من عدم الثقة خاصة لدى الطرف الصغير والضعيف، ويسمح بإيجاد مناخ من الاستقطابات ويشرع ويعطى شرعية للوجود الغربى المسيحى بهدف الحماية، وهكذا تبقى النزاعات الحدودية وخاصة فى منطقة الخليج الغنية بالنفط والغاز، تشكل عاملا سلبيا لايشجع على خطوات التقارب والتكامل للأمن الخليجى، فكيف يعقل الحديث عن منظومة أمنية خليجية ـ وتوحيد الدول والقدرات العسكرية والأمنية وهناك نزاعات حدودية بين كل دول مجلس التعاون ـ أبرزها النزاع القطرى ـ البحرينى. حيث تستنفر البحرين خوفا من هجوم قطرى وتتحول صحافة ووسائل إعلام وفضائيات البلدين الأصغر فى العالم العربى إلى

مسارح للردح والهجوم والانتقاد والانتقاد المعاكس مما لايساعد على أى تقارب دع عنك التكامل. لاتزال دول عربية محتلة أراضيها من دول الجوار الإقليمى القوية. فهذه سبتة ومليلة المغربيتان تحتلهما أسبانيا، وهذه القدس وفلسطين والجولان ومناطق لم تنسحب بعد منها إسرائيل تخضع للاحتلال وفى حالة فلسطين هى أمر وأصعب لأنه صراع وجود وحدود ـ وهذه تركيا تحتل لواء الاسكندرونة اللواء السليب بتآمر فرنسى هذا اللواء تعادل مساحته مساحة كل دولة الكويت، وهذه إيران تحتل جزر إماراتية عربية. أما نحن كعرب فنتصارع فيما بيننا ونقتتل، ونعجز عن حل مشاكلنا ضمن البيت وداخل الأسرة، ونساعد فى عدم احترام الآخرين لنا، وفى تسميم الأجواء بيننا وخلق الأحقاد والضغائن فى زمن التكتلات وتلاشى واختفاء الحدود . . لانزال لم نستوعب العبر والدروس. . فمتى نتعلم؟!(١).

يصعب تعيين الحدود السياسية العربية ـ العربية دون أن تثير خلافًا ظاهرًا أو خفيًا، ولم يخلو المشرق العربى فى الجزيرة العربية من قضايا الحدود، كما هو الحال بين السعودية وقطر، والسعودية واليمن، والسعودية وأبوظبى، وقطر والبحرين، والعراق والكويت، وحيث أن هذه الحدود الواقعية قد نظمت من جانب أطراف لم يعد لها وجود على المسرح الحالى للحدود العربية ـ العربية، فإن من الطبيعى ألا تحظى هذه الحدود فى معظم الأحوال بقدر كاف من القبول والاعتراف من جانب الأطراف المعنية بها حاليا. وفى ظل الاحساس بعدم الشرعية تفقد الحدود السياسية قدسيتها ويصبح المساس بها أمرًا واردًا لا يستوجب اللوم أو العقاب. ومن هنا فإن عدم استقرار الحدود العربية ـ العربية عامة والجزيرة العربية بخاصة وكثرة الخلاف حولها يستلزم إعادة تنظيمها بين الأطراف المعنية بها وفق معايير تتناسب مع الواقع الجيوبولتيكى الحالى(٢).

---

١ ـ د. عبدالله خليفة الشايجي ـ نفس المرجع.

٢ ـ د. محمود توفيق ـ المرجع السابق ص١٧٠.

ألقى فريد هوليداى محاضرة بعنوان «الحدود الدولية ـ القنبلة الجديدة الموقوتة» أشار فيها إلى تأثير النزاعات القومية والعرقية على الحدود الدولية، وما سيخلفه ظهور الديمقراطيات الحديثة فى شرق أوروبا على الحدود الدولية القائمة، وضرورة الإبقاء على الحدود الدولية مع النظر فى نفس الوقت إلى حق الدول فى الوجود.

وأوضح أن هناك مجموعة من الأسباب الكامنة وراء هذه الخلافات الحدودية، منها الاكتشافات البترولية الجديدة، الدعاوى القومية والعرقية وانتشار النزاعات القومية، سقوط الاتحاد السوفيتى، وسقوط العديد من المفاهيم التى كانت سائدة فى الماضى. أشار إلى أنه باستثناء حالة انفصال البنجلاديش فلم يشهد العالم المعاصر حالات انفصال مماثلة، مشيرا أيضا إلى ارتباط نزاعات الحدود بسيادة الدول، وأن الاعتراف بقيام دول حديثة يرتبط بحق تقرير المصير ووجود علاقة تضاد بين الرغبة فى الإبقاء على الحدود القائمة وبين حق تقرير المصير وضرورة العمل على إيجاد توازن بينهما[1].

وهناك خاصية تتسم بها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهى ازدياد منازعات الحدود ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعدة عوامل:

أولا: البعد التاريخى

تكتسب الحدود السياسية صفة الاستقرار غالبا حينما ترسم مطابقة للحواجز الطبيعية كالوديان والجبال الكبيرة أو عندما تتمشى مع خط يفصل بين قوميتين لكل منهما ثقافته ولغته الخاصة. وهذان الأمران لا ينطبقان على الحدود الفاصلة بين معظم الدول العربية فى آسيا وأفريقيا. وليست منازعات الحدود مقصورة على العالم العربى. ففى أوربا نشأت صراعات عويصة عندما ساد المبدأ القومى وصار من الضرورى الاتفاق على تخطيط الحدود. ذلك لأنه من الصعب إيجاد خط رفيع

---

١ ـ ندوة الحدود الدولية ـ السياسة الدولية ـ العدد ١٠٨ ـ أبريل ١٩٩٢ . ص٢٨١.

يفصل بين أتباع قوميتين مختلفتين فهناك غالبا تداخل فى الأقاليم الحدودية. ومن أشهر أمثلة هذا النوع من التداخل وجود انتماءات جرمانية وفرنسية فى إقليمى الالزاس واللورين مما تسبب فى حروب كثيرة وأدى إلى تغيير السيادة عليهما خمس مرات فى المدة ما بين ١٨٧٠ ـ ١٩٤٥. ولدينا فى عالمنا العربى نماذج على هذا التداخل نذكر من أشهرها لواء الاسكندرونة حيث تعايش جنبًا إلى جنب الناطقون بالعربية والتركية فى ظل الدولة العثمانية متعددة الجنسيات. فلما نشأت على أنقاضها دولتان قوميتان حديثتان هما: تركيا وسوريا العربية استتبع ذلك نزاع على الإقليم، وظلت سوريا تحتج على خطيئة الانتداب الفرنسى الذى سلم هذه المنطقة إلى تركيا دون استفتاء حر لأهلها حسبما تذكر المصادر السورية. على أية حال فقد تلاشت القضية بحكم الزمن الطويل الذى مارسته الإدارة التركية على اللواء وأدى إلى تذويب العنصرين فى كنف الثقافة التركية. وهكذا لم يكن بوسع سوريا سوى التوقف عن إثارة القضية. أما الحدود العربية العربية فقد رسمت حديثا كخطوط طول وعرض على الخرائط دون أن تراعى فيها عوامل الجغرافية الطبيعية أو خصائص المجتمعات العربية المتجاورة. وقامت دول كبرى غالبًا ذات نفوذ فى المنطقة العربية برسم هذه الخرائط وإعدادها للتداول. وتعد شبه الجزيرة العربية من أكثر المناطق تعرضا للخلافات الحدودية فالمملكة العربية السعودية تلامس بمساحتها الشاسعة سبع دول عربية منها ما هو قديم مثل اليمن، ومنها ما هو حديث جدا باعتباره كيانا سياسيا يحتاج إلى رسم حدود جغرافية جديدة مثل الإمارات العربية وقطر. ومما زاد هذه المشكلات تعقيدا ان هذه الكيانات الجديدة نشأت فى القرن التاسع عشر كتجمعات قبلية تقبل بزعامة أسرة معينة مثل أسرة الصباح أو آل ثانى أو آل خليفة. ومن المعروف أن القبائل تنتقل بحرية بحثا عن الكلأ والمرعى دون التقيد بحدود سياسية، حتى إنه حينما أخذت الكيانات الجديدة تتبع نظام الدول الحديثة اضطرت فيما يتعلق بنظام الحدود أن تبتكر أو على الأصح يبتكر لها قانون خاص ليس له نظير فى دول العالم المعاصر من ذلك مثلا: حق القبائل فى التنقل

عبر الحدود دون جوازات سفر، وإذا كانت تتبع جنسية الكويت مثلا فعليها حينما تنتقل إلى أراضى السعودية أن ترفع علم هذه الدولة[1].

كذلك استلزم البحث عن النفط تحديد تبعية كل شبر من الأراضى الصحراوية سواء أكانت بها عيون ماء أو خالية تماما من الحياة البشرية. وحينما تعذر على الدول الجديدة الاتفاق على الحدود استقر الرأى على إنشاء مناطق حدودية عرفت باسم المنطقة المحايدة تقتسم فيها حدود السيادة، ومن ثم يقتسم أيضًا دخل النفط. وهناك منقطة محايدة بين السعودية والكويت وأخرى بين العراق والسعودية.

وعندما طغى الاهتمام بتخطيط الحدود على طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة منذ العشرينات استخدام التاريخ وبالتالى الوثائق الرسمية على نطاق واسع لإثبات الحق فى هذه المنطقة أو تفنيد حجج الخصم فى ادعاء السيادة عليها، وفى معظم الأحيان لم تجد الدول العربية المتنازعة الكثير من وثائقها المحلية التى تشفى الغليل ولذلك راحت تبحث عن هذه الحقوق فى ملفات أجنبية وعلى رأسها الوثائق البريطانية التى تعود إلى حكومة الهند أو إلى وزارات الخارجية والبحرية التى أحسن حفظها وتصنيفها فى دور الوثائق بلندن. فحينما اشتهر النزاع بين السعودية والإمارات حول واحات البوريمى فى الخمسينات، لم تجد السعودية فى سجلاتها ما يعود إلى أبعد من عامى ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م وكثيراً ما لجأت حكومات شرق الجزيرة العربية فى منازعات الحدود إلى حد المطالبة بالسيادة على جزيرة أو منطقة ما، فلجأت إلى البحث عن إثبات حقها فى الوثائق البريطانية، وهذا ما فعلته حكومة الشارقة حينما نشرت مجلدين فى ١٩٧٣ جمعت فيهما عديدا من الوثائق التى تثبت حقها فى جزيرة «أبوموسى» وجاءت معظم مراسلات حاكم الشارقة منقولة عن السجلات البريطانية. كذلك فإن المنازعات التى نشأت بين الكويت وقطر وجيرانها أدت إلى البحث فى دور الوثائق البريطانية والعثمانية،

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ الإطار التاريخى لمشكلات الحدود العربية ـ السياسة الدولية ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ـ ص١٧٢.

وظهرت فى هذه الأخيرة عدة مراسلات مفيدة بين حكام مشيخات الجزيرة العربية وبين الباب العالى، وهى محفوظة فى وزارة الخارجية العثمانية وترجع إلى ما بعد ١٨٧٠ أى فى أعقاب حملة مدحت باشا على الإحساء[١].

الخط الأزرق والاتفاقية الأنجلو ـ عثمانية لعام ١٩١٣

وبعد الانقلاب العثمانى عام ١٩٠٨ ضد السلطان عبدالحميد، انهارت أوضاع الأتراك فى كل من الكويت وقطر والبلقان وليبيا. ووافقت الحكومة العسكرية العلمانية الجديدة القائمة وقتذاك فى اسطمبول آخر الأمر على مناقشة مناطق النفوذ فى الجزيرة العربية مع البريطانيين. وفى ٢٩ يوليو ١٩١٣، بعد عامين من المفاوضات وقعت المعاهدة الأنجلو ـ عثمانية بشأن الحدود فى منطقة الجزيرة العربية. ووضعت هذه المعاهدة نهاية المنافسة بين البريطانيين والعثمانيين التى استمرت أربعين عاما. وفى هذه المعاهدة تخلى الأتراك نهائيا عن مطالبهم فى البحرين وقطر. وأعطيت الكويت استقلالا ذاتيا فى نطاق سيادة الدولة العثمانية. وقد اتفق على أن الخط الأزرق الموضح على خريطة الاتفاقية هو حد إقليم نجد العثمانى. ويبدأ هذا الخط عند نقطة ما على ساحل الحسا جنوبى العقير. وتواجه هذه النقطة جزيرة الزخنونية. ويتجه هذا الخط بعد ذلك جنوبا. إلا أن هذا الخط الأزرق قد ذكر فى الاتفاقية الأنجلو عثمانية الخاصة بحدود عدن واليمن؛ تلك الاتفاقية التى وقعت وصدق عليها فى ٥مايو ١٩١٤ قبل قيام الحرب العالمية الأولى. ولهذا اعتبر البريطانيون أن هذا الخط الأزرق قد أصبح بداية مفاوضاتهم على الحدود بين السعودية وأبوظبى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. ومن الملاحظ أن هذا الخط الأزرق كان خطا تحكيميا أملته مصالح الدولتين العظيمتين فى ذلك الوقت. وليس لهذا الخط أية علاقة عملية وواقعية أبدا بالأوضاع الجغرافية والقبلية فى تلك المنطقة[٢].

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ص١٧٢.

٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ الإمارات وجيرانها ـ ص٢٣٥.

احتدمت منازعات الحدود بين الدول الواقعة فى شبه جزيرة العرب، لأن أحدا لم يهتم فى الماضى بتخطيط الحدود فى تلك المناطق غير المطروقة. وكانت أنظمة الحكم التقليدية فى شبه الجزيرة تكتفى بالحصول على ولاء شيوخ القبائل بصورة شخصية وليست رسمية. ولما لم يكن للقبائل دائما موطن محدد فإن فكرة الحدود الجغرافية المبينة على خطوط محددة لم توضع فى الاعتبار. ولعل أول محاولة لتخطيط مثل هذه الحدود إنما ترجع إلى مشروع اتفاقية بين بريطانيا بصفتها صاحبة الحماية على مشيخات شرق وجنوب الجزيرة العربية، وبين الدولة العثمانية صاحبة السيادة داخل شبه جزيرة العرب. وإن اتفاقية ١٩١٣ ظلت فترة طويلة مرجعا لمنازعات الحدود، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى أن لها ميزة السبق. وقد تناولت هذه الاتفاقية تخطيط الحدود بين نجد والإحساء العثمانى من جهة وبين مشيخات الجزيرة العربية من جهة أخرى. ثم بين الكويت وولاية بغداد العثمانية. أما حدود المحميات فى جنوب الجزيرة العربية فقد خصصت لها اتفاقية تالية فى عام ١٩١٤، فهى لم تثر خلافات حادة، لأن البترول لم يتم اكتشافه فى هذه المناطق، بل إن السعودية التى تشددت فى حدودها الشرقية، أبدت تساهلا غير متوقع فى حدودها الشمالية المحاذية لإمارة شرق الأردن. فقد تخلت عن إدارة مدينتى العقبة ومعان اللتين كانتا تتبعان الحجاز. وبعد استيلاء آل سعود على هذا القطر تخلوا مؤقتا عن إدارة المدينتين لصالح الأمير عبدالله الحاكم الشرعي للحجاز وكسبا لصداقة بريطانيا. ثم تنازلت بصورة نهائية عن المدينتين فى عام ١٩٤٦، ويرجع ذلك الموقف إلى عدم توقع ظهور البترول فى هذه المناطق. لقد كانت الحدود الشرقية مثار خلافات بين الشيوخ العرب من جهة، وبين آل سعود من جهة أخرى منذ القرن التاسع عشر، ولكنها لم تتخذ شكلا جادا إلا فى أعقاب منح شركات البترول الأمريكية امتيار التنقيب فى شرق المملكة. وازداد الخلاف حدة بعد أن منحت شركة نفط العراق امتيار التنقيب فى قطر عام ١٩٣٥، وفى مسقط وعمان عام ١٩٣٧، والمشيخات السبع بين عامى ١٩٣٧، ١٩٣٩[1].

١ ـ د. صلاح العقاد ـ التيارات السياسية فى الخليج العربي ـ ص٣٤١.

شرعت الحكومـات العثمانيـة والبريطانية فى صـيف عام ١٩١١ فى سلس
طويلة من المفاوضـات حول عدد من القـضايا المختلف عليـها بينهمـا وكانت ه
القضايـا متعلقة على الغـالب بإنشاء سكة حديد بغداد ومـدها إلى «الكاظمة»
الكويت وقررت الحكومتان أثناء المفاوضات ان تقوما رسميا بتحديد مناطق نفوذه
فى شـرق الجزيرة الـعربيـة، وأثمـر هذا القـرار عن الوصول إلى اتـفاق التـا
والعشرين من يوليـو عام ١٩١٣، ونصت المادة الأولى على اعتبـار الكويت قض
تحت السيادة والحكم العـثمانى كما وضـعت المادتان الخامسة والسـابعة حدود ه
القضاء العثـمانى، وتخلى الباب العالى فى المادة الحادية عـشرة عن كل حقوق
فى قطر وأعلن أن أقصى حدود السلطة العثمانيـة فى شرق الجزيرة العربية لا تع
الحدود الشرقية لسنجق «نجد»، ولقد رسمت هذه الحدود فى خط يبدأ على سا
الخليج العربى إلى الغرب من قطر مقابل جزيرة «الزخنونية» وممتدا إلى الجنوب إ
حضرموت التى تقع فيها صحراء الربع الخالى ويسير هذا الخط إلى الجنوب من :
وسمى هذا الخط «بالخط الأزرق»[1].

أصبح الاتفاق البـريطانى العثمانى لعـام ١٩١٣ من جهة مثار جـدل بمناس
الخلاف على الحـدود بين السعودية وبريطانيـا، ومن جهة أخرى يعـد هذا الاتف
مظهرا جديـداً من مظاهر تهاون حكومة الاتحاديين العلمـانيين الأتراك فى المحاف
على حقـوق الشعوب التى كانت تحكمـها الدولة العثمـانية بصفة عامـة والشع
العربى بصـفة خاصة. وهو دلـيل على عجزهم أمام تغـلغل النفوذ الاستعـمار
المسيحي البـريطانى فى الجزيرة العربية بالرغم من أنهم تسـلموا الحكم على أسا
تثبـيت سلطة الدولة فى جمـيع المناطق التى تتبـعها إسـميا. وصـانع الاتفاق
إبراهيم حقى باشـا الذى عرف بميوله الـبريطانى، وقد اخـتلف فى هذا الاتجاه
ولاة البصرة وبـغداد الذين كانوا أكثـر حرصًا على مقـاومة التغلغل الاستـعمار
المسيحى البريطانى.

١ ـ جى . بى . كيلى ـ الحدود الشرقية فى الجزيرة العربية ص١٦٧.

تساهل العثمانيون فى موضوع قطر كما أنهم تنازلوا رسميا عن جميع الادعاءات السابقة فى البحرين. أما بالنسبة للكويت فقد تمسكوا بحق السيادة عليها مع تضييق حدودها ما أمكن لما للإمارة من امتيازات خاصة. وكانوا يخشون بحق أن تستخدم الكويت كمستودع لتجارة الأسلحة وتهريبها للقبائل المشاغبة فى جنوب العراق. فى هذه الأثناء تسلم حقى باشا أمر المفاوضات مع بريطانيا وكان يخشى أن تتفق بريطانيا مع ألمانيا مباشرة بشأن خط حديد بغداد وتتجاهل الدولة العثمانية كما سبق للألمان والروس أن فعلوا ذلك فى مؤتمر بوتسدام، لذلك صرح لبريطانيا بأن الدولة العثمانية لا تريد أن ترى دولة أخرى فى الخليج غير بريطانيا، وهى تتنازل تماما عن الادعاءات فى البحرين مقابل شروط بسيطة منها ألا تتدخل بريطانيا فى شئون البحرينيين المقيمين فى الدولة، وأن تخفض المشيخة رسوم مصايد اللؤلؤ بالنسبة للرعايا العثمانيين وأن يعترف بسيادة العثمانيين على جزيرة الزخنونية[1] الواقعة جنوب العقير.

الخط البنفسجى والاتفاقية الأنجلو ـ عثمانية لعام ١٩١٤.

لم تكن الاتفاقية الأنجلو عثمانية عام ١٩١٤ وثيقة الصلة بالمفاوضات الجارية بين بريطانيا وتركيا ولكنها عملية تكييف لوضع قائم تم إنجازه متزامنًا مع إجراء التقدم فى المفاوضات الأساسية الجارية وكانت بمثابة إضفاء الطابع الرسمى لوضع تم الاتفاق عليه مع العثمانيين، ولا يعنى ذلك أيضا أن تلك الاتفاقية كانت جزءاً فى المعاهدة الرئيسية بخصوص الجزيرة العربية، وتم استخراجه من سياق الاتفاقية والتصديق عليه رغم ان الدولة العثمانية اضطرت للاعتراف بالسيادة البريطانية على عدن فى أعقاب الأحداث التى تلت احتلال عام ١٨٧١ ثم طرد العثمانين من لحج، مما دفع إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين بعثه لرسم الحدود إلا أن الدولة العثمانية ظلت على صلة بالقبائل فى المناطق الحدودية من عدن وخاصة مع القبائل

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص١٩٠.

الخاضعة لشيخ الضالع فى أقصى الشمال من حدود عدن. ورغم أن بريطانيا قد انتهجت مقابل ذلك سياسة عدم التسامح إزاء التدخلات العثمانية وبخاصة فيما عرف باسم الكونتونات أو المشيخات التسع. إلا أنها قد سلكت سياسة مغايرة لحد ما مع تلك القبائل. وغير الخاضعين لسلطتها بالمرة ولم تدخل تلك القبائل فى إطار الترتيبات الخاصة بوضع عدن كمحمية بريطانية حتى إذا سمحت فى إحدى المراحل للأتراك باستيعاب قبائل الضالع ولكن التوغل التركى فى المناطق الحدودية أدى إلى إعادة تقييم الموقف، حتى تم طرد الأتراك من إقليم الحواشب فى عام ١٩٠١ ذلك الإقليم الذى لم يشرف فقط على الطريق التجارى الرئيسى من عدن إلى تعز ولكن باعتباره المصدر الرئيسى للمياه فى لحج وكان النزاع داخل ذلك الإقليم داعيًا إلى العمل على وقف المزيد من تلك النزاعات والعمل على تعيين بعثه لتبدأ فى تحديد حدود ذلك الإقليم. والتقى المفوضون برسم الحدود فى عام ١٩٠٢ فى تزامن وصولهم لأداء المهمة مع المزيد من سيطرة الأتراك وكان واضحًا من بداية المناقشات أن للعثمانين مطالب فى تلك المنطقة وأصبح عمل البعثة البريطانية مستحيلا واجتمع البريطانيون ولكن دون جدوى. وقررت بريطانيا تهدئة الوضع بالتخلى المؤقت عن رسم الحدود فى سهل الأميرى، مقابل التركيز على المنطقة المجاورة «يافع» الأعلى وهى تقع على بعد أميال من الحافة الغربية لوادى النبا وهى منطقة التقاء بين الأميرى. و«يافع» الأعلى. وبالرغم من أن بريطانيا أصرت على أن اليافع تشكل واحدة من المشيخات التسع إلا أن اتحاد قبائل اليافع كان من الناحية الفعلية ينقسم إلى قسمين: يافع الأعلى ويافع الأدنى. ويافع الأدنى يتكون من خمس عشائر يسمونها يافع بنى عفيف يافع بنى قاصد ويخضعان لحكم موحد وهى واحدة من المحميات البريطانية. أما يافع العليا فهو الأكثر اتساعا ويعيش إلى الشمال فى منطقة ودیان قادمة من مرتفعات اليمن وقد حاولت بريطانيا من جانبها التركيز على منح تلك القبائل الجزء الحدودى الأكبر من الإقليم وأساسًا منطقة قبيلة شعيب الواقعة بين إقليم شيخ الضالع ووراء البنا ولكن موقف أقسام

من قبائل يافع أنفسهم كان بعيداً عن التأقلم مع ذلك وعندما ذهب فريق العمل إلى ما وراء الوادى ليدخل منطقة الربيعان هاجمت القبائل موقع البعثة[1].

حاول العثمانيون من جانبهم بذل كل الجهد حتى تحول دون عمل اللجنة ودون إحراز مزيد من التقدم فى المنطقة، ووصل الوكيل المقيم البريطانى فى عدن إلى نتيجة مؤداها عدم ضرورة السيطرة البريطانية على منطقة يافع الأعلى حتى يمكن طرد العثمانيين من حضرموت. والمنطقة الوحيدة التى أنجزت فيها اللجنة عملها أرض شعيب قرب وادى البنا وما وراء ذلك ظلت الحدود غامضة. واستطاعت بريطانيا فيما بعد التوصل إلى اتفاقيات فى الشهور التالية مع شيخ وزعيم يافع السفلى وبعض عشائره. وانتهت سيطرة شيخ الضالع نهائيا. عندما أرسلت بريطانيا قوة عسكرية وسفنا حربية لمنع وصول التعزيزات العثمانية إلى شيخ الضالع عبر الحديدة وبفضل تلك الإجراءات انسحبت القوات العثمانية من أرض الضالع، وبدأت فى النهاية ترسم منطقة الحدود. وانتهى عمل لجنة رسم الحدود فى ديسمبر عام ١٩٠٣ وانتهى العمل فى رسم حدود إقليم الحوشب بعد شهرين من ذلك، وإن ظلت بعض المشكلات الأخرى معلقة. وتناول البروتوكول النهائى فى ٢٠ إبريل عام ١٩٠٥ تلك المشكلات المتبقية وكل الحدود من باب المندب وحتى وادى البنا ووضع حلولا نهائية لتلك المشكلات، وكشف المفوض البريطانى عن ذلك فى تقريره عن مهمة رسم الحدود أن الوثائق والبراهين والحجج التى قدمها مشايخ يافع أثبتت أن الأماكن المسماه الربيعان، نعوه ذبيانى تشكل جزءاً من مشيخات يافع، بينما العولاقى والتى تشكل كل الأجزاء الفرعية والتوابع وأى مناطق أخرى تابعة تقع فى الجنوب وشرق ذلك الخط المذكور وتنتهى إلى المشيخات التسع ووافق المفوض العثمانى فى عملية رسم الحدود على خط الحدود العام وتلك التحديدات. وأضافت بريطانيا فى المذكرات المتبادلة المتعلقة بالاتفاقية أن الرسم الفعلى للحدود فى شمال شرق وادى البنا سيؤجل إلى اللحظة المناسبة وكان

---

١ ـ جون ـ سى. ولينكسون ـ حدود الجزيرة العربية ـ مدبولى ـ القاهرة ـ ص١٢٧.

السبب الكامن وراء ذلك أن المنطقة كانت ذات أهمـية ضئيلة وأن بريطانيا لم تكن قد أحرزت سيطرة علـى منطقة يافع. وكانت السياسة التى تبنتـها بريطانيا فى هذا الأمر قـد أرساها اللورد لاندرزون ورغم أن بريطانيا لم تغـز تلك المناطق الحدودية إلا أنها لم تتسامح مع القوى الأخرى فى ذلك. ولذلك كـانت منطقة الحدود فيما وراء وادى البنا بمثـابة منطقة بريطـانية وإن كـان ذلك لا يبرر بأى حـال التكاليف المادية التى أنفقت فى عمل لجنة رسم الحـدود علاوة على أن ذلك فتح باب النزاع على مصراعـيه كما بدا واضحًـا فى عام عام ١٩٠٤ بشأن المنطقة المتـاخمة لوادى البناء وإن حصلت بـريطانيا فى النهاية على مـا أرادت وهو اتفاقـية جازمـة تتعلق بالجزء الأدنى من الحدود وأسسًا لاتفاقية لرسم بقية الحدود[١].

اختير كل من السـير «ادوارد غراى» وإبراهيم حقى باشا لعقـد هذه الاتفاقية وبعد المفاوضة بين الطرفـين وافقا على تثبيت البروتوكولات التى وقعـها المبعوثون العثمانيون والبريطانـيون فى أعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و١٩٠٥، كما تمسك المفاوض العـثمـانى بأن السلـطان لن يتنازل بأى وجـه من الوجـوه عن الأراضى التى تبلغ مساحتهـا نحو ٥٥٠ ميلا مربعا والملاصقة لجبل نعمـان ـ «حصن مراد» ـ والواقعة ضمن حدود قبيلة «الصبيحى» القديمة[٢].

طفت مـشكلة الحـدود التى لم ترسم على السطح فى عـام ١٩١٣ عندمـا لاحظ حقى باشا أثناء مفاوضاته مع هرتزل حـول الخط الأزرق والتى افترض فيها هرتزل أن الخط الأزرق يمتد إلى حدود عدن. ودعا هذا الاعتراف بأهمية الوصول إلى اتفاقية كاملة لكل الحدود وكان مفترضا فى تلك الفترة أن حضرموت والمناطق المجاورة يوجد بها نفط وفى تلك الأثناء أيضا تـوصلت بريطانيا وفرنسا إلى تفاهم حول احبـاط تجارة السلاح فى إقليم مـسقط ووافقت وزارة الخارجـية الهندية على

١ ـ جون ـ سى. ولينكسون ـ نفس المرجع ص١٢٩.

٢ ـ د. جاد طه ـ سياسة بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية ص٣٣٧.

الفور حيث أن ذلك يضغط على الدولة العثمانية ويحملها على الاعتراف بأن كل الحدود الجنوبية الشرقية للجزيرة العربية بالكامل تقع خارج حدود مجال نفوذ العثمانيين. ولما لم تكن البروتوكولات الأولية قد وقعت. وهناك صعوبات فى العثور عليها فإنه مع بداية عام ١٩١٤ السير ادوارد غراى أثار المشكلة مع حقى باشا وابرق إلى ماليت سفيره فى اسطنبول فى ١٩يناير ١٩١٤. بالبرقية التالية:

بخصوص شهر ومقاله ومسألة الموافقة من حيث المبدأ على مد الخط من القطبة القائم الحدودى داخل الإقاليم العثمانية وفق بروتوكول عام ١٨٠٥ فى الاتجاه الشمال الشرقى وحتى الاتجاه الجنوبى للخط الأزرق على الخريطة والملحق باتفاقية ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ والتى فتح فيها حقى باشا والذى أبدى تفهما لذلك رغم تقليله من أهمية رسم الحدود فعليًا وبذلك دخلت اتفاقية عام ١٩١٤ حيز الوجود ولم تكن أكثر من تثبيت الوضع القائم الفعلى كما تؤكده السرعة التى تم بها إنجاز الاتفاقية والتصديق عليها. وتقع الاتفاقية فى جزئين أساسيين متميزين. الجزء الرئيسى تم التوقيع عليه وكان اعترافا بوضع قائم منذ عقد من الزمان ولغى البروتوكولات والخرائط الملحقة التى ضمنت الاتفاقية وملاحقها. وكانت المشيخات التسع هى الأساس. كما جاء فى مقدمة الاتفاقية. للاستكمال والتصديق على البروتوكولات الموقعه من حيث المبدأ (ملحق ٤) من المفوضين البريطانيين والعثمانيين فى عام ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥ لبيان خط الحدود المقرر بمعرفتيهما لفصل ولاية اليمن عن المشيخات التسع. ثم تضمنت الاتفاقية أربع مواد محدودة. الأولى تؤكد على البروتوكولات الموقعة فى الماضى. والثانية تعيد التأكيد على التعهد التركى الوارد فى بروتوكول ٢٠إبريل لعام ١٩٠٥ عن عدم تدخل الدولة العثمانية فى الشؤون السياسية للمنطقة الواقعة شمالا من أرض صبيح التى تبدأ من الساحل وتلغى المادة الثالثة النقطة ١ فى وادى البنا الموضح. فى أول الخرائط الملحقة بالاتفاقية (ملحق ب) هى النقطة الأخيرة فى الشرق. وافق عليها الطرفان

المشتركان ووفق مسئوليتيهما بالاستناد إلى البروتوكول الآنف الذكر ٢٠ إبريل ١٩٠٥[١].

حيث كان قد عقد فى التاسع من مارس ١٩١٤ معاهدة للحدود السياسية التى تمارس فيها السيادة العثمانية فى الأقسام الجنوبية الغربية من الجزيرة العربية، وقد تضمنت هذه المعاهدة إشارة واضحة إلى «الخط الأزرق» وأبرمت الحكومة العثمانية هذه المعاهدة فى الخامس من يونيو ١٩١٤ وتضمنت المادة الثالثة من هذه المعاهدة الإشارة إلى «الخط الأزرق» إذ تقول:ـ

«وفى الجنوب الغربى يسير خط حدود الممتلكات العثمانية فى شكل خط مستقيم من المكان المسمى «أكمة الشوب» متجهًا إلى الشمال الشرقى فى صحراء الربع الخالى «التابع لحضرموت» مع ميل يقدر بخمس وأربعين درجة، وينضم هذا الخط داخل الربع الخالى إلى خط الدرجة ٢٠ الموازى له ويسيران معا باتجاه اليمن وإلى الجنوب إلى أن يصلا فى الجنوب إلى نقطة تقع على خليج «العقير»، وتفصل بين أراضى سنجق «نجد» العثمانى وأراضى قطر، وفقا للمساواة «من الميثاق الأنجلو ـ عثمانى المعقود بتاريخ ٢٩يوليو ١٩١٣ والمتعلق بأراضى الخليج والمناطق المجاورة لها. وحمل الخط الأول اللون البنفسجى كما حمل الخط الثانى اللون الأزرق على الخريطة المرفقة»[٢].

سلمت نسخة من اتفاقية الأنجلو ـ عثمانية لعام ١٩١٤ إلى الألمان وطبقت نصوصها وحددت حدود حضرموت واليمن بالخليج العربى ولذا فإن المادة الثالثة فى اتفاقية عام ١٩١٤ كانت واسعة النطاق على غير ما كانت عليه المادة الثانية من اتفاقية عام ١٩١٣. «لأنها تتناول حدود أراضى الدولة العثمانية، عبر اتساع شبه الجزيرة العربية من حدود محمية عدن وحتى شواطئ الخليج العربى. وفى المقابل

١ ـ جون ـ سى. ولينكسون ـ المرجع السابق ص١٣٣.
٢ ـ جى . بى. كيلى ـ المرجع السابق ص١٧٣.

فإن الخط البنفسجي توقف عند ٢٠ درجة فى وسط الربع الخالى حيث أكمل خط حدود آخر وهو خط الأزرق. فقبل اتفاقية عام ١٩١٤ كانت الحدود العدنية ـ العثمانية تنتهى فى الصحراء وإذا ثار جدل حول أين ينتهى الخط فى تلك الفترة. بالضبط فإن الإجابة عند التقاطع مع مشيخات ساحل عمان الكبير عند الحد الذى أقرته بريطانيا باعتباره المناطق الداخلية فى منطقة الخليج العربي عند حدود أبوظبى. وبعد توقيع الاتفاقية توقف الحد عند ٢٠ درجة فى قلب صحراء الربع الخالى وكذلك فإن الخط الأزرق والذى رسم لإبعاد العثمانيين عن البحرين وقطر كانت نهايته فى صحراء الربع الخالى. وإذا كانت الاتفاقية قد وقعت. هل كانت ستنتهى تلك الحدود عند ٢٠ درجة شمالا فى وسط صحراء الربع الخالى وأن الخط الأزرق جزء مكمل لاتفاقية عدن. ورغم أن الاتفاقيتين متكاملتان إلا أنهما وبكل حسم منفصلتان ولم يكن الأمر كذلك. فما وقعت الدولة العثمانية على اتفاقية عام ١٩١٤. وإضافة لذلك فإن الجدل القانونى البريطانى لم يحاول فقط الفصل بين اتفاقية عام ١٩١٣ بخصوص الخليج العربى عن مجمل المفاوضات المعقدة والدائرة حول عنوان هام: خط سكك حديد بغداد، ولكنها أيضًا حاولت أن تفصل بين الخط الأزرق وكل الأجزاء الأخرى لاتفاقية الخليج العربي والتى كانت كلا متكاملا.

اتفاقية ٢٩ يوليو ١٩١٣ التى حددت الحد الشرقى لنجد هذه الوصية ذات الصلة بالأمر الأمنى. فى ظل تلك الاتفاقية رغم أن المرجعية عادت إلى الاتفاقية الأنجلو ـ عثمانية فى ٩مارس ١٩١٤، حيث اتفاقية ١٩١٣، ومع هذا فإن حدود السنجق لجد العثماني حددها الخط الأزرق. وحتى عندما صدر القرار لاستخدام الخط الأزرق وتطبيقه على حدود السعودية، فلم تكن هناك ثمة مشكلة بأن تلك الاتفاقية متكاملة مع اتفاقية ١٩١٤ والتى كانت ببساطة توضيحًا للحدود(١).

١ ـ جون ـ سى. ولينكسون ـ المرجع السابق ص١٣٥.

المشيخات التسع. ولكن الصعوبة فى تلك الاتفاقية تكمن فى الخط البنفسجى الوارد فى المادة الثالثة. عندما ثارت المشكلة الحدودية وظهر إنها تهدد محمية عدن حيث طالب حاكم عدن فى رسالته (من هيكنبوتام) إلى جورج بارنز. إن هذا الخط محدد بحدود الأقاليم العثمانية مع عدن «حيث إن احدًا من كلينا لايدعى السيطرة والتى نلناها بالتراضى المشترك من خلال الخط الأزرق والبنفسجى فلا شك أننا قد اعتبرنا الخط الأزرق والبنفجسى بمثابة الحاجز بين مجالات نفوذنا. وإذا كان الخطان الأزرق والبنفسجى. جاءا بالتراضى المشترك. وجاء رسم الخطوط المستقيمة للحدود كتصميم بريطانى وخطوط تأمين لإبعاد العثمانيين عن مجالات النفوذ البريطانى. وعلى الجانب العثمانى فإن الخط الأزرق والبنفسجى حدد نهاية لنفوذهم وبموافقتهم وتخلوا أخيراً عن أية مطالب لهم فيما وراء هذين الخطين. وأيا كانت تلك المطالبة،تاريخية أو مطالب وفق الشرعية الإسلامية. وكان على الجانب الآخر. ضمنيًا مجالات النفوذ البريطانى، ولكن لم تتحدد لأن المحميات لم تكن لها حقوق أو أهلية فى إثبات تلك المسائل. أو حتى المشاركة فى نقاش تلك الأمور(١).

يعتبر «الخط الأزرق» أو «اتفاقية الأنجلو ـ عثمانية لعام ١٩١٣» أول محاولة مهمة لتسوية مشاكل الحدود فى شرق وجنوب الجزيرة العربية وكانت من الأهمية بمكان حيث وضعت أسس الحدود بين العراق والكويت ونجد وقطر وكذلك «الخط الأزرق» الفاصل بين السيادة العثمانية فى الإحساء ونجد والبريطانية فى حضرموت وأبوظبى، ولقد اعتمد عليها المفاوضون فيما بعد فى تحديد وتخطيط الحدود فى المنطقة(٢).

من الواضح أن اتفاقية عام ١٩١٤ كانت خاصة بالوضع اليمنى ـ العدنى.

---

١ ـ جون ـ سى. ولينكسون ـ المرجع السابق ص١٣٨.

٢ ـ د. عبدالله سراج عمر المنسى ـ المواجهة العثمانية ـ البريطانية فى الخليج العربى ـ جدة ١٩٩٤ ص٢٨٥.

وأن الخط الأزرق كان جزءاً من مفاوضات معقدة ليس بغرض خلق فجوة بين حدود المنطقتين المذكورتين. والتى ثبتت حدود عدن بشكل نهائى والحدود الخليجية. ولذا تمت الموافقة على الحدود اليمنية ـ العدنية والتى تنتهى فى الصحراء، فى مكان ما حول رملة السبعتين. وإن تمددت حتى تقاطعت مع الخط الأزرق المار وأدركوا أن الخط الأزرق والخط البنفسجى موضوعان منفصلان ولكن يبدو أن عملية الاستيعاب التى بدأت مؤخراً نشأت عن ذلك الجدل القانونى الذى جعل الخط الأزرق واردا ضمن اتفاقية عام ١٩١٢ وبأى حال. فإنه فى منتصف عام ١٩٣٤ ثبتت بريطانيا هذا الخط ومن عام ١٩٣٢ وصاعداً قررت الخارجية استخدام هذين الخطين الأزرق والبنفسجى، إذا اقتضت الضرورة كحدود قانونية للمملكة العربية السعودية. جاءت الحاجة الفعلية لإعلان الخط الأزرق نتيجة لمطلب الولايات المتحدة الأمريكية. الذى ثار بالأساس بعد. امتياز شركة «كاليفورنيا ستاندارز أويل» والذى استفسرت فيه أمريكا عن أية معلومات تتعلق بالحدود يمكن أن تقدمها حكومة صاحب الجلالة. ومن المثير أن نلاحظ أن هذا المطلب جاء عبر انقره حيث طلب الأمريكان أولا من الأتراك أى وثيقة تتعلق بالحدود فى نجد والإحساء، وليس السبب، بالطبع، اتفاقية الأنجلو ـ عثمانية. ولكن نظراً لتعقيدات إمتيازات البترول فى داخل الدولة العثمانية السابقة ذاتها. ولكن فشلت أمريكا مع الأتراك، ووصل الطلب إلى لندن وهناك تسارعت الحاجة إلى اتخاذ قرار حازم حول الحدود، والإجابة تعود إلى الوراء: «الخط الأزرق، الخط البنفسجى». ولكن بريطانيا أدركت أن الولايات المتحدة تفهم أن المنطقة المعنية تدخل فى إطار النفوذ البريطانى[1].

ومما هو جدير بالملاحظة أن النزاع حول البوريمى أخذ أبعادا خطيرة خلال الخمسينات وأدى إلى تدخل عسكرى بريطانى عام ١٩٥٥ لصالح كل من مشيخة

١ ـ جون . سى. ولينكسون ـ نفس المرجع ص١٣٦.

أبوظبى وسلطنة عمـان لقطع السبيل على التـواجد السعـودى ـ الأمريكى فى هذه الواحات وكان لهذا التدخل انعكاساته العربية والدولية. فعلى المستوى العربى تبنت مصر وجهة النظر السعودية بينما تعاطفت الأسر الحاكمة فى منطقة مشيخات شرق الجزيرة العربيـة مع أبوظبي. وعلى المستوى الدولى اعتبر التـدخل البريطانى صورة من صور التنافس الأنجـلو ـ أمريكى للسيطرة على بتـرول الخليج فى ذلك الوقت. وقد تغيرت فيما بعد العلاقات العـربية والدولية فساد التوتر فى الستينات بين مصر الناصرية والمملكة العربية السعودية نتيجة حرب اليمن. كما انتهى التنافس الأنجلو ـ أمريكى بأن سلـمت بريطانيا للولايات المتـحدة بالتفـوق السياسى والـعسكرى فى منطقة الخليج العربي عـندما قررت الانسحاب منه عام ١٩٧١. ومن جـهة أخرى تعاظم مـركز السعودية دوليا وعـربيا وتضاعفت ثـروتها البترولية فـوجدت أنه من الأنسب تجاهل مـسألة البوريمى بـاعتبارهـا مسألة ثانوية ورأت من الأفـضل ايجاد علاقات حسنة بينها وبين مشيخـات شرق الجزيرة العربية التى سلمت لها بالزعامة وهكذا تركت الواحات لمشيخة أبوظبي وعمان كـانت القضية عند وقوع حرب عام ١٩٣٤ تتعلق بمصير إقليم بـأكمله هو إقليم عسير اليمنى الذى كان يشكل مـشيخة يمنية مستـقلة بذاتها تحكمها أسرة الأدارسة من الأشـراف وكان قد دخل فى حوزة السعودية بسبب الصراعات الداخلية بين أفراد الأسرة الحاكمة. ويعد ضم السعودية لعسير الـيمنية ضمن العملية التـاريخية التى استغرقت نحـو ثلاثين عاما وتشكلت بمقضـاها حدود المملكة كمـا نعرفها الآن. ورغم ان هـزيمة قوات الإمام البـدائية كانت حـاسمة فإن الملك عـبدالعزيز لم يشأ التـعدى على الكيان الجغـرافى لليمن المورث عن عهود بعيدة فى التاريخ كما كانت اليمن مقبرة الغزاة عبر التاريخ والذى يعتبـر حالة فريدة فى شبـة الجزيرة العربية ومن ثم اكـتفى ملك السعودية بـتعديل طفيف فى الحدود المشتركة بين إقليم عسير وبين اليمن.

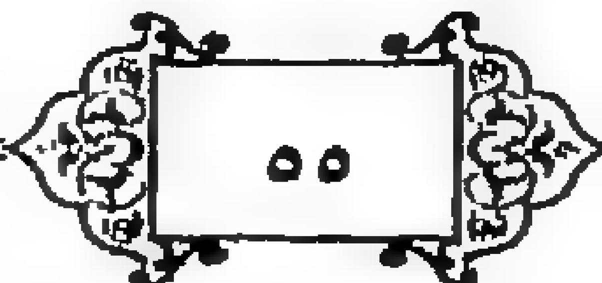
بقى هذا الملف مغلقا حتى كان التدخل المصرى فى اليمن وما ترتب عليه من

صراع مـرير بين مصـر والسعودية التى أوت الإمـام وغذت القـبائل اليمـنية بالمال والسلاح مما جعل حكومة الجـمهورية اليمنية الناشئة تتحـدث من جديد عن حقها التاريخى فى بلدتـين كبيرتيـن من إقليم عسيـر هما جيزان ونجـران. وقد استـمر الوضع الراهن بالنسبة للحدود السعودية اليمنية ثابتا غير انه نشأت خلافات جديدة بمناسبة تحقيق الوحدة اليمنية وتصـادف بعد قليل وقوع أزمة الخليج الثانية وتعاطف حكومة صنعاء مع صدام حسين فتجـدد الخلاف السعودى اليمنى خاصة وأن بعض المناطق المتنازع عليها ظهرت فيها احتمالات وجود النفط. غير ان ما حدث فى عام ١٩٣٤ صار أمرا مستحيلا فى وقتنا الحـاضر لأن الحروب لم تعد مسألة محلية فى ظل النظام العـالمى الجديد. لقد ورث الـعراق حدوده الجنوبيـة عن النظام الإدارى العثمـانى والذى كان له السيادة بشكل من الأشكال على مـشيخة الكويت نفـسها ومن هنا كان الأساس التاريخى للحدود العراقية ـ الكويتية غامضا فهو يكتسب تارة من معاهدة بريطانية عـثمانية عام ١٩١٣ ومن معاهدة بريطانيـة عراقية عام ١٩٣٢ صيغت دون ترسيم دقيق. ثم جاء اعتراف العراق للكويت بعد مساومات استمرت منذ اعلان استقلال الكويت ١٩٦١ حتى نهـاية ١٩٦٣ وقد تشابكت قضية الحدود مع مشكلات متنوعة كانت تثير التوتر من حين إلى آخر بين العراق والكويت أثناء تبعيته للحماية البريطانية، منها قضية الجنسية التى جدت بالنسبة للقبائل المتنقلة بين القطرين ومنهـا امتلاك آل الصـباح لعدد من البـساتين قرب مـدينة البصـرة ومنها تهريب الـبضائع التى تـدخل الكويت بدون جمـارك إلى العراق الذى كـان يسعى لوضع نظام جمركى حديث[1].

كلما أثيـرت مشكلات الحدود بين العـراق والكويت كان كل فريق يجـد ما يؤيد وجهة نظره من الوثائق والمستندات. وقد أدى هذا الجدل إلى الحديث عن حق العراق التاريخى فى المشـيخة ذاتها، وفى أكثـر من مناسبة كانت مشـيخة الكويت

---

١ ـ د. صلاح العـقاد ـ الإطار التاريـخى لمشكلات الحدود ـ السيـاسة الدوليـة ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ص١٧٤.



الغنية تدفع عن نفسها الأخطار بتقديم أموال طائلة لحكومة بغداد ويبدو وكأنها كانت تشعر بأن العراق يعانى من حرمانه من منفذ مناسب على مياه الخليج العربي المفتوحة، فميناؤه الجنوبى الوحيد يقع على ممر مائى ضيق يتصل بالخليج العربي وهو ميناء أم قصر المطل على خليج خور عبدالله، ومن هنا كانت مشيخة الكويت مستعدة لتعويض العراق بالمال بيد أنها تشددت فى عدم التنازل عن بوصة واحدة من أراضيها التى ترى أن معاهدة عام ١٩٣٢ قد ثبتتها بالنسبة للعراق. وقد أفرزت حرب الخليج سابقة فى قضايا الحدود ليس لها نظير فى التاريخ المعاصر وهى أن تقوم بترسيم الحدود لجنة مكلفة من الأمم المتحدة وبدون طلب من الأطراف المعنية بتحكيم المنظمة الدولية أو حتى توكليها بهذه المهمة ودون إرادة العراق. وقد اقتطعت هذه اللجنة بعض الأراضى العراقية على امتداد الحدود بحيث تقيد حركة العراق فى ميناء أم قصر ويحرم من آبار النفط فى شمال الرميلة. إن هذا الحل يعبر عن وضع سياسى مؤقت معارضة الدول الغربية المسيحية وعلى رأسها أمريكا ضد العراق التى على صلة سيئة بمنظمة الأمم المتحدة والدول التى تهيمن عليها، بيد أنه مهما قيل فى مساوئ هذا النظام في العراق فمصيره إلى الزوال والباقى هو الشعب العراقى الذى قد يشعر مستقبلا بالغبن وعلى المدى الطويل يرجح تجدد الصراع بين العراق والكويت بسبب هذا التخطيط التعسفى للحدود[1]. بعد زوال الوجود الأمريكي المسيحى فى الكويت واحتمال تغير المصالح الأمريكية لصالح العراق فى المستقبل وكل شيء وارد فى السياسة.

ثانيا: البعد السياسى

أسفر التقسيم السياسى للحدود فى كثير من الأحيان عن تمزيق الوحدات الاجتماعية والبشرية للقبائل العربية بين أكثر من كيان من كيانات الجزيرة العربية، الأمر الذى كان من شأنه إثارة العديد من المشكلات والمنازعات فى إطار علاقة

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ص١٧٥.

التفاعل المتبادلة بين الواقع الاجتماعى وغيره من الأسباب الأخرى لقيام المشكلات الحدودية . .

تعد الأسباب السياسية لمشكلات الحدود واحدة من أهم وأعقد الأبعاد عند دراسة الحدود السياسية ومشكلاتها، فمن ناحية يلاحظ فى كثير من الأحيان تكون الأسباب الجغرافية والفنية القانونية مجرد أسباب شكلية ظاهرية للمشكلة تتفاوت فى درجة قوتها من حالة إلى أخرى ولكنها تكون بمثابة مبررات سطحية لخلاف سياسى، أساسى أو ثانوى وجد صداه وانعكاسه فى صورة مشكلة على الحدود بين الأطراف المعنية وبالتالى يرتبط حل هذه المشكلة الحدودية أساسا بتسوية الخلاف السياسى. ومن هنا تتبدى أهمية الأسباب السياسية وعلاقتها بمشكلات الحدود السياسية. ويتسم هذا البعد السياسى بالغموض والتعقيد حيث إنه فى كثير من الأحيان يصعب إن لم يكن مستحيل إثبات العلاقة ما بين الدوافع السياسية ومشكلة الحدود المثارة إذ تتمثل هذه الدوافع فى بعض الأحيان فى مجرد علاقات شخصية أو خاصة بين حكام الدول الأطراف فى المشكلة وهى الدوافع أو العلاقات التى نادراً ما يعتمد عليها فى تبرير موقف هذا الطرف أو ذاك من أطراف مشكلة الحدود فى ظل عدم تقبلها وضعف مصداقيتها أمام القوى الوطنية والشعبية. ويمكن الاستدلال على الدوافع والأبعاد السياسية واستنتاجها بطريق غير مباشر أو حينما تعلن على الملأ فى بعض الأحيان عندما تكون كافية بذاتها كمبرر للنزاع أو حينما تعلن لمجرد أسباب وأغراض داخلية، فإن ذلك لا يعنى بحال وأن الأسباب المعلنة والتى تتضمن الأسباب القانونية والفنية فى غالب الأحوال لا تكون فى كثير من الحالات هى الأسباب الحقيقة، فعلى الصعيد الداخلى فإن الخلافات والمشكلات الحدودية باعتبارها خلافات خارجية كثيرا ما تمثل مخرجا ملائما للنظام السياسى المفتقر إلى الشرعية والوحدة الداخلية وذلك من خلال اصطناع هذه الوحدة وخلقها فى مواجهة العدو الخارجى[1] مثلما حدث فى الحرب العراقية

---

١ ـ محمد عاشور مهدى ـ المرجع السابق ص١١٤ .

الإيرانية أو مشكلة الحدود القطرية ـ السعودية وكذلك السعودية ـ اليمنية برغم أحقية وقانونية وشرعية السيادة الإقليمية لهذه الكيانات التى قامت بمشاكل الحدود إلا أن الجانب الشخصى والداخلى كان الدافع الأساسى برغم أحقية الجانب القانونى.

نطرح نظرية فى قضية الحدود العربية ـ العربية وهى أن المعطيات السياسية وطبيعة العلاقات بين الأنظمة الحاكمة كانت دائما أقوى تأثيرا من الحجج التاريخية والقانونية التى لم تحسم هذه الخلافات إلا فى حالات قليلة وصبت خلافات الحدود فى خانة الصراعات العربية ـ العربية الناشئة عن منافسات بين أنظمة حاكمة تختلف لأسباب فردية أو لأسباب أيديولوجية فطالما كان هناك انسجام وتآلف بين حاكمين متجاورين، أقفل ملف الخلافات الحدودية. أما إذا كان هناك خلاف بين أشخاص الرؤساء وهو الغالب فى النظام العربى أو كان هذا الخلاف متعلقا بالتوجهات العامة للحكم[1].

تثور الخلافات الحدودية لأسباب داخلية تتعلق بالعلاقة بين كيانات الأطراف وتتفاوت الأسباب المؤدية إلى الخلاف. فقد تكون نابعة من عدم توافق الحكومات فى الدول المعنية سواء لاختلاف الأهداف والتحالفات أو لمجرد خلافات شخصية بين الحكام والحكومات إضافة إلى سعى هذا الطرف أو ذاك إلى مساندة بعض القوى الداخلية للنظام. وفى كثير من هذه الحالات يكون الخلاف الحدودى مجرد انعكاس لسوء العلاقات بين الدول الأطراف أو غطاء لضغوط سياسية تهدف إلى تحقيق غايات أخرى ولذا فإنه مع زوال الأسباب المؤدية إلى الخلاف تتوارى آثاره ويعود إلى طبيعته السابقة وذلك مثلما حدث عندما كانت اليمن الجنوبية الشيوعية تدعم الحركات الثورية فى عمان وكذلك ما حدث بين السعودية واليمن والسعودية وقطر.

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص١٧٣.

تمثل الطموحات الشخصية للحكام أحد الأسباب الدافعة إلى تصعيد منازعات الحدود فعلى الرغم من أنه يصعب إثبات أو إبراز الطموح الشخصى لحاكم الدولة وهو السبب المعلن لمطالب الدولة وادعاءاتها بالنسبة لأقاليم الدول الأخرى فإن الأدلة الثابتة والقطعية تؤكد أن هذا السبب كان ولازال هو العنصر الفاعل وراء نشوب بعض منازعات الحدود، ولايخلو نزاع حدودى من أسانيد وحجج تاريخية يقدمها هذا الطرف أو ذاك لدعم وجهة نظره بالنسبة للنزاع على تفاوت بينها حداثة وقدما، إلا أنه فيما يتصل بالعوامل والادعاءات التاريخية يجب التمييز بين نوعين من هذه الادعاءات يتماثلان فى الطبيعة ويختلفان فى المرجعية والسند، فالنوع الأول هو تلك الادعاءات والمطالبات المرتكزة على أسس وروابط سابقة على الحقبة الاستعمارية وبالتالى فإنها تعارض كافة التغيرات التى أدخلها الاستعمار المسيحي البريطانى فى شرق وجنوب الجزيرة العربية وكذلك فى العراق والأردن فى شمال الجزيرة العربية وتطالب بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل هذه الحقبة، وفى هذا فإنها تتمايز عن النوع الثانى من المطالب والادعاءات التاريخية المرتكزة إلى حقيقة ودوافع الحال إبان الحقبة الاستعمارية وتطالب بعدم الاعتداء بأى ظروف سابقة أو تعديلات فردية لاحقة على الواقع القائم خلال هذه الحقبة، وإن الأسباب التاريخية إنما هى فى جوهرها مبررات وأدوات تعبئة داخلية بالأساس وذلك انطلاقا من حقيقة الرفض الدولى القانونى[1] والسياسى لهذه النوعية من الادعاءات التى يفتح باب الإشكالية فى الحدود انطلاقا من الادعاءات المتعارضة مما يؤدى إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والقانونية فى المنطقة.

ثالثا: البعد الاقتصادى (النفط)

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح النفط مصدراً لا غنى عنه لتوفير الطاقة واستمرار تقدم مختلف الصناعات الحديثة، وزادت حدة الصراع العالمى للحصول

١ ـ محمد عاشور مهدى ـ المرجع السابق ص١٢١.

على هذه المادة الثمينة التى أصبحت تقرر مصير الشعوب وتقدمها، وبعد انتهاء الحرب أعلن عن إعادة بناء أوروبا، وزاد إنتاج النفط العالمى خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٨ إلى أربعة أضعاف، كما زاد الطلب على استيراده من قبل دول السوق الأوروبية، وكانت الظاهرة التى قلبت الموازين هى تحول الولايات المتحدة الأمريكية من الدولة الأولى فى العالم من حيث إنتاج النفط وتصديره قبل الحرب، إلى دولة تفتقر إلى النفط. واتجهت الأنظار إلى الخليج العربي، وزاد الطلب على نفطه باطراد لعدة عوامل منها تحول الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة التصدير إلى الرغبة فى الاحتفاظ بما لديها من مخزون أطول وقت ممكن، والطفرة فى نظام الإنتاج الصناعى، وحلول النفط بالتدريج محل الفحم، بالإضافة إلي تيسير وسائل النقل، فاحتدم التنافس بين الشركات الكبرى، وأوجد هذا التنافس بالإضافة إلى زيادة الطلب على النفط فرصًا أفضل للدول المنتجة كى تعدل شروط امتياراتها، كما أن الوعى السياسى ازداد فى هذه الأقطار بعد الحرب. وكان من أبرز الأحداث التى أثرت فى موقع النفط العربى ومكانته فى قسمة العمل النفطية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدء التصدير من مناطق مهمة كان لها فيما بعد دور مهم فى تلبية الطلب العالمى كالمملكة العربية السعودية والكويت، وتسلل بعض الشركات المستقلة إلى الشرق الأوسط، وتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في المملكة العربية السعودية ومن ثم تطبيقه فى بلدان أخرى، وتأميم النفط الإيرانى عام ١٩٥١، وأزمة السويس عام ١٩٥٦، وقانون التحديد الإجبارى للنفط فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٩. وفى الوقت الذى بدأت فيه معظم البلدان فى الجزيرة العربية تصدير نفطها بعد الحرب العالمية الثانية والاستفادة من الأوضاع الجديدة، كانت مشيخات ساحل عمان لاتزال تبحث عن النفط، وفى الوقت الذى كان فيه الحكام متطلعين إلى ظهور النفط كما حدث لجيرانهم، كان التنافس على أشده بين الشركات البريطانية والأمريكية، ونتج عن هذا التنافس مشكلات عدة أهمها

خلافات الحدود بين دول الجزيرة العربية، وخلافات الحدود الداخلية بين مشيخات ساحل عمان نفسها التى أثارتها شركات النفط لتحديد حدود الامتياز لكل مشيخة، مما أوجد مشكلة لم تكن موجودة فى السابق وهى مشكلة الحدود(١).

مع التعقد الشديد لمشكلة ترسيم الحدود فى الوطن العربى التى تتضمن العديد من الأبعاد كالبعد الجيوستراتيجى والتاريخى واللغوى والقبلى والاقتصادى فإنه يمكن القول أن القضية قد تحولت شيئا فشيئا فى وقتنا الراهن إلى أن يكون بعدها الاقتصادى أكثر بروزا عن ذى قبل إذ يمكن فى نهاية المطاف الخلوص إلى نتيجة أن هناك فى كل نزاع حدودى فى المنطقة بعد واضح يتضمن صراعا على الموارد الاقتصادية. إذ أن عدم الاتفاق بين حدود الموارد والحدود السياسية يظل هو المشكلة الأكثر بروزا خاصة منذ عقدين من الزمن. وقد تم ذلك وتصاعد مؤخرا لعدد من الأسباب يحكمها فى بعضها ازدياد درجة الندرة (مثل المياه) ويحكمها فى بعضها الآخر ظروف ازدياد أهمية المورد (كالبترول)، وفى البعض الآخر فإن التكنولوجيا الجديدة التى تساعد عمليا على حل الكثير من مشكلات الواقع، قد أضافت هى الأخرى ـ وهذه هى المفارقة ـ أبعادا هامة للنزاعات الحدودية ونعنى هنا على وجه التحديد تطور تكنولوجيا الحفر العميق وبالذات تكنولوجيا البحث عن الموارد فى البحار والأرصفة القارية ولاسيما تطور منصات الحفر العائمة فى مجال البترول. هكذا إذن تسيطر الهيدرولوجيا والهيدروكربونات على نزاعات الحدود العربية والإقليمية إلى حد بعيد مع عدم الإغفال بالطبع أن هناك أبعادا أخرى هامة تحيط بهذه النزاعات(٢).

تعتبر الموارد الاقتصادية واحدة من أهم العوامل والاعتبارات التى تثور بسببها مشكلات الحدود فى العالم بصفة عامة والجزيرة العربية بصفة خاصة، فإن الموارد

---

١ ـ محمد فارس ـ الأوضاع الاقتصادية فى امارات الساحل ص٢٢٨.

٢ ـ مجدى صبحى ـ الحدود والموارد الاقتصادية ـ السياسة الدولية ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ص١٨٨.

الاقتصادية وخاصة النفط يمثل حافزًا للمشاكل ودافعا لبروز المنازعات الحدودية على الساحة إضافة إلى ما يصاحبها من أنشطة اقتصادية عبر الحدود، وتمثل النفط والغاز الطبيعي أحد أهم الجوانب التي يثور حولها الخلاف خاصة إذا امتدت هذه الموارد عبر حدود أكثر من دولة مثل حقل «الرميلة» بين العراق والكويت، ويزداد الأمر تعقيدًا في حالة افتقار المنطقة الحدودية إلى التعيين أو التخطيط الدقيق، حيث تعمد كل دولة من دول الجوار إلى ادعاء السيادة على المنطقة الموجود بها النفط أو المتوقع وجودها ورفض اى ادعاءات مخالفة كما هي بين قطر والبحرين.

صارت قضية الخط الأزرق حية نتيجة تطور المصالح النفطية في شرق الجزيرة العربية، بعد اكتشاف النفط في البحرين، بنهاية مايو عام ١٩٣٢، بعدما ساد الاعتقاد من قبل شركات النفط الكبرى في المنطقة، مثل الشركة البريطانية لنفط فارس بعدم وجود نفط في الجانب الغربي من الخليج العربي والوحيد الذي كان على اعتقاد بوجود النفط هو الميجور فرانك هولمز، وقد حاول الحصول على امتياز البحث عن النفط من ابن سعود عام ١٩٢٢ باسم شركة أي جي سي. ولم يعتقد كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بأن ابن سعود من الحكمة حتى يمنح ذلك الامتياز، ولذا يمنح أي جي سي ذلك الامتيار في السعودية ونصف نصيبه في المنطقة المحايدة للسعودية - الكويتية. وحدود الامتيار تمتد من رأس خليج سلوى جنوبًا وحتى شرقي الخط الأزرق. وحصل هولمز على امتيار البحرين ثم اتجه نحو الكويت، وهنا كان مضادًا لمصالح شركة نفط فارس، رغم أن جهدها الأساسي كان منصبًا على إيران، لكن تلك الشركة القديمة كانت تزيد الآخرين بعدا عن الخليج العربي حتى إذا كانت الاحتمالات «يجب أن نحافظ على المنطقة ولاندع الآخرين يجيئون إلى الخليج العربي وأن تسبب أي صعوبات من أي نوع لنا» ومع تلك السياسية الاحترازية، بحثت شركة نفط فارس على دعم حكومة بريطانيا في الحصول على امتيازات في أراضي المحميات البريطانية ولكن وجدت من البداية الحرص على المصالح السياسية للحكومة البريطانية ولذا، عندما توصلت

الشركة إلى تفاهم وحاولت الاقتراب من شيخ الكويت ورغم أن الشيخ واصل لعبة الانتظار. وفى أدنى الخليج العربي حصلت شركة نفط فارس على بعض الحقوق فى المنطقة وقامت بإجراء بعض الاختبارات البيولوجية الرئيسية ولم تستطع الشركة الحصول على امتيازات فى عمان وخاصة فى منطقة «الظاهرة» وذلك بسبب معارضة القبائل وامامة عمان والذين كانوا فى حالة غضب بسبب وصول أول جماعات ابن سعود من جامعى الضرائب فى منطقة البوريمى وحالة التعبئة التى قام بها الإمام لطرد رجال ابن سعود بالقوة. ثم اختفت تلك الامتيازات للبحث عن النفط، وفى البحرين حصل هولمز على مساعدة هامة عندما كان يقوم بتطوير الثروات المائية للبلاد وأثناء عملية المسح أقنع شيخ البحرين بأن يرفع ترخيص البحث إلى امتياز كامل[1].

لاتعانى منطقة ما فى العالم من مشاكل تخطيط الحدود السياسية ما تعانيه منطقة شرق الجزيرة العربية وربما قد يرجع ذلك إلى أن الحدود السياسية فيها ظاهرة جديدة لم تكن تعرفها من قبل كما لم يمضى عليها بعد الوقت الكافى لكى تستوعب ذلك ومن ثم تستقر الأوضاع فى كياناتها الحدودية التى أوجدها المستعمر البريطانى نتيجة لغناها بالنفط وأى انحراف فى امتداد الحدود مهما يكون يسيراً قد يفقد إحدى الدول ثروة بترولية ضخمة لكى تكسبها الدولة المجاورة ومن أجل هذا كانت مهمة تعيين الحدود بين كيانات شرق الجزيرة العربية ثم تخطيطها على الطبيعة من أعقد الأمور التى تواجه هذه الكيانات وأكثرها إثارة للمشاكل[2].

عجزت شركة أى جى سى عن مواصلة البحث الجاد عن البترول، كما توقع كوكس، بسبب خيبة الأمل التى تمت عن فشل الفريق السويسرى فى البحث عن البترول عندما أجرى المسح الجيولوجى بحثًا عن النفط. وحاول هولمز أن يثير اهتمام الأخرين لمساندته فى الحصول على الامتيازات وبعدما أبعد عن طريق

١ ـ جون . سى. ولينكسون ـ المرجع السابق ص٢١٠.
٢ـ د. محمد متولى ـ المرجع السابق ص٥٥٦.

الشركة البـريطانية الفارسيـة للنفط، وجد نجاحًا فى الولايات المتـحدة، من خلال شركة أويل كوربريشن أوف بنلسلفانيا. والتى استولت على مشروعات شركة أى. جى. سى ووافقت علـى مساندة هولمز فى جـهوده فى الكويت وجـرى مسح فى البحرين خلال شـتاء عام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ حيث وجدوا تشجيـعًا ولكن لارتباطهم باتفاقية مع مجـموعة شركات أمريكية (مجموعـة تنمية الشرق الأدنى) والتى تقوم بالتفاوض للحصول على عضوية شـركة بترول تركيا والتى تحولت إلى نفط العراق فى عام ١٩٢٩ ورغم أن شركات النفط المختلفة قـد فشلت فى التوصل إلى اتفاقية فيمـا بينها، وتركت شركة إسـو وموبيل تملك ٢٣,٧٥٪ من نصيب شركـة تنمية الشرق الأدنـى فى شركة نفـط العراق إلا أنهم مـرتبطان باتفاقـية الخط الأحـمر؛ ولذلك فإن الشركات المشـاركة عجزت عن الحصول على امتيازات فى المنطقة إلا من خلال شركة نفط فارس. وعجزت عن تكوين اتحاد نفطى فى البحرين. وذلك راجع إلى موقف جيولوجيى شركة نفط فارس. واضطرت شركة بنسلفانيا والمهتمة بنفط الخليج إلى التخلص من امتيازاتها إلى شركـة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، ولأن أحدًا لم يبد أى انزعاج لذلك. مارست شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورينا امتـيازها من خـلال معاونة كنـدية عن طريق شركة نـفط البحرين بابكـو ولم تثر حكومة بريطانيا أى اعتـراض لهذا الإجراء تحت مسمى، المسئـولية الوطنية، حيث أن حكام المحـميـات البـريطانية بما فـيـهم سلطان عمـان وافـقوا على عـدم منح الامتيازات بدون موافقة حكومة بريطانيا[1].

احتدمت المنافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية على الخليج العربي بعد الاكتـشافات التى تمت فى كل من البحـرين والمملكة العربية السـعودية والكويت، وثارت على أثر ذلك مشكلات عمـيقة حول الحدود الدولية وكيـفية تحديدها، ولم تكتف الشركـات الأمريكية بالحـصول على امتـيازات نفطية في كل من البـحرين والكويت والمملكة العربية الـسعودية التى تعتبر مناطق تـقع تحت النفوذ البريطانى،

١ ـ جون . سى. ولينكسون ـ المرجع السابق ص٢١١.

بل أثاروا مشكلات الحدود لتوسيع نطاق المناطق التى يشملها امتيازهم، وكان أكثر الصدامات حدة ما حدث بين شركة أرامكو صاحبة الامتياز في الأراضى السعودية وشركة نفط العراق صاحبة الامتياز في كل من قطر ومشيخات ساحل عمان. يضم فريق شركة نفط العراق أربع شركات منتجة هي العراق، البصرة، الموصل، وتعمل جميعها فى العراق والرابعة شركة نفط قطر وميدانها قطر، ويتبع شركة نفط العراق ثلاث شركات للتنقيب هى شركة امتيازات النفط المحدودة (Concessions Petrole-um) وتحتكر امتياز التنقيب فى محميات عدن، وشركة تطوير النفط (عُمان) وتستأثر بامتياز التنقيب فى مسقط وعُمان ما عدا مقاطعة ظفار، وشركة تطوير نفط (الساحل المتصالح) وتتصرف بالامتياز البرى على طول ساحل الإمارات، أى أن جميع السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة العربية من مضيق باب المندب حتى شبه جزيرة قطر منح امتياز التنقيب فيها عن النفط إلى شركة نفط العراق[1].

سيطرح تساؤل عن سبب منافسة الشركات الأمريكية لشركة نفط العراق وهى شركة مساهمة تساهم بها شركات أمريكية، وما حدث هو أن الولايات المتحدة الأمريكية التى تبنت سياسة «الباب المفتوح» بعد الحرب العالمية الأولى، واعتبرت تطبيقها ثمرة من ثمار مساهمتها في الحرب بحيث تتاح لجميع الشركات فرص متكافئة للتنقيب بغض النظر عن جنسياتها، استطاعت الحصول على جزء من ملكية شركة نفط العراق، وأصبحت الشركة مملوكة لخمس شركات كبرى، اثنتان منها بريطانيتان واثنتان أمريكيتان وواحدة فرنسية، وتعهدت الشركات المكونة لهذه المجموعة بألا تسعى واحدة منها منفردة للحصول على امتياز فى شبه الجزيرة العربية أو أراضى الدولة العثمانية السابقة باستثناء الكويت ومصر، وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية «الخط الأحمر». إلا أن شركة أرامكو صاحبة الامتياز فى المملكة العربية السعودية رأت أن توسع قاعدتها وتضم شركات جديدة، وأصر بن سعود أن تبقى الشركة أمريكية ١٠٠٪، لذا تأهلت فقط شركة ستاندرد أويل أوف

١ ـ محمد فارس ـ المرجع السابق ص٢٢٩.

نيوجرسى وشركة سوكونى ضمن مفهوم واضح يقرر الهدف الأساسى للاستراتيجية الأمريكية وهو زيادة إنتاج نفط الشرق الأوسط والحفاظ على ثروات النفط فى نصف الكرة الغربى، وضمان بقاء الامتيازات فى أيد أمريكية، وهكذا بدأت المفاوضات عام ١٩٤٦ لضم الشركتين كعضوين فى أرامكو، وأعلنت الشركتان الأمريكيتان أن اتفاق الخط الأحمر أصبح لاغيًا، وانضمتا إلى أرامكو فى شهر مارس ١٩٤٧. كان انضمام شركات أخرى إلى أرامكو ضروريًا، فأرامكو تملك احتياطيًا نفطيًا هائلا ولكنها تفتقر إلى أسواق البيع، فى حين أن شركة مثل ستاندرد أويل أوف نيوجرسى تمتلك الأسواق ولكن احتياطيها النفطى ضئيل، وفى بداية المفاوضات برزت مشكلة وجود الشركتين كأعضاء في شركة نفط العراق وتوقيعها لاتفاقية الخط الأحمر، لذا أصبح من المتعذر انضمام الشركتين إلى أرامكو إلا إذا أخذتا معهما جميع الشركاء، وفى الوقت نفسه يرفض ابن سعود أن ينضم إلى أرامكو أى شريك غير أمريكى(١).

بدأت شركة «نفط الخليج» فى نهاية عام ١٩٣٢ وهى الأصل (شركة بترول بنسلفانيا) تأسف على هذا التصرف وبدأت حكومة صاحب الجلالة تبدى مزيدا من الاهتمام حول الشركات غير البريطانية والتى تدخل إلى المناطق البريطانية بغير طريق شركة نفط العراق. وشب خلاف حول الكويت ونظرًا لتاريخها الخاص، تقع خارج الخط الأحمر حيث قررت حكومة بريطانيا أن تأخذ موقفًا ثابتًا من حقوقها واستطاع أندرو ميللون، المؤسس وصاحب النصيب الأكبر فى شركة بترول بنسلفانيا، أن يحمل الخارجية الأمريكية للضغط على بريطانيا، وهو نفسه شخصيًا عين سفيرًا فى لندن عام ١٩٣٢ وحتى مارس ١٩٣٣، ثم وقعت الصاعقة عندما اكتشف البترول فى البحرين، ولما كانت شركة نفط فارس قد أخذت موقفًا هادئا حول الكويت، سرعان ما تغير وانقلب الموقف رأسًا على عقب، وخلال أسبوعين كان هولمز ونيابة عن شركة نفط الخليج، (فى الأصل، شركة نقط بنسلفانيا)

١ ـ محمد فارس ـ نفس المرجع ص٢٣٠.

يتنافس مع شركة نفط فارس فى الحصول على امتياز تنقيب البترول فى الكويت، وجعل ميللون من قضية السيادة الوطنية، موضوعًا سياسيًا رئيسيًا وأثار فى نوفمبر ضجه أدت إلى انسحاب الحكومة البريطانية، تاركة الموضوع بين شركات النفط والشيخ. وكانت النتيجة أن توصلت شركة نفط الخليج (بنسلفانيا) وشركة نفط فارس إلى اتفاق لتشكيل شركة متساوية فى المصالح والامتيازات فى الكويت، سميت شركة نفط الكويت ووقع الحاكم الامتيار لشركة نفط الكويت. وفى ذات الوقت فقدت الشركات البريطانية السعودية. وتم إلغاء حقوق هولمز فى عام ١٩٢٨. وصارت المنطقة مفتوحة نظرا للحاجة الماسة لابن سعود للنفط. ولكن السعودية، غير الكويت تقع ضمن نطاق الخط الأحمر، ومع احتلال شركة نفط فارس بالكامل لحقل كركوك فى العراق بخلاف سيطرتها الكاملة على نفط إيران، دفع العالم إلى الإحساس بالإحباط وحاولت نفط فارس الحصول على امتيازات النفط السعودية بحق الشفعه[1].

وجود البترول بغزارة في شرق الجزيرة العربية جعل للحدود وضعية خاصة ومتميزة كثيراً عن مثيلاتها فى أى مكان من العالم حتى بين الكيانات العربية غير كيانات مجلس التعاون ويتمثل ذلك فى تداخلها، وفى عوامل النزاع الدائر حولها وفى فترة تفاقمها، فالمشاكل الناجمة عنها اتضحت وتفاقمت جوانبها مع اكتشاف البترول فى المنطقة. ففى شرق الجزيرة العربية لم تظهر أية حدود ثابتة على الخرائط قبل القرن العشرين[2].

يذكر فيلبى فى أوراقه «كان ممثل شركة نفط فارس (الشركة البريطانية الفارسية للنفط) مخولا فى ان يكون الحد الأقصى للحصول على الامتيازات ١٠ آلاف جنيه استرلينى ولكن كان المطلوب ١٠٠ألف جنيه ليحصل على الامتيار، وجاءت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا. والتى أثبت خبراؤها الجيولوجيون

١ ـ جون . سى. ولينكسون ـ نفس المرجع ص٢١٢.

٢ ـ على عبداللطيف المسلمانى ـ المرجع السابق ص١٤٧.

خطأ شركة نفط فارس فى البحرين وزادت لابن سعود خمسين ألفا سنويا مقابل المناطق الشرقية. وعلى أى حال فلم يكن بوسع بريطانيا أن تقول شيئا حول الامتياز الذى منحه الملك للشركة بعد أن اختفت معاهدة الحماية عام ١٩١٥ بتوقيع معاهدة جدة عام ١٩٢٧ التى أنهت الحماية البريطانية على السعودية ولم يكن ذلك ما يحدث فى قطر. حيث من تلك اللحظة اعترفت بريطانيا أن تكون لشركاتها السيادة فى الأقاليم المتبقية والتابعة لها.

حصلت فى نوفمبر عام ١٩٣٠، شركتا. البريطانية الفارسية للنفط ونفط العراق، على ترخيص من الشيخ عبدالله لمدة عامين للبحث والتنقيب فى الأراضى التابعة له، ثم حصلت الشركة البريطانية الفارسية للنفط على مد ترخيص ولكن مع نهاية عام ١٩٣٢ فكرت بجدية فيما إذا تتخلى عن الحق أو تقدم على امتياز واضح أو تجعل ذلك الترخيص يسقط. ثم أرسلوا فريقا للتنقيب تحت رئاسة «ويليام سون» لمسح شبه الجزيرة فى بدايات عام ١٩٣٣. وأثار ذلك مشكلة امتدادات أراضى الشيخ ونصح الوكيل السياسى الريطاني المقيم بأن حدود قطر لم تثبت رسميا، لكنه سيتقصى حول الموضوع. وفى ذلك الوقت جاءت إلى المقدمة قضية حدود ابن سعود وخاصة بعد الإعلان الملكى فى ١٤ يوليو عام ١٩٣٣ عن امتياز شركة كاليفورنيا ستاندرد أويل. فى الجزء الشرقى من المملكة العربية السعودية داخل حدودها. وعندئذ، قررت الخارجية البريطانية الاحتكام إلى الخط الأزرق كخط محدد لحدود السعودية وفى ذات الوقت ضغطت بقوه على الشيخ عبدالله لمنح الشركة البريطانية الفارسية للنفط امتيازاً. وكان ذلك يعنى هل تلك المنطقة عند الخط الأزرق تخضع لقطر. وجاء هذا السؤال تاليا للمشكلة التى فجرها ابن سعود، ورغم أن الاتفاقية نصت على أن الخط يفصل بين سنجق نجد عن شبه جزيرة قطر. ولم يدع شيخ قطر بأكثر من المنطقة الواقعة أسفل قاعدة شبه الجزيرة. وفى فبراير ومارس عام ١٩٣٣ أرسل فريقا من رجاله مع رجال الشركة البريطانية الفارسية للنفط ليبين لـ «ويليام سون» حدوده. بل أضاف أن تلك المنطقة

محايده هذا القول الذى رده أمام الوكيل السياسى البريطاني فيما بعد ولقد وصف لوريمر فى مقال عن قطر قبل الحرب العالمية الأولى. الحدود حول قاعدة شبه جزيرة قطر، ولو انه اعترف بأن الحدود لم تكن محدده على نحو حاسم إلى حد ما وهناك مشكلات أخرى كان ابن جلوى أكثر توسعًا حول قطر عن عبدالله بن قاسم الذى كان يهدئ السعوديين بدفع مبالغ بالروبيه الهندية سنويًا[1].

لم يولوا حكام شرق الجزيرة العربية كثيراً لمسألة الحدود أهمية بالغة كما جاء عليه الحال بعد اكتشاف مادة النفط باستثناء بعض الحالات البسيطة التى تم فيها تمسك بعض الحكام بحدود مناطقهم. ومما زاد الأمر تعقيداً هو أن عملية اكتشاف البترول وظهور دواعى تخطيط الحدود بين كيانات شرق الجزيرة العربية قد سبق الوجود الحديث لبعضها وترتب عن ذلك عجز قواعد القانون الدولى فى كثير من الأوقات عن تقديم الحلول لبعض الخلافات التى نشأت بسبب ذلك وإن كانت معظمها قد تمت محاصرتها ووضع حد لها فهناك خلافات حدودية لم تزل عالقة بدون حل، وقد ينفجر الوضع بشأنها فى أى لحظة ممكنة[2].

ترك ابن سعود عبدالله بغير شك فى وضعه. وعندما جاء الإعلان عن امتيار شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا بوقت قصير استدعى ابن سعود الشيخ عبدالله إلى الرياض وأوضح له أن عبدالله شيخ للدوحة فقط، أما المناطق اليابسة فى قطر «داخل قطر» أو تسمى بر قطر فإنها تتبع ابن سعود وثانيًا أن الامتيار الذى منحه الشيخ إلى الشركات البريطانية يجب أن يذهب إلى هولمز ولذلك أصبح واضحًا أنه بدون مظلة حماية فإن عبدالله لن يستطيع أن يمنح امتيازات للنفط وعلى الأقل ليس لشركة النفط البريطانية الفارسية «الشركة البريطانية - الإيرانية للنفط فيما بعد». وحيث أرسل إليهم يرفع من شروطه لمنح الامتيازات على أساس عرض أفضل تلقاه من هولمز. وهذا الموقف لشيخ قطر دفع بريطانيا إلى سلخ جزيرة

---

١ - جون . سى. ولينكسون - نفس المرجع ص٢١٤.
٢ - على عبداللطيف المسلمانى - المرجع السابق ص١٤٨.

«حوار» وتسليمـها إلى حاكم البحرين خوفـا من تنازل شيخ قطر عن «حوار» لابن سعود التابع للشركات البترولية الأمريكية

برزت مرة أخرى مشكلة الحماية إلى المقدمـة فى ذلك السياق مع مسـئولية عبـدالله الكاملة لتقديم التـسهيـلات للقوات الجوية الملكيـة البريطانية. ومن المثـير للدهشة أن تقييم بريطانيا وابن سعود لحدود سلطة شيخ قطر بدا متطابقًا. ويعكس نفوذ اتحـاد قبـائل الدوحة فى عام ١٨٦٨. وحـتى بداية عام ١٩٣٤ كـان «فاول» يبعث تقاريره التى تفيد ان عبدالله ليس أكثر من تاجر وليس حاكما وليس له سلطة فعليـه على الداخل. ويتفق مع هذا أيضا، أنه لم يكـن هناك ثمة شك فى أنه لن يقاوم الضغط عليه ليقبل «شركة الأنجلو ـ فارس للنفط». والتقى عبدالله مع الوكيل البريطـاني المقيم فى مارس عـام ١٩٣٤ وأخبـره أن المعاهدة مع حكومـة صاحب الجلاله تنطبق على السـاحل وليس الداخل. وسياده عبـدالله المحدوده لم تكن تهم كثيرا الشركة البريطانية الفارسية للنفط ولا القوات الجوية الملكية وليس هناك مشكلة فى أن يمنح عبدالله الامتياز بعـد الخط الأزرق أم لا. فعبد الله كان يجب أن يمنح كامل سلطته إلى الشركة الفارسـية البريطانية للنفط. وفى إحدى المراحل طلب من شركة النفط ان تسحب مشـروع الخريطة الذى يحدد حدود قطر. والذى كان واردا فى النص على أنها منـطقة لها امتـيازها وأخيـراً قررت بريطانيا أنه لا توجـد ثمة مشكلة فى أن تحـصل كاليفـورنيا ستـاندارد للنفط على الامتيـار فى ٧ إبريل عام ١٩٣٥ كتب «فاول» للشيخ عبدالله أن الحكومة البريطانية لن تصادق على أى امتياز لا يكون بريطانيًا على نحو جزئى والنتييجة أن جنوبى قطر كان مليئًا بالخطوط خط امتيازات النفط والخريطة الخاصة به والتى نشرتهـا ضمن مجموعة أرشيف الحكومة القطرية. ويتكامل مع امتياز «النفط الأنجلو ـ فارسية»(١).

لم تقتصـر المنازعات على البر، بل أثار البـترول مشاكل جديـدة من نوعها

---

١ ـ جون . سى . ولينكسون ـ المرجع السابق ص٢١٥.

تتعلق بالمياه الإقليمية، وإمكان امتدادها إلى مسافات بعيدة. ففى الماضى كانت مسألة المياه الإقليمية تتوقف على اعتبارات عسكرية بحيث يمكن للدولة صاحبة السيادة من الدفاع عن نفسها، وحينما كان مدى المدافع لا يتجاوز ثلاثة أميال، صارت هذه المسافة هى القاعدة، ثم مدت مع تقدم أسلحة الحرب إلى ١٢ ميلا فى بعض الحالات. ولما تقدمت وسائل البحث العلمى فى مجال استخراج الثروة الطبيعية من تحت سطح البحر وعلى رأسها البترول لم تعد هناك حدود لمطامع الدول فى الانتفاع بهذه الثروة، فخرجت الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٥ بنظرية «الجرف القارى» وهى تنبنى على أساس أن المناطق الضحلة تعتبر امتدادا جيولوجيا للقارة، وبناء عليه فإن أية منطقة من المحيط التى تطل عليه شواطئ الولايات المتحدة يقل عمقها عن مائة قامة أو ٣٠٠ متر، تعتبر جرفا قاريا، ويكون للولايات المتحدة وحدها حق استغلاله. أما المكسيك فقدرت امتداد جرفها القارى حسب المصلحة وجعلتها مائتى ميل من الشاطئ[1].

يمكن القول بأن ظهور ثروات معدنية فجأة. من ذلك النزاع بين إيران ومشيختى الشارقة ورأس الخيمة فى شرق الجزيرة العربية حول جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى، والنزاع حول الصحراء الغربية، والنزاع حول بحر إيجه بين تركيا واليونان، ونزاع الحدود السوفيتيية النرويجية، والنزاع القائم بين ليبيا وتونس، أو الذى كان بين المغرب والجزائر.. إلخ. كما أن البترول هو مكمن النزاع فى الخليج العربي وفى صباح بين الفلبين وماليزيا. برغم أن السيادة العربية على الجزر الثلاث لاشك فيها ولا جدال حيث عروبتها قبل مجئ الإيرانيين إلى مياة الخليج العربى.

ألقى البروفيسور بن تافرن محاضرة حول الثروات المعدنية فى مناطق الحدود المشتركة حيث أشار إلى الصعوبات التى تواجه الشركات التى تقوم بأعمال التنقيب

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص٣٤٦.

فى المناطق الواقعة على الحدود المشتركة ومزاعم كل دولة بممارسة السيادة على المناطق التى يجرى استغلالها. وأن هناك بعض الحالات التى تم الاتفاق عليها خاصة فى مناطق الامتداد القارئ مثل هولندا وألمانيا من خلال نظام منطقة التنمية المشتركة وكذلك فى النزاعات الحدودية البحرية بين ماليزيا وتايلاند، وكوريا واليابان. كما ان هناك دولا اتفقت فيما بينها على حل هذه الخلافات مثل اتفاقية الحدود البحرية بين هولندا وألمانيا عام ١٩٦٢ كما أن بعض الدول اتفقت على انشاء مناطق للاستغلال المشترك مثلما حدث بين دولتى اليمن وبين الاتحاد السوفيتى وفنلندا. أشار من ناحية أخرى إلى بعض الصعوبات القانونية الخاصة بالقواعد التى تطبق على نزاعات الحدود البحرية، وما إذا كانت ستحل وفقا لاتفاقية الامتداد القارى لعام ١٩٥٨ أو وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التى لم تدخل حيز التنفيذ بعد، موضحًا أن الأطراف المتنازعة تصر على تطبيق المبادئ التى ترد فى أى من الاتفاقيتين وتتفق مع مصالحه. إلا أنه يلاحظ بصفة عامة أن مشكلات تحديد الحدود البحرية خاصة تلك التى يوجد فيها مواد خام قد أمكن حلها اتفاقا بين الأطراف إما من خلال اتفاق نهائى على الحدود أو بالانتفاع المشترك[1].

تناول روبن تشرشل فى محاضرته موضوع الحدود وحقوق الصيد أشار فيها إلى أن الفترة التى أعقبت السبعينات قد شهدت العديد من المنازعات البحرية وذلك نتيجة لمطالبة بعض الدول بمد ولايتها إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى. وأنه قد أمكن حل بعض من هذه الخلافات من خلال التحكيم الدولى أو المحاكم الدولية. كما أمكن حل البعض الآخر من خلال المفاوضات والاتفاقيات الثنائية، وأنه قد يحدث فى بعض الأحيان خلاف حول مساحة معينة فى البحار ويصر كل طرف على موقفه، وعادة ما تلجأ الأطراف إلى أسلوب جديد يؤدى إلى اعتبار مثل هذه

١ ـ د. ممدوح شوقى ـ ندوة الحدود الدولية ـ السياسة الدولية ـ العدد ١٠٨ ـ ابريل ١٩٩٢ ص٥٩٧.

المناطق المتنازع عليهـا بمثابة منطقة بيضاء، أو من ضـمن أعالى البحار يسمح فـيها بحرية الصيد للطرفين. وأشار من ناحيـة أخرى إلى مشكلات أخرى حول حقوق الصيد الناشـئة عن انتقال الثـروات السمكية من مكان لآخر وأن الأمـر يحتاج فى هذه الحالة إلى اتفـاقيات دوليـة للحفاظ على تلك الـثروات على أن يتم ذلك من خلال لجان دائمة أو لجان مشتركة(١).

إذا طبقت نظرية الجرف القارى على منطقة الخليج العربي، فإن البحر يكون بأكمله جـوفا للبلدان المحيطة به نظرا لكونه ضحـلا ومن ثم فإن رسم خط وهمى فى منتـصف الخليج العربي هـو أقرب الحلول إلى المنطق لتـحديد امـتداد الجـرف القارى لدول الخليج العـربي المختلفة. وقـد اعترفت الدول ضمنيـا بهذا الخط منذ ١٩٤٩ ، ولكنه لم يضع حـدا للمشكلات فـمثـلا كيف تطبق هذه النظريـة حيث توجد جزر تابعة لإحدى مشيخات ساحل عمـان كما أن مشيخة كالبحرين تقع ما بين السعـودية وإيران، تثير مـشكلات حول رسم الخط الوهمى للمنطقـة المحاذية لها، لذا تطلـب الأمر إخضـاع المياه الإقليمـية لمعظم دول الخليج العـربي لدراسة قانونية انتهت بإصدار تحكيم فى كوبنهاجن عام ١٩٦٦ . وثمة قضية أخرى تفرعت عن استخراج البترول من تحت سطح البحر، وهى مدى انطباق عقود الامتياز التى تشمل أراضى الدولة بأكملها على مياهها الإقليمية. والذى حدث هو أن الشركات صاحبـة الامتياز فى كل مـن قطر وأبوظبى طالبت بشمول الامتـياز تلقائيا للـمياه الإقليـميـة، حسب نظرية الجـرف القارى. غـير أن حكومـتى الإمارتيـن رفضـتا الادعاء، ومنحتا امتياز المياه الإقليمـية لشركات أخرى جديدة بشروط أفضل. وفى مثل حالات الخلاف تلك، فإن عقـد الامتياز ينص على التحكيم وهذا ما اتبع فى كلتـا الحالتين، وقـد صدر تحكيم فى الـدوحة بشأن مـياه قطر، وتحكيـم آخر فى

---

١ ـ د. ممدوح شوقى ـ نفس المرجع ص٥٩٧.

باريس عام ١٩٥١ بشأن المياة الإقليمية لأبوظبـى وكلا التحكيمين يؤيد وجهة نظر المشيختين وحقهما فى منح امتياز المياه الإقليمية لشركات أخرى[1].

بدا حقل غـار الشمال القطرى مـرشحًا لتـفجيـر نزاع أخر بتجـاوز الصدام الثنائى بين قطر والبـحرين وتكون مـعنية بتـداعيـاته بدرجات مـتفاوتـة، عواصم إقليمـية، كالرياض وطهران، ودوليـة، كواشنطن وباريس. فإصـرار المنامة، على ردم «فشت الديبل» المتنازع عليه مع الدوحة، وبناء وحـدات مدنية عليه، يكشف، من وجهة نظر قطر، أهداف البحرين فى السعى للمـشاركة فى حقل غاز الشمال، الذى يعد أكبر حقل غاز فى العالم، والذى سيجعل قطر أكبر منتج عربى للغاز؛ ذلك أن ردم «فـشت الديبل» يعنى أن يصـبح هذا الفـشت بداية المجـال البحـرى للبحرين، الذى يمتد ١٢ميلا وفـقًا للقانون الدولى الجديد للبحار، ويعنى، تاليا، وقوع جـزء من حقل غاز الشـمال ضمن سـيادة البـحرين. وقد سـعت الحكومة البحرانية فى إبريل ١٩٨٦ لردم هذا الفشت وجـعله جزيرة صناعية، وبدأت شركة «لاست نيدام» الهولندية، مباشرة أعمـالها فيه. إلا أن الحكومة القطرية التى كانت تدرك تمامًا مغـزى هذا الإجراء، سرعان مـا باشر طيرانها بقصـف المنشآت الأولية التى تم إنجازها، واعتقلت جـميع عمال ومستخدمى الشركـة وقادتهم إلى سجون الدوحة. وخلال المفاوضات التى دارت بين البـحرين وقطر، بعد القصف القطرى لـ «فشت الديبل» فى ٢٦ إبريل ١٩٨٦، قـيل إن الوفد البحرينى طالـب بالحصول على ٢٠ فى المائة من احتيـاطات حقل غاز الشمال كـحل للأزمة، إلا أن الجانب القطرى لم يوافق سوى على عشرة فى المائة، شريطة أن يكون ذلك جزءًا من حل شامل لكافة قضايا الحدود البحرية، بما فيها مسألة حوار، وهو ما لم يحدث[2].

١ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص٣٤٨.

٢ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ أمن الخليج بعد الحرب الباردة ـ ص١٤٢.

فى شمال الخليج العربي، مثّل النفط المستقر فى باطن جزيرتى قارور وأم المرادم السبب الجوهرى للخلاف الصامت بين السعودية والكويت على هاتين الجزيرتين، وهو العامل الذى دفع الرياض عام ١٩٧٧ إلى مد سيادتها عليهما من جانب واحد، لكن دون اعتراف الكويت بأى أثر قانونى لذلك. وقد سبق للرياض أن تدخلت فى العام ١٩٤٥ لوقف عمليات التنقيب عن النفط فى الجزيرتين، وهى عمليات كانت تقوم بها إحدى الشركات الأمريكية بعد حصولها على امتياز من الحكومة الكويتية. وفى العام ١٩٦١ عرضت الكويت على الرياض تقاسم الأرباح الناجمة عن أى استخراج محتمل للنفط فى الجزيرتين، مقابل اعتراف الرياض بملكية الكويت للجزيرتين، إلا أن العرض الكويتى قوبل بالرفض.

يشكل نفط «مسكت» فى جنوب الخليج العربي ومناطق نفطية محتملة مجاورة مصدراً أساسيًا للنزاع بين مسقط الإمارات العربية المتحدة. وفى العام ١٩٧٧ طلبت مسقط بصورة محددة من رأس الخيمة التخلى عن نفط منطقة «مسكت» المتنازع عليها، والتى تبعد عن الأراضى العمانية مسافة ١١ ميل. وفى العام ١٩٨٩، طالبت السعودية بأراضى فى الداخل اليمنى وتحديداً فى كل من الجوف ومأرب وحضرموت. ومن وجهة النظر اليمنية، فإن المطالب «الجديدة» موجهة بالدرجة الأساسية إلى الثروة النفطية حديثة العهد فى المناطق المذكورة. وما دلل على هذا الاعتقاد توجيه الرياض مذكرات احتجاج إلى الشركات النفطية العاملة فيها والطلب منها التوقف عن عمليات التنقيب، وقد نجحت الرياض فى ثنى بعض الشركات عن مواصلة عملياتها، إلا أن هذه العمليات قد استمرت فى معظمها بعد تدخل شخصى مباشر من الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش[1].

تعتبر أهمية المناطق من أهم الأسباب التى تؤدى إلى حدوث مشاكل حدودية بين دولة وجارتها خاصة إذا كان لهذه المناطق أهمية استراتيجية أو اقتصادية حيث ساعد تدفق النفط وظهور الغاز بكميات كبيرة فى زيادة حدة التوتر بين دول المنطقة

١ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٤٣.

التى تتنافس على الاستفادة من هذه الثروة، ويلاحظ أن معظم - إن لم يكن كل - النزاعات الحدودية القائمة فى منطقة الجزيرة العربية مرتبطة فى الأساس بالموارد الموجودة بها، وتحديداً الموارد النفطية بشتى مشتقاتها، ومما يؤكد دور العامل الاقتصادى فى نشأة نزاعات الحدود وتطورها، أن ارتفاع مستوى الدخل القومى والعوائد النفطية العالية خلال مرحلة السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات ساهم إلى حد كبير فى تراجع حدة النزاعات الحدودية، إذ لم يكن لدول المجلس حاجة ملحة إلى تجديد المطالبة وفتح ملفات الخلاف حول المناطق المتنازع عليها.

يتضح مما سبق الا ننظر إلى نزاع الحدود بمنظار ثابت وحسب ما هو ظاهر فى الجزيرة العربية، فهناك أبعاد أخرى غير واضحة للرأى العام العربى، وقد تكون خفية مثل جرائم الخنق بقماش من حرير من الصعب إثبات اثره، والمجرم الحقيقى وراء الجريمة غير ظاهر فكثيرا ما نجد أن الحاكم أو الحكومة أو الدولة تتصدر فى المطالب الحدودية، ولكن الحقيقة نجد أن وراء هذه المطالب قوى خفية مثل الدول الاستعمارية المسيحية أو شركاتها البترولية. فمثلا بالنسبة لجميع مطالب الحكومة السعودية فى الحدود السياسية أو الأراضى للكيانات العربية المجاورة لها فى الجزيرة العربية والمياه الإقليمية والجزر، تحركها شركة «ارامكو» البترولية التابعة للاستعمار المسيحى الأمريكى، لأسباب جميعنا يعرفها، الا وهى الحصول على مزيد من الامتيازات فى الأراضى الحدودية الجديدة وبالتالى الحصول على البترول والأموال، ومن ثم نجد أن الحكومة الأمريكية تكون وراءها، ولهذا قامت كل من اليمن وعمان بإعطاء امتيازات البترول للشركات الأمريكية على حدودها مع السعودية فى الفترة الأخيرة مما يعنى عدم وجود صدام مسلح فى الفترة الأخيرة، وهكذا نجد مثلا الشركات الفرنسية فى قطر برغم صحة المطالب القطرية أولا فى جزيرة «فشت الديبل»، وكذلك بالنسبة لجزر «الحنيش» التى احتلتها «ارتريا» من اليمن برغم أحقية اليمن إلا أن المصالح الفرنسية لعبت بعداً مهما فى هذه القضية بجانب اليمن.

رابعاً: البعد الأمنى والعسكرى

لم تكن السيادة الإقليمية بمفهومها الغربى معروفة أو مسموعًا بها فى مجتمعات الجزيرة العربية حتى وقت قريب نسبيًا، وقد ارتبط الولاء فى هذه المجتمعات بالزعيم، تارة، وبالقبيلة، تارة أخرى: إلا أنه لم يكن مرتبطًا بالأرض فى أى وقت من الأوقات. بيد أن العام ١٩٢٢ كان بداية عهد جديد لمفهوم السيادة وممارستها فى هذه المجتمعات؛ حينما أدخلت «اتفاقية العقير» ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية. وفى معالجة لمعضلة الحدود فى منطقة الجزيرة العربية، هناك عدد من العوامل التى ساهمت فى صوغ هذه المعضلة وتحديد درجة تفاعلها مع الحدث السياسى محليًا وإقليميًا، وقد تراوحت هذه العوامل بين ما هو تقليدى موروث، كالعامل القبلى، وما هو حديث واستراتيجى. كقضايا النفط والملاحة وأنماط التحالفات الخارجية[1].

تعرضت المنطقة العربية لمتغيرات سياسية وتاريخية عديدة، كان لها أثر فى تعيين الحدود الفاصلة بين دولها فى الوقت الحاضر. يمكن القول بصفة عامة بأن المنطقة العربية كانت جزءاً من الدولة العربية الإسلامية، أو ما كان يسميه بعض العلماء (بدار السلام)، التى تمتد إليها ولاية المسلمين، وتربط بين شعوبها الأخوة الإسلامية، وتحكمها القواعد والأحكام الشرعية الإسلامية. ولم تكن فكرة الحدود السياسية معروفة داخل هذه الدار، وإنما كانت هناك حدود إدارية تعين الأقاليم والولايات، التى لم يكن لها شكل الدولة الحديثة. ومنذ القرن السادس عشر تقريبا، تولى العثمانيون حكم الدولة العربية ـ الإسلامية، باستثناء الأطراف البعيدة، كأقاليم مراكش وموريتانيا واريتريا والصومال وحضرموت حتى عمان. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر تقريبا، بدأت تظهر ملامح الضعف على الدولة العثمانية، حتى أنها أصبحت هدفًا للتوسع الاستعمارى، خاصة من جانب بريطانيا

---

١ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٣٧.

وفرنسا. وبعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى، جرى تقسيم المنطقة العربية بين الدول الاستعمارية المسيحية، بعد أن تنازلت تركيا عنها بموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٤. وقد أسفرت هذه التطورات عن حصول بعض الولايات والأقاليم على استقلال منقوص كمصر والسودان ونجد والحجاز، ووضع البعض منها تحت الانتداب المسيحي البريطانى كالعراق وفلسطين، والبعض الآخر تحت الانتداب الفرنسى كسوريا ولبنان، كما استمر البعض تحت الحماية، كتونس ومراكش تحت الحماية المسيحية الفرنسية، ومشيخات الساحل العماني وعمان وحضرموت وعدن تحت الحماية المسيحية البريطانية. كما ظلت الجزائر وموريتانيا والصومال الفرنسى (جيبوتى) خاضعة للاستعمار المسيحي الفرنسى، وليبيا واريتريا والصومال الجنوبى خاضعة للاستعمار المسيحي الإيطالى، والصحراء الأسبانية وسبته ومليلة خاضعة للاستعمار المسيحي الأسبانى، فضلا عن خضوع الصومال الشمالى للاستعمار البريطانى. وقد قامت الدول المنتدبة بتحويل الحدود الإدارية فى المنطقة العربية إلى حدود لها صفة سياسية، تفصل بين مناطق الانتداب. وقد انفردت سلطات الانتداب بتعيين هذه الحدود بموجب معاهدات لتوزيع مناطق النفوذ، كمعاهدة سايكس بيكو (١٩١٦) والتصريح الذى بعث به (بلفور) إلى اللورد (روتشيلد) عام ١٩١٧ والخاص بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ومنذ الأربعينات من القرن العشرين، بدأت موجة تحرر الوطن العربى بحصول كل من لبنان (١٩٤١) وسوريا (١٩٤٣) على استقلالهما. وتوالت بعد ذلك حركات الاستقلال والتى كان آخرها فى عام ١٩٧٦، حين انسحبت أسبانيا من إقليم الصحراء الأسبانية (الصحراء الغربية). ومازالت هناك أجزاء خارج نطاق السيادة العربية، والتى تتمثل فى فلسطين وسبته ومليلة[1].

انتهاء الاستعمار المسيحي الأوروبي واستغلال المستعمرات أدى إلى ظهور دعاوى كثيرة كان الاستعمار يمنع ظهورها. من ذلك دعوى المغرب السابقة على

١ ـ د. محمد توفيق ـ المرجع السابق ص١٦٨.

موريتانيا، والفلبين ضد ماليزيا، وتايلاند ضد كمبوديا وغيرها، وفى بعض الأحيان ثار نزاع الحدود بسبب وجود الاستعمار المسيحي الأوروبي نفسه كما هو الحال فى جبل طارق، والصحراء الأسبانية سابقا، والأرجنتين ضد فولكلاند، وجواتيمالا ضد هندوراس البريطانية، ودعوى العراق ضد الكويت. وأحيانا تثور الدعاوى حول وجود المستعمر أيضا ولكن هو يستعد لتسليم السلطة فى الأقليم. حدث ذلك فى النزاع بين الصومال من ناحية وكينيا وأثيوبيا من ناحية أخرى، ودعوى أندونيسيا ضد أقاليم بورنيو. ففى أحيان أخرى تتسبب الطريقة التى تم بها منح الاستقلال فى نشوب المنازعات الإقليمية مثل النزاع الهندى الباكستانى حول كشمير، والنزاع بين أيرلندا الشمالية والجنوبية، والنزاع العربى الإسرائيلى فى بعض جوانبه(١).

تناول سير ابريل فى محاضرته موضوع الأبعاد الأمنية لمشكلات الحدود الدولية، مشيرا فى هذا الصدد إلى أن الدفاع عن الحدود كان مشكلة قديمة تستند إلى اعتبارات متعددة كحماية الأمن القومى، أو الوحدة الإقليمية، أو المصالح الاقتصادية. وأشار فى هذا الصدد إلى أنه لم يعد للحدود البحرية نفس الأهمية التى كانت لها فى الماضى؛ فقد أدت الاكتشافات العلمية الجديدة إلى ظهور أنواع جديدة من الأسلحة لاتحتاج إلى العنصر الأرضى، وأوضح أن هناك متغيرات جديدة يشهدها عالمنا المعاصر ومنها المتغيرات التى حدثت فى شرق أوروبا وانهيار الاتحاد السوفيتى، والظروف الاقتصادية والمادية التى تعانى منها معظم دول العالم وأن ذلك قد أدى إلى أن مفهوم الأمن قد اتسع ليشمل أبعادا أخرى كالجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وذكر أن التغيرات التى تحدث فى الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا وما سيترتب عليها مستقبلا من زيادة أعداد اللاجئين وطالبى الهجرة إلى الدول المجاورة بما يؤثر على أوضاعها الداخلية، ومن ثم فإنه يرى ضرورة تدخل الجماعة الأوروبية لوقف تدهور الأوضاع فى يوغسلافيا، وأنه يجب ألا

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص١١.

ينظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة داخلية فحسب بل أن لها جوانب إنسانية، وأن هذا التحرك يمكن أن يتم من خلال استخدام القوة المحدوده لمساعدة كرواتيا وأن يتم هذا الاستخدام جماعيا(١).

بناء على ما تقدم ، يمكن القول بأن الحدود السياسية العربية ـ العربية حدود سابقة وإذا جاز هذا التعبير، فإنه يشير إلى أن نشأة هذه الحدود ـ بمفهومها القانونى السياسى ـ سابقة على نشأة الدول العربية وظهورها فى شكلها الحديث. ولهذه الحقيقة بعض الأعراض الجانبية التى يمكن حصرها فيما يلى:

١ ـ إن هذه الحدود السياسية مفروضة كأمر واقع Status quo على الدول العربية التى لم تشارك فى تعيينها وتخطيطها.

٢ ـ وحيث أنها حدود مفروضة فى ظل واقع جيوبولتيكى لم يعد لأكثره وجود، فمن الطبيعى ألا تتفق طبيعة هذه الحدود بدرجة أو بأخرى مع الوضع الجديد، المترتب على ظهور الوحدات الإقليمية العربية داخل هذه الحدود. وليس أدل على هذا الافتراض، من كثرة الخلافات دول الحدود العربية ـ العربية(٢)، حتى إنه تعد فكرة السيادة فكرة مركبة، بمعنى أنه يمكن النظر إليها على صعيد القانون الداخلى وعلى صعيد القانون الدولى. وبمعنى، أيضا، أنها تطورت مع الزمن، وأنها بدت أول ما بدت بثوب سياسى خالص لكى تتحول بصورة تدريجية إلى مفهوم قانونى. وهذا المفهوم الذى استخلصه بودان، أولا، فى كتبه الستة عن الجمهورية، يقرر تعادلا بين السيادة والاستقلال المطلق. ونهض هذا المفهوم على التأكيد بأن الدولة منعتقة من كل نوع من التبعية تجاه أى سلطة أخرى. وهذا المفهوم يحمل، إلى حد بعيد، طبيعة العصر الذى صيغ فيه. وكان الأمر يقتصر، فى القرن السادس عشر. وبصفة أساسية فى مملكة فرنسا، على تثبيت تفوق الملك على الإقطاعيين الكبار، وعلى استقلال العرش عن الكرسى المقدس، وعن

١ ـ د. ممدوح شوقى ـ المرجع السابق ص٢٨١.
٢ ـ د. محمد توفيق ـ المرجع السابق ص١٦٨.

الإمبـراطورية الرومانيـة الجرمـانية المقدسـة. وعلى الرغم من أن فكرة السـيادة ـ الاستقـلال قد وضعت لسد حاجة آنيـة، فقد احتفظ بهـا القانون الدولى إلى حد بعيد. فهى فى أساس نظرية الاستقلال الأساسى للدول، وهى التى تبرِّر مبدأ عدم التدخل. وهى تفـسر، كـذلك، أن الدول لا تخضع إلا بإرادتها إلـى التحكيم أو إجراء العـدالة الدولية. وتدريجيـا، تراجعت فكرة السيـادة ـ الاستقـلال لمصلحة مفهـوم أكثر مرونة ووضوحـًا، هو المفهوم القائل بأن السـيادة هى ملك السلطات الحكومية. فـمن الضرورى لحكم الدولة قيام عدد مـن السلطات أو الحقوق: حق التـشريـع والتنظيم، وحـفظ الأمن، والعدالـة، وصك النقود، وحق الـتفـويض والإيصاء، وحق إقامـة جيش، إلخ. وما يميز الدولة هو ممارستـها لهذه السلطات الحكومية، ولهذه الحقوق الملكية الأساسية[1].

لهذا المبدأ نفس الأصل التـاريخى الذى يحمله مبدأ السيـادة ـ الاستقلال، و هو يهتم، كذلك، باسترداد حقوق الملكيـة، تدريجيا، من قبل الملك الذى انتزعها من الإقطاعـيين الكبـار، ولكنه يمتـاز بأنه أكثـر تفسـيراً وأكـثر دقـة من النظرية السياسية. فهـو يتيح فهم قابلية لسيادة للانقسام، أى أن مجـموعة حقوق السلطة العامة يمكن أن تقسم وأن يتم توزيـعها بين كافة أصحابها. وهذا مـا يفسر السبب فى اعتراف القانون الـدولى سابقًا ولاحقا بدول ناقصة السـيادة، إلى جانب الدول الكاملة السيادة، كالدول المحمية. كما يفسر كيف تمت إقامة منظمات دولية تفضى إلى تجزئة السيادة، كالجماعة الأوروبيـة. وفى مجال القانون الدستورى، يفسر هذا المفهـوم توزيعات السـيادة الجارية فى إطار الدولة الفـيدرالية، بيـن الدولة المركزية والدول الأعضاء. وعلى مسـتوى الجزيرة العربية، لم تكن السيادة بمفـهومها الأول أو الثانى مسموعـًا بها لدى مجتمعات هذه المنطقة، و لم يكن هـناك مفهوم مبلور للدولة بمعناها الحـديث. كمـا لم تكن العـلاقة بين الحـاكم والمحكوم مبنيـة على

---

١ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٣٩.

مفاهيم العقد الاجتماعى كما عـرفه روسو (العقد الاجتماعى، ١٧٦٢)، أو العقد السـياسى المعـروف عن لوك (محـاولة حـول الحكومة المدنيـة، ١٦٩٠) وجيـراك (البتـسيـوس، ١٩١٤). ومن نافلة القول. مـثلا، أن نظرية المنشـأة، التى بلورها العمـيد موريس هوريـو، لا وجود لها فى التـاريخ السياسى والاجـتمـاعى لمنطقة الجزيـرة العربيـة. يبقى أن العـام ١٩٢٢ كان بداية عـهد جـديد لمفهـوم السـيادة وممارستـها فى هذه المنطقة، وذلك حينـما أدخلت «اتفاقيـة العقير» ترسـيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية، بين مشيخات لم تكن سوى أقاليم أو مدن صـغيرة فى دولة الخلافـة العثمانيـة، ولا تفصلها عن بعـضها أية اعتـبارات جغرافية أو إثنية. وقد جاءت اتفاقية العـقير لتكمل من الناحيتين العملية والمفهومية ما بدأته معاهدة السلام الأبدى لعام ١٨٥٣ التى جمدت دورة النخب القبلية[١].

تشهد منطقة شرق الجزيرة العربية نزاعات حدودية معلنة، كالنزاع الإماراتى ـ الإيرانى، والبـحرينى ـ الـقطرى، والسعـودى ـ القطرى، والسـعودى ـ اليـمنى. وبالإضـافة لذلك، هناك نزاعـات حدودية كـامنة، كـالنزاع السعـودى ـ الكويتى والنزاع السعودى ـ المصرى. إن اثنين من النزاعات الحدودية فى المنطقة، هما النزاع الإماراتى ـ الإيرانى، والنزاع السـعودى ـ القطرى، يعتبران من أكـثر نزاعات هذه المنطقة ارتباطًا بمعـضلة الصراعات الإقليميـة والدولية الدائرة فيها. وعلى مـستوى النزاع البحـرينى ـ القطرى، يمكن القـول إن هذا النزاع سيكون أكـثر من أى نزاع آخر فى المنطقة مرتبطًا فى مساره المستقبلى بالتحالفات الإقليمية للبلدين المتنازعين. وعند الدخـول فى مقـاربة نمط العلاقـة بين النزاعات الحـدودية ومقـولات الأمن الإقليمى للخليج العربي، يمكن ملاحظة أن هذه النزاعـات قد تسببت فى عداءات ثنائية دائـمة ومتـأصلة داخل المنطقة، كـما خلقت مناخـًا كثيـفًا من الاسـتقطاب والتكتلات الجانبية. وقدمت مبررًا إضافيًا للتدخل العسكرى الأجنبى، وفى حالات

١ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٤٠.

معينة تداخلت هذه النتائج لتفجر حروبًا عنيفة ودامية. وهكذا، يمكن القول إن النزاعات الحدودية قد شكلت عامل طرد لفرص إنجاز مقولات الأمن الإقليمى[1].

يمكن أن نعتبر عملية الصدام المسلح بين شطرى اليمن عام ١٩٧٩، والغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ بمثابة أبرز العلامات العسكرية على طريق النزاعات العربية ـ العربية المتعددة الأسباب، والتى كان بعضها له دوافعه الخاصة بالحدود، فى حين أن بعضها الآخر لم يكن له مثل هذه الدوافع، و لكن كانت تلك الخاصة بالحدود هى التى شهدت وتسببت فى نشوب النزاعات العربية ـ العربية التى استخدمت فيها القوة المسلحة، كما أنها تعتبر بمثابة حد فاصل بين فترتين، حيث أن اللجوء إلى القوة العسكرية قبلها كانت له سمات ومظاهر وأسباب تختلف فى مضمونها وفى إطارها عن تلك السمات والمظاهر والأسباب، بعد ذلك الغزو الذى يعد ـ بحق ـ قمة اللجوء إلى الأداة العسكرية فى النزاعات العربية ـ العربية على الحدود. ومن ناحية أخرى افتتح الغزو العراقى للكويت حقبة التسعينيات بمرحلة جديدة من مراحل النزاعات العربية ـ العربية، وفى الوقت الذى كانت فيه هناك أبعاد أخرى كثيرة لعملية الغزو، إلا أن البعد العسكرى فى هذا النزاع كان أخطرها وأشدها وضوحًا، كما أنه كان أكثرها تأثيرا فى مجرى النزاع ليس لطرف واحد دون آخر، ولكن لكلا طرفى النزاع (العراق والكويت) بل لكافة الأطراف الأخرى فى منطقة الخليج العربي وللنظام العربى كله. وفى الوقت الذى كانت فيه النزاعات العربية ـ العربية (على الحدود وغيره) ظاهرة مزمنة فى النظام الإقليمى العربى منذ نشأته، وحتى ما قبل الغزو العراقى للكويت، فإن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية فى هذه النزاعات كان غير دائم الحدوث، كما أن تصاعد عملية استخدامها عمليا لم يكن تصاعدا سريعًا أو ملتهبا، بل كان اللجوء إلى المكون العسكرى يتم فى شكل التهديد باستخدام القوة العسكرية أو التظاهر بأن هناك نية حقيقية فى استخدامها سواء من خلال تحريك

---

١ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٣٨.

القوات العسكرية أو إجراء تعديل فى أوضاع القوات المسلحة بما يوحى بأنها تتخذ أوضاعا هجومية. سواء لإحداث حالة من الفزع لدى الطرف أو الأطراف الأخرى أو للتأكيد على الجدية فى الاستخدام، الأمر الذى يؤدى إلى إحداث مزيد من الضغط لتحقيق الأهداف المطلوبة. وفى حقيقة الأمر إن البعد العسكرى فى النزاعات العربية ـ العربية يعتبر أحد أهم وأخطر الأبعاد وإن لم يكن أكثر هذه الأبعاد ظهورا على ساحة هذه النزاعات، وبينما كانت هذه المقولة صادقة بالنسبة لما قبل الغزو العراقى للكويت فإنها أصبحت بعده صادقة على إطلاقها، حيث سوف تظل ذكرى ذلك الغزو وآثاره ماثلة فى أذهان طرفى أى نزاع عربى ـ عربى، وبصفة خاصة الطرف الأضعف أو الأصغر الذى سيكون هدفه الأساسى حساب ما لدى خصمه من قوة عسكرية وسعيه الأهم تدبير ما يمكن من إمكانيات للوقوف فى وجه تلك القوة ودرئها حتى ولو كان ذلك من خلال الاستعانة بقوى خارجية إقليمية أو عالمية. يرى بعض الباحثين أن هناك قانونا غير مكتوب كان يحكم الحرب الباردة الأهلية العربية ـ العربية (٥٨ ـ ١٩٧٠ وهو أن «أقرب الناس إليك هو ألد أعدائك». وبينما لانجد كثير اهتمام بدراسة ظاهرة النزاع بين البلدان العربية دراسة علمية شاملة توصل هذه الظاهرة وتحدد جذورها وتضع الأسباب الكفيلة بعلاجها من منظور مدروس، فإن هذه الظاهرة كان لها انعكاسات سلبية عميقة الأثر على حركة النظام العربى أثناء سعيه لتحقيق أهدافه. ثم بدأت هذه الانعكاسات السلبية تأخذ أبعادا خطيرة عندما بدأ العنصر العسكرى يحتل أولوية بارزة فى آليات التعامل مع هذه الصراعات،و خصوصا فى بدايات حقبة الستينيات[1].

فيما قبل أزمة الخليج الثانية كان اللجوء إلى القوة المسلحة فى إدارة النزاعات بين البلدان العربية وبعضها البعض يحتل مرتبة ثانوية إلى حد بعيد، كما أن تكرار

١ ـ مراد إبراهيم الدسوقي ـ البعد العسكرى للنزاعات العربية ـ العربية ـ السياسة الدولية ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ص١٩٦.

اللجوء إلى القوة العسكرية كان غالبا ما يأخذ شكل المناوشات العسكرية المحدودة، قبل أن يتطور إلى استخدام كثيف للقـوة العسكرية الأمر الذى قد يسفر عن معارك على نطاق واسع أو تدخل أطراف ثالثة فى النزاع. وبالإضافة إلى ذلك فإن سجل النزاعات العربية ـ العربية كـان لا يكاد يحوى لجوءا واحدا إلى الأداة العسكرية أو استخدام شكل من أشكال العمل العسكرى خلال السنوات العشر الأولى من نشأة النظام العـربى فى عـام ١٩٤٥ (٤٥ ـ ١٩٥٥). وبرغم الـنزاع بين سـوريا ولبنان حول الحدود فى عام ١٩٤٩ وأزمة الضفة الغربية بين مصر والأردن فى عام ١٩٥٠ وأزمة حلف بغـداد بين مصر والـعراق فى عام ١٩٥٥، إلا أن اللجـوء إلى القوة العسكرية فى أى من هذه النزاعات لم يكن واردا بأى حال. وربما كان ذلك راجعا فى قسم منه إلى حداثة نشأة النظام. وحداثة الخروج من تحت السيطرة الاستعمارية لعديد من أطراف النظام العربى.

ومع ظهور مـرحلة القومـية فى أواخر الخـمسينيـات وأوائل الستـينيات بدأ اللجـوء إلى المكون العسكـرى يتزايد بشكل أو بآخـر حـيث بدأ النزاع بين مصـر والسودان على ترسيـم الحدود بينهما وعلى توزيع ميـاه النيل فى عام ١٩٥٨. ثم اخذ المكون العسكرى شكلا آخر فى النزاع بين مصـر وسوريا فى أعقاب الانفصال السـورى عن الجمـهورية العـربية المتـحدة عـام ١٩٦١ من ناحيـة وفى النزاع بين الكويت والعراق على الحدود فى نفس العام من ناحية أخرى، والذى قامت خلاله قوة طوارئ عربيـة قوامها ٤آلاف جندى بالتـوجه إلى الكويت فى ١٠/٩/١٩٦١ لمواجهـة التهـديد العراقى للكويت، ويرى البـعض أن التدخل العـسكرى المسلح المصرى فى اليمن (٦٢ ـ ١٩٦٨) يمـثل أقصى درجات استـخدام المكون العسكرى فى النزاعات العربيـة ـ العربية، إلا أن البعض الآخر يرى أن اسـتخدام هذا المكون فى هذه الحالة يكاد يمثل الحـالة الوحيدة التى كان استخدام العنف العـسكرى فيها يحقق وظيفـة تطويرية فى النظام الإقليمى العربى. وفى عـام ١٩٦٣ نشبت حرب الحدود بين الجـزائر والمغرب حـيث استخـدم كل طرف قواته المسلحـة على نطاق

واسع سعيا نحو تحقيق أهدافه، ثم تطور إلى نزاع واسع النطاق خلال عامى ٧١ ـ ١٩٧٢ ودخلت موريتانيا مراحله الأولى ـ وفى عام ١٩٧٢ نشبت أزمة الخلاف حول فكرة الوحدة بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى. وفى عام ١٩٧٧ حدثت مفاوضات عسكرية محدودة بين مصر وليبيا، وفى عام ١٩٧٩ تجددت أزمة الوحدة بين اليمنين (فى ذلك الوقت). وبينما كانت هناك قناعة راسخة أن الغزو العراقى للكويت (٨/ ١٩٩٠) سوف يقلل إلى حد كبير من اللجوء إلى المكون العسكرى فى النزاعات العربية ـ العربية من منطلق عظم التأثير السلبى لذلك اللجوء، إلا أن اللجوء إلى القوة العسكرية تم مرة أخرى فى النزاع بين البحرين وقطر (١٩٩١) وبين السعودية (وقطر ١٩٩٢) ولكن بصورة محددة وعابرة جداً.

ووفقا للخبرة المكتسبة من دراسة النظام العربى على حل بعض النزعات العربية العربية، دونما لجوء إلى القوة المسلحة. وان كان ذلك يتم فى مستويات مختلفة الشدة من حيث حجم القوة المسلحة المستخدمة أو زمن استخدامها أو مدى تورطها فى الاستخدام. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إرسال القوات العربية المسلحة إلى لبنان عام ١٩٥٨، وكذلك إرسال قوة الطوارئ العربية إلى الكويت عام ١٩٦١، وإرسال القوة العربية إلى الأردن للفصل بين القوات الأردنية والفلسطينية فى أعقاب أحداث أيلول الأسود ثم محاولة إضفاء الشرعية على الوجود السورى فى لبنان عام ١٩٨٦ فى حين كانت هناك منازعات عربية عربية أخرى شهدت صدامات عسكرية مختلفة الشدة ولكن لم يقدم النظام العربى ممثلا فى الجامعة العربية على التدخل فيها لأسباب مختلفة (النزاع بين المغرب والجزائر ١٩٦٣) النزاع بين سوريا والعراق وكذلك معظم نزاعات الحدود ذات الطابع العسكرى محدودة النطاق فى شبه الجزيرة العربية فضلا عن الحالة المصرية السودانية، ومع مراعاة الظروف التى يمر بها النظام العربى حاليا وتداعيات عملية الغزو العراقى للكويت، فإنه لا توجد أية مؤشرات تدل على أن احتمالات اللجوء إلى استخدام

المكون العسكرى سوف تتراجع فى المستقبل ولكن على العكس فإنها سوف تزيد بزيادة المصاعب والمشاكل التى تقابلها الدول العربية أعضاء هذا النظام(١).

لم يكن الصدام المسلح بين شطرى اليمن، مفاجأة لكثير من المتتبعين لتطورات الوضع فى هذه المنطقة بصفة خاصة، غير أن هذا الصدام، يثير بعض التساؤلات حول دوافعه الحقيقية. من المعروف أن العوامل الدولية التى تلعب دوراً فى تفجير الصراعات الإقليمية، وخاصة بين دولتين تجمعهما كثير من الروابط كشطرى اليمن، لابد أن ترتكز على معطيات وأسباب محلية وإقليمية، تتيح لها إمكانية التأثير ودفع الأمور فى اتجاه الصدام. ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل التى أدت إلى تفجير الصراع بين شطرى اليمن. تميزت الساحة اليمنية، فى الشمال والجنوب، بملامح من شأنها أن تدفع فى اتجاه الصدام المسلح بين شمال اليمن وجنوبه، ومنها مايلى(٢):

(أ) افتقار الأوضاع فى شطرى اليمن إلى الاستقرار الداخلى. ففى أقل من عام واحد، حدث اغتيال لثلاثة من رؤساء اليمن ـ المقدم الحمدى، المقدم الغشمى فى الشمال وسالم ربيع فى الجنوب ـ فضلا عن زيادة تأثير العوامل القبلية وانعكاساتها على الأوضاع فى شمال اليمن. وتقابل ذلك، محاولات نظام الحكم فى جنوب اليمن، تقوية سيطرته وتدعيمها على أسس ماركسية، والقضاء على المعارضين له. بالإضافة إلى زيادة الخلافات السياسية بين شطرى اليمن، فى ضوء هذه التطورات.

(ب) ويرتبط بالعنصر السابق، قيام حكومة كل من شطرى اليمن، باحتضان القوى المناوئة لنظام الحكم فى الشطر الآخر، فتتعاون حكومة صنعاء مع الجبهة الوطنية اليمنية الجنوبية بقيادة عبدالقوى مكاوى الذى يناهض حكومة عدن،

---

١ ـ مراد إبراهيم الدسوقى ـ نفس المرجع ص١٩٦.

١ ـ عبدالحميد الموافى ـ النزاع بين شطرى اليمن ـ السياسة الدولية ـ العدد ٥٦ ـ ابريل ١٩٧٩ ـ ص١٦٥.

وتتعاون حكومة عدن مع الجبهة الوطنية الديمقراطية بقيادة سلطان أحمد عمر المناوئ لحكومة صنعاء. وقد شهدت مناطق الحدود بين البلدين، العديد من عمليات التسلل والتخريب فى كلا البلدين، وصلت إلى قمتها فى عام ١٩٧٢، ثم تجددت مرة أخرى على نطاق واسع، بعد اغتيال المقدم الغشمى فى يونيو ١٩٧٨، وزيادة ضغط النظام فى جنوب اليمن، على حكومة صنعاء.

(ج) التخلف الاقتصادى والمشكلات الكبيرة التى تواجه كلا البلدين فى مجال التنمية الاقتصادية، واعتمادها إلى حد كبير على القروض والمساعدات الخارجية، مما قد يجعل من تفجير الوضع على الحدود، وسيلة للحصول على المساعدات والمعونات الخارجية، خاصة من السعودية بالنسبة لليمن الشمالى، ومحاولة من اليمن الجنوبى، لفك الحصار، وفرض التراجع عن قرار مجلس الجامعة العربية الذى صدر فى يوليو ١٩٧٨ بمقاطعتها اقتصاديا وسياسيا، بسبب دورها فى اغتيال المقدم الغشمى فى ٢٤/٦/١٩٧٨. ففى الوقت الذى أدت فيه أحداث إيران إلى تخليها عن أهم أدوارها فى الاستراتيجية الأمريكية،و هو دور الشرطى فى منطقة الخليج، وقيام بعض العراقيل أمام جهود السلام فى الشرق الأوسط، وتزايد النفوذ السوفيتى فى القرن الأفريقى، وإزاء الأهمية الحيوية التى يمثلها باب المندب، سواء كممر لنقل البترول إلى غرب أوروبا وأمريكا، أو كممر تجارى وحربى، يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندى، فإن كلا من شطرى اليمن، يحاول أن يثبت قدرته وأهميته، فى أن يلعب دوراً معينا يتمثل فيما يلى: أكدت تصريحات المسئولين فى شمال اليمن، الأهمية القصوى لبلادهم فى الدفاع عن آبار البترول فى شبه الجزيرة العربية، وأن اليمن الشمالى، يمثل آخر مانع يفصل بين النفوذ السوفيتى والقوى الموالية له، وبين الثروة البترولية الهائلة. ويرتبط ذلك بالتطلع إلى الحصول على تدعيم ومساعدات السعودية ومشيخات الجزيرة العربية، لتدعيم قيام اليمن بهذا الدور. ويؤكد ذلك، دعوة بعض المسئولين فى اليمن الشمالى، إلى عقد اجتماع على مستوى كيانات الجزيرة العربية، لمناقشة

الوضع على حدود اليمن. ومن جهة أخرى، يرغب اليمن الجنوبى، فى إثبات قدرته وقوته على أن يلعب دوراً مؤثراً فى جنوب البحر الأحمر، بالرغم من قرار الجامعة العربية بمقاطعته، وفى ظل تزايد النفوذ السعودى فى المنطقة بصفة عامة، خاصة بعد تقلص الدور الإيرانى فيها.

لم تعد أهمية منطقة شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقى بالنسبة للقوتين الأعظم، فى حاجة إلى إيضاح، فهذه المنطقة لا تملك فقط أضخم احتياطى بترولى فى العالم فحسب، بل أنها أيضا تتحكم فى طرق المواصلات الرئيسية لنقل البترول إلى الغرب، مما يعد مسألة تتصل بأمن الولايات المتحدة اتصالا وثيقا، على حد تعبير المسئولين الأمريكيين أنفسهم. وفى نفس الوقت الذى تمثل فيه المنطقة أهمية استراتيجية قصوى فى ضوء الصراع بين القوتين الأعظم فى المحيط الهندى وأفريقيا والشرق الأوسط، فإن المنطقة تمثل أهمية مستقبلية كبيرة بالنسبة للاتحاد السوفييتى سابقًا فى مجال الطاقة. ومن هنا يمكن الإشارة إلى ما يلى[1]:ـ

(أ) يحرص الاتحاد السوفييتى على تدعيم نفوذه ووجوده فى أثيوبيا واليمن الجنوبية، كجزء من استراتيجيته فى المحيط الهندى وأفريقيا، وتعويض ما فقده فى مصر بصورة ما. وقد أبرز حرصه على الحفاظ على البحر الأحمر مفتوحا للملاحة الدولية، وأعرب عن معارضته لتحويله إلى بحيرة عربية، وذلك فى ظل الاتجاه المعادى له فى معظم الدول العربية المطلة عليه. ويرتبط ذلك بالطبع، بكون البحر الأحمر، أقصر الطرق أمام الاتحاد السوفييتى للوصول إلى المحيط الهندى، عبر الممرات التركية وقناة السويس وباب المندب. وفى ظل سعى الاتحاد السوفييتى إلى تدعيم نفوذه ووجوده على مشارف أكبر مصدر للطاقة فى العالم، فإنه يحاول فى الفترة الأخيرة، مغازلة السعودية، أو على الأقل، عدم الدخول معها فى خلافات كبيرة، أملا فى تطوير العلاقات معها على نحو أفضل.

١ ـ عبدالحميد الموافى ـ نفس المرجع ص١٦٥.

(ب) وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فالأمر يعد أكثر خطورة، خاصة بعد أحداث إيران، وتخوفها من امتداد تأثيرها إلى بعض دول المنطقة وخاصة تصدير الثورة الإسلامية إلى الأنظمة الحليفة لها، بما يؤثر على المصالح الأمريكية الحيوية. وفى نفس الوقت، تحرص أمريكا أيضًا، على استمرار البحر الأحمر مفتوحا للملاحة الدولية، وعلى تأمين طرق نقل البترول إلى الغرب، بالإضافة إلى تدعيم نفوذها ووجودها فى المنطقة ومقاومة النفوذ السوفييتى. وبعد الإطاحة بعرش الشاه، بدأ الحديث مرة أخرى فى الأوساط الأمريكية، حول الفراغ فى المنطقة، وضرورة أن تملأه قوة أخرى. وقد دارت جهود هارولد براون وزير الدفاع الأمريكى، فى أثناء زيارته للمنطقة فى هذا الاتجاه، وكان من الضرورى إظهار حاجة دول المنطقة إلى المعونة والمساعدة الأمريكية، لتدعيم أمنها الممكن تهديده. ومن شأن ذلك كل ذلك أن يثير التساؤلات حول الأصابع الخفية التى تدفع فى اتجاه اثاره الأوضاع وتفجيرها فى تلك المنطقة. بالرغم من تداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية السابق الإشارة إليها، وتفاعلها معا بشكل أدى إلى ما نشهده من معارك مؤسفة بين شطرى اليمن، واستمرار ذلك عدة أيام فإنه يمكن القول، بأن الصدام بين الجانبين، يمكن تطويعه بسهولة،و ليست أمامه فرص كبيرة للتفاقم، وذلك نظرا لما يلى: [1]

(أ) المناخ العام الذى يسود المنطقة العربية والرغبة العربية فى ضرورة تدعيم التضامن العربى، وتطويق الخلافات العربية، ليتسنى مواجهة المشكلات الأكثر أهمية بالنسبة لمستقبل المنطقة. ولعل من العوامل المشجعة فى هذا المجال، قبول شطرى اليمن، وساطة الجامعة العربية، وموافقتهما على وقف إطلاق النار بينهما.

(ب) أن اليمن الشمالى، ليس من مصلحته توسيع نطاق الصدام، خاصة فى ظل ضعفه العسكرى، وإن كان الصدام مناسبة للحصول على التعهدات العلنية

---

١ ـ مراد إبراهيم الدسوقى ـ المرجع السابق ص١٩٧.

من حكومة عدن، بعدم التدخل فى شئونها الداخلية، وخاصة مساعدة عدن للجبهة الوطنية الديمقراطية المناوئة للحكم فى صنعاء.

(ج) أن اليمن الجنوبية، برغم تفوقه العسكرى ليس من مصلحته أيضا تطوير الصدام العسكرى وتوسيعه، لاسيما فى ظل عدم القبول العربى العام لاتجاهاته السياسية، و سهولة استعدائهم ضده. غير أن الصدام يمثل مناسبة للتخلص من آثار قرار الجامعة العربية بمقاطعتها، وإجبار اليمن الشمالى على وقف تعاونه مع الجبهة الوطنية اليمنية الجنوبية.

(د) وإذا كان الصدام بين شطرى اليمن، قد أظهر الحاجة إلى المعونات والمساعدات الأمريكية بالنسبة لدول شبه الجزيرة العربية، مما قد يدفع فى اتجاه الاستجابة بشكل ما للمشروعات الأمريكية القادمة بالنسبة للمنطقة بوجه عام، فإن الصدام من جهة أخرى، ومخاطر توسيعه على كل من المصالح الأمريكية والسوفيتية على حد سواء ـ تهديد طرق نقل البترول، تهديد وجود نظام الحكم فى عدن ـ يدفع فى اتجاه الاتفاق بين القوتين الأعظم، على ضمان استقرار الأوضاع الراهنة فى الجزيرة العربية، وأبعاد جنوب البحر الأحمر نسبيا، عن مخاطر الصراع فى المحيط الهندى، على الأقل فى الفترة الانتقالية التى يمر بها الشرق الأوسط.

لم تعرف النزاعات العربية ـ العربية حلولا تنفى وجود هذه النزاعات وتزيل التعارض بين أطرافها، ولكن عرفت هذه النزاعات آليات للتهدئة أو آليات للتسوية، هدفها وقف تصعيد الصراعات أو حتى مجرد التوصل إلى صيغة مؤقتة لاحتوائها، وفى هذا المجال سنجد آليات كثيرة تبدأ بأن يقوم بلد عربى ما بمبادرة لتهدئة الموقف بين الطرفين المتنازعين أو أن يتم التوصل إلى اتفاق ثنائى بين طرفى الصراع تقوم على أساسه التهدئة أو التسوية، ويحتمل أن يمر هذا الاتفاق بمرحلة التفاوض كأداة من أدوات تسوية الصراع الدولى. ويجئ فى المرتبة التالية لذلك أعمال الإكراه الصريح ـ أو الضمنى ـ وهذا الإكراه يتدرج بدءا من احتجاز

المواطنين حتى الاستخدام الصريح للقوة المسلحة ومرورا بالتلويح باستخدامها، و كثيراً ما أدى تغير فى نظام الحكم فى احدى الدول العربية أو حدوث تحول داخلى لدى أحد طرفى النزاع، إلى حدوث تغير مماثل فى أهداف أو توجهات هذا الطرف تجاه هذا النزاع الأمر الذى يحتمل أن يسفر عن توفير مناخ أفضل لتهدئة النزاع أو تسويته. وكما تلعب وساطة قطر عربى ما محايد بين طرفى النزاع ويتمتع بثقتهما معا، دوراً فى تهدئة الصراع أو تسويته، فإن التغيرات الإقليمية تلعب دوراً آخر فى ذلك المجال، وفيما بين الخطر الخارجى العام الذى ينبغى أن يؤدى بشكل منطقى إلى الإعداد لمواجهته، وبالتالى يؤدى إلى تهدئة النزاعات العربية ـ العربية أوتسويتها (وهو الذى يتمثل عادة فى الخطر الصهيونى) وتدخل المنظمات الإقليمية (مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية) فإننا سنجد أن هاتين الآليتين برغم أهميتهما الكبيرة إلا أنهما تمثلان مرتبة متأخرة فى مجال نجاحهما فى تسوية أو تهدئة النزاعات العربية ـ العربية. وفى هذا السياق سنجد أن المكون العسكرى يعد قاسما مشتركا بين جميع هذه الآليات، و إن هذا المكون أسهم بشكل أو بآخر فى نجاح أو على الأقل تطور دور هذه الآلية أو الآليات. فمثلا نجد أن مبادرات الدول العربية لحل النزاعات العربية ـ العربية استخدمت القوة العسكرية عدة مرات لعل أهمها استخدام هذه القوة للفصل بين القوات الأردنية والقوات الفلسطينية فى حوادث أيلول الأسود ١٩٧٠ فى الأردن. وكذلك استخدام القوة العسكرية للفصل بين الأطراف المختلفة فى الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٦. كما أن تدخل المنظمات الإقليمية عادة ما يسانده أيضا استخدام القوة العسكرية حيث نجد أن تدخل هذه المنظمات يسفر عن التوصل إلى استخدام كيانات عربية أو أكثر للعمل كوسيط باسم الجامعة العربية مثلا. تميز النظام العربى فى حقبة الستينيات بالتماسك النسبى، كما كانت الظروف فى تلك الفترة تقتضى ضرورة تهدئة وتسكين الجوار الجغرافى للمنطقة العربية والتركيز على المشاغل المركزية فى التحرر والاستقلال، وأتاح هذان الأمران فرصة للتغلب على النزاعات العربية ـ العربية وتهدئتها

وتسويتها بشكل أو بآخـر، وإن كانت تلك الظروف لم تقض على وجودها. وكان الخطاب الرسمى فيما يختص بالقوات المسلحـة التابعة للكيانات العربية، ينطلق من مبدأ إعداد تلك القوات إعدادا جيدا للمـساعدة على الوقوف فى وجه «الاستعمار» و «القوى الرجعية» و «أعداء الحرية». لكن بمرور الوقت أخذ هذا الوضع فى التغير إلى أن بدأ التـمـاسك في النظام الـعربـى منذ مطلع النصف الثـانى من حـقـبـة السبعينيات يتراجع بدرجـة خطيرة، وبات من الواضح أن النظام العربى وكأنه غير قادر على الحركـة الفعالة فى الاتجاه السليم، ولم يعد قادرا على احـتواء النزاعات العربية ـ العربية عموما والبعد العسكرى فيها على وجه الخصوص[1]

من أبرز نتائج حقـبة السبعيـنيات ظهور وثبات التجـمعات الإقليميـة وقبول المجتمعات العـربية لوجودها كاحتياج أمنى واجتـماعى، والتى ما لبثت أن تطورت فى مطلع الثمانينيات، بالإعلان عن قيام عدد من التكتلات، وفى هذا المجال سنجد هناك مجلس التعـاون الخليجى (مايو ١٩٨١) ثم مجلس التعـاون العربى ومجلس التـعـاون المغــاربى (١٩٨٩)، وذلك فـضـلا عن مـحـاولات التـكامل المصـرى السودانى. وبينما كرست هذه التجمعات الإقليمية مقولة أن الجامعة العربية غير قادرة على إدارة الشـئون الأمنيـة فى العالم العـربى بكفاءة، فـإنها فـتحت المجـال أمام محاولات إنشاء كـتل عربية (داخل النظام العربى) فى مواجهة كتل عربية أخرى، وأدت إلى نجاح بعض الجهـود لتجنيد وحشد قوى عربية فى مواجهة قوى عربية أخرى، الأمـر الذى عمق وشجع على ظهور تداعـيات جديدة فى مجال النزاعات العربية ـ العربية، وزاد من احتمالات اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة فى أى نزاع عربى ـ عربى قادم. ومن ناحيـة أخرى أسفرت حقبة السبعـينيات أيضا عن اهتمام عربى مـتزايد فى مجـالات التسلح وبناء الجـيوش ليس فقط بهـدف دعم القدرات العسكرية العـربية فى مواجهـة إسرائيل، ولكن أيضا لمواجـهة التدهور فى مسـتوى الاستقرار الإقليمى والاسـتعداد للوقوف أمام النزعات التوسعـية، وتحسبا لتطور نمو

١ ـ عبدالحميد الموافى ـ نفس المرجع ص١٦٥.

قوى إقليمية تدل المؤشرات على قرب ظهورها. وكان ذلك محصورا فى العراق أو إيران، وبالإضافة إلى ذلك كـان تزايد الاحتكاكات بين الأنظمة العربية سـببا قويا آخر دعا إلى زيادة الاهتمام بالقدرة العسكرية تمهيدا للاعتماد عليها حال تطور هذه الاحتكاكـات إلى نزاعات مسلحـة وبصفة خـاصة فى منطقة المغـرب العربى وبين مصـر وليبيا. وترتب علـى تخصيص نسبـة كبيـرة من الدخل القومى فى الأقطار النفطية لصالح التسلح إلى إهدار ضخم للإمكانيات الـعربية المالية اعتبارا من بداية النصف الثانى من حقـبة السبعينيـات وحتى ما بعد حرب الخليج الثـانية. وخلال السنوات العشر التـالية لذلك (٧٥ ـ ١٩٨٤) كان حوالى ٧٥٪ من إجـمالى أفراد القوات المسلـحة العربيـة يتركـز فى خمس دول فقط هى العـراق ومصـر وسوريا والجزائر والمغرب، بينما تركز حوالى ٧٠٪ مـن طائرات القتال العربية لدى خمس دول أيضا هى ليبـيا وسوريا والعراق ومصـر والجزائر،وحوالى ٧٥٪ من الدبابات التى تملكها الجـيوش العربيـة لدى سوريا والعراق وليـبيا ومـصر والأردن، وعلى الرغم من ذلك فإن ٨٥٪ من الإنفاق الدفاعى على مسـتوى الدول العربية كان فى السعودية ثم ٥٠٪ فى ليبيا ويليها العراق ثم مصر وأخيرا سوريا. ولكن فى الفترة التى أعقبت أهم نزاع عربى ـ عربى استخدمت فيه القوة المسلحة في حرب الخليج الثانيـة انقلبت موازين الإنفـاق العسكرى حـيث احتلت كيـانات مجلس التـعاون الخليجي قائمة الإنفاق العسكرى بين الكيانات العربية، إذ خصصت تلك الكيانات ما بين ٣٥ ـ ٦٥٪ من إجمالى دخلها القومى لصالح الإنفاق العسكرى، وحصلت دولة مثل المملكة العربية السعودية على أحـدث دبابات القتال الرئيسية طراز ام ١ ـ ايه ٢، ومزيد من الطائرات المقاتلـة اف ـ ١٥، فى حين كانت الكويت أعلى دول مجلس التعـاون إنفاقا فى المجال العسكرى حـوالي ٧٠٪. ويرجع ذلك إلى تنفيذ برامج اعادة بناء القوات المسلحة الكويتية التى فقدت كل إمكانياتها من جراء حرب الخليج الثـانية. ولم يكن إنفاق كل تـلك الأموال موجـها بالدرجـة الأولى لصالح الصراع العربي ضد إسرائيل مثلا ـ وهو الأمـر الذى ظل قائما قرابة أربعين عاما ـ

وإنما كان موجها لصالح الوقوف فى وجه أى محاولات جديدة من كيان عربي ضد أى كيان عربي أو ضد أي طرف آخر له دعاوى حق تاريخى. على أن التطور الأكثر أهمية من ذلك كله هو اتجاه عدد من كيانات مجلس التعاون الخليجي إلى الاعتماد على القوة العسكرية المسيحية الأنجلو ـ أمريكية وعلى التواجد العسكرى المسيحي الأنجلو ـ أمريكي على أراضيها لحل النزاعات العربية ـ العربية، وتجىء الكويت على رأس هذه الدول، حيث فضلت القيادة الكويتية أن تعقد عددا من الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة وبريطانيا تقضى بوجود حجم كبير من القوات العسكرية على أراضى دولة الكويت لحسم أى نزاع عربى ـ عربى مسلح محتمل لصالحها[1].

تسببت الظروف التاريخية فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة فى أن تصبح النزاعات العربية ـ العربية نزاعات كثيرة ومتشعبة وتدور حول موضوعات متباينة ومحاور عديدة، وتتسم النزاعات العربية ـ العربية بالمرونة وسرعة الظهور كما تتسم أيضًا بسرعة الاختفاء ـ أو الاختباء ـ ولكنها تظل أبدا كامنة، وتظل أسبابها الحقيقية هادئة ـ مهدأه ـ إلى أن يجئ الوقت المناسب لكى تثور من جديد وتتفاعل مع حقائق وتطورات جديدة وتفرز مزيدا من الصراع والاختلاف.

ومن المثير أن اليمن الشمالى واليمن الجنوبى كانا يفكران فى الوحدة قبل عام ١٩٧٢، وفجأة تحول إلى الاقتتال واستخدام القوة المسلحة بعد أن اختلفا على كيفية تحقيق الوحدة وبعد أن انتهت دولة الوحدة بين مصر وسوريا، استخدمت السلطات السورية القوة ضد العناصر المصرية الموجودة فى سوريا وألقت القبض على أعداد منها وأودعتهم تحت التحفظ، فى الوقت الذى أصدر فيه الرئيس جمال عبدالناصر قرارا بعدم استخدام القوة ضد السوريين. ومن الضرورى أن نشير هنا إلى أن موضوع النزاع بين طرفين عربيين يتحكم إلى حد كبير فى احتمالات

١ ـ مراد إبراهيم الدسوقى ـ نفس المرجع ص١٩٩.

اللجوء إلى استخـدام المكون العسكرى. فمثلا نجد أن النـزاعات على الحدود مثل النزاع بين السعودية وعمان والسعودية وقطر، النزاع بين الكويت والعراق، والنزاع بين مصـر والسودان، والنزاع بين الجزائر والمغرب غـالبا ما أسفـر عن اللجوء إلى المكون العسكرى بدرجة من الدرجـات. وتعتمد شدة هذه الدرجة علـى الاعتبارات الآتية: ـ الموقف الداخلى فى الدولتين طرفى النزاع. ـ مدى توافر التأييد الخارجى من قوى أجنبية. ـ الموقف الإقليمى والعلاقات مع القوى الإقليمية. ـ أهمية الجزء أو المنطقة المتنازع عليها ومدى ثرائها من الناحيـة الطبيعية. ـ حجم القوات المسلحة وإمكانياتها ومـستوى تدريبها وطبيـعة دورها. ـ توجهات القيادة السـياسية فى كل دولة من الدول الأطراف فى النزاع. أما النزاعات الأيديولوجية والنزاعات السياسية فإنها قليلا مـا تسفر عن اللجوء إلى استخـدام المكون العسكرى لحسم هذا النزاع، ويرجع ذلك حقـيقـة الأمر إلى أن معظـم الأيديولوجيات التى وردت إلـى المنطقة العربية فى فترة الازدهار الماركسى كـانت لا تحظى بتأييد إلا قلة من النخبة المتصلة بنظم الحكم فى الدول العربية، ويمكن أن نسـتثنى من ذلك النزاع بين حزب البعث فى العراق وحـزب البعث فى سوريا، حـيث وصل ذلك النزاع إلى حد التـهديد باسـتخدام الـقوات المسلحـة فى عدة مـواقف، ويمكن أن نرجع ذلك إلى المواقف الشخـصيـة لكل من الرئيسين حـافظ الأسد رئيس سـوريا وصدام حـسين رئيس العراق. وفى هذا السياق تعـتبر النزاعات الداخلية ذات الأبعاد الإقليـمية والأبعاد الدولية إحدى حالات النزاعات العربية ـ العربية التى يمكن أن تسفر عن استخدام المكون العـسكرى. وهذه النزاعات الداخليـة غالبـا ما تتطور إلى مـستـوى الحرب الأهلية الأمر الذى يؤدى إلى تدخل طرف أو آخر من أعـضاء النظام العربى لتأييد أحد الجانبين فى تلك الحرب على الجانب الآخر سياسيا وعسكريا أو حتى محاولة استيعاب الموقف وتكون النتيجة أن يتورط ذلك الطرف فى تلك الحرب، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أزمـة لبنان عام ١٩٥٨ ثم الحرب الأهليـة فى لبنان عام ١٩٧٥، التى تورطت فيـها سوريا ومـا تزال، وثورة ظفار، الحرب اليـمنية ٦٢ ـ ١٩٦٨،

المحاولات الأردنية تصفية الوجود الفلسطينى المسلح فى الأردن سبتمبر ١٩٧٠ ثم الحرب الأهلية فى جنوب السودان، ومشكلة الأكراد فى العراق وسوريا. وعلى امتداد فترة قيام النظام العربى ظهرت عوامل عديدة ساعدت على زيادة وتكرار اللجوء إلى المكون العسكرى فى النزاعات العربية ـ العربية. ويمكن حصر هذه العوامل كالآتى[1]:

ـ الارتباطات الخارجية المتباينة للكيانات العربية إقليميا ودوليا. حيث كانت هناك كيانات عربية ذات ارتباطات وثيقة بالغرب السعودية ومجلس التعاون على سبيل المثال فى حين كانت هناك كيانات عربية أخرى على ارتباط مع المعسكر الشرقى العراق، وسوريا ومصر، وكان تطور العلاقات بين المعسكرين غالبا ما ينعكس على أطوار النزاع بين الكيانات العربية وبعضها البعض.

ـ العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى وذلك مثل علاقات مجلس التعاون مع إيران وعلاقات العراق مع إيران.

ـ السلوك غير المدروس فى حل النزاعات العربية ـ العربية وافتقاد الطرف القائد خصوصا بعد اختفاء جمال عبدالناصر فى عام ١٩٧٠ من الساحة العربية.

ـ المتغير السكانى حيث كانت الكيانات العربية الأكبر حجما غالبا ما تجد الشجاعة الكافية للجوء إلى المكون العسكرى لحل النزاعات مع الأطراف العربية الأخرى الأقل حجما فى عدد السكان. وفى هذا السياق سنجد أن التفاعلات النزاعية ـ ذات الأهمية ـ بين الكيانات العربية ارتبطت بالدول الأكثر سكانًا أو المتوسطة السكان فى أضعف الأحوال، فى حين حرصت أغلب الكيانات العربية التى تتسم بقلة عدد السكان على استخدام كل ما يمكن استخدامه لتجنب الدخول فى نزاعات وخصوصا إذا كان التورط فى تلك النزاعات يمكن أن يسفر عن لجوء إلى القوة المسلحة من أوضح الأمثلة على ذلك موقف الكويت فى عام ١٩٦١ من

---

١ ـ مراد إبراهيم الدسوقى ـ نفس المرجع ص١٩٩.

الدعاوى والحقوق التاريخية العراقية. على أن الكيانات العربية الأقل حجما من ناحية عدد السكان لم تكن كلها ذات موقف سلبى إذ استطاع عدد قليل من الكيانات العربية محدودة السكان أن تلعب دوراً واضحًا فى التفاعلات النزاعية فى حقبة الثمانينيات ومنعت تصاعدها وتطورها إلى حد استخدام القوة المسلحة ويرجع ذلك إما إلى توافر الدافع الأيديولوجى أو إلى توافر الإمكانيات الاقتصادية لدى تلك الكيانات. ونتج عن ذلك ما يلى:[1]ـ

١ ـ نجم عن اللجوء إلى المكون العسكرى فى النزاعات العربية ـ العربية إهدار لإمكانيات عربية ضخمة، كما استنزفت الإمكانيات العسكرية فى عدة كيانات عربية وبصفة خاصة فى المناطق التى تعانى من مشاكل مزمنة (العراق ـ الكويت، المغرب ـ الجزائر).

٢ ـ أسفرت النزاعات العربية ـ العربية عمومًا وتكرار اللجوء إلى المكون العسكرى لحل هذه النزاعات على وجه الخصوص عن حدوث تمزق شديد فى نفسية الإنسان العربى. بل وأسفر استخدام للقوة العسكرية في حرب الخليج الثانية عن حدوث تمزق فى الموقف العربى ذاته.

٣ ـ تغيرت أولويات الكيانات العربية من حيث تحديد التهديد الرئيسى، إذ بعد أن كان التهديد الرئيسى للكيانات العربية كلها هو إسرائيل ـ وهو بالفعل كذلك وسيبقى كذلك حتى إزالة الكيان الصهيوني ـ أصبحت كيانات مجلس التعاون تعتبر أن اطرافا عربية أخرى تمثل التهديد الرئيسى لها.

٤ ـ توتر الموقف بين بعض الكيانات العربية والبعض الآخر، أضر بإمكانيات هذه الكيانات (مصر ـ ليبيا، مصر ـ السودان. الجزائر ـ المغرب).

٥ ـ أضعفت النزاعات المسلحة العربية ـ العربية الإمكانيات السياسية الكلية للنظام العربى.

---

١ ـ مراد إبراهيم الدسوقى ـ نفس المرجع ص١٩٩.

٦ ــ تفوقت الإمكانيات العسكرية لقوى إقليمية مناوئة للنظام العربى (إيران، إسرائيل) بعد أن فقدت قوى إقليمية عربية إمكانياتها الاستراتيجية العسكرية نتيجة استخدام المكون العسكرى فى النزاعات العربية ـ العربية وخاصة العراق.

٧ ـ انفتح الباب على مصراعيه فى مجال الاعتماد على الحماية الخارجية المسيحية الأنجلو ـ أمريكية لبعض الكيانات العربية وتعمقت مفاهيم الأحلاف المسيحية الغربية لدى بعض الحكومات العربية فى مجلس التعاون.

٨ ـ تراجعت إمكانيات النظام العربى فى احتواء النزاعات العربية ـ العربية، كما ازدادت أهمية التجمعات الإقليمية القائمة.

٩ ـ حدث اندفاع من بعض الكيانات العربية لمضاعفة إمكانياتها العسكرية خصوصا فى مجلس التعاون على حساب برامج تنمية التعاون العربى والوحدة العربية.

خامساً: البعد الجغرافى والاستراتيجى

يتألف هذا المسرح من كتلة متماسكة من اليابس، تقدر مساحته بحوالى ١٤ مليون كيلو متر مربع. وباستثناء البحر الأحمر، الذى تقدر مساحته بنحو ٤٣٨ ألف كليو متر مربع، لاتكاد توجد فواصل مائية متداخلة فى اليابس. وعليه، فإن اليابس يشكل جل مساحة المنطقة العربية، وأن الحدود البرية هى النوع السائد بين الحدود العربية ـ العربية. ويتميز هذا المسرح بعدة خصائص جيوبولتيكية، لها علاقة بظاهرة الحدود العربية ـ العربية، لعل من أهمها أنها تغطى الهضاب المتوسطة الارتفاع معظم أرجاء مسرح الحدود. ونظرا لقدم هذه الهضاب، فقد تحولت إلى ما يشبه السهول الحتاتية بفعل عوامل التعرية. وعليه، فإن المسرح يتألف بصفة عامة من سطح مستو، يتراوح ارتفاعه ما بين ٤٠٠، ٦٠٠متر. وباستثناء بعض الجبال العالية التى توجد على أطراف مسرح الحدود وتمثل حدوده

الخارجية، تكاد لا توجد ظاهرات تضاريسية واضحة داخل هذا المسرح، يمكن أن تمثل معالم بارزة تتمشى معها الحدود.

بناء على ذلك، فإن الحدود الفيزيوغرافية physiographic Boundaries التى تتمشى مع المعالم التضاريسية، من الأنواع المحدودة الانتشار فى المنطقة العربية. ويتمثل هذا النوع بشكل خاص فى إقليم الشام حيث تتوفر الأنهار والهضاب كما هو الحال بالنسبة للحدود الفاصلة بين فلسطين من ناحية، وكل من الأردن وسوريا ولبنان من ناحية أخرى، وللحدود القائمة بين سوريا ولبنان. تقع المنطقة العربية أو تكاد فى نطاق الصحارى المدارية، الذى يتميز بقلة الأمطار، خاصة فى الأجزاء الداخلية التى تكاد تخلو من الأمطار، والتى تشمل الصحراء الكبرى الأفريقية والصحراء العربية وامتدادها الشمالى فى بادية الشام. وهذه الصحارى التى تشغل الجزء الأكبر من مساحة المنطقة العربية، لايزيد مجموع مطرها السنوى على عشرة سنتيمترات.

لقد كان لسيادة ظروف الجفاف فى هذه المنطقة، أكبر الأثر فى ضعف القدرة الإنتاجية للأرض وقلة عدد السكان وتركزهم الشديد فى المواضع المحدودة، التى تتوفر فيها مصادر المياه ومع اتساع رقعة المناطق الصحراوية عديمة القيمة وذات الطبيعة القاسية، تصبح الحدود الهندسية والفلكية، من أكثر أنواع الحدود ملاءمة للمنطقة العربية. فالحدود الهندسية Geometrical Boundaries عبارة عن خطوط مستقيمة بين نقطتين معلومتين أو أقواس مرسومة من مركز دائرة معروف. واستخدام هذه الخطوط المستقيمة يناسب الفراغ الصحراوى، الذى يكاد يخلو من أى شكل من أشكال الظاهرات الحضارية، التى تستلزم دقة التحديد. وعلى سبيل المثال، تنتمى إلى هذا النوع، الحدود القائمة حاليا بين الجزائر وكل من موريتانيا وتونس، وبين موريتانيا والصحراء الغربية، وبين سوريا وكل من العراق والأردن، وبين السعودية من ناحية ومعظم الدول المجاورة لها. وأما الحدود الفلكية

Astrnomical Boundaries، فهى عبارة عن خطوط تتمشى مع خطوط الطول ودوائر العرض، كالحدود بين مصر والسودان والتى تتمشى مع دائرة العرض ٢٢ درجة شمالا، و الحدود بين مصر وليبيا والتى تسير مع خط الطول ٢٥درجة شرقًا(١).

إذا كانت الحدود الهندسية والفلكية من الأنواع التى يسهل تعيينها وتحديدها (Defination) على الخرائط، فإن الصعوبة تكمن أساسا فى عملية تخطيطها (De-marcation) على الأرض، وتمييزها بشواهد ملموسة. وهنا نلاحظ، أن عدم استقرار الحدود فى المنطقة العربية يرجع إلى حد ما، لعدم مراعاة القبائل الرعوية الحدود الدولية فى حركتها المستمرة وراء الماء والكلأ، خاصة أن النظام القبلى لا يعترف كثيراً بمبدأ السيادة الإقليمية للدول، لأن الولاء القبلى هو دليل السيادة. فالقبائل ـ إذا جاز التعبير ـ ما هى إلا (دول متحركة) من وجهة نظر جيوبولتيكا الصحارى المدارية. وتعتبر المياه فى المنطقة العربية معيارا مهما فى تعيين الحدود،و لذلك فهى يمكن أن تكون سببًا فى إثارة نزاعات الحدود. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الخلاف الحدودى الساكن بين مصر وليبيا حول واحة جغبوب، والنزاع الحدودى فى شرقى شبه الجزيرة العربية حول واحات البوريمى الثمانية، والذى حسم مؤخرا من خلال معاهدتى الحدود، اللتان وقعتهما السعودية مع كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والخلاف الحدودى بين السعودية واليمن حول إقليم عسير، والذى تتطلع السعودية إلى حسمه بتوقيع اتفاقية حدود مع اليمن. كما أن من المنتظر أن تكون المياه عاملا حاسما فى رسم حدود إسرائيل مع دول الجوار الجغرافى، بما فى ذلك الدولة الفلسطينية المقترح قيامها فى الضفة والقطاع. يشكل مسرح الحدود العربية ـ العربية إقليمًا متجانسا من حيث التكوين الأثنى Ethnic Composition، أو ما يعرف أحيانا، بالتكوين القومى. ويستخدم هذا المصطلح فى العلوم الاجتماعية للإشارة إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها فى السلالة واللغة والدين، ثم الثقافة، التى تشترك اللغة والدين فى تكوينها. ويمكن

١ ـ د. محمود توفيق ـ المرجع السابق ص١٧١.

القول، بأن الغـالبية العظمى مـن سكان المنطقة العربيـة، البالغ عددهم أكـثر من مائتين وعشرين مليون نسمة (١٩٩٠) ينتـمون سلاليا إلى المجموعة المعروفة باسم الساميـة العربية ويتكون من مـجموعتين الحـجارية العدنانية وهى الثلث واليـمنية القحطانيـة الثلثين. ويتحدث غـالبية السكان العـربية كلغة أصليـة، ويدين أغلبهم بالإسلام دينا وبالسنية مذهبا. وقد انعكس هذا التجانس الأثنى أو القومى الواضح على الحدود العربية ـ العربية، التى تخلو من مـا يعرف بالحدود الأثنوجرافية Eth-nographic Boundaries التى تفصـل بين الأمم أو القوميـات المتمـيزة، وهذا لا يعنى بالقطع عدم وجود أقليات قومية مـتميزة داخل هذه الحدود، ولكنها بصفة لا تشكل ظاهرة واضحـة. وتشكل الحدود العربية ـ العـربية الإسرائيلية نمـوذجًا شاذًا للحدود الأثنوجرافيـة فى المنطقة العربية. فالتكوين العرقـى ـ الثقافى تكوين وافد فى مجمله من خارج المنطقة، وهو يتميز بشكل خاص بالديانة اليهودية، التى تقوم عليها فلسطين المغتصبة. ووجود هذا القدر من التجانس العرقى ـ الثقافى من شأنه أن يخلق نوعًا من التجـانس فى المفاهيم والتصورات والقيم والمبـادئ العامة. وإذا سلمنا بوجود هذا التـجانس الإيديولوجى تجانس أو تماثل بـين النظم الاجتماعـية والسيـاسية السـائدة فى المنطقة العربيـة. وإذا كان هذا الافتـراض صحيحـا، فإن الحدود السياسية العربية ـ العربية لا تشكل حقيقة مادية راسخة، وإنها مجرد شكل من أشكال السيـادة الإقليميـة، خاصة فى ظل التجـانس الاقتصـادى القائم على وحدة البيئة الجغرافية[1].

ضمن المؤثرات الاستراتيـجية، يعد العامل الملاحى أحد العـوامل الأساسية التى ساهمت فى صـوغ الأزمات الحدودية وتوجيـهها فى حركة أحـداث المنطقة. ويعد مرفأ أم قـصر العراقى ومداخله المتنازع عليها، ومرفـأ خور العديد ومداخله المتنازع عليهـا أيضا أهم نموذجين لهذا العـامل. وكان السعى السعـودى للحصول على منفذ مـطل على بحر العرب في ظفـار سببًـا رئيسيًـا فى المشاكل السـعودية

١ ـ د. محمود توفيق ـ نفس المرجع ص١٧١.

الحدودية التى كانت قائمة مع العمانيين، وبعض تلك التى لا تزال قائمة مع اليمنيين بشأن عسير ونجران وجيزان. وقد قيل إن الحزب الاشتراكى اليمنى قدم تعهداً للرياض بإعطائها منفذاً إلى بحر العرب، فى حال دعم مجلس التعاون حركته التى قام بها فى الجنوب اليمنى[1].

من أشهر منازعات الحدود التى كان لها آثار بعيدة على حياة مجلس التعاون تلك التى تتعلق بالحدود العراقية الكويتية ولعب النفط فيها دوراً جزئيًا، بينما دخلت عناصر أخرى فى إثارة هذا النزاع متصلة بعوامل استراتيجية وبأوضاع الجغرافيا السياسية للمنطقة، فالعراق الذى تكون كدولة مستقلة عام ١٩٢١ وجد نفسه محروما من ساحل مفتوح على الخليج العربي ولذلك سعى إلى تعديل حدوده الجنوبية وتأزم الموقف عندما أخذت شركة النفط الوطنية العراقية تنقب عن حقول جديدة فى الجنوب ومن أشهرها حقل الرميلة الذى كان أحد الأسباب المباشرة فى إثاره أزمة ١٩٩٠. وكانت شركة النفط الوطنية قد منحت امتيار التنقيب فى هذه المنطقة للشركة الفرنسية ايراب على أساس نظام المقاولة.

جرى تخطيط الحدود لأول مرة فى مشروع معاهدة عقدت بين بريطانيا والدولة العثمانية عام ١٩١٣ بقيت مرجعا فيما بعد للخلاف بين العراق والكويت حول هذه المسألة، وبمقتضى هذه المعاهدة دخلت أم قصر وصفوان وجزيرة وربة وبوبيان ضمن ولاية بغداد العثمانية مقابل اعتراف حكومة الآستانة بدخول الكويت تحت الحماية البريطانية. بيد أن ميناء أم قصر لم يشكل كسبا كبيرا للعراق لأنه يقع على خور ضيق (أى خليج صغير يعرف باسم خور عبدالله» وسوف يعمل العراق فيما بعد على تعميق هذا الميناء لتصل إليه أنابيب نفط الجنوب. ولكن كان من المتعذر تحويله إلى ميناء شحن كبير. وقد تجدد الحديث عن الحدود العراقية الكويتية بمنابسة انتهاء الانتداب البريطانى والتحاق العراق بعصبة الأمم عام ١٩٣٢ فسعت

١ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٤٤.

حكومة بغداد إلى ترسيم الحدود بشكل دقيق لأن اتفاقية ١٩١٣ اقتصرت على تخطيط فوق الخرائط دون تحديد على أرض الواقع بإقامة أعمدة أو علامات أخرى تبين الحدود بدقة. وهكذا استمر الخلاف حول الأقسام المختلفة من هذه الحدود، ففى القسم الشمالى الغربى الذى يمتد على مسافة ٤٥كم يفصل واد الباطن بين القطرين، أما الوادى نفسه بعرض نحو ٣كم فلم توضع به العلامات الدالة على الحدود. وفى القسم الواقع جنوب صفوان ذكرت الاتفاقية أن الحدود الكويتية تبدأ بعد ميل واحد من آخر نخلة قائمة فى مزارع صفوان وهذا أسلوب غير عصرى فى تخطيط الحدود حيث أن النخل لا يشكل علامة ثابتة. ويستمر خط الحدود إلى البحر وهنا امتد النزاع ليشمل المياه الإقليمية. فحسب الخطة البريطانية تدخل الجزر الواقعة على القرب من رأس الخليج العربي تحت سيادة الإمارة الكويتية ومنها جزيرتان غير مسكونتين هما وربة وبوبيان تقعان على مقربة من خور عبدالله فكان العراق يشعر باعتباره صاحب القوة العسكرية الهامة فى المنطقة بحاجته إلى هاتين الجزيرتين لاستخدامهما قاعدتين للبحرية العراقية، فالدوافع هنا استراتيجية قبل أن تحركها المصالح البترولية، وقد طالب العراق بهاتين الجزيرتين بمناسبة الاتفاق الكويتى الإيرانى الخاص بتحديد الجرف القارى فى سنة ١٩٦٨(١).

فى الوقت الذى كان كل من العراق والكويت يدور فى فلك النفوذ البريطانى عولجت هذه الخلافات بدون تشدد عراقى، فعلى أثر الخلاف الذى أثير فى عام ١٩٣٢ تبودلت الرسائل بين الحكومة العراقية وبين المندوب السامى فى بغداد وهى تتضمن تأكيدا واعترافا بحدود عام ١٩١٣، أما بعد خروج العراق عن دائرة النفوذ البريطانى فقد التجأ إلى أسلوبين للتغلب على شعوره بالاختناق البحرى: أحدهما هو محاولة إدخال الكويت معه فى اتحاد بشكل ما والثانى هو السعى من أجل إعادة النظر فى الحدود. كان حكام الكويت يدركون هذه الطموحات العراقية ويسعون إلى تجنبها بأى ثمن فبعد التوتر الذى أحدثه

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص٣٤٦.

عبدالكريم قاسم فى عام ١٩٦١ بدعوى ضم الكويت ظلت العلاقات متوترة إلى أن تولى عبدالسلام عارف رئاسة الجمهورية. وفى إطار من روح المصالحة العربية العامة توصل مع الكويت إلى صفقة هامة فقد دفعت الكويت مبلغ ٣٠ مليون دينار مقابل اعتراف العراق باستقلال الكويت وهذا يعنى ضمنا الاعتراف بالحدود القائمة. ومع تغيير نظام الحكم فى العراق وظهور صدام حسين فقد طرح العراق تصورا جديداً للحدود البرية وفى نفس الوقت طلبت حكومة بغداد تأجير جزيرتى ورية وبوبيان. لجأ الكويت إلى جامعة الدول العربية التى أيدت موقف الكويت وعارضت أى تعديل يدعو العراق إلى إدخاله على خريطة الحدود.

ولاشك أن تسوية مسألة الحدود العراقية الكويتية قد خرج عن سيطرة العراق بعد التدخل الدولى الذى قرر إقامة منطقة منزوعة السلاح يمتد معظمها داخل الأراضى العراقية وهو حل يختلف عن نظام المناطق المحايدة الذى اتبع فى الحالات الأخرى[1]. مما يعنى توراث الأجيال فى العراق العداء ضد الكويت واقتطاع أجزاء منه عن طريق القوة المفروضة من أمريكا المهيمنة على الأمم المتحدة.

كذلك الأمر بالنسبة للأهمية الاستراتيجية، فكلما كانت المنطقة محل الخلاف تمثل بعداً استراتييجيًا للدولة، انعكس ذلك على درجة تمسك الدولة المعنية بها خاصة إذا كانت المسألة تتصل مباشرة بالأمن الوطنى لتلك الدولة، ومثال ذلك الخلاف القطرى ـ البحرينى حول جزر حوار، فبغض النظر عن وجود أو عدم وجود موارد طبيعية فى هذه الجزر، فإنها تمثل عمقًا استراتيجيا مهمًا خاصة لدولة البحرين، الأمر الذى ينعكس فى السلوك البحرينى تجاه هذه القضية، وطريقة تعاملها مع الطرف القطرى فيها[2].

وفى بعد آخر من المؤثرات، يبرز العامل الأمنى، وتبرز قضية «فشت الديبل» كنموذج لهذا العامل. فقد ساد اعتقاد لدى بعض الأوساط في مجلس التعاون أن

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ص٣٤٦.

٢ ـ مجلة آفاق المستقبل ـ العدد العاشر ـ نوفمبر ٢٠٠٠

واشنطن «دعمت» البحـرين فى مطالبها بالسيـادة على هذا الفشت، بعد أن أبدت الأخيرة استعدادها لإعطاء تسهيلات للبحرية الأمريكية فوق منشآت يعتزم تشييدها عليه، إلا أن هذا الاعتـقاد لم يؤكد، على أية حال وضمـن العامل الأمنى، تبرز قضايا التهريب والتسلل عبر الحدود المتنازع عليها، وفى الأراضى المتنازع عليها بين السعوديـة واليمن نظمت عصابات قـبلية مسلحة لمهـاجمة موظفى شـركات النفط العاملة هناك(١).

سادساً: البعد الاجتماعى

ضـمن المؤثرات الاسـتـراتيجـية الأخـرى، يأتى العـامل الديموغـرافى، ذو المواصفات القبلية، ليؤدى دوره التاريخى الممتد بفعالية. فهناك قبائل متنازع عليها، أو على ولائهـا، كما هو الحـال بالنسبـة إلى قبائـل النعيم وبنى مـرة والشوامس اليمنية، بين قطر والإمارات والسعودية، وقـبائل الشحوح، بين الإمارات وعمان. وكما استندت عائلة آل صباح وآل سـعود بالأمس فى نزاعهم الحدودى إلى سياسة الاسـتـقطاب القبلى، فـاسـتـقطب آل صباح قـبائل اليـمن القوية مـثل العجـمان واستقطب آل سعود العوازم، ليضغط بهم كل طرف على الآخر، كذلك نجد اليوم الأمر نفسه بين البـحرين وقطر فى نزاعهما الحدودى الطويل. فـمنذ منتصف العام ١٩٩٢ تقوم سلطات الدوحـة بمحاولة اسـتقطاب بعض البيـوتات البحرانيـة، وقد قامت الدوحة بتـجنيس بعض الوجوه التى دعتها إلى القدوم من البـحرين. وتقدم محاولة الانقلاب الفاشلة التى جرت فى الدوحة فى فبراير ١٩٩٦، آخر نموذج فى تاريخ المنطقة على مـقولة الاستقطابات القبليـة عبر الحدود فى الصـراع السياسى. فقد زعمت مصـادر قطرية أن الرياض والمنامة حركتا قبيلة الهواجـر اليمنية المنتشرة فى البحرين والسعـودية، إضافة إلى قطر، لتكون الرافد الاجتمـاعى ـ القبلى لهذا الانقلاب. وتاريخيا، أدت هجرة قبائـل بنى النعيم اليمنية من البحرين إلى الزبارة فى قطر عام ١٨٩٥ إلى جدل قانونى امتد طويلا بين البلدين، ومفاده: هل الزبارة

---

١ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٤٤.

قطرية لأنها ضمن أراضى قطر، أم بحرينية لأن من يعيشون عليها جميعهم تابعين لحكومة البحرين؟ واليوم، لا تزال قضية مدينة الزبارة إحدى أصعب مفاصل الخلاف الحدودى بين الجانبين(١).

فى تطور مفاجئ أعلنت قطر أن قوة سعودية كبيرة هاجمت موقع الخفوس القطرى واستولت على الموقع بعد أن قتلت اثنين من أفراده وأسرت ثالثا، ونفت السعودية صحة هذا الإعلان واتهمت قطر بالاستيلاء على ١٤كم من الأراضى السعودية أثناء أزمة الخليج الثانية. والسعودية لها حدود مشتركة مع جميع دول مجلس التعاون ثار حولها العديد من النزاعات خاصة بعد فيضان عيون النفط بغزارة فى شرق الجزيرة العربية وزاد من حدة هذه المشكلة أن الحدود فى شرق الجزيرة العربية لم يتم رسمها فى الماضى بشكل نهائى حيث لم يكن مفهوم السيادة بمعناه الحالى معروفا فى هذه المنطقة. وكانت سيادة الدول تبنى على أساس ولاء زعماء القبائل لرئيس الدولة ملكا أو أمير.

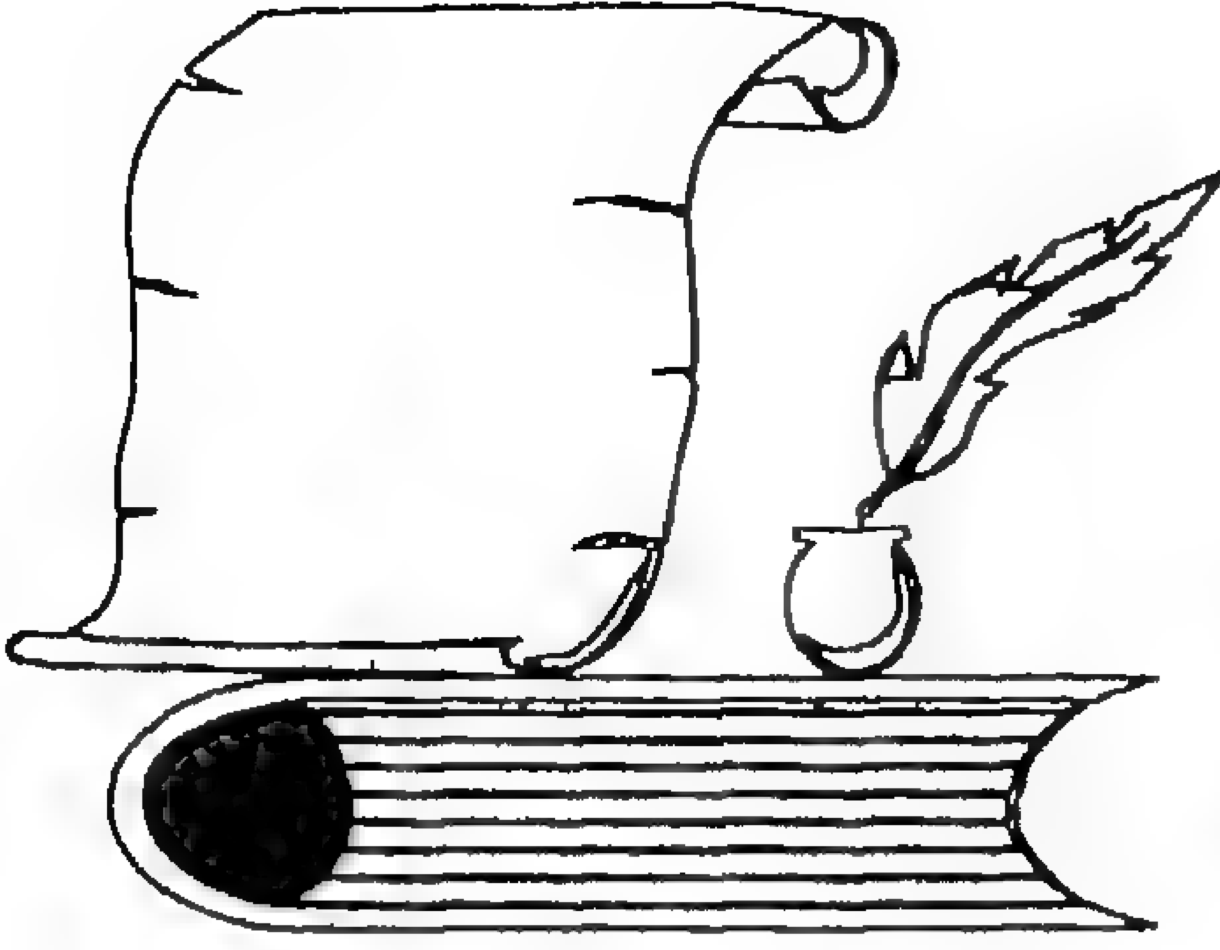
أصبحت السعودية أكبر دولة من حيث الاتساع الجغرافى فى شبه جزيرة العرب (٨٦٤ ألف ميل مربع)، وزاد من قوتها فيضان عيون النفط فى الإحساء ومنطقة «الكدن» التابعة لقبائل العوامر والمناهيل القوية والمناطق المحيطة بها على الحدود مع جيرانها مما جعل نزاعات الحدود التى ظهرت قبل إعلان المملكة تمثل أهمية خاصة للسعودية، وزاد من تعقيدها أن مبدأ رسم الحدود فى المنطقة ظل مهملا لفترات طويلة فى الماضى لاعتبارات اجتماعية واقتصادية أهمها أن حدود كيانات المنطقة لم تكن تبنى على أساس مفهوم المواطنة والأرض، بل على أساس علاقة رؤساء القبائل بحكام الدول أو الولاء لمذهب دينى معين كالإباضية والزيدية والشافعية وغيرها من المذاهب الدينية التى انتشرت فى ربوع الجزيرة العربية(٢).

---

١ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٤٤.

٢ ـ محمد مصطفى شحاته ـ الحدود السعودية مع دول الخليج ـ السياسة الدولية ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ـ ص٢٢١.





إشكالية حدود السعودية مع جيرانها

- الحدود الكويتية ـ العراقية
- الحدود السعودية ـ الكويتية
- الحدود السعودية ـ البحرينية
- الحدود السعودية ـ القطرية
- التوسع السعودى إلى الشرق من الخط الأزرق وأزمة الحدود مع الإمارات وعمان
- الحدود السعودية ـ اليمنية
- الحدود السعودية ـ المصرية

نجد على الرغم من أن منازعات الحدود المثارة فى شرق الجزيرة العربية على نحـو جدى لم تكن مـن الكثرة بمكان إلا أن إمكانـات ادعاء مطالب حـدودية أو إقليميـة متوفرة على نحـو كبير وذلك من جـراء الطابع الاصطناعى للحدود الذى جعلها غير متسقة مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى لكيانات الجزيرة العربية فضلا عن تعارض هذه الحدود مع متطلبات التواصل والاتصال بين أفراد القبائل الواحدة التى مزقتهـا الحدود، الأمر الذى يمثل أحد العوامل الكامنة التى يمكن اسـتغلالها لإثارة مطالب حدودية، وهناك أيضا الأسباب القانونيـة المتمثلة فى عدم دقة الكثير من الاتفاقات والمعاهدات الخاصة بالحدود فى الجزيـرة العربية وتعارض تفسيراتها، ويضاف إلى هذا وذاك الأسباب السياسيـة والتى يمكنها فى كثير من الحالات إثارة نزاعـات حدودية انطلاقـا من ادعاء ضـرورة مراجـعة الحدود المفـروضة من قـبل الاستعـمار المسيحى البـريطانى، وفى ضوء تنوع وتعدد أسبـاب مشكلات الحدود مابين أسباب جـغرافية وتاريخية وقانونية واقـتصادية واجتماعية وسيـاسية فإنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل القول بسبب واحد لهذا الخلاف أو ذاك مما تشهده كيانات الجزيـرة العربية حيث تترابط وتتداخل الأسـباب المؤدية للنزاع وإن تفاوتت قوة التساند والترابط من مشكلة إلى أخـرى. ويمكن توضيح تلك السمة بالإشارة إلى طابع الانتشار عبر الحدود السياسية للقبائل ذات الأصول الواحدة، فمثلا قبائل «المطران» و«الحروب» والشـمر والهواجـر والنعيم والشـوامس والعوامر والمناصـير و«العجـمان» و«المرة» وهى جمـيعهـا من اليمن، ولكنهـا منتشرة فى جـميع دول الجزيرة العـربية كمـا تمثل الأغلبيـة فى بعض الدول كالكويت والسـعودية. وعلى الرغم من أن هذا البعد يندرج فى إطار الأسباب الاجتـماعية لقضايا الحدود إلا أنه فى كثير من الأحيان ترتبط به أبعاد اقتصادية وسياسية بل وعسكرية أيضا(١).

---

١ ـ محمد عاشور مهدى ـ المرجع السابق ص١٢٢.

يؤدى الترابط الاجتماعى بين أبناء القبيلة الواحدة المقسمة عبر الحدود إلى قيام علاقات وصلات اقتصادية بين الجانبين على نحو مشروع كإقامة مزارع مشتركة أو تبادل المنتجات والتنقل عبر الحدود سعيا وراء الماء والعشب فيما يتصل بالرعى ويمكن أن تسفر عن صلات اقتصادية سلبية غير مشروعة وذلك حينما تلجأ القبائل الحدودية إلى العمل فى مجالات تهريب المحرم أو غير المشروع مثل الخمور والمخدرات وكذلك الأسلحة وغيرها عبر الحدود الأمر الذى قد يؤدى إلى التقويض السياسى والاقتصادى وعدم استقرار الأمن. وعلى الصعيد السياسى فإن حركات الهجرة القبلية عبر الحدود ومايصاحبها من حوادث حدودية تؤدى فى كثير من الأحيان إلى خلافات سياسية قد يؤدى إلى إغلاق الحدود المشتركة وتدعيم نقاط المراقبة والحراسة الحدودية الأمر الذى يسفر بدوره عن تعميق واقع التمزق الاجتماعى والاقتصادى للقبائل الحدودية على نحو يقترب من تشكيل حلقة مفرغة لهذه المشكلات. ومايقال عن تساند الأسباب الاجتماعية للمشكلات مع غيرها من الأسباب يمكن أن يقال عن غيرها من الأسباب الأخرى على تعددها وتنوعها، فمع الاعتراف أن الأسباب والعوامل السياسية للقضايا الحدودية لاتعمل فى فراغ أو بعيداً عن غيرها من العوامل، إلا أنه مع ذلك يمكن القول إن إثارة مشكلات الحدود إنما هى بالأساس عملية سياسية انطلاقا من حقيقة أن حكومات الدول هى التى تقرر ما إذا كانت ترغب فى ادعاء مطالب حدودية فى الأقاليم المجاورة لها أم لا، ثم تقرر بعد ذلك كيف تحقق هذه الأهداف أو المطالب وما هى الحجج والأسانيد التى ستعتمد عليها وماهى أدوات تحقيق ذلك، وإذا كانت القضايا الحدودية يمكن أن تنشب من جراء حوادث حدودية تؤدى إلى ضغوط شعبية إلا أنه مع ذلك يظل للحكومة المعنية حرية تبنى تلك المطالب والخضوع لهذه الضغوط أم لا. ويمكن القول بأن حرية الحكومات ليست مطلقة فى ادعاء مطالب إقليمية أو حدودية فى ظل انتشار مبادئ السيادة وحق تقرير المصير والمساواة وأنه لابد لأى من الحكومات الراغبة فى ادعاء مطالب إقليمية أن تستند إلى مساندة شعبية فى

المناطق المدعاة كى يكتسب ادعاؤها حجية ومصداقية[1]. وبذلك ساهمة عدة مؤثرات فى إشكالية قضايا الحدود فى المنطقة وتوجيهها وتحديد معدلات تفاعلها مع الحدث السياسى فى الجزيرة العربية من المؤثرات السياسية والاجتماعية والاقصادية ومن الموروث التقليدى المرتبط بالخلفيات الاجتماعية للجماعات القبلية.

يذهب الكثيرون إلى أن الحدود السياسية لم تكن حتى وقت قريب معروفة فى الجزيرة العربية بعامة وشرق الجزيرة العربية بخاصة على اعتبار أنه منطقة تتحكم فيها التقاليد الاجتماعية القبلية التى تنفر دائما من التقيد بأية أنظمة قد تحد من حرية القبائل فى التنقل أو تخضعهم لسلطة حكومة مركزية، على أن فكرة الحدود ليست غريبة تماما بالنسبة للقبائل العربية ذلك أن كل قبيلة من القبائل الكبرى لها مايعرف بالديرة والمقصود بها منطقة الرعى الخاصة بها، وقد يحدث أحيانا أن القبيلة تترك ديرتها إلى ديرة أخرى حيث يوجد مرعى أفضل إلا أنها تعود ثانية إلى ديرتها كما أنها قد تبيح لبعض القبائل الأخرى مشاركتها فى ديرتها هذا مع الاعتراف بأن لكل قبيلة الحق فى منطقتها، ولاتكون هناك أية مشاكل لأن هذا هو العرف السائد بين القبائل جميعا، ولكن المشاكل تنشأ عادة عندما تحاول إحدى القبائل مد حدودها إلى ما وراء المنطقة المعترف بها لها، وفى هذه الحالة لايمكن تحديد الأسس التى يمكن الاعتماد عليها فى تحديد الحدود التى تعين تلك المنطقة وهل تكون الاعتبارات التاريخية أم يكون ولاء البدو الذين يجوبون المنطقة وإذا كان الولاء هو الأساس الذى يعتمد عليه فى تعيين تلك الحدود فكيف يكون الأمر إذا حدث أن غير البدو ولاءهم بعد أن عينت حدود المناطق التى يقيمون فيها[2]؟

---

١ ـ محمد عاشور مهدى ـ نفس المرجع ص١٢٣.

٢ ـ د. محمد متولى ـ المرجع السابق ص٥٥٧.

الحدود الكويتية ـ العراقية

من الصعب معالجة مسألة الحدود بين هذه الكيانات دون الرجوع قليلا إلى أحداث التاريخ التى تعد مسائل الحدود نتيجة من نتائج حركة التاريخ. كما أن الرجوع إلى التاريخ فى هذه الحالة وأمثالها بالذات تكتسب أهمية خاصة من حيث أن مشكلة الحدود لم تظهر إلا بانفصال المشيخات عن بعضها وظهورها بهذا العدد، كما أنها لم تظهر بهذه الحدة إلا بعد الكشوف البترولية.

يتساءل البعض عن دراسة قضايا الحدود العربية ـ العربية، وجذورها التاريخية قد يؤدى إلى توسيع هوة الخلاف وخاصة فيما يتعلق بالمنازعات بين كيانين أو أكثر من الكيانات العربية، وبالتالى هل من الأفضل تجنب الخوض فى مثل هذه الموضوعات؟ أم أن تناول الموضوع ليس سوى محاولة لتفسير الظاهرة. لاتبريرها، وأن التعرف على أسباب النزاع قد يساعد فى حل القضايا المعلقة. وانطلاقا من هذا الاحتمال الثانى، رأينا التطرق إلى موضوع أزمة الحدود السياسية العربية ـ العربية، مع التسليم بأن ظاهرة التفكك فى منطقة شرق الجزيرة العربية، والمنازعات التى تنشأ بين دوله على تخطيط الحدود، هى من أسوأ مشكلات النظام العربى المعاصر، ذلك لأنها تضعف من فاعلية العرب فى الاستفادة من أزمة الطاقة العالمية، مع أن هذه الفاعلية يمكن أن تؤثر تأثيرا بعيدا فى مستقبل الصراع مع إسرائيل.

نحاول دراسة بعض قضايا الحدود السياسية فى شرق وجنوب الجزيرة العربية، لأن لكل قضية لها وجهات نظر متباينة وعليها نزاعات مختلفة ولابد من فضها أولا، ونعرض ابتداء من الشمال إلى الجنوب فى شرق الجزيرة العربية وذلك بين كل من الكويت والعراق، السعودية والكويت، السعودية والبحرين، السعودية وقطر، السعودية وأبوظبى، السعودية وعمان، السعودية واليمن، السعودية ومصر، قطر والبحرين، قطر وأبو ظبى، الإمارات وعمان، الإمارات فيما بينها، عمان

واليمن، وهذه الكيانات جميعها تأثرت بالاتفاقية الأنجلو ـ عثمانية لعام ١٩١٣ و١٩١٤، أى مايعرف بالخط «الازرق» و«البنفسجى»، لتحديد مناطق النفوذ بين الدولة العثمانية من جهة وبين الاستعمار المسيحى البريطانى بصفتها الدولة التى تسيطر وتحكم منطقة شرق وجنوب الجزيرة العربية على اعتبار أنه يؤلف وحدة جغرافية كان الاستعمار البريطانى هو صانع الحدود فيها[1].

نجد إن من المواضيع التى باتت تشغل أذهات كثير من الناس ولاسيما المفكرين منهم هى مواضيع الحدود السياسية. باختصار ستكون مشكلة الحدود السياسية بين الكويت والعراق وهى من المشاكل السياسية فى يومنا هذا كما أن هناك مشاكل سياسية حدودية بين كيانات مجلس التعاون مثل البحرين وقطر، والسعودية وقطر، والسعودية والكويت ولكن أهم هذه المشكلة الا وهى مشكلة الحدود الكويتية العراقية فاقت كل تلك المشاكل لما تضمنته من حرب الخليج الثانية.

اتفاقية عام ١٨٩٩ والموقف العثمانى منها:

نلاحظ من جوانب الاتفاقية: وهى (اتفاقية كويتية بريطانية) اعطاء بريطانيا حق الحماية. إقامة بريطانيا علاقة مع الكويت التى طلبت حماية الاستعمار المسيحي البريطانى للتخلص من الخلافة الإسلامية العثمانية، وأن هذه الاتفاقية تلغى تبعية الكويت للدولة الإسلامية العثمانية إلى الحماية المسيحية للاستعمار البريطاني. ومضمون هذه الاتفاقية يدور حول عدم تنازل شيخ الكويت ولا أحد من ورثته عن جزء من أراضى الكويت دون الرجوع إلى الحكومة المسيحية البريطانية التى بدأت تظهر حقيقتها المسيحية الاستعمارية والتدخل فى شئون الكويت الداخلية والخارجية. إذا ما موقف الدولة الإسلامية العثمانية من هذه الاتفاقية؟ فهل ترضى بها وتقف مكتوفة الأيدى حيال هذه البنود أم تتحرك

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نزاع الحدود بين العراق والكويت ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٣٣ ـ يوليو ١٩٧٣ ـ ص١١٠.

وتتدخل نتيجة لتغير سياستها وعلاقتها بالكويت من دينية إسلامية إلى محاولة إيجاد علاقة سياسية بينها وبين الكويت؟ رغم كل أسباب السرية التى اتخذها الجانبان، الكويتى والبريطانى، للحفاظ على سرية اتفاقية الحماية إلا أن أخبارها قد تسربت إلى الجانب العثماني. دفع ذلك دوائر قصر يلدز إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التى تستهدف خلق شكل من أشكال السيادة العثمانية الفعلية على الكويت، من هذه الإجراءات إصدار القرار بتعيين مدير عثمانى لميناء الكويت، والنية على إرسال قوة عسكرية إلى الكويت، أكثر من ذلك عملت الدولة الإسلامية العثمانية على إقصاء الشيخ عن الحكم، فوجهت له إنذارا، ثم أرسلت نقيب أشراف البصرة على الباخرة «رحاف» لنفى الشيخ من بلاده. وليس من شك أن هذا التحرك غير المسبوق من جانب حكومة اسطنبول فى اتجاه فرض سيادة فعلية على الكويت كان محكوما بعدة اعتبارات، من هذه الاعتبارات دخول عنصر الاستعمار المسيحي الأوروبى فى معادلة العلاقات العثمانية ـ الكويتية، ألمانيا فى الجانب العثمانى وبريطانيا فى الجانب الكويتى. منها أيضا أنه أصبحت هناك «مصلحة حيوية» للدولة فى الكويت، وهى المصلحة التى ترتبت على إصرارها على بناء سكة حديد برلين ـ بغداد بكل معطياته الاقتصادية والسياسية. باختصار أصبحت الكويت فى بؤرة ما يصطلح على تسميته «بالمسألة الشرقية» فى وقت بلغت فيه تلك المسألة ذروة نشاطها. وبالرغم من ذلك نلاحظ أن دوائر قصر يلدز كانت حريصة طول الوقت على التأكيد على الطابع الإسلامي للعلاقة مع الكويت، مما بدا فى عدم اختيارها لشخصية عسكرية أو إدارية من شخصيات ولاية البصرة ليحمل الإنذار الذى تقرر إرساله إلى الشيخ، بل أرسلت شخصية لها طابعها الدينى، وهو نقيب أشراف البصرة. ولم يكن منتظرا أن يقف الجانب الاستعماري المسيحي البريطانى مكتوف اليدين فبادر السير أوكونور إلى تقديم احتجاج للباب العالى جاء فيه أن الحكومة المسيحية البريطانية وإن لم تكن لها أية أهداف فى الكويت إلا أنها ترتبط مع شيخها بعلاقات خاصة، وأنه إذا قامت

السلطات الإسلامية العثمانية بأية محاولة لفرض سيطرتها أو رقابتها على الجمارك فى الكويت فلا مفر من توقع نشوب أزمة خطيرة بين اسطنبول ولندن. تأكد لدى الجانب الاستعماري البريطانى بعد أحداث عام ١٩٠١ أن ما اتبع خلال الفترة التى أعقبت عقد اتفاقية ١٨٩٩ من الإبقاء على سرية هذه الاتفاقية قد جاء بنتائج مناقضة لما استهدف منها. فمن ناحية لم تعد الاتفاقية سرية بالمعنى الحقيقى فقد عرف بها العثمانيون كما علم بها غيرهم، ومن ناحية أخرى فقد رأى الكويتيون أن حكمتها قد انتفت بالنسبة لهم نتيجة للإبقاء على هذه السرية، الأمر الذى عرض أراضيهم للانتهاكات من جانب الدولة العثمانية، ومن ناحية أخرى رأى البريطانيون بدورهم انتفاء الحكمة من السرية على ضوء الدور الذى أخذت تلعبه الدولة العثمانية «كمخلب قط» للسياسات الألمانية فى الشرق الأدنى. قوى من الاتجاه إلى الاعلان عن حقيقة كنه العلاقات البريطانية - الكويتية ما جرى خلال العام التالى ١٩٠٢ حين ساندت السلطات العثمانية فى البصرة الشيخ يوسف الابراهيم وأبناء إخوة مبارك فى إرسال حملة بحرية لغزو الكويت فى سبتمبر عام ١٩٠٢. وقد أرادت الحكومة البريطانية قبل الإقدام على خطوة الإعلان عن اتفاقية عام ١٨٩٩ الاطمئنان إلى سلامة موقفها القانونى مما دفع اللورد كيرزون نائب الملك فى الهند إلى تكليف المقيم السياسي البريطانى فى الخليج العربي الكولونيل كمبيل Kem-bale بدراسة وضعية الكويت ومدى تبعيتها للدولة العثمانية. ويظل تقرير الكولونيل كمبيل مرجعا للساعين إلى معرفة طبيعة العلاقات بين الكويت والدولة العثمانية، وهو التقرير الذى اعتمدت عليه حكومة لندن فى إعلان حمايتها الصريحة على الكويت أوضح هذا التقرير أن الدولة العثمانية تعتمد فى مطالبتها بتبعية الكويت بأن سكانها الأصليين قد وفدوا إليها من أم قصر فى جنوب البصرة[1].

طرح قضيتين أساسيتين عام ١٩٠٣ قضية استمرار الكويت فى رفع الراية

١ - مؤسسة الكويت للتقدم العلمى - الكويت وجوداً وحدوداً ص٧٧.

العثمانية، وقضية حدود الكويت مع ولاية البصرة. بالنسبة (للقضية الأولى) كان الخلاف واضحا بين وجهة النظر البريطانية التى تحكم اعتبارات القانون الدولى وبين شيوخ الكويت الذين يحكمون الاعتبارات الدينية. وجهة النظر البريطانية كانت ترى أن هناك تناقضا قانونيا واضحا بين منع القوات العثمانية من النزول فى الكويت وبين رفع شيخ الكويت للراية العثمانية حتى تم تسويتها فى اتفاقية يوليو عام ١٩١٣ بأن يرفع الشيخ الراية العثمانية، على أن تضاف إليها كلمة «كويت» لتكتب على ركن من أركانها، إذا ما رغب فى ذلك. (القضية الثانية) قضية تعيين الحدود الفاصلة بين الكويت وولاية البصرة كانت القضية الأهم بعد فترة قصيرة من تصريح لانزدون Lansdowne أجرت الحكومة البريطانية أول محاولة لتخطيط الحدود عام ١٩٠٤ بخط يسير من «خور الصبية ليمر جنوب أم قصر وسفوان متجها إلى جبل سنام، ومن هناك إلى وادى الباطن».

الاتفاقية الأنجلو-عثمانية لعام ١٩١٣ والحدود الإدارية لقضاء الكويت العثمانى

بدت انعكاسات تلك التطورات بعد فترة قصيرة من نجاح الاتحاديين فى الاستيلاء على السلطة، فقد بذل ولاتهم فى البصرة وبغداد محاولات عديدة لإخضاع الكويت للحكم العثماني المباشر فقد توالت المشكلات على الحكومة الجديدة خاصة بعد عزل السلطان عبدالحميد عام ١٩٠٩، سواء فى الحرب الطرابلسية ضد إيطاليا والتى فقدت فيها هذه الولاية (١٩١١ - ١٩١٢)، أو الحروب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣) التى فقدت فيها مزيدا من ولاياتها فى شبه الجزيرة البلقانية، وهى حروب أثارت روحا من التعاطف الاسلامى لم يكن منتظرا أن تبقى الكويت بمنأى عنها. بدا ذلك فى تبرع شيخ الكويت لاتمام سكة حديد الحجاز لما سوف يؤدى إليه من تخفيف مشقات الحج، كذا فى إعانته للدولة فى مواجهة آثار الحريق الكبير الذى شب فى اسطنبول عام ١٩١١، أكثر من ذلك فى المعاملة الحسنة التى لقيتها منه القوات العثمانية التى كانت تمر بالكويت فى طريقها للإحساء فى الذهاب والإياب. وقد أدت المصائب التى نزلت بالدولة على أيدى

العهد الجديد بالإضافة إلى تحسن العلاقات مع الكويت إلى الحد الذى أدى إلى منح الشيخ مبارك الوسام العثماني المجيدى من الدرجة الأولى. ترتب على ذلك إجراء مباحثات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية بدأت فى فبراير عام ١٩١١ واستمرت لأكثر من عامين وانتهت بالتوقيع على الاتفاقية الانجليزية العثمانية الخاصة بشرق وجنوب الجزيرة العربية فى ٢٩ يوليو عام ١٩١٣. ويتأكد المتابع لتفاصيل المباحثات التى جرت بين الجانبين أن تلك المباحثات قد تطرقت لحل المشكلات القائمة بين الجانبين فى شرق وجنوب الجزيرة العربية ومنطقة شط العرب بما فيها المسألة الكويتية التى ارتبطت بدرجة أو بأخرى بسائر القضايا المطروحة. بما فيها المسألة المصرية! الاختلاف فى وجهات النظر بين الجانبين حول المسألة الكويتية كان حول تبعية الكويت للدولة العثمانية، وعما إذا كانت تبعية اسمية Suzerainty أو تبعية فعلية Sovereignty. وكانت وجهة النظر العثمانية على النحو التالى:

(١) أن حكام الكويت أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية، وكثير منهم حمل لقب القائمقامية واستخدموا الراية العثمانية، وفى مراسلاتهم مع ولاة البصرة كانوا يجددون دائما ولاءهم للسلطان ويلحون على منحهم وأفراد أسرهم براءات الرعوية العثمانية.

(٢) رغم اعتراف الجانب العثمانى بأنه لم توجد فى أى وقت حاميات عثمانية فى الكويت فإن ذلك، فى رأيه، لايعنى عدم تبعية الكويت للدولة العثمانية، إذ توجد معسكرات عثمانية على بعد ١٥٠ ميلا جنوب الكويت. أضف إلى ذلك فإن الدولة لاتحتفظ بحاميات عسكرية فى كثير من البلدان الخاضعة لها، مثل عسير واليمن، ولايعنى عدم وجود الحاميات العثمانية زوال السيادة العثمانية عن تلك البلدان.

(٣) التمسك بجزيرة بوبيان والجزر المجاورة لها.

(٤) حاول الجانب العثمانى إغراء البريطانيين على الاعتراف بمطالبه بأن سلم

لهم بأنه فى حالة اعـترافهم بتبـعية الكويت للدولة فإنهـا على استعداد لـلاعتراف بجميع المعاهدات والاتفاقيات السياسيـة والاقتصادية التى عقدتها بريطانيا مع شيخ الكويت، والتمتع بالمزايا التى تكفلها تلك المعـاهدات. فقد رد توفيق باشا فى ١٥ ابريل ١٩١٢ على مذكرة وزير الخـارجية البريطانية باعتـبار الكويت جزء من ولاية البصرة ومضى يسـرد الأدلة التى تثبت ذلك مثل اعتراف أسرة آل صباح جـميعهم بالتبـعية العثـمانية وحمل أولئك لـقب قائمقام فى مـراسلاتهم واشتراك عـبدالله الصباح فى حملة مـدحت باشا على الإحساء عام ١٨٧١ كما كـان الشيخ عبدالله الصباح المبـعوث الرسمى للدولة العثـمانية إلى قطر التى تم إدخالهـا تحت السيادة العثمـانية إضافة إلى اشتـراك الشيخ مبارك نفســه فى الحملة البرية العثـمانية على الإحساء، وكذلك رفع العلم العثمانى على الكويت باعتراف بريطانيا(١).

تدل مـراسلات شـيوخ الكـويت إلى سلطات البـصرة بوضـوح على أنهم مخلصون للسلطان العثمانى وكانوا دومًا يلحون على ولاة البصرة من أجل منحهم الرعوية العثـمانية. وأكد توفيق باشا على أن الكويت جـزء من ولاية البصرة وأن جميع الأدلة القانونية والتاريخية تثبت أحقـية الدولة العثمانية فيها وأن عدم وجود قوات عثمانية بالكويت لايعنى أن السيادة العثـمانية ليست قائمة وأنه لا يعتقد بأن هناك حاجة ملحـة للاحتفاظ بقوات عسكرية فى الكويت نظرًا لوجـود معسكرات للجيش العثمانى فى كل من الإحساء وقطر الواقعتين على مسافة غير بعيدة جنوب الكويت، كما أن الدولة العثمانية لاتحتفظ بقوات مسلحة فى كثير من البلاد العربية الواقعة تحت حكمها ولكن ذلك لايعنى عـدم اعتراف تلك المناطق بسيادة السلطان عليها(٢).

زاد من تعـقد أسـباب الاخـتلاف بين الطرفـين أنه قد حـدث داخل دوائر الحكومة البريطانيـة اختلاف حول ماهية السـياسة التى ينبغى اتباعـها تجاه المطالب

---

١ ـ د. عبدالله سراج عمر المنسى ـ المرجع السابق ص٢٦٥.

٢ ـ د. عبدالله سراج عمر المنسى ـ نفس المرجع ص٢٦٥.

العثمـانية. كان من أهم نقاط الاختلاف النقطة التـى يجب أن ينتهى عندها النفوذ العـثمـانى فى شرق الجـزيرة العربـية، وكـان هناك رأيان فى هذا الصدد. رجـال الخارجـية البريطانية الذيـن رأوا أنه بالامكان تقديم بعض تنازلات للعثـمانيين فى شرق الجزيرة العربية مقابل الحصول على تنازلات مقابلة فى مناطق أخرى، خاصة فى مـصر. رجـال حكومـة الهند، على رأسـهم اللورد هاردنج Hardinge الذين قدروا أن الـوجود العثـمانى فى شـرق الجزيرة العـربية أكـثر خطورة من الـوجود الروسى أو الفـرنسى بحكم تأثيره الدينى على الحكـام العرب فى المنطقـة، ولهذا السبب ذهب للمـطالبة بإسقـاط أى سيادة عـثمانية عـلى الكويت، لأن من شأن الاعتراف بمثل هذه السـيادة تشجيع حكومـة اسطنبول على التقدم نحـو غيرها من المشيخات كالبحرين وقطر، وأكد هاردنج علـى وجوب توفير الحماية الدائمة لشيخ الكويت حتى لايفـقد الثقـة بالحكومة البريطانيـة. وقف اللورد غراى Grey وزير الخارجية البـريطانية موقفا وسطا بين الرأيين، فاقـترح على حكومة الهند ربط هذا الموضوع بقضية سكة حديد بغداد، فـفى حالة اشتراك بريطانيا فى الخط، فلا مانع من الاعتراف بالسيادة العثمـانية على الكويت فى مقابل هذه التنازلات من الجانب البريطانى بالنسبة للمسألة الكويتية. فقد طالب:(١)

(١) أن تتنازل الدولة العـثـمـانية عن جـمـيع مطالبـهـا على كل من قطر والبحرين ومسقط ومشيخات الساحل العماني.

(٢) أن تتنازل الدولة العثـمانية عن حق مـراقبتـها للقروض المصـرية وإلغاء الفرمـان الصادر فى ٧ أغسطس عام ١٨٧٩، ويتـرك للخديوي التصرف بمقـتضى الفرمانات الصادرة فى سبتمبر ١٨٧٢ ويونية ١٨٧٣.

(٣) أنه فى حـالة مد خط حـديد بغداد إلى الخليج العـربي وتكون نهايـته الكويت، تتفق الحكومتان على مايتخـذ من إجراءات لحماية الخطوط المنشأة. يقول

---

١ ـ د. عبدالله سراج عمر المنسى ـ المرجع السابق ص٢٦٥.

الدكـتور عـبـدالله منسى من جـامعـة الملك عـبـدالعزيز آل سـعـود: «على كل الاحتمـالات لايمكن اعتبار الكويت سوى قضـاء عثمانيا وأن الشيخ مـبارك صدر بتعينه فرمـان سلطانى وإذا كان هناك مجال للتفاهم بخصـوص قطر والبحرين فإن الأمر يختلف بالنـسبة للكويت كما طلب من بريطانـيا إعلانها للاتفاقـيات السرية التى عـقدتهـا مع الكويت وغيـرها من الإمـارات لتتم المفـاوضة حـولها بطريقـة سليمة»[1].

انتـهت تلك المبـاحـثات الطويلـة بالتوقـيع فى يوم ٢٩ يولـيو عـام ١٩١٣ بالأحرف الأولى على اتفاقية الأنجلو ـ عثمانية، وقعها عن الجانب العثمانى إبراهيم حـقى باشا وزير الخـارجـية، وعن الجـانب البـريطانى السـير ادوارد غـراى وزير الخـارجيـة أيضا. وتجـدر الإشارة فـيمـا يلى إلى أهم المواد التى جـاءت فى هذه الاتفاقية متصلا بالكويت بقصد اخضاعها للدراسة الموضوعية. تنقسم الاتفاقية إلى خمسة أقسام، انصب القـسم الأول منها على الكويت، وقد تألف هذا القسم من عشرة مواد يمكن استعراضها على النحو التالى:

المادة الأولى: مقاطعة الكويت كـما هى محددة فى المادتين ٥ و ٧ من هذه الاتفاقية تشكل قضاءا فى الامبراطورية العثمانية.

المادة الثـانيـة: لشـيخ الكويت أن يرفع كـما كـان يفـعل فى الماضى العلم العثمانى بالإضافة إلى كلمة (الكويت) تكتب على أحد أركان العلم إذا أراد ذلك، وله أن يمارس إدارة مستـقلة فى المنطقة الإقليمية المحدودة بـالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية. وتمتنع الحكومة الامبراطورية الـعثمانية عن أى تدخل فى شئون الكويت بما فى ذلك مسألة الوراثة ومن أى عمل إدارى آخـر، وكذلك أى احتلال أو عمل عسكرى فى المـقاطعات التى تنتـمى إلى الكويت. وفى حالة خلـو مقعـد الإمارة تعين الحكومة الامبراطورية العثمانية بمقتضى فرمان شاهانى قائمقاما ليخلف الشيخ

---

١ ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ـ المرجع السابق ص٨٣.

الراحل وللباب العالى أن يفـوض لدى شيخ الكويت مبعوثا بقصد حـماية مصالح ورعايا مختلف مقاطعات الامبراطورية.

المادة الثالثة: تعترف الحكومة الامبراطورية العثمـانية بحيوية الاتفاقيات التى عقدها سابقا شيخ الكويت مع حكومـة صاحب الجلالة البريطانية والمؤرخة فى ٢٣ يناير ١٨٩٩ وفى ٢٤ مايو ١٩٠٠ و٢٨ فبراير ١٩٠٤ بنصوصها الملحقة (ملحق ١ ـ ٢ ـ ٣) بهذه الاتفـاقية. وكذلك تعتـرف بسريان امتيـازات الأرض الممنوحة من الشيخ المذكـور لحكومة صـاحب الجلالة البريطانـية وللرعايا البـريطانيين وحـيوية المطالب المنطوية فى المذكـرة المرسلة بتاريخ ٢٤ أكتـوبر ١٩١١ من السكرتير الأول لصاحب الجلالة للشئون الخارجية إلى سـفير صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان فى لندن (كالنص الملحق بالاتفاقية ـ ملحق٤).

المادة الرابعة: لغرض تـأكيد التـفاهم بين الحـكومتيـن الذى عقد مـن قبل والخاص بتبادل التأكيدات المؤرخة فى ٦ سبتمبر ١٩٠١ بين سفارة صاحب الجلالة البريطانية فى الآستـانة ووزارة الخارجية الامبراطورية فـإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعلن بأنه طالما لايحدث أى تغيير من الحكـومة الامبراطورية العثمانية فى الوضع القائم فى الكويت كمـا هو محدد بهذه الاتفاقـية فإنها لن تغير من طبـيعة عـلاقاتـها مع حكومـة الكويت ولن تـعمل على إنشاء مـحـميـة وأن الحكومـة الامبراطورية العثمانية لتأخذ مذكرة بهذا الاعلان.

المادة الخامسة: استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسـته فى المقاطعات المحددة والتى تكون شـبه دائرة تتـوسطها مدينـة الكويت وخور الزبيـر فى الحد الشـمالى والقـرين فى الحد الجنوبى، وهذا الخط مـشار إلـيه باللون الأحـمر على الخـريطة الملحقـة بهذه الاتفـاقيـة (ملحق رقم ٥) وجزائر مـسكان وفيلكة وعـوهة والخور والمقطة وأم المرادم، بالإضافة إلى الجزائر المجاورة والمياه التى تحتويها هذه المنطقة.

المادة السادسة: القبائل التى تقع داخل الحدود المتـفق عليها فى المادة التالية

يعترف بها على أنها داخلة فى تبعية شيخ الكويت الذى يقوم بتحصيل الزكاة كما كان يفعل ذلك فى الماضى وله أن يمارس الحقوق الإدارية التى يتمتع بها بصفته قائمقاما عثمانيا، ولايجوز للحكومة الامبراطورية العثمانية أن تمارس فى هذه المناطق أى عمل إدارى مستقلا عن شيخ الكويت، وأن تمتنع عن إقامة حاميات أو القيام بأى عمل عسكرى مهما كان نوعه دون التفاهم قبلا مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة السابعة: حدود المقاطعة المشار إليها فى المادة السابقة تحدد كالآتى:

خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير فى الشمال الغربى ويعبر تماما جنوب أم قصر سفوان وجبل سنام ويمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها وعند الوصول إلى الباطن تتبعها حتى الجنوب الغربى تاركة آبار الصفاه والحيرة والهبة وورية وأنطه حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة وهذا الخط مشار إليه باللون الأخضر فى الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم ٥)

المادة الثامنة: إنه فى حالة موافقة الحكومة الامبراطورية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على امتداد خط حديد بغداد - البصرة إلى البحر واعتبار الكويت نهاية لذلك الخط أو أى نهاية له تدخل فى المقاطعة المستقلة تتفق الحكومتان على اتخاذ الإجراءات فيما يختص بحماية الخط المنشأ وكذلك تأسيس مكاتب للجمارك والمستودعات التجارية وأى مؤسسات أخرى ترتبط بوجود ذلك الخط.

المادة التاسعة: سيتمتع شيخ الكويت بحرية تامة فى ممارسة حقوقه فى ممتلكاته الخاصة التى يمتلكها فى ولاية البصرة على أن تكون ممارسته لهذه الحقوق الخاصة بممتلكاته طبقا للقانون العثمانى وهذه الممتلكات (غير المنقولة) تخضع للضرائب وللقواعد الخاصة بحفظها وتمويلها وقضائها المقررة بالقوانين العثمانية.

المادة العاشرة: مجرمو المقاطعات المجاورة لايمكن قبولهم فى مقاطعة

الكويت بل ينبغى طردهم عند وجودهم، ومن المفهوم أن هذا الشرط لايمكن أن تستخدمه السلطات العثمانية كذريعة للتدخل فى شئون المقاطعات المجاورة. الجانب العراقى، فى كتاباته الرسمية، رأى أن الاتفاقية قد نصت على «بقاء الكويت قضاء تابعا لولاية البصرة»، كما أن الهدف فيما ارتآه هذا الجانب «الذى استهدفته بريطانيا من النص على حدود أراضى القضاء فى مشروع الاتفاق هو تعريف بمنطقة نفوذها بصورة غير مباشرة وما فى ذلك من تحديد لمدى تدخل السلطات العثمانية فيها»[1].

اعتبر توفيق باشا أن الكويت ليست سوى مدينة عثمانية عهد بإدارتها إلى الشيخ مبارك كقائمقام بمقتضى فرمان سلطانى وأنه على هذا الأساس أمكن إبرام الاتفاقية الأنجلو ـ عثمانية لعام ١٩١٣[2]. فى حين اعترفت بريطانيا بالسيادة العثمانية على الكويت وعلى اعتبارها قضاء من أقضية البصرة، ولما أبدى الشيخ مبارك عدم ارتياحه إلى ذلك الاتفاق طمأنه الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت بتأييده طالما أنه محافظ على تعهداته السابقة[3].

حرص الشيخ سالم على تأكيد حدود الكويت كما نصت عليها الاتفاقية العثمانية ـ الانجليزية فى يوليو ١٩١٣، وبسبب النزاع على الحدود مع ابن سعود، فقد أرسل الشيخ سالم فى سبتمبر عام ١٩٢٠ رسالة إلى الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت «مالكولم» ذكر فيها أن حدود بلاده كما يراها هى تلك التى جاءت بموجب الاتفاقية العثمانية ـ الانجليزية عام ١٩١٣، فأرسل إليه الوكيل السياسى رسالة أكد فيها باسم الحكومة البريطانية اعترافها بحدود الكويت بموجب تلك الاتفاقية، لكن سرعان ما ظهر تناقض الموقف البريطانى حين أبلغته السلطات البريطانية أن الاتفاقية تعتبر لاغية وقد حلت محلها المادة السادسة من الاتفاقية

---

١ ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ـ المرجع السابق ص٨٧.

٢ ـ د. عبدالله سراج عمر المنسى ـ المرجع السابق ص٢٦٦.

٣ ـ د. عبدالله سراج عمر المنسى ـ نفس المرجع ص٢٧٢.

المعقودة بين بريطانيا وابن سعود فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ والتى أشارت مادتها السادسة إلى أن تلك الحدود ستعين فيما بعد، وقد كان لهذا الموقف انعكاساته على تطور الأحداث. وفى ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ أرسل المندوب السامى البريطانى فى العراق رسالة إلى وزير حكومة الهند استفسر فيها عن وضع الكويت بعد انتهاء الحرب، وقال «إنها ليست جزءا من العراق، فهل يمكن أن نعاملها على الأساس نفسه الذى تقوم عليه البحرين وإصدار إرادة من المجلس موضحين فيها أن تركيا قد فقدت سيطرتها عليها وأننا نعتبرها إمارة مستقلة تماما»(١).

عندما طرح هذا السؤال كانت الكويت قد دخلت فى معركتين مع قوات ابن سعود، الأولى كانت فى أبريل عام ١٩٢٠ والثانية فى أكتوبر ١٩٢٠ نتيجة لمشاكل حدودية، وفى ٢٢ فبراير توفى الشيخ سالم بن مبارك وتولى بعده الشيخ أحمد بن جابر بن مبارك، وفى عهده عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر العقير فى أواخر نوفمبر ١٩٢٢ لتحديد الحدود بين الكويت والسعودية والعراق، وقد تم التوقيع على اتفاقية العقير فى ٢ ديسمبر ١٩٢٢، وبموجبها لم تبق حدود الكويت الجنوبية كما نصت عليها الاتفاقية العثمانية ـ الانجليزية عام ١٩١٣، فقد تراجعت بنحو مائة وستين ميلا، مما أثار ضيق وقلق الشيخ أحمد الجابر؛ فلذلك اهتم بتأكيد حدود الكويت الشمالية، فأرسل إلى الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت فى الأول من أبريل ١٩٢٣ رسالة ذكر فيها أنه بعد أن عرف حدود الكويت الجنوبية، يريد أن يعرف حدود بلده مع العراق، فهو يرى أنها نفس الحدود التى وافق عليها الشيخ سالم بن مبارك من قبل، والتى تبدأ من تقاطع وادى العوجة بالباطن وشرقا إلى جنوب آبار سفوان وجبل سنام حتى ساحل البحر شمالى الحدود النجدية

(١) نجاة عبدالقادر جاسم ـ مشكلة الحدود الكويتية ـ العراقية مجلة كلية الآداب ـ جامعة المنصورة ـ العدد ١٩ أغسطس ١٩٩٦ ـ ص١١٥ رانظر:

F.O 371/5270 - Telegram - Commissioner the Secretary of Stste 14/12/192.

I. O L/P.S/ 18 3395 B. History of Kuwait Affairs, 1908 - 1928

الكويتية وتدخل الجزر البحرية التالية مسكان وفليكه وعوهه وكبر وقاروه وأم المرادم فى تلك الحدود. وفى أعقاب موافقة «كوكس» المندوب السامى البريطانى فى بغداد على ذلك وافق الوكيل السياسى البريطـاني على ما جاء فى رسالة حاكم الكويت، على أساس أنها مطابقة لما نصت عليه الاتفاقـية الانجليزية ـ العثمانية، ورغم ذلك فـقد طلب المندوب الـسامى من الوكـيل الـسياسى عـدم الإشـارة إلى الاتفـاقيـة الانجليزية ـ العـثمانية مما يـؤكد أن السلطات البريطانيـة لم تكن ترغب فى الالتزام بها، وفى خطوة تعتبر عملية إلى حد ما وضعت السلطات البريطانية لوحة إعلانية تبين خط الحدود الكويتـية العراقية وهذه اللوحـة تقع فى جنوب أبعد نخلة جنوب سفوان[1].

بعد اسـتقلال العراق عام ١٩٣٢م وانـضمامها لـعصبة الأمم أكد المسـئولون تخطيط الحدود العراقـية الكويتية بمذكـرة بعثها نورى السعـيد إلى المندوب السامى البريطانى وكان مـفروضًا بعد الاتفاق أن يتم تعلـيم الحدود ولكن ذلك لم يحدث حتى حرب الخليج الثـانية. وأولى المشاكل التى ظهرت بعد اسـتقلال العراق لضم الكويت هو محـاولتها لإقامة اتحـاد، ثم ظهرت الدعوة الخاصـة من قبل الأحزاب ولكن أول المشاكل الرئيسية والفعلية لضم الكويت كانت فى عهد الملك غازى ومن الأسباب التى دعته لضم الكويت هو الحاجة الملحة لإقامة مركز على الخليج العربى ليكون منفذا للعراق لـتنمية مصالحهم الاقـتصادية والسياسـية عن طريق جزر وربه

---

١ ـ د. نجاة عبدالقادر جاسم: نفس المرجع ص١١٦ وانظر:

Foreign Affairs 11 - Translated of A Letter 13 th Shaban, 4 th April
From Shaik Ahmad Aljaber Al Subah - Ruler of Kuwait.

من الشيخ أحمد الجابر إلى الوكيل السياسى مور F. o 34/1895z أبريل ١٩٢٣.

R/15/5/185 - Confidential - Residency and Consulate General Bushire 11 th July 1940 - From Lieut - Colonel - Prior Political Resident in the Gulf to Basil Newten His Majesty Ambassador - Bagdad.

وبوبيان وعقبة فى إقامة ميناء فى الخليج العربي يرتبط بالعراق، وكذلك الوحدة العربية بالحاجة لتسوية المشكلات بينه وبين الكويت[1].

كما كان موضوع تهريب التجارة عاملا مؤثرا فى العلاقات بين الكويت والسعودية، فقد أثر كذلك على العلاقات مع العراق. وهذا الخلاف نتيجة طبيعية لاختلاف نظم التجارة بين جارين يأخذ أحدهما بنظام التجارة الحرة، أو يضع حدا أقصى للضرائب الجمركية على الورادات كما تفعل الكويت، بينما يأخذ الطرف الآخر بنظام الحماية الجمركية. وكان حاكم الكويت يبرئ نفسه من مسئولية تهريب البضائع إلى العراق ملقيا التبعة على القبائل العراقية مثل الشمر والقناعات والسعدون والظفير. بل إن موضوع جنسية القبائل المتنقلة على الحدود كان نفسه مثار نزاع بين السلطات العراقية وبين الكويت. وقد ساند البريطانيون معارضة الشيخ لإنشاء مراكز مراقبة عراقية، أو إرسال وكيل عراقى لميناء الكويت ليشرف على مكافحة التهريب. ولعل اهتمام حكام الكويت بتبرئة أنفسهم أمام العراقيين إنما يرجع إلى شعورهم بالحاجة إلى حماية أملاكهم القريبة من البصرة، وهى بساتين للنخيل كان الشيوخ يصدرون إنتاجها للخارج ويحققون من وراء ذلك أرباحا غير قليلة. وقد احتاجوا إلى الحصول على تأكيدات جديدة من الحكومة العراقية بعد انتهاء الانتداب باستمرار العمل بإعفاء هذه البساتين من الضرائب كما كان الحال فى عهد الانتداب. وكثيرا ما أثارت الحكومة العراقية المتاعب لحكام الكويت. فهى تارة تطالب بإثبات حقوق الملكية وتحديد مساحة البساتين. وهى تارة أخرى تشجع حركات الشبيبة المثقفة التى تزعمت حركة المطالبة بالحكم النيابى، وحثت بعضهم على المناداة بالاتحاد بين الكويت والعراق تحت التاج الهاشمى، على أساس أن ذلك وسيلة للتخلص من نظام الحماية البريطانية. ومرة أخرى أزالت ثروة النفط كثيرا من المشكلات المعلقة بين البلدين. فلم تعد البساتين ذات أهمية فى نظر أصحابها كما قل نشاط الكويتيين فى أعمال نقل التجارة، وانصرفوا إلى استثمار

---

١ ـ د. منسى محمود اسماعيل ـ الشرق العربى المعاصر ص٦٦.

أموالهم فى باب المشروعات العمرانية الـذى فتح على مصراعيه. يضاف إلى ذلك أن المياه التـى كانت تجلب من شط العـرب أمكن الاستـغناء عنها جـزئيا، وذلك باستعمـال المكثفات التى تحول المياه المالحـة إلى عذبة، رغم أن هذه الوسيلة باهظة النفقات وأن ثروة النفط قد قضت أيضا على فكرة الاتحاد بين البلدين[1].

أثناء فترة الحرب العالمية الثانية كـانت هناك حالة هدوء حول العلاقة العراقية الكويتـية وفى تلك الفـترة أى بعد الحـرب العالميـة الثانيـة عام ١٩٤٦م انتـعشت الكويت وخصوصًا من الناحية الاقتصادية حيث أن فى ذلك العام تم تصدير النفط من الكويت. ولكن الأمر لم يـستمر كـذلك حيث بدأت المتاعب مـرة أخرى فى الخمـسينات فى عـهد نورى الـسعيـد ولكن مقـتله أحال دون تنفـيذ خطتـه لضم الكويت[2].

إثرا اعلان الوحدة بين مصر وسـوريا فى فبراير ١٩٥٨ وكرد فعل على ذلك جاء إنشاء الاتحاد العربى بين العراق والأردن فى ١٤/٢/١٩٥٨ اتفق الطرفان على أن يبقى هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية التى ترغب الانضمام إليه وأن تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة وبسيادتها على أرضها، وكان نورى السعيد حريصا بشدة على ضم الكويت إلى الاتحاد العربى واتجـهت نية الحكومتين العراقية والأردنية فى بادئ الأمر إلى عقد معاهدة أخوة وتحالف بين الاتحاد والكويت على أساس الاعتـراف باستقلال الكويت ونظام الحكم القـائم فيها والتـشاور فى شؤون السياسة الخارجية وقيام الاتحاد بتمثيل الكويت خارجيا ودبلوماسيا وحماية مصالحها وقيامـها بتنظيم القوات المسلحة وتدريب الـضباط الكويتيين فى المعـاهد العسكرية والمساعدة فى صد أى عدوان يقع على أى عضـو من أعضاء الاتحاد وتحقيق تعاون وثيق فى شتى مجالات الإدارة والقضاء والاقتصاد والتعليم وغيرها على أن تساهم

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص٢٣٩.

٢ ـ د. منسى محمود اسماعيل ـ المرجع السابق ص٦٦.

الكويت بنسبة معينة فى ميزانية الاتحاد، وفى مارس ١٩٥٨ تم الاجتماع مع وزير الخارجية البريطانى فى بغداد بهذا الشأن واقترح العراق باستقلال الكويت وأن يرفع أميرها إلى رتبة ملك فرد عليهم الوزير البريطانى بأن المسألة تحتاج إلى قرار على مستوى مجلس الوزراء البريطانى، وأثناء زيارة الشيخ عبدالله السالم لبغداد فى ١٩٥٨/٣/١٠ عرض عليه نورى السعيد تلك الفكرة مع تحديد الحدود وتزويد الكويت بالمياه مقابل انضمام الكويت إلى الاتحاد إلا أن الشيخ عبدالله السالم بما عرف عنه من ذكاء لم يستجب لتلك الفكرة وأبلغه بأنه سيزور القاهرة بعد عودة الرئيس جمال عبدالناصر من موسكو فارداد قلق نورى السعيد، واستمرت محاولات العراق لضم الكويت إلى الاتحاد العربى كمحور ضد عبدالناصر المعادى لبريطانيا وأمريكا وقدم العراق مذكرة شديدة اللهجة تتضمن تلك الفكرة إلى كل من أمريكا وبريطانيا، ولتحقيق هذا الهدف سافر نورى السعيد إلى بريطانيا فى يونيو ١٩٥٨ لإقناع بريطانيا واتفق الطرفان لعقد اجتماع آخر فى ١٩٥٨/٧/٢٠ لبحث جميع قضايا الاتحاد العربى بما فيها ضم الكويت وبعد انتهاء تلك المباحثات أدلى نورى السعيد بتصريح لصحيفة «التايمز» البريطانية قال فيه[1].

«إن الاتحاد العراقى ـ الأردنى يحتاج إلى تقوية الآن وأن المسألة ذات الأهمية القصوى هى تدبير نفقات الدفاع للأردن التى كانت تدفع فى الماضى بواسطة المعونة الأجنبية وكذلك مسألة رفع مستوى المعيشة وأضاف أنه يتمنى أن يقوم أمير الكويت باتخاذ قرار بضم بلاده إلى الاتحاد وأنه يستطيع أن يعطى وعدا قاطعا بأن حقوق إدارة الكويت ستحفظ كاملة فى ضوء مشروع دستور الاتحاد وإذا انضمت إليه فإن بوسع ذلك زيادة سلامة الكويت وفى الوقت نفسه تكون مختارة فى المساهمة بقدر من عوائدها لحاجيات الاتحاد».

اجتمع بعد ذلك وزير خارجية بريطانيا بتوفيق السويدى وزير خارجية الاتحاد وأبلغه أن بريطانيا توافق على فكرة انضمام الكويت بعد اعلان إستقلالها إلى

١ د. محمد حسن العيدروس ـ تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ـ ص٢٣٧.

الاتحاد العربى على أن تدرس تفصيلات ذلك فى اجتماع خاص يعقد فى لندن فى ١٩٥٨/٧/٢٤ ولكن بعد نهاية الاجتماع البريطانى ـ العراقى حول «موضوع انضمام الكويت» بأسبوعين تقريبا قام العميل البريطاني وضابط مخابراتها عبدالكريم قاسم السكرتير الخاص لنورى السعيد بانقلاب عسكرى وبذلك لم يعقد الاجتماع العراقى ـ البريطانى فى لندن والمتخصص لضم الكويت إلى الاتحاد العربى العراقى ـ الأردنى بل وفشل الاتحاد نفسه. ولكن هل توقفت المشكلة عند هذا الحد؟ لا بل ظهر غيره الذى أراد تنفيذ نفس الخطة ـ وهو عبدالكريم قاسم الذى حاول ضم الكويت للعراق بإيحاء من بريطانيا ردًا على مطالب الكويت بالاستقلال وتعاطف الشيخ عبدالله السالم مع زعيم الأمة العربية عبدالناصر. وذلك منذ عام ١٩٦١م وكانت له ادعاءات تاريخية حول ذلك وهى:

أ ـ إن العراق هو الوريث الوحيد للدولة العثمانية وخصوصا فى ضم المناطق التابعة لها واعتبر الكويت من هذه المناطق.

ب ـ إن اسم الكويت هو اسم عراقى وأدلته على ذلك هو شيوع الاسم فى عدة مناطق عراقية مثل كوت العمارة وكوت الزين.

جـ ـ عدم الاعتراف باتفاقية عام ١٩١٣ يساعده فى ذلك إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ التى كانت بين بريطانيا والكويت.

د ـ أن الكويت جزء من العراق هو أن شعوب الزبير يتسمون بروابط واختلاط مع أهالى البصرة[١].

دوافع ادعاءات عبدالكريم قاسم

اختلفت الآراء حول تفسير هذه الخطوة المفاجئة وفى هذا الوقت من جانب عبدالكريم قاسم وقد ذكرت وكالة «اليونايتدبرس» فى برقية لها من لندن بتاريخ ١٩٦١/٧/٨ أن التقارير التى تلقتها المخابرات البريطانية تفيد بأن قاسم يواجه

١ ـ د. منسى محمد إسماعيل ـ المرجع السابق ص١٠٠.

صعوبات اقتصادية وسياسية داخل العراق دفعته إلى المطالبة بالكويت، وتساءلت الدوائر العربية لماذا يطالب عبدالكريم قاسم بالكويت بعد إعلان بريطانيا إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ ولماذا لم يطالب بهذا عندما كان البريطانيون يعلنون من جانبهم الحماية على الكويت وأنها تابعة لهم. وتساءلت الدوائر العربية هل الذى دفع عبدالكريم قاسم إلى هذا التصرف الأحمق هو اتفاق سرى وسابق مع البريطانيين حتى يضطر حاكم الكويت إزاء هذا التهديد أن يطلب من البريطانيين بقاء حمايتهم على بلاده أو عودة البريطانيين من الباب الخلفى؟ أم منع تعاطف الكويت مع عبدالناصر المعادى لبريطانيا؟ ولماذا لاتكون المسألة حركة اصطنعها الاستعمار والصهيونية لخلق التفرقة فى الصف العربى بعد ما بدا من اتحاد الوسائل والغايات فى اجتمعات مجلس الدفاع العربى؟ كما لاننسى أن اتحاد يضم العراق والأردن والكويت لن تشكل خطراً على عبدالناصر بقدر ما تشكل خطراً كبيراً على اسرائيل برغم السيطرة البريطانية على هذا الاتحاد ونشرت جريدة «الأخبار» و«الأهرام» تحليل مماثل فى صفحتها الأولى حول دوافع قرار عبدالكريم قاسم بضم الكويت وفيما يلى نص ما جاء فى «الأهرام» بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٦١ حول هذا الموضوع[1].

علم مندوب الأهرام أن الدوائر العربية المطلعة فى القاهرة تعتقد استنادا إلى ملابسات الحوادث الأخيرة وأدلتها أن أزمة الكويت هى نتيجة واضحة لتخطيط استعمارى بالغ الخطورة ويستهدف ضرب قدرة الأمة العربية على الحركة بصفة عامة كما يستهدف ضرب القضايا الحساسة بالتحديد. ويكاد تتبع الحوادث بطريقة واعية أن يحدد نقطة البداية فى اجتماع مجلس الدفاع العربى الأخير واتفاق الدول العربية التى اشتركت فيه مبدئيا على تأليف قيادة الدول العربية إلى شىء ذى صورة علمية على الأقل منذ أن توصلت الدول العربية إلى اتفاق الضمان الاجتماعى عام ١٩٥٠ . وليس سرا أن الوصول إلى هذا القرار استلزم مناقشات طويلة وعنيفة داخل الاجتماعات لما كانت هناك معارضة قوية له فتحت تأثير ضغط الرأى العام العربى كان الاتفاق، وبعد ذلك مباشرة لوحظ أن الحوادث بدأت تجرى مسرعة إلى أن كانت نهايتها أزمة الكويت التى جاءت لتقضى على كل احتمال لتطبيق عملى

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ المرجع السابق ص٢٤٠ .

لهذا القرار، قرار انشاء القوات العربية المشتركة وتعيين قائد عام عربى وسبب ذلك أن جيش العراق الآن أصبح فى حالة تجمد كاملة فى مواجهة الكويت على الأقل بسبب وجود القوات البريطانية فيها وإذا ما حدث الآن محاولة اسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن وبدأ الصدام العسكرى المسلح بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة فإن العراق سوف يبدى عذره الظاهر فى الابتعاد عن المعركة.

تلاحظ الدوائر العربية فى القاهرة أن اسرائيل بدأت سلسلة من الاعتداءات على حدود الإقليم السورى قبل أزمة الكويت بأسبوع واستمرت هذه الهجمات حتى احتلت القوات البريطانية الكويت وتربط الدوائر العربية فى القاهرة سلسلة الأحداث التى تمت فى الأسبوع الماضى كلها وتخرج بنتيجة واحدة هى أن هناك تخطيطا موضوعا اشتركت فى تنفيذه أكثر من جهة واحدة لطرد فكرة القومية العربية وتفكيك الصف العربى وإشغال الشعب العربى بأزمة الكويت المفتعلة عما يتعرض له من أخطار، ففى الوقت الذى كانت فيه اسرائيل تحشد قواتها على حدود سوريا وتشتبك يوميا مع جيش الجمهورية العربية المتحدة وفى الوقت الذى تحركت فيه قوات الجيش المصرى إلى سيناء لمواجهة حشود الجيش الإسرائيلى على الحدود السورية، فى ذلك الوقت أعلن عبدالكريم قاسم ضم الكويت وتعيين أمير الكويت قائمقام تابعا للواء البصرة وأعلنت القاهرة رأيها المبنى على المبادئ العربية الأصيلة وهو أنها لاتؤيد سياسة الضم ولكنها تؤيد الوحدة العربية النابعة من إجماع الشعب العربى ولاتؤيد مبدأ استخدام القوة لأنه يحول مسألة عربية إلى مسألة دولية تستغلها دول الاستعمار لمصلحتها خصوصا أنه إذا بنيت العلاقات بين الدول العربية على أساس أوضاعها قبل الحرب العالمية الأولى فمعنى ذلك سلسلة من المنازعات والحروب بين العرب لن يستفيد منها لا اسرائيل ودول الاستعمار التى تسارع إلى حماية دولة ضد أخرى وبذلك تحقق أهدافها باحتلال مناطق معينة من العالم العربى». نشرت جريدة «الجمهورية» مقالا فى ١٩٦١/٧/١٧ أعربت فيه عن يقينها بأن:

«العامل الرئيسى فى أزمة الكويت التى دبرتها بريطانيا هو المصالح البترولية التى تحتكرها وتتنازعها شركات بريطانية وأمريكية، وأن الجوانب التى كشفت عنها هذه الأزمة الاستعمارية عديدة ومتنوعة تظهر كلها أن مشكلة الكويت ليست إلا جزءا من المشاكل التى يثيرها الصراع الدائم بين القوى الوطنية والقومية العربية من ناحية والقوى الاستعمارية والصهيونية العالمية من ناحية أخرى».

نشرت مجلة «المصور» بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٦١ تحليلا بقلم اللواء كمال عبدالحميد تناول فيه دوافع أزمة الكويت قال:

«بنوك لندن تخشى أن تسحب منها الكويت أموالها الطائلة، شركات البترل البريطانية قلقة على مصير آبارها فى الكويت، الحكومة البريطانية تخاف أن تطالبها شعوب الجزيرة العربية بالاستقلال، الاستعمار والصهيونية يحاولان تحويل اهتمام العرب عن قضيتى فلسطين والجزائر. هذه العوامل التى حركة أزمة الكويت بعد إعلان استقلالها مباشرة».

كتبت صحيفة «الأحرار» لسان حال حركة القوميين العرب فى لبنان مقالا بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٦١ جاء فيه:

«أن أهداف عبدالكريم قاسم من وراء اعلانه ضم الكويت دفعها إلى العودة لأحضان الحماية البريطانية الكاملة مرة أخرى. وتحويل الأنظار عن معركة فلسطين وتخريب الجمع العربى فى هذه الفترة التى تشتد فيها مؤامرات الاستعمار والصهيونية وإلهاء الشعب العربى داخل العراق عن المعركة الأصلية التى يخوضها ضد عبدالكريم قاسم والانكليز والانتهارية».

يلاحظ من تتبع الأراء التى تناولت دوافع عبدالكريم قاسم لضم الكويت أن معظمها يدور حول كونها فكرة استعمارية مفتعلة، علما بأن عبدالكريم قاسم كان عميل بريطانى فى ثوب شيوعى، وجميع أعماله كانت مشبوهة ومع المخابرات البريطانية عندما كان يعمل تحت إمرة نورى السعيد قبل إعلان الاتحاد العراقى -

الأردنى الذى يشكل خطرا على إسرائيل، ولهذا أرادت الدوائر الأمريكية ـ البريطانية ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد وخاصة الزعيم القومى جمال عبدالناصر بعد قيامه بالوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ لإشغاله والعرب بأزمة الكويت وإبعاده عن المخططات التوسعية الاسرائيلية ثانية، واستنزاف الأموال العربية ثالثة، وتفريق الصف العربى وضرب القومية والوحدة العربية رابعا ثم تهيئة هذا العميل عبدالكريم قاسم عن طريق الاستعمار الانكلو ـ أمريكى والصهيونية العالمية ومما يؤكد ذلك إلى العداوة والحقد الذى يكنه عبدالكريم قاسم لزعيم الأمة جمال عبدالناصر حيث تحولت العلاقات المصرية ـ العراقية فى هذه الحقبة إلى عداوة أشد مرارة من تلك التى كانت تفصل بين الزعيم جمال عبدالناصر ونورى السعيد فى فترة حلف بغداد، وأن أخطار وأعمال عبدالكريم قاسم ضد مصالح العرب القومية سواء فى فلسطين أو الكويت أقوى بكثير من خطورة خلف بغداد وكان عمله لوحده يعادل تلك الخطورة كما قام بسجن عبدالسلام عارف بتهمة التقارب مع عبدالناصر ووضعه فى زنزانة اعدام وبدأ عبدالكريم قاسم حملة عنيفة قمع فيها كل دعاة التقارب مع مصر وأزال صور عبدالناصر من العراق.

جمال عبدالناصر وازمة الكويت

أشار الزعيم جمال عبدالناصر فى برقيته لكل من الشيخ عبدالله السالم والملك سعود وقوف مصر ضد التهديدات العراقية وأصدر عبدالناصر بيانا من ست نقاط تناول فيه مايجب أن يحكم العلاقات بين الشعوب العربية ورفضه لمنطق الضم وإيمانه بأن الوحدة لايمكن إلا أن تكون تعبيرا إجماعيا عن إرادة شعبية متبادلة قائمة على الاختيار الحر. كما أعرب عن أسفه للأزمة المفاجئة فى أعقاب إعلان استقلال الكويت وقال الزعيم جمال عبدالناصر فى هذا البيان الصادر باسمه شخصيا إن استقلال الكويت خطوة كان من المحتم تشجيعها وتأمينها تمكينا لروح الوطنية العربية وأكد البيان أيضا أن الوحدة السياسية يجب أن تتوفر لها أسبابها

وأول هذه الأسباب ومن وجهة نظر عبدالناصر أن تنعقد لها الإرادة الشعبية الإجماعية كما أعرب البيان عن أمل الجمهورية العربية المتحدة فى أن ينتهى الموقف الطارئ بين الكويت والعراق على نحو يتسق مع المبادئ العربية واستبعد الزعيم جمال عبدالناصر أن يقف جندى عربى فى مواجهة جندى عربى آخر فى وقت تواجه الأمة العربية فيه أخطر اللحظات فى تاريخ نضالها.

جاء هذا البيان عامل ردع قوى ضد تنفيذ تهديدات قاسم بضم الكويت وقد أحدث بيان الزعيم جمال عبدالناصر ارتياحا شعبيا ورسميا فى الكويت التى جاء ردها:

«إن بيان الجمهورية العربية المتحدة خلق جوا من الطمأنينة وأن الكويت كلها بل وأبناء الأمة العربية قد قابلت هذا البيان بارتياح عظيم إذ إنها أحست بصدق الأخ الرئيس جمال عبدالناصر وصراحته المطلقة فى معالجة شؤون الأمة العربية»[1].

اضطرت الكويت لحماية نفسها أن تطلب دخول القوات البريطانية لحمايتها من تهديدات العراق ورغم انتقاد مصر للتدخل العسكرى البريطانى وانتشار القوات البريطانية على وجه السرعة فى الكويت ورغم تأكيد مصر على ضرورة انسحاب القوات البريطانية من الكويت وربط هذا الانسحاب بالتصويت على قبول الكويت عضوا فى الأمم المتحدة ورغم تأكيده أيضا على أن أزمة الكويت كانت مدبره ورغم هجوم الصحافة المصرية بشدة على الحشود العسكرية البريطانية التى وصلت الكويت بطلب رسمى من الحكومة الكويتية رغم هذا كله فإن المسلك الفعلى للقيادة المصرية كان مؤيداً تأييدا تاما لاستقلال الكويت وحقها فى الدفاع عن أرضه بكل الوسائل والطرق. فقد أكد السفير البريطانى فى القاهرة فى تقرير كتبه إلى حكومته فى منتصف شهر يوليو عام ١٩٦١ أن الرئيس عبدالناصر حريص على استقلال الكويت وأنه ضد ادعاءات قاسم ولايمانع أن تستعين الكويت بالقوة التى

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ المرجع السابق ص٢٤٣.

تراها للحفاظ على استقلالها حتى ولو كانت بريطانية وهو ما لم يكن يتوقعه السفير البريطانى فى القاهرة وبطلب وضغط من عبدالناصر تم عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية فى ١٩٦١/٧/٢٠ وشهد وقائع مثيرة وانسحب الوفد العراقى من قاعة الاجتمعات بطريقة قوبلت بالاشمئزاز ونظر مجلس الجامعة فى طلب حكومة الكويت الانضمام إلى عضوية جامعة الدول العربية وأن «قرارات الجامعة العربية» أو «قوة الطوارئ العربية» لم تكن تمثل أداة ردع للتهديدات العراقية بقدر مايمثل الزعيم جمال عبدالناصر وشخصيته ومبادئه القومية واعتبار نفسه زعيم لكل الأمة العربية سواء الأقطار العربية الصغيرة أو الكبيرة أو التقدمية، ولهذا فقد مثل عبدالناصر نفسه أداة ردع والتى استمدت منها الكويت والأمة العربية وحدة الصف العربى وعدم التشرزم وليس ذلك بجديد على عبدالناصر الذى لعب دورا سياسيا فى كثير من القضايا العربية والإسلامية وللعالم الثالث مثل قضية الأردن وقضية لبنان والجزائر وتونس واليمن والكونغو وأندونيسيا وماليزيا وشرق أفريقيا وغيرها.

ترجع معارضة عبد الناصر لضم العراق للكويت بنفس المستوى بإصراره لمعارضة وجود قوات الاستعمار المسيحي البريطانى على أرض الكويت وأن يكون الحل عربيا لقضية عربية وإبعاد الدول الرأسمالية الاستعمارية نظرا لأطماعها وأدوارها المشبوهة وتعويض الكويت عن القوات البريطانية بقوات عربية واتخاذ قرار من جامعة الدول العربية بدعم استقلال الكويت والحفاظ عليه وقبوله عضوا فى الجامعة العربية برغم رفض العراق. كل ذلك راجع لعدة أسباب منها[1]:

أولا: دعم استقلال الكويت ومنع ضمها للعراق بالقوة أو بدون إرادة الشعب العربى فى الكويت حتى لاتكون سابقة خطيرة بحيث لاتحاول كل دولة عربية كبيرة ابتلاع دولة صغيرة بحجة الوحدة أو الأصل والفرع.

ثانيا: تعزيز الثقة بين الأقطار الصغيرة مع الأقطار الكبيرة وتعزيز التعاون المشترك بغية تحقيق الوحدة القومية العربية برغم اختلاف الأنظمة العربية والحفاظ

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ نفس المرجع ص٢٤٦.

عليها سواء أكانت جمهورية أو ملكية أو ديمقراطية أو ديكتاتورية أو شيوعية أو بعثية أو إسلامية والمهم التعاون المشترك للحفاظ على المصير المشترك أمام أعداء العرب من البريطانيين والأمريكان.

ثالثا: منع عودة أو بقاء القوات البريطانية فى الكويت بحجة حمايتها من النظام العراقى لعبد الكريم قاسم وبالتالى منع القوى الغربية وعلى رأسها بريطانيا من استنزاف الأموال العربية فى الكويت.

يمكن القول بأن الزعيم عبدالناصر استطاع بتلك التصرفات إفشال المخطط البريطانى - الصهيونى بإبعاد العرب عن قضيتهم الأساسية باغتصاب الكيان الإسرائيلى للشعب العربى الفلسطينى وتصفية قضية بفتح قضايا وأزمات جانبية وذلك عن طريق استخدام عملائهم فى المنطقة ومنهم العميل عبدالكريم قاسم الذى كاد أن يخدم الغرب - الصهيونى لولا مواقف الزعيم عبدالناصر وبعد نظره لأحداث الأمة العربية حيث كان عبدالكريم قاسم قد خدم الغرب والصهيونية العالمية بقيامه بانقلاب عسكرى وإسقاط الاتحاد العراقى - الأردنى الذى كان يشكل خطورة كبيرة نظراً للقدرات البشرية والمالية البترولية العراقية عندما تستخدم ضد العدو الصهيونى بامتداد الجبهة العراقية - الأردنية على خط النار.

أدت الأسباب الظاهرة إلى تفجير النزاع بين العراق والكويت فى شهر مارس ١٩٧٣، إنما تعود أساسا إلى مشكلات الحدود بين البلدين، ولكن هناك عوامل جانبية أخرى سنتعرض لها فيما بعد، غذت بدورها هذا النزاع، ويمكن أن نضعها جميعا تحت ظاهرة أساسية، ألا وهى الحرص الشديد الذى تتسم به الدول حديثة الاستقلال على حقوق السيادة الاقليمية، ويتخذ هذا الحرص شكلا أكثر حدة، إذا كان حجم أحد الطرفين صغيرا بالنسبة للآخر، كما هو شأن الكويت بالنسبة للعراق. كذلك فإن مسألة الكيانات السياسية المستقلة لبعض كيانات الجزيرة العربية، تعرضت للجدل فى الماضى. ومن المعروف أن فكرة الاتحاد بين الكويت

والعـراق طرحت فى أكثـر من مناسبـة، وفى آخر مـرة، عندما أثيـرت فى عـهد عبدالكريم قاسم عـام ١٩٦١، اهتمت كلتا الحكومتين، العراقيـة والكويتية، بنشر سجلات تاريخية مطولة للدفاع عن وجهة نظرها. ولاشك أن إثارة هذه الذكريات التاريخـية يغذى الحـساسيـات الإقليمية، ويـوهم المثقفيـن فى كلا القطرين، بأن الخلاف له جذور بعـيدة، مما يساعد على توتر العلاقات. إن الأسلوب الذى اتـبعته الحكومات العراقـية أحيانا، بالمناداة بالاتحـاد بين القطرين، لم ينطو على الحكمة، لأنه بنى على مبدأ الحقوق التاريخية التـى ورثها العراق عن ولاية بغداد العثمانية. وهذا يعنى أن المطـلوب هو ضم قطر إلى آخـر، بينمـا إنه كـان من الجـائز طرح القضـية، باعتبـارها تعبيـرا عن رغبة شـعبين فى الاتحاد، فـى إطار مبدأ القومـية العربيـة. بل إذا تتبـعنا بشىء من التفـصيل، مـحاولات الجانب العـراقى فى هذا المجال، نلاحظ أن الملك غـازى الذى أطلق الدعوة فى عـام ١٩٣٨ لم يكن جادا بين شـباب الكويت المثـقف، تطلعت إلى العـراق، عندما رفض حـاكم الكويت الاستجابة لمطالب هـذا الشباب، بإقامة نظام نيابى، الحد من سـطلته الأوتقراطية. وقد لايعرف الكثـيرون أن نورى السعيد جدد الدعـوة إلى إدخال الكويت فى اتحاد مع العراق، بمناسـبة قيـام الاتحاد الهاشمـى مع الأردن سنة ١٩٥٨، أو كان يسلم باستمرار الكيان المستـقل للكويت فى إطار هذا الاتحاد الفيدرالى. ورغم العلاقات الطيبة التى كانت تربط آنذاك بين الحكومة العراقية وبريطانيا، فإن الأخيرة عارضت بشدة دعـوة نورى السعيد فـى الوحدة القوميـة، وقد سقط النظام فى يوليـو عام ١٩٥٨، وهو مايزال يحاول تحـقيق الفكرة القومية الـوحدوية. لذلك رحب حاكم الكويت بالنظام الجـمهورى فى العـراق، وقام بزيارة بغـداد فى نوفمـبر ١٩٥٨. ويؤكـد لنا هذا الرأى القائل بأن عـبدالكـريم قاسم حـينما أطلق دعـوته إلى ضم الكويت فى يونيـو ١٩٦١، لم يكن جادا، فـضلا عن أنه اتبع أسلوبا مـنفرا، ألا وهو المناداة بالضم القائم على النزعة القطرية، والمستند إلى مبدأ الحقوق التاريخية. وكان دافعه الحقيقى لاتخاذ هذا الموقف، رغـبته فى صرف الأنظار عن الانقسامات

العنيفة فى الداخل، وتحويلها إلى قضية قد تجمع حولها شتات الرأى العام العراقى. وقد شهدت العلاقات العراقية الكويتية أفضل عهودها فى الفترة التى تلت سقوط حكم قاسم، وما تبع ذلك من اعتراف العراق بدولة الكويت المستقلة، وبالحدود المتفق عليها من قبل، حتى أن مشروع نقل المياه العذبة من شط العرب، طرح من جديد رغم ما كان يلاقيه من معارضة فى الدوائر الكويتية، وقدم الكويت بهذه المناسبة مساعدات مالية قيمة للعراق. فما هى العوامل التى أخذت تعيد حالة التوتر منذ عام ١٩٧٢؟[1].

يرجع هذا، إلى أسباب غاية فى التشعب والتعقيد، فهناك أولا الاختلاف البين فى اتجاه السياسة الخارجية، فالعراق أخذ يوثق علاقاته بالاتحاد السوفيتى وفقا للمعاهدة التى عقدها لهذا الغرض. ومن بين خطط العراق العسكرية، الاهتمام بإنشاء قوة بحرية بمساعدة سوفيتية، وليس فى إمكان العراق أن يطور أسطوله بدون ميناء يطل على الخليج العربي ومنطقة واسعة للمناورات. ولايزيد الشريط الساحلى الذى يمتلكه العراق من رأس الخليج العربي حتى الحدود الكويتية على ٣٦ ميلا، ويحس العراق باختناق بحرى فى منطقة شط العرب التى تقاسمه إيران السيادة على بعض أجزائها. ولا تنظر حكومة الكويت بارتياح إلى هذه الخطط العراقية، بحجة أن السوفيت قد يتسللون من ورائها إلى منطقة الخليج العربي. وفى رأينا أن اختلاف نظرة العراق مع الكويت إلى إيران وسياستها إزاء الخليج العربى، تعد عاملا أقوى فى توسيع الهوة، من حيث اتجاهات السياسة الخارجية لكلا البلدين. فبينما تسود علاقات طيبة بين الحكومتين الكويتية والإيرانية، تتعدد أسباب النزاع بين العراق وإيران. وقد سوت حكومة الكويت جميع مشكلاتها مع إيران، فكفلت للجالية الإيرانية النشطة فيها، الحريات الثقافية والاقتصادية، كما أنها رسمت حدود الجرف القارى بينها وبين إيران عام ١٩٦٨. ولا تنظر حكومة

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نزاع الحدود بين العراق والكويت مجلة السياسة الدولية العدد ٣٣ يوليو ١٩٧٣ ص١١١.

الكويت إلى تصاعد القوى البحرية الإيرانية فى الخليج العربي، بنفس النظرة التي تثير مخاوف الحكومة العراقية، وإن كانت الكويت قد شاركت فى الاحتجاج على احتلال ايران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١. وعلى العكس، ترى حكومة العراق أن الأطماع الإيرانية فى الخليج العربي لا تقل وأن هناك تهديد بمحو الشخصية العربية فى جزء من أجزاء الوطن العربى. ولما كان ساحل الخليج العربي مفككا، ويعانى من الفراغ السكانى، فإن هجرة إيرانية مدبرة ومنظمة، مع وجود التفوق البحرى، قد تؤدى إلى سيطرة إيران على كل من شاطئى الخليج العربي. ومهما يكن من أمر، فإن العراق يعتبر نفسه أقدر الحكومات العربية على التصدى للدفاع عن عروبة الخليج العربي. وكان قد اتخذ منذ مدة، بعض الإجراءات التى تنم عن رغبته فى أن يلعب دورا قياديا فى المنطقة. من ذلك إنشاء جامعة فى البصرة سماها فى بادئ الأمر جامعة الخليج العربي، الهدف منها اجتذاب أبناء المشيخات للدراسة فى العراق. ويبدو أن إمكانيات هذه الجامعة غدت محدودة، بالقياس إلى جامعة الكويت التى تأسست عام ١٩٦٦ وبسطت يدها فى تقديم المنح للطلاب من أبناء المشيخات، كما أن حكام تلك المشيخات آثروا إرسال أبنائهم إلى الكويت، لتشابه البيئة الاجتماعية ونظام الحكم. وعلى الصعيد الشعبى، تأسست فى البصرة جمعية اسمها «جمعية الدفاع عن عروبة الخليج» كما اهتم اساتذة التاريخ والجغرافيا فى الجامعات العراقية بتخصيص مواد قائمة بذاتها لدراسة أحوال الخليج العربي من النواحى الاجتماعية، والتاريخية، والجغرافية. وخلاصة القول، إن البصرة صارت قاعدة لنشاط سياسى موجه إلى مشيخات الخليج العربي، كما يبث تلفزيونها برامج خاصة بالمنطقة، يصل مداها إلى البحرين. ويواكب هذا النشاط، تعدد أسباب الخلاف بين العراق وإيران فى قضايا أخرى. منها إحياء الحكومة العراقية مسألة عربستان. وهى إمارة عربية تقع على الشاطئ الشرقى لشط العرب، استولت عليها ايران منذ عام ١٩٢٥ وعملت على إدماجها فى البيئة الإيرانية، ولكن بعض السكان ظلوا متعلقين بماضيهم العربى ولجأ بعضهم إلى

العراق، فمنحهم التأييد المادى والمعنوى. وهناك مسألة شط العرب وإحساس العراق بأن الاتفاق الخاص بتخطيط الحدود وسط هذا الشط طبقا لمعاهدة عام ١٩٣٧ ينطوى على غبن للأمانى الوطنية، وخنق لحرية العراق فى استخدام هذا الشط للأغراض العسكرية، وهو منفذه الوحيد إلى الخليج العربي وأخيرا يعتقد كثير من العراقيين أن إيران قد شجعت الثورات الكردية فى العراق. وعند استعراض هذا الإطار العام الذى نشأت فيه أزمة مارس، لابد أن نشير إلى قرار تأميم شركة نفط العراق، وما ترتب على ذلك من نقص فى موارد الحكومة لمدة عام تقريبا. وقد سبق ذلك تخفيض لإنتاج آبار الشمال، مما جعل العراق يعانى من ضائقة مالية، تحملها بصبر، ولكن بعد قرار التأميم أصبح فى حاجة إلى مزيد من المساعدات ليتسنى له الصمود وقتا أطول أمام عناد الشركة المؤممة. ولابد أن تكون الحكومة العراقية قد تطلعت إلى الجار الغنى فى الجنوب، لكى يعينها على مواجهة الأزمة. تلك هى الملابسات العامة التى أحاطت بأزمة العلاقات بين البلدين فى مارس ١٩٧٣[1].

حرب الخليج الثانية

فاجأت العالم القوات العراقية بدخولها الكويت فجر يوم الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وكان خطط لها قبل ذلك، وبدأت الأزمة السياسية مع الكويت عندما بعث وزير الخارجية طارق عزيز مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ ١٥/٧/ ١٩٩٠ يشكو فيها العراق من أن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق فى حربه مع إيران وأقامت منشآت عسكرية ومخفر ومنشآت نفطية ومزارع على أرض العراق، كما اتهمت المذكرة حكومتى الكويت والإمارات بالاشتراك فى عملية مدبرة لإغراق السوق النفطية بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة بالأوبك الأمر الذى أدى إلى تدهور سعر برميل النفط من ١٨ دولار إلى ما بين ١١ و ١٣ دولار مما أصاب العراق بخسارة بلغت فى الفترة بين ١٩٨١، ١٩٩٠

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ـ ص١١١.

حوالى ٨٩ مليار دولار، واتهمت المذكرة الكويت بإقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى وسحب نفط منه قدر بـ ٢,٤٠٠ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ وطلب العراق بإلغاء الديون المستحقة عليه ووضع خطة عربية لتعويض العراق عن خسائره فى الحرب، فردت الحكومة الكويتية بمذكرة تتحدث عن الدهشة والاستغراب البالغين للمذكرة العراقية وطالبت بترسيم الحدود. ومرة ثانية وفى الرد على الرسالة الكويتية بعث وزير الخارجية العراقى بمذكرة إلى الأمين العام مؤرخة فى ١٩٩٠/٧/٢١ تتهم المسؤلين الكويتيين بسرقة ثروة العراق ووصفت الرسالة الكويتية بأنها مليئة بالمغالطات وأن المسؤلين الكويتيين يتهربون ويماطلون فى أى تنسيق جدى بين البلدين. وعندما أرسلت الكويت مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتطورات الأزمة عاب العراق على الكويت ذلك معتبرا أن الكويت تقصد تدويل الأزمة فى الوقت الذى تتحدث فيه عن الجامعة العربية والعلاقات بين العرب، وطلب بالدخول فى مباحثات ثنائية مع الكويت. وعندما تحدد يوم ٣١ يوليو ذهب الوفد العراقى إلى «جدة» برئاسة عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى لمناقشة التفاصيل لمعرفة مدى قبول الكويت للمطالب العراقية وفى صبيحة يوم الاجتماع نفسه أكدت صحيفة «الجمهورية العراقية» أن العراق لن يساوم على حقوقه المشروعة، وبعد نهاية اجتماع «جدة» بيومين دخلت القوات العراقية الكويت فى ١٩٩٠/٨/٢[(١)].

أسباب حرب الخليج الثانية

يرجع أسباب إلى عدة أمور منها مايتعلق بالأوضاع الداخلية، لقد خاض العراق حربا مع إيران استمرت ثمانى أعوام خسر خلالها نصف مليون عراقى ومليارات الدولارات إضافة إلى الديون المتراكمة وبعد انتهاء هذه الحرب اضطر إلى تسريح جزء كبير من جيشه دون أن يجد أولئك المسرحون عملا، إضافة إلى أن اقتصاد العراق مدمر بسبب الخسائر الاقتصادية الكبيرة للحرب من جهة والتركيز

---

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ المرجع السابق ص٢٤٨.

على التسليح وبناء الجيش من جهة أخرى، بأن مشاكلهم الاقتصادية خارجية نتيجة الحرب ضـد إيران وتدمير الكويت لاقتـصاد العراق والحـصار الاقتصـادى العالمى للعراق الذى تقوده أمريكا. والسبب الثانى يرجع إلى غياب الديمقراطية.

وتخلف عقلية النظام العربـي وعدم معرفته بالمصالح الغربيـة وخاصة أمريكا فى المنطقة مما يدل على الحسابات الخاطئـة للعراق الذى شعر بأن لديه قوة عسكرية قادرة على التوسع وكان الغرب هو الذى ساعده وأقام هذه القوة العسكرية العراقية بتقديمه الخبرات والخبراء والفنيين والأسلحة ذات التكنولوجيا العالية وذلك لتخوف دول الغرب وعلى رأسهـا أمريكا من الثورة الإسلاميـة فى إيران وبالتالى كان على الغرب أن يفكر كيف يدمـر تلك المؤسسة العسكرية وترسانة الأسلحـة وفعلا نجح فى ذلك، أى أن الذى يعطى المال والسـلاح قادر على منـعه أو تدمـيره وخـاصة المؤسسـات العلمية والديمـقراطية ذات التـاريخ العريق والسجل الحـافل بالحروب والاختراعات منذ نشأة الثورة الصناعية والـرأسمالية فى حين لازال المجتمع العربى متخلـفا فى أبسط قواعد الحيـاة إلا وهى الديمقراطيـة ومؤسسات البحث العـلمية وحرية الرأى والتعبير قولا وفعلا وهذا ما لم يحسن إدراكه النظام العربي فوقع فى حساباته الخاطئة وعدم تقديره للمؤثرات الخارجية التى يصعب عليه فهمها أو حتى مجاراتها.

اسـتغل النظام العـربي فى العـراق نقاط الضـعف فى أوضاع دول مـجلس التعاون التى تعيش مشكلات أساسية منها تحول شعار التنمية الشاملة إلى نمو نمطى استهلاكى ترفى، وعدم تمكن دول مجلس التعاون من حل مشكلتها السكانية على مستـوى القطر الواحد مع عدم القدرة على بناء قـوة عسكرية بتكنولوجيا متـقدمة رغم فواتير شراء الأسلحة الضخمـة، وعدم قدرة دول مجلس التعاون على تطوير هذا المجلس لتطبيق قانونه الأساسى وتحقـيق الاتحاد بين دوله، وعدم توفر المشاركة الشعـبيـة فى المنطقة والتى تعـتبـر الأساس فى بناء المجتـمعـات المتقـدمة. وهذه

المشكلات مع غيرها شكلت نقـاط ضعف سهلت عملية الاخـتراق بغزو الكويت، وما لم تعالج تلك المشكلات بعقلية علمية جديدة تعتمد على المتخصصين والمثقفين وعلى توفر جو الحرية فى إطار فكر استراتيجى فإن الأخطار باقية سواء من العراق على الكويت أو إيران على الإمارات، وأن الأزمة الناتجـة عن حرب الخليج الثانية قـد كشـفت عن نقاط هامـة وخطيرة فى واقـعنا لدول مـجلس التعـاون لابد من مواجهـتها وأن الوقت قد حـان لأن يمارس الجميع نقدا ذاتيـا موضوعيا لمـسيرتهم السابقة على مستوى القيـادة والقاعدة للفكر والممارسة وهذا النقد لاينبغى أن يصل إلى حد الإحباط والهـدم وإنما نقد صريح وموضوعى للسلبيات والتوجـه بعقلانية وعلميـة ترقى إلى مستـوى الأحداث والتحـديات في الواقع والمستـقبل[1]. وبناء المؤسسات الديمقراطية الحقيقية ومشاركة الشعب فى اتخاذ القرار السياسي.

أما مـوضوع النزاع نـفسه، فـيشـمل عدة جـوانب: تخطيط الحدود البـرية والبحرية. نقل المياه العذبة من شط العرب. تهريب البضائع عبر الحدود، ووسائل مكافحته. وفـيما يتعلق بموضوع الحدود، فإن الخـلاف الكويتى العراقى ليس حالة فريدة من نوعها بين الدول العربيـة المتجاورة، إذ لا تكاد تخلو المناطق الصحراوية فى شمال أفريقيا. أو فى شبـه جزيرة العرب، من منازعات الحدود. فهناك النزاع المعروف بين السعودية ومـشيخات شرق الجزيرة العربية، وبينهـا وبين اليمن، كما يمتد الخـلاف بين اليمـنين من الحدود البرية، إلى امتـلاك بعض الجـزر فى البحر الأحمر. ويرجع ذلك، فـى رأينا إلى أمرين: أولا: أعمال التنـقـيب عن البترول التى جعلت من الضرورى تحديد تبـعية كل شبر من الصـحراء. وثانيا: تغير طبيعة الدولة، فـبعد أن كـانت تقوم علـى الولاء الشخـصى من جانب زعـماء القـبائل للحاكم، صـارت الدولة الحديثة، تمتلك أجـهزة متنوعـة، ولابد من تخطيط حد واضح لعمل هذه الأجهزة، فهناك مراكـز الشرطة، ومكاتب الجمارك، وغير ذلك من الأمور التى ينبـغى أن تمارس عملها فى مـناطق معينة. ولما لم يتـسن الاتفاق

---

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ نفس المرجع ص٢٤٩.

على حدود فاصلة، أقيمت فى شبه جزيرة العرب مناطق محايدة، تتقاسم الدولتان المتجاورتان فيها حقوق السيادة، كما تتقاسمان عوائد البترول. وقد أقيمت منطقة محايدة من هذا النوع بين الكويت والسعودية غير أنه كان من الصعب تطبيق نفس النظام على المناطق المتنازع عليها بين الكويت والعراق. نظرا لصغر المساحة، فهى لاتعدو فى بعض الحالات ميلا أو ميلين. والواقع أن هذه المنطقة غنية بمواردها النفطية، فهى تجاور آبار الروضتين الكويتية. ومنذ صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ حصلت شركة العراق الوطنية على حق التنقيب فى المنطقة المحاذية للحدود. واستعانت الشركة الوطنية بشركة إيراب الفرنسية للتنقيب على أساس نظام المقاولة. وتشمل المنطقة محل الخلاف أربعة أقسام، ويرجع الخلاف فى معظم الأحوال إلى غموض الاتفاقيات السابقة. فالقسم الأول الذى يمتد على طول وادى الباطن (حوالى ٤٥ ك.م. بعرض ٣,٢ ك.م) نشأ حوله النزاع، لأن اتفاقية الحدود سمت الوادى كخط فاصل دون أن تذكر تبعيته لأى من الطرفين. وبخصوص القسم الثانى، تذكر الاتفاقية أن الحدود الكويتية تبدأ بعد ميل واحد من آخر نخلة جنوب صفوان. ومن الواضح أن ذلك ليس أسلوبا عصريا فى تخطيط الحدود، فإن بقاء النخل فى منطقة ما. لايشكل وضعا ثابتًا: أما القسم الثالث فهو الممتد من صفوان حتى البحر. على مسافة ثمانية كيلو مترات تقريبا. ويقع مركز الصامتة على الحدود تقريبا. ويدل ذلك على أن الاعتبارات الاستراتيجية لعبت دورا قد يوازى أو يزيد على دور البترول، إذ يعتبر هذا القسم من الحدود مفتاح ميناء أم قصر العراقى، وهى الميناء التى ترتكز عليها مشروعات العراق البحرية، كما ينتهى عندها خط أنابيب جديد. أما القسم الرابع. فيتعلق بالمياه الإقليمية، ومطالبة العراق بحق استخدام جزيرتى وربة، وبوبيان، لمناورات أسطوله فى الخليج العربي. وقد احتج العراق منذ تخطيط الجرف القارى بين الكويت وإيران عام ١٩٦٨، ولم يحدد العراق بعد جرفه القارى فى هذه المنطقة. ومن المعروف أن مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٨ وضع القواعد الخاصة بامتلاك الجرف القارى. فلكل دولة

حق استغلال مواردها الطبيعية فى المنطقة المواجهة لمياهها الإقليمية، إذا كان عمقها يقل عن مائتى متر. ولما كان الخليج العربي ضحلا، فإنه يكاد يكون كله جرفا قاريا للدول المحيطة به. وقد أمكن رسم خط وهمى فى منتصف الخليج العربي، للفصل بين الجرف الإيرانى، وجرف المشيخات العربية. وكان تطبيق هذه القاعدة أمرا سهلا بالنسبة للخطوط المستقيمة، ولكن الجرف القارى العراقى ومياهه الاقليمية، تتداخل مع جرف الكويت بزاوية، وليس فى خط مستقيم[1].

تبنى الكويت نظريتها بخصوص الحدود، على أساس التمسك بمشروع الاتفاقية الإنجليزية ـ العثمانية لعام ١٩١٣. ولعل قدم هذا النص، هو الذى فتح الباب للتفسيرات والتأويلات بسبب غموضه، وعدم ملاءمته للوقت الحاضر. أما حجج العراق، فتنبنى على أساس أن الحكومات التى دخلت طرفا فى الاتفاقيات السابقة، كانت واقعة تحت تأثير النفوذ البريطانى، ومع ذلك فليس المطلوب إلغاء الاتفاقيات، بل يمكن فقط إدخال تعديلات، أو حتى إضافة تفسيرات تزيل ما بها من لبس. وقد سبق لوزارة الدفاع العراقية أن احتجت على الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢، كما أن اللبس والغموض اللذين تشآ عن صياغة اتفاقية عام ١٩١٣، قد أديا إلى صعوبة تثبيت الحدود، وذلك بإقامة الأعمدة على امتدادها، وقد جرت محاولة من هذا القبيل عام ١٩٣٥ ولم تسفر عن نتيجة، بسبب عدم الاتفاق على خط دقيق. والعراق أكثر صراحة فى نقد البند الخاص بجزيرتى وربة وبوبيان. فقد وضعتهما اتفاقية عام ١٩١٣ تحت سيادة الكويت، فى نظير الاعتراف بالسيادة العثمانية على الإمارة. وتقع الجزيرتان فى مواجهة خور عبدالله، وهو خليج صغير يفصل بين القطرين. ويبلغ طول جزيرة بوبيان ٢٦ ميلا، ولايزيد عرضها على ميل واحد فى أقصى اتساعه. أما «وربة» فيبلغ طولها ثمانية أميال فقط. وكلتا الجزيرتين غير مسكونتين، ولذلك تقتصر أهميتهما على الناحية الاستراتيجية. وفى

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص١١٤.

رأى الحكومة العراقية أنها هى الأقدر على الانتفاع بهذا الموقع لمجابهة الخطر الإيرانى. وهناك سابقة شبيهة بحالة الجزيرتين، فقد تركت السعودية لمصر الانفراد بالدفاع عن جزيرتى تيران وصنافير فى مدخل خليج العقبة، لأن المصلحة القومية اقتضت ذلك، وهما أيضا جزيرتان غير مسكونتين. ويمكن أن تحتفظ الكويت بحق السيادة النظرية على الجزيرتين وتتركهما للأسطول العراقى النامى، كى يتخذ منهما قواعد لمناوراته.

تظهر قضية نقل المياه العذبة من شط العرب أزمة عدم الثقة بين البلدين بصورة أكثر وضوحا. فمنذ نصف قرن، درجت الكويت على نقل حاجياتها من المياه العذبة بوساطة السفن الصغيرة، التى كانت تحمل المياه من شط العرب مقابل رسوم ضئيلة. ولما تقدمت المخترعات الحديثة، وغدا فى الإمكان نقل المياه عبر الصحراء عن طريق أنابيب، وزادت حاجة الكويت إلى هذه المياه من جهة أخرى، طرح مشروع لنقل المياه مباشرة من شط العرب. لاسيما أن نقل المياه بالسفن لم يعد يفى بحاجات السكان، بعد أن ازداد عددهم زيادة مطردة، نتيجة استغلال النفط. وقيل إن بريطانيا عرقلت المشروع، وأثارت الشكوك فى نفس حاكم الكويت، من أن هذه الطريقة ستجعل البلاد تحت رحمة العراق. وفى عام ١٩٥٤ قدمت شركة بريطانية. مشروعا مفصلا لنقل مائة مليون جالون يوميا من شط العرب إلى الكويت، أى ما يعادل ٢٣ فى المائة مما يصبه الشط فى الخليج العربي. وذكر ولتر جلمان السفير الأمريكى ببغداد الذى اطلع على مسودة المشروع، أن شيخ الكويت طلب أن تتنازل العراق عن قطعة الأرض التى تمر بها الأنابيب، وذلك على مسافة ثلاثين مترا من جانبى الأنابيب، بالإضافة إلى الأراضى الأخرى اللازمة للمنشآت. وعلق السفير الأمريكى على هذا الاقتراح بقوله انه ليس من المعقول أن يقبل العراق النزول عن ممر داخل أراضيه،فى حين ترفض حكومة الكويت التخلى عن أية امتيازات لها فى منطقة الحدود، حينما أبدى العراق رغبته

فى مد طريق يوصله إلى ميناء عـميقة على الخليج العربي. وأخيـرا قررت حكومة الكويت حل مشكلة المياه العذبة، باستـخدام المكثفات فى منطقة الشويخ، وتوقف نقل المياه نهائيا من شط العرب[1].

لاشك أن لجوء الـكويت إلى هذه الطريقة الأكـثر تكلفـة والتى لايمكن أن تضارع فى إنتـاجها الكمـيات التى تنقل بالأنابيب من شـط العرب، إنما يدل على فقدان الثقة. ذلك أن حاجة الكويت تصل إلى ٨٥٠ مليون جالون يوميا، ويكلف جالون المياه المكثف نـحو ٩٥٠ فلسا، ويمكن تصور المبالغ الطائـلة التى تتضاعف باطراد مع ازدياد حاجـات الكويت. وفضلا عن ذلك، فإن مشـروع نقل المياه من شط العرب كان من شأنه توفير المياه اللازمـة لاستصلاح مساحات لا بأس بها من الأراضى. وقـيل بهذا الصـدد، إن الكويت يخـشى من أن يضطر إلى اسـتخـدام الأيدى العاملة العـراقية فى زراعة تلك الأراضى. ومع أنه يوجـد ثلاثون ألفا من العـمال العـراقيـين إضافـة إلى ٥٥٪ من سكان الكويت الأصليين من الأصـول العراقـية والباقى من السعـودية وإيران، إلا أن الشكوك تحوم دائما حول اسـتيطان مزارعى إحدى البلاد العربية فى البـلد الآخر. ورغم ذلك كله، فقد تجدد الحديث عن مشـروع نقل مياه شط العرب بمناسـبة اعتـراف العراق باستقـلال الكويت عام ١٩٦٣، ولكن لم يتخـذ أى إجراء منذ ذلك الوقت نحو تنفيـذ المشروع. والمشكلة الثالثـة التى أثيرت من حـين إلى آخر، حالة من التـوتر فى العلاقـات بين العراق والكويت، إنما تعود إلى مـسألة تهريب الـبضائع من الكويت إلى العـراق. وتنشأ هذه المشكلات عادة، حينما يتـجاور قطران يتبع أحدهما نظام الحماية الجـمركية، بينما يفتح الآخـر أبوابه للتجارة الحرة. وعندما تكون الحـدود واقعة وسط أراضى صحراوية، فإن التهـريب يصبح عملا سهلا ومغريا. وفى عهـد الحماية البريطانية على الكويت، شكـت الحكومة الـعراقـيـة مـرارا من أن تهريـب البضـائع يضـر باقتـصادياتهـا. وعلاوة على ذلك، فإن تجـار الأسلحة استطـاعوا أن ينفذوا عـبر

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ص١١٤.

الحدود، ويبيعوا أسلحتهم للقبائل العراقية التى كانت تثير المتاعب للدولة الحديثة. واقترحت الحكومة العراقية، فى بعض المناسبات، تعيين وكيل لها فى ميناء الكويت. ليشرف على حركة التجارة، ويتأكد من البضائع المستوردة لحساب الكويت وتلك التى يراد تهريبها إلى العراق. وقد اعتبر حاكم الكويت هذا الاقتراح ضربة مسددة إلى حقوق السيادة، وآزرته بريطانيا إلى نهاية الشوط فى معارضة أى تدخل عراقى فى شئون الكويت وبعد استغلال النفط، استمر التهريب، ولكن بصورة مختلفة، فلم يعد الكويتيون بحاجة إلى كسب معاشهم من باب التهريب، بل أن الأمر على العكس، إذ أقبل التجار العراقيون على إدخال البضائع الأجنبية التى لاتحصل عليها رسوم فى الكويت إلى بلادهم. ومما زادهم إغراء على أعمال التهريب. تنوع هذه البضائع ووفرتها فى الأسواق الكويتية. وبهذه الصورة الجديدة التى اتخذتها قضية التهريب يتضح مما سبق، كيف أن معظم القضايا التى أدت إلى توتر العلاقات بين الكويت والعراق، إنما نشأت فى عهد السيطرة الاستعمارية البريطانية على كلا القطرين، ولذلك يلقى باللائمة على الاستعمار البريطانى فى خلق هذه الحالة. غير أننا نلاحظ، أن هذه الخلافات استمرت بعد الاستقلال، وأنها ازدادت حدة فى بعض مظاهرها، مما يجعلنا نعتقد أن الروح الإقليمية والنزعة الفردية لا تقل شططا عن الاستعمار. ويبدو أن ثروة النفط تعمل على تعميق هذه النزعة الإقليمية[1].

دور الأمم المتحدة فى ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية عام ١٩٩٢

ينبغى الإشارة أولا إلى أن مشكلة الحدود العراقية الكويتية يتقاطع فيها مصدران من مصادر التعقيدات الحدودية فى الوطن العربى. الأول هو المصدر البيئى الجغرافى الناتج عن أن أغلب الأراضى العربية صحراوية يصعب تحديد الحدود على ظهرها، وهذا هو الحال بين الحدود الكويتية ـ العراقية. أما المصدر الثانى فهو انتهاء المشكلة الحدودية بين العراق والكويت بصدور تقرير وخرائط لجنة

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ص١١٥.

ترسيم الحدود بين البلدين، التى تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر فى ٣ ابريل ١٩٩١، وقد حاز عمل اللجنة ونتائجه على موافقة مجلس الأمن الدولى فى ٢٧ أغسطس بأغلبية ١٤ عضوا وامتناع عضو واحد هو دولة الأكوادور عن التصويت. وكانت شركات النفط المسيحية الأمريكية والأوروبية طوال هذا القرن أكثر إلحاحا فى تثبيت الحدود من السلطات المحلية لأنها كانت تسعى فى الواقع إلى الدفاع عن امتيازات التنقيب المعطاة لها. وقد لعب لهذا العنصر دورا محوريا فى النزاعات المفتوحة أو المضمرة أو المغطى عليها فى منطقة الخليج والجزيرة العربية حيث تتركز كميات من النفط والغاز تتجاوز ثلثى الاحتياطى العالمى. وكان النزاع الحدودى بين العراق والكويت الذى تفجر ثلاث مرات بين عامى ١٩٦١ وحتى ١٩٩٠ فى مقدمة هذه النزاعات. يضاف إلى ذلك حقيقتين جغرافيتين أساسيتين عززت مطالبات الأنظمة العراقية المتتالية بالكويت أو أجزاء منها منذ أواخر الثلاثينات وحتى الآن، الأولى هى ساحل العراق الضئيل على الخليج العربي، وشعور العراق المتطاول فى القدم بالظلم من جراء بعده عن الجسم المائى. ومن هنا فإن هناك من يقول بأنه على المديين المتوسط والطويل ما لم يجر تسكين هذا الشعور السلبى لدى العراق مع موقعه غير المواتى على طرق الخليج العربي فإن ثمة خطرا واضحا من تكرار المطالبات العراقية بأراضى كويتية. والأمر الملفت للنظر الذى أظهره العراق فى مطالبته بأراضى كويتية على مدى عقود ماضية من السنين وخلال عهود الملكية والحكم الجمهورى على السواء يشير إلى أن مطالب العراق من الحدود على طرف الخليج العربي قد تستمر حتى بعد ذهاب النظام العراقى الحالى ما لم تحصل العراق على جزيرة بوبيان.

أما الحقيقة الجغرافية فهى أن الحدود العراقية الكويتية كانت تاريخيا مبهمة ومجلبة للمتاعب. فقد رسم الخط الفاصل للحدود فى ٤ مواقع مختلفة من منطقة الحدود. فى ضوء كل ذلك يمكن تناول الترسيم الأخير للحدود الذى قامت به اللجنة التى تشكلت وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧. وينص قرار تشكيلها

على أن «ينهى فريق الترسيم الحدود الشرعية القائمة كما تحددت أصلا عامى ١٩٢٣ و ١٩٣٢، وأن يتجاهل أى خطوط حدود وقتية واقعية». وقد ضمت بعثة الأمم المتحدة مندوبا عن كل من الفريقين المتنازعين رسامى خرائط محايدين أحدهما سويدى مولود فى إنجلترا، والثانى من نيوزيلندا ومحاميا دوليا (وزير خارجية أندونيسى سابق) فى منصب الرئيس. وأعطيت البعثة صلاحية اتخاذ القرارات بالأغلبية. وتبعا لذلك أصبح بإمكان اللجنة التوصل إلى خط ترسيم الحدود بغض النظر عن أى اعتراض قد يكون لدى المندوب العراقى. يضاف إلى ذلك أن قرار مجلس الأمن السابق الإشارة إليه تبنى الحدود الشرعية (de Jure) لتسوية الأزمة الحدودية بين الكويت والعراق بدلا من الحدود الواقعية (de Facto). وعلى ذلك ينبغى التفريق بين عمل اللجنة والقرارات المنظمة لها. ومن هنا فإن الانتقادات التى توجه إلى خط ترسيم الحدود الجديد يجب أن توجه إلى قرارات الأمم المتحدة التى نظمت عمل اللجنة التى استندت - كما سبقت الإشارة - إلى الحدود الشرعية القائمة كما تحددت أصلا عامى ١٩٢٣ و١٩٣٢، وهنا ينبغى الاشارة إلى أن تحديد الحدود العراقية - الكويتية الذى نصت عليه الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢ كانت حدودا غامضة وتشمل من دون تعديلات الجزء الشمالى من «الخط الأخضر» لبروتوكول ١٩١٣ الانجليزى العثمانى الذى لم يصدق عليه ولم يعمل به، ولم تشر الحدود بالتحديد إلى هذا الحل بأكثر من قولها «على طول الباطن» وعند جنوب صفوان ولسنوات طويلة لم يعرف أحد بالضبط أين تجرى الحدود على الأرض. وهذا الجهل والغموض المادى هو الذى يتحمل المسئولية عن اندلاع عدد من حوادث الحدود ين البلدين. ولحوالى عقدين تقريبا من السنين كان كل ما يشير إلى الحدود لوح خشبى أقامته السلطات البريطانية عند مسافة معينة جنوب أقصى شجرة بلح جنوبية فى صفوان. ولا يزال السبب الذى حدا بالمقيم السياسى البريطانى فى الكويت جون مور لاختيار هذه البقعة عام ١٩٢٣، وعلى

أية مقاييس استندت، قضية بالغـة الأهمية بقيت حتى مارس ١٩٩٢ تؤخر الإعلان عن تحقيقات فريق الحدود التابع للأمم المتحدة[١].

وعندما أزيل اللوح الذى وضعه «مور» عند بداية الحـرب العالمية الثانية وقام العراقيون بزراعة أشجار بلح جديدة جنـوب صفوان أصبح من غير الممكن التعرف من جديد عـلى إشارة الحدود، وهو مـوقف مايزال قـائما حـتى الآن. وفى عام ١٩٥١ عندما قرر البـريطانيون بصورة اعتـباطية نوعا ما، أن نقطة الحـدود الواقعة جنوب صفـوان تقع على بعد ألف مـتر جنوب مركـز الجمـارك العراقى، وبذلك جرى التخـلى عن محاولات تثبيـت بقعة بالاستدلال بـالمعالم الطبيعـية وكان هذا التحديد بمثابة تفـسير بريطانى للرسائل المتبادلة بين الجـانبين الكويتى والعراقى عام ١٩٣٢، وقد قـدم هذا التفسيـر البريطانى عـام ١٩٥١ ـ الذى وافق عليـه حاكم الكويت، إلى العـراق ليكون أساسا لتـرسيم الحدود، إلا أنه قـوبل بالرفض على الرغم من أنه كانت هناك إشارات واضـحة خلال منتصف الخمـسينات بأن العراق قد يوافق على تـرسيم الحدود على هذا الأسـاس إذا وافقت الكويت على تأجـيره جزيرة «وربة». ومع ذلك فإن الاقـتراح البريطانى لترسـيم الحدود لعام ١٩٥١ هو الخط الذى يظهـر على معظم الخـرائط المعـروفة الآن. والمنطقـة منزوعة السـلاح القائمة حاليا على الحدود العراقية ـ الكويتية التابعة للأمم المتحدة تحددت أصلا فى ابريل ١٩٩١ بالاستناد إلى هذا التفـسير البريطانى وإن لم يكن فى صورة حـرفية. ووضعت الحكومة الـعراقية ذلك، وأيضا وضـعت استخدام الأمم المتـحدة لخرائط أمدتها بها الحكومـة البريطانية عام ١٩٩١ بأنه «خدعة جـائرة وأحادية الجانب ضد إرادة العراق قررت سلفـا تخطيط الحدود. فقرار الأمم المتـحدة رقم ٦٨٧ لم يذكر التفسيـر البريطانى لعام ١٩٥١ بل اكتفى بالإشارة إلى عدم قـابلية الحدود المذكورة فى المحـاضـر المتفـق عليهـا ١٩٦٣ للفـرق. وهو التـحـديد الوارد فى الرسـائل

---

١ ـ خالد السرجانى ـ ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ص ٢٣٢.

الدبلوماسية المتبادلة عام ١٩٣٢ والمصاغ بتغيرات غامضة. اعتمدت اللجنة الدولية التى «ثبتت» الحدود الجديدة على بروتوكول ١٩٦٣ بين حكومة الرئيس عبدالسلام عارف العراقية وحكومة الكويت، الذى لم تجر المصادقة عليه، إذ رفضته الحكومة اللاحقة فى بغداد. وقد اعتمد اتفاق ١٩٦٣ بدوره على تعريف ١٩٣٢ للحدود بين الكويت والعراق، المبنى هو الآخر على اتفاق ١٩٢٣ الذى استند إلى اتفاقية الخط الأزرق لعام ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية، والتى لم يصادق عليها بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى. وكانت الحكومة العراقية قد رفضت عام ١٩٤٠ تفسير عام ١٩٣٢ البريطانى للحدود. وصفوة القول، إن اللجنة الدولية المنبثقة بقرار من مجلس الأمن الدولى، قد استندت فى ترسيمها الجديد للحدود على اتفاقية وتفسيرات مختلف عليها، وكانت مصدر توتر ونزاع حدودى دائم منذ قيام الدولة الحديثة فى العراق[1].

جاءت المفاجأة فى إعلان فريق الترسيم الدولى تخطيطا مفصلا للحدود العراقية ـ الكويتية مختلفا بصورة جوهرية عن الاقتراح البريطانى لعام ١٩٥١. حيث تسير الحدود مسارا مختلفا من الاقتراح البريطانى فتلتقى بموجبه «خور لزبير» جنوب ميناء أم القصر العراقى. وكانت هذه القضية مثار جدل شديد خلال الحرب العالمية الثانية دار أكثره بين الوزارات المتنافسة داخل الحكومة البريطانية أكثر مما دار بين العراق والكويت نفسيهما. فتفسير ١٩٥١ حدد خطا مستقيما من جنوب صفوان إلى ملتقى المثلث لخور الزبير وخور الصبية وخور شتانا إلا أنه انحرف فى صورة أبقت للعراق المنفذ المائى السابق كله ولكن التخطيط الجديد للحدود جاء على طول الخط المستقيم من دون انحراف فجعل بذلك جزءا من المجرى الأسفل لخور الزبير داخل أراض الكويت. وقد نتج الارتباك الأخير فى عملية ترسيم الحدود عن وقائع جرت خلال الثلاثين عاما الأخيرة التى تلت تسوية أزمة الكويت عام ١٩٦٠. فقد مد العراق نفوذه إلى خط جامعة الدول العربية، وهو خط يسير

١ ـ عبدالجليل زيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٤٨.

بموازاة الحدود الدولية الوهمية وفقا للتفسير البريطانى لعام ١٩٥١ ويقع إلى جنوبه. والمسافة بين الخطين فى أقرب نقطة تصل إلى ٣٥٠ مترا وفى أبعد نقطة حوالى كيلو مترين. وخط جامعة الدول العربية هو أصلا الخط الذى رسمته القوات البريطانية للدفاع عن الكويت خلال أزمة ١٩٦١. وقد استخدمته فيما بعد قوة جامعة الدول العربية التى تولت مسؤولية الدفاع عن الكويت عقب رحيل البريطانيين فى وقت لاحق من نفس العام، وبقيت هناك حتى حدث تغيير فى نظام بغداد فى أوائل عام ١٩٦٣، وعقب رحيل القوات العربية مد العراق سيطرته الفعلية إلى جنوب خط الجامعة، وخلال الستينات والسبعينات كانت آبار البترول تحفر من جانب العراق فوق هذا الخط الحدودى الواقعى مباشرة (عند الطرف الجنوبى لحقل الرميلة) فى حين توسع ميناء أم القصر الحديث عبر الحدود الوهمية إلى خط جامعة الدول العربية نفسه واستمر التمدد العمرانى يتسع جنوبا فى أواخر السبعينات وتجاهلت الكويت تماما هذه التطورات.

جاء قرار الأمم المتحدة بالاعتماد على المحاضر المتفق عليها عام ١٩٦٣ كقاعدة للتسوية النهائية للحدود العراقية الكويتية أمراً متوقعا. إلا أنه لم يخل من مشاكل. ففى توقيع العراق على المحاضر المتفق عليها، اعترف للمرة الأولى منذ اكتسابه عضوية عصبة الأمم كدولة مستقلة فى أكتوبر ١٩٣٢ باستقلال الكويت وبوجود حدود دولية معها، وهنا تكمن أهمية هذه المحاضر. إلا أن نص الاتفاق لم يكن مفصلا تماما عن الحديث عن الحدود، فقد اعترف العراق بحدوده مع الكويت كما حددتها الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢ ولم تكن ثمة توصيفات مفصلة ولا خرائط. وكان واضحا غياب النصوص الخاصة بالتحديد النهائى وترسيم هذا الحد. ويمكن الافتراض أن الحدود لم تدرس بتفصيل دقيق فى الفترة السابقة على المحاضر المتفق عليها أو أن العراق الذى كان مستعداً لأن يعيد تأكيد التحديد المطاط لأراضيه عام ١٩٣٢، لم يكن مستعدا لترسيم هذه الحدود حتى يحصل على تنازلات فى شأن الجزيرتين. وهنا يجب التذكير بأن المطالب العراقية بأراض كويتية

منذ عام ١٩٣٨ كانت على مستويين متناقضين: الأول مطالبة العراق بكل الكويت وهى مطالبة رفعت بدرجات متفاوتة ولأغراض مختلفة أيضا من جانب دعاه متباعدين بدءا بالملك غازى وتوفيق السويدى (١٩٣٨) ومرورا بنورى السعيد (١٩٥٨) وعبدالكريم قاسم (١٩٦١) وانتهاء بصدام حسين (١٩٩٠). وأساس هذه المطالبة تاريخى يقوم على أن الكويت كانت جزءا من محافظة البصرة خلال الحكم العثمانى فى بداية القرن الحالى. أما المستوى الثانى فهو سعى العراق إلى تغيير حدوده الحالية وفق ما عرفتها المراسلات الدبلوماسية عامى ١٩٢٣ و ١٩٣٢ وأكدته المحاضر المتفق عليها عام ١٩٦٣ والتى تحسن مطل العراق المحدود على مياه الخليج العربي. وقد طلب العراق التخلى له أو تأجيره جزيرتى وربه وبوبيان الكويتيتين المهمتين استراتيجيا، واللتين تحدان بموقعهما فى شمال غربى الخليج العربي من مقدرة العراق على الوصول إلى خور الزبير الذى يقوم عليه ميناء الشحن العراقى الثانى أم القصير، كما سعى العراق إلى امتلاك مساحة صغيرة من الأراضى جنوب «أم القصير» يمكن أن تستخدم لتوسيع الميناء الجديد، وعلى الرغم من توقيع اتفاق عام ١٩٦٣ الذى يعترف بالحدود مع الكويت كما هى، ظل العراق ثابتا فى مطالبته بإنصافه فى قضية الجزيرتين قبل الموافقة على ترسيم الحدود تلبية لطلب الكويت الدائم، ونتيجة لرفض الكويت التقليدى لبحث موضوع التخلى عن وربة أو تأجيرها قبل أن يجرى ترسيم الحدود البرية، فقد صعب التوصل إلى حل لمشكلة الحدود حتى كان دخول القوات العراقية عام ١٩٩٠. وبقبول العراق شروط الأمم المتحدة لتسوية أزمة الكويت قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ بتاريخ ٣ ابريل ١٩٩١ التزم مرغما مبدأ احترام عدم قابلية خرق الحدود المشار إليها فى المحاضر المتفق عليها بشأن إعادة العلاقات الودية والاعتراف والقضايا المتصلة بذلك التى وقعها العزاق والكويت فى ٤ أكتوبر ١٩٦٣. واتفق العراق والكويت على قبول النصح والمساعدة من الأمين العام للأمم المتحدة فى ترسيم الحدود بينهما وفقا للمحاضر المتفق عليها عام ١٩٦٣. وعليه ففى ٢ مايو ١٩٩١ وتمشيا مع

التوجيهات التى أصدرها مجلس الأمن الدولى إلى الأمين العام السابق خافير «بيريز دى كويار» للعودة إلى المجلس بمقترحات فى شأن الترسيم النهائى للحدود العراقية ـ الكويتية أعلن ديكويار تشكيل لجنة ترسيم الحدود التى حددت مهمتها بترسيم الحدود الدولية التى ثبتتها المحاضر المتفق عليها فى أكتوبر ١٩٦٣. وقد أنهت اللجنة أعمالها فى ابريل ١٩٩٢ حيث أصدرت تقريرا وافق عليه مجلس الأمن فى ٢٧ أغسطس ١٩٩٢، وأصبح بذلك ملزما لكل من الكويت والعراق. وهذا التقرير يدفع بخط الحدود بين البلدين مسافة ٦٠٠ متر على طول ٢٠٠ كيلو متر شمال الخط الواقعى السابق، وبناء على ذلك تحصل الكويت على مايعادل ١٢٠ كيلو مترا مربعا تشمل أجزاء من مدينة أم قصر الحدودية وحوالى ٥ آبار نفط من حقل الرميلة[١].

حددت الرؤية البريطانية عام ١٩٤٠ لتفسير وصف عام ١٩٣٢ للحدود العراقية ـ الكويتية، على النحو التالى[٢].

١ ـ على طول امتداد الباطن، يمتد خط الحدود بامتداد الثالوك، أى بعبارة أخرى، خط لأعمق انخفاض.

٢ ـ تكون النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان تماما نقطة الثالوك للباطن الواقعة غرب النقطة، وقليلا إلى جنوب صفوان، حيث كانت تقوم هناك لوحة تأشير الحدود والعمود حتى مارس ١٩٣٩.

٣ ـ يكون خط الحدود من الباطن إلى قرب صفوان بموازاة خط العرض، حيث تقع النقطة المذكورة أعلاه. وفى الوقع الذى كان قائما فيه عمود الحدود ولوحة التأشير، سابقا.

٤ ـ إن تقاطع خور الزبير وخور عبدالله يعنى تقاطع ثالوك خور الزبير مع تقاطع ثالوك الذراع الشمالية الغربية لخور عبدالله المعروف بخور شتانة.

١ ـ خالد السرجانى ـ المرجع السابق ص٢٣٥.
٢ ـ عبدالجليل مرهون ـ المرجع السابق ص١٤٩.

٥ ـ يكون خط الحدود من قرب صفوان إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبدالله أقصر خط بين النقطة المحددة فى الفقرة (٢) والنقطة المحددة فى الفقرة (٤). ويتم تعديل خط الحدود هذا إذا ما وجد على الأرض بحيث يلامس الضفة اليمنى لخور الزبير، إلى حين الوصول إلى نقطة تقع على الضفة قبالة النقطة المحددة فى الفقرة (٤) مباشرة تاركة خور الزبير بأكمله للعراق. ووفق هذا التحديد الفنى، الذى قدمه البريطانيون، وقبله الكويتيون ورفضه العراقيون فى البدء، نكون أمام ثلاث نقاط شكلت محور النزاع الحدودى بين البلدين على مدى سبعين عامًا، الأولى، تقاطع خور زبير مع خور عبدالله، والثانية، النقطة الواقعة جنوب صفوان، وقد دار حولها الكثير من الجدل، وهناك رأى غامض يقول إنها تقع على مسافة «ميل واحد جنوب أقصى نخلة تقع فى أقصى الجنوب». أما النقطة الخلافية الثالثة فتدور حول الحدود بين صفوان والبحر، وهى مركز النزاع وجذره، فالوصف البريطانى سالف الذكر ينص على أن يسير خط الحدود من جنوب صفوان إلى جنوب أم قصر، ومن هناك ينحنى الخط باتجاه الجنوب حتى وصوله إلى تقاطع الخورين.

تم للجنة الدولية ترسيم الحدود بعد حصولها على كل المراسلات والوثائق التى يعود تاريخها إلى عام ١٩١٣، كما استخدمت صورا جوية يعود تاريخها إلى عام ١٩٤٠ تبين حركة الجمارك القديمة فى صفوان. كما اعتمدت اللجنة على المسح الذى تم للمنطقة فى عام ١٩٤٢ بناء على تكليف من وزارة الهند البريطانية وهو المسح الذى يحدد خطى الطول والعرض لنقطة الجمارك، وأيضا على المراسلات التى تمت بشأن شجرة النخل التى كانت تعد بمثابة علامة للحدود. وقد تأكد للجنة ـ وفقا لقول أحد أعضائها ـ أن خط الحدود يقع على مسافة ميل جنوب مركز الجمارك، أو على مسافة ألف خطوة جنوب النخلة التى لم تعد موجودة اليوم. وقد تم وضع خط الحدود الجديد ـ كما سبقت الإشارة ـ على أساس صيغة الحدود التى اتفقت عليها الحكومتان العراقية والكويتية فى العام ١٩٣٢، وهى

صيغة مبهمة لم تحدد سوى مسألتين: الأولى نقطة التقاء الحدود الكويتية ـ السعودية ـ العراقية والثانية ـ خط الحدود جنوب صفوان ولايزال يتعين على اللجنة القيام بالمزيد من أعمال المسح عن الناحية الشمالية لمنطقة الباطن، أيضا القيام بترسيم الحدود البحرية التى يرى الجانب العراقى أنها لاتدخل فى مهمة اللجنة. قاطع العراق لجنة ترسيم الحدود ورفض تقديم أية معلومات تتعلق بموضوع الحدود، واتهمها بالانحيار لمصلحة الكويت، وأعلن رفضه المسبق لأى نتائج تتوصل إليها، وفى أعقاب صدور تقرير اللجنة أعلن وزير الدولة العراقى للشئون الخارجية السيد «محمد سعيد الصحاف» أن العراقيين لن يقبلوا بترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية حسب الخريطة التى وضعتها اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة، واعتبر «أن مجلس الأمن سيحول المنطقة إلى برميل بارود، إذا صادق على الحدود الجديدة، وقال الصحاف أمام المجلس الوطنى العراقى أن اللجنة الدولية التى أعادت ترسيم الحدود فى ابريل الماضى «غير عادلة وتتعرض لضغوط غربية منحازة إلى الجانب الكويتى» وأن مجلس الأمن إذا صادق على تقرير اللجنة «لن يساهم فى تحقيق الاستقرار وإنما سيحول المنطقة إلى «نواة انفجار»، وأنه إذا أرغمت الحكومة العراقية على القبول بالحدود الجديدة فإن الشعب العراقى لايمكن إقناعه لأنه يدرك أن حقوقه قد انتهكت» وذكرت رسالة مطولة أرسلتها وزارة الخارجية إلى «د. بطرس غالى» الأمين العام للأمم المتحدة «أن اللجنة الدولية لترسيم الحدود التى شكلت بمقتضى قرار مجلس الأمن ٦٨٧ قامت بعملها على أساس حدود ١٩٦٣، التى لم تمر بالمراحل التشريعية الضرورية ولم يوقع عليها رئيس الجمهورية» واتهم السيد «رياض القيسى» المندوب العراقى الذى شارك فى اجتماعات لجنة ترسيم الحدود خبراء اللجنة بأنهم تعمدوا الانتقاص من الحقوق الإقليمية للعراق». وقد حذرت العراق ـ وفقًا لما أعلنته وكالة الأنباء العراقية فى ١٩ يونيو ١٩٩٢ ـ الأمم المتحدة من أى مصادقة لمجلس الأمن على ترسيم الحدود بين العراق والكويت معتبرة ذلك بمثابة «خلق بؤرة توتر دائمة»، وذكر وزير

الخارجية العراقى «أحمد حسين الخضير» فى رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة «أن القرارات التى اتخذتها لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت فى ١٦ أبريل غير شرعية وتشكل سابقة خطيرة فى تاريخ المنظمة الدولية! و«أن القرار الذى اعتمدته اللجنة قرار سياسى محض فرضته القوى المتحكمة بمجلس الأمن والأمم المتحدة خصوصا حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا. وأكد أن «القصد السياسى الواضح من هذا القرار ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الأذى بمصالحة الحيوية فحسب، وإنما هو تعمد خلق وضع غير شرعى وغير منطقى ومثير للسخط ومهدد لمصالح حيوية لشعب عريق فرضت عليه محنة بطريق القوة المسلحة والابتزاز السياسى» و «أن أية مصادقة لمجلس الأمن على هذا القرار الجائر والموجه بصورة متعمدة من قبل دولتين دائمتى العضوية فيه يشكل سابقة خطيرة جدا ويناقض من حيث الجوهر والنتائج الواجبات والمسئوليات التى أوكلها ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن؟. وختم وزير الخارجية العراقى رسالته بأن «مجلس الأمن فى حال مصادقته على قرار الترسيم يكون قد تعمد خلق بؤرة توتر دائمة فضلا عن الإيذاء المتعمد لمصالح مشروعة وحيوية لدولة عضو فى الأمم المتحدة»[1].

ثم اتخذ العراق موقفا متشددا فى خلافاته مع مجلس الأمن عندما أعلن أنه سيقاطع اجتمعات لجنة ترسيم الحدود مع الكويت التى بدأت فى ١٥ يوليو واستمرت لمدة ٩ أيام وأبلغ السيد أحمد حسين السامرائى وزير الخارجية العراقى الأمين العام للأمم المتحدة أن العراق سيقاطع اجتماعات اللجنة لأنها لن تستمع إلى وجهة النظر العراقية وأنه لايرى أية فائدة من المشاركة فى اجتماعاتها. ومما يؤكد رفض العراق لقرار ترسيم الحدود تركيز وسائل الإعلام العراقية فى أغسطس ١٩٩٢ على كتاب جديد نشرته جامعة البصرة يجدد مطالبة العراق بالكويت ويعتبرها جزءاً وامتداداً جغرافيا طبيعيا للأراضى العراقية» ويتضمن الكتاب وعنوانه

---

١ ـ خالد السرجانى ـ المرجع السابق ص٢٣٦.

«ترسـيم الحدود بين الضـغط الدولى والحق العراقى، وثائق يـعتبـر أنها تثـبت أن الكويت جزء من محافظة البـصرة، ويلوم البريطانيين لتقسـيم المحافظة بعد الحرب العالمية الثانية ويصف ترسيم الحدود البرية الكويتية ـ العراقية الذى أنجزته لجنة دولية تابعة للأمم المتـحدة بأنه مؤامرة غربيـة على العراق. ولـم يقتصـر الرفض العراقى لقرار ترسـيم الحدود على الجانب الرسمى فـقط بل قامت بعض فصائل المـعارضة العراقـية، والشخصـيات العامة المعـارضة بإصدار بيانات تنديد بهـذا القرار الذى اعتبـرته جائرا بحق العراق. فـقد بعثت شخـصيات عراقـية معارضـة برسالة إلى الأمين العـام للأمم المتـحدة «د. بطرس غـالى» تناولت فـيهـا قـرار اللجنة الذى «تضمن إجراء تعديلات جوهرية فى المناطق البرية» وطالبت مجلس الأمن بالامتناع عن المصادقة على قرار اللجنة «حتى تتهيأ أجواء طبيعية لمفاوضات حرة بين العراق والكويت» تكفل حقوقهما المشروعـة وتعزز الأمن والاستقرار فى المنطقة. وأعربت هذه الشخصيات عن «قلق شديد» معتبرة أن تعديل ترسيم الحدود فى هذه الظروف وفى غياب الشروط والأجواء الطبيعية ينذر بمخاطر جدية على الروابط بين البلدين وقد يؤدى إلى مـرحلة جديدة من الأزمات والصـراعات الحادة، ويهـدد مستـقبل الأجيـال المقبلة فى كليهمـا بمزيد من المعاناة وشددت على أن حل مـشكلة الحدود ليس ممكنا» قـبل أن تقوم حكومة شـرعيـة فى العراق تتـمتع بتأييـد شعـبه وتمثل مصالحـة الحقيقـة وأن «الظروف التى شكلت فيها اللجنة والـشروط والأجواء التى عمل فى ظلها لاتتيح التوصل إلى نتائج موضوعيـة سليمة تحفظ الحقوق التاريخية وتحترم المصـالح المتبادلة للبلدين الشقيـقين». كما اعتبـر «المجلس العراقى الحر» ـ أحد تنظيمات المعارضة العراقية ـ أن ما جاء فى قرار اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين العراق والكويت «يمس بالسيادة الوطنية العراقية» وأكد فى بيان أصدره فى ٢٢ ابريل الماضى «أن الترسـيم الجديد الذى ألحق بالكويت خـمس أو ست آبار نفطية من حقل الرميلة وخمس آبار أخرى» سيشكل لغما متـفجراً باستمرار لغير مصلحة

الشعبين الشقيقين ونسفا لأواصر الأخوة العربية الاسلامية» وأورد أن «الغالبية العظمى للشعب العراقى وقفت كما وقف المجلس العراقى الحر ومعظم قوى المعارضة العراقية وفصائلها ضد غزو واحتلال نظام صدام حسين للكويت، باعتباره عدوانا صارخا على شعبها الشقيق أولا، ومسا بسيادة الكويت الوطنية، وبالمعيار نفسه نرى أن أى تعديل فى ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية، سوف لايشكل عقابا لصدام ونظامه، وإنما مسا بالسيادة الوطنية للعراق وإغماطا لحقوق العراقيين فى أرض وطنهم». وشدد المجلس على أن الحل المناسب لمسألة ترسيم الحدود يمكن أن يتحقق بتثبيت الحدود التى كانت قائمة قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠، أو تأجيل البت بها حتى سقوط نظام صدام لتحل بالمفاوضات الأخوية وبالتوافق بين الحكومة الكويتية وحكومة عراقية شرعية، وبإشرافه ممثلين عن الجامعة العربية والأمم المتحدة، على أن تقر الحدود وتثبت نهائيا بعد أن يصادق عليها مجلس الأمن» كما اعتبرت «كوادر الدعوة الإسلامية» العراقية المعارضة أن «أى خطا فى حل مسألة ترسيم الحدود بين البلدين الجارين الشقيقين لن يكون إلا لغما مدفونا قابلا للانفجار فى أى لحظة» ودعت فى بيان آخر أصدرته فى ٢٢ ابريل أيضا إلى «اعتماد خط الحدود القائم قبل الغزو العراقى للكويت مؤقتا وحتى إسقاط نظام صدام حسين[(١)].

اعترف العراق رسميًا بحدوده الجديدة مع الكويت، وبذلك يكون قد طوى ملف النزاع الحدودى الشائك بين البلدين، وذلك من الوجهة القانونية البحتة، ولكن يمكن القول، بنوع من التحفظ، أن هذا النزاع لازال مستمرًا فى بعده السياسى، فضلا عن أبعاده النفسية، ومن هنا تأتى ضرورة الوقوف على تفاصيل الاعتراف والنزاع معًا. فى العاشر من نوفمبر ١٩٩٤ اعترف العراق رسميًا بسيادة الكويت وحدودها، كما رسمتها اللجنة الدولية الخاصة المنبثقة عن الأمم المتحدة

١ ـ خالد السرجانى ـ نفس المرجع ص٢٣٦.

بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن الدولى. وصادق مجلس قيادة الثورة والمجلس الوطنى العراقى (البرلمان)، اللّذان انعقدا استثناء، على قرار الاعتراف باستقلال الكويت وبالحدود الدولية بين البلدين واحترام سلامة الأراضى الكويتية. وأصدر المجلس الوطنى إعلانًا صادق عليه مجلس قيادة الثورة برئاسة الرئيس العراقى صدام حسين أكد فيه «تأييده الكامل لاعتراف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها واستقلالها السياسى وبالحدود الدولية بين العراق والكويت كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود، المؤلفة بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧»(١).

أكد مجلس قيادة الثورة أن القرار جاء «إثباتًا لنيات العراق السلمية وعزمه على العمل من أجل استتباب السلم والأمن فى المنطقة وإقامة علاقات حسن الجوار على أساس قواعد الاحترام المتبادل للأمن والسيادة والمصالح المشروعة». وواضح أن قرار الاعتراف لم يكن أمرًا سهلا بالنسبة إلى العراقيين الذين طالما اعتبروا أن الكويت جزءًا لايتجزأ من أراضيهم. ولم يفت رئيس المجلس الوطنى العراقى، آنذاك، سعدى مهدى صالح، أن يشير لدى افتتاحه الجلسة، إلى أن الاعتراف بالكويت بناء على قرار مجلس الأمن مسألة «فى غاية الأهمية والخطورة» واعتبر أن هذا القرار يمثل «إجحافًا فاضحًا فى حق العراق وشعبه».

صرحت النائب رجاء الشاوى قبيل الجلسة: «لا أؤيد الاعتراف بالحدود التى رسمتها الأمم المتحدة، وسبق لنا أن ألغينا فى المجلس بعد الحرب (١٩٩١) كل القرارات التى اتخذت فى شأن الكويت، وهذا يعنى اعترافًا بها». وقالت إن «الاعتراف بترسيم الحدود يعنى اقتطاع جزء من جسدى. إنه بمثابة غنيمة أعطيت إلى الكويت». وقال النائب مجبل الشيخ عيسى إن «فرض الأمم المتحدة مسألة اعتراف دولة بأخرى سابقة خطيرة، وربما نجبر لاحقًا على الاعتراف بإسرائيل

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٤٧.

بالقـوة». ورأى النائب عمـران موسى فى الحـدود الجديدة بين العـراق والكويت «اغتصابًا»، مؤكدًا عـدم وجود مواثيق دولية تويد ذلك. وشاطره هذا الرأى النائب وليـد الطويل الذى لاحظ أن «لاجدوى مـن الاعتـراف لأن الولايات المتحـدة لن تخفف العقوبات»[1].

الحدود السعودية ـ الكويتية

نتناول الوضع قبل يناير عام ١٩٠٢. لقد كان ابن الرشيد أمير نجد وحايل، وحليف الدولة العثمـانية فى أواخر ديسمبر ١٩٠١ يهـدد بالهجوم على الكويت، ولذلك عمل كبـير الضباط البـريطانيين فى الخليج العربى على التـفاهم مع حاكم الكويت مـبارك (١٨٩٦ ـ ١٩١٥) حـول مـسألة الدفـاع عن الكويت، فى حـالة تعرضها لأى هجـوم من قبل أمير نجد «الشمرى». فأصـر مبارك على أن يبقى فى «الجهراء»، ورفض التراجع عن هذا القرار لمواجهـة الهجوم المحتمل، وفى محاولة منه للضغط على السلطات البريطانية قال للضباط البريطاني: إنه سوف يضطر إلى الاتفاق مع السلطات العـثمانيـة طالما أن الحكومة البريطانيـة لم ترسل القوات إلى الكويت. وكان رأى كبيـر الضباط أنه إذا قام «الشمر» بالهجـوم على الجهراء، فإن نيران المدفعيـة من السفن البريطانية سوف تكون عديمة الفـائدة، ولهذا السبب فإن المطلوب هو إرسال قوات وبحـارة وقطع مدافع ميدان فـورًا، خاصة وأن السلطات الروسية عـمدت إلى إجراء بعض الاتصالات مع مـبارك بواسطة السفيـنة الروسية «فارياج» الـتى غادرت الكويت فى ٢٤ ديسـمبر ١٩٠١ فـى طريقها إلى لـنجة، وبندر عباس. بعد أن قدم القنصل الروسى فى بوشهر باسم الحكومة الروسية هدايا إلى مبارك وأبدى استعداده لتقديم المساعدة إذا طلبها[2].

بسبب هذه الـتطورات أسرعت الحكومة البـريطانية وبناء علـى طلب حاكم الكويت مبارك بوضع أربعة مدافع فى الجهـراء إلى أن يغادر أمير «الشمرى» مكان

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٤٧.

٢ ـ د. نجاة عبدالقادر الجاسم ـ المرجع السابق ص٩٥.

تمركزه بالقرب من الحدود الكويتية. ولكن هذه الإجراءات أثارت احتجاج الباب العالى، فأوضحت وزارة الخارجية البريطانية للسفير العثمانى فى لندن أن الإجراءات التى اتخذت لها ما يبررها وهى تهديدات ابن الرشيد المستمرة للكويت، وإن ما قامت به البحرية البريطانية لم يكن أكثر من المحافظة على الوضع الراهن فى الكويت. وفى نفس الوقت طلب وزير الخارجية البريطانية لانسدون Lans-down من أوكونور Oconor السفير البريطانى فى العاصمة العثمانية تبليغ الباب العالى، بأن وجود السفن البريطانية شجع مبارك على رفض العرض الروسى المشار إليه من قبل. وفى ٢٦ يناير ١٩٠٢ وبناء على طلب من وزارة الخارجية البريطانية أمرت الإدارة الحربية البريطانية كل السلطات البحرية بالتوقف عن اتخاذ الاستعدادات الدفاعية لأن الكويت لم تعد مهددة من ابن الرشيد، وبالفعل فقد أزيحت كل المدافع من الجهراء وأعيدت إلى السفينة الخاصة بها وكان هذا هو مجمل الوضع المتأزم بالنسبة للكويت حتى يناير عام ١٩٠٢ حين لم يكن موضوع الحدود لقضاء الكويت العثمانى مع ولاية البصرة يشكل أهمية كبيرة(١).

رسمت الحدود بين نجد والكويت فى المعاهدة الأنجلو ـ عثمانية عام ١٩١٣، التى وضعت نهاية لأربعين عاما من الصراع بين بريطانيا والدولة العثمانية فى منطقة الخليج العربي، وفى هذه المعاهدة تخلى العثمانيون عن مطالبهم فى البحرين وقطر والكويت فى نطاق الدولة العثمانية ونصت المعاهدة على أن الخط الأزرق الموضح على خريطة الاتفاقية هو حد إقليم نجد العثمانى، ويبدأ هذا الخط عند نقطة ما على ساحل الإحساء جنوبى العقير، ورسمت حدود الكويت على شكل شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير فى الشمال(٢).

تبلور الشكل السياسى والحدود الجغرافة لكثير من الكيانات العربية فى

---

١ ـ د. نجاة عبدالقادر الجاسم ـ نفس المرجع ص٩٦.

٢ ـ د. محمد مصطفى شحاته ـ الحدود السعودية مع دول الخليج ـ السياسة الدولية العدد ١١١ يناير ١٩٩٣ ص٢٢٢.

المشرق بعد الحرب العالمية الأولى. وكان لبريطانيا دور حاسم فى هذا التشكيل. فهى التى توسطت فى عدة مؤتمرات لتخطيط الحدود بين الكويت وجيرانه: العراق والسعودية. وكلا الجارين يخضع بشكل ما للنفوذ البريطانى. وترجع صعوبة تسوية الخلافات مع السعودية إلى أنها تعود إلى عهد سابق أيام أن استولى ابن سعود على الإحساء عام ١٩١٣، وأصبح مبارك ينظر بعين الحسد إلى ذلك اللاجئ القديم لديه، الذى صار أعظم منه شأنا، وتشمل ممتلكاته مساحة تبلغ أضعاف الكويت، حتى أن مباركا لام الدولة العثمانية لتعيينها لابن سعود قائمقام لنجد العثمانى، وفى أثناء الحصار الاقتصادى البريطانى المضروب على الدولة العثمانية تبادل كل من ابن سعود والشيخ سالم التهم، لأن رعايا الطرف الآخر هم الذين يقومون بالتهريب منتهكين نظام الحصار. وفى أثناء بحث هذا الموضوع مع ابن سعود اقترح سان جون فلبى المبعوث البريطانى لدى سلطان نجد ضم الكويت إلى السعودية، ومع أن بريطانيا لم تكن واثقة تماما بنوايا الشيخ سالم[1].

يقول «ديكسون» المعتمد البريطانى فى الكويت [2] بأن الشيخ سالم يرى أن ابن سعود هو المسؤول عن الحصار البحرى الذى فرضته بريطانيا على الكويت أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب مؤمرات ابن سعود مع بريطانيا ضد الكويت عندما تمكن ابن سعود من خداع بريطانيا وأن ما عانته الكويت من متاعب وانهيار التجارة لايمكن تفسيره إلا بأن بريطانيا تعتقد ان ابن سعود صديقها وأنها ابتلعت الطعم عندما قال لها أن الشيخ سالم من الموالين للعثمانيين وكان الشيخ سالم يرى أنه ليس من المستبعد أن تكون الخطوة التالية لابن سعود هى مهاجمة الكويت أو على الأقل إلغاء اتفاقية الأنجلو ـ عثمانية لعام ١٩١٣ والتى تعترف بحدود الكويت الكبيرة التى تمتد من «حفر الباطن» حتى جبل «منيفة» إلى الشمال من الجبيل.

خرجت سلطنة نجد فى نهاية الحرب العالمية الأولى أكثر ثباتا واستقرارا بسبب

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ التيارات السياسية فى الخليج العربى ـ ص٢٣٥.

٢ ـ هـ. رب . ديكسون ـ الكويت وجارتها ـ ص٣١٧.

وقوف ابن سعود مع بريطانيا التى ساعدتـه عسكريا وماليا بقوة وبدون حساب أثناء وبعد الحرب العالميـة حتى احـتلاله الحجـاز فى ديسمـبر ١٩٢٢، كـما تم وضع حدودها مع الكويت فى معاهـدة العقير فى نفس التاريخ، غير أن الحـدود الشرقية للسلطنة لم توضح، وقد أجـرى عبدالعزيز مع برس كـوكس مفاوضات العـقير، وكانا متـفقين ضمنـا على أن الخط الأزرق الذى نصت عليه الاتفاقيـات الإنجليزية العثـمانيـة السابقة هو الحـد الفاصل فى الشـرق لسلطنة نجد، وتذكـر المصادر أن محاولات بيرسى كوكس قد نجـحت فى وضع منطقة محايدة بين الكويت ونجد، وقد تم الـتوصل إلى اتفـاق. وبعد نهـاية الحرب العـالمية الأولى، ثارت مـشكلة الانتـهاء إلى حـدود واضحـة بين سلطنة نجـد والكويت وذلك فى إطار تسـويات الحرب بعد اندثار الدولة العثمانية، وقد سبقت الإشارة إلى قيام مؤتمر العقير ببحث مسألة الحدود العـراقية السعودية حيث كانت بريطانيـا تعنى بشئون العراق فى اطار نظام الانتداب، وتضمنت اتفاقية العقير فى ٢ ديسـمبر ١٩٢٢ قسما خاصا بالحدود السعودية الكويتية يقضى بإقامة منطقة مـحايدة مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع، وتنص الاتفاقية على أن لكل من الحكومتين حقـوقا متساوية فى المنطقة المحايدة، على أن مشكلات الحـدود بين نجد والكويت ونجـد والعراق من ناحيـة أخرى قد شـهدت تطورات حاسمة منذ بداية الخلافات فى هذه الفترة وخاصة نظرا لدور بريطانيا.

أرسل الشيخ مـبارك نجله الشيخ سالم وحـفيده أحمد الجـابر على رأس قوة كويتية لمسـاعدة عبدالعزيز آل سعود المحـاصر فى الهفوف من قبل قبـائل العجمان وذلك فى ديسـمبـر ١٩١٥م وكانت النتـيجة فـك الحصار عن الـهفوف وهزيـمة العجمان، وكان عـبدالعزيز يأمل بعد هزيمة العجمـان على يد القوات الكويتية أن يلاحق العجـمان المهزومـين وينزل بهم أشد أنواع العقـاب غير أن الشـيخ «سالم» بتوجيه من والده مبارك قد منح العجمان بعد هزيمتهم مأوى فى الأراضى الكويتية وبالطبع لم يستطع عبدالعـزيز ملاحقتهم بمفرده دون أية مسـاعدة من جيش سالم،

كانت هذه الحادثة هى بداية النزاع مع عبدالعزيز وأتباعه وكان سبب ذلك النزاع وقوع معركة الجهرة بين الكويت والاخوان السلفيين الموالين لعبد العزيز ١٩٢٠م.

يقول ديكسون: «أخذ الشيخ سالم يتأهب لمواجهة أسوأ الاحتمالات نظراً لتخوفه من المطامع المتزايدة لابن سعود وتابعه الأمين فيصل الدويش القائد العام لقوات الأخوان السلفية المتعصبة، وقرر الشيخ سالم الصباح أن يشيد حصنا فى دوحة «بلبول» على الساحل شمال جبل «منيفة» مباشرة ليكون علامة مميزة لحدوده فى اتجاه أقصى الجنوب،واعترض ابن سعود على ذلك ورد على الخطوة التى يزمع الشيخ سالم الصباح اتخاذها باصدار أوامره لأحد مشايخ قبيلة «المطير» اليمنية ويدعى ابن «شقير» وهو أحد قواد ميليشيات الاخوان السلفية بالاستيلاء على «جارية العليا» (القرية العليا) التابعة للكويت، وشرع «ابن شقير» المطيرى بناء قرية لقوات الاخوان السلفية فما كان من الشيخ سالم إلا أن أرسل الشيخ دعيج قائد القوات الكويتية إلى «حمض» من أجل إرهاب قبائل المطير، وبينما كانت القوات الكويتية تعسكر فى «حمض» شن فيصل الدويش هجوما فجائيا عند الفجر بقوات من قبيلة «المطير» التابعة لميليشات الاخوان السلفية وابيدت وحدات الجيش الكويتى واستولى الدويش على المعسكر ولم يتمكن الشيخ دعيج قائد القوات الكويتية والشيخ عبدالله الجابر من الإفلات من الأسر والموت إلا بشق الأنفس[1].

أولى بوادر الخلافات بين نجد والكويت كانت هى منطقة بلبول وقد بدأ الخلاف حين قرر الشيخ سالم أن يبنى قصرا هناك، وقد اختلفت الآراء فى أسباب إقدامه على هذا العمل، حيث بعث ابن سعود خطابا إلى الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت «الميجر مور» يخبره أن منطقة بلبول تقع ضمن أراضى القطيف، غير أن الشيخ سالم أكد أن بلبول ضمن أراضى الكويت ولا علاقة لها بالقطيف واستند فى ذلك إلى بنود المعاهدة البريطانية العثمانية لعام ١٩١٣م والتى جاء فيها أن بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت والتى تضم

١ ـ هـ. رب. ديكسون ـ نفس المرجع ص٣١٧.

الأراضى والجزر المجاورة حسب آراء الشيخ مبارك وتكون قضاءاً متمتعا بالاستقلال الذاتى ضمن أراضى الدولة العثمانية، واستطرد الشيخ مبارك قائلا إن الهدف من ذلك هو عدم التدخل فى شئون الكويت وعدم إرسال جنود هناك. ذلك أن ابن سعود كان قد وطن البدو فى بعض القرى شمال نجد وجمعهم على أسس مليشيات الإخوان السلفيين حول هذه القرى، ولكنه لم يستطع أن ينزع عنهم العصبية القبلية. وهكذا تكونت زعامات محلية كان من أشهرها زعامة قبيلة مطير اليمنية التى تجمعت حول فيصل الدويش، وتنزل هذه المجموعة القبلية قريبا من حدود الكويت. وبحكم الصراع بين هؤلاء البدو من الإخوان السلفيين، وبين مجتمع تجار الكويت المنفتح على العالم الخارجى، شن الدويش حملة دعائية ضد المفاسد التى انتشرت فى الكويت من الكفار. وباسم نشر الدعوة السلفية وتطهير الكويت من الكفار، ولايستبعد أن تكون الرغبة فى الحصول على الغنائم المتوفرة فى الميناء عاملا خفيا حرك الاخوان السلفيين نحو هذه المغامرة[1].

تجدد الخلاف على الحدود مرة أخرى حين هاجرت مجموعة من الاخوان السلفيين وهم ميلشيات عسكرية من أبناء القبائل تحت مسمى الحركة السلفية التابعة للجيش السعودى، يقودهم «ابن شقير» إلى مكان يدعى «قرية» وشرعوا فى تأسيس بعض «الهجر» لهم، وقد اعترض الشيخ سالم وحذر قائد مجموعة الاخوان السلفيين من الاستمرار، غير أن قائد المجموعة أجابة بأنه لن يكف عن البناء ما لم يرد إليه أمر صريح من ابن سعود، وقد عرض الشيخ سالم ذلك الأمر على الوكيل البريطانى فى الكويت الذى أبرق إلى الحاكم الملكى البريطانى فى بغداد فى ٢٣ ابريل ١٩٢٠م دون أن يتلقى منه ردا، وتورد المصادر أن السبب فى ذلك يعود إلى عدم اهتمام المندوب السامى البريطانى فى بغداد بهذا الأمر نظراً للعلاقات القوية مع ابن سعود، وربما يرجع عدم الرد أيضا إلى انشغال السلطات البريطانية فى العراق بالأوضاع غير المستقرة، وقد تطور هذا الخلاف إلى اصطدام

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص٢٣٦.

مسلح فى واقع حمض، وهى ما يقتضى وقفة للتفسير والتعليل حول ظروف هذه الواقعة. وكان من البديهى ان ابن شقير عندما رفض تهديدات الشيخ سالم وشرع فى إقامة بضعة أكواخ من الطين استعدادا للإقامة فى فصل الصيف، أن يقوم الشيخ سالم بتصعيد الموقف، وهو ماحدث بالفعل عندما أرسل قوة تحت قيادة الشيخ علي بن خليفة الدعيج، ويذكر السعدون أن شعور الشيخ سالم بالإحباط لعدم استجابة السلطات البريطانية لشكواه فضلا عن غضبه من رد ابن شقير العنيف عليه جعلته يفضل الاعتماد على قوته الذاتية لإنهاء المشكلة، فى حين يذكر حسن سليمان أن ابن سعود حث طائفة قبائل من مطير بالإغارة على أطراف الكويت، مما جعل الشيخ سالم يرسل قواته إلى حمض، حيث أثارت قوات الشيخ سالم مخاوف ابن شقير من أن يؤخذ على غرة، فاستنجد بفيصل الدريش والذى أمده بقوة من ميلشيات الاخوان العسكرية السلفية واشتبكت القوتان فى قتال انتهى بهزيمة قوات الشيخ سالم، ونجا عبدالله الجابر بما يشبه المعجزة[1].

يقول «ديكسون» المعتمد السياسى البريطانى فى الكويت: كان ابن سعود يصف المساعدات العسكرية والمالية وخاصة المبالغ الشهرية البالغ قدرها خمسة وسبعين ألف روبية التى تقدمها الحكومة البريطانية وكنت أحمل قسطًا منها معى، وذلك لميلشيات الإخوان السلفية بأنها الجزية التى يدفعها المسيحيون البريطانيون لابن سعود مقابل إعفائهم من الجهاد، كما كان يحذرنى أيضا عند حضور مجلسه من التدخين ويصف أمام قواته من حركة الاخوان السلفية بأنه من المحرمات وخطيئة لاتغتفر، وأن أى شخص يمارس التدخين فى نجد إنما هو خارج على القانون ويتعرض لأشد أنواع العقاب. ومع ذلك وفى كرم عربى حقيقى، ومن أجل راحة ضيوفه وخاصة من المسيحيين البريطانيين أرسل لى ابن سعود اللبق المهذب بعد أن ساد الظلام عن طريق د. عبدالله سعيد الدملوجى علبتين من أفخر

١ ـ د. فتحية النبراوى ـ د. محمد نصر مهنا ـ الخليج العربى ـ ص ٣٤١.

السجاير المصرية وطلب منى أن أدخن على انفراد فى غرفتى[1]. وهذا يعنى أن الاستعمار البريطاني كان يقدم مبالغ شهرية لابن سعود ولقواته من حركة الأخوان السلفية لكى يدب الذعر فى صفوف المجتمع العربى في الكويت والأردن وكذلك فى العراق حتي يبعد الشعب العراقى عن ثورته ضد الاستعمار البريطانى ويشغلوا نحو حركة الاخوان السلفية وبالتالى نجح البريطانيون فى فرض اتفاقية الحدود بعد بضع سنوات وحتى اتفاقية العقير لعام ١٩٢٢.

يذكر حسن سليمان ان ابن سعود أوعز إلى فيصل الدويش بالهجوم، وأن الرواية الكويتية تحمل ابن سعود المسئولية الكاملة وأن الهجوم تم بعلمه، وقد ترك ذلك أثرا حذرا على الشيخ سالم وراجت الاشاعات باقتراب هجوم على الكويت، فأمر الشيخ سالم ببناء سور للدفاع عن المدينة وكان له ذلك. جاء رد فعل بريطانيا على هذه الأحداث ممثلا فى انتقال الوكيل البريطانى فى الكويت إلى بغداد لإجراء مفاوضات مع الحاكم العام أرنولد ولسن فى ١٨ مارس ١٩٢٠، وبعد عودته قام بتسليم الشيخ سالم خطابا من الحاكم البريطانى العام جاء فيه: «أن الحكومة البريطانية جادة فى سعيها لتثبيت الحدود بين نجد والكويت، وأن الميجر مور قد كلف بشرح ذلك لك»، وأشار الوكيل البريطانى فى الكويت على الشيخ سالم بتسوية سلمية لهذه الخلافات. غير أن الطرفين فشلا فى الوصول إلى تسوية مباشرة من خلال المراسلات بينهما. وقد أورد السعدون أن ابن سعود أرسل إلى الوكيل البريطانى فى البحرين فى ٢٨ يوليو ١٩٢٠ يطلب منه تولى الأمر. وهكذا وضعت المشكلة بين أيدى المسئولين البريطانيين وطلبت الحكومة البريطانية من كل من ابن سعود والشيخ سالم بأن يقوما تأكيدا كتابيا مسبقا بأنهما سوف يلتزمان بما تنتهى إليه الواسطة من قرار، وقد رد الشيخ سالم بخطاب يوافق فيه على تعيين الحدود ويطلب دراسته أسباب الخلافات وجذورها، كما وافق الشيخ سالم على توقيع التعهد بالالتزام بما تنتهى إليه الواسطة وأرفق ثلاثة مباحث تضمن الأول حدود

---

١ ـ هـ. رب. ديكسون ـ المرجع السابق ص٣٠٥.

الكويت كما يتصورها الشيخ سالم، أما الثانى فتضمن هجوم الدويش على حمض، فى حين تضمن المبحث الثالث مواد الصلح بينه وبين ابن سعود. أما بالنسبة لابن سعود فقد وافق على الوساطة البريطانية بشرط أن يسحب سالم قواته فى الجهراء، وأن لايقترف أي عمل عدوانى، وبالمقابل فإنه - أى عبدالعزيز - سيقوم بسحب قواته من الحدود الكويتية(١).

قام الاخوان السلفيون من «المطران» بهجوم مباغت على جند الكويت وقتل معظمهم ولما تيقن «سالم» من نوايا ابن سعود بدأ يخطط للدفاع عن الكويت فقام ببناء سور جديد لحمايتها من هجمات الاخوان السلفيين وجند ابن سعود . . ولقد وقع ما كان بحسبان الشيخ سالم حين بدأت جماعات الاخوان السلفيين من «المطهران» بقيادة فيصل الدويش تتجه نحو الكويت لمداهمة المدينة، فتوجه الكويتيون ومن معهم من البدو إلى الجهراء وكانت بداية المعركة فى غير صالح الكويت وبعث ابن سعود رسالة إلى بريطانيا بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٢٠ يقول فيها بأن الشيخ سالم لايملك أى سلطة إلا داخل السور الجديد الذى شيد حول مدينة الكويت وأن الحدود الخارجية هى الحدود السعودية(٢).

رأت بريطانيا في خلال هذه الفترة، أن السير أرنولد ولسون لا يمكن الاستفادة من خدماته فى العراق بسبب الثورة العراقية نتيجة لقرار الحلفاء بانتداب بريطانيا على العراق، وأرسلت بريطانيا السير برسى كوكس Percy Cox إلى العراق، وفى طريقه اجتمع كوكس بابن سعود ثم عرج على الشيخ سالم فى الكويت، وقد تمكن كوكس من الإلمام بوجهتى نظر الطرفين حول الخلافات القائمة بينهما. غير أن تصاعد الأحداث الإقليمية بدءاً بثورة العراق فى يونيو ١٩٢٠ ومرورا بفقدان الملك فيصل عرشه فى سوريا بعد ميسلون فى العام نفسه وتأثر

---

١ - هـ. رب . ديكسون - المرجع السابق ص٣١٩.

٢ - د. فتحية النبراوى - المرجع السابق ص٣٤١.

الأوضاع الإقليمية بهذه الأحداث بشكل أو بآخر، إن تصاعدت الأحداث أيضا بين الكويت وابن سعود وصولا إلى الصدام المباشر فى معركة الجهراء فقد شن الإخوان السلفيون من قبيلة «المطير» هجومهم على الجهرة، مما اضطر الشيخ سالم إلى سحب قواته والتحصن فى القصر الأحمر، وقبل الشيخ سالم شروط الاخوان السلفيين من «المطير» فانسحب فيصل الدويش إلى الصبيحة، وعاد ابن الصباح إلي الكويت وطلب من بريطانيا حماية بلاده، وبالفعل سيطرت السلطات البريطانية على الموقف وطالبت قوات ابن سعود بالانسحاب الفورى، واعتبار الصبيحة غير محتلة من أى من الطرفين، ومطالبة الشيخ سالم بعدم إرسال أى تعزيزات إلى الجهرة. ثم تفرغت السلطات البريطانية إلى الجهود السياسية الأساسية فى محاول تسوية النزاع من جذوره. وقد سعى شيخ المحمرة ـ خزعل ـ للتوسط فى عقد صلح بين الطرفين، وقد وافق السير بيرسى كوكس على ذلك، وكانت بريطانيا مشغولة بتصفية آثار الثورة الدامية فى العراق والإعداد لقيام النظام الملكى هناك. واشترطت بريطانيا على الشيخ خزعل عدم تضمن الصلح لموضوع الحدود بين نجد والكويت حيث سيترك ذلك لوجهة النظر البريطانية. ويظهر هذا الشرط حرص السياسة البريطانية على عدم إنجاز أى أمر من وراء ظهرها وذلك بهدف تحقيق مصالحها الحالية والمتوقعة. وقد ترأس الوفد الكويتى أحمد الجابر. وذكر ابن سعود أنه يكن الصداقة لشعب الكويت وآل الصباح، غير أنه أبدى عدم ارتياحه تجاه الشيخ سالم الذى تسبب فى تصعيد الموقف وتأزمه بين البلدين[1].

ألحق الاخوان السلفيون من المطير هزيمة منكرة بأتباع الشيخ سالم فى معركة الجهرة فى ١٠ أكتوبر عام ١٩٢٠ وأصبح بوسعهم أن يستولوا على بقية البلاد. ووقع سالم فى حيرة من أمره، فهو يواجه طلبا من فيصل الدويش بإعلان انضوائه تحت لواء حركة الإخوان السلفية. وهذا يعنى من الناحية السياسية التبعية لابن سعود. ومن جهة أخرى لم تكن علاقاته مع بريطانيا من الود بحيث يستسيغ طلب

١ ـ د. فتحية النبرواى ـ المرجع السابق ص٣٤١.

النجدة منها. ولكـن فى هذه الظروف المصيرية تنازل عن كبريـائه وتعجل التدخل العسكرى البريطانى. ولم يكن من الصعـب على بريطانيا أن ترد الاخوان السلفيين حلفاءها السعـوديين. حيث كانت الحكومة البريطانيـة هى التى ترعاهم من خلال المساعدات المالية والعـسكرية التى تقدمها لابن سعود. حـيث يقول ديكسون «تمكن ابن سعـود من قيادة حـركة الاخوان ودفـعها إلى الأمـام خطوة خطوة بكل حنكة وذكاء وأبدى عبقرية فذة فى تنفيذ مخططاته»[1].

لم يلبث البريطانيون أن تحولوا إلى وسطاء بين الطرفين، كان ابن سعود يتبع نفس سياسة التـصلب نحو جيرانه كما يفعل الاخوان السلفـيون من «المطير». لقد كانت لتلك الموقعة صـدى على الصعيد الدولى، فإن القتـال الكويتى السعودى قد أجبر بريطانيا على أن تقوم بتنفيذ وعودها حسب اتفاقية ١٨٩٩م مع الكويت إذ أن الطائرات البريطانية المرابطة بالعراق المحتل قـامت بإلقاء المنشورات المحذرة للغزو . وبعد تلك الغـزوة تم عقد مؤتمر العـقير عام ١٩٢٢م. إن مشكلـة الحدود بين نجد والعراق والكويت كـانت هى الشغل الشاغل لبـريطانيا بعد انتـهاء الحرب العـالمية الأولى لأن الكويت كانت بيـدهم مقاليد شـؤونها الخارجيـة وفقا لاتفاق الحـماية ١٨٩٩ وأيضًا كـات بيدهم مقالـيد الأمور في العراق حـيث نصبوا فـيه ملكًا هو فيصل بن الملك حسين ملك الحجاز، وكـذلك كانت لهم دلالة كبيرة على سلطان نجد «عبدالعزيز آل سعود» الذى طلب منهم الحماية قبل عام ١٩١٥م وكانوا يمدونه بالسلاح والمال أثناء الحرب العـالمية الأولى وهو يقف بجانبهم ضد العـثمانيين. إن الحكومة البريطانية قد اتفقت مع الدولة العـثمانية على رسم خريطة لحدود الكويت عـام ١٩١٣م وكانت بريطانيـا تعتـبر تـلك الحدود هى حـدود الكويت منذ ذلك التاريخ وحـتى عام ١٩٢٢ حين قررت اقـرار الحدود بين البلدان الثـلاثة ـ وكانت

---

١ ـ هـ. ب. ديكسون ـ المرجع السابق ص٣١٥.

تلك الحدود تصل بالكويت جنوبا إلى جنل منيفة، على مسافة تبعد نحو مائة وستين ميلا عن حدود الكويت الحالية مع السعودية[1].

رأى المندوب السامى في العراق أن يوضح الحدود السياسية للدول الثلاث وذلك من أجل أن تعترف بها دوليا، وبدأ بالطبع برسم الخطوط الرئيسية للحدود العراقية وهى البلد الوحيد من الثلاثة كانت تخضع خضوعًا مباشرًا للدولة العثمانية وكان سير المندوب «بيرسي كوكس» حريصًا على ذلك لكى تستطيع العراق توقيع اتفاقيات خاصة بنفط الموصل بالذات. ومن هنا كانت اتفاقية المحمرة المعقودة يوم ٥ مايو عام ١٩٢٢، والتى أوضحت معالم الحدود بين السعودية والعراق ووافق عليها ابن سعود آنذاك ليعود وينقضها بعد قليل فى نفس العام قائلا إنها قد غبنته وأضافت للعراق ما لم يكن لها وكذلك لأنها أبقت حدود الكويت مع نجد والإحساء كما كانت عليه فى اتفاقية ١٩١٣ وكان ابن سعود يطمع فى اقتطاع جزء كبير من أراضى الكويت التى حددت بموجب تلك الاتفاقية، ولما رأى السير «بيرسي كوكس» موقف صديقه ابن سعود قرر دعوة العراق والكويت وسلطان نجد إلى مؤتمر يعقد فى العقير. ويبدو من خلال جلسات المؤتمر الأولى أن السير «بيرس كوكس» كان حريصًا على رسم الحدود بين الدول المعنية لأسباب مختلفة ففيما يتعلق بالعراق كان يريد لها أن تبرز كدولة ذات كيان وذات حدود واضحة لكى تستطيع ممثلة فى ملكها فيصل أن توقع اتفاقيات نفط وغيرها مع بريطانيا. وأما بالنسبة للسعودية فكان الهدف أن توقف اعتداءاتها التوسعية على حدود العراق والكويت والأردن والتى كانت بإيحاء من بريطانيا نفسها لكي تستعجل العراق والكويت لتوقيع الاتفاقية مع ابن سعود الذي عليه مهمة أخرى بتكليف من بريطانيا ليفرغ لاحتلال الحجاز وإنهاء حكم الشريف الحسين الذى يطالب بالوحدة العربية.[2] وأما الكويت فأغلب الظن انهم أرادوا لها أن تكون

١ ـ د. احمد مصطفى أبو حاكمة ـ تاريخ الكويت الحديث ص٣٥٤.

٢ ـ د أحمد مصطفى أبو حاكمة ـ نفس المرجع ص٣٥٦.

دولة حدود تفصل بين العـراق والسعودية ليمنع الاحتكاك بينهمـا وكان ابن سعود مايزال مرتبطا بمعاهدة الحماية مع بريطانيـا هى معاهدة دارين التى تجعله أشبه بأحد أمراء الخليج التـابعين للحماية البريطانيـة. وهكذا أسفرت الوساطة البـريطانية عن عقد مـؤتمرين: أحدهما في الكويت، والآخر فى العـقير. وفى هذين المؤتمرين تم توزيع القبائل التابعة لكل إمارة. ولما كان التوزيع يقوم على أساس قبلى، فقد كان من العـسـيـر رسم خط دقـيق يفـصل بين حـدود البلدين على طـول المناطق الصحراوية، فبعض هذه المناطق تتردد عليها للمرعى قبائل تابعة لكلتا الحكومتين ـ ومن هنا نشأت فكرة إقامة منطقة محايدة، وذلك فى القطاع الساحلى من الحدود، وتشترك الدولتان فى السيادة عليها، وهو وضع ليس له نظير. وسيترتب على هذا الوضع بعض المشكلات المتعلقة بامـتيازات النفط[1]. وأن السير بيرسى كوكس لم يكن متحـمسا لايجاد حل جذرى لمشكلات الحـدود بين البلدين خلال عام ١٩٢١ لأن الأوضاع هادئة ولاتبرر حلا فوريا، غير أن تطورات الأحداث بعد وفاة الشيخ سـالم فى ١٩٢١/١/٢٧ حيث كـان معـاديًا للوجـود الاسـتعمـارى فى الكويت والعراق والسـعودية قد دفعت بمشكلـة الحدود إلى وضع حد لها فكانت مـعاهدة المحمرة.

اتفاقية العقير ١٩٢٢

لابد أن نتوقف عند الخطوط العـامة لأسلوب تقسيم البلاد العـربية وترسيخ تجزئتها بشىء من التفصيل؛ ذلك لأن ذلك أمر لايزال غير واضح بالرغم من الكم الهائل من الكتابة عنه، خـصوصًا أن هذا الكم الهائل من الكتابة لايعـالج القضية فى شمولها، بل يركز على تفـاصيلها المجزأة كانعكاس لتجزئتها الجـغرافية، فيولد رؤية مجزأة سطحية غـير شمولية. إن الحلقات الأساسية لاتـفاقية سايكس ـ بيكو هى إذًا: معاهدة دارين مع ابن سعود لعام ١٩١٥م، ومعاهدة السيب لعام ١٩٢٠م التي رسخت تقسيم عـمان إلى سلطنة وإمامة، وتجزئة اليمن إلى شـمالية وجنوبية

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص٢٣٧.

بعد الانسحاب العثماني من المنطقة عام ١٩١٨م، وأحداث عام ١٩٢٠م، ووضع العراق تحت الانتداب المسيحى البريطاني، وتسليم سوريا ولبنان إلى المسيحيين الفرنسيين، ووضع فلسطين تحت الانتداب. وتأتى القمة العظمى أو الحلقة الكبرى المتمثلة في مؤتمر العقير لعام ١٩٢٢م لتحكم الطوق وتبشر بعهد جديد، ذلك لأن الاتفاق الذى خرج به مؤتمر العقير كان ترسيم الحدود على الأرض بين العراق والكويت ونجد، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة. لماذا؟ لأن اتفاقية العقير قد أدخلت ترسيم الحدود على الأرض، وربطته بمفهوم السيادة الوطنية (Sove-reignty)، وهذه قضية لم تكن معروفة قبل ذلك فى المشرق العربى والجزيرة طوال تاريخها. أضف إلى ذلك أن هذه الاتفاقية احتوت بذرة العنصر المدمر الذى سيقوض الأساس الذى بنيت عليه كل المطالب القومية العربية منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا! إلا وهي الحدود السياسية بين الكيانات العربية ولنسترجع عن خصوصية مفهوم الولاء السياسى فى مجتمع الخليج والجزيرة العربية من أنه مفهوم يرتبط بالبشر وليس الاقليم الجغرافى. وتجىء هذه الاتفاقية لتكمل نهائيًا ما بدأته معاهدة السلام الأبدى لعام ١٨٥٣ من تجميدها لدورة النخبات القبلية. فترسيم الحدود بين البلدان الثلاثة (العراق ـ الكويت ـ نجد) كان القصد منه أساسًا منع القبائل أو بقية الأفراد من التنقل بين هذه البلدان بحرية نسبية، والالتجاء إلى حاكم هربًا من ظلم آخر، وذلك كما نعلم أحد القيدين المقيدين للسلطة وممارستها فى النظام السياسى التقليدي. ولذلك فإن هذه الاتفاقية بما قامت به من تحديد لحرية الحركة السياسية وليس حركة الرعى والتنقل، كانت معولا استخدم لتقويض النظام التقليدى. ولكن العنصر الأهم الذى يفوق العنصر السابق فى قوته التدميرية، هو أن أيا من هذه البلدان الثلاثة لم يكن في يوم من الأيام طوال تاريخه سوى إقليم ولم يمثل أى منهما أمة مستقلة بحد ذاتها، حسب المفهوم الحديث للأمة وللدولة ـ الوطنية (Nation - State) التى بنيت عليها. كما أن حدود أى من هذه الأقاليم لم ترسم فى أى من الأيام على الأرض، لأنه لم يكن هناك ضرورة لذلك كما أوضحنا،

إضافة إلى أنه ليست هناك أسس أثنية أو جغرافية أو تاريخية ـ لغوية لهذه الحدود. ويأتى مؤتمر العقير ليرسم هذه الحدود ليس على أى من هذه الأسس، لأنها غير موجودة، بل يفرض أسسًا جديدة على هذه البلدان الثلاثة، حسب متطلبات السياسة الدولية واهواء الدول الامبرالية كما يقول جون مارلو، بكل اعتباطية واستهتار بتاريخ المنطقة وتطلعاتها القومية[1].

هذه الاعتباطية الرهيبة فى ترسيم الحدود على الخارطة بين هذه البلدان التى تمثلت بجرة قلم من سير برسي كوكس، تبدو الآن من المنظور التاريخي واحدة من أكثر مهازل تاريخنا الحديث مدعاة للحزن. ولا أدرى إلى أى مدى كان المشاركون فى مؤتمر العقير يدركون الخطورة التاريخية لأعمالهم ولإبعاد ماسيترتب عليها إشكالية الحدود السياسية لتمزيق الأمة العربية، ولكن مؤتمر العقير كان الأساس الذى بنى عليه عنصر أو ملمح آخر من ملامح هذه الخطة المسيحية الامبريالية العظمى الجديدة، وهو تثبيت «أمن واستقرار» المنطقة من خلال محاور ارتكاز لأنظمة حكم مستبدة ولكنها موالية للإدارة المسيحية الاستعمارية الغربية. ولهذا فإذا ما وضعنا مؤتمر العقير فى الإطار التاريخي للأحداث، تبين لنا أنه لم يكن اعتباطيًا أبدًا (ولو أنه رسم الحدود بشكل اعتباطي). وإذا توقفنا عند معاهدة دارين لعام ١٩١٥م التى بموجبها تحولت نجد إلي محمية بريطانية، وجدنا أن القصد منها كان واضحًا، وهو استخدام ابن سعود ورقة أو بديلا لحكم الشريف الحسين بن علي فى الحجاز، وثقلا معادلا لوعود الحلفاء بإقامة مملكة عربية موحدة فى الولايات العثمانية المحررة كما ورد صراحة فى وعد ماكماهون، أو ضمنا في اتفاقية سايكس ـ بيكو. وخلال الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٢٧م استطاع ابن سعود أن يحتل الاحساء أو المنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربى عام ١٩١٣م، وأن يحتل حائل عام ١٩٢١م فيقضى بذلك على حكم آل الرشيد ويفرض سيطرته على

---

١ ـ د. خلدون حسن النقيب ـ المرجع السابق ص١١٢.

شمـال نجد، ويدخل الحجـاز بعد رفع الحمـاية البريطانية عنه ويـقضى على حكم الشريف الحسين بن علي عام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥، فيفـرض سيطرته من خليج العقبة إلى جدة، ثم يحتل عسير ويقضى على إمارة الادارسة اليمنية عام ١٩٢٦م. وتجئ معـاهدة جدة لعـام ١٩٢٧م مع بريطانيا لتـرفع صورة المحـميـة التى ترتبت على معاهدة دارين، وتعامل ابن سـعود بوصفه رئيس دولة مستـقلة ذات سيادة وحدود واعتراف دولى ضمنتهـا له الاعتبارات السياسية الدولية نفـسها التي حكمت مؤتمر العقير وكانت إطاره المرجعي. لدينا ثلاث روايات لشـهور عيان لما جرى فى مؤتمر العقير: رواية الصـحافى اللبنانى أمين الريحانى، ورواية مستشـار الملك عبدالعزيز جون فـيلبي، ورواية الميجور ديكسـون الموظف السياسـى فى الكويت والذى كان ضمن الوفد الرسمى للسير برسى كوكس والذى سجل وقائع المؤتمر. وجميع هذه الروايات تجمـع على الاعتبـاطية في ترسيم الحدود وهكذا اسـتطاعت هذه الخطة الامبريالية المسيحية العظمى أن تقـيم محوراً ثابت الولاء للغرب فى الجزيرة العربية معاديًا لمحور آخر بشكل استثنائى وهو محور العراق، الذى كان أحد المشاركين فى مؤتمر العقير. وكان إعلان الانتداب البريطانى وتنصيب فيصل ملكًا أمرين متزامنين عام ١٩٢٠م. كمـا كانت معاهدة الحمـاية وترسيم حدود العراق فى مؤتمر العـقير أمرين متزامنين عام ١٩٢٢م(١).

لم تمثل قضية الحدود مشكلة هامة فى العلاقات بين السعودية والعراق، ولم تكن سبـبا في تحديـد اتجاه الصداقـة والعداء بين البلدين، كمـا هو الحال بالنسـبة للحدود بين الكويت والعـراق، وذلك بسبب بعدها الشاسع عن مراكـز العمران. وقبل عـام ١٩٢٢ لم تكن هناك حدود دوليـة بين «نجد» والعـراق وكانت القـبائل تتنقل بحرية عبر أراضى الدولتين مثل قبائل النجدية وقبائل شمر وقبائل الدويش. خطت الحدود بـين نجد والعراق فى اتفـاقيـة المحمرة عـام ١٩٢١ ألتى نصت على

---

١ ـ د. خلدون حسن النقيب ـ نفس المرجع ص١١٢.

إنشاء منطقة محايـدة مساحتها ٢٥٠٠ ميلا مربعـا، تجاور الجزء الغربى من الحدود مع الكويت[١]. بالرغم من أن السـير بيرسـى كوكس لم يكن متـحمـسا لتـسوية الحدود النجـدية الكويتية، إلا أن تصـاعد الغارات والغارات المضـادة بين الإخوان السلفيين المطير والقـبائل على حدود العراق، دفع بيبرسي كـوكس للتحرك لإيجاد حلول لهـذه المشكلة حرصـا على سلامة الحكـومة الجديدة فى العـراق، بمعنى أن تسوية الحدود العراقـية النجدية هو الذى كان محل اهتمـام بيرسى كوكس وليست مشكلة الحدود الكويتية النجدية، ومع ذلك فقد دخلت هذه المشكلة الأخيرة ضمن بنود التسوية فى بروتوكول العقير. وقـد افتتحت جلسات هذه المعاهدة فى المحمرة فى ٣ مايو ١٩٢٢ وحـضرها أحمد بن ثنيـان ممثلا عن ابن سعود وصبـيح نشأت ممثلا عن الحكومة العراقية، وذلك بحضور ممثل من قبل بيرسى كوكس، ولم تطل المباحثـات بين الوفود، فقد وضع المندوبون اتفاقا في مـايو ١٩٢٢م عرف بمعاهدة المحمـرة، على أن لاتسرى بنود هذه المعـاهدة إلا بعد التـصديق عليـها من ملك العراق وسلطان نجد والمندوب السامى البريطاني. ونصت المادة الأولى فقرة (أ) «أن العشائر الـتى هى تحت اسم عشائر المنتفق والظفـير والعمارات فـهم راجعون إلى حكومة العراق»، وقد امتنع ابن سعود عن التصديق على هذه المعاهدة لعدم النص فيـها على جـعل العشـائر النجدية النازحـة إلى العراق ترجع إلـى نجد، وأن هذه المعاهدة جعلت هذه العشائر تابعين لحكومة العراق كما أنها لاتضمن حقوق الرعى المكتسبة منذ عهد بعيد إلى القبائل النجدية فى المناطق التى ألحقت بالعراق، ونتيجة لعدم تصديق ابن سـعود عليها فقـد ألحق بها ما سمى بروتوكول العـقير رقم (١) وألحق أيضا ببـروتوكول العقـير رقم (٢) وذلك فى ٢ ديسمـبر ١٩٢٢م وذلك فى بندر العقير. وقد اختلفت الآراء حول الظـروف المحيطة بهذا البروتوكول، فخزعل أورد أن بيرسى كوكـس أرسل إلى الكولونيل دكسن كى يتصل بابن سعـود ويقنعه بالقدوم للعقـير ليجتـمع مع كوكس، فى حين يذكر الريحانى: «أن عظمـته قال:

---

١ ـ د. محمد مصطفى شحاته ـ المرجع السابق ص٢٢٣.

«نحن دعـونا السيـر بيرسي كـوكس إلى العـقيـر لأخذ رأيه فى أمـرين، الأول: الشريف حسين وأولاده، والثانى: الأتراك الطامعـون الآن فى المحصل، أما مسألة العمارات والظفير فإن حلها لايستوجب مجيئنا إلى هذا المكان..».

وصل ابن سعـود إلى العقـير فى ٢٦ أكتـوبر ١٩٢٢م ومعه سـعود الكبـير وعـبدالـلطيف المنديل وأمين الريحـانى وعـبـدالله الدملوجى وعـدد من الموظفين والحرس والميـجر هولمز، أما بيرسى كـوكس فقد وصل بعـده بيومين ومعه صـبيح نشأت ممثلا لـلعراق والميجر مور ممثـلا لشيخ الكويت والشيخ فهـد الهذال وبعض الفنيين فى معرفة الآبار والطرق ومناطق الرعى، وكانت الجلسة الأولى غير رسمية اقتصرت على ترحـيب ابن سعود بالقادمين وتبعتهـا جلسات سرية بينه وبين رئيس وفد العراق والوكيل السياسى البريطانى في الكويت وفهد الهذال[1].

طلب «بيرسـى كوكس» من «صبـيح بك» أن يطرح مايعـتبره الـعراق خطا للحدود يعطى كل ذى حق حـقه، فنهض «صبـيح بك» وقال: «منذ أن خلق الله الدنيا وبدأت كـتابة التاريخ كانت حـدود العراق تمتد جنوبا لتنتـهى على بعد اثنى عشر مـيلا من الرياض، وتمتد شرقا. بحيث تضم الـهفوف والقطيف على الخليج العربي والـله يشهد أن هذه، وهـذه وحدها، هى الحدود الحـقيـقية للـعراق التى لايمكن أن ينازع فيها أحد» فى حين طالب ابن سعود حدوده إلى الفرات.

يقول ديكسون: «وأثناء جلـسة عامة للمؤتمر تناول «بيـرسى كوكس» الحاكم العسكرى البريطانى فى العراق المحتل قلمًا أحمر ورسم على خريطة الجزيرة العربية خطا للحدود يمـتد من ميـاه الخليج العربى حـتى جبل عنيزان بالقـرب من حدود شرق الأردن، وكان هذا الخط يعطى مساحة كبيرة جداً للعراق[2].

---

١ ـ د. فتحية النبراوى ـ المرجع السابق ص٣٤٤.

٢ ـ هـ. رب. ديكسون ـ المرجع السابق ص٣٤٦.

يتابع ديكسون قوله: وفى حوالى الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم شهد المؤتمر واقعة أخرى تدعو إلى العجب، فقد طلب ابن سعود أن يلتقى «بيرسى كوكس» على انفراد واصطحبنى «بيرسى» معه وكان ابن سعود يقف بمفرده وعلامات التوتر الشديد بادية عليه، قال فى نبرة أقرب إلى الأنين: ياصديقى العزيز لقد حرمتنى من نصف أملاكى من الأفضل أن تأخذها كلها ودعنى أنا أرحل وأتوارى عن الأنظار، وفجأة انفج هذا المارد الكبير ابن سعود الذى استبد به الحزن فى بكاء وعويل وهو ما يزال واقفا مكانه وانزعج بيرسى كوكس انزعاجا شديد، فأمسك بيده وأخذ فى البكاء هو الآخر كانت الدموع تتساقط على وجنتيه ولم يحضر هذا المشهد إلا ثلاثتنا، وأنا أروى ما رأيت بكل دقة ولكن العاصفة العاطفية لم تستمر طويلا وقال «بيرسى كوكس» وهو مازال ممسكا بيد ابن سعود «ياصديقى أنا أدرك حقيقة مشاعرك ولذلك أعطيك ثلثى أراضى الكويت، ولست أدرى كيف سيواجه ابن صباح هذه اللطمة». كما أعطى نصف مساحة العراق الحالية لابن سعود. ويقول ديكسون: «ومن الواضح أن «بيرسى كوكس» حاول ترضية ابن سعود فاقتطع من الكويت عنوة واقتدار ـ حوالى ثلثى أراضيها وأعطاها لابن سعود[1].

وقع اتفاقية الحدود بين نجد والكويت كل من الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت الميجور مور، وعن الجانب السعودى عبدالله سعد الدملوجى وصادق على التوقيع ابن سعود، وأرسلت إلى شيخ الكويت الذى صادق عليها هو الآخر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢. وفى تقييم بروتوكول العقير، يمكن القول أنه كشف عن أن النزاع الحقيقى لم يكن يتركز على امتداد الأراضى التى يجب ضمها لكل من الطرفين، فإن تلك المساومات كانت مرحلة أولية سرعان ماتجاوزها البحث إلى الآراء المتعارضة حول تخطيط الحدود على النمط الأوروبى الذى كان كوكس يعمل من أجله، والحدود القبلية التى كان ابن سعود يطالب بتطبيقها، وكادت المفاوضات

١ ـ هـ. رب. ديكسون ـ نفس المرجع ص٣٤٥.

أن تتعثر وتفشل بسبب اختلاف وجهات النظر، لولا أن بيرسى كوكس حسم الأمر حينما انفرد بابن سعود وأقنعه بالتخلى عن مطالبته بتطبيق الحدود القبلية وأعلن أنه سيتولى بنفسه رسم خط الحدود بنفسه، وقد عينت منطقة محايدة بين الطرفين رمزا للحل الوسط بين الآراء الأوروبية عن الحدود والآراء القبلية، واعتبرت هذه المنطقة المحايدة ـ على حد قول السعدون ـ أرضا مشاعة بين قبائل الطرفين. هناك أيضا الجدل المثار حول هذه المشكلة، أى مشكلة الحدود بين نجد والكويت والتى لم تستأثر باهتمام الميجر مور الذى صمت حينما أثيرت من جانب عبداللطيف المنديل الذى اعترض على وجود منطقة محايدة بين البلدين وطالب بأن تلحق بنجد لاحتمال وجود النفط فيها، وهنا رد بيرسى كوكس بأن هذا هو السبب فى جعلها منطقة محايدة. ويذكر عبدالله الأشعل أن «اتفاقية» العقير قد أشارت إلى أنه ستتلوها اتفاقية مفصلة أخرى بصدد الحدود، وأن تلك الاتفاقية كانت بمثابة تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود ككل حتى يتسنى للدولتين استغلال موارد المنطقة المحايدة بالتساوى، «أى أن تتم التسوية النهائية لوضع الحدود». وبالرغم من أن الاتفاقية ابتدعت أسلوبا جديدا لتخطيط الحدود فى الحالات المماثلة إلا أنها لم ترسم نظاما معينا وادارة معينة للمنطقة، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه المساحة الشاسعة، لم تكن آهلة بالسكان وقت تخطيطها إذ لم يكن البترول قد تدفق بعد وبالتالى لم تكن هناك حاجة ماسة لضبط نظام ادارى والتدقيق فى العلامات الحدودية بين الدولتين. أما خزعل فيعلق على تلك المعاهدة بقوله «أنه وان كان بيرسى كوكس قد قطع شوطا «اصلاحيا» كبيرا وحقق انجازا سياسيا فى عقد هذه المعاهدة، إلا أن العبارات التى صيغت بها المعاهدة كانت عبارات غامضة بحيث أنها قادت إلى نزاع كبير بعد مدة وجيزة من نشرها، أما السعدون فيرى أن المؤتمر قد أنهى مشكلة الحدود بين نجد والكويت وأكسبها الصيغة الدولية، وعرفت الحدود التى تمارس كل دولة فيها سيادتها، ولايعنى هذا بنهاية المشكلات بينهما، بل أن هذه المشكلات قد تجددت، ولكنها اختلفت نوعيا عن المشكلات التى سبقت اتفاقية تخطيط الحدود

حيث لم يعد يخشى منها على كيان الكويت المستقل، وإنما هى مشكلات تندرج تحت كل مايقع بين دولتين متجاورتين، وأن الكويت ـ بعد توقيع اتفاقية الحدود ـ قد نجت من خطر الذوبان فى كيان جارتها السعودية القوية»[1].

أخذت اتفاقية العقير بمبدأ المناطق المحايدة، وأقيمت دوريات منتظمة على الحدود، ووعد بيرسى كوكس Cox باجراء تدابير أخرى لمنع وقوع حوادث على الحدود، وكانت هناك المشكلات التى أثارها الاخوان الذين مازالوا يتسللون إلى إمارة شرق الأردن واقترابهم من عمان وعدم انسحابهم، وقد تدخل الطيران البريطانى للحيلولة دون استمرار الاخوان، وتولى الكولونيل فوكس Knox مهام أعماله كخلف لبيرسى كوكس وواجه فوكس اصرار بن سعود بشأن التفاوض مع كل حكومة على حدة (الأردن ـ العراق)، واتخذ الأمير عبدالله أمير شرق الأردن هو الآخر موقفا مماثلا لموقف ابن سعود وطالب باعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه عام ١٩١٩ وأن تكون الحدود بين نجد والحجاز هى الصحراء القاحلة وينسحب الاخوان من الجوف ووادى سرحان، وعموما فقد تمسك الأمير عبدالله أمير شرقى الأردن بأن تكون له حدود متصلة مع العراق مما يعنى قطع الطريق بين نجد وسوريا التى تعتبر منفذا من منافذ تجارة نجد الهامة، والملاحظ أن عبدالله صار يتحدث نيابة عن والده ملك الحجاز الذى رفض الحضور رغم إلحاح بريطانيا عليه، وهناك نتيجة أخرى لاتقل أهمية عن النتائج السابقة وهى احتدام الجدل حول مستقبل وادى سرحان حيث أيدت بريطانيا منحه للأردن حتى تتصل الإمارتان الهاشميتان الخاضعتان لنفوذها، والأمر الذى يسترعى الانتباه أيضا أن قضية الحدود بين نجد من جهة والعراق والأردن من جهة أخرى لم تحل إلا أثناء حصار جدة وحتى أفول نجم الحكومة الهاشمية. وهناك تفسير آخر للوضع القانونى والواقعى بشأن ماتم التوصل إليه فى اتفاقيتى المحمرة والعقير، فقد كانت حدود الكويت حتى توقيع معاهدة العقير، هى تلك التى تم التوصل إليها فى معاهدة عام ١٩١٣، ولم يكن

---

١ ـ د. فتحية النبراوى ـ المرجع السابق ص٣٤٥.

فى الإمكـان تغييرهـا إلا باتفاق بين الحكومتين العـثمانيـة والبريطانية، وقد أوضح ابن سعـود ـ طبقا لهـذا التفـسير ـ بتـفاوضه على حـدود بلاده مع الكويت على الحكومة البريطانية موافقتـه على هذا المبدأ، وأقر بمركزه القانونى بعد اندثار الدولة العثمانية، وأصـبح ملزمًا كحاكم على نجد والإحساء باحتـرام الالتزامات التعاهدية للدولة العثمانيـة بالنسبة إلى حدود هذه المناطق، ويستدل هذا التفـسير تبريراته من أن القانون الدولى يقر أن الأمير ابن سعود كوارث لـلسيادة العثمانية، فإن «الوراثة تحدث بالنسبـة إلى الحقوق والواجبـات الدولية التى كان السلف يملكهـا أو يقبلها كالتـزام، والمتعلقة مـحليا بجزء من الأراضى المقـسمة أو التى تم التـخلى عنها»، وكان الخط الأزرق قد اكتسب الصفة القانونية كـحدود شرقية لسنجق نجد العثمانى فى المادة الثالثة من المعاهدة الـبريطانية العثمانية التى عـقدت فى التاسع من مارس ١٩١٤ وتم ابرامهـا فى ٥ يونيو مـن نفس العام، وأصبـح هذا الخط التزامـا دوليا يرتبط محليا بنجد والاحـساء، ويضيـف أحد الباحثين الـغربيين فى القانون الدولى قائلا: «ان المرء يجتهد كثيرا فى البـحوث التى تعالج الأنظمة الاقليمية للبحث فى كيـفية تنظيم الحـدود، وتجمع الآراء على اعتـبار مثل هذه البحـوث متعلقـة أيضا بأصحاب السيادة الجدد على الممتلكات موضع البحث». ويستطرد هذا الرأى فيذكر أن ابن سعود قد اعترف بهذا المفهوم فى ديباجة المعاهدة البريطانية السعودية فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ وذلك فى المادة الأولى من المعاهدة كحاكم لنجد والاحساء والقطيف وجبـيل والبلدان والموانئ التابعـة لها، كمـا ورد ذكر الخط الأزرق فى مفـاوضات العقير ١٩٢٢ دون ذكر أية إشارة إلى اعتبار هذا الخط حدودًا شرقية لنجد[1].

وعلى الرغم من علاقات الشـيخ أحمد الجابر الضعيـفة مع بريطانيا منذ أن تولى مقاليد الحكم قـبل عقد المؤتمر العام، فإن كوكس كان فيـما يبدو قد مال إلى مـساندة الجـانب القوى وهـو السعـودية. وعلى حسـاب الجـانب الضعـيف وهو الكويت. وخلاصة القـول فى معاهدة العقـير التى وقعتهـا الأطراف المعنية يوم ٢

---

١ ـ د. فتحية النبراوى ـ نفس المرجع ص٣٤٦.

ديسمبر عام ١٩٢٢ بأنها عادت بحدود الكويت الجنوبية إلى الوراء بنحو وستين ميلا أى أنها لم تبق حدودها كما رسمتها خريطة اتفاقية ١٩١٣م، وقد ذلك الجزء المقتطع لممتلكات ابن سعود كما رسمت تلك المعاهدة قيام منطة محايدتين من الكويت والسعودية من جهة الجنوب ثم بين العراق والسعودي الشمال. وكان هدف إقامة المناطق المحايدة[1] تسهيل انتقال القبائل البدوية ال للأطراف المعنية بين تلك الكيانات لارتياد الماء والكلأ، وبذلك اقتطعت بر بموجب اتفاقية العقير أكثر من ثلثين من مساحة الكويت وتم ضمها إلى السعو فى حين أبقت للكويت الثلث فقط، حيث كانت حدود الكويت بموجب اتف الانجلو ـ عثمانية لعام ١٩١٣ تمتد من حفر الباطن فى الغرب حتى «البلبول» و منيفة إلى مقربة من «الجبيل» شمال القطيف.

حين بلغ «كوكس» الشيخ أحمد بشروط المعاهدة وأوضح له حدود الك الشمالية مع العراق والجنوبية مع نجد والاحساء وبعد أن رأى الشيخ أحمد ه الحيف الذى نزل بالكويت باقتطاع نحو ثلثى أراضيها وتسليمها لابن سعود تردد فى توقيع الاتفاقية غير أنه وقعها وهو يلعنها[2]. وبعد، فهل قدمت المعاهدة للكويت والمنطقة ما دعت به من سلام على الحدود مع الجيران، با لا، فإن ابن سعود كان لايزال طموحه يمتد شمالا وغربا.

يقول «ديكسون» كان «بيرسي كوكس» هو الذى تولى بمفرده رسم ا بين العراق ونجد والكويت ووقعها فى ٢/ ١٢/ ١٩٢٢ كل من الدكتور عب دملوجى نائبا عن ابن سعود والميجور «مور» نائبا عن الكويت وأكد ابن س موافقته عليها بمهرها بخاتمه. وبمقتضى هذه الاتفاقية الاستعمارية الغربية إلى ح والتى تفوح منها رائحة التسليم الكامل بمطالب دولة قوية على حساب دولة ص

١ ـ د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ـ المرجع السابق ص٣٥٨.

٢ ـ د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ـ نفس المرجع ص٣٥٦.

ضعيفة، وقعت الحدود الجنوبية للأراضى المعترف بتبعيتها للكويت إلى الخلف لمسافة مائة وخمسين ميلا لتتقلص مساحة الكويت فتصبح ستة آلاف ميلا مربعا فقط. وطوال المحادثات لم ينبس الميجور «مور» والذى كان من المفترض أن يدافع عن مصالح شيخ الكويت ببنت شفة وفرض الحاكم العسكرى البريطانى فى العراق «بيرسى كوكس» كل شىء وعلى الجميع وحقق كل ما كان يصبو إليه، وأشك أن هناك أى شخص آخر فى العالم كان يستطيع أن ينجح فيما نجح فيه»[1].

يتابع ديكسون قوله: أحس حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر أن طعنة نجلاء سددت إليه من ظهره واهتزت ثقته ببريطانيا اهتزازا عنيفا وكانت بالفعل طعنة لم يبرأ منها أبداً. وكانت الحدود التعسفية التى تقررت بين العراق ونجد خطأ فادحًا فى رأيى فقد ضمت نصف مساحة العراق للسعودية. ولو أننا أخذنا بتقرير الحدود وفقا للمعايير التى درجت عليها القبائل فى هذا الشأن بدلا من تلك الخطوط الطويلة لأمكننا التوصل فى عقير إلى حل أفضل، وأخبر «بيرسى كوكس» حاكم الكويت بالاتفاقية واضطراره لأن يتخلى لابن سعود عن حوالى ثلثى أراضى الكويت، وسأل شيخ الكويت وقد ران عليه الحزن والأسى عما دفع «بيرسى كوكس» على الإقدام على هذا التصرف دون العودة إليه أو مجرد استشارته فأجاب «بيرسى كوكس» بأن السيف فى تلك المناسبة كان أقوى من القلم وأنه لو لم يتنازل عن هذه الأراضى لكان من المؤكد ان ابن سعود يحتل ويستولى على الكويت كلها، وقال الشيخ أحمد الصباح: لو توفى ابن سعود وأصبحت انا على نفس القوة فهل ستعترض الحكومة البريطانية إذا رفضت الالتزام بخط الحدود غير العادل واستعدت أراضىَّ السليبة؟ فضحك بيرسى وقال: كلا. وليبارك الله جهودك. وهكذا أمام الأمر الواقع وافق الشيخ أحمد الجابر ولكنه ظل على يقين إلى آخر يوم فى حياته أنه عومل معاملة ظالمة وكان يصور الوضع للمقربين إليه على النحو الآتى:

---

١ ـ هـ. رب. ديكسون ـ المرجع السابق ص٣٤٧.

«لم أكن حاضراً أثناء المناقشات فى عقير التى تقع على بعد ثلاثمائة ميل ولا أخطرت بما يجرى هناك، كنت أضع ثقتى فى «بيرسى كوكس» وأضعه من نفسي فى مقام الوالد. وماكنت لأهتم بكل تأكيد لو أن بضعة أميال من الأرض أخذت منى ولكن أن يسلب ثلثى مملكتى دون السماع لكلمة واحدة من حول هذا الأمر وأن أرى هذه الأرض تعطى لغيرى فهذا أمرٌ شاق حقًا(1).

لكن الاتفاقية المذكورة، وإن ابتدعت أسلوبا صار مثالا ناجحا لتخطيط الحدود الاستعمارية فى الحالات المماثلة، لم ترسم نظاما معينا أو إدارة معينة للمنطقة وربما يرجع ذلك بصدد الحدود السعودية العراقية إلى أن هذه المساحة الشاسعة لم تكن آهلة بالسكان وقت تخطيطها، إذ لم يكن البترول قد تدفق فيها بعد، وبالتالى لم تكن هناك حاجة عملية لضبط نظام ادارة المنطقة والتدقيق فى علاقات الدولتين بها. وهكذا ظلت سيادة الدولتين فى المنطقة دون تحديد دقيق، مع التسليم بأن حقوقهما فيها متساوية، فلم تحدد الاتفاقية طريقة معينة لممارسة تلك السيادة، فكانت بذلك أشبه بنظام السيادة المشتركة حتى تفجرت المشاكل القانونية العنيفة مع تزايد عمليات الكشف عن البترول، وظهرت الحاجة الماسة إلى وضع نظام دقيق لإدارة المنطقة المحايدة، وتمكن الجانبان من التوصل إلى مثل ذلك النظام فى ٧/٧/ ١٩٦٥(2).

الوضع القانونى للمنطقة المحايدة فى ظل اتفاقية عقير ١٩٢٢

كانت الامتيازات البترولية التى تمنحها كل من الكويت والسعودية للشركات البترولية وأراضيهما لاتسرى على المنطقة المحايدة. غير أنه استثناء لهذه القاعدة نصت المادة الثالثة من اتفاقية السعودية مع أرامكو على أن يشمل امتيازها المنطقة المحايدة، ولكن هذا الوضع انتهى عام ١٩٤٨ حين قدم شيخ الكويت شروطا أفضل فى اتفاقيته مع شركة أمريكية مستقلة وبعد ذلك منحت كل من السعودية

---

١ ـ هـ. رب. ديكسون ـ نفس المرجع ص٣٥١.

٢ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٤٤.

والكويت امتيازات بترولية فى النصف المخصص لكل منهما فى المنطقة، فوقعت الكويت فى يونيو ١٩٤٨ اتفاقا مع شركة النفط الأمريكية المستقلة، وفى فبراير ١٩٤٩ وقعت السعودية اتفاقا مع Pasific Western Corpuration وأطلق الاتفاقان يد الشركتين فى استغلال نفط المنطقة بأكملها، فاتفقت الشركتان على عملية استغلال مشترك لها. وفى عامى ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ منحت الحكومتان لشركة النفط الغربية اليابانية امتيازات منفصلة فى المناطق الساحلية التى تطل عليها المنطقة المحايدة. وصار لكل طرف أن يتصرف فى ذلك الجزء من الساحل الخاص به، دون أن يتفق خصيصا على ذلك. وإنما جاء ذلك تطبيقا للمبدأ العام والخاص بالمناصفة الذى تضمنته الاتفاقية. وتقوم الشركة اليابانية حاليا باستغلال نصيب كل من الدولتين فى المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن أحكام اتفاقيتى الدولتين مع الشركة اليابانية بشأن استغلال المنطقة الساحلية، أحكام متماثلة تقضى بتعيين حرس للشركة ولموظفيها، وعليها أن ترفع علم الدولة التى تعمل فى الجزء الخاص بها، كما تقضى بأنه بعد انتهاء فترة الامتيار تؤول الممتلكات داخل وخارج منطقة الامتيار إلى الدولة المعنية، أو تقوم الدولتان مشتركتان بشرائها. أما فيما يتعلق بإبرام الاتفاقات فى المنطقة المحايدة، فلا يجوز لإحدى الدولتين أن تبرم اتفاقا تلزم به الدولة الأخرى فى المنطقة المحايدة، وفى هذا الصدد يلاحظ أن اتفاقية الحماية البريطانية الكويتية لعام ١٨٩٩ تنطبق على المنطقة المحايدة بالقدر الذى يضمن حماية مصالح الكويت ورعاياها فيها لأن اتفاقية عقير تمت عام ١٩٢٢ أى أنها لاحقة على اتفاقية الحماية المذكورة.

يختلف وضع المنطقة المحايدة فيما يتعلق بممارسة السيادة فى إطار ابرام الاتفاقيات عن وضع السودان مثلا فى ظل الادارة المصرية البريطانية وفق اتفاقية الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩، فى أن السودان اقليم مستقل له حكومة خاصة به مستقلة عن حكومتى مصر وبريطانيا ولحاكمه العام وحده، الذى تعينه الحكومتان، حق ابرام الاتفاقات الخاصة بالسودان. ولكن المنطقة المحايدة ليس لها حكومة

خاصة مستقلة عن الكويت والسعودية بل أن الاتفاقيات التى تبرم حتى بين السعودية والكويت لاتسرى على المنطقة ويشبه هذا الوضع اتفاق السيادة المشتركة ذلك اتفاقية تسليم المجرمين بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٠ التى تنص مادتها الثامنة على سريانها على المنطقة المحايدة. وتمارس كل دولة منهما اختصاصا منفصلا على رعاياها فى المنطقة وفى ذلك يشبه هذا الوضع اتفاق السيادة المشتركة الفرنسى الانجليزى المبرم عام ١٩١٤ بشأن جزر هبريد[١].

كان عداء ابن سعود للهاشميين لازال قائما بعد توقيع الاتفاقية وهو عداء لم يحسمه سوى الاحتلال للحجاز وطرد الأشراف من مكة ومدن الحجاز وضمه إلى ملكه فى نجد والاحساء وذلك بعد توقيع الاتفاقية بقليل وأيضا شن على الكويت فى العام اللاحق للتوقيع حربًا اقتصادية، إذ فرض عليها حصارا استمر منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٣٧ أما فى حكم أحمد الجابر قاوم المحاولات التى قام بها الطامعون السعوديون فى الكويت بقصد ضمها إلى ملكهم وجعل الكويت دولة لا إمارة وتابع مسيرة الحركة الدستورية بعده الشيخ عبدالله السالم إلى أن نالت الكويت الاستقلال.

يرى حسين البحارنة أنه مما يدعم صحة القول إن تسوية العقير كانت تسوية موقتة، أن التقسيم الذى رسمته هذه الاتفاقية لم ينفذ فى الواقع. ولكن تبقى اتفاقية العقير الاستعمارية المسيحية البريطانية الوثيقة الوحيدة التى تحدد المركز القانونى للسعودية والكويت فى المنطقة المحايدة. وتنص هذه الاتفاقية على أن لكل من السعودية والكويت حقوقًا متساوية فى المنطقة، إلى حين إبرام اتفاقية جديدة بناء على مساعى الحكومة البريطانية. بيد أن اتفاقية العقير لم تضع نظامًا معينًا أو إدارة معينة للمنطقة المحايدة، وربما يعود ذلك إلى أن هذه المنطقة الشاسعة لم تكن آهلة بسكان مستقرين وقت تخطيطها، كما لم يكن النفط قد تدفق فيها[٢].

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٤٥.

٢ ـ عبدالجيل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٥١.

لم تكن تسوية الخلاف على الحدود هى نهاية المشاكل. فقد ظهرت فى العشرينيات مشكلة اقتصادية استمرت تؤثر على العلاقات بين الطرفين حتى الحرب العالمية الثانية. ذلك أن ابن سعود كان بحاجة إلى فرض رسوم على البضائع التى تدخل بلاده، لسد حاجات خزينته الخاوية. وقد اعتاد تجار الكويت قبل رسم الحدود السياسية التى هى ظاهرة جديدة فى شبه جزيرة العرب أن يتنقلوا بحرية من جهة إلى أخرى. فلما حاول ابن سعود أن يقيم مراكز على الحدود للتفتيش الجمركى امتعض التجار الكويتيون. وأخذوا يتفننون فى التهرب من هذه المراكز، ومكنهم من ذلك طول الحدود وتعذر مراقبة الصحراوات الشاسعة، وفكر ابن سعود فى أن يحول التجارة إلى ميناء عقير، ولكن يبدو أن الميناء لم يستطع أن يجتذب عملاء الكويت، لأن الأخير ميناء حر، فضلا عن ذلك له سمعته التاريخية وإمكانياته الطبيعية. ولما أخفق ابن سعود فى الاتفاق على تنظيم مرور التجارة، قرر ضرب حصار اقتصادى على الكويت ومنع رعاياه من التعامل معها. غير أن تجار الكويت لم يعدموا وسيلة فى تهريب البضائع إلى السعودية. وتكررت شكاوى ابن سعود لدى الشيخ أحمد الجابر تارة، ولدى الوكيل السياسى البريطاني تارة أخرى. ولم تشأ بريطانيا التدخل فى هذه القضية إلا بمناسبة تبادل المراسلات بين ابن سعود وأحمد الجابر، فقد اعتبرت هذه المراسلات المباشرة تجاوز الاتفاق عام ١٨٩٩ الذى يجعل العلاقات الخارجية للكويت من اختصاص الحكومة البريطانية. ونتيجة لذلك لم يكن بوسع ابن سعود أن يضع اقتراحاته لحل الأزمة موضع التنفيذ. ومن تلك المقترحات تعيين مراقب سعودى فى جمرك الكويت، أو أن يقوم الشيخ بتحصيل الرسوم بنفسه من التجار الذين يتعاملون مع السعودية ثم يوردها لحكومة الرياض[١].

من الطبيعى أن تزول مثل هذه الخلافات عندما يتفجر البترول فيسد حاجة السعودية، ويغنيها عن مثل هذه الموارد البسيطة. وقد أشرنا إلى أن ابن سعود ساند

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص٢٣٧.

الشيخ أحمد الجابر أثناء تعرضه لأزمة الحركة النيابية الديمقراطية عام ١٩٣٨ ولهذه الأسباب المتباينة، وباعتبار بريطانيا صديقا للطرفين، فقد توسطت أثناء الحرب العالمية الثانية لإنهاء الحصار الاقتصادى السعودى. وفى ٢٠ أبريل عام ١٩٤٢ نجحت فى إقناع الطرفين بعقد معاهدة صداقة وتجارة، سهلت سبل الاتصال والتعامل بين رعايا الدولتين. وقد نصت الاتفاقية على ضرورة مرور القوافل من حدود معينة وتعيين موظفين من البلدين عند هذه النقط. واشتملت الاتفاقية على ملحق خاص بتبادل المجرمين. وظلت العلاقات بين الكويت والسعودية تنمو باطراد، وكان من مصلحة شركات النفط العمل على تدعيم الاستقرار، لذلك شجعت توثيق العلاقات بين الكويت والسعودية. وفى عام ١٩٤٧ عقد الطرفان اتفاقية دفاع وأمن متبادل، وتعهد كل فريق تقديم المساعدة للآخر للمحافظة على الأمن، ومغزى هذه الاتفاقية هى تعاون الدولتين لتنظيم حركة تنقل القبائل، ووضع إمكانيات السعودية للمحافظة على نظام الحكم فى الكويت فى وقت أخذت فيه مظاهر التدخل البريطانى فى الخليج العربي تتراجع رويدا رويدا. وسيتضح أثر ذلك عند إعلان استقلال الكويت عام ١٩٦١[١].

الوضع القانونى للمنطقة المحايدة فى ظل اتفاقية ١٩٦٥

لم تحدد الاتفاقية كيفية إدارة المنطقة المحايدة، وممارسة السيادة عليها وعادت مشكلة الحدود بين السعودية والكويت تبرز على قائمة اهتمامات البلدين مرة أخرى فى عامى ٥٧ ، ١٩٥٨ عندما منحت حكومتا البلدين امتيازات لشركات البترول للتنقيب عن البترول فى المنطقة المحايدة التى ابتدعتها «اتفاقية العقير». فتقدمت السعودية باقتراح تشكيل مجلس إدارى من أربعة أشخاص يمثلون البلدين بالتساوى للإشراف على إدارة المنطقة المحايدة، ورفضت الكويت الاقتراح السعودى وطالبت بتقسيم المنطقة المحايدة إلى جزئين يتولى كل جانب إدارة الجزء الذى يخصه[٢].

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ص٢٣٨.

٢ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٤٥.

وضع المنطقة المحايدة قبل كشف البترول فى المناطق الساحلية وتزايد عمليات الكشف والاستغلال البترولى، لم يكن بحاجة إلى مراجعة وتقنين. ولما منحت الشركة اليابانية ٥٧ ـ ١٩٥٨ امتياز الاستغلال فى المنطقة من الدولتين، جرت مفاوضات طويلة بينهما بشأن مركز المنطقة الجديد وسواحلها وأسفرت هذه المفاوضات عن إبرام اتفاقية ١٩٦٥ وقد بدأت الجولة الأولى من المفاوضات عام ١٩٦٠ اتفق خلالها على تشكيل لجنة خبراء فى كل من البلدين لتقدم تصورها حول طريقة تقسيم المنطقة إلى قسمين، على أن يترك أمر جزيرتى قارو وأم المرادم الملاصقتين للمنطقة لحين التفاوض حول تسوية الحدود البرية والبحرية للمنطقة. وتوقفت المفاوضات فى المرحلة الأولى فترة من الزمن تمكن خلالها السعوديون من دعم وجودهم فى المنطقة، فأقاموا بها مكاتب حكومية، وزادوا نسبة الموظفين السعوديين إلى ٥٥٪ من إجمالى الموظفين العاملين فى المنطقة بل أخضعوا جميع عمال المنطقة سعودين وغير سعوديين لأحكام قانون العمل السعودى إلى غير ذلك من الإجراءات. ولذلك أخذ الطرفان يتفاوضان للتوصل إلى تسوية لهذا الموقف. فاقترح الجانب السعودى أن يتشكل مجلس إدارى من أربعة أفراد يمثلون الجانبين بالتساوى ومهمة هذا المجلس الإشراف على كل مايتعلق بالمنطقة. ولكن الكويت رفضت هذا الاقتراح لأنها رأته معقدا وغير عملى، واقترحت بدلا من ذلك تقسيم المنطقة إلى قسمين منفصلين يتولى كل جانب إدارة القسم الذى يخصه، ووافقت السعودية على مبدأ التقسيم فى إدارة المنطقة أغسطس ١٩٦٣[١].

نتناول بعض ما كتبته الصحف الكويتية حول مشكلة القضايا الحدودية فى المنطقة المحايدة بعد استقلال الكويت فى الوقت التى كانت مشكلة الحدود الشمالية الكويتية مع جارتها العراق مستمرة فى نفس الوقت جاء توقيت مشاكل حدودها الجنوبية مع السعودية. فقد ذكرت صحيفة الوطن الكويتية الصادرة فى ١٩٦٢/٨/١١:

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٤٥.

«نفى أنباء مخـتلفة عن الحدود الكويتية السعـودية» جاءنا من وزارة الإر
والأنباء البيان التالى:

نشرت بعض الصحف وتناقلت عنها بعض وكـالات الأنباء، أنباء مفاده
وضعًا متـوترًا أخذ يظهر فى منطقة الحدود الكويتـية السعودية. وإيضاحًا للحـ
ترى وزارة الإرشاد والأنبـاء أن من واجبها أن تنفـى هذه الأنباء جملة وتفصـ
مؤكدة أن العلاقات بين الكويت والمملكة العربية السـعودية الشقيقة كانت ولا
وستظل علاقات أخوة يردها التفاهم والتعاون التامين، لما فيه خير البلدين الشق
وحكومتيهمـا، ولما فيه خير ونور الأمة العربية. هذا وإن العـلاقات المتينة الرا
بين المملكة العربية السـعودية والكويت تسمو على ما نشرته الصـحف ونقلته
وكالات الأنـباء. ولن تؤثر هذه الأنبـاء المختلفـة مطلقًا على الـعلاقات الأخ
الصادقة التى تسود البلدين الشقيقين وشعبيهما وحكومتيهما.

كتبت صحيفة الرأى العام الكويتية فى ٩/ ٣/ ١٩٦٤ تقول:

صدور البـيان الكويتى ـ السعـودى ـ المشترك . . الاتفـاق بالأحرف الأ
على تقسيم المنطقـة المحايدة استشارة خـبراء بالقانون البحرى بشأن تعـيين الحـ
الشمالية. انتـهت المفاوضات بين الكويت والسعودية بصدد تقـسيم المنطقة المحـ
ومنطقة الجرف القارى، أذيع الـبيان المشترك الذى صدر عقب انتـهاء المفاوضا
دعم الاتفاق بالحروف الأولى على البيان.

وقع الطرفـان البيـان المشـترك بعـد ظهر أمـس فى وزارة الخارجـية عـ
مفـاوضات استمـرت ١٢ يوما، ويقول البـيان: زار الكويت فى الفتـرة مابين
و٢٤ شـوال عـام ١٣٨٣هـ الموافق ٢٦ أبريل و ٨ مـارس سنة ١٩٦٤، وفـد
المملكة العربية الـسعودية برئاسة معـالى أحمد زكى اليمانى وزير البـترول والـ
المعدنيـة تلبية للدعـوة التى وجهها إليـه معالى جـابر الأحمد الصبـاح وزير ا
والصناعة فى دولة الكويت وقد جرت لهذه المناسبـة مباحثات بين الوفدين فى
يسوده روح الأخوة الاسلامـية العربية وأواصر الصداقة التـقليدية وقد أثمرت

المباحثات اتفاقية «وقعت بالأحرف الأولى بشأن تقسيم المنطقة المحايدة وتنظيم الشؤون وممارسة الطرفين لحقوقهما المتساوية فيها مما يؤكد استمرار التعاون الصادق بين البلدين الشقيقين والله ولى التوفيق ـ نقطة الخلاف وعلمت الرأى العام أن الاتفاق لم يتم حول تعيين الحدود الشمالية الواقعة بين الجزيرتين وقد نزل أمر البت بها إلى لجنة من خبراء القانون الدولى البحرى تدرس الموضوع من هذه الاتفاقية وصرح وزير النفط السعودى أحمد زكي اليماني قبل سفره أن المفاوضات سوف تستأنف بين البلدين بعد أن يصدق الدولتان على ماتم الاتفاق عليه بالصيغة الدستورية وكانت لجنة الشؤون الخارجية قد عقدت اجتماعًا أسفر عن وضع مذكرة تتضمن رأى اللجنة فى المحادثات الجارية بين المملكة والكويت حول تقسيم المنطقة المحايدة، وقد أوضح الوزير أن وجهة نظر اللجنة مقاربة ومنسجمة مع وجهة نظر الحكومة حيال الموضوع[1].

الكويت تعوض مزارعيها وتدفع ٨ ملايين دينار للسعوديين، القسم الشمالى للكويت والجنوبى للسعودية بالمنطقة المقسومة.

صدر مرسوم أميرى بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بين الكويت والسعودية بشأن أملاك رعايا الدولتين فى المنطقة المقسومة، وقد أكد المرسوم أنه انطلاقا من روح الأخوة واستهدافا لتعميق أواصر حسن الجوار ورغبة من الطرفين فى إنهاء المسائل المعلقة بينهما ببيان أملاك مواطنى كل منهما وحل جميع المشاكل حلا نهائيا، فقد اتفق الطرفان على أن تتعهد الكويت بدفع ٨ ملايين دينار تعويضًا للمواطنين للسعوديين عن أملاكهم فى القسم الشمالى من المنطقة المقسومة كما تتوالى الكويت تعويض مواطنيها عن مزارعهم من القسم الجنوبى من المنطقة وتؤول هذه المزارع للسعودية وتؤول المزارع المملوكة للمواطنين السعوديين للحكومة الكويتية ويذكر أنه كان تم التوقيع على هذا الاتقان أثناء زيارة ولى العهد الشيخ سعد العبد الله ووقع الاتفاقية وزيرا داخلية البلدين.

---

١ ـ صحيفة «الرأى العام الكويتية» ـ ١٩٦٤/٣/٩م.

هكذا ظلت سيادة الدولتين فى المنطقة دون تحديد دقيق، مع التسليم بأن حقوقهما فيها متساوية. فلم تحدد الاتفاقية طريقة معينة لممارسة تلك السيادة، فكانت بذلك أشبه بنظام السيادة المشتركة، حتى تفجرت الخلافات والمشاكل القانونية العنيفة مع تزايد الاكتشافات النفطية، وظهرت الحاجة الملحة إلى وضع نظام إدارى دقيق للمنطقة، وتوصل الجانبان إلى اتفاق بهذا الشأن فى ٧ يوليو ١٩٦٥. وقد كانت الامتيازات النفطية التى تمنحها كل من السعودية والكويت للشركات النفطية فى أراضيهما لاتسرى على المنطقة المحايدة، غير أنه استثناء لهذه القاعدة. نصت المادة الثالثة من الاتفاقية السعودية مع أرامكو على أن يشمل امتيازها المنطقة المحايدة، بيد أن هذا الوضع انتهى عام ١٩٤٨ حينما منح شيخ الكويت شروطًا أفضل فى اتفاقيته مع شركة أمريكية مستقلة، وبعد ذلك منحت كل من السعودية والكويت امتيازات نفطية فى النصف المخصص لكل منهما فى المنطقة[1].

دارت فى فبراير ١٩٦٤ مفاوضات شاملة على مستوى عال بشأن المنطقة وحدودها البرية والبحرية والجزيرتين المجاورتين لها «قارو» و«أم المرادم» وانتهى إلى اتفاق فى هذا الصدد وقع بالأحرف الأولى فى ٨/ ٣/ ١٩٦٤ يقضى بتقسيم المنطقة إلى قسمين متساويين لاعتبارات ادارية، دون المساس بالترتيب الذى أشارت به اتفاقية العقير ١٩٢٢ بشأن الاستغلال المتكافئ بينهما لثروات المنطقة الطبيعية، وصدق مجلس الوزراء السعودى على الاتفاق فى ١/ ٤/ ١٩٦٤، بعد أن صدق عليه مجلس الوزراء الكويتى فى ٢٣/ ٣/ ١٩٦٤. غير أن الاتفاق المذكور لم يتناول مسألة تقسيم سواحل المنطقة، وإن قسم المنطقة نفسها من الوجهة الادارية، كما لم ينظم وضع الجزر لأن الجانبين ارتأيا أن هذه المسائل تدخل فى عداد المسائل القانونية البحته وعهد بها إلى لجنة خبراء قانونيين محايدين، على أن تقدم توصياتها بالحل المناسب لحكومتى البلدين. وهو ما حدث بالفعل، وانعكست هذه

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٥٢.

التوصيات فيما تضمنته اتفاقية ٧/٧/١٩٦٥ بشأن تقسيم المنطقة المحايدة. وأهم ملامح الاتفاقية الجديدة أنها أنهت الوضع المؤقت الذى رسمته اتفاقية العقير ١٩٢٢، وحافظت عليه اتفاقية التقسيم الادارى للمنطقة عام ١٩٦٤، فنصت على تقسيم المنطقة إلى قسمين محددين متساويين، ويمارس كل طرف حقوق الادارة والتشريع والدفاع فى الجزء الخاص به. وتنطبق نفس هذه الحقوق على البحر الإقليمى الملاصق وهو ٦ أميال بحرية فقط خلافا للسعودية التى تحتفظ عادة بمياه اقليمية فى مناطق أخرى تبلغ ١٢ ميلا، وكذلك الكويت التى مدت مياهها الاقليمية إلى ١٢ ميلا بمرسوم صدر فى ٢٤/١٢/١٩٦٧. ونصت الاتفاقية كذلك على أن يعين الخط الفاصل بين منطقتى المياه الاقليمية للدولتين باتفاق لاحق[المادة ٧ من الاتفاقية] أما المناطق البحرية المجاورة للمنطقة المقسمة فتنقسم كما لو كانت المنطقة المحايدة نفسها لم تقسم، ويمارس الطرفان حقوقا متساوية فى استغلال الموارد الطبيعية فى المناطق البحرية خارج نطاق الاثنى عشر ميلا[المادة ٨](١).

تجدر ملاحظة أن الاتفاقية نصت فى مادتها التاسعة على أنها لاتؤثر أو تعدل فى الامتيازات البترولية السارية فى المنطقة، كما تضمن الاتفاقية [المادة ١٥] حرية العمل لمواطنى الطرفين فى أى جزء من المنطقة المقسمة. أما تنفيذ الاتفاقية فيعهد إلى لجنة دائمة مشتركة، تضم عددا متساويا يمثل كليهما، وتعديل الامتيازات السارية، أو منح امتيازات جديدة فى المنطقة بما فى ذلك ساحلها البحرى، يتم بقرار مشترك من وزيرى البترول فى البلدين. وأوردت الاتفاقية أحكاما لتسوية ما قد ينشأ من منازعات بصدد تنفيذها أو تفسيرها، فأشارت إلى عدة وسائل منها التحكيم، والاحالة إلى محكمة العدل الدولية، التى يكون قرارها فاصلا وملزما للطرفين. وإذا رفض أحد الطرفين تنفيذ حكم التحكيم، أو المحكمة، فللطرف الآخر أن يتحلل من التزاماته فى ظل الاتفاقية، أى يمكنه أن يعود إلى ما كانت تقره اتفاقية ١٩٢٣ واتفاقية ١٩٦٤ الخاصة بالتقسيم الادارى للمنطقة. ويسرى

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٤٧.

تنفيذ الاتفاقية بمجرد تبادل وثائق التصديق. وإعمالا لهذا النص صدقت السعودية عى الاتفاقية بالمرسوم رقم ٣ فى ١٩٦٥/٧/١١ أى بعد التوقيع عليها بأربعة أيام، وبينما أقرها مجلس الأمة الكويتى فى ١٩٦٦/٦/٤، وتم تبادل وثائق التصديق فى ١٩٦٦/٧/٢٥ . ويلاحظ أخيرا أن الجديد فى الاتفاقية أنها قسمت المنطقة جغرافيا إلى قسمين، على كل سيادة طرف خالصة، ولكن سيادتهما المشتركة تظل فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية. ولكن يلاحظ أن الاتفاقية المذكورة تركت أمر الجزر معلقا فتقع جزيرة «كوبر» أمام الكويت مباشرة. أما جزيرتا «أم المرادم» و«قارو» فهما أقرب إلى المنطقة المحايدة ولا خلاف حول خضوع جزيرة كوبر للسيادة الكويتية التامة. لكن الخلاف يدور حول مطالبة الكويت بضم الجزيرتين الاخيرتين - بينما ترى السعودية أن تمارس سيادة مشتركة عليهما كما هو الحال فى المنطقة المحايدة. وكانت بريطانيا التى مثلت مصالح الكويت قبل استقلالها عام ١٩٦١ تدفع بأن الجزيرتين لاتتبعان المنطقة المحايدة لأنها لم تخضع للنزاع حول حقوق الرعى Pasture right، وهو النزاع الذى أدى إلى تسوية للموقف تمثلت فى ابتداع فكرة المنطقة المحايدة.

مما يذكر أن حاكم الكويت منح شركة البترول الأمريكية[1] كاليفورنيا A.O.C.C امتيازا فى ١٩٤٩/٩/٢٢ فى الجزر الثلاث ومياهها الاقليمية، ورخص لها بأن تقوم بالكشف والانتاج وملكية البترول المستخرج. وحدد الامتياز البحر الاقليمى للجزر بثلاثة أميال بحرية ابتداء من أدنى نقطة عند الجزر ولكن العمل وفقا للامتياز ظل معطلا حتى عام ١٩٦٢. ورغم أن السعودية لم تحتج على هذا الامتياز عند منحه، إلا أنها لاتزال ترى أن الجزيرتين «قارو» و«أم المرادم» جزء من المنطقة المحايدة.

يرى بعض الثقاة فى هذا الصدد أن امتياز السعودية مع شركة الزيت العربية اليابانية التى حصلت على امتياز العمل فى المنطقة المحايدة لصالح كل من السعودية

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٤٨.

والكويت بشكل منفصل، يشير بشكل خاص إلى وقوع الجزيرتين ضمن هذا الامتيار على أساس أنه يدخل ضمن النصف الخاص بها في المنطقة المحايدة وفي ضوء ما تقرر في اتفاقية ١٩٦٥ من تقسيم سواحل المنطقة مناصفة كالمنطقة نفسها تماما. ويرى الدكتور البحارنة، أنه يبدو من تطورات النزاع حول الجزيرتين أن الكويت رغم إصرارها على سيادتها الكاملة عليهما، إلا أنها تنوى التنازل عن نصف دخلها للسعودية. وترى الكويت مع ذلك أن النزاع حول الجزر قانونى بحت، وأن البلدين اتفقا على عرضه على لجنة خبراء قانونيين للفصل فيه وفقا للقانون الدولى. والواقع أنه رغم الاتفاق على كل شيء في المنطقة المحايدة، إلا أن الأمور لم تخل من بعض المتاعب. فقد ثارت مناقشة ومشاكل بين أرامكو في السعودية، وشركة A.O.C. اليابانية العاملة في المنطقة المحايدة حول استغلال الحقلين المجاورين للمنطقة. وقد ثارت هذه المشكلة لأول مرة في مايو ١٩٦٣ وعرفت باسمProblem of Capture حيث تخشى أرامكو أن يؤدى زيادة الضخ في المنطقة المحايدة إلى سحب البترول من حقل «السفانية» الذى تعمل فيه وهو أولى الآبار البحرية التى اكتشفت في السعودية عام ١٩٥١ ويحوى أكبر احتياطى في العالم. وهذه مشكلة لا حل لها في القانون، وإنما تحل بالاتفاق بين الدولتين(١).

نجد إن أهم ملامح اتفاقية ١٩٦٥ هى إنهاء الوضع المؤقت الذى رسمته اتفاقية العقير لعام ١٩٢٢، وحافظت عليه اتفاقية التقسيم الإدارى للمنطقة عام ١٩٦٤، فنصت على تقسيم المنطقة إلى قسمين محددين متساويين، ويمارس كل طرف حقوقه الإدارية والتشريعية والدفاعية في الجزء الخاص به. وانطبقت هذه الحقوق نفسها على البحر الاقليمى الملاصق، وهو ٦ أميال بحرية فقط، خلافًا للسعودية التى تعتمد مجالا بحريًا بمسافة ١٢ ميلا، وكذلك الكويت التى مدت مياهها الإقلمية ١٢ ميلا بمرسوم صدر في ١٩٦٧/١٢/٢٤. وقد استعمل خط الوسط كطريقة لتحديد الجزء العائد للسعودية، والآخر للكويت في المنطقة

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٤٨.

المحايدة، وذلك بمقتضى الاتفاقيــة الإضافية المؤرخة فى ١٨/ ١٢/ ١٩٦٩. يبقى أن جميع الاتفاقات السابقة قد تركت أمر الجزر معلقًا. وإذا كانت جزيرة كوبر تخضع للسيادة الكويتية التامــة، فإن النزاع بدأ حين أرادت الكويت ضم جزيرتين أخريتين (قارور وأم المرادم) إلى سـيادتهــا. فعارضت الريــاض المساعى الكويتيــة وطالبت بتقاسم السيادة على هاتين الجزيرتين. ولكن العمل وفـقا للامتياز بقى معطلا حتى عام ١٩٦٢[1].

يرى البعض أن امـتيــار السعودية مع شـركة الزيت العـربية اليابـانية، التى حصلت على امتيار العمل فى المنطقــة المحايدة لمصلحة كل من السعودية والكويت كل على حدة، يشير، بصفة خاصة، إلى وقوع الجزيرتين ضمن هذا الامتيار على أساس أنه يدخل ضمن النصف الخاص بها فى المنطقة المحايدة، وفى ضوء ما تقرر فى اتفاقـية ١٩٦٥ من تقـسيم سواحل المنطقــة مناصفــة، كالمنطقة نـفسهــا تماما. وبمقتضى المرســوم رقم (٦)، عدت الكويت الجزيرتين جزءًا مــن إقليم الأحمدى. واستندت الكويــت فى تأكيدها ملكيــة الجزيرتين إلى الرســائل المتبادلة بـينها وبين العراق عامى ١٩٢٣ و١٩٣٢ وقد بقى الخلاف السعودى ـ الكويتى حول الجزيرتين معلقًــا حتى العام ١٩٧٧ ، حينمــا أقدمت السعودية على مــد سيادتها عليـهما من جانب واحد. لقد صـمت الكويتيون على الإجراء السعودى، إلا أن صــمتهم كان له مــا يبرره. فـعلى الرغم من السـيـولة الملحـوظة فى المناخ السيــاسى الخليـجى وقتذاك، لم يكن بمقدور الكويت الاستفادة من هذه السيولة. فهى مع بغداد لديها مشكلتها الحـدودية الشائكة برًا وبحرًا، وهى مع طهران على خلاف حـول طبيعة الأثر القانونى لجزيرة فيلكا، إضافة للأثر القانونى لجزيرتى قارور وأم المرادم موضع النزاع مع السعــودية. وكانت معظم المحـاولات الكويتية لترسـيم الحدود مع إيران تواجه بمعارضة عراقية شديدة تؤدى إلى إفشالها فى نهاية المطاف، ولاتبدو الكويت أنها فى وضع أفضل مما كــانت عليه عام ١٩٧٧ ، رغم التغيير فى تـفاصيل اللوحة

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٥٢.

الإقليمـية. يبقى أن المشهـد الإقليمى القادم، بما ينطوى عـليه من تعويم محـتمل للبيئة الاستراتيجية والسيـاسية للخليج العربي، قد يدفع باتجاه موقف كويتى جديد من هذا النزاع، ويمكن القـول أن العلاقـة ربما تكون محض طرديـة بين مسـتوى التعويم ومستوى التشدد(١).

اتفاقية السعودية والكويت لترسيم الحدود البحرية لعام ٢٠٠٠

لم يظهر أن هناك خـلافا أو موضـوعًا حدوديا معلقـا بين الكويت والمملكة العربية حول منطقـة حقل «الدرة» قبل أن تبادر إيران إلى القيام بأعمـال تنقيب فيه منتهزة فرصـة حرص الرياض والكويت علي عدم إثارة الموضوع أو اعتـباره محلا لخلاف بينهما، الأمر الذى أدى إلى فـتح هذا الملف الحدودى البحرى، أي أن دور الطرف الثالث هنـا لم يكن إيجابيًا على الأقل فى مـنطلقه وأهدافه، وإذا كـان قد أدى لنتيجة إيجـابية وهى اتجاه الدولتين إلى إبرام اتفاق لترسيـم الحدود بينهما فى هذه المنطقة، فإنما يرجع هذا إلى حكمـة القيادتين السعودية والكويتيـة، وإدراكهما لضرورة تفويت مثل هذه الفرصة على طهران. ويؤكد ذلك ما أعلنه المسؤولون من الجانبين فور الكشف عن قيام طهران بأعمـال التنقيب، من حرصهما على التنسيق الثنائى المشتـرك قبل التفـاوض أو التعاطى مع الطرف الإيرانى بشـأن هذه المسألة. وعلى ذلك يمكن القول بأن الحـوارات الثنائية تظل هى الأفضل والأكثر فـعالية في الاتجاه إلى تسوية النزاعات الحدودية. بينمـا يرتبط لنجاح دور الطرف الثالث برغبته أساسًا فى التدخل إيجـابيًا، فضلا بالطبع عن درجة الثقل والقـبول الذى يتمتع به لدى طرفى النزاع(٢).

وقعت المملكلة العربيـة السعودية والكويت فى ٢/٧/ ٢٠٠٠ اتفاقيـة نهائية لترسيم حـدودهما البحرية فى شـمال الخليج العربي قبـالة المنطقة البرية المقـسومة بينهما وهى الجرف القارى الغنى بالنفط والغـاز الذى اصطلح الطرفان على تسميته

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٥٣.

٢ ـ مجلة أفاق المستقبل ـ العدد العاشر ـ نوفمبر ٢٠٠٠ ص٣٦.

«المنطقة المغمورة». ووسط أجواء احتفالية تلت تبادل قلادتى مبارك الكبير وابن سعود أعلى وسامين فى البلدين بين أمير الكويت جابر الأحمد وولى العهد السعودى عبدالله بن عبدالعزيز فى الكويت وقع وزيرا الخارجية سعود الفيصل وصباح الأحمد على الاتفاقية بحضور جابر والأمير عبدالله. ونص بيان مشترك على أنه:

«بروح أخوية تعكس عمق العلاقات الوثيقة بين البلدين الشقيقين وتتويجا لمساعى فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية وأخيه جابر الأحمد الصباح أمير الكويت على إنهاء موضوع تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين». وفى إطار الجهود التى بذلها عبدالله بن عبدالعزيز وأخوه سعد العبد الله تم فى هذا اليوم الأحد الثلاثين من شهر ربيع الأول عام ١٤٢١ للهجرة الموافق ٢ يوليو ٢٠٠٠م توقيع اتفاقية بشأن المنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية والكويت وبحضور جابر الأحمد أمير الكويت وعبدالله بن عبدالعزيز وسعد عبدالله السالم.

«ويأتى توقيع هذه الاتفاقية توطيداً وترسيخًا لروابط العقيدة والأخوة التى تجمع بين القيادتين والشعبين الشقيقين فى دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وتعزيزاً لأواصر المحبة والمودة بينهما».

اعتبر مراقبون ومحللون أن من شأن هذه الاتفاقية تيسير التوصل إلى اتفاق مشترك مع إيران لاقتسام مخزون الغاز الطبيعى والنفط تحت مياه الخليج العربي بين الدول الثلاث خصوصًا حقل الدرة الذى باشرت إيران الحفر فيه مؤخراً مما أثار نزاعًا إقليميا حول ملكيته. يذكر أن الكويت كانت قد احتجت على قيام إيران بالحفر فى حقل الدرة البحرى الذى يقع فى منطقة الجرف القارى فى المثلث بين السعودية والكويت وإيران والذى لم يتم ترسيمه بعد. وأحدث قرار طهران وقف

اعمال التنقيب فى هذه البئر ارتياحًا لدى الكويت والرياض لينهى أزمة صامتة شهدت تحركا ديبلوماسيا كويتيا وسعوديا نشيطا وهادئًا لتسوية الموقف. وحول حقل الدرة البحرى ودور إيران قال سعود الفيصل «هناك موقف مشترك بين السعودية والكويت مع الجارة إيران وسوف تحل ان شاء الله قضية تحديد الحدود بنفس الطرق السلمية والودية التى حللنا فيها مشاكل القضايا العالقة السابقة». وأضاف فى تصريحات للصحافيين إثر توقيع الاتفاقية: «فى الواقع أن هذا هو الشيء الطبيعى الذى يحدث بين البلدين الشقيقين فى أى قضية تكون عالقة بينهما يقومان بحلها بالطرق المحببة بالنفس وبالطرق التى ترضى الضمير»[1].

اعتبر وزير الخارجية السعودى توقيع هذه الاتفاقية بين السعودية والكويت «يوما سعيداً» فى العلاقات الثنائية وأنه يوم من أيام عديدة أكثر بناء وأكثر تركيزاً على القضايا التى تجمعنا وبناء صرح من هذه العلاقات التى تتماشى مع تطلعات البلدين». وفى رده على سؤال حول بنود الاتفاقية أجاب «لا حيثيات ولا غير حيثيات اتفقنا على انهاء تقسيم المنطقة المحايدة وكان باقى فقط الحدود البحرية وانتهت الآن».

وعن رأيه فى توقيع السعودية اتفاقيتين حدوديتين فى أقل من شهرين فى إشارة إلى اتفاقها الحدودى الأخير مع اليمن قال الأمير «إن هذه ليست تجربة سعودية فقط. نحن دولة عقدنا اتفاقية مع اليمن فكانت هناك دولتان مسؤولتين عن هذا الانجاز كما أن الكويت والسعودية مسؤولتان عن هذا الانجاز الذى حدث اليوم وليست السعودية فقط وهذا شيء يجعلنا نستبشر خيرا بالنسبة للقضايا العالقة».

استندت الاتفاقية على أعمال مسح بحرى وجوى وساحلى قامت بها شركة سويدية مختصة أعدت الخرائط مابين البلدين. وانتهى عمل الشركة عام ١٩٩٧

---

١ ـ جريدة الاتحاد الصادرة فى ٣/٧/ ٢٠٠٠.

غير أن قرار الترسيم انتظر موافقة سياسية على أعلى المستويات وهو ما تحقق خلال الزيارة الحالية لولى العهد السعودى الذى يغادر الكويت اليوم بعد زيارة رسمية وشعبية صحبه فيها وفد كبير جدا حملته إلى الكويت خمس طائرات. وأكدت المصادر الكويتية أن الجزر الكويتية بقيت على حالها طبقا للاتفاقية وهو مايعتبر مصدر ارتياح كبير للكويت. وطبقا للمصادر فإن الكويت حصلت على مياه اقليمية إلى الجنوب من جزيرة قاروه بما يعادل ميلا بحريا بعد أن كانت تطالب خلال المحادثات بثلاثة أميال بحرية. وفى هذه الحالة فإن المكسب الكويتى بالاحتفاظ بكل الجزر وخصوصا قاروه والتى دارت حولها تكهنات فى بعض الأوقات لمصلحة السعودية. بمد المياه الاقليمية السعودية مسافات جديدة تمنح المملكة مشاركة أفضل فى الثروات الموجودة فى باطن المياه الضحلة المقابلة للمنطقة المقسومة (المحايدة).

أكد كبار المسؤولين من الجانبين أن ماجرى التفاهم عليه واضح ولا لبس فيه ويحفظ مصالحهما وهو مايمهد الأرضية لاتفاق مع إيران حول استغلال الجرف القارى المشترك حيث يوجد حقل الدرة الغارى النفطى الكبير الذى تبلغ احتياطاته حوالى خمسة تريليونات متر مكعب. وأوضحت المصادر الكويتية أنه بعد التنفيذ العملى للاتفاق سيمنح السعودية نسبة ٢٥٪ من الحصة المشتركة مع الكويت التى ستحصل على ٧٥٪ بعد تقسيم الحقل وتحديد الحصة الإيرانية.

عقدت جلسة المباحثات الرسمية بين أمير الكويت وولى العهد السعودى. وصرح وزير شؤون الديوان الأميرى الكويتى الشيخ ناصر محمد الأحمدى بأن المباحثات تناولت سبل تطوير وتنمية العلاقات الثنائية الطيبة بين البلدين ومجالات تقوية أواصرها وعلى أساس الثقة والتقدير المتبادلين والمودة المشتركة فى كل المجالات لبناء أرضية مشتركة تلتقى فيها أوجه التعاون والخير للشعبين الشقيقين. كما تناولت مستجدات القضايا المطروحة على الساحة الدولية مشيراً إلى أنه قد سادها جو ودى تميز بالتفاهم وروح الأخوة. ومن ناحية أخرى أكد مجلس الوزراء

الكويتى فى بيان صدر عن اجتماعه الأسبوعى أن زيارة ولى العهد السعودى سيكون لها أكبر الأثر فى تعميق أواصر الأخوة التى تربط بين قيادتى وشعبى البلدين الشقيقين. وأعرب المجلس عن ارتياحه للاتفاق الكامل وتطابق وجهات النظر التى سادت المباحثات حيال جميع القضايا الاقليمية والعربية والعالمية وإلى تجسد متانة وعمق العلاقات الكويتية ـ السعودية وتؤكد رسوخ جذورها التاريخية والتى أبرزها تتابع الأحداث قديما وحديثا[1].

السعودية تصادق على اتفاقية الحدود مع الكويت

وافق مجلس الوزراء السعودى فى ١٠/٧/٢٠٠٠ على الاتفاقية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية والكويت. وأعرب فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية خلال ترؤسه للجلسة التى عقدها مجلس الوزراء عن ارتياح المجلس لما توصل إليه البلدان نحو المزيد من توطيد علاقاتهما الأخوية المتينة والعمل من أجل كل ما من شأنه خدمة مصالحهما وصالح شعوبهما والأمة العربية والإسلامية بعامة. وأوضح وزير الإعلام السعودى فى بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس عبر عن تقديره لأمير الكويت جابر الأحمد على جهوده فى تحقيق هذا الانجاز الذى يجسد معنى التعاون والتلاحم والأخوة بين البلدين الشقيقين. وكان مجلس الشورى السعودى قد أقر فى جلسته المنعقدة أمس الأول الاتفاقية المذكورة. وأكدت الكويت أنها ستجرى محادثات حول الجرف القارى مع المملكة العربية السعودية إثر الانتهاء من المصادقة على معاهدة ترسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين البلدين.

قال النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية أن الأمر ذاته ينطبق على إيران، لكنه استبعد أن يجرى وزير النفط الكويتى خلال محادثاته المرتقبة فى إيران محادثات حول الجرف القارى، ذلك أن زيارة الوزير «هى بناء على دعوات سابقة

---

١ ـ جريدة الاتحاد الصادرة فى ٣/٧/٢٠٠٠.

لزيارة إيران وليس لهـا علاقـة بالجـرف القارى». ومن المقـرر أن يزور وزير النفط إيران أواخر الـشهر الجـارى. إلى ذلك بدا أن تأخـير لجنة الشـؤون الخارجيـة فى البرلمان الكويتى إعداد تقـريرها حول الاتفاق جاء استجـابة لإعلانات برلمانية دعت إلى دعم المصادقة على الاتفاقية قبل أن يطلع النواب على بنودها جيدا، بل أن نائبا هو صالح الفضالة ذهب إلى أبعد من ذلك عنـدما طلب أن يقوم بجولة فى المنطقة المحددة بطائرة هليكوبتر للإطلاع على الحدود الطبيـعية. وأحالت الحكومة الاتفاق إلى البرلمان بعد أن صـادقت عليه، وكان من المأمول عـقد اجتماع للجـنة البرلمانية على هامش اجتـماعات مناقشـة الموازنة التى سيتم فـيها ختم دور الانعـقاد، لكن رئيس اللجنة محـمد الصقر أعلن أنها سـتجتمع. وكان البـرلمان الكويتى شرع فى آخر البنود المـدرجة على جدول أعـماله وهى مـشروع الموازنة وهو يستـطيع بهذه الحالة ما لم يتم إجراء تعديل على موعـد عرض الاتفاق الحدودى مع السعودية أن يختتم أعماله يوم غد الأربعاء[1].

نواب كويتيون يرفضون «سلق» الاتفاقية الحدودية مع السعودية

هدد نواب فى مـجلس الأمـة الكـويتى (البـرلمان) بمقـاطعـة جلسـة اليـوم (الأربعاء) المخصـصة لمناقشة الاتفـاقية الحدودية مع السـعودية. إذا لم تتح للنواب الفرصة الكافية لدراسة هذه الاتفاقية، مـحذرين من محاولة «سلق» المصادقة عليها فى يوم واحد، بينما جـرت تراشقات لفظية بين نائب ووزير الإعـلام د. سعد بن طفلة. وهدد النائب صالح الفضالة (نائب رئيس البرلمان السابق) بعدم حضور جلسة اليوم إذا لم يعط النواب الـوقت الكافى لدراسة الاتفاقـية الحدودية، مـشددا على أهميـة هذه الاتفاقية. وكـان رئيس البرلمان جاسم الخرافى أعلن أن مـجلس الأمة سيناقش الاتفاقـية الحدودية بين السعـودية والكويت اليوم بعد الانتهـاء من مناقشة الميزانية العامة[2].

---

١ ـ جريدة الاتحاد الصادرة فى ١٠/ ٧/ ٢٠٠٠.

٢ ـ جريدة الخليج ـ الصادرة فى ١٢ يوليو ٢٠٠٠.

طالب النائب عبدالله النيبارى بعدم «سلق الاتفاقية فى يوم واحد»، باعتبار أن «مصالح البلد مقدمة على أى أمر آخر». غير أن رئيس لجنة الشؤون الخارجية محمد الصقر أكد أن الحكومة مستعدة للإجابة عن ملاحظات وأسئلة النواب، مشيرا إلى أن وزير الخارجية سيحضر الجلسة، ونفى أن يكون هناك اتجاه لسلق الاتفاقية أو تمريرها. من جهة أخرى، جرت مشادة بين وزير الإعلام ابن طفلة والنائب الإسلامى وليد الطبطبائى عندما وصف الإعلام الكويتى بأنه «تافه وفاقد الهوية». وأضاف أن الوزير مشغول بتعيين المقربين منه وإجراء المقابلات معه. وأوضح أن ظهور الوزير لدقيقة يكلف التليفزيون ٥٠٠ دينار، وطالب ابن طفلة بأن يدفع ٢٠ ألف دينار «مقابل تلميع نفسه»، مشددا على ضرورة عدم الموافقة على موازنة الدولة البالغة ٥ مليارات «مادام هناك وزراء لايتقون الله». لكن وزير الإعلام الذى درج عادة على تجاهل مثل هذه الانتقادات سابقا، انفعل هذه المرة وطالب الطبطبائى بالتزام الموضوعية، مؤكدا استعداده للرد على أى استجواب، قبل أن يضيف «نحن لايخيفنا التهديد ولا الوعيد». طالب النواب رئيس المجلس بحذف كل العبارات غير اللائقة التى تبادلها الوزير والنائب بعد ذلك. على صعيد آخر، انتقد نواب، الملاحقات القضائية فى حق فئة «البدون» معتبرين أن توقيفهم واستجوابهم «ممارسات لا إنسانية». ودعا حسين القلاف إلىّ معالجة مشكلة البدون «بحكمة وعقلانية»، منددا باعتقال العديد منهم. ورأى النائب الإسلامى وليد الطبطبائي أن أفراد هذه الفئة يعيشون فى ظروف مأساوية، ودعا النائب عبدالمحسن جمال إلى معاملتهم وفقا للمعاهدات الدولية[1].

الحدود السعودية ـ البحرينية

من المعروف أن السعودية والبحرين تفصلهما مياه الخليج العربي وليس بينهما حدود أرضية. ولذلك فإن قضية الحدود بينهما أحدث من قضايا الحدود الأرضية نظرا لان استغلال البترول فى البحر والسواحل أعقب عمليات الاستغلال فى البر،

---

١ ـ جريدة الخليج ـ الصادرة فى ١٢ يوليو ٢٠٠٠.

وبشكل خاص منذ أن اتجهت الاقطار أثناء الحرب العالمية الثانية، حتى قبل اكتشاف البترول في التحديد في المناطق الساحلية، إلى البحر الإقليمي. وإن مايفصل بينهما حوالى ١٥ ميلا من مياه الخليج العربي. وقد تركز نزاع الحدود البحرية بين البحرين والسعودية على منطقة ضحلة تسمى «فيشت أبو سعفة» التى يقع بها جزيرتان هما لبينة الكبرى، ولبينة الصغرى. وبدأ النزاع على هذه المنطقة عندما منحت حكومة البحرين عام ١٩٤١ امتيازا لشركة نفط البحرين المحدودة للتنقيب عن البترول فى أبو سعفة، لكن السعودية اعترضت بشدة على هذا الامتياز فتوقف التنقيب عن البترول فى المنطقة(١).

فلم تكد تمضى سنوات على إعلان ترومان بشأن المياه الاقليمية والحدود الساحلية عام ١٩٤٥، حتى سارعت السعودية ومشيخات شرق الجزيرة العربية إلى إصدار إعلانات مماثلة، فصدر الإعلان السعودى فى ١٩٤٩/٥/٢٨ يطالب بوقوع المناطق المجاورة للشواطئ تحت اختصاصها وسيادتها، على أن تحدد الحدود فى هذه المناطق وفقا لقواعد العدالة بالاتفاق مع الدول الأخرى ذات الاختصاص والسيادة على مناطق قاع البحر المجاورة. وفى ٥ يونيو صدر إعلان البحرين، وتلاه إعلانات قطر وأبوظبى والكويت ودبى، والشارقة، ورأس الخيمة وعجمان وأم القوين، فى نفس الشهر وجاءت صياغتها كلها متشابهة، وبتشجيع من بريطانيا بالطبع، أملا فى وجود بترول فى المناطق الساحلية. من هنا بدأت مشاكل الحدود البحرية بين السعودية والبحرين حيث لايفصل بينهما سوى حوالى ١٥ ميلا من مياه الخليج العربى. وفى هذه الأثناء كانت السعودية تشهد تدفقا مضطردا فى ثرواتها البترولية، كما أن البحرين كانت تشهد بدايات نضوب آبارها التى ظلت تفيض بالذهب الأسود منذ بداية الثلاثينات. وكان النزاع حول الحدود البحرية السعودية ـ البحرينية أول نزاع من نوعه فى الخليج العربي، كما أنه أول نزاع تتم تسويته بطريقة سريعة وموفقة. لأنه فى ظل الظروف السابق إيضاحها كان هناك

١ ـ محمد مصطفى شحاته ـ المرجع السابق ص٢٢٣.

محوران لأية تسوية فى هذا الصدد فالبحرين يهمها بدرجة أكبر العائد البترولى بينما السعودية يهمها بالدرجة الأولى السيادة على مصادر البترول وهكذا أمكن التوصل إلى صيغة ترتكز على هذين المحورين وفى إطار العلاقات الطيبة والودية بين السعودية والبحرين. ولكن هذه الصيغة، رغم الظروف السياسية المواتية، لم يكن سهلا الوصول إليها، واستغرق التوصل إليها وقتا طويلا[1].

يتلخص النزاع فى أن المنطقة البحرية الفاصلة بين السعودية والبحرين بعرض ١٥ ميلا تقع بها منطقة ضحلة تسمى «فاشت أبو سعفة» كما تقع بها جزيرتان هما «لبينة الكبيرة، ولبينة الصغيرة»، وهذه الجزر الثلاث كانت السعودية والبحرين تتنازعان مليكتها. وبدأ النزاع حين منحت حكومة البحرين عام ١٩٤١ امتيازا لشركة نفط البحرين المحدودة لتقوم بالكشف والاستغلال فى أبو سعفة، ولكن السعودية اعترضت بشدة على منح هذا الامتياز فتوقف العمل فى المنطقة، الذى كانت الشركة قد بدأته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انتظارا لتسوية مسألة السيادة عليها. واتجه الجانبان إلى مائدة المفاوضات، وعقدت أول جولة كبيرة منها فى لندن عام ١٩٥١، اقترح فيها الوفد البريطانى الذى مثل البحرين، أن تحصل البحرين على جزيرتى لبينه، وأن تحصل السعودية على أبو سعفه، ورفض السعوديون الاقتراح ورغبوا فى ضم أبو سعفة ولبينة الكبيرة، على أن يترك للبحرين لبينة الصغيرة. وهكذا تعثرت الجولة الأولى من المفاوضات. وبعد ذلك بعدة سنوات عرض حاكم البحرين التنازل عن لبينة الكبيرة للسعودية بشرط ألا يكون لها مياه إقليمية. أما بالنسبة لفاشت أبو سعفة، فقد اقترح تقسيمه إلى قسمين ـ القسم الغربى يؤول للسعودية، وتحصل البحرين على القسم الشرقى المواجه لساحلها الغربى. ولم يتفق الطرفان حول هذا الاقتراح إلى أن التأم شملهما فى مباحثات عام ١٩٥٤ حيث وافق السعوديون على مبدأ تقسيم فاشت أبو سعفة وعندما استؤنفت المباحثات فى الدمام لم يتفق على طريقة تقسيم أبو سعفة، وفى جولة

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٤٠.

لاحقة فى الدمام أيضا اتفقوا على فكرة توزيع البترول المستخرج من أبو سعفة مناصفة دون حاجة إلى تقسيم الحقل نفسه من الوجهة الجغرافية وهكذا اتفق على تنازل البحرين عن مطلبها الخاص بالسيادة على فاشت أبو سعفة مقابل التزام السعودية بمنح البحرين نصف العائد الصافى من البترول الذى تستخرجه السعودية من الحقل الذى يقع فى نطاق اختصاصها المطلق[1].

أما بالنسبة لجزيرتى لبينة فقد اتفق على أن تمنح السعودية لبينة الكبيرة وتحصل البحرين على لبينة الصغيرة دون أن يكون لأيهما مياة إقليمية رغم أن حرمانهما من المياه الاقليمية اتفق عليه شفاهة ولم يرد فى الاتفاق المبرم بعد ذلك، ورغم أنه يتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨. هذه هى الأحكام العامة التى ضمنها الطرفان اتفاقية ٢٢/ ٢/١٩٥٨ والتى وقعها ملك السعودية وأمير البحرين خلال زيارته الأخيرة للرياض. والاتفاقية المرفق نصها، تحتوى على ديباجة وستة أحكام والحكم الأول بيان بالنقاط وخطوط الطول والعرض الموضحة لسير خط الوسط وما يقع على يمينه يتبع البحرين، وما يقع على يساره يتبع السعودية. والحكم الثانى تحديد وتفصيل لمعلومات خرائطية للمنطقة. وتشير الفقرة الأخيرة من هذا الحكم إلى أن منطقة أبو سعفة ستكون فى القسم المخصص للسعودية وفقا لرغبة حاكم البحرين واتفاق ملك السعودية. ويتم استغلال موارد البترول فى هذه المنطقة بالطريقة التى يختارها ملك السعودية، بشرط أن يمنح لحكومة البحرين نصف الدخل الصافى المستحق لحكومة السعودية والناتج عن هذا الاستغلال بحيث لايفتئت على حق السيادة للحكومة السعودية، ولا على حق الادارة على المنطقة المذكورة. ويقضى الحكم الثالث باعداد خريطة نهائية بهذا المعنى تعد جزءا من الاتفاقية ويقوم على اعدادها هيئة فنية يختارها الطرفان. وقد عثر على الزيت بكميات تجارية فى أبو سعفة عام ١٩٦٥ وبدأت أرامكو منذ ديسمبر ١٩٦٥

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٤٠.

تستخـرج ما يربو على ٣٠ ألف برميل يوميا. وتؤول نصف الأرباح الصـافية إلى أرامكو، أما النصف الآخر فينقسم بين البحرين والسعودية مناصفة(١).

الحدود السعودية ـ القطرية

اعتبر في العام ١٩١٣ ابن سعود قطر جزءا مـن هذه المقاطعة في التقسيمات الإدارية اللاحـقة لجنده، وفي لقـائه مع كل من تريفـور، المعتـمد البـريطاني في البحـرين، وشكسبيـر، المعتمد الـبريطاني في الكويت، يومي ١٥ و ١٦ ديسمـبر ١٩١٣، أكد ابن سـعود بأن قطر وعـمان هما جـزء من الأراضي التي يرغب في «استـعادتها». بيد أن البـريطانيين عبـروا عن رفضهم لهذه الدعـاوى، وأكدوا أن الحدود السعودية ـ القطرية هي تلك المحددة في اتفاقية الخط الأزرق الموقعة في ٢٩ يوليو ١٩١٣ بين بريطانيـا والدولة العثمانية. وفي معاهدة دارين لعام ١٩١٥ بين بريطانيا وابن سعود، أكـد هذا الأخير احترامه لحدود قطر. وفي مؤتمر الـعقير عام ١٩٢٢، أوضح المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، بيرسي كوكس، لابن سعود أن بريطانيا ستتصدى لأي تجاوز للحدود السعودية ـ القطرية. ورسم خطا لما يرى أن تكون عليه الحـدود القطرية ـ السعودية، وقد عـرف هذا الخط بـ «تصريح كوكس». وفي الثـلاثينات، برزت مشكلة الحدود كجـزء من الصراع على النفط. ففي سبتـمبر ١٩٣٣ وقع شيخ قطر اتفاقًا مع ابن سعود تعـهد فيه بأن لايمنح أي امتياز نفطي في الأراضي الداخلية لقطر، وألا يتعـدى مايمنحه من امتيازات مدينة الدوحة وهنا، وجدت بريطانيـا في الاتفاق السعودي ـ القطري مدخـلا للشركات الأمريكيـة، وحذرت شـيخ قطر من أن ابن سعـود «يسعى لابتلاع مـشيـخة قطر نفسها» وفي السابع عشر من مايو ١٩٣٥ أعطـى شيخ قطر شركات بريطانية امتيازاً للتنقيب عن النفط، فأصر ابـن سعود على عدم السماح للشركات بالقـيام بأعمال التنقيب حتى يتم التوصل إلى حدود واضـحة بين البلدين. ودارت مفاوضات بين

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٤١.

ابن سعود وبريطانيا (باعتبارها حامية لقطـر) طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حول الحدود السـعودية ـ القطرية، ولكن دون نتيجـة تذكر. وفى مايو ١٩٤٥ تم استئناف المفاوضات بين الجانبين. وفى العام ١٩٤٩ قدمت السعودية تصوراً جديداً لحدودها، فيما عرف بـ «الخط السعودى لعام ١٩٤٩»، وكان الأخذ به يعنى انتزاع قطعة من الأراضى القطرية عرضها ٢٥ مـيلا. وفى العام ١٩٥٢ عقد مؤتمر الدائرة المستديرة فى الدمام وحضره ممثلون عن السعودية وقطر وأبو ظبى وبريطانيا، إلا أن المؤتمر فشل فى الـوصول إلى حل للنزاع السعـودى ـ القطرى (كمـا فشل فى حل النزاع السعودى الظبيانى). وفى الـعام ١٩٦٥ وقع اتفاق سعودى ـ قطرى، لم يتم الإعلان عن بنوده، ويبدو أنه أخـذ بخيار توافقى بين ما طالب به السـعوديون عام ١٩٤٩، وما ثبـته البريطانيـون عام ١٩٥٥. إلا أنه بطبيعـة الحال لم يحسم كـافة القضايا العالقة ولم يضع حداً للنزاع[1]. وفى العام ١٩٧٤، تمكنت السعودية من الحصول على خور العديد

تقع منطقـة الخفوس بالقـرب من الطريق المؤدى إلى قاعـدة بحرية صغـيرة شيدتها السعودية مؤخرا فى خور العديد، وهو خليج صغير يقع جنوب قطر، كان يتبع دولة الإمـارات قبل أن تتنازل عنه للسـعودية كمـا فى اتفاقـية ١٩٧٤ وترجع أهمية مـوقع الخفوس بالنسبـة لقطر لكونه أنه يربطها بدولة الإمارات أكـبر شريك تجارى لها فى منطقة الخليج العربي، ويرى القطريون أن سيطرة السعودية على هذا الموقع يجعل جمـيع الطرق البرية لقطر محاطة تماما بالأراضى السـعودية، وعليهم أن يمروا بنقاط المرور السعودية قبل الوصول إلى الإمارات.

أعلن القطريون فى ٣٠ سبـتمبـر ١٩٩٢ عن هجوم مسلح قـامت به وحدة عسكرية سعودية على مركز «الخـفوس» الحدودى، أدى ، بحسب الرواية الرسمية القطرية، إلى مقـتل عريف قطرى وجندى من القوات المسلحـة القطرية من الرعايا المصريين، وإلى وقـوع جندى آخر فى الأسر. وفى اليوم التـالى، أعلنت الدوحة

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٥٥.

عن هجوم سعودى آخر، وقالت إن قوة عسكرية «كبيرة» حاصرت مركز الخفوس القطرى وأجبرت من بقى من أفراده على مغادرته. وقد كذبت الرياض الرواية القطرية للأحداث. وقال بيان سعودى فى أول أكتوبر ١٩٩٢ إن حقيقة الحادث تتلخص فى وقوع تراشق بالنيران بين رجال البادية داخل الأراضى السعودية.

ظهر النزاع علنا على الخفوس عندما أصدرت قطر بيانا فى ١٩٩٢/٩/٣٠ قالت فيه إن قوة عسكرية سعودية هاجمت مركز الخفوس القطرى مما أدى إلى استشهاد جنديين من القوات المسلحة القطرية. بالإضافة إلى أسر جندى ثالث، وأردفته فى اليوم التالى ببيان آخر قالت فيه إن قوة عسكرية سعودية كبيرة حاصرت مركز الخفوس وأجبرت من بقى من أفراد بالمركز على مغادرته واستولت عليه. وعلى الفور عقد مجلس الوزراء القطرى اجتماعا طارئا برئاسة ولى العهد ورئيس الوزراء أحمد بن خليفة، وأعلن المجلس وقف العمل باتفاقية الحدود المبرمة بين قطر والمملكة العربية السعودية عام ١٩٦٥، والتى لاتتضمن رسم وتحديد الحدود بين الدولتين بصفة نهائية، واتهم البيان القطرى السعودية بأنها سعت فى الآونة الأخيرة إلى رسم ٧٠٪ من حدودها مع قطر بصفة منفردة خلافا لأحكام الاتفاقية المذكورة، وإنما لم تستجب لمطالب قطر بعقد مباحثات مباشرة لرسم حدود الدولتين بصفة نهائية لأحكامه، وخصوصًا المادتين الثالثة والخامسة منه»، وإن المجلس أخذ فى الحسبان أن السعودية «قد سعت فى الآونة الأخيرة إلى ترسيم الحدود بين البلدين بصفة منفردة خلافًا لأحكام الاتفاق المشار إليه، ولم تستجب لطلبات دولة قطر المتكررة بعقد مباحثات لهذا الغرض. أما موقف المملكة السعودية فقد تبلور فى بيان رسمى صدر فى ١/ ١٠ جاء فيه أن مركز الخفوس لم يتعرض لأى اعتداء عسكرى، وأن حقيقة ما حدث لم يكن سوى تراشق بالنيران بين أفراد البادية داخل الحدود السعودية، مما أدى إلى مقتل قطريين وسعودى. ورفض البيان قرار مجلس الوزراء القطرى بوقف العمل باتفاقية ١٩٦٥، واعتبرت السعودية الاتفاقية ملزمة للطرفين ولا يجوز الإخلال بها. ثم أصدرت السعودية بيانا آخر

١٤/ ١٠ قالت فيـه إنه لايوجد داخل الأراضى السعودية أى مـركز أو موقع باسم الخفوس وأن موقع الخفوس يقع داخل حـدود قطر. واتهم البيان قطر بأنها انتهزت فرصـة انشغـال المملكة بأحداث حـرب الخليج الثانيـة، وتوغلت داخل الأراضى السعودية مساحة لاتقل عن ١٤كم، واستولت على مـوقع أسمته الخفوس، إمعانا فى تضليل الرأى العام. وقال البيان أن اللجنة الفنية المشتركة الخاصة بتعيين الحدود بين الجانبين أنهت عـملها ولم يبق سوى الموافقة علـى اختيار الشركة التى سـتقوم بوضع علامات الحدود. وأكـدت السعودية على لسان الملك فهد على رغـبتها فى التفاوض مع قطر لإنهاء الأزمة والتزام المملكة ببنود اتـفاقية ١٩٦٥ لاسيما المادتين الثالثة والخامـسة. وتنص المادة الثالثة على أن يعهد لإحدى شـركات المسح العالمية بالقيام بمسح وتحديد نقاط الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وتكون هذه الخريطة بعد التوقيع عليها هى خريطة الحدود الرسمية بين قطر والسعودية، وتلحق باتفاقية ١٩٦٥ باعتـبارها جزءا مكمـلا لها. وتنص المادة الخـامسة على تشكيـل لجنة فنية مشتـركة يناط بها إعداد مواصـفات عملية المسح وبيان نقـاط الحدود بين البلدين. والاشراف على تنفيذ عـملية المسح، ومن ثم أضاف البيان السعـودى الأخير بعدا آخـر للنزاع حيث اتهم قـطر بالاستـيلاء علـى ١٤كم من الأراضى السعـودية فى الوقت الذى تتهم فيه قطر، السعودية بالاستيلاء على موقع الخفوس القطرى. وردا على البيـان السعودى أصدرت قطر بيـانا فى ١٤/ ١٠ جاء فيه أن الخفـوس منطقة قطرية اعترفت السعـودية بتبعيتها لقطر على النحو المشـار إليه فى اتفاقية ١٩٦٥. وذكر البـيان القطرى أن القوات السـعودية مـازالت تحتل موقع الخـفوس ولايمكن التفاوض بين الجانبين قبل انسحابها من الموقع. أما بخصوص اللجنة الفنية المشتركة فقد أشار البيان القطرى إلى أن اللجنة لـم تنعقد منذ عام ١٩٧٤، ولم تنجز المهام المنوطة بها لأنها لم تحسم عددا من النقاط الحدودية محل الخلاف[1]. وفى غضون

---

١ ـ محمد مصطفى شحاته ـ المرجع السابق ص٢٢٥.

ذلك لجأت قطر إلى عدة وسائل للضغط على السعودية للانسحاب من الخفوس:[1]

١ ـ استئناف علاقتها الدبلوماسية مع العراق، لتكون بذلك أول دولة فى مجلس التعاون تستأنف علاقتها مع الرئيس صدام حسين منذ اندلاع حرب الخليج الثانية ـ والمعروف أن سلطنة عمان لم تقطع علاقتها مع العراق خلال الأزمة ـ واستجاب الرئيس صدام بإعلانه تأييده لقطر فى نزاعها الحدودى مع السعودية، غير أن قطر سحبت سفيرها بعد عدة أيام من وصوله إلى بغداد.

٢ ـ التلويح بالورقة الإيرانية للإسراع فى إيجاد تسوية للنزاع على الخفوس وقد أعلنت إيران تأييدها لقطر واعتبرت النزاع على الخفوس يهدد مصالح دول المنطقة، وكانت قطر قد وقعت فى العام الماضى عدة اتفاقيات اقتصادية مع إيران.

يأتى هذا فى الوقت الذى ترى فيه دول مجلس التعاون، والدول العربية الأخرى، أن تعاظم القدرات العسكرية لإيران يمثل خطرا على مصالحها وأمنها ويزيد التوتر فى المنطقة، أضف إلى هذا أن إيران تسعى إلى إيجاد دور لها فى أمن الخليج العربي بعد أن خرجت من الترتيبات الأمنية فى المنطقة التى أعقبت حرب الخليج الأخيرة.

٣ ـ تصدير النزاع إلى داخل مجلس التعاون فأعلنت قطر انسحابها من قوات درع الجزيرة فى الوقت الذى تطالب فيه بعض دول المجلس بتطوير هذه القوات لتكون نواة لجيش مجلس التعاون موحد. كما قاطعت قطر اجتماعات وزراء دول المجلس منذ أن بدأ نزاعها مع السعودية فى ٩/٣٠.

ورغم مقاطعة قطر انعقدت اجتماعات وزراء الدفاع، والداخلية، والخارجية لدول المجلس دون أن يصدر عن هذه الاجتماعات أية إشارة لمقاطعة قطر سوى تصريح «عبدالله بشارة» أمين عام المجلس بأن سعادة دول مجلس التعاون لم

---

١ ـ محمد مصطفى شحاته ـ نفس المرجع ص٢٢٥.

تكتمل بسبب غياب قطر. وقد قامت الكويت، والإمارات، وعمان بمحاولات للوساطة بين البلدين لم يكشف النقاب عن فحواها غير أنها لم تتمكن من إقناع قطر بحضور اجتماعات المجلس.

٤ ـ الاتجاه نحو تدويل النزاع على الخفوس، حيث بعث وزير خارجية قطر «حمد بن جاسم» برسالة إلى د. بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة يدعوه فيها للوساطة، وألمحت الرسالة إلى أن قطر ستعرض النزاع على الأمم المتحدة إذا لم تنسحب القوات السعودية من مركز الخفوس.

أعلنت السعودية «رفضها القاطع للقرار القطرى الصادر من طرف واحد» بوقف العمل باتفاق ١٩٦٥. ودعت الرياض فى الخامس من أكتوبر ١٩٩٢ إلى تنفيذ المادة الثالثة من اتفاق ١٩٦٥ التى تنص على اختيار مشترك من الدولتين لشركة عالمية متخصصة للقيام بعملية وضع ترسيمات للحدود بين البلدين. وقد تدخلت عدة وساطات للتوفيق بين الدوحة والرياض، إلا أن الوساطة المصرية، هى وحدها التى استطاعت فى نهاية المطاف أن تجمد الخلاف بين الجانبين دون أن تتمكن، بطبيعة الحال، من إيجاد حل نهائى له. فهناك جدل قانونى يدور حول الأساس الذى بموجبه كان يفترض أن تجتمع اللجنة الفنية المشتركة بين البلدين، وهل أن هذا الأساس هو اتفاق ١٩٦٥ فقط أم يشمل، إضافة إليه، محضر اجتماع اللجنة الذى عقد فى يونيو ١٩٧٩. كما برز خلاف آخر يتمثل بإصرار الرياض على توقيع الدوحة، كخطوة أولى وقبل كل شىء، وثيقة تعترف فيها بالسيادة السعودية على الموقع محل النزاع (نقطة الخفوس)، وهذا ما رفضه القطريون. وعلى خلفية تدهور الموقف فى النزاع الحدودى السعودى ـ القطرى، قاطع القطريون اجتمعات مجلس التعاون، التى عقدها وزراء الدفاع والداخلية والمال والخارجية فى أكتوبر ١٩٩٢، كما سحبوا، فى خطوة سابقة، قواتهم المشاركة فى قوة «درع الجزيرة» التابعة لمجلس التعاون والمتمركزة فى الكويت[1].

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٥٦.

اللافت للنظر أن دول التحالف الغربى. بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ أى موقف من النزاع باستثناء زيارة «رولان دوما» وزير خارجية فرنسا إلى قطر والسعودية ضمن جولة مجلس التعاون حاول خلالها استطلاع موقف البلدين. ويبدو أن دول التحالف تفضل حل النزاع فى إطار دول مجلس التعاون حتى لا تعطى ذريعة لدول أخرى مثل إيران للتسلل للمنطقة وبالتالى تهديد مصالحها.

أضاف النزاع على «الخفوس» دليلا آخر على محدودية دور مجلس التعاون فى تسوية القضايا محل الخلاف بين أعضائه الست. فالمجلس عجز عن مجرد تشكيل لجنة تمثله للوساطة فى النزاع على الخفوس أو طرح أية مبادرات لتسويته، وربما يكون هذا راجعا فى جانب منه إلى تفضيل دول المجلس ذاتها تسوية نزاعاتها فى الإطار الثنائى المشترك وليس الإطار الجماعى. ومن المستبعد أن يتصاعد النزاع على الخفوس إلى المستوى العسكرى نظرا لاختلال الميزان العسكرى والاقتصادى بين الطرفين. كما من المستبعد أيضا أن يثار النزاع جديا على المستوى الإقليمى أو العالمى فحتى الآن لم تعلن الدول العربية ـ باستثناء العراق ـ بما فيها دول مجلس التعاون موقفها الصريح من النزاع بل أنها لا تشير إليه فى وسائل إعلامها الرسمية إلا فى القليل النادر وينسحب هذا أيضا على جامعة الدول العربية حيث لم تجر أية مداولات داخل الجامعة بشأنه. والأمر المرجح أن يتم تسوية النزاع على الخفوس فى إطار المفاوضات المباشرة بين المملكة السعودية وقطر. وربما تكون فكرة المنطقة المحايدة التى ابتدعتها اتفاقية العقير ١٩٢٢ فى منطقة الخليج العربي هى أنسب الحلول المرضية للدولتين، وقد عمل بها بين السعودية والكويت، وبين السعودية والعراق. مع الأخذ فى الاعتبار وجهة نظر قطر فى أن يكون لها منفذ برى يربطها بالإمارات. وتشير آخر التطورات ـ فى مطلع ديسمبر ١٩٩٢ ـ أن هناك تفاؤلا بإيجاد حل لهذا النزاع خاصة بعد زيارة وزير الخارجية القطرى لجدة ولقائه مع

العاهل السعودى الملك فهد، حيث أكد الأخير حرص المملكة السعودية على حل أية خلافات بالأسلوب الهادئ والتراضى التام. وثمة اعتقاد أن هذا اللقاء سوف يمهد عمليا لعودة قطر للمشاركة فى اجتماعات دول مجلس التعاون. كانت مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى قامت بمحاولة جادة للوساطة بين قطر والسعودية. حيث قام الرئيس حسنى مبارك فى ١٢/١٧ بزيارة مكوكية شملت قطر والسعودية، تمكن خلالها من عقد اجتماع مباشر بين أمير قطر والعاهل السعودى فى المدينة المنورة بعد أن ضمن شخصيا إحراز تقدم فى قضية ترسيم الحدود بين البلدين. وبعد اجتماعات مكثفة بين زعماء الدول الثلاث. ثم توقيع بيان ثلاثى فى ١٢/٢٠ بين وزراء خارجية السعودية وقطر ومصر - التى وقعت على البيان كوسيط ونص البيان على مايلى:(١)

١ - تنفيذا لاتفاق الحدود الموقع بين السعودية وقطر فى ٤ ديسمبر ١٩٦٥، تم الاتفاق على إضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين يبين فيها خط الحدود النهائى والملزم لكلا الطرفين.

٢ - تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقا للمادة الخامسة من الاتفاق يناط بها تنفيذ جميع بنود وأحكام اتفاق ١٩٦٥ وما جاء فى هذا البيان المشترك وتكلف هذه اللجنة بوضع علامات الحدود طبقا للخريطة المرفقة، ولها أن تستعين فى عملها بشركة مسح يتفق عليها وفقا للمادة الثالثة من الاتفاق.

٣ - تنتهى اللجنة من أداء مهمتها المذكورة خلال عام واحد من توقيع البيان المشترك. وبعد إعلان البيان أعلنت قطر رسميا أنها ستشارك فى اجتماع قمة مجلس التعاون الذى عقد فى اليوم التالى لتوقيع البيان المشترك.

---

١ - محمد مصطفى شحاته - نفس المرجع ص٢٦٦.

التوسع السعودى إلى الشرق من الخط الأزرق وازمة الحدود مع قطر وابوظبى وعمان:

وبإلغاء اتفاقية الخط الأحمر أصبحت الشركات الأمريكية متكتلة ضمن أرامكو في مواجهة شركة تطوير نفط الساحل المتفرعة من شركة نفط العراق، وكانت أهم مشكلتين أثارتهما شركة أرامكو هما محاولة زيادة مناطق التنقيب فى منطقة الحدود بين أبوظبي والمملكة العربية السعودية، واختلاف مشكلة ملكية واحة البريمي. وعلى الرغم من أن قضايا الحدود بدأت بالظهور الواحدة تلو الأخرى بين أبوظبي وكل من عُمان وقطر، فإن مشكلات الحدود مع المملكة العربية السعودية كانت الأكثر تعقيداً، وخلال الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٣٨ بذلت محاولات عدة للتفاوض مع ابن سعود حول حدود مملكته مع ساحل عمان وقطر ومسقط، وبما أن تحديد الحدود اعتمد بشكل رئيسي على ولاء القبائل التى تسكن المناطق المتنازع عليها، فقد كان السعوديون يرسلون فرقًا من جامعى الزكاة للقبائل الرحل فى أطراف حدود أبوظبي. وقد أشار الشيخ شخبوط إلى هذه الفرق خلال زيارته للوكيل السياسي فى البحرين عام ١٩٣٤ ولكنه لم يتقدم بشكوى رسمية حتى عام ١٩٤٨، وفى مطلع عام ١٩٤٩ تم إخطار الحكومة السعودية بهذه التجاوزات[١].

ترى السعودية أن سيادتها تمتد إلى شبه جزيرة قطر عدا مدينة الدوحة وأراضى الرعى المتاخمة لها مباشرة. وبدأت السعودية منذ عام ١٩٣٢ وهو تاريخ منح امتياز التنقيب لشركة النفط الانجليزية الفارسية، تثير مسألة الحدود مع المعتمد البريطانى فى بوشهر. وفشلت المفاوضات السعودية البريطانية عام ١٩٣٤ لتخطيط الحدود القطرية السعودية. نظرا لمغالات السعودية فى مطالبها ودعاواها الإقليمية حتى لقد شمل الادعاء السعودى أربعة أخماس أراضى أبوظبى بما فيها واحة ليوا الموطن الأصلى لأسرتها الحاكمة. أما الخلافات حول الحدود العامة بين السعودية وأبوظبى فقد جرت محادثات سعودية بريطانية بشأنها فى جدة فى ١٩/٣/١٩٣٧

---

١ - محمد فارس - المرجع السابق ص٢٣١.

ولم ينته الجانبان إلى إتفاق محدد فى هذا الصدد. وكانت السعودية قد اقترحت خطا للحدود بين السعودية وأبوظبي المجاورة عام ١٩٣٥ ورفضته بريطانيا التى تقدمت باقتراح آخر مضاد يعطى قطر مزيدا من الأراضى وتؤكد تبعية خور العديد لأبوظبى. وفى عام ١٩٥٢ انعقد مؤتمر مائدة مستديرة لبحث الحدود العامة بين السعودية وكل من قطر وأبوظبى. وقدمت أبوظبى وبريطانيا مذكرات بشأن حدود الإمارتين، أكدت فيها سيطرة أبو ظبى على شاطئ العديد، وانتماء بنى ياس والمناصير لأبوظبى، وتبعية واحة ليوا وخور العديد لأبوظبى وكذلك الظفرة. ولم يسفر هذا المؤتمر عن أية نتيجة وبقيت الحدود معلقة وغير مرسومة، حتى تم حلها نهائيا عام ١٩٧٤ مع كل من عمان وأبوظبى بشأن البوريمى والحدود العامة بينهما. أما الحدود بين قطر والسعودية، فقد تردد أنه تم تسويتها بموجب اتفاق أبرم بينهما فى ديسمبر ١٩٦٥، لايزال هذا الاتفاق غير معلن وهو يتعلق بحدودها البرية والبحرية[١].

ثارت مشكلة الحدود لأول مرة بين سلطنة نجد ومشيخة قطر، عندما لاحظ «كوكس» أن «ابن سعود» قد أدخل قطر ضمن نطاق الامتياز الذى منح للشركة الشرقية والعامة للتنقيب عن البترول فى بلاده، فطالبه بضرورة الالتزام بنصوص معاهدة الحماية البريطانية عام ١٩١٥ التى تنص فى مادتها السادسة على الامتناع عن كل تجاوز وتداخل فى أراضى مشايخ قطر وساحل عمان الخاضعين للحماية البريطانية والمرتبطين بروابط تعاهدية مع الحكومة البريطانية، فاستجاب «ابن سعود» لذلك، وتأكدت استجابته عندما التزم بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع مشايخ قطر وذلك فى المادة السادسة من معاهدة جدة الموقعة فى ٢٠ مايو عام ١٩٢٧ بين جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها وبين الأمبراطورية البريطانية. ثم عادت مشكلة الحدود لكى تثار من جديد عام ١٩٣٣ عندما منح «ابن سعود» امتياز

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٥٠.

التنقـيب عن البترول فى الأجـزاء الشرقـية من المملكة العـربية السـعودية لشـركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» الأمريكية فى الخامس من مايو عام ١٩٣٣[١].

استفسرت الولايات المتحدة الأمريكيـة من الحكومتين البريطانية والتركية عن الحدود الفـعلية للمـملكة فى منطقة الإحـساء مع كل من إمـارتى قطر و«أبوظبى» حتى تتعرف الشركة الأمريكية على منطقة امتيازها الذى حصلت عليه من الحكومة السعودية[٢]. وقد أجابت وزارة الخارجية البريطانيـة على الاستفسار الأمريكى فى ٢٤ ابريل عـام ١٩٣٤ بأن «الخط الأزرق» الوارد فى الاتفاقـية الإنجليـزية التركـية المؤرخة فى ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ و «الخط البنفسـجى» المنصوص عليه فى الاتفاقية الانجليزية التركية المؤرخة فى ٩ مارس عـام ١٩١٤ يمثل قاعدة تحديد الحدود وقام البريطـانيون فى نفس الوقت بإبلاغ وزارة الخـارجيّـة السعودية فى ٢٨ ابـريل عام ١٩٣٤ بأنهم تلقوا استفساراً من الحكومـة الأمريكية بشأن الحدود فى شرق الجزيرة العربية وأنهم زودوها بنسخ من اتفاقـيتى ١٩١٣ و١٩١٤ مع الدولة العثمانية، فإن الحدود الواردة فى المادة(١١) من تلك الاتـفاقية قـد اعتبـرت نهائية بمقـتضى المادة الثالثة من اتفاقية مارس عام ١٩١٤ التى تم التصديق عليها[٣]. فقد كان تم التوقيع على اتفاقية ١٩١٣ من قـبل إبراهيم حقى باشا وزير الخارجية العـثمانية، «وادوار غري» وزير خـارجية بريطانيـا فى ٢٩ يوليو ١٩١٣[٤]، وبذلك كان البـريطانيون يسـتشـهدون فى خـلافاتهم علـى الحدود مع السـعودية بالحـدود الواردة فى هذه الاتفـاقيـة، وكذلك لم تتـجـاهلها شـركات النفط عـندما مـارست نشاطهـا فى المنطقة[٥].

---

١ ـ جى . بى . كيلى. الحدود الشرقية فى الجزيرة العربية ص١٦٩.
٢ ـ د. بدر الدين عباس الخصوصى ـ دراسات فى تاريخ الخليج العربى ـ ص٢١٦.
٣ ـ د. صبرى فارس الهيتى ـ الخليج العربى الجغرافية السياسية ـ ص٣٧٨.
٤ ـ د. عبدالله سراج المنسى ـ المرجع السابق ص٢٧٣.
٥ ـ د. عبدالله سراج المنسى ـ نفس المرجع ص٣٨٥.

على إثر ذلك بعث فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية بمذكرة تفصيلية فى ٢٠ يونيو عام ١٩٣٤ إلى السير «أندرو ريان» الوزير المفوض البريطانى فى جدة أوضح فيها أن حكومة بلاده غير ملزمة بالخط الأزرق الموضح فى الاتفاق الانجليزى العثماني لعام ١٩١٣ والمؤكد بالاتفاق الانجليزى العثماني لعام ١٩١٤.

ليست الأهمية فى واحة البوريمى فى حد ذاتها وإنما لأنها تعد مفتاحا لمنطقة فهود الغنية بالنفط والتى تقع حيثما يلتقى الربع الخالى بجبال عمان، وقد استلفتت واحة البوريمى نظر شركة البترول الأمريكية فى السعودية وهى شركة «أرامكو» منذ مجيئها إلى السعودية عام ١٩٣٢، وظهر ذلك واضحًا من خريطة وضعتها شركة أرامكو الأمريكية خاصة بامتيازات النفط تخطيط الحدود الشرقية للسعودية على مسافة اعتبارية من واحة البوريمى، كما وضح أيضا من نشرة سنوية صدرت عن شركة أرامكو فى عام ١٩٤٨[١].

تتألف واحة البريمي من مجموعة من القرى تقع وسط الصحراء، وتعتبر حدًا فاصلا بين أراضى عُمان وأبوظبي، وهى على بعد ٩٠ ميلا من مدينة أبوظبي، واشتهرت بموقعها الذي يعتبر ملتقى كثير من طرق المواصلات فى شرق الجزيرة العربية، وتعد محورًا بين صحارى الجنوب الكبيرة وسواحل الباطنة ومناطق الحجر الداخلية والظاهرة وعُمان الوسطى والشرقية، ومما يدل على المنزلة الاستراتيجية للموضع أن هناك عددًا من الحصون فضلا عن أن تاريخ الحروب الماضية يوضح ذلك أيضًا، والجيش الذى جرده الخليفة العباسى المعتضد بالله فى أواخر القرن التاسع الميلادى اتخذ البريمي قاعدة لهجومه على عُمان، وحذا حذوه الفُرس فى أوائل القرن الثامن عشر، ثم تَلَتهُم جنود السعوديين أوائل القرن التاسع عشر[٢].

وتتكون واحة البريمي من ١٢ قرية، ثلاث منها تابعة لعُمان وهى قرية

١ ـ د. جمال زكريا ـ الخليج العربى ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ ـ ص٢٣٦.

٢ ـ محمد فارس ـ المرجع السابق ص٢٣١.

البريمي التى أصبح اسمها يطلق على مجمل الواحة، وصعرا، وحماسة، أما القرى التسع الأخرى وهي العين، المويجعي، المعترض، الجيمي، القطارة، الهيلي، المسعودى، الجاهلي، مريجب فهى تابعة لحاكم أبوظبي. ويذكر لوريمر الذى أصدر دليله فى بداية القرن العشرين أن نفوذ شيخ أبوظبي كان قويًا على القرى التابعة له، كما تشهد آثار حصن مريجب على الوراثة المتصلة بعائلته فى البريمي، وتشكل قبيلة العوامر أغلبية سكان القرى التابعة لحاكم أبوظبي، بينما تسيطر قبائل النعيم وآل بوشامس على قرى البريمي وحماسة وصعرا فى القسم العُماني. وبمجرد أن بدأت عمليات التنقيب من قبل شركة تطوير النفط فى المنطقة أواخر الأربعينيات، بدأت مشكلات الحدود تتسع، وكان من ضمن المطالب التى طالب بها السعوديون عام ١٩٤٩ منطقة البريمي، ثم تطورت مطالبهم لتشمل حوالى ثلث الأراضى التابعة لإمارة أبو ظبي، وعرف هذا النزاع وقتها بنزاع البريمي. وفى عام ١٩٥١ وحسب اتفاقية لندن، تعاهد الفريقان (بريطانيا ممثلة عن إمارات الساحل العماني)، والمملكة العربية السعودية، على عدم وضع قوات في منطقة النزاع، واستكملت المحادثات فى الدمام فى فبراير ١٩٥٢، وفى العام نفسه توجه الشيخ راشد بن حمد شيخ قبيلة آل بوشامس العمانية المستقرة فى قرية حماسة إلى مكة لأداء فريضة الحج، ووافق وقتها على احتلال قريته من قبل قوات سعودية، وكان ابن سعود يطالب بالواحة كلها رغم عدم وجود حدود جغرافية بينها وبين المملكة العربية السعودية على أساس تبعيتها القديمة عندما ألحقت عام ١٧٩٥، وكانوا فى تلك الفترة قد احتلوا بعض قرى الواحة الاثنتى عشرة فترة قصيرة إلى أن قام عزان بن قيس إمام مسقط بطردهم خارجها عام ١٨٦٩، ولم يقوموا باحتلالها ثانية. وفي حين كان قدوم السعوديين أواخر القرن الثامن عشر من أجل نشر المذهب الوهابي، كان قدومهم هذه المرة من أجل النفط(١).

١ ـ محمد فارس ـ نفس المرجع ص٢٣٢.

ودارت لهـذا الغـرض جولتـان من المفـاوضـات الأولى من ٣٤ ـ والثانية من ٤٩ ـ ٥٢ وانعقد خـلالها مؤتمران، لندن ١٩٥١، والدمام ٥٢ جدوى[1].

مباحثات لندن عام ١٩٣٤:

عندما وجد السعوديون أن تلك المذكرة لم تـلق استجابة من بريطانيـ فؤاد حمزة إلى لندن فى سبتمبـر عام ١٩٣٤ حيث أجرى سلسلة من المبا- المسؤولين فى وزارة الخـارجية البريطانية تـعرف خلالها كل فريق علـى و الآخر، ولما كان وكـيل وزارة الخارجية السعودى غـير مزود بتعليمـات مـ حكومته، لذا أبرق إلى «ابن سعود» مستفسراً عما إذا كان من الأفضل التو حل مع بريطانيا لمشكلة الحدود عبر المفاوضات السياسية أم بإبراز الحجج ا ذلك أن البريطانيين لا يأذنون لأحد أن يفـاوض عنهم وليس فى الإمكان على غـير ذلك، فإذا نجح فى الحـصول على مـايريد كان بهـا، وإذا لم وجب إحالة الموضـوع على محكمة العـدل الدولية أو عصـبة الأمم، وأن حل المشكلة عبر المفاوضات المباشرة مع بريطانيا.

الخط الأحمر (خط فؤاد):

إزاء فشل مباحثات لندن عام ١٩٣٤، عاود السعوديون تقديم مذكر جديد، وقد اقترح فؤاد حمزة فى مذكرة سلمها إلى المفوض البريطانى فى الثالث من ابريل عـام ١٩٣٥ إقامة خط للـحدود بين بلاده وقطر والمشيـ ساحل عمان وسلطنة مسقط وعمان ومحميات عدن الشرقية، وقد عرف ـ باسم «الخط الأحمـر» أو «خط فؤاد»، وبمقـتضاه تبـدأ الحدود بين المملكة السعودية وقطر «.. مـن نقطة اتصال جبل دخان بالأرض المواليـة لها إلى

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٥٣.

تاركًا المسافة التى إلى الغرب منه والواقعة بين جبل دخان وجبل النخش للمملكة العربية السعودية، وجبل دخان وما وراءه إلى الشرق لقطر، ويتجه إلى الجنوب والجنوب الشرقى على محاذاة سفح القلائل الشرقى تاركًا القلائل المعروفة باسم تلالة الدرب ومشاش الصيم والمفصل والمعذر والطفر وأم سمرة وعريق مشاش بن سافى وما إلى غربها من الأراضى المعروفة باسم العريق والقلائل للمملكة العربية السعودية وما كان إلى شرق هذا الخط فهو لقطر، ثم يمتد الخط من مشاش بن سافى إلى العقل حتى ساحل البحر تاركًا نقيان قطر لقطر وخور العديد للمملكة العربية السعودية . . .»

بخصوص خط الحدود بين المملكة العربية السعودية ومشيخات شرق الجزيرة العربية وجنوبها فقد جرى الاقتراح بأن يبدأ «. . . من نقطة واقعة على ساحل البحر وتبعد عن مركز العديد بخمسة وعشرين كيلو مترًا فى الاتجاه إلى الجنوب والجنوب الشرقى على محاذاة الأراضى المعروفة باسم المجن وسبخة مطى وكفة اللواء تاركًا البلاد التابعة لكفة اللواء إلى نقطة تقاطع خط الطول ٥٦ درجة شرقًا بخط العرض ٢٢ درجة شمالا ثم تتبع محاذاة خط الطول ٥٦ درجة شرقًا إلى نقطة تقاطعه بخط العرض ١٩ درجة شمالا، ثم يتجه إلى استقامة واحدة إلى نقطة تقاطع خط العرض ١٧ درجة شرقًا شمالا حتى يتقاطع مع خط الطول ٥٦ درجة شرقًا، ومن هذه النقطة يتجه فى نفس الاتجاه إلى أن يقطع الخط المعروف بالخط البنفسجى» لعام ١٩١٤. بمقتضى خط فؤاد أو الخط الأحمر طالب السعوديون بأكثر من ٢٧٠كم من خور العديد عند قاعدة قطر، كما طالبوا بسبخة مطى وواحة البريمى ومنطقة الظفرة التى تقع فيها واحة الجواء مسقط رأس أسرة البوفلاح حكام «أبوظبى»، كما طالبوا بخور العديد وشريط من الأراضى عند قاعدة قطر، مما شجع سلطنة مسقط على المطالبة بثلاث من قرى البريمى، كما شجع قطر على المطالبة بخور العديد.

الخط الأخضر:

إذا كانت مقترحات فؤاد حمزة بشأن «الخط الأحمر» لم تلق قبولا من جانب بريطانيا، فإنهم سرعـان ما عرضوا على الجانب السعودى مقـترحات أخرى فى ٩ ابريل ١٩٣٥ لتعيـين الحدود عرفت باسم «الخط الأخضر» وبمقتـضاها تبدأ الحدود من رأس دوحة السلوى ثم تتجه جنوبًا بشرق إلى نقطة تقع على بعـد خمسة أميال إلى الشمال الشرقى ثم تتجه جنوبًا بشرق إلى نقطة تقع على بعد خمسة أميال إلى الشـمال الشـرقى من سكاك ثم تنحرف نحـو الجنوب إلى خط عـرض ٢٠ درجة شمالا لكى تلتقى مع الخط البنفسجى عند نقطة يتم الاتفاق عليها، مما يعنى إدخال قـريتى سكاك وأنبـاك ضـمن حـدود الأراضى الـسـعوديـة، ومع ذلك لم يقـبل السعوديون بتلك المقترحات[١].

على أثر ذلك أجرى الجـانبان السعودى والبـريطانى مباحـثات فى لندن فى يونيو عام ١٩٣٥ اشترك فيها فؤاد حمزة والشيخ حافظ وهبه عن الجانب السعودى والمستر «رندل» من وزارة الخـارجية البريطانية والسـير «أندرو ريان» الوزير المفوض البريطانى فى جدة عن الجانب البريطانى تقدم خـلالها الجانب السعودى بمذكرة فى ٢ يوليو عـام ١٩٣٥ حول تمسكه بالحـدود الواردة فى مذكـرة ٣ ابريل عام ١٩٣٥ على اعتبار أنها رسـمت بعد تمحيص دقيق لحقيقة الأوضاع القـائمة وقتذاك ولأنها تمثل الحـد الأدنى لمطالب «ابن سعـود» واعتـرض فؤاد حمـزة على مشـروع الخط الأخضر لاستبعاد بعض المزارع الواقعة إلى الشمال وكذلك خور العديد من الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية عـلى الرغم من ممارسة السعوديين حقوقًا قاطعة عليها، وبالرغم من استخدامهم فى الماضى خـور العديد كمحطة للقوافل التجارية المتجهـة إلى الإحساء ورغبتـهم فى تطويره تجاريًا[٢]. ولكن لاتوجد أية أدلة مادية

---

١ ـ جى. بى . كيلى ـ المرجع السابق ص١٩٤.

٢ ـ جى. بى . كيلى ـ نفس المرجع ص٢٢٥.

وتاريخيـة أو وثائقية تـثبت ذلك فى حين كانت قـبائل أبوظبي تسكن خـورالعديد وتستخـدمه كمحطة لأعمال الغـوص وصيد السمك والتجارة وبالتـالي فهي تابعة لأبوظبي وليس للسعودية.

خط الرياض (خط ريان):

إزاء تمسك الجانب السعودى بموقفه، لـم يقدر لمباحثات لندن عام ١٩٣٥ أن تحـقق مـا كـان مـرجواً منـها، ومع ذلـك لم تتـوقف الاتصـالات بين بريطانيـا والسعوديين حول مشكلة الحدود فى شرق الجزيرة العربية، إذ سرعان ما استؤنفت من جديد عندما تقدم البريطانيون بمقترحات جديدة إلى السعوديين بمقتضاها يجرى تحـديد خط جديد للـحدود عـرف باسم «خط الرياض» أو «خط ريان» ويخـتلف اختلافًا كـبيراً عن «الخط الأحمر» السعـودى الذى اقترح فى ٣ ابريل عام ١٩٣٥، فقد أضاف إلى حدود المملكة العربية السعـودية منطقة «البنيعان» التى كانت غالبية سكانها من قبائل مرة، وضم إلى حـدود قطر المزيد من الأراضى الواقعة فى الجزء الأدنى، وأبقى «جبل نخش» داخل الأراضى القـطرية، واحتفظ لمشيـخة «أبوظبى» بمنطقة خور العديد ومنطقة «الصفوق» الواقعة على الطريق من «أبوظبى» إلى قطر، والعـقل والمجن وسبـخة مـطى، كمـا أنه حد من المطالـب السعـودية فى عمـان ومحميات عـدن الشرقية، واعتبر البـريطانيون أن «خط الرياض» هو آخر ما يمكن تقديمه من تنازلات للجانب السعودى، ومع ذلك فقد أصر الجانب السعودى على موقفه واحتفظ لنفسه بحق المطالبة بجبل نخش وخور العديد[1].

مباحثات جدة عام ١٩٣٧:

نتـيجـة لذلك توقفت المحـادثات بين السـعوديين وبـريطانيا قـرابة عامـين استؤنفت بعدها فى جدة بالمملكة العربية الـسعودية فى مارس عام ١٩٣٧ وقد عبر

---

١ ـ جى . بى . كيلى ـ نفس المرجع ص١٩٩.

الجانب السعودى خلالها عن شكواه من البريطانيين لامتناعهم عن تقديم المساعدات المطلوبة ولانحيازهم للبحرين والكويت بدرجة أضرت بمصالح السعوديين فى موانئ الإحساء ومناطق الحدود حيث أن الساحل كان يخضع لآباء ابن سعود وأجداده، وهو أمر لا ينكره الشيوخ المحليون، فضلا عن أن مطالبه «ابن سعود» بخور العديد لاتتعارض مع مصالح بريطانيا لأنه ليس بمقدور أحد غيره إقراره الأمور هناك، ولذا فالأجدر بالبريطانيين مساندة «ابن سعود» فى مطالبة بشأن الحدود مع قطر وعمان والمشيخات الأخرى لأنها ارتباطات أو تعهدات بين بريطانيا وبعض أسلافه، فإن هذا يعنى انتزاع مناطق من أبوظبي وضمها إلى السعودية. وعبر الجانب البريطانى فى مباحثات جدة عن أمله فى أن يستجيب «ابن سعود» لمقترحات بريطانيا، فمنطقة خور العديد تعتبر جزءاً لايتجزء من مشيخة «أبوظبى» منذ السبعينات من القرن التاسع عشر، وأن مطالبة السعوديين بها لاستغلالها تجاريًا لا يتفق والواقع، إذ أن خور العديد لايصلح استخدامه كميناء على وجه الاطلاق، كما أن امتلاك مشيخة «أبوظبى» لسواحل هذه المنطقة يعتبر ضروريًا لربط «أبوظبى» بمشيخة قطر، وأن مطالبة السعوديين بالصفوق التى تقيم فيها قبائل المناصير لايمكن قبوله لأن هذا قد يدفعها إلى المطالبة بمناطق أخرى قد تصل إلى مدينة مسقط. وإزاء تمسك بريطانيا بالمقترحات الواردة فى خط الرياض، واعتراض السعوديين عليها تأجل النظر فى مسألة الحدود.

استئناف الاتصالات وتقديم المذكرات:

استؤنفت الاتصالات بين السعوديين والبريطانيين مرة أخرى فى العام التالى عندما توجه فيصل بين عبدالعزيز إلى لندن فى فبراير عام ١٩٣٨ لعرض مذكرة جديدة على المسؤولين البريطانيين، أوضح فيها حق بلاده التاريخى فى قسم كبير من أراضى حضرموت وظفار وعمان وأبوظبى، وأن مخافر عبرى وبريمى وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية أنشأها أجداد الملك (ابن سعودى)، «....

غير أن جلالته حبًا منه فى الوفاق والتـفاهم مع بريطانيا وفى عدم حرمان أصدقائه من أمراء العـرب على الخليج ولو كلف ذلك خســارة مادية عليـه، كل هذا جعله يقبل بعـد الإلحاح الشديـد بتحديد أقل مطالبـة. .» مما يعنى أن التســامح كان من وجهة السعوديين وليس من جانب بريطانيا[1]. حسب وجهة نظر السعودية بتنازله عن حضرموت وظفار وعمان.

تطور نزاع الحدود ١٩٤٩ـ١٩٥٤:

وكانت شركـة أرامكو فى وضع يسمح لها بالبدء فى مشـروعات جديدة فى الجزيرة العربية بعد أن استكملت النـقص الذى كانت تعانيه أيام الحرب فى الرجال والمعدات، كما أنه بنهاية عام ١٩٤٨منحت الشركـة امتيازًا جديدًا يغطى قاع البحر قبالة الساحل الشرقى للمملكة العربية السعودية،وفى عام ١٩٤٩ أصدرت الحكومة السعودية بيانًا تعلـن فيه ملكيتها رسمـيًا لمناطق قاع البحر قبالة جـميع سواحلها. ومنذ مطلع عام ١٩٤٩ بدأت شـركة أرامكو ترسل فرقـها لاجتـيار المناطق المتنازع عليها مع أبوظبي، فقامت بالتـعدي على الجزء الجنوبي من قطر وعلى منطقة خور العديد، وفى ابريل تصدى الضابط السياسى لإحدى هذه الفرق بالقرب من السلع داخل حدود أبوظبي،وكانت هذه الفـرق مصحوبة بمسؤول سعـودى وقوة مسلحة من الحرس،فقدم الضابط الـسياسى التماسًا خطيًا للمســؤول السعودى للانسحاب واقـترحت الحكـومة السـعـودية إجراء مـفـاوضات ودية لتـسـوية النزاع، ووافق البريطانيـون على الاقتراح.وحـتى أكتوبر ١٩٤٩ لـم تكن الحكومة السعـودية قد حددت مطالبـها فى أراضى أبوظبي، وبشكل عام تشتـمل هذه المطالب على جزء من الأراضى القطرية ومنطقـة واسعة مـن أراضى أبوظبي تبلغ حوالى ١٥٠ مـيلا على الخط الساحلى الممتد من خور العديد شرقـًا إلى المرفأ، واستمرت المفاوضات بين الطرفين على شكل مذكرات متبادلة بينهما. كانت النقطة الأساسية التى أثارها ابن سعود لترسيم الحدود تستند إلى ضـرورة الاعتماد على موالاة البدو من منطلق

---

١ ـ د. بدر الدين عباس الخصوصى ـ المرجع السابق ص٢٢٣.

أن عدداً كبيـراً منهم اعترفوا بالسلطة السعودية منذ زمـن طويل، والمعايير الأخرى هى فرض الزكاة، ووجود حقوق الرعى. وعندما بدأت المفاوضات فى الرياض فى ٣٠ أغسطس ١٩٤٩، كانت المـطالب السعودية قد أخذت فى الاتـساع لتصل إلى اقتطاع مسـاحة قدرها حوالى ٢٠ ألف ميل مـربع، وكان واضحًا أن الاكتـشافات النفطية وراء التوسع المفاجئ فى مطالب الحكومة السعودية بالساحل الممتد من خور العديد إلى المرفأ، كما أن السعوديين اعـترضوا على بعض العمليات التى تقوم بها شركـة تطوير نفط السـاحل فى الجزء الغـربى من أبوظبي، والذي كانوا يطـالبون به[1].

يبدو أن استئناف البـحث عن البترول من جانب شركة الامتيـازات البترولية المسيحـية فى مشيخـات ساحل عمان وعمـان ولاسيما القيـام بعمليات المسح فى منطقة البريمى فى عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، هما اللذان بعثا اهتمام ابن سعود بالمنطقة الواقعة إلى الشـرق من الجفورة بعد انقـضاء أكثر من عـشر سنوات. وبدأت فرق المسح التابعـة لشركة البتـرول العربية الأمريكيـة التسلل إلى المنطقة السـاحلية إلى الشرق من قطر. ولقد أقاموا مناورات على رأس الهزرا وهى أرض مرتفعة تقع بين خور العديد وسبخة مطى وكذلك فى جزيرة «غاغة» القريبة. وقام فى شهر مارس فريق يضم أربع سيـارات بزيارة قصر السلوى وهو آخر مركز حـدود سعودى عند الطرف الجنوبى لقطر ثم اتجـه شرقا على طول السـاحل إلى أبوظبى. وشوهد هذا الفريق فى الثالث من ابريل عند نقطة تقع إلى الشرق من بلدة أبوظبى. وقام فريق آخر من الشركة (الأرامكو) فى نفس الشهر، بانشاء مخيم على الساحل على مقربة من جزيرة غاغة، وشكا الشيخ شخـبوط بن سلطان حاكم أبوظبى فى الثامن عشر من ابريل إلى الضـابط السياسى البـريطاني فى ساحل عـمان من هذه الانتهـاكات لحـرمة أراضـيه. ومـضى الضابط البـريطانى بى. دى. سـتوبارت للتـحقـيق فى الموضوع مصحوبا بهزاع شقيق شخبوط والشيخ حمدان بن محمد بن خليفة ووجدا

---

١ ـ محمد فارس ـ المرجع السابق ص٢٣٢.

فريقا من شركة الارامكو يرابط عند عين بيـوة الواقعة على بعد ميلين ونصف الميل من رأس السيلة، كما وجـدا مخيما آخر يضم مطارا على بعد اثنى عـشر ميلا فى خور الدويهيين. وكان فى هذا المخيم مـوظف سعودى وعشرون من رجال الحرس السعـودى المسلحين الذين ذكروا أنهم جـاءوا إلى هناك بأمر من الأمير سـعود بن جلوى حاكم الاحساء[1].

سلم سـتوبارت فـى الثامن والعـشـرين من ابريل إلى رأس فـريق الشركـة الامريكية احتجاجا خطيا، يبلغه فيه أن شيخ أبوظبى سيعتبر وجود الفريق فى نقط تقع إلى الشـمال من صـفوق اعتـداء على بلاده لاسيـما وأن الفـريق يضم جنودا سعوديين، ويطلب إليه الانسحاب دون ابطاء. وتلك المناطق تعتبرها بريطانيا ضمن حدود أبوظبى[2].

لم تمض إلا أربعـة أيام حتى كـانت الحكومة السـعودية تحـتج إلى السـفارة البـريطانية فى جـدة على اجراء سـتوبارت مـؤكدة أن فـريق الارامكو رابط داخل الاراضى السعودية. وهو أمـر يثبت وجود قبائل فى المنطقـة تدين بالولاء للمملكة العربية السعـودية. وردت الحكومة البريطانية فى الحادى عشـر من مايو، فرفضت الاحتـجاج السعودى، وقـدمت احتجـاجًا مضاداً على انتـهاك الحكومة السـعودية لسـيـادة أبوظبى. وأضـافت أن فى الإمكان إن وجـدت أية شكوك فى الحـقـوق الاقليمية، أن تزال عن طريق المحادثات بين الحكومتين.

وافقت الحكومة السعودية على الشـروع فى المحادثات، ولكنها اشترطت أن تبدأ المحادثات من نقطة ضم ابن سعـود الاحساء فى عام ١٩١٣ وأكدت أن وضع الحدود يجب أن يسـتند إلى دليل تحديد القبـائل البدوية التى تقـيم فى المنطقة وأن القاعدة فى تحديد السيادة يجب أن تكون متمثلة فى جباية الزكاة الفعلية وفى وجود

---

١ ـ د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ المرجع السابق ص٢٢٣.
٢ ـ محمد مصطفى شحاته ـ المرجع السابق ص٢٢٤.

حقـوق المرعى. ولكن الحكومة البـريطانية لم تر أن هذه الشـروط صالحة لمعـالجة موضوع الحدود، وراحت فـى السابع عشر من يونيو تبلغ الحكومة السـعودية أنها لاتعتبر شروطها صالحة ومرضـية كأساس لوضع الحدود، وقالت المذكرة البريطانية أن هناك فرقا شاسعا بين الحـدود النهائية لطواف القبائل وبين الأراضى التى تكون فـيهـا كل قبـيلة هى المسـيطرة[1]. وأضافـت الحكومة البـريطانية أنهـا تحس بأن التطورات الأخيرة فى شرق الجزيرة العربية ولاسيمـا تلك المتعلقة باكتشاف البترول واستغلاله، والتـصاعد فى الإدارات الحكومية، تجعل وضع الحدود أمرا مـستحبا. ولكن ليس ثمة مـشكلة على أى حال في الحد من تحرك القبـائل التى تطوف عادة فى المنطقة التى يدور الحـديث حولها. ومضت المذكرة تقـول.. «تنفع الحدود فى تمييز مناطق الامـتياز البترولـية التى يمنحها أى فريق، والمناطق الـتى تمارس عليها الحكومات سيطرتها، وقد لايكون لها أى تأثير فى سكان الجزيرة العربية.

لم تكن الحكومة السعودية قد بينت بعد مدى مطالبها الاقليمية كما لم تتقدم بأى بيان عنها حتى الوقت الذى بدأت فيـه المفاوضات فى الرياض فى الثلاثين من أغسطس وعندما تعـرضت للضغط لبيان هذه المطالب بالتـحديد، طلعت الحكومة السعودية فى الرابع عشر من أكتوبر بالبيـان التالى... «بعد دراسة تفصيلية لمناطق القبائل وللوقائع تعـتبر الحكومة السعودية أن الحدود بين المملكة العـربية السعودية وقطر، هى على النحو التالى:

١ ـ تبدأ الحدود بيـن قطر والمملكة العربية السعـودية عند نقطة على ساحل سلوى الدوحة على خط عرض ٢٤ درجة و٥٦ دقيقة شمالا (النقطة أ).

٢ ـ يسير خط الحدود من النقطة (أ) شرقا إلى أن يقطع خط طول ٥١ درجة شرقا (النقطة ب).

٣ ـ يسير خط الحدود من النقطة (ب) إلـى أن يصل ساحل البحر عند خط

---

١ ـ د. فتحية النبراوى ـ المرجع السابق ص٢٥١.

عرض ٢٤ درجة، ٤٨ دقيقة شمالا (النقطة د) مخلفا عميرة للمملكة العربية السعودية.

تعتبر الحكومة العربية السعودية أن خط الحدود بين بلادها وأبوظبى، يبدأ عند نقطة على الخليج بين بندر المرفأ وبندر المغيرة الواقعة على بعد كيلو مترين إلى الشرق من بندر المرفأ (النقطة أ) ويسير الخط من هذه النقطة مستقيما إلى الجنوب الغربى إلى أن يصل خط عرض ٢٣ درجة، ٥٦ دقيقة شمالا (النقطة ب) ويسير من هناك شرقا إلى أن يتقاطع مع خط الطول ٥٤ درجة شرقا (النقطة جـ)، ثم يسير من نقطة التقاطع هذه مستقيما إلى خط العرض ٢٤ درجة و٢٥ دقيقة شمالا وخط الطول ٥٥ درجة، ٣٦ دقيقة شرقا (النقطة د).

«وترى الحكومة العربية السعودية أن هذه الحدود تنطبق على الواقع بعد أخذ سلطانها وسلطان أبوظبى بعين الاعتبار، وبعد الاعتماد على الحقيقة الواقعة وهى أن الأراضى التى تعطيها هذه الحدود العربية السعودية مأهولة بقبائل تدين بالولاء إلى المملكة العربية السعودية. كقبائل بنى هاجر والمناصير والعوامر وبنى مرة والدواسر وغيرها».

«أما بالنسبة إلى الأراضى الواقعة إلى الجنوب والشرق من خط عرض ٢٤ درجة، ٢٥ دقيقة شمالا وخط طول ٥٥ درجة، ٣٦ دقيقة شرقا فانها تقع تحت سلطة مشيخات لا علاقات تعاهدية لها مع الحكومة البريطانية. ولهذا فإن الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين هذه المشيخات، سيتفق عليها بينهما مباشرة»[1].

يذكر «كيلى» أن الحدود الجديدة الواردة فى المقترحات السعودية سالفة الذكر غير مطابقة للحدود فى الخط الأحمر لعام ١٩٣٥، وأنه لم يكن لها أساس من المبررات على وجه الإطلاق، فبمقتضى المقترحات الجديدة كان ينبغى على مشيخة قطر أن تفقد جزءاً كبيراً من أراضيها يمتد ٢٥ ميلا، كما أنها تعطى المملكة العربية

---

١ ـ جى. بى. كيلى ـ المرجع السابق ص٢٢٥.

السعودية مناطق كانت قد اعترفت عام ١٩٣٥ بأنها خاضعة لمشيخة «أبوظبى» مثال ذلك المجن وسبخة مطى وبينونة والظفرة وواحة ليوا، فضلا عن أن القبول بتلك المقترحات يعنى الموافقة على قطع الطريق الرئيسى الذى يربط واحة البريمى بمشيخة «أبوظبى»، كما يعنى إبعاد بريطانيا من الاشتراك فى مباحثات الحدود الخاصة بالمشيخات التى لاترتبط بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا[1]. وعلى ذلك رفض البريطانيون المقترحات السعودية الواردة فى مذكرة ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩، وأبلغوا المسؤولين السعوديين فى مذكرة جديدة بتاريخ ٣٠ نوفمبر عام ١٩٤٩ أنه لم يعد بوسعهم إزاء المطالب الجديدة سوى التمسك بحقوقهم القانونية بموجب المعاهدة الإنجليزية ـ العثمانية عام ١٩١٣، كما رفض البريطانيون حجج السعوديين بشأن استبعادهم من المباحثات الخاصة بالأراضى الواقعة جنوب وشرق نقطة انتهاء الحدود المقترحة التابعة لمشيخات مستقلة، ذلك أن لشيخ أبوظبى حقوق فى واحة البريمى الواقعة جنوب نقطة انتهاء الحدود وبريطانيا هى المسؤولة عن تصريف علاقات بلاده الخارجية، كما أن لسلطان مسقط حقوق فى المنقطة الواقعة جنوب البريمى وقد طلب من بريطانيا تمثيله فى مباحثات الحدود.

إزاء ذلك بعث المسؤولون السعوديون بمذكرة أخرى فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٩ رفضوا فيها اعتبار الخط الأزرق أساسًا لمباحثات الحدود، وأوضحوا أن مطالبهم الواردة فى مذكرة ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩ تستند إلى حق التملك القانونى والممارسة المستمرة للسيادة والنفوذ، وأنه إذا لم يكن قد تم العثور على إعلان الأمير عبدالله آل سعود فى محفوظات الحكومة السعودية، إلا أنه يؤكد صلاحيات الأمير وتحصيله الزكاة من قبائل المناطق المشار إليها، كما أن البريمى وأراضى الإمام الخليلى في عمان وملحقاتها مأهولة بقبائل سعودية لاتخضع لسلطان مسقط ولا لمشيخة «أبوظبى» ولا تربطها علاقات تعاهدية مع بريطانيا. ففى ابريل من عام ١٩٥٠ شكت الحكومة البريطانية نيابة عن شيخ أبوظبى من الزيارة التى قام بها

---

١ ـ جى . بى . كيلى ـ نفس الرجع ص٢٢٧.

فريق من جباة الزكاة السعوديين برئاسة محمد بن منصور لواحة ليوا حيث هاجم الفريق أحد رعايا الشيخ وسلبوه ما معه ورفضت الحكومة السعودية الشكوى مدعية أن ابن منصور لم يكن متعديا ومتجاوزا لحقوقه وإنما كان يزور مناطق وقبائل ابن سعود يجبى منها الزكاة منذ ضمه للاحساء فى عام ١٩١٣. وكان العنصر الجديد الوحيد فى رأى الحكومة السعودية فى الوضع القائم منذ أمد بعيد أن شيخ أبو ظبى كان يحاول إقناع المناصير فى واحة ليوا بألا يدفعوا الزكاة إلى الجباة السعوديين. وأضافت الحكومة السعودية أنه بالنظر إلى هذا فإنها تود أن تعرف «الأسس التاريخية الفعلية لادعاءات شيخ أبوظبى فى مناطق يملكها البدو الذين كانوا منذ أمد طويل من رعايا الأسرة السعودية الحاكمة والذين كانوا يؤدون الزكاة إلى ممثليها باستمرار[1].

ردت الحكومة البريطانية فى الخامس والعشرين من يوليو من عام ١٩٥٠ بأن الواجب لايقضى على شيخ أبوظبى بأن يقيم الدليل على حقه فيها. وإنما الدليل مطلوب من الحكومة السعودية. ولقد اقترحت الحكومة السعودية القيام بتحريات واسعة النطاق لتقرير ولاءات القبائل المقيمة فى المناطق المتنازع عليها بصورة دقيقة. ووافقت الحكومة البريطانية على إقامة لجنة فنية مشتركة لهذا الغرض. مع ضرورة مراعاة عدد من الاشتراطات إذا كان لابد من ضمان قيامها بعملها بصورة صحيحة وهى كالآتى[2]..

« ١ ـ أن يمتنع الجانبان أثناء التحريات وحتى انتهائها عن أى عمل من أعمال الضغط أو الإقناع مع أفراد من القبائل الذين قد يدعون إلى الإدلاء بشهاداتهم أمام اللجنة».

« ٢ ـ أن تكون الحكومة السعودية على استعداد لتقديم الأدلة التفصيلية التى

١ ـ رياض نجيب الريس ـ صراع الواحات والنفط ـ ص٢٨٤.
٢ ـ د. فتحية النبراوى ـ المرجع السابق ص ٢٦٤.

تؤيد مطالبـها إلى الشرق مـن الخط الأزرق والخط البنفسـجى المثبتـين فى المواثيق العثمانية ـ البريطانية لعامى ١٩١٣ و١٩١٤، وهى التى تقدمت بها».

« ٣ ـ أن تخول اللجنة صلاحية البحث فى الوضع فى البريمى وفى المناطق التى يدعيها سلطان مسقط كجزء من تحرياتها العامة».

وجهت الحكومة البريطـانية بعد هذا الدعوة إلى الأمير فيـصل وزير خارجية المملكة السعودية إلـى لندن للبحث فى حدود المملكة العربيـة البحرية مع الكويت والبحرين. وجـرت المحادثات فى شهر أغـسطس من عام ١٩٥١، ولـم تلمس إلا بصورة دقيقة موضـوع الحدود الاقليمية. واقترح فيصل عقـد مؤتمر مائدة مستديرة لجمـيع الفرقاء المـعنيين للنظر فى إمكان الوصـول إلى تسوية، ووافق البـريطانيون على الاقتـراح، كما اتخذت الإجـراءات اللازمة لوقف أى نشاط من الفـرقاء فى المناطق المتنازع عليها حتى انعقـاد المؤتمر. وكان فيصل قد أراد فى البداية وقف كل نشاط فى هذه المناطق إلى أن يتم الوصول إلى قرار حول سـيادتها. فلقد أصر فى البداية مثـلا على انسحاب قوات سـاحل عمان المجندة، وهى قوة محـلية يقودها ضباط بريطانيون وتعمل تحت إشراف المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي، وقد شكلت فى عام ١٩٥٠ للحفاظ على الأمن الداخلى فى المشيخات في ساحل عمان. ولـم يكن من المعقول من وجهة النظر البريطانية وقف كل نشاط فى مناطق لم تكن موضـوع أى نزاع قبل تقـديم الادعاءات السعـودية فى عام ١٩٤٩، ومع ذلك فقد قبلت بريطانيا التعريف الواسع الـذى قدمه فيصل للمناطق المتنازع عليها وهي تعادل ثلاثة أضـعاف مسـاحة أبوظبي الحاليـة. ووافقت على الملخص الذى وضعه فيصل للمحادثات التى دارت فى لندن والذى نص على مايلى..

«اتفق الفريقان على أن تتوقف تحركات وأنشـطة ممثلى الشركات البترولية فى الجانبـين وتحركات وأنـشطة قوات ساحل عـمان وأن تحصـر فى المناطق التى تقع خارج تلك التى ستكون مـوضوع البحث فى المؤتمر المقترح حـتى انتهاء هذا المؤتمر

وقد وافق الفريقان على هذا شريطة عدم المساس بحقوقهما فى المناطق التى ستكون موضوع البحث».

أضاف الملخص أيضـا أن الهدف من المؤتمر دراسة مـوضوع الأراضى المتنازع عليها وتحـديد مايخص منها ابن سعـود أو الشيوخ الآخرين المعنيـين للوصول إلى تحديد عادل للحـدود. ولم يعدل عن فكرة إنشاء لجنة مشتـركة للحدود. إذا نص على إقامة لجنة لجمع معلومات عن الأراضى والقبائل المعنية.

مؤتمر لندن والمائدة المستديرة:

افتـتح مؤتمر المائدة المستديرة فى الدمـام على الساحل العربى السـعودى في شرق الجزيرة العربية فى الثامن والعشرين من يناير عام ١٩٥٢، وكان الأمير فيصل يرأس الوفد السعودى الذى يضم الشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية والأمير سعـود بن جلوى أمير الإحسـاء والشيخ حافظ وهبـه السفير السـعودى فى لندن. وكان المقيم البـريطانى السياسى فى الخليج العربي، السـير روبرت هاى على رأس الوفد البريطانى وفى صحـبته حاكم قطر الشيخ على عبدالله والشـيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبى ظبى. ونوقش موضوع الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين كل من قطر وأبى ظبى من جانـب رئيسى الوفدين وأعضـائهما فى سـبع جلسات عامة كمـا ناقشها نائباهما فى خـمس جلسات غير رسميـة. وتقدم السير روبرت هاى فى الجلسة العامـة الثانية التى عقدت فى التاسع والعـشرين من يناير وبالنيابة عن شيخ قطر بالحدود التى يطالب بها شيخ قطر، وهى تقع فى خط يبدأ عند غار البريد على دوحة السلوى ثم يتجه شرقا عـبر ثلاث نقاط أسماها وهى حزم سودة نائيل ثم عبر عقلة المناصير إلى نقطـة تقع على الساحل الغربى لخور العديد. وقد عنى هذا الخط أن تحـتفظ قطر بتلك الرقعـة من الأرض التى يبلغ عمقـها خمـسة وعشـرين ميلا والتى تقع عند قاعـدة شبه الجـزيرة التى كان الجانب السعـودى قد أدرجها فى مطالبه فى عام ١٩٤٩، وقدم هاى فى الجلسة العامة الثالثة الحدود التى

يدعيها شيخ أبى ظبى فى شكل خط يبدأ عند حزام سودة نائيل، ويسير بصورة مستقيمة إلى الطرف الأبعد من سبخة مطى ويسير الخط من هناك باتجاه جنوبى شرقى إلى القرينى ومنها شرقا وشمالا بشرق إلى أم الزمول. وأوضح المسؤولون فيما بعد أن تحديد الخط على هذا النحو فى الجنوب يعنى ضم المنطقة المعروفة «بالكدن» التابعة لقبيلة العوامر الظبيانية إلى الجنوب من ليوا إلى أبى ظبى، لارتباطها بها من الناحية الطوبوغرافية أكثر من ارتباطها بالرمال الكثيفة فى الربع الخالى. وتؤلف الكثبان الرملية الكبرى الواقعة إلى الشرق فى رملة بن سويدان حدودا طبيعية تصل إلى أم الزمول.

تم فى الجلسة العامة الرابعة إيضاح الأسس التى طالب بموجبها شيخ أبوظبى بهذه الحدود وكانت على النحو التالى . .

« ١ ـ كانت المنطقة الواقعة إلى الشرق والجنوب من حزم سودة نائيل بما فيها عقال والمجان بالرغم من جدبها المعروف تؤم عندما يتوافر فيها الكلأ من القبيسات والعوامر والمناهيل والرواشد والمناصير وهى من قبائل أبى ظبى وتمر طرق القوافل التى تسير بين أبى ظبى وقطر فى هذه المنطقة.

٢ ـ كان جميع الذين يؤمون الساحل من خور العديد يعتبرونه من ممتلكات شيخ أبى ظبى وكان على كل من يود الصيد على الساحل بالشباك أن يحصل على رخصة من الشيخ، ولقد حصل أحد أفراد قبيلة الرميثات على سبيل المثال، وهى على إذن من الشيخ بصيد الأسماك على الساحل الممتد بين خور العديد ورأس الحمراء مقابل رسم سنوى قدره ٣٥٠ روبية من عام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦. ولم يكن هناك قط أى صياد سعودى على هذا الساحل.

٣ ـ كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت منذ أمد بعيد وفى مناسبات محددة بسلطان شيخ أبو ظبى على خور العديد.

٤ ـ كانت قبيلتا بنى ياس والمناصير تأهلان بوجه خاص منطقة الظفرة

وكانت الأولى أكثر عددا واستقرارا، وكان أصحاب النخيل فى واحة ليوا من بنى ياس يقضون نصف العام فى الواحة ونصفه الآخر على الساحل أو فى أبوظبى. وكان المناصير فى الغالب من قبائل البدو. وكان الكثيرون منهم يملكون أشجار النخيل فى ليوا ويقضون جزءا من السنة هناك، أما البقية منها فيقضونها فى رعاية ماشيتهم فى الظفرة. وكان بنو ياس من قبائل أبوظبى كما كان المناصير أيضا من أتباع شيخ أبوظبى. وكانوا قد قاتلوا إلى جانبه فى حربه الأخيرة مع دبى، وكان الكثيرون منهم قد قتلوا أثناء الحرب.

٥ ـ وكان بنو ياس والمناصير من أتباع المذهب المالكى الإسلامى لا من أتباع المذهب الحنبلى الذى تعتنقه العربية السعودية، وهذه حقيقة تميز العلاقة بينهم وبين أبوظبى.

٦ ـ وصف لوريمر فى كتابه «الجريدة الرسمية للخليج» الظفرة على أنها جزء من ساحل عمان، وأنها تقع ضمن المجال السياسى لشيخ أبو ظبى».

تحدى الأمير فيصل هذه المطالبات فى الجلسة الخامسة التى عقدت فى الثانى من فبراير، كما نوقشت مناقشة وافية فى سلسلة الجلسات غير الرسمية التى عقدت بعد ذلك. ونفى فيصل أن يكون بنو ياس قد استخدموا مراعى عقال والمجان، وأكد أن القبائل السعودية وحدها كبنى مرة والمناصير وبنى هاجر وهى خاضعة لحاكم الاحساء، هى وحدها التى تؤم هذه المناطق سعيا وراء الكلأ وكان أى من بنى ياس إذا ما مروا بالمنطقة أصبحوا خاضعين لسلطان حاكمها أيضا ورفض الأمير فيصل قبول الحقيقة وهى أن وجود حقوق صيد الأسماك، وإصدار الرخص بمزاولته من شيخ أبى ظبى ويمكن أن يعتبر دليلا على سيادة أبوظبى على الساحل كله من خور العديد شرقا. وقال إن الاتفاق تم فى مؤتمر لندن فى شهر أغسطس ١٩٥١ على أن تتاح مزاولة صيد الأسماك وجمع اللؤلؤ، للجميع وهذا لايعنى أى

حقوق بالسيادة. وأضاف أن فى الإمكان إقامة الدليل «على أن السلطات السعودية تمارس سلطاتها على السواحل المذكورة»[1].

لكن الاتفاق لم يكن قد تم خلافا لما قاله فيصل فى لندن على أن صيد الأسماك وجمع اللؤلؤ لايعنيان أية حقوق سيادية. وكل ماحدث أن فيصل كان قد طلب إخراج حقوق الصيد والبحث عن اللؤلؤ من القواعد التى تقرر السيادة على الجزر المتنازع عليها بين المملكة السعودية وبين الكويت والبحرين لأن السعوديين ليسوا من الشعوب البحرية. ولذا فهم لايستطيعون إبراز أدلة مألوفة عن استخدام الجزر والمياه الضحلة تماثل تلك التى تستطيع الكويت والبحرين تقديمها. ورفض طلب الأمير فيصل لنفس السبب، وكان الاتفاق الوحيد الذى تم الوصول إليه، والذى أشار إليه فيصل، وهو ذاك الذى ورد فى المادة الرابعة للملخص الذى اتفق عليه والتى تقول .. «ولايؤثر القرار الأخير الذى أمكن الوصول إليه حول موضوع السيادة فى الجزر والمياه الضحلة موضوع البحث على مألوف استخدامها لصيد الأسماك وجمع اللؤلؤ والملاحة وغير ذلك من الأهداف من مواطنى أى فريق من الفرقاء المعنيين أما تأكيد فيصل الثانى بأن العربية السعودية مارست سلطاتها على الساحل فمازال مفتقرا إلى البرهان حتى اليوم».

رفض فيصل فى جلسة الثانى من فبراير أن يكون اعتراف الحكومة البريطانية بحقوق شيخ أبوظبى فى خور العديد سببا فى نقل السيادة على الخور إليه. ولكن لم يكن هذا الاعتراف يمثل النقطة التى أثارها الوفد البريطانى، فلقد جاء الاعتراف الأول لسلطة أبوظبى على الخور فى سبعينات القرن الماضى نتيجة استخدامه كملجأ للقرصنة. وجاءت الاعترافات اللاحقة لأن أية سلطة أخرى لم تستطع إقامة الدليل على سيطرتها على المكان ولأن الدولة العثمانية وشيخ قطر حاولا وفى أوقات مختلفة احتلاله. ولم تتقدم العربية السعودية بأى ادعاء رسمى بالسيادة عليه إلا فى عام ١٩٣٥، وإذا صح ما قاله فيصل بأن الاعترافات السابقة

---

١ ـ جى. بى. كيلى ـ المرجع السابق ص٢٤٠.

كانت تهدف إلى إحباط أطماع العربية السعودية اللاحقة، فإنه والحالة هذه كان يقر للحكومة البريطانية بواسع بعد النظر.

كانت الحجج التى وضعها الوفد السعودى فى معرض دعم ادعاءات بلاده فى عام ١٩٤٩، معنية قبل كل شىء بالظفرة والمناطق الغربية بوجه عام. فلقد بين فيصل فى الثانى من فبراير أن الظفرة هى ديرة المناصير، وأن أية قبائل أخرى إن وجدت فيها، متطفلة عليها. وأضاف أن بنى ياس الموجودين فيها لايزيدون فى تعدادهم على المناصير، كما أنهم ليسوا جميعا من رعايا أبى ظبى ويدين فرع المزاريع بالولاء للعربية السعودية أما المناصير، فهم يؤلفون كما قال، قبيلة سعودية، وكان الوزير البريطانى المفوض فى جدة قد اعترف بهذا فى رسالة بتاريخ ٢٠ابريل ١٩٤٢ حول موضوع الاتفاق الانجليزى ـ السعودى الذى عقد فى ذلك العام بالنسبة إلى موضوع الكويت ورد الوفد البريطانى على فيصل بأن تلك الرسالة المشار إليها تتعلق بقبائل توجد فى ضواحى الكويت، وأنها لا تقر فعلا بأن المناصير فى تلك المنطقة قبيلة عربية سعودية ولم يحاول فيصل ولا غيره من أعضاء الوفد السعودى شرح أو تبرير السبب الذى دفع المناصير فى المناطق المتنازع عليها إلى القتال إلى جانب البوفلاح فى الحرب بين أبوظبى ودبى فى المدة بين ١٩٤٥ و١٩٤٨. ولكنه أصر على التأكيد جازما على موضوع الزكاة التى كانت العربية السعودية تجمعها أبوظبى يجمعونها عن التمور فى ليوا، لم تكن من النوع الذى تفرضه الشريعة الإسلامية وإنما كانت مجرد هبات أو هدايا من بدو بنى ياس. وأضاف قائلا.. «أما الزكاة الحقيقة فهى تلك التى كانت الحكومة السعودية تجبيها من الظفرة. ومضى الشيخ يوسف ياسين إلى أبعد مما قاله فيصل، وراح يؤكد فى الجلسة الرابعة غير الرسمية فى الخامس من فبراير أن «الحكومة العربية السعودية لم تجب الزكاة إلا على الحيوانات إذ أنها لاتفرض على المحاصيل النباتية أبدا»[1].

---

١ ـ جى . بى. كيلى ـ نفس المرجع ص٢٤٤.

لكن هذين القولين بعيدان عن الحقيقة، فالمألوف الشائع فى ساحل عمان أن تجبى الزكاة على المحاصيل لا على الإبل. وليس فى شريعة الاسلام مايؤيد القول بأن زكاة الإبل أهم من زكاة المحاصيل. ولاشك فى أن قول الشيخ يوسف ياسين كان بعيدا عن الصحة. فلقد جاء فى الإعلان الذى صدر عن ابن سعود نفسه فى العشرين من صفر من عام ١٣٤٤ والموافق التاسع من سبتمبر من عام ١٩٢٥ عن موضوع الزكاة، والذى تضمنته المذكرة السعودية لعام ١٩٥٥ أن [١] الزكاة تجبى عن نبات الأرض، وأنها ستجبى على جميع الحبوب والثمار التى تكال وتخزن كالتمور مثلا.. «وكان فيصل على أرض أكثر صلابة عندما رفض الحجة القائلة بأن أتباع بنى ياس والمناصير للمذهب المالكى لا للمذهب الحنبلى أمر فى منتهى الأهمية ولكنه لم يقدم أية مبررات قوية لرفض الدليل المقتبس من كتاب لوريمر بأن الظفرة كانت من ملحقات أبوظبى. وأضاف أن لوريمر لم يكن أكثر من موظف بريطانى ولذا فإن بياناته لايمكن أن تدحض الحقائق ولذا يستحيل قبولها.

«ويمكن القول بوجه عام إن النهج السعودى فى بحث موضوع الحدود فى الدمام كان سلبيا واكتفى فيصل وأعضاء وفده على الغالب برفض الأسس التى استندت إليها ادعاءات حاكمى قطر وأبوظبى، ولم يقدموا أى سبب معقول أو صحيح يفسر الحقيقة الواقعة وهى أن ادعاءات السعودية فى عام ١٩٤٩ كانت أكبر بكثير من ادعاءاتهم فى عام ١٩٣٥. وكان كل مافعلوه على أى حال، محاولة القول بأن فؤاد حمزة عندما تقدم فى الثالث من ابريل من عام ١٩٣٥ باقتراح الخط الأحمر لم يكن مخولا بذلك من ابن سعود، ولذا فإنه لم يكن يمثل وجهات نظر الملك. ولكن المراسلات الدبلوماسية المتبادلة فى عام ١٩٣٥ تناقض هذا الادعاء. فعندما قدم السير اندروريان الاقتراح البريطانى بخط الرياض فى الخامس والعشرين من نوفمبر من عام ١٩٣٥ وناقش الادعاءات السعودية مع ابن سعود نفسه، لم يلق معارضة منه لهذه الادعاءات أو انكارا لها. وعندما ناقش جى. دبليو.

---

١ ـ جى . بى . كيلى ـ نفس المرجع ص٢٤٤.

ريندل، والسير ريدربولارد فى التاسع عشر والواحد والعشرين من مارس من عام ١٩٣٧ اقتراحى الحدود مع ابن سعود، لم يسمعا منه حتى ولو بالايماء شيئا عن معارضته للخط الأحمر، وكتب عمان عليهم».

«ولم يكن لهذا الاحتجاج مايبرره. فلم تكن القيود التى فرضها مؤتمر لندن فى أغسطس من عام ١٩٥١ تنطبق على أنشطة الموظفين البريطانيين أثناء أدائهم لواجباتهم الإدارية العادية فلقد احتفظ المؤتمر على النقيض من ذلك بوضوح بالحق لهم فى مواصلة اداء واجباتهم الإدارية سواء فى المناطق المتنازع عليها أو فى المناطق التى لانزاع حولها وقبل الأمير فيصل نفسه بهذا الحق لهم». وكانت الخطوة التالية التى خطتها الحكومة السعودية ارسال فريق فى شهر يوليو من عام ١٩٥٢ فى سيارتين إلى مخيم شركة الامتيازات البترولية فى طريف على الساحل إلى الغرب من بلدة أبوظبى وإلى الشرق من مرفأ. ولما كان السعوديون قد اعترفوا فى ادعاءاتهم فى عام ١٩٤٩ بأن طريف تقع فى المناطق غير المتنازع عليها من أراضى أبوظبى. «فقد كان عملهم انتهاكا متعمدا لسيادة المشيخة. وغادر راشد بن حماد شيخ البوشامس فى حماسا العمانية فى نفس الشهر منطقة البريمى متجها إلى العربية السعودية وعاد بعد أربعة أسابيع أى فى الواحد والثلاثين من أغسطس إلى الواحة مصحوبا بالأمير السعودى تركى بن عبدالله بن عطيشان الحاكم السابق لرأس تنورة ومعه أربعون من الفداويين المسلحين فى أربع سيارات. وكان على القوة لكى تصل إلى الواحة أن تعبر المناطق غير المتنازع عليها من أبوظبى إذ أن الطريق الوحيد لعبور السيارات من الغرب فى تلك الأيام كانت تسير قريبا من الساحل» وثبت تركى بن عطيشان بعد وصوله موقعه مع رجاله فى حماسا، فارضا الاحتلال السعودى لأول مرة منذ ثمانين عاما على جزء من الواحة. وحمل تركى معه رسالة من سعود بن جلوى، حاكم الإحساء موجهة إلى جميع الشيوخ الكبار فى واحة البريمى. وكان بين الذين تلقوا هذه الرسائل محمد بن سالمين شيخ البدو يوسف ياسين بعد هذه المحادثات إلى بولارد يقول .. «لم يفكر جلالة الملك أثناء

المحادثات فى التخلى عن الادعاءات الخاصة بالحدود التى قدمتها حكومة جلالته[1].

كتب فيصل فى التاسع عشر من ديسمبر من عام ١٩٣٧ إلى بولارد يقول .. «ولقد أوضحت حكومتى فى كل مناسبة الأسباب الرئيسية التى أرغمتها على التمسك بالحدود التى أوضحتها فى مذكرة نائب وزير الخارجية إلى السير اندرو ريان بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٣٥٣ الموافق ٣ ابريل ١٩٣٥». وذكر يوسف ياسين أيضا فى الدمام، أن الحدود التى يعتبرها ابن سعود صحيحة هى تلك التى تم الاتفاق عليها فى المراسلات التى جرت بين الأمير فيصل بن تركى والحكومة البريطانية فى الفترة الواقعة بين عامى ١٨٦٠، ١٨٧٠ وتلك التى حددتها الرسالة الموجهة من عبدالله الفيصل إلى الحكومة البريطانية بعد عام ١٨٨٠ ولكن الحكومة السعودية لم تقدم حتى اليوم أية رسالة من هذا الطراز كما أن الحكومة البريطانية لم تعثر عليها بين محفوظاتها. وكانت الرسالة الوحيدة الموجودة بين عامى ١٨٦٠، ١٨٧٠ وتلك التى حددتها الرسالة الموجهة من عبدالله الفيصل عام ١٨٦٦ ولم يجر أى اتصال معه حول الموضوع بعد عام ١٨٨٠ أى عندما كان فى وضع لايمكنه منه بحث موضوع الحدود، إذ كانوا يحتلون الاحساء، وكان ابن الرشيد يسير فى طريق اخراجه من نجد نفسها.

عقدت الجلسة الأخيرة لمؤتمر الدمام فى ١٤ فبراير ١٩٥٢، وقام السير روبرت هاى بجهد أخير ونهائى لمواصلة المحادثات على أساس الخط السعودى الأحمر لعام ١٩٣٥، إذا رأى الملك ابن سعود من المناسب تعديل الخط بحيث يخرج العديد من مطالبه. وبعد أن ذكر الأمير فيصل ثانية أن الخط الأحمر لايمثل وجهة نظر الملك وافق على أن يعرض الأمر عليه وأن يتلقى منه تعليماته. وانفض المؤتمر على أساس الفهم المتبادل بأن القيود التى اتفق عليها فى لندن فى أغسطس السابق حول تحركات الشركات البترولية وقوات ساحل عمان ستظل سارية المفعول

١ ـ رياض نجيب الريس ـ المرجع السابق ص٢٦٥.

ولم يعد المؤتمر إلى الانعقاد قط. وفى أغسطس ١٩٥٢، وعلى حين انفض المؤتمر بلا اتفاق، وتم تأجيل المؤتمر لأجل غير مسمى ولم يستأنف بعد ذلك. إلا أنه بحلول الصيف ظهرت مشكلة جديدة عندما قام عدد من رؤساء قبائل النعيم وبوشامس والبريمي بزيارة ابن سعود وحصلوا على الجنسية السعودية، وفى ٣١ أغسطس ١٩٥٢ وصل تركي بن عطيشان مع مجموعة من رجاله المسلحين إلى قرية حماسة فى البريمي العمانية[1]. أرسلت السعودية حاكما للبوريمى وبعض المدنيين فيما اعتبرته بريطانيا غزوا مسلحا للبوريمى ودارت مفاوضات بشأن هذا الوضع الجديد. وأبرمت اتفاقية التوقف فى ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٢ اتفق فيها على تجميد الوضع الراهن لحين استئناف المفاوضات والتوصل إلى اتفاق[2].

توسطت الولايات المتحدة فى هذا النزاع فاقترحت ما سمى باتفاقية التوقف بشأن مستقبل واحات البوريمى، فلا تتدخل فى إدارتها أى من الأطراف المتنازعة، بينما تترك الحرية لشركات البترول فى التنقيب حسب الخرائط المعتمدة لديها، ولكن السعودية اعتبرت مسألة البوريمى محكا لهيبتها فى شبه الجزيرة، وطالبت بإجراء استفتاء حر، وقالت إن الذى يعنيها هو إثبات حق السيادة، وليس تحقيق مكاسب إضافية من دخل البترول. والواقع أن كل فريق أخذ يتهم الشركات البترولية بتحريض الأهالى ضد الطرف الآخر. فعندما استقر الرأى على رفع الخلاف إلى تحكيم دولى حسب وجهة النظر البريطانية وانعقدت هيئة التحكيم بالفعل فى مدينة نيس تحت رئاسة بلجيكية خلال شهر سبتمبر عام ١٩٥٥، فوجئت هيئة التحكيم بالمندوب البريطانى يتهم السعودية بأنها تدفع الرشاوى لزعماء القبائل وتستخدم ثروتها البترولية بتأييد من شركة أرامكو الأمريكية لإغراء السكان بمبالغ طائلة، كما أنها توزع عليهم الأسلحة. ولذلك أعلن ممثل بريطانيا انسحابه من الهيئة، وبذا أفسد خطة التحكيم، كما عطل من قبل مشروع استفتاء

---

١ ـ د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص٣٤٤.

٢ ـ محمد فارس ـ المرجع السابق ص٢٣٢.

السكان. وعلى أثر ذلك نشرت السعودية بيانا أكدت فيه أن شركة نفط العراق تمول الشرطة التابعة لمسقط ومشيخات ساحل عمان كما تشير القبائل القاطنة فى مناطق النزاع[1].

ففى ٣١ أغسطس ١٩٥٢ بدأ القائد السعودى تركي بن عطيشان يعبر الأراضى التابعة لإمارة أبوظبي وغير المتنازع عليها متجهًا إلى قرية حماسة حيث نصب نفسه حاكمًا سعوديًا هناك. وبمجرد وصوله إلى البريمي، قام سلاح الجو البريطاني باستعراض قوته مستخدمًا طائراته التى كانت متمركزة في الشارقة. اتبع ابن عطيشان طريقة جديدة فى الاحتلال، فاستخدام أسلوب المداهنة والرشاوى محل التهديد والقوة، وكان الغرض من ذلك استمالة رؤساء القبائل وكسب تأييدهم، وأحضر معه رسائل من ابن جلوي أميرالاحساء موجهة إلى شيوخ القبائل فى البريمي والظاهرة وضنك وقبائل بني كعب فى المناطق المجاورة، ويشير نموذج الرسالة إلى «أنه بناء على وصول راشد بن حمد الشامسي وطلبه أصالة عن نفسه ونيابة عن القبائل الموالية للسعودية لكي يتم تعيين ممثل لها فى مناطقهم، فقد تم تعيين بن عطيشان وتم تزويده بالتعليمات اللازمة». وفى الوقت الذي قامت فيه الحكومة البريطانية بتقديم احتجاج إلى الحكومة السعودية، أرسلت مفارز من قوة ساحل عُمان إلى العين والقطارة، وقامت طائرات تابعة لسلاح الجو الملكى البريطاني فى الشارقة بأعمال دورية فوق حماسة، وألقت برسائل من سلطان عُمان لتشجيع مؤيديه، كما أرسل الشيخ شخبوط حامية مؤلفة من ٢٠ عنصراً، وأرسل سلطان مسقط عربات و٦٠ رجلا، كما حشد قوة من قبائل العوامر والمناصير والمناهيل قوامها ٨٠٠٠ رجل، إلا أن البريطانيين طلبوا من السلطان أن يوقف تقدم قواته، وتم الاتفاق على تجميد الوضع على ماهو عليه، على أن تبقى القوات السعودية فى البريمي شريطة ألا ترسل قوات إضافية، واقترحت الحكومة البريطانية آنذاك أن يحال النزاع حول الحدود إلى لجنة تحكيم، ولكن السعوديين رفضوا هذا الاقتراح وبدأ الطرفان

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٥٣.

فى تعـزيز قواتهـما، وعلى أثر ذلك أخطرت الحكومـة البريطانيـة السعـوديين بأن اتفاقيـة تجميد الوضع واتفـاقية عام ١٩٥١ التي تمنع شركـات النفط من العمل في المناطق المتنازع عليها لاغية، وأرسلت قوات إضافية لدعم قوة ساحل عُمان، وتمت محاصـرة قرية حماسة حتـى لايستطيع رجال القبائل الوصـول إلى تركي، كما تم إخطار شـركة تـطوير النفط أن بإمكانهـا استئناف عـملياتهـا فى المناطق المتنازع عليها[١].

ولكن هذا الصراع بحـد ذاته كان أحد أهم المعـوقات الكثيـرة التى واجهت شـركة تطوير الـنفط فى التنقـيب عن النفط فى واحـة البريمي، فـبـالإضافـة إلى المستـجدات فى الوضع المتمـثل فى دخول السعـوديين، واجهت الشـركة منذ بداية التنقيب عام ١٩٤٨ مـشكلات مع القبائل في الجانب العُـمانى والتى كانت تطالب بمنحها أموالا حـتى توافق على التنقيب فى مناطقها. وكانت تلك القـبائل تتمتع بما يشبـه الحكم الذاتى، فعلى الرغم من أن السلطان سـعيد بن تيـمور آل سعيـد كان حاكمًا لعُمان، فإن جزءًا من المنطقـة الداخلية الجبلية كان تحت سيطرة وحكم إمام أباضي. ففى عام ١٩٢١ وقـعت اتفاقية بين حكومة عُمان ومـسقط آنذاك وعدد من الشيـوخ البارزين فى المناطق الداخلية أتاحت لشيـوخ القبـائل المهمين حرية كبـيرة ومنحتهم مـا يشبه الحكم الذاتي فيـما يختص بالشؤون المحلية لـمناطقهم، وعرفت هذه الاتفاقـية باتفاقيـة السيب، ومثلت عقـبة رئيسيـة أمام أعمال الشـركة، فحق الامتياز للتنقيب عن النفط وقع مع السلطان وحده، وانحصرت مسؤوليته في تمكين الفرق الاستطلاعية للشركة من التوجه إلى المناطق الداخلية، إلا أنه برزت صعوبات تمثلت فى مطالبـة شيـوخ المناطق الداخليـة بأن يكون لهم الحق في الحصـول على أموال من الشركة إذا جرت أعمال التنقيب عن النفط فى إقليمهم. إلا أن الشركة لم تواجه الصعوبات نفسها فى المناطق التـابعة لإمارة أبوظبي حيث نشط الجيولوجيون كثيرًا منذ عـام ١٩٤٨ فى أراضي إمارة أبوظبي التى كان يتمتع الشـيخ شخبوط بن

١ ـ محمد فارس ـ المرجع السابق ص٢٣٧.

سلطان بالنفوذ على قبائلها، وكانت محبة القبائل للشيخ زايد ممثل الحاكم في العين آنذاك ونفوذه هناك هما السببين اللذين مكنا شركة النفط من اتخاذ العين قاعدة لعملياتها الاستكشافية داخل الإمارات، ولاشك فى أن سلطة الشيخ زايد وتأثيره الودى فى القبائل فى الجنوب كان عاملا رئيسيا فى استقرار الوضع فى القرى التابعة له(1).

استمر الحصار الذى فرضته قوة ساحل عُمان على القوات السعودية في حماسة، غير أن تأثيره كان محدوداً، وكان السعوديون يحاولون من وقت إلى آخر لفت أنظار العالم إلى الوضع فى واحة البريمي عن طريق وسائل الدعاية تارة، وعن طريق الطلب من جمعية الهلال الأحمر إرسال ممثلين عنها لمشاهدة آثار الحصار تارة أخرى والذى أدى إلى حدوث مجاعة. فى أكتوبر تمت استعادة البريمي من قبل وحدتين من قوة ساحل عُمان بمساعدة مفرزة من قوات مسقط النظامية وقوات من قبائل العوامر والمناصير، أما مفرزة الشرطة السعودية التى كانت ترابط فى منطقة البريمي منذ أغسطس ١٩٥٤ وفقًا لاتفاقية التحكيم، فقد نقلت جواً وأعيدت إلى المملكة العربية السعودية، كما استسلمت العناصر الموالية للسعوديين من قبائل الشوامس والنعيم في قرية حماسة، وأعلنت الحكومة البريطانية أن خط «الرياض» يشكل خط الحدود بين إمارة أبوظبي والمملكة العربية السعودية، كما أعيدت أراضي أبوظبي الغربية الواقعة ضمن هذه الحدود(2).

يبدو أن أنتونى أيدن اعتبر هذه القضية الثانوية ماسة بهيبة بريطانيا فى الخليج العربي، لذا قرر استخدام القوة لحل النزاع، فأرسل قوات بريطانية فى أكتوبر ١٩٥٥ استولت على واحات البوريمى باسم حاكمى أبوظبى ومسقط، ولكن ذلك لم يكن وحده كافيا لتأمين أعمال التنقيب التى تقوم بها شركة نفط العراق فى

---

١ ـ محمد فارس ـ نفس المرجع ص٢٣٧.

٢ ـ محمد فارس ـ نفس المرجع ص٤٣٨.

منطقة الفهود وشمال غرب عمان، ففى الوقت الذى كان فيه النزاع محتدما حول واحات البوريمى ظهرت حركة مضادة لسلطان مسقط تزعمها الإمام غالب بن علي، إذ صار ينادى باستقلال عمان الداخلية استقلالا تاما، وليس مجرد التمتع بالحكم الذاتي حسبما جرى عليه العرف منذ توقيع معاهدة السيب بين سلطان مسقط والإمام الخروصى. وقد كانت السياسة التقليدية البريطانية حتى ذلك الوقت، هى عدم التورط فى المنازعات داخل شبه الجزيرة أما وأن القضية صارت تتعلق الآن بمصالح بترولية فقد خرجت بريطانيا عن سياستها تلك وأرسلت حملة عسكرية لتثبيت سلطة حاكم مسقط فى الداخل، واضطرت إلى الاحتفاظ ببعض الحاميات، لأن أنصار الإمامة لم يستسلموا رغم سقوط المدن الهامة فى يد البريطانيين. وفى عام ١٩٥٧ أعادوا الكرة واستولوا على مدينة نزوى وعبرى، وكان على بريطانيا أن تجرد حملة ثانية حتى تؤمن أعمال شركة نفط مسقط وعمان المتفرعة من شركة نفط العراق. وبفضل الاكتشافات البترولية استطاع حاكم مسقط أن يحل بالتدريج محل بريطانيا لتثبيت سلطته فى الدولة المستقلة الجديدة التى صارت تعرف باسم «عمان»[١].

السبب الرئيسى الذى من أجله تسعى السعودية إلى امتلاك هذه الأراضى الشاسعة فى منطقة الربع الخالى فى جنوب شرق الجزيرة العربية يكمن من غير شك فى البترول ذلك أن أراضى أبوظبى تشغل مساحات واسعة ذات إمكانيات بترولية ضخمة، وكان من نتائج استغلال هذه الإمكانيات فى السنوات الأخيرة أن تطورت أبوظبى وبرزت سياسيا كوحدة متميزة بين بقية مشيخات الجزيرة العربية[٢].

مجئ الشركات البترولية الأمريكية تحت اسم «أرامكو» إلى السعودية كانت

١ ـ د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ص٣٤٤.
٢ ـ د. محمد متولى ـ المرجع السابق ص٥٧٩.

رحمة كبيرة لأبوظبى وقطر وعمان، فإذا ما كان ابن سعود قد أعطى امتيازات البترول للشركات البريطانية، فإن الأخيرة كانت سوف تتنازل لابن سعود عن معظم أراضى قطر حتى الدوحة وكذلك أبوظبى وعمان فيما عدا بعض المدن الساحلية، وذلك كما فعلت مع الكويت عندما أعطت للسعودية أكثر من ٧٥٪ من مساحة الكويت بموجب اتفاقية «العقير» لعام ١٩٢٢.

ربما كان أكثر خطراً من ذلك مطالبة العربية السعودية بملكية مايزيد على ثلث أراضى إمارة أبوظبى، ولكن يبدو أن الملك فيصل قد تقدم بمطالب أخرى جديدة من شأنها أن تزيد الأمر خطورة إضافة إلى استيلاء السعودية على مساحة تعادل ٧٥٪ من مساحة أبوظبي بموجب خط الرياض التى تنازلت به بريطانيا عام ١٩٥٥ برغم عدم موافقة الشيخ شخبوط حاكم أبوظبي وهذا يذكرنا بما حدث مع حاكم الكويت فى اتفاقية العقير عام ١٩٢٢.

لم يتضح بعد المدى الذى تهدف إليه هذه المطالب، كما أنه لم يعرف شيء عن الإنذار الذى وجهه الملك فيصل فى شأن إيقاف أعمال الكشف فى حقل هام للبترول فى منطقة التلال الرملية التى تمتد على أطراف الربع الخالى إلى الشمال من خط ريان، وهو الخط الذى اعتبرته بريطانيا حدوداً لإمارة أبوظبى منذ عام ١٩٣٥، والذى عادت فأكدته فى عام ١٩٥٥ عندما أنسحبت من التحكيم فى شأن واحة البوريمى.

منذ ذلك الوقت خفت صوت المطالب السعودية، إلا ذلك الطلب الجديد الذى تقدمت به فى عام ١٩٦٧، وعلى الرغم من أنه كان منتظرا دائما أن العربية السعودية لن تغفل مطالبها، إلا أنها عندما أعادت صياغتها فى صورتها الجديدة وقدمتها إلى حاكم أبوظبى فى أثناء الزيارة التى قام بها للرياض فى عام ١٩٧٠ كانت بمثابة قنبلة سياسية، وكان هدف حاكم أبوظبى من تلك الزيارة أن يناقش مع الملك فيصل نشاط بعض الجماعات التخريبية فى مشيخات شرق الجزيرة العربية.

مطالب السعودية، على الرغم من أنها تضم فيما تضمه ممرا أرضيًا واسعًا

تصل به السعودية إلى الخليج العربي، أقل بكثير من المطالب التى تقدمت بها فى عام ١٩٤٩، والتى كانت تهدف إلى ضم مايقرب من أربعة أخماس أراضى أبوظبى إضافة إلى ماحصلت عليه ٧٥٪ من مساحة أبوظبي عام ١٩٥٥. أما فى شأن البوريمي فقد اقترح الملك فيصل حلا للنزاع إجراء استفتاء بين سكان الواحة، واشترط لذلك أن تعود إلى البوريمى القبائل التى لجأت إلى السعودية فى عام ١٩٥٥ وخاصة قبائل الوشامس التي غيرت ولاءها من عمان إلى السعودية، وهو شرط يزيد من محنة حاكم أبوظبى. وفى ذلك العام كانت بريطانيا قد توقفت عن المحادثات التى كانت جارية بينها وبين السعودية، بدعوى أن الذهب السعودى قد استخدم بسخاء فى استمالة القبائل العربية التى لجأت إلى السعودية.

طالب الملك فيصل بضرورة وقف أعمال الكشف عن البترول التى تقوم بها شركة أبوظبى فى القطاع الذى يقع جنوبى خط عرض ٢٣ْ شمالا. وهو الخط الذى يتفق مع خط الحدود الذى تراه العربية السعودية، وإلا فإن حكومته ستتدخل لإيقافها. وبعد أن عاد حاكم أبوظبى إلى بلده بعد زيارته للسعودية بعث برسالة إلى الرياض يذكر فيها أنه أصدر أوامره إلى شركة أبو ظبى للبترول ADPA بإيقاف أعمالها، وأنها أوقفتها فعلا فى منطقة زبارة التى تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٣ْ شمالا.

وكانت العربية السعودية وأبوظبى قد اتفقتا معًا على عقد محادثات فى صيف عام ١٩٧٠ فى شأن الأراضى الجديدة المتنازع عليها، إلا أن المحادثات تأجلت عن موعدها بطلب من السعودية، ثم تأجلت مرة ثانية بناء على طلب من أبوظبى بإيحاء من بريطانيا التى خشيت ألا يقوى حاكم أبو ظبى على مواجهة ضغوط العربية السعودية، ورأت بريطانيا أن يعالج الأمر بالطرق الدبلوماسية بينها وبين السعودية، بصفتها المسئولة عن الشئون الخارجية لأبوظبى بحكم الاتفاقية بينهما.

سيطرت هـذه المسألة على المحـادثات البريطانيـة السعودية التـى أجريت فى شهـر ديسمبـر ١٩٧٠ عندما زار الأميـر فهد والوفد المرافـق له مدينة لندن، وهى المحادثات التى لم يبد فيها الأميـر أية مرونة. وفى شهر يناير من عام ١٩٧١ حمل السير وليم لوس المندوب البريطانى لتقريب وجهات النظر فى منطقة الخليج العربي إلى الملك فيـصل اقتراحات جـديدة، تحصل السعودية بموجـبها على مسـاحة من الأرض فى غرب أبوظبى تمتد حتى الطريق بين قطر وأبوظبى، ولكنها لاتصل إلى الساحل كما تريد السعودية. أمـا فى شأن المنطقة التى قام النزاع حولها فى جنوب أبوظبى، فقد اقتـرحت بريطانيا نيابة عن حكومة أبوظبى إقامة منطقة مـحايدة عبر خط عرض ٢٣ْ شمالا، تمتد لمسافة ٢٠ كـيلو متراً من هذا الخط شمالا فى جانب أبوظبى و١٠ كيلو مـترات منه جنوبا فى الجانب السعودى. ومن المـنتظر أن تتقدم السعودية باقتراح مقابل لهذا الاقتراح[1].

وإلى وقت قريب كانت بريطانيا ترتبط بمعـاهدة مع أبوظبى، كانت بمقتضاها مسئولة عن الدفاع عنهـا وعن رعاية مصالحها الخارجية، وقد ظلت تبـذل مساعيها الحمـيدة لحل أى نزاع يقوم فى المنطقـة، ولكن يبدو أن الأوان قـد آن لكى تعمل الإمارات على حل مشاكلها بنفسها، وتـسوية خلافاتها. وقد أوعزت بريطانيا إلى حاكم أبوظبى أن يصل إلى اتفاق مع السـعودية، وأنه لامناص من ذلك حتى ولو اضطرت بريطانيا إلى قبول حدود لأبوظبـى لم تكن تعترف بها من قبل، وهذا فى الواقع منطق يتـفق مع مـاسبق أن أعلنته بريـطانيا من أن السـعـودية هى وإيران ستكونان الدعـامة التى يرتكز عليها فى المسـتقبل استـقرار الأوضاع السيـاسية فى حوض الخليج العربي. إلا أن جهـود بريطانيا فى الوصول إلى اتفاق ودى فى هذا النزاع تتعارض مع الدوافع التى تحـرك السياسة السعـودية فى المنطقة. والأمر الذى لاشك فيه أن المطالب السـعودية فى صورتها الجديدة ترتبط ارتباطًا مـباشراً بنشاط

١ ـ د. محمد متولى ـ نفس المرجع ص٦٤٩.

شركة أرامكو للبترول فى حقل شيبه Shaybat الذى يقع إلى الجنوب مباشرة من خط ريان. فالبناء الجيولوجى فى هذا الحقل هو بعينه بناء حقل زرارة، مما يؤكد أنهما معًا يؤلفان حقلا واحدًا، وهذا يكفى لقيام صوبات بين الدولتين.

طبيعى أن تتطلع السعودية إلى تصدير بترول هذا الحقل عن طريق الخليج العربي وبالذات من خور العديد ولايرضيها أن تضطر لحملة إلى خور العديد حيث يمكن تصديره. ويرى المسئولون فى شركة أرامكوا أن الأكثر قبولا هو أن تربط حقل شيبه بشبكة الأنابيب القائمة فعلا، وأقرب نقطة فى هذه الشبكة تبعد عن الحقل بما لايقل عن ٦٠٠ ميل، إلا أنها تعود فتقول إن تنفيذ مشروع كهذا أمر غير عملى. ويبدو فى نفس الوقت أن مشروع توصيل الحقل بخور العديد غير عملى هو الآخر، ذلك لأن الماء ضحل فيه ولابد من ضخ البترول لمسافة بعيدة فى الخليج العربي، حتى يمكن تحميله فى الناقلات، والحل الأكثر قبولا هو أن يأخذ بترول هذا الحقل طريقه إلى ساحل أبوظبى. والواقع أن شركة أبوظبى للبترول ADPC تدرس إمكان تصدير بترول حقل أبو جدو عن هذا الطريق، ولكن انشاء خط للأنابيب فى هذا الاتجاه لايكون عمليات إلا إذا نقل عن طريقه أيضا بترول حقل زرارة. إلا أن السعودية بعد تجربتها القاسية فى خط التابلاين بمروره فى سوريا ترى أن يمر بترولها عبر أراضيها هى، ومن ثم كانت مطالبتها بقطاع من ساحل أبوظبى. مهما يكن الدور الذى يلعبه البترول والشركات الأمريكية فى توجيه السياسة السعودية وجعلها تطالب بشقة من ساحل أبوظبى، فإن العوامل الاستراتيجية تلعب هى الأخرى دورا لايقل خطورة عن دور البترول، يدل على ذلك أن مطالبة السعودية بضفة على ساحل الخليج العربي سابقة للكشف عن البترول فى منطقة الربع الخالى، وهى مطالبة تتفق مع آمال السعودية فى أن تكون قوة مسيطرة فى حوض الخليج العربي. يرى كثير من المراقبين، ومن بينهم من تميل عواطفهم مع حاكم أبوظبى، أن مطالبة السعودية بأراضٍ جديدة من إمارة أبوظبى هى تأكيد لآمالها فى الزعامة فى منطقة الخليج العربي، وأنها خطوة أولى نحو

السيطرة على كل الساحل الجنوبى للخليج العربي، ولهذا فإن الاستجابة الودية لهذه المطالب ستعقبها مطالب أخرى. وإذا حاولت السعودية الحصول على ما تطالب به من أراضى أبوظبى بالقوة، فإنها لن تجد ذلك أمرا سهلا كما يبدو، ومع ذلك فبقاء هذه المطالب دون حل سيكون مصدرا للقلاقل وعدم الاستقرار. ويعجب المراقبون من أن السعودية كانت تسعى هى والكويت فى جهود دبلوماسية مشتركة لقيام الاتحاد بين إمارت جنوب شرق الجزيرة العربية، وهو الاتحاد الذى تؤلف فيه أبوظبى حجر الزاوية. وسعى السعودية فى هذا السبيل، فى نظر أبوظبى على الأقل، يتعارض مع مطالب السعودية من أراضى أبوظبى، لأن السعودية لاترضى باتحاد كهذا إلا إذا كانت لها مصلحة فيه[1].

توصل فى أكتوبر عام ١٩٧١ الجانبان السعودى والعمانى إلى حل لمشكلة الحدود القائمة بينهما بالاتفاق على انضمام ثلاث من واحات البريمى لسلطنة عمان، كما أمكن حل مشاكل الحدود بين المملكة العربية السعودية ومشيخة «أبوظبى» فى ٢١ أغسطس عام ١٩٧٤ بتنازل المملكة عن واحات البريمى الست لمشيخة «أبوظبى» فى مقابل تنازل «أبوظبى» عن خور العديد للمملكة العربية السعودية، كما تم الاتفاق على إنشاء ممر برى يصل إلى خور العديد على الساحل الغربى لـ «أبوظبى» فى مقابل تنازل المملكة العربية السعودية عن آبار النفط الواقعة فى الجرف القارى المقابل لخور العديد لدولة الإمارات العربية المتحدة وتخويل «أبوظبى» حق إقامة ممر برى إلى خور العديد ومن هناك إلى حدودها الجنوبية الشرقية. من العرض السابق لموضوع الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية والساحل العمانى يمكن أن نخرج بالحقائق التالية:

١ ـ إن مشكلة الحدود بين كيانات الجزيرة العربية من الأمور المألوفة بين دول هذه المنطقة فى إطار الظروف القبلية والسياسية التى كانت تحكمها فى بداية تكوينها.

---

١ ـ د. محمد متولى ـ نفس المرجع ص٦٥١.

٢ ـ وبعـد تلك السـنوات من عـمـرها ورغم تغـيـر الظـروف ومع التطور السيـاسى والاقتـصادى فى المنطقـة نجد أن مـثل هذه المشاكل قـد استفـحلت فى السنوات الأخيرة.

٣ ـ ويبدو لنا منذ النظرة الأولى لهذا الموضوع أن العـامل الاقتصادى كان له الأثر الأكبر فى تعقيد وزيادة تلك المشاكل وكـان لاكتشاف البترول فى المنطقة الأثر فى دعم هذا العـامل وخيـر دليل على ذلك مشـكلة البريمى ومـاتفرع عنهـا من مضاعفـات سياسية ودولية الـتى تمثل قمة الصراع فى سبيل الاسـتيلاء على منابع النفط الهائلة التى تمتعت بها شبه الجزيرة العربية.

٤ ـ لم يكن هناك من وسيلة لإثبات تبعية المناطق المتنازع عليها سوى المطالبة بالرجوع إلى نصوص بعض الاتفـاقيات أو الاستناد إلى تبعية القـبائل للجهة التى تدين لها بالولاء وتدفع لها الزكاة.

٥ ـ هناك حقبة تاريخية كبيرة وهى أن الدولة العربية السعودية الحديثة، وفى أيام الملك عبدالعزيز آل سعود أخذت تتطلع بعد تصفية حكم آل الرشيد فى شمال نجد إلى السيطرة على شـبه الجزيرة العربية لتـؤلف منها دولة واحدة تحت حكم آل سعود ومن خلفه الشركات البتـرولية الاحتكارية الأمريكية الكبيرة. ولاشك فى أن هذه الحقبة التاريخية هى التى تفسر لنا المطالب الإقليمية التى تمسك بها السعوديون فى المناطق الشرقـية من شبه الجزيرة العـربية ولاسيمـا فى البريمى وبعض أراضى سلطنة مسقط وإقليم عمان وإمارة أبوظبى.

٦ ـ تركز هذا الصراع فى الحقبة الأخيرة منه على الصراع على واحة البريمى ذات الأهمية الاستـراتيجية وأدى هذا الخلاف فى النهاية إلى اشتبـاكات مسلحة مما أكسبها بعدًا جديدًا ينطوى على خطورة أكبر.

الحدود السعودية ـ اليمنية

بالرغم من أن اتفـاقية الطائف لـعام ١٩٣٤ الموقعـة بين ابن سعـود والإمام يحيى إمام اليمن تمثل حجر الزاوية فى مسألة ترسيم الجزء الأكبر من الحدود اليمنية السعودية، فـإن الملابسات الخاصة بتوقـيع تلك الاتفاقية، فضـلا عن عدم وضوح عملية تجـديدها فى عام ١٩٧٤، وكثرة التـفسيرات الرسمـية وغير الرسمـية حول قانونيـة المعاهدة ذاتهـا فيمـا يتعلق بالحدود، إضـافة إلى بعض أطروحـات حول الحقوق التاريخية، تجعل من مسألة الحدود بين البلدين قضية شائكة إلى حد بعيد، وكغيرهـا من قضايا الحدود العربية ـ العـربية تلعب الاعتبارات السيـاسية دورا فى احتواء أو إثارة القضـية على نحو معين فى لحظة تاريخية مـعينة. ونظرا لما احتوته اتفاقيـة الطائف من مبادئ ومعان ليس فقـط إزاء ترسيم الحدود، ولكن ازاء تنظيم العلاقـات اليمينة الـسعودية، فـإنه يحسن بنا الاشارة إلى الظـرف التاريخى الذى وقعت فيه اتفاقية الطائف فى أعقاب المواجـهة العسكرية ـ التى جرت وقائعها عام ١٩٣٤ فى أجزاء من إمارة الأدارسـة فى غرب وجنوب منطقة عسيـر اليمنية ـ بين قوات الإمـام يحيى وابن سـعود، وكـان جزء من دوافع تلك المـواجهة نابـعا من ادعاءات بالسـيادة من قبل الإمام يحـيى على تلك الإمارة اليمـنية باعتبـارها تابعة للمخلاف السليمانى التابع تاريخيـا لحكام صنعاء، فى الوقت الذى كان فيه أميرها الحسن بن الإدريسى قد وقع اتفاقية حـماية مع الملك السعودى عام ١٩٢٦، والتى عرفت باسم اتفاقيـة مكة، وتضمنت تعهدا من ابن سعود بدفع كل مـاسمى بتعد خارجى أو داخـلى يقع على أراضى عسـير الواقـعة تحت سيطـرة الأدارسة. وفى اتفاقـية ١٩٣٠ الموقعة بين نفس الـطرفين تنازل الادارسة عن إدارة شئـون الإمارة لابن سعـود. وبعد حوالى عـام من إعلان قيـام المملكة العربية السـعودية، أعلن الملك عبدالعزيز رسميا ضم إمارة عسير اليمنية بشقيها الشرقى الذى كان يحكمه آل عائض بتفويض مـباشر من ابن سعود، والجنوبى الغربى الذى كـانت ولايته جزئيا

راجعة إلى الأدارسة[1]. وقد أثار هذا الضم حفيظة اليمنيين الذين رأوا فيه تعديا على أرض تدين بالولاء للإمام يحيى، وتعد جزءا أساسيا من أرض اليمن الطبيعية الكبرى. وفى العام ١٩٣٠ اتخذ بن سعود قرارا بوضع موظفين فى عسير، وقد قبل السيد الإدريسى حاكم عسير هذا الوضع، الذى تحول بموجبه إلى مجرد حاكم رمزى، بيد أن الإدريسى ما لبث، بمجرد أن سنحت له الفرصة، أن انقض على الحاكم السعودى فى جيزان وأخرجه من البلاد. وهنا، كان رد ابن سعود سريعًا وحاسمًا، فقد شدد قبضته على عسير التى هرب منها الإدريسى ولجأ إلى الإمام يحيى. وفى وقت لاحق، تطور الخلاف بين ابن سعود والإمام يحيى بسبب المطالبة السعودية بمنطقة نجران اليمنية، الشيعية الإسماعيلية المذهب. وبعد مفاوضات ثنائية، قبل السعوديون بنفوذ الإمام يحي فى نجران، فى مقابل أن يسلم هذا الأخير بنفوذهم فى عسير. بيد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد. فقد تفاقمت الأزمة بين الطرفين وانفجر الصدام المسلح بينهما فى ربيع ١٩٣٤.

فى محاولة لترسيخ مختلف جوانب قرار الضم السعودى لتلك الإمارة، جاءت المطالبة بترسيم الحدود بين المملكتين لتحفز المواجهة العسكرية، وفى تلك المواجهة ونظرا لفارق العتاد والخبرة العسكرية والحصول على معونات مالية وعسكرية كبيرة من بريطانيا انتصرت القوات السعودية ودخلت إلى بعض أراضى يمنية ومن أشهرها نجران اليمنية، وإزاء ذلك الموقف وخوفا من سيطرة القوات السعودية على مزيد من الأراضى اليمنية، قبل الإمام يحيى وقف القتال والدخول فى مفاوضات مع الجانب السعودى.

---

١ ـ حسن أبو طالب ـ حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ص٢١٧.

اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤

عقد فى الطائف مؤتمر حضره وسطاء عرب، وتم عقد معاهدة، سميت بمعاهدة الطائف، وقع عليها فى جدة بالسعودية فى ٢٠ مايو ١٩٣٤ كل من الملك السعودى الأسبق خالد، ممثلا لوالده، وعبدالله بن أحدم الوزير، ممثلا للإمام يحيى. نصت المادة الأولى من المعاهدة على إنهاء حالة الحرب بين البلدين، ونصت المادة الثانية على اعتراف كل طرف بالاستقلال التام للطرف الآخر. وحددت المادة الثالثة أشكال الصلات والمراجعات بين الطرفين. أما المادة الرابعة، وهى جوهر المعاهدة، فقد حددت خط الحدود الجديد بين البلدين. ومما جاء فيها: «يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين «ميدى» و«الموسم» على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة فى الجهة الشرقية، ثم يرجع شمالا إلى أن ينتهى إلى الحدود الغربية الشمالية التى بين «بنى جماعة» ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال. ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهى إلى ما بين حدود «نقعة» و«عاد» التابعتين لقبيلة «وائلة» وبين حدود «يام» ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق «مروان» و«عقبة رفادة»، ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهى من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا «يام» من «همدان بن زيد وائلى» وغيره، وبين «يام». فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التى على ساحل البحر إلى منتهى الحدود فى جميع جهات الجبال المذكور هو من المملكة اليمانية، وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية». وتشرح المادة مزيداً من التفاصيل الفنية لخط الحدود الجديد، الذى بمقتضاه تنازل اليمنيون للسعوديين عن مقاطعتى عسيران ونجران. نصت المادة (٢٢) على أن المعاهدة «تظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الأشهر التى تسبق تاريخ انتهاء مفعولها. وإذا لم تجدد أو تعدل فى ذلك التاريخ، تظل سارية المفعول إلى مابعد ستة أشهر من إعلام أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته فى التعديل».

بعد التوقيع على الاتفاقية تم تشكيل لجنة خاصة لتعيين مواقع الحدود ووضع علاماتها، وقد انتهى عمل اللجنة فى خلال عام ١٩٣٥، وبلغ عدد الأعمدة التى تم تثبيتها ٢٤٠ عمودا على طول الخط الممتد من شمال ميدى على البحر الأحمر إلى حافة الربع الخالى. وفى واقع الحال فإن أحدا من الطرفين لم يثر مسألة تجديد الاتفاقية أو تعديلها جزئيا أو كليا بصفة رسمية فى عامى ١٩٥٤ و١٩٧٤. بل أن بيانا مشتركا صدر فى أعقاب زيارة رئيس الوزراء اليمنى القاضى عبدالله أحمد الحجرى للمملكة العربية السعودية جاء فيه «اتفاق الجانبين التام مجددا على اعتبار الحدود بين بلديهما حدودا فاصلة بصفة نهائية ودائمة، وذلك كما نصت عليه المادتان الثانية والرابعة من معاهدة الطائف». تقوم وجهة نظر المملكة السعودية على اعتبار أن هذا البيان تضمن اعترافا نهائيا بديمومة الحدود كما هى مبينة فى اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤، فى حين أن وجهة نظر يمنية ترى أن البيان فى حد ذاته لايصل إلى مرتبة الاعتراف بديمومة الحدود، فهو مجرد بيان صحفى، وليس إعلانا أو بيانا يمنيا بالتصديق على تلك الحدود بصفة أبدية. وتضيف وجهة النظر تلك أن البيان نفسه لايلغى حق الطرف اليمنى فى المطالبة بتعديل الاتفاقية وما حوته من أحكام خاصة بالحدود أو بأى شىء آخر. خاصة فى فترة التجديد كل ٢٠ عاما.

يمكن القول أن وجهتى نظر البلدين حول الحدود بينهما تتضمن فى داخلها بعضا من مفاهيم الحقوق التاريخية. والقول بالمطالب التاريخية يدفع إلى تصور خط الحدود على نحو مختلف جذريا عن ذلك الخط الذى رسمته سلطات الاحتلال البريطانى لعام ١٩٥٥ بين المحميات والمشيخات فى جنوب شرق الجزيرة العربية، وتضمن خطًا للحدود بين كل من السعودية واليمن وعمان على النحو الظاهر فى الخريطة السياسية. وفى كلا الخطين القائمين على دعاوى تاريخية قديمة - ليس هناك مايثبتها فى صورة وثائق أو اتفاقيات معترف بها - سواء لعام ١٩٣٥ أو ١٩٤٩، فهما يضمان أجزاء من الداخل اليمنى ولاسيما الجوف ومأرب، وهما من

المناطق التى ثبت فيهما توافر احتياطى كبير من النفط، وتعمل فيهما شركات أجنبية من أجل استخراج وتسويق هذا النفط، وبالطبع فإن اليمن ترفض مثل هذه التصورات رفضًا قاطعًا. أما البعد الخاص بالحقوق التاريخية من وجهة النظر اليمنية فترى أن عسير من الناحية الطبيعية هى جزء من أرض اليمن المعرفة فى كتابات الجغرافيين الذين تواردوا على المنطقة فى أزمان سابقة مختلفة مثل الحسن بن يعقوب الهمدانى فى كتابة «صفة بلاد العرب»، وابن المجاور فى كتابة «مروج الذهب»، والبكرى وياقوت الحموى وغيرهم من الجغرافيين العرب. وإلى جانب السند الجغرافى الطبيعى ترى وجهة نظر يمنية أن الأدارسة قد اغتصبوا الحكم فى الإمارة اليمنية، وأن الذين قبلهم من الذين حكموا الجزء الأكبر من إمارة عسيرة كانوا على صلة بحكام اليمن، وكانوا يأخذون منهم الوعد والأمان وفى بعض الأحيان كانوا يحكمون تلك المناطق باسم حكام صنعاء انفسهم. وبصفة عامة يعتقد اليمنيون أن الجزء الأكبر من عسير ـ المتضمن لجران ومرتفعات عسير ـ هى جزء من المخلاف السليمانى التابع تاريخيا لحكام صنعاء وأن نجران على وجه التجديد أرض يمنية خالصة، أو على أقل تقدير أنها أرض يمنية أعطيت رعايتها للجانب السعودى لمدة من الزمن المقدر بعشرين عاما قابلة للتجديد. وفى سياق نفس الرؤية اليمنية فإن هناك من يرى مأخذا على الاتفاقية الموقعة عام ١٩٣٤ منها أنها كانت نتاج حرب، وأنها عبرت فى أحسن الأحوال عن إرادة الملكين الحاكمين. إن اتفاقية الطائف كغيرها من الاتفاقيات الموقعة بين الدول صارت لها حجيتها القانونية قبل أية اسانيد أخرى. ومن هذه الزاوية يبدو صعبا الغوص مرة أخرى فى جدل تاريخى حول أحقية أى طرف بأى جزء مما تناولته الاتفاقية على نحو مفصل ومحدد. ولذلك يبدو الأمر المرجح قانونا أن مسألة الحدود اليمنية السعودية ذات شقين. الأول منهما وهو ماتناولته الاتفاقية بالفعل، والثانى وهو مالم تتناوله الاتفاقية ويمثل الخط الممتد فيما بين آخر نقطة تضمنتها اتفاقية الطائف والنقطة التى تلتقى فيها حدود اليمن وكل من عمان والسعودية. وفى هذا الإطار

فإن معالجة المشكلات المختلفة سواء لجهة الجزء المحدد بالفعل فى الاتفاقية أو الجزء الذى لم يتحدد بعد لايعنى قط تجاوزا لمنطوق الاتفاقية[1].

من الناحية الفعلية، فإن المعاهدة لم تجدد سوى مرة واحدة فقط، وكان ذلك فى العام ١٩٧٢. وفى العام ١٩٩٢ انتهى سريان مفعولها، فطالب الجانب السعودى بتجديدها، إلا أن اليمنيين رفضوا ذلك، متذرعين بانشغالهم بترتيب «البيت الداخلى»، حيث كانت الوحدة اليمنية قد أنجزت عام ١٩٩٠ كذلك، فإن أهل الجنوب اليمنى يرون أن أراضى جنوبية مهمة، كالوديعة والشرورة، قد أخذت منهم فى نزاع ١٩٧٢ المسلح بين السعودية وما كان يعرف بـ «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، وأن هذا الأخذ لايتبعه أى أثر قانونى، فى حين يجد المراقب أن هذه المناطق قد أصبحت مدنا سعودية مزدهرة، وأضحت جزءاً من الكيان السعودى المترامى، وأن معظم من فيها قد منح الجنسية السعودية، وانخرط فى الحياة الوظيفية والإدارية وفى الإطار الاجتماعى للدولة السعودية[2].

بعيد قيام دول الوحدة اليمنية برز اهتمام أولى بإنهاء ملف الحدود اليمنية السعودية، وهو ما نص عليه برنامج الإصلاح السياسى والاقتصادى والإدارى الذى قدمته حكومة حيدر أبو بكر العطاس. إلا أن اندلاع أزمة الخليج الثانية وماصحبها من توتر شديد فى العلاقات بين البلدين جعل من العسير فتح هذا الملف أو الخوض فى تفصيلاته. وحين هدأت نسبيا الأزمة، وأمكن احتواء بعض تداعياته ظهرت فرصة لإعادة التفاوض حول هذا الأمر، ودعم من ذلك الاحتمالات الكبيرة لوجود النفط فى منطقة الحدود التى لم ترسم بعد بين البلدين، وما قد يثيره هذا الأمر من مشكلات سياسية وغير سياسية. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وعبر مذكرة رسمية أرسلتها إلى دول المنطقة فى ابريل

١ ـ حسن أبو طالب ـ نفس المرجع ص٢١٩.
٢ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٥٩.

١٩٩٢، عبرت عن اهتمامها بتسوية مشكلات الحدود بصورة سلمية وعبر آليات التفاوض أو التحكيم أو الوساطة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وفى ذكرى مرور عامين على قيام الوحدة اليمنية. ألمح الرئيس على عبدالله صالح إلى رغبة بلاده بالتوصل على تسوية نهائية لمسألة الحدود مع السعودية. وقد ردت السعودية ببيان رسمى على تلك التصريحات فى ٣٠ مايو ٩٢ جاء فيه «أن السعودية عمدت بمبادرات منها إلى التفاوض مع الجانب اليمنى لتخطيط الجزء المتبقى من الحدود وفقا لمعاهدة الطائف، وأن الجانب اليمنى لم يكن لديه الرغبة الجادة فى التوصل إلى اتفاق، وأن طلب المملكة مجرد إعادة بناء ما اندثر من معالم لترسيم الحدود المتفق عليها طبقا لمعاهدة الطائف لم يلق أى تجاوب من الطرف الآخر، وأنه من أجل أن يظهر الجانب اليمنى شيئا من الجدية وحسن النيات لابد من البدء فورا فى إعادة بناء ما اندثر من تلك المعالم والبدء بتخطيط الجزء المتبقى من الحدود». وبالرغم مما تضمنه البيان السعودى من تحميل الجانب اليمنى مسئولية تعطيل الوصول إلى اتفاق، وكذلك الإصرار على تخطيط ماتبقى من الحدود فيما يخالف جذريا وجهة نظر اليمن التقليدية، فقد رحب اليمن فى بيان رسمى أذيع فى ٣١ مايو بالبيان السعودى وما تضمنته من دعوة لبدء فى معالجة قضية الحدود. وقد مهد ذلك لأول اجتماع بين البلدين بعد اندلاع أزمة الخليج الثانية فى جنيف ٢٠ يوليه ٩٢ بين وزير المعارف السعودى ووزير الدولة للشئون الخارجية اليمنى حيث اتفقا على عقد اجتماعات للخبراء لبحث الموضوع تفصيليا. وحتى مطلع ديسمبر ٩٢ عقدت ثلاث جولات للخبراء، اثنتان منها فى السعودية بالرياض وجدة والثالثة فى العاصمة اليمنية صنعاء. وقبل عقد الجولة الأولى فى ٢٨ سبتمبر، أرسلت السعودية فى ٩/١٠ مذكرة إلى الطرف اليمنى أوضحت فيها وجهة نظرها فيما يتعلق بمهمة لجنة الخبراء، وتحددت كما يلى[1].

---

١ ـ حسن أبو طالب ـ المرجع السابق ص٢٢٠.

١ ـ تشكيل لجنة لتجديد العلامات المقامة على خط الحدود وفقا لتقارير الحدود المعدة بموجب معاهدة الطائف بالاتفاق مع شركة عالمية لتنفيذ ذلك.

٢ ـ ترسيم ما بقى من الحدود ابتداء من جبل الثار وفقا لمعاهدة الطائف، وذلك بأن يقدم كل طرف فى وقت واحد تصوره لخط الحدود الذى تتناوله معاهدة الطائف.

٣ ـ تعيين الحدود وترسيمها فى المنطقة التى لاتتناولها معاهدة الطائف حتى حدود سلطنة عمان ذلك بأن يقدم كل جانب تصوره لخط الحدود فى هذه المنطقة.

٤ ـ تعيين الحدود البحرية.

فى الجولة الأولى للخبراء لم يقدم الجانب اليمنى ردا محددا على المذكرة السعودية، فى حين قدم مذكرة تضمنت نصوصا قانونية حول ما أسماه حفظ حق البلدين ومصالحهما أثناء عملية التفاوض، نظرا لأنها ستأخذ وقتا طويلا. وطالب الجانب اليمنى بتوقيع اتفاقية تضمن تلك الحقوق تحت مسمى«اتفاق لا ضرر ولاضرار»، إلا أن الجانب السعودى رأى أن المصالح القانونية للطرفين محفوظة بالفعل وفق الأعراف الدولية فى مثل هذه المفاوضات، وأنه لاحاجة لتوقيع مثل هذا الاتفاق الذى يفتقد إلى المبررات الشرعية والقانونية تجاه دفع سير المفاوضات. وقد انصب اهتمام الجانب اليمنى فى الاجتماعين الثانى والثالث على المطالبة بالاتفاق على آليه للتفاوض وحفظ الحقوق القانونية، فى حين انصب اهتمام الجانب السعودى على التأكيد على وجهة نظره المصاغة فى مذكرة ١٠ سبتمبر. وبصفة عامة وبناء على خبرة اجتماعات لجان الخبراء، يمكن الاستنتاج بأن المفاوضات اليمنية السعودية سوف تأخذ وقتا طويلا، وأن الطرفين لم يناقشا بعد المسائل الجوهرية. ومع ذلك فمن المهم التأكيد على ثلاث دلالات هامة وهى:

الأولى وهى أن مجرد اعتماد أسلوب التفاوض المباشر يثبت رغبة الطرفين

فى التوصل إلى تسـوية نهائيـة للحدود بينهمـا بكل ماتعنيه من تـرسيم للخطوط وتنظيم الانتقال على جانبيها وغير ذلك من المسائل المرتبطة بها.

الثانية أن المحدد السياسى ـ ونقصد به المستوى الواقعى للعلاقات بين البلدين والمتسم بقدر من البـرود نظرا لعدم التخلص بعد من كل آثار المـواقف المتبادلة أثناء أزمة الخليج الثـانية ـ يؤثر على بطء الانجـاز وعدم الاتفاق على المسـائل الجوهرية رغم تواصل اجتماعات الخبراء.

الثالثة أن الطرف اليـمنى فى تلك الاجتماعات لم يطلب رسمـيا إلغاء اتفاق الطائف، وإنما طلب ضرورة معالجة المشاكل التى أثيرت ومازالت تثار فى العلاقات بين البلدين منـذ ٥٨ عامـا وحـتى الآن، وكذلك المشـكلات التى لم تـتـضمنهـا الاتفاقية. وفى هذا يتضح بعض الانسجام فى مواقف الطرفين[١].

قال الشـيخ عبـدالله بن حسـين الأحمـر رئيس مجلس النواب اليـمنى إن الحشود ليست بجديدة وقد تم تطويق الموقف.

ونفى باجمال أن يكون السفـير اليمنى الجديد الذى وصل أمس إلى الرياض يحمل أى رسالة من القيادة اليمنية.

ذكرت فى صنعاء تقارير صـحافية أن انفراجا كبيـرا فى العلاقات بين اليمن والمملكة العربيـة السعودية يتـوقع حدوثه نتيجـة المفاوضات التى تجرى حـاليا فى الرياض بين الجانبـين. وقالت صحـيفة «٢٦ مايو» أنه ينـتظر أن يتم التوصل إلى صيغة عمل محددة فى نهايـة هذه المفاوضات بحيث يتم على ضوئها تشكيل لجان فنية تبحث مـسألة الحدود وتطبيع العلاقات والإجـراءات المطلوبة للسيطرة الكاملة على الأوضاع وإزالة الـتوترات. وأضافت الصـحيـفة أن كلا الجـانبين السـعودى واليمنى تقدم بورقة عمل احتوت على مـفاهيم وتصورات متقاربة جدا الأمر الذى اعتـبر من أبرز مؤشرات الانفـراج فى العلاقات بين البلـدين. وحسب الصحيـفة

١ ـ حسن أبو طالب ـ نفس المرجع ص٢٢٠.

اليمنية فإن الجانبين سيركزان فى مفاوضاتهما على ترسيم الحدود وفقا لاتفاقية الطائف الموقعة عام ١٩٣٤ وتطبيع العلاقات السياسية والتجارية عن طريق إحياء مجلس التنسيق المشترك وعودة المغتربين اليمنيين للعمل فى السعودية دون خضوعهم للإجراءات التى فرضت مؤخرا على أن يتم التعامل معهم فى ضوء ماتنص عليه تلك الاتفاقية. وصرح وزير الخارجية السورى فاروق الشرع فى اتصال هاتفى أجرته معه وكالة فرانس برس أن سوريا على اتصال مع المملكة العربية السعودية واليمن بعد تجدد التوتر على الحدود بين البلدين. وكانت سوريا قامت بوساطة بين الرياض وصنعاء بعد سلسلة من الحوادث المسلحة على الحدود السعودية ـ اليمنية. وأوضح الشرع أنه أجرى فى الساعات الأخيرة اتصالات مع مسؤولين كبار فى البلدين. وأضاف الوزير السورى أن الطرفين أعربا عن عزمهما على تهدئة الأوضاع على الحدود واستبعد الشرع إرسال وسيط سورى إلى البلدين فى القريب العاجل موضحا أن الوضع لا يستوجب مثل هذا الإجراء[1].

نفت السعودية ما جاء على لسان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح بشأن وجود حشود سعودية على الحدودية مع اليمن، وقالت إن ماقاله الرئيس اليمنى لإذاعة لندن لا أساس له من الصحة. وقال مصدر سعودى مسئول أن حكومة المملكة العربية السعودية ملتزمة بالبيان المشترك الذى صدر فى ١٥ الشهر الحالى، وتأمل أن تشاركها حكومة اليمن حرصها على الالتزام بما جاء فيه. وختم المصدر تصريحه بالقول «من المؤمل من الأشقاء فى اليمن إنه إذا جاءتهم معلومات من هذا النوع أن يتم الاتصال المباشر بالسلطات المختصة فى المملكة للتأكد من تلك المعلومات حفاظا على جو الوئام والتفاهم بين البلدين. وكان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح قد أعلن أن السعودية تحشد قوات كبيرة على الحدود مع اليمن.

قال الرئيس اليمنى فى تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية «بى . بى . سى» إن السعودية حشدت قوات على بعد حوالى ١٠ إلى ١٥ كيلو مترا من الحدود مع

١ ـ ـ جريدة البيان ـ ٢٧/١/٩٥.

بلاده، واتهم صالح بعض الأطراف من دون أن يسميها بأنها تحاول «فرض الأمر الواقع»، وأكد أن المحادثات التى يجريها وفد يمنى فى الرياض برئاسة رئيس مجلس النواب اليمنى الشيخ عبدالله الأحمر «لم تحقق حتى الآن أى تقدم» وقال صالح إن «السعوديين حشدوا قوات كبيرة على الحدود اليمنية لكن بعد اتصالات قام بها وفدنا مع الأشقاء فى السعودية انسحبت قواتهم من ١٠ إلى ١٥ كلم فى اتجاه منطقة البقعة (٣٠٠ كلم شمال صنعاء).

انتقد صالح رئيس مجلس النواب اليمنى الذى نفى بشكل قاطع وجود حشود سعودية. وقال «إننا نرى الحشود السعودية بوضوح على عكس الشيخ الأحمر الذى يجهل ما يحصل ميدانيا». وفى تصريح لوكالة «رويتر» قال مسئول يمنى إن بلاده لن تجر إلى الدخول فى حرب مع جارتها الأكبر والأقوى كثيرا حتى ولو هوجمت. وقال «إننا لانزال نسعى إلى حل سلمى، من خلال الحوار المباشر والمفاوضات». ومن جانب آخر قال مسئولون يمنيون كبار إن السعودية تحشد قوات بالقرب من الحدود اليمنية، وقالوا لـ «رويتر» إنه فى بعض المناطق يجرى نشر قوات سعودية على مسافة من ١٠ إلى ١٥ كيلو مترا من الحدود، وأنه يمكن مشاهدة القوات السعودية بالعين المجردة القرب من بلدة البقعة. وقال دبلوماسيون إنه تم رصد تحركات جديدة للقوات السعودية[١].

وبين العام ١٩٩٢ والعام ١٩٩٥، يمكن النظر إلى مذكرة مكة، الموقعة بين صنعاء والرياض فى ٢٦ فبراير ١٩٩٥ كعلامة هامة فى مسار العلاقة بين البلدين، وذلك من حيث تأكيد هذه المذكرة، للمرة الأولى منذ ٢٣ عاما، على ضرورة الأخذ بتطبيق كلى لمعاهدة الطائف، وهذا يعنى فى حال تحققه وضع الجانبين السعودى واليمنى على طريق التكامل ضمن مستويات قطاعية مختلفة قد تقود فى المطاف الأخير إلى ربط صنعاء بمنظومة مجلس التعاون تجاريًا واقتصاديًا، إن لم

١ ـ جريدة الاتحاد ـ ٢٨/ ١/ ٩٥.

يكن سياسيًا أيضًا. وقد جاء فى المادة الأولى من المذكرة، أن الطرفين يؤكدان «تمسكهما بشرعية وإلزامية معاهدة الطائف الموقعة فى السادس من شهر صفر سنة ١٣٥٣هـ. الموافق ٢٠ مايو لسنة ١٩٣٤م. وملاحقها». ونصت المادة العاشرة على عدم احتواء المذكرة تعديلا لمعاهدة الطائف وملحقاتها، بما فى ذلك تقارير الحدود. وإضافة للمواد المتعلقة بقضايا ترسيم الحدود البرية والبحرية، نصت المذكرة فى مادتها الخامسة على «تشكيل لجنة عسكرية مشتركة رفيعة المستوى من الطرفين لضمان منع أى استحداثات أو تحركات عسكرية أو غير ذلك على الحدود بين البلدين». ونصت المادة السادسة على «تشكيل لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين وتعزيز أوجه التعاون بينهما». وقد جاءت هذه المادة تأكيدا للمادة (١٩) من معاهدة الطائف، التى أعلن فيها الجانبان السعودى واليمنى «رغبتهما فى عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وزيادة الاتصالات بين بلديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما. وفى إجراء مفاوضات تفصيلية من أجل عقد اتفاق جمركى يصون مصالح بلديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية فى عموم البلدين أو بنظام خاص بصورة كاملة لمصالح الطرفين».

نصت المادة الثامنة من مذكرة مكة على تأكيد الطرفين التزام كل منهما «بعدم السماح باستعمال بلاده قاعدة ومركزًا للاعتداء على البلد الآخر أو القيام بأى نشاط سياسى أو عسكرى أو إعلامى ضد الطرف الآخر». وتؤكد هذه المادة مضمون المادتين التاسعة والعاشرة من معاهدة الطائف، اللتين نصتا على الموضوع نفسه، ودعتا إلى تسليم المعارضين المطلوبين من كلا البلدين.

وعلى الرغم من أن صنعاء والرياض قد وقعتا اتفاقية تعاون أمنى مشترك فى يوليو ١٩٩٦، وتم التأكيد على تنفيذها خلال زيارة وزير الداخلية السعودى لصنعاء فى أوائل أكتوبر، إلا أن الأبعاد الأساسية والأكثر إلحاحًا بالنسبة للجانب اليمنى فى مذكرة مكة لم تأخذ طريقها للتنفيذ. وقد شكلت اللجنة المشتركة

لتجديد علامــات الحدود ضمن مجموعة من اللجــان، وفقًا لمذكرة مكة التى تنص على أن تقوم اللجنة المذكورة بتجديد علامات الحدود بين البلدين فى المنطقة الممتدة بين منطقة ميدى على البحر الأحمر، غربًا، ونقطة جبل الثأر فى الشمال الشرقى، نظرا إلى أن كثيراً من عــلامات الحدود قد اندثرت أو جرى نقلها إلى غير مــواقعها المتفق عليها. أما باقى الحدود من جبل الثأر حتى نهاية الحدود اليمنية ـ السعودية، وهى تمثل جزءاً من حــدود الجمهورية العــربية اليمنيــة سابقًا وكامل حــدود اليمن الديمقــراطى السابق مع السعــودية، فإنها غيــر مرسومــة أصلا وتتباين فى شــأنها مطالب الجانبــين كثيراً. ووفــقًا لمذكرة مكة، تم تشكيل لجــنة مشتركــة للبحث فى موضوع ما تبقى من الحدود، غير أن الدولتــين لم تتفقا على المبادئ الأساسية التى يتم فى ضوئها تحديد الحــدود بينهما قبل البدء بالترسيم. وكانت مــصادر يمنية قد تحــدثت فى نوفمــبر ١٩٩٥ عــن عودة التــوتر بين صنعــاء والرياض، بعدمــا رفع السعوديون علمــهم فى منطقة الخراخير اليــمنية على الحدود الشرقية، فــيما زادت القــوات اليمنيــة من استــعداداتهــا وأعلنت حالة الاســتنفار فى بعض الــوحدات. وتكمن أهم نقــاط الخلاف بين الجانبــين فى تمسك الجانب اليــمنى بتزامن أعــمال اللجان المختلفة، وهو ما يرفضه الجانب السعودى، الذى يصر على تسوية الموضوع القديم المتعلق باتفاق الطائف، والانتهاء من ترسيم الحدود من دون ربط عمل هذه اللجان بأعمال اللجان الأخرى[1].

اتفاقية الحدود السعودية ـ اليمنية يونيو ٢٠٠٠

قال الرئيس اليــمنى على عبدالله صــالح أن معاهدة الحدود التى تم التــوقيع عليها بين بلاده والمملكة العــربية السعودية فى مدينة جدة بالســعودية يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٠ تمثل منعطفا جــديدا فى مسار العــلاقات اليمنيــة ـ السعودية وبداية لعــهد جديد ســيخلق طمــأنينة وأمنا واستــقرارا. وقال صــالح فى حديث إلى صــحيــفة «عكاظ» السعودية أن المعاهدة ستعزز العلاقات بين البلدين والتى تبدو لخصوصيتها

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٦١.

وكأنها بين شعب واحد تربطه عقيدة واحدة وجغرافيا واحدة ومصير مشترك. وأكد بأن معاهدة جدة لم تكن وليدة لقاء امتد ٢٤ ساعة ولكنها ثمرة حوار طويل بدأ منذ ١٨ عاما وتواصلت اللقاءات على مستوى القمة أو المسؤولين واللجان وبلغت الرسائل المتبادلة ٢٠٠ رسالة غير الرسائل الشفوية. وحول ما ينتظره الشعب اليمنى من المعاهدة قال الرئيس اليمنى «نحن لاننتظر من ورائها إلا الأمن والاستقرار والثقة والإخاء وليس للمعاهدة ثمن سوى الأخوة والمودة وحسن الجوار وتبادل المنافع وتأمين المستقبل للأجيال فى الحاضر والمستقبل وهى بهذا لاتقاس بثمن إطلاقا». وأشار إلى أن الشعب اليمنى يتطلع إلى علاقات إخاء ومودة وثقة وإنهاء كل سلبيات الماضى وتنفيذ المعاهدة بما فيها معاهدة الطائف بكل بنودها وملحقاتها. وأكد بأن معاهدة الحدود ستمنح الشعبين اليمنى والسعودى الأمن والاستقرار وتأمين مستقبل الأجيال وقال: «ليس هناك من خاسر أو كاسب بل الجميع كاسب».

وقال إن بلاده سوف تنتقل إلى مرحلة جديدة غايتها تكريس كل مقدرات الوطن لتحقيق المزيد من التنمية والتطوير وتخفيف العبء الاقتصادى الضخم على الدولة وهو ما يقتضى تخفيض القوات المسلحة بما يتلاءم مع طبيعة الاحتياجات الفعلية الجديدة للوطن والتركيز فى المرحلة المقبلة على البناء النوعى وتطوير القدرة القتالية والمعدات العسكرية ولاسيما بعد أن دخلنا مع الجميع مرحلة سلام دائم وشامل(١).

أوضح الرئيس على عبدالله صالح أنه سيتم التنسيق بين البلدين حول إعادة تموضع القوات المسلحة فى البلدين والمناطق التى سيتم اخلاؤها من الجانبين والمراكز المتقدمة ومسار الدوريات وتحديد منافذ الدخول بين الجانبين بالإضافة إلى اختيار الشركة المكلفة بالأعمال الفنية عبر التنسيق بين وزيرى الداخلية فى البلدين والتى ستقوم بالمسح وأخذ الإحداثيات وإسقاطها عبر القمر الاصطناعى وذلك

١ ـ جريدة الاتحاد ـ ٣٠ يونيو ٢٠٠٠.

لوضع العلامـات وبأسلوب متطور وحـديث كمـا جرى الحال بين اليـمن وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. على الصعيد نفسه ينتظر أن يتبادل اليمن والمملكة العـربية السعودية وثائق التـصديق على معاهدة الحـدود الدولية فى احتفال يقام فى صنعـاء. وتوقعت صحيفة «٢٦ سبتمبر» الأسـبوعية أن يشارك فى الاحتفـال بالمناسبة وزير الخارجـية السعودى. فى غـضون ذلك بدأت وزارة النفط اليمنية بإعـادة تجهيز الخرائط النفطيـة وتوزيع مناطق وقطاعات الامتيـار الغربية من الحدود اليمنية الشمـالية فى ضوء معاهدة الحدود اليمنية ـ السـعودية. وقال مصدر يمنى نفطى إن الشركات النفطيـة ستكون قادرة الآن على استكمال وتنفيـذ أعمالها الاستكشافية خصوصا فى بعض المناطق شمال مناطق مأرب والجوف وصعدة.

أوضح بأن تحديد الإحـداثيات الجغرافـية الجديدة سيـمكن الوزارة من تحديد مناطق الامتيـار بدقة والتى لم يكن عليها إقـبال من الشركات فى الفتـرة الماضية. وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة أعمالا استكشافية واسعة فى المناطق القريبة من الحدود الشـماليـة. وعلى صعـيد آخـر نفى الرئيس اليـمنى وجود اتفـاق أمنى بين بلاده والولايات المتحـدة. موضحـا أن ما بينهما هـو تعاون ينحصر فـى مجال الثقـافة والاقتـصاد والتدريب العسكرى، لكنه أشـار إلى تعاون أمنى مع واشنطن يقتـصر على تبـادل المعلومـات حـول قضـايا الارهاب فى العـالم. وردا على سـؤال عن مستقبل نجله أحمد على عـبدالله صالح وهل يعده ليخلفه فى الحكم. قال الرئيس اليـمنى إن بلاده تحتكم إلى الدسـتور وترجع اخـتيـاراتها إلى إرادة الشـعب، وأن الكفايـة والمقدرة هما العنـصران اللذان يحددان من يـخلف على عبدالـله صالح، وقال إن ابنه أحمد مجرد مواطن من بين ١٨ مليون هم سكان اليمن له من الحقوق ما لأى مواطن وعليه من الواجبات ما على أى مواطن[1].

تعقد اللجنة اليمنية ـ السعودية المكلفة بترسيم العلامات الحدودية بين البلدين اجتـماعها الأول فى العـاصمة السـعودية الرياض برئاسة وزيرى الداخليـة اليمنى

١ ـ جريدة الاتحاد ـ ٣٠ يونيو ٢٠٠٠.

والسعودى. وقال وزير الداخلية اليمنى فى تصريحات صحفية، إن اجتماعات اللجنة ستتركز حول بحث ومناقشة الإجراءات الخاصة باختيار وتحديد الشركة المكلفة بتحديد النقاط الحدودية بين البلدين الشقيقين والبدء بتنفيذ الجوانب الفنية المتعلقة بعملية الترسيم وفقا لأحكام وبنود معاهدة الحدود التى وقعها البلدان بمدينة جدة السعودية. وكان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح أصدر توجيهاته إلى الحكومة للعمل على بلورة الأفكار الرئيسية لمستقبل العلاقات اليمنية ـ السعودية فى ضوء معاهدة جدة وذلك للانتقال بالعلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستوى يحقق الإرادتين الشعبية والسياسية والوصول بالعلاقات إلى مستويات متقدمة أساسها تثبيت مبدأ الانتقال من الجيرة إلى الشراكة. فى غضون ذلك أعلنت الإدارة المختصة فى الجهاز المركزى للإحصاء اليمنى أنها أنهت إنجاز أول خارطة للجمهورية اليمنية بمعالمها وحدودها البرية والبحرية الدولية[1]. وقال المدير التنفيذى لمسح تحديث الخرائط والأطر الإحصائية والخدمات فى الجهاز إنه تم إسقاط كافة الإحداثيات الحدودية الجغرافية التى تضمنتها معاهدة الحدود الدولية بين بلاده والمملكة العربية السعودية.

الحدود السعودية ـ المصرية

يدور نزاع صامت بين مصر والسعودية، منذ العام ١٩٨٠، حول السيادة على جزيرتى تيران وصنافير الاستراتيجيتين فى خليج العقبة. وقد تقدمت الرياض فى العام ١٩٨١ بطلب رسمى إلى القاهرة لاستعادة الجزيرتين اللتين كان السعوديون قد سمحوا لمصر بالسيطرة عليهما فى العام ١٩٥٠، أى بعد عام على احتلال إسرائيل مدينة أم الرشراش الفلسطينية فى شمال العقبة، حيث تم تشييد ميناء إيلات. تقع جزيرة تيران وسط مدخل خليج العقبة، حيث تمثل الجانب الشرقى لمضيق تيران، ويصل ارتفاع سطحها إلى ١٧١٥ قدم، حيث تقع قمة

---

١ ـ جريدة الاتحاد ـ ١١ يوليو ٢٠٠٠.

مرتفعة فى جنوبها. أما بقية سطحها فهو رملى تتناثر عليه التلال، منها تلتان رئيسيتان فى الجانب الغربى من الجزيرة التى يشكل جزؤها الشمالى شبه جزيرة، تتصل بها بواسطة برزخ أرضى. ويتميز الجانب الجنوبى الغربى بتضرسه وشدة انحداره، وإحاطته بشعاب مرجانية. تعد هذه الجزيرة، على الرغم من جفافها وتضرسها، ذات أهمية حيوية بالنسبة لمدخل خليج العقبة فى الجنوب، كما أن قربها من الساحل أضفى عليها أهمية عسكرية. وتقع جزيرة صنافير على بعد ميل ونصف الميل شرقى جزيرة تيران. وتقع مضايق تيران عند مدخل خليج العقبة، وتقسمهما جزر تيران وصنافير إلى ثلاثة ممرات فعلية من بينها ممر واحد صالح للملاحة هو الواصل بين جزيرة تيران وسيناء، ويبلغ عرضه ٣,٧ أميال، أما الممران الآخران فيتميزان بالضحالة. وتحيط بخليج العقبة كل من السعودية، بخط ساحلى يبلغ طوله نحو ٩٤ ميلا، والأردن الذى طول خطه الساحلى خمسة أميال، وإسرائيل بخط ساحلى يصل إلى سبعة أميال، ثم مصر التى يبلغ طول خطها الساحلى ١٢٥ ميلا.

قامت مصر بالسيطرة على جزيرتى تيران وصنافير بموافقة السعودية، كرد على احتلال إسرائيل لمدينة أم الرشراش فى مارس ١٩٤٩. ولم تقم أى من الحكومتين المصرية أو السعودية آنذاك بنشر اتفاق حول الموضوع، وتم الاكتفاء بتوجيه مذكرتين، إحداهما إلى بريطانيا والثانية إلى الولايات المتحدة، مؤرختين على التوالى فى ٣ يناير و٢٨ فبراير ١٩٥٠، تخبر مصر بمقتضاهما الدولتين المذكورتين باتفاقها مع السعودية على سيطرة القوات المصرية على الجزيرتين. وقد رأى البعض أن السعودية هدفت من تلك الخطوة إلى تمكين مصر، وهى التى لاتبعد شواطئها عن جزيرة تيران أكثر من ثلاثة أميال، من التحكم فى مدخل المضيق ومنع السفن الإسرائيلية أو السفن الأخرى التى تحمل لها مواد استراتيجية من المرور فيه وفى الأعوام ١٩٥١، و١٩٥٤، و١٩٥٥ أصدرت مصر العديد من القرارات الرامية لإنجاز هذا الهدف، ومنذ ذلك الحين ظل العرب يستخدمون النقاط

الخانقة فى البحر الأحمر لاحتواء النشاط الإسرائيلى. وفى ضوء مصالحها فى هذا البحر، ردت إسرائيل مرتين على الموقف العربى، بأن احتلت سيناء عام ١٩٥٦، وفى العام ١٩٦٧ احتلت سيناء ومضيق تيران، بما فى ذلك جزيرتى تيران وصنافير، وقد عادت الجزيرتان إلى مصر بعد اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية(١).

بحسب الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية المذكورة، ضمنت مصر للسفن الإسرائيلية حق المرور فى مضيق تيران، الأمر الذى أثار السعودية وطرح جدلا قانونيًا حول مستقبل السيادة على جزيرتى تيران وصنافير، وإمكانات الاعتراض السعودى للسفن الإسرائيلية.

وبما أن السعودية ليست طرفًا فى معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ولم توقع على اتفاقية مماثلة مع الاسرائيليين، فإن ما جاء فى الاتفاق المصرى ـ الإسرائيلى لايلزمها، بما فى ذلك البند الخاص بحرية مرور السفن الإسرائيلية فى مضيق تيران. وما دام الأمر كذلك، فإن بسط السعودية لسيادتها على جزيرتى تيران وصنافير يعنى التحكم فى نصف مياه المضيق وإخضاعه لكافة الحقوق التى تتمتع بها السعودية تجاه إسرائيل. ومن هذه الحقوق منع السفن الإسرائيلية من المرور على الأقل فى النصف الخاضع للسعودية من المضيق، الأمر الذى يتعارض مع اتفاق الطرفين، المصرى والإسرائيلى، المتعلق بالمرور فيه، والمنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من معاهدة السلام عام ١٩٨٠. ومن الناحية الفعلية، فإن الجزيرتين ما زالتا خاضعتين لمصر بعد استرجاعهما من إسرائيل. وقد طالبت السعودية استعادة سيادتها عليهما، وتقدمت بطلب رسمى بذلك إلى مصر عام ١٩٨١، وهو الطلب الذى لم تقم مصر بالإجابة عليه. لما سيطرت مصر على الجزيرتين، بعد موافقة السعودية، كانت هذه الأخيرة صاحبة سيادة عليهما. غير أن مصر، فى المذكرتين الموجهتين إلى الولايات المتحدة وبريطانيا عام ١٩٥٠، لم

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٦٣.

تبين بوضوح لمن تعود السـيادة عليهما. فقد ورد فـى المذكرة الموجهة إلى الولايات المتحدة بواسطة سفارتها فى القاهرة فى ٣٠ يناير ١٩٥٠ مايلى[1].

١ ـ نظراً للاتجاهات الأخـيرة من جـانب إسرائيل التى تدل على تهـديداتها لجزيـرتى تيران وصنافـير فى البـحر الأحـمر عند مـدخل العقـبة، فإن الحكـومة المصرية، بالاتفـاق التام مع الحكومة العربيـة السعودية، قد أمرت باحـتلال هاتين الجزيرتين وقد تم ذلك فعلا.

٢ ـ وقد اتخـذت مصر هذا الإجـراء لمجرد تعـزيز حقهـا، وكذلك أى حق محتمل للمملكـة العربية السعودية، فى ما يتعلق بالجزيرتين اللتـين تحدد مركزهما الجغرافى على بعـد ٣ أميال بحرية على الأقل من الشـاطئ المصرى فى سيناء، و٤ أميال تقريبًا من الجانب المواجه للسعودية، وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر.

٣ ـ إن هذا الاحتـلال ليس مغزاه الرغبـة فى عرقلة مرور السـفن البرى فى الممر البحـرى الذى يفصل هاتين الجزيرتين عن الساحل المصـرى بسيناء، وإنه من البديهى أن الملاحة فى هذا الممر المائى ـ وهو الوحيـد الصالح للملاحة ـ تظل حرة كما كانت عليه الحال فـى الماضى، نظرا لأن ذلك يتفق مع مبادئ القانونى الدولى المعترف بها والتقاليد الدولية.

هكذا، يظهر جليًا من المذكرة، التى تشابه فى مـحتواها المذكرة الموجهة إلى بريطانيا، أن مـصر تحاشت الإشـارة إلى السيـادة واكتفت بالقـول إن اتخاذها هذا الإجراء يهدف إلى تعزيز حقها وأى حق محتمل للسعودية بالنسبة للجزيرتين اللتين تبعدان عن مصر ثلاثة أميال، وعن السعودية أربعة أميال تقريبا. فما المقصود بحق مصـر وبالحق المحتمل للسـعودية؟ وهل تقصد المذكـرة من التحديد عن السـعودية بأربعة أميال، وعن مصر بثلاثة أميال تبعـيتهما لهذه الأخيرة؟ إن المذكرة المذكورة،

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٦٤.

كما هو واضح، موجهة من مصر فقط، وإذا كانت هناك من وجهة نظر فهى غير مشتركة مع السعودية ولاتلزمها غير أن الإشارات المذكورة تبين أن هناك اتجاها معينًا حول التشكيك فى سيادة السعودية على الجزيرتين. وقد أكدت مصر هذا الاتجاه عندما أخبرت، فى ١٥ فبراير ١٩٥٤، مجلس الأمن أن الجزيرتين المذكورتين كانتا مكونتين لجزء من التراب المصرى منذ عام ١٩٠٦، وهى السنة التى وضعت فيها الحدود بين مصر والدولة العثمانية، وأن الوحدات المصرية استخدمت الجزيرتين أثناء الحرب العالمية الثانية. وباستثناء ما سلف، فإن مصر لم تعارض السعودية فى ادعاءاتها حول السيادة على الجزيرتين، منذ أن سمحت لها بوضع قواتها هناك. وقد أكدت السعودية فى ٣١ مارس ١٩٥٧، فى مذكرة وجهتها إلى ممثلى «الحكومات الصديقة» بجدة، أن الجزيرتين تعتبران ملكية للعربية السعودية، كما أكدت فى مذكرة أخرى موجهة إلى الأمم المتحدة فى السنة نفسها، أن الجزيرتين والمضايق التى تفصل بينهما تخضع للسيادة والولاية للعربية السعودية. ولاينكر غالبية رجال القانون العرب والأجانب خضوع الجزيرتين للسيادة العربية السعودية، بما فيهم القانونيين المصريين؛ وفى ذلك كتب محمد الغنيمى: إن مضيق تيران يقع فى المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، أى أنهما يقتسمان مياهه نظرًا لسيادة مصر على أحد سواحله (ساحل سيناء) وسيادة السعودية على الثانى (ساحل تيران)، وإن الجزيرتين كانتا بيد السعودية وانتقلتا إلى اليد المصرية بالتراضى. وذلك بقصد التمكن من تطويق إسرائيل[1].

يشير بورتر إلى الغموض الذى يلابس السيادة على الجزيرتين، لأنهما ظلتا فى السابق غير محتلتين، لكنه يؤكد مع ذلك، على انتسابهما الجغرافى إلى السعودية. ويرى بعض القانونيين أن خضوع الجزيرتين للسيطرة العسكرية المصرية

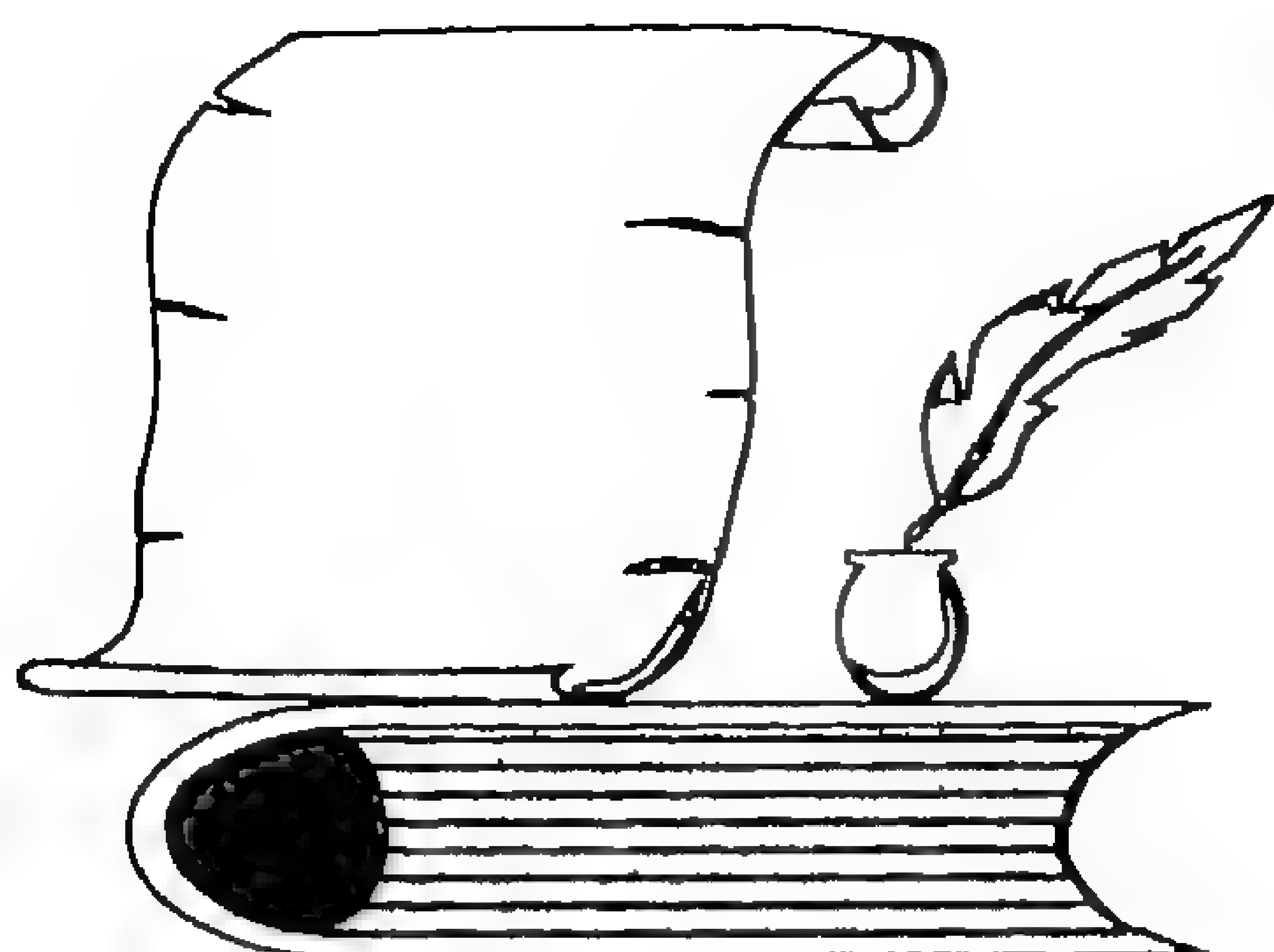
---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٦٦.

لايفقد السعودية سيادتها عليهما طالما أنه لم يثبت فى حال انتساب الجزيرتين إلى السيادة المصرية. أما الاحتلال المصرى للجزر، فلا تأثير له على مطالب السعودية فى السيادة عليها. هذا، فضلا عن الاحتلال الذى تم خلال الحرب العالمية الثانية، تم بموافقة السعودية، وإن عدم تعرض القانونين السعوديين الصادرين فى ٢٨ مايو ١٩٤٩ و١٦ فبراير ١٩٥٨ والقانونين المصريين الصادرين فى ٥ يناير ١٩٥١ و١٧ فبراير ١٩٥٨، المتعلقين بالمياه الاقليمية السعودية والمصرية لتحديد السيادة على مضيق تيران لاينفى تبعية الجزيرتين للسعودية. وهذا ما يقلق الحكومة الإسرائيلية التى وقعت مع مصر على معاهدة سلام. فقد أثارت إسرائيل قبل جلائها عن هاتين الجزيرتين لوزير الخارجية الأمريكى سنة ١٩٨٢ تخوفها من رجوع الجزيرتين إلى إشراف السعودية ومراقبتها، لإدراكها أن رجوع هذه السيادة كان من المحتمل أن يعرقل حرية مرور السفن الإسرائيلية فى مضيق تيران. وإذا كانت مصر قد تخلت، فى مفاوضات السلام مع إسرائيل، عن اعتبار مياه مضيق تيران والخليج مياهًا داخلية أو تاريخية، فإن مصر ليست وحدها المطلة على المياه المذكورة. فالسعودية تشاركها المضيق والخليج (خليج العقبة)، شأنها فى هذا شأن الأردن، ولايمكن لمعاهدة مابين دولتين أن تتجاور، من حيث الحقوق أو الالتزامات، دولا أخرى إلا برضاها، واليوم، هناك ازدواجية فى النظام القانونى المقرر لمضيق تيران وخليج العقبة. فهناك النظام المقرر سابقا، وهناك النظام الذى وضعته معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والذى أقرت بمضمونه اتفاقية وادى عربة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤(١).

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٦٧.



الفصل الثالث

إشكالية الحدود فى جنوب شرق الجزيرة العربية

- الحدود القطرية - البحرينية
- الحدود الظبيانية - القطرية
- الحدود العمانية - الإماراتية
- الحدود الداخلية فيما بين الإمارات
- الحدود العمانية - اليمنية

الحدود القطرية ـ البحرينية

لا ينفصل نزاع الحدود بين قطر والبحرين عن بقية نزاعات الحدود فى المنطقة العربيــة، من زاوية طرح نفس المزاعم والمبررات التى تثـبت حق كل طرف، والتى يستند فيها بالأساس إلى ما يسميه بالحقوق التاريخية، ويتركز هذا النزاع فى ثلاث جزر رئيسيــة غنية بالبترول والمياه العذبة والموقع الهـام، هى: فشت الديبل وحوار وجرادة، بالاضــافة إلى منطقــة الزبارة. وكاد هذا النزاع أن يتـسبب فى مواجــهة عسكـرية كبيــرة بين البلدين، كمــا أدت تطوراته، وصعـوبة التوصل إلى تـسوية حقيقية إلى عرضه أمــام محكمة العدل الدولية، وهو يعد أول خلاف حدودى فى منطقة الخليج العــربي، يعرض أمام هذه المحكمة، حيـث اعتادت هذه الدول حل خلافــاتها بنوع من الدبلوماسـية التى تحاط غـالبا بالكتمــان، منطلقة فى ذلك من علاقاتها الــتاريخية وروابطها القبليــة، التى تتوافق مع قدرات وتوازنات كل دولة. تتخلص وجهة النظر القطرية فى:(١)

١ ـ ضرورة فرض سيادتها على مجــموعة الجزر الثلاث فشت الديبل وحوار وجرادة التابعة للبحرين الآن.

٢ ـ إن خط التقــسيم بين البــلدين يجب أن يسيــر فى الوسط بين أراضيــها والبحرين، حتى نقطة التقاطع مع خط عرض جزر حوار.

٣ ـ تطالب أن يكون مــوضوع التحكيم أمــام محكمــة العدل الدوليــة حول الجزر المتنازع عليها فقط أما البحرين فيمكن عرض وجهة نظرها فيما يلى:

١ ـ رفض كل مطالب قطر بالنسبة للجزر وموقعــها الجغرافى القريب منها، على اعتبار أن ثمــة جزر قريبة من بلد وتخضع لسيادة بلد آخر، منــها جزر قريبة من تركيا وتتبع اليونان.

---

١ ـ محمــد أبو الفضل ـ النزاع بين قطر والبحــرين ـ مجلة السياسة الــدولية ـ العدد ـ ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ـ ص٢٢٧.

٢ ـ المطالبة بتبعية منطقة «الزبارة» القطرية لها.

٣ ـ أن بريطانيا قننت الأمر الواقع بالنسبة للحدود، وهو ماتم اعتماده فى كل كيانات شرق الجزيرة العربية، مما يعنى ملكيتها الفعلية لمجموعة الجزر الثلاث.

٤ ـ ضرورة أن ينصب عرض الموضوع أمام محكمة العدل، على الخط المائى بين البلدين والحدود البحرية، مع الأخذ فى الاعتبار الوجود التاريخى للبحرين فى منطقة الزبارة. بهذه الحجج التى يطرحها كل طرف، نرى من الصعوبة بمكان تناول هذا الموضوع بدون توضيح جذوره وعوامل تطوره.

لا يسوغ معالجة مشاكل الحدود بين البحرين وقطر دون الرجوع إلى سجل التاريخ، ذلك أن قطر كانت جزءا من البحرين ثم انفصلت عنها فى إمارة مستقلة، الأمر الذى ترتب عليه، بطبيعة الحال، خلافات حول حدودهما. دراسة تاريخ الحدود السياسية بين قطر والبحرين من الدراسات التى يلتقى الباحث خلالها بحالات من الوئام ثم حالات من العداء والحروب، رغم أن البلدين لا يفصل بينهما إلا خليج صغير، ورغم اعتماد كل منهما على الآخر فى النواحى الاقتصادية،و من المعروف أن هجرة العتوب والخليفات جنوب غرب الجزيرة العربية، فى مطلع القرن السابع عشر، انتهت بسكنى هذه القبائل فى قطر لمدة نصف قرن من الزمان، عرفوا فيها كل شىء عن شبه جزيرة قطر. ونتيجة لصراع العتوب والخليقات مع آل مسلم ـ حكام قطر فى ذلك الوقت ـ هاجروا إلى الكويت حيث أسسوا مدينة الكويت التى ازدهرت تجاريا بعد فترة تقدر بستين عاما ونتيجة لهذا الازدهار وتقسيم شئون المدينة بين آل صباح وآل خليفات والجلاهمة قام آل خليفة بالهجرة مرة أخرى من الكويت إلى قطر واستقروا فى الزبارة عام ١٧٦٦، حيث منحوا المدينة كل خبرتهم فى مجال التجارة.

كانت قبائل الخليفات وآل خليفة، وآل جلاهمة، وآل صباح قد هاجروا إلى الكويت. وانتقل آل خليفة منها عام ١٧٦٦ إلى الزبارة التى تنازع البحرين قطر

عليها، وكان يحكمها فى ذلك الحين آل مسلم الذين رفضوا السماح إلى آل خليفة بالإقامة فيها ولذلك تعاونت القبائل الثلاث فى اقتحام البحرين، وانتزاعها من آل مذكور الذين كانوا يحكمونها، فى ٢٨/٧/١٧٨٣. ورفض آل خليفة السماح لآل جلاهمة بنصيب فى البحرين لقاء جهودهم معهم فى فتحها والاستيلاء عليها. ولذلك انتقل آل جلاهمة إلى قطر وناصبوا آل خليفة العداء، وتعاطفوا مع محاولات مسقط والقواسم إعادة البحرين وبتعاون اتحاد قبائل قطر قامت العتوب والخليفات بفتح البحرين وبذلك دخلت هذه الجزيرة تحت حكم الخليفة منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا، وبفتح البحرين تتغير موازين القوى فى منطقة شرق الجزيرة العربية، ففيما مضى كانت قطر بالنسبة لآل خليفة مركز الاهتمام الأول، ولكن ما أن فتحت البحرين حتى يحول الاهتمام، لأرضها الغنية بالزراعة والأشجار ووفرة مصايد اللؤلؤ ولازدهار مينائها بحركة التجارة مع مدن الخليج العربى وخليج عمان وشرق أفريقيا والهند وبدأ آل خليفة ينيبون أحد أفراد أسرتهم فى حكم شبه جزيرة قطر.

مما يذكر أن قطر كانت جزءا من البحرين فى ذلك الوقت وحتى انفصالها. فلم يوقع أحد نيابة عن قطر على المعاهدات التمهيدية التى أبرمتها بريطانيا مع مشايخ الساحل العربى فى الربع الأول من القرن الماضى، كما لم يرد ذكر قطر فى المعاهدة العامة المبرمة بين الجانبين العربى والبريطاني عام ١٨٢٠. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن المعاهدة التمهيدية الموقعة بين بريطانيا وشيوخ البحرين فى ٥فبراير ١٨٢٠ أشارت فى مادتها الأولى إلى «البحرين وتوابعها»، و استمر الحال كذلك فى المعاهدات التى عقدتها البحرين مع بريطانيا، ومنها معاهدة ١٨٦١، إلى أن نشأت قطر رسميا كإمارة منفصلة عام ١٨٦٨. وقصة انفصال قطر عن البحرين لا تفيد كثيرا فى مسألة معالجة قضية الحدود بينهما، ولكن لا ضيق من ذكرها باختصار. فقد حدث أن عين حاكم البحرين أحد أقاربه حاكما على قطر ١٨٦٣ وكان هذا الحاكم طاغية، فتمردت عليه قبائل النعيم اليمنية، فاعتقل حاكم البحرين

زعيـمهـا. وهدد شيخ قـطر بأنه ما لم يطلق سـراح زعيم النعـيم سيطلـب نجدة النجديين، كمـا طلب أيضًا أن تعطى قطر استقلالا إداريا. ورفض شـيخ البحرين طلب شـيخ قطر، وتحـالف مع شيخ أبـو ظبى للهجـوم على قطر عـام ١٨٦٧. ورفض البريطانيون مساعدة حاكم البحرين لقمع تمرد شيخ قطر وإعادته إلى حظيرة سيطرته مما كان دافعـا إلى إسراع بريطانيا لاحتواء الموقف، فاحـتضنت حاكم قطر وقررت فـصل قطر عن البحرين، وجـمعت الإمارتين على مـعاهدة وقعـتاها فى سبتمبر ١٨٦٨ تدفع قطر بموجبها للبحرين جزية بصفة حمائية لاسيادية، أى مقابل حمايتها، وليس رمزا لفرض سيادتها ولقاء هذه السيادة، وبحيث لا يؤثر دفع هذه الجزية على استـقلال قطر عن البحرين. والطريف أن قبـيلة النعيم التى كان تمردها على عمل حاكم البحـرين فى قطر سببا فى انفصال قطر على الـبحرين، اختلفت بعد ذلك مـع حاكم قطر، ولجأت إلـى البحرين وتعـاطفت البحـرين مع مطالب القبيلة ضد حاكم قطر[1].

مرت فترة وئام قصيرة بين قطر والبحرين لم تزد على ثلاث سنوات ثم طرأ على الموقف فى شرق الجزيرة العـربية عوامل جديدة ممثلة فى حـملة مدحت باشا التى وصلت إلى قطر فى يوليو عام ١٨٧١. وكانت بريطانيا قد ازعجتها قوة الدولة العثـمانية الفتـية الجديدة التى تهدف إلى الاسـتيلاء على البـحرين وجنوب الخليج العربى وذلك لأن بـريطانيا كانت ترى فـى ذلك الشريان المائى الهـام طريق الأمان لحركة الملاحة لشبه القارة الهندية أو درة التـاج البريطانى ـ كما كان يقال، ومن هنا حاولت الدولة العثمانية الوصول إلى البحرين من خلال مساندتها لقطر بينما لجأت بريطانيا إلى إثارة المشاكل القديمة بين البلدين من أجل وقف الزحف العثمانى على البحرين. وقد قامت القوتان البريطانية والعثـمانية بإنعاش آمال الطرفين واحلامهما فى السيادة، وذلك بنبش مشاكل كانت فى حكم المنتهية وفقا لمعاهدة عام ١٨٦٨. إذ طرحت بريطانيا مشكلة الزبارة وحركت الدولة العثمـانية من جانبها أحلام شيخ

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٥٨.

قطر، الشيخ قاسم بن ثانى فى السيطرة على البحرين. والزبارة مدينة كانت يوما ما عامرة بالتجارة ومركزا من مراكز تجارة اللؤلؤ ونقل البضائع إلى وسط جزيرة العرب. وهى ذات تاريخ عريق فى مجال الصراع بين القوى المختلفة: بين العتوب والخليفات وآل مسلم وبنى خالد وعمان ثم أخيرا العثمانيين والبريطانيين. ولقد تجددت المشكلة عندما طالب شيوخ البحرين بأرض أجدادهم.

بداية مشكلة الزبارة

بني النزاع البحرينى ـ القطرى على أرضية معقدة من الدعاوى والاعتبارات الجغرافية والتاريخية. واعتمد منطق البحرين بشأن الحقوق التاريخية على أساس سيادة أسرة آل خليفة الحاكمة فى البحرين على شبه جزيرة قطر وتبعية الأسرة الحاكمة فى قطر لها حتى منتصف القرن التاسع عشر، حينما أقدمت سلطات الحماية البريطانية عام ١٨٦٨ على فصل قطر إداريا عن البحرين ومنع آل خليفة من التدخل فى شؤونها. وقد كرس البريطانيون الوضع الجديد باتفاقية ١٩١٦ التى وضعت شبه جزيرة قطر تحت الحماية البريطانية المباشرة(١).

يرتبط موضوع هذا الخلاف بالنتائج التى تمخضت عن التسوية المتفق عليها ثنائيا بين البلدين وبإشراف بريطانى عام ١٩٤٤ والخاصة بالنزاع الحدودى المتعلق بوضعية مدينة «الزبارة» التى كان يطالب بها آنذاك حكام البحرين. وبموجب تلك التسوية تم الإقرار بشرعية الحقوق القطرية على هذه المدينة المتنازع عليها مع البحرين وجاءت هذه التسوية بعد خلاف طويل بين البلدين حول تبعية هذه المدينة. فقد كانت ترى البحرين انها جزء من أراضيها انطلاقا من عدة حجج أشارت إليها فى المذكرة التى دفعتها إلى الحكومة البريطانية فى ١٤/٤/١٩١٧، وبعد أن فندت الحكومة البريطانية الحجج البحرينية أقرت بتبعية هذه المدينة لقطر وذكرت فى ردها على المطالب البحرينية انه ليس لشيخ البحرين حقوقا واضحة أو

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٦٧.

مهمة على قطر، وجاءت هذه التسوية فى الوقت الذى لم يتم البحث فيه بجوانب الوجه الآخر من الخلاف القطرى ـ البحرينى والمتعلق بالنزاع حول السيادة على الجزر المحاذية للبلدين أهمها جزر حوار وفشت الديبل[1].

ظل الوضع هادئًا فى مدينة الزبارة، واستمرت قبيلة النعيم تقطنها، وقيل إن شيخ البحرين كان يستخدم حوالى المائتين من آل نعيم فى جيشه، وكان هؤلاء يقضون بعض الوقت من كل عام فى جزر البحرين، حيث يتلقون الهدايا والهبات من شيوخها، و كان آل النعيم يتمتعون بحرية التنقل بين قطر والبحرين، وحرية حمل جوازات السفر البحرينية، كما كانت حكومة قطر لا تجبى منهم الضرائب، وقد شكل هذا الوضع نقطة تحد فى نظر الحكومة القطرية لحق سيادتها على كامل التراب القطرى. ويطالب حكام البحرين بتبعية قرية الزبارة ـ وهى قرية صغيرة تقع ضمن شبه جزيرة قطر ـ على أساس أن أجدادهم استقروا بها بعض الوقت وان قبيلة آل نعيم ـ التى تقطن القرية ـ حولت ولاءها لهم بعد انفصال قطر عن البحرين عام ١٨٦٨ . وكانت هذه القرية قد أقطعها قاسم إلى رجال من قبيلة آل بن على عام ١٨٩٥ عندما انسحبوا من البحرين إلى قطر وحولوا ولاءهم من آل خليفة إلى قاسم. مما أثار احتجاج حاكم البحرين مطالبا بضم الزبارة. وحرصا من السلطات البريطانية على تهدئة الموقف وللحيلولة دون تدخل الدولة العثمانية فى هذا النزاع. أقرت بأن حاكم البحرين ليست له حقوق واضحة فى قطر ويجب منعه من إثارة التعقيدات فى المسألة وأدخلت فى الاتفاقية العثمانية ـ البريطانية لعام ١٩١٣ نصا يقضى بأنها لن تسمح بأن يتدخل شيخ البحرين فى الشئون الداخلية لقطر أو يهدد استقلالها[2].

يبدو أن مبعث الخلاف جاء نتيجة لتراكمات طويلة، لأن السبب الظاهرى

---

١ ـ على عبداللطيف المسلمانى ـ المرجع السابق ص١٤٩ .

٢ ـ خالد زكريا السرجانى ـ النزاع بين قطر والبحرين ـ السياسة الدولية ـ العدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ ص١٧٩ .

كان بسيطا للغاية، ولكنه ولد شرارة الخلاف، وتحدد الرواية القطرية بداية تلك المشكلة بالخلاف الذى دب بين قبيلة النعيم وإحدى القبائل المحالفة لها وهى قبيلة (الرمارين) برئاسة رمزان بن عرار. أما الرواية البحرينية حول المشكلة فتقول إن حاكم قطر طمع فى وجود النفط فى أرض الزبارة وأراد أن يصفى الموقف لصالحه فاختلق تلك المشكلة، ولقد كان لرسالة شيخ النعيم إلى شيخ قطر فى ١٠ مارس ١٩٣٧م، أثرها من حيث أنها نقلت الأحداث إلى نقطة عقدت المشكلة فترة تقارب ستة شهور، فتدخل المعتمد البريطانى فى البحرين (هكنبوثام)، والمقيم السياسى فى (بوشهر) وطلبا من البحرين أن تقدم مستنداتها التى تثبت حقها فى مدينة الزبارة، فقدمت حكومة البحرين مذكرة مؤرخة فى ١٤إبريل عام ١٩٣٧م إلى المعتمد البريطانى اشتملت على ما يأتى[١]:

(١) لسنوات عديدة مضت ـ كانت قبيلة النعيم، وهى بحرينية الأصل، وبعض أفرادها يقطنون البحرين، وهى الساكنة الوحيدة فى الزبارة.

(٢) أن قبيلة النعيم فى الزبارة لا تدفع الضرائب، بما فيها رسوم الجمارك إلى شيخ قطر، كما أن شيخ قطر لم يكن يصر على أن يحمل رعايا البحرين وثائق سفر لمن يزورون الزبارة.

(٣) ان قبيلة النعيم تطيع الأوامر التى يصدرها شيخ البحرين لسنوات طويلة.

(٤) أوضح شيخ البحرين أن مطالبته بالزبارة لن تؤثر بأى صورة من الصور على حقوق شركة نفط قطر وعملياتها. وكان الموقف الذى انتهت إليه الحكومة البريطانية بعد دراستها لهذه المذكرة هو أنها أبلغت شيخ البحرين فى عام ١٨٧٣، بأنه ليس له حقوق واضحة أو مهمة على قطر، أما بالنسبة لمطالب البحرين فالحق يقال أن إطاعة قبيلة النعيم شيخ البحرين، ذات مرة، لا يعنى شيئًا بالنسبة له،

---

١ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ تاريخ قطر السياسى ـ ص١٣٠.

وأما بالنسبة للواقع فيمكن لإطاعة قبيلة النعيم أوامر شيخ البحرين أن يكون لها وزن. وعلى كل حال فمن الطبيعى أنه إذا نزح أفراد قبيلة تابعة لشيخ ما إلى أرض تابعة لشيخ آخر، فهم يعتبرون أن بعض ولائهم يجب أن يوجه إلى شيخهم الأصلى.

أما أن شيخ قطر لا يتقاضى ضرائب من سكان الزبارة ولا يصر على ضرورة إبراز وثائق السفر فربما كان مرجعه إلى رغبة الشيخ فى تفادى الاصطدام مع قبيلة النعيم ودرء أى مضاعفات قد تطرأ مع حكومة البحرين. وكان رأى المقيم السياسى البريطانى فى البحرين أن الأسانيد الشرعية لادعاء البحرين ضعيفة ويجب أن تسقط. ومن جهة أخرى، فإن الحكومة البريطانية بمصادقتها على امتياز نفط قطر، تبدو وكأنها التزمت أمام شيخ قطر وشركة تنمية نفط قطر المحدودة، بالاعتراف بملكية شيخ قطر للزبارة، ومع ذلك يمكن التجاوز ـ حسب رأى المقيم السياسى البريطانى ـ عن هذه المنطقة نظرا لاستعداد شيخ البحرين لتقديم التأكيدات المشار إليها سالفا. توجه المقيم السياسي البريطانى فى الخليج العربي، برفقة المعتمد البريطانى فى البحرين، لزيارة قطر، ومثل الجانب القطرى فى مفاوضات الزبارة التى عقدت فى البحرين صالح بن سليمان المانع، وناصر بن عبدالله العطية، أما الجانب البحرينى فمثله الشيخان: عبدالله بن عيسى آل خليفة، وسلمان بن حميد آل خليفة وامتدت المفاوضات فترة طويلة، ورغم أنها اقتربت من النجاح بادئ ذى بدء فإنها فشلت فى النهاية. وفى ١٩ مايو عام ١٩٣٧ ـ خلال هذه المفاوضات ـ طرح اقتراح على مندوبى قطر يتضمن الشروط الآتية(١):

(١) ألا يؤكد الجانب القطرى على مطالبته بالزبارة وتبعية قبيلة النعيم لقطر.

(٢) عدم تطوير الزبارة بأى صورة من الصور.

(٣) اتخاذ الإجراءات لمنع التهريب عن طريق الزبارة إلى قطر.

---

١ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ نفس المرجع ص١٣٢.

(٤) عدم السماح لرعايا البحرين بالاستيطان فى الزبارة.

(٥) الحفاظ على أوضاع الزبارة كما كانت عليه قبل بدء النزاع الحالى.

وفى مقابل ذلك يوافق حاكم البحرين على ما يأتى:

(١) عدم فرض ضرائب على السكان الأصليين المقيمين فى الزبارة، والذين هم فى غالبيتهم من قبيلة النعيم وأقربائهم.

(٢) عدم تطوير الزبارة بأى صورة من الصور، والحفاظ على الوضع السائد فيها قبل النزاع الحالى. وإذا ما رغبت شركة نفط قطر فى العمل فى منطقة الزبارة، فإنه يسمح لها بذلك. وقد أرسلت نسخة من هذه الشروط إلى شيخ قطر عن طريق المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي، وأعلنت الحكومة البريطانية أنه إذا توصل الطرفان إلى اتفاق فسوف توافق عليه رسميا، ولكن حكومة قطر رفضت الشروط التى تضمنها مشروع الاتفاق، ولذلك انتهت المفاوضات بالفشل.

حرب الزبارة:

بدأت هذه الحرب بعد انتهاء المباحثات التى جرت فى قرية الغارية وكانت سبقتها رسالة بعث بها الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثانى إلى المقيم السياسي البريطانى فى البحرين فى ١٤ يونيه عام ١٩٣٧ يخبره فيها بأن الهدنة قد انتهت، ويطلب اصدار أوامره إلى رعايا البحرين الذين انضموا إلى النعيم بأن يعودوا إلى بلادهم، نظرا لأن المحادثات الأولى التى جرت فى البحرين لم تثمر شيئا. واتبع الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثانى تلك الرسالة برسالة أخرى بتاريخ ٢٩ يونيه عام ١٩٣٧، أبلغ فيها المقيم السياسي البريطانى بأن هدنة ٩ مايو عام ١٩٣٧ قد انتهت بانتهاء المدة، وأن الحرب قد أعلنت على النعيم. وكانت إجراءات الحرب والتعبئة العامة فى قطر قد بدأت منذ عودة شيخ قطر من قرية (الكرعانة) عندما علم باستعداد النعيم. واستعد الجانبان للحرب، وبدأت الحرب ـ حسب الروايات

المحلية ـ فى نهاية شهر يونيه وأوائل شهر يوليو ١٩٣٧ . إذ خرج الجيش القطرى للحرب بعد انتهاء المفاوضات مباشرة، أى فى اليوم الأخير من شهر يونيه. وأسرعت بريطانيا بتوجيه رسالة فى ٣يوليو عام ١٩٣٧ إلى كل من حاكم قطر، وشيخ النعيم، ومستشار حكومة البحرين، تحملهم فيها المسئولية عن سلامة رعايا الدولة البريطانية وممتلكاتهم، فكان جوابهم أنهم يؤمنون الرعايا البريطانيين على أرواحهم. وبعد التحرى الذى قامت به المقيمية البريطانية فى البحرين ثبت أنه لا يوجد فى قطر إلا هندى واحد يحمل جواز سفر الهند،وله عشرون سنة بالدوحة.وكانت نتائج حرب الزبارة[١]:ـ

(أ) الموقف البريطانى: كانت بريطانيا هى التى أحيت مشكلة الزبارة من رقادها، وعندما تجددت المشكلة خلال عام ١٩٣٧ كان موقف بريطانيا أكثر جلاء، فقد أبلغت شيخ البحرين أنها كانت واضحة فى موقفها السياسى منذ القدم. وكان الموقف البريطانى من العوامل التى منعت أى مجال للتدخل من قبل قوى أخرى كانت بريطانيا تحسب حسابها وهى ابن سعود، كما أن بريطانيا كانت تضمن أن كلا الطرفين القطرى والبحرينى لن يتدخل فى امتياز النفط.

(ب) الموقف البحرينى: استاءت حكومة البحرين من نتيجة حرب الزبارة، وقيل انها كانت خديعة نفذتها بريطانيا عندما قام ممثلها السياسى فى البحرين بمغادرة البلاد وأبحر إلى الدوحة،و هناك رشا رؤساء بنى هاجر، وهم قبيلة محالفة للنعيم. ومما يجدر الإشارة إليه أنه قبل حرب الزبارة بشهر، كانت حكومة البحرين ـ بنصيحة مستشارها بلجريف ـ قد قامت ببدء حالة المقاطعة العامة بين قطر والبحرين، فأوقفت التجهيزات ونقل البضائع والنفط إلى قطر. وأنذرت برفع رسوم الترانزيت وغير ذلك من الإجراءات التى تصحب عادة إعلان حالة الحرب.

(جـ) الموقف العربى: ١ ـ موقف المملكة العربية السعودية: كانت

---

١ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ نفس المرجع ص١٣٨.

الحكومة البريطانيـة تخشى منذ ظهور المشكلة أن تتدخل المملكة العربيـة السعودية عن طريق واليـها (سـعود بن جلوى) والى الإحـساء، وصـرح شخص قـادم من الهفـوف فى الاحساء، بأنه فى حـوالى ٢٤ إبريل أرسل ابن جلوى مجمـوعة من سبعـين رجلا مسلحًا من راكبى الجمـال إلى قطر، وان بعض الاضطرابات وقعت بالقرب من الدوحة بين شيخ قطر واحدى القبائل التى تدعى الارتباط بابن سعود، وان هذه المجموعات كانت قد أرسلت لهذا الغـرض. واعتقدت المصادر البريطانية ان ابن سعود لن يكـون طرفا فى النزاع لصالح أى من الجانبـين. وأشارت جريدة رابطة مصر فى عدد لها إلى أن ابن سعود قد وجه رسالة إلى شيخ البحرين يعرض فيهـا رغبته فى زيارة الـبحرين وقيـامه بالوساطة بين قطر والبحـرين لحل المشاكل القائمة بينهما.

٢ ـ موقف الكويت: كان للكويت دورها فى مشاكل البحرين إبان النزاعات الأسرية السـابقة نتيجـة للارتباط القبلى وصلة الدم والقـرابة، أما فى هذه المشكلة فلم ترد إلا اشارة واحدة لدورها حول هذه الفترة، فقد جاء فى تقرير كتبه الكابتن دى جـورى، الممثل السـياسـى لحكومة بريطانيـا فى الكويت، أن مـحطة (بارى) الإيطالية التى تذيع باللغة العربية أذاعت ما مفاده: أن شيخ الكويت نجح فى مهمته كمحكم بين شيخ البحرين وشيخ قطر، وأنه رتب تسوية بينهما.

٣ ـ مشكلة الزبارة في الصحافة العربية: أفردت الصـحافة العـربية لمشكلة الزبارة مقالات عـديدة شرحت القضية وتاريخهـا، وأهابت بالرأى العام العربى أن يقف ضد ظلم الاستـعمار البريطانى الذى يلعب على كل الأطراف المتـصارعة من أجل مصالحه، فقد نشرت مـجلة الرابطة العربية الصادرة فى القاهرة فى ٢١ يوليو عام ١٩٣٧، رسالة عبارة عن شكوى من أحد أبناء البحرين ضد التدخل البريطانى ذكر فيهـا أن الصراع البريطانى الأمريكى على امتـيازات النفط هو سبب المشكلة. كمـا نشرت جريدة النداء البـيروتية مـقالا تحت عنوان «إعلان الحـرب بين دولتين

عربيتين» اتهمت فيه حكومة مـا ـ تظنها بريطانيا ـ بأنها تبيع السلاح لكلا الطرفين بهدف إضعافهما وتدمـيرهما. ونشرت جريدة (أم القرى) فى مكة المكرمة فى ٢٣ يوليو ١٩٣٧ مـقالا تحت عنوان «هل هذا صـحيح؟ قالت فـيه: إن المعلومـات قد توفرت لديهـا عن قيام حـرب بين قطر والبحـرين، و أن حكومة البحـرين أمرت رعاياها بأن يعودوا من رحلة الغوص، واختتمت المقال قائلة: «ونأمل مخلصين أن يكون العرب فى كل مكـان واعين لواجباتهـم وأعمالهم التى تجلب لهم الرفـاهية والتقدم بدلا من النزاعات التى تؤدى إلى الخسارة والدمار». وذكر المقيم البريطانى فى الكويت فى ٨نوفـمبـر ١٩٣٧ أنه قرأ فى جـريدة الرابطة المصرية الصـادرة فى ٣نوفمبر أن ابن سـعود بعث برسالة إلى شيخ البحرين أبدى فيهـا رغبته فى زيارة البحرين لحل المشاكل والصعوبات القائمة بين قطر والبحرين. ويتضح من ذلك أن الصحافـة العربية لم تؤد أى دور يذكر فى تخـفيف حدة الصراع، كـما حدث فى قضـايا عربية أخـرى، وبالذات فى الحرب السعـودية اليمنية عـام ١٩٣٤، عندما كانت صحف القـاهرة وبغداد تحث الأطراف العربية على الوحدة. ونعتـقد أن بعد المسافة وحـالة العزلة التى فرضتهـا بريطانيا على منطقة الخليج العـربي، كانا هما السبب الرئيسى فى عدم فعالية الصحافة العربية فى معالجة مشكلة الزبارة، والدليل على ذلك ان أخبار الحرب لم تنشر فى تلك الصحف إلا متأخرة جدا عن تاريخها الصحيح[1].

كلفت حرب الزبارة الجانب القطرى وحده، حسب التـقديرات البريطانية ما بين سبـعين وثمانين ألف روبـية، كما كلـفت الجانب البحـرينى مبالغ أكـثر نظرا للإنفاق على قبـيلة النعيم وحلفائها. وقد شكا شيخ قطر مـرات عديدة من موقف البحرين، وذكر أنه وجد أسلحة تحمل رسم حكومة البحرين. وأن رسوم الترانزيت على البضائع المصدرة من موانئ البـحرين إلى قطر ارتفعت من ٢٪ إلى ٥٪، كما منعت حكومة الـبحرين جمـيع رعايا قطر من دخـول البحرين. فى ٤يوليـو عام

١ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ نفس المرجع ص١٤٢.

١٩٣٧ بعثت حكومة البحرين إلى المقيم البريطاني برسالة حددت فيها المناطق التى تطالب بها، كما طلبت حكومة البحرين الحكومة البريطانية بالسماح لها ببحث قضية الزبارة فى لندن، عن طريق تقديم مذكرة يتولى إعدادها محامون بريطانيون وأبدت استعدادها، كذلك لإرسال مندوبين عنها إلى أوروبا لشرح قضية الزبارة. وكانت أكثر المشاكل التى صاحبت الزبارة حدة، هى توقف موسم الغوص فى منطقة البحرين وحول شواطئ قطر والمنطقة المحيطة بها. وكان شيخ قطر قد أبلغ الحكومة البريطانية بالهدوء والأمن والطمأنينة التى تسود المنطقة «جميع نواحى المملكة»، فقد طلب المقيم السياسي البريطاني من حكومة البحرين بدء موسم الغوص. وكانت الحكومة البريطانية قد سحبت سفن الغوص البحرينية من شواطئ قطر إبان الحرب تجنبا لوقوع حوادث، ونتج عن توقف الغوص هجرة واسعة من غواصى قطر إلى البحرين، فوجه شيخ قطر رسالة تحذير بما سماه «اعتداءات البحرين على القواعد المرعية ومخالفة الأصول». وفى ٣١ يوليو عام ١٩٣٧ أجابت حكومة البحرين بأنه منذ شهر حصل حوالى ٣٠٠ رجل - ومعظمهم يصحب عائلته ومواشيه - على إذن من حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بالقدوم إلى البحرين من شمال قطر، ويدعى هؤلاء أنهم من رعايا حاكم البحرين. وهكذا انتهت تلك المشكلة، إحدى مشكلات حرب الزبارة وكان الاعتماد فى حلها قائما على قوانين الغوص المتبعة فى منطقة الخليج العربى، إلا أن مشكلة الهجرة من قطر إلى البحرين تمت بتشجيع من حكومة البحرين(١).

اتفاقية الزبارة:

استمرت العلاقات بين قطر والبحرين فى توتر وانقطاع، وكانت قطر - خلال ذلك - تعتمد فى إمداداتها على البضائع عن طريق دبى، الأمر الذى أثار قلق الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، بسبب عدم سيطرتها الكاملة على إمدادات الأغذية التى كان يتولاها ما عرف حينذاك بمركز الشرق الأوسط،

---

١ - د. عبدالعزيز المنصور - نفس المرجع ص١٤٣.

ونشاط حركة التهريب إلى قطر والمملكة العربية السعودية. ومنذ أكتوبر عام ١٩٤٣ ألقت بريطانيا بثقلها لإنهاء مشكلة العلاقات القطرية البحرينية، ففوضت معتمدها فى البحرين، ميجور هكنبوتام لوضع حد للمشكلة والتوصل إلى حل يرضى الطرفين ويعيد الوضع إلى ما كان عليه عام ١٩٣٦. وفى ٩ ديسمبر عام ١٩٤٣ اقترح شيخ البحرين على بريور، المقيم السياسي البريطانى فى الخليج العربي - خلال مقابلة بينهما - فكرة إقامة «مناطق محايدة» بين البحرين وقطر. وعندما أبلغ هذا الاقتراح إلى المعتمد البريطانى فى البحرين، قام على الفور ببحثه وحاول معرفة مدى تقبل الجانب القطرى لوجود خط عازل أو أرض عازلة (غير تابعة لأحد) بين قطر والبحرين، ولكن هذا الاقتراح لم يلبث أن استبعد بعد التوصل إلى اتفاقية عودة وضع الزبارة إلى ما كانت عليه عام ١٩٣٦. وكانت حكومة البحرين قد وضعت مسودة اتفاقية على أساس إعادة الوضع الذى كان سائدا فى الزبارة عام ١٩٣٦، وعرضت هذه المسودة على شيخ قطر عبدالله بن قاسم آل ثانى، وبعد أن درسها مع مستشاريه أقرها. وجاء فيها ما يلى[1]:

«يوافق حاكم البحرين وحاكم قطر على إعادة العلاقات الودية بينهما لما كانت عليه فى الماضى ويتعهد حاكم قطر بأن تبقى منطقة الزبارة دون عمل أى شيء فيها تماما كما كانت فى السابق. وهذا الأمر لا يتعلق بآل خليفة، و يتعهد حاكم البحرين بدوره بألا يقوم بأى شيء من شأنه الإضرار بمصالح حاكم قطر».

اشتكي فى عام ١٩٤٧ آل نعيم إلى حاكم البحرين محاولة حاكم قطر إقامة مركز للجمارك فى الزبارة فاحتج حاكم البحرين لدى بريطانيا ضد ما أسماه «تدخل قطر فى شئون شعبه» وحاولت بريطانيا عقد مفاوضات بين الإمارتين إلا أنها فشلت. واستؤنفت المحادثات عام ١٩٤٩ للتوصل إلى تسوية مؤقتة للنزاع، ووافق حاكم البحرين على أن يتنازل عن ملكية موارد البترول التى قد تكتشف فى الزبارة بشرط أن يتعهد شيخ قطر بألا يتدخل فى شئون رعاياه أى قبيلة آل نعيم

---

١ - د. عبدالعزيز المنصور - نفس المرجع ص١٤٩.

ولكن لم تسفر المحادثات عن اتفاق الجانبين. وخلال زيارة أمير قطر للبحرين عام ١٩٦٧ جرت مفاوضات للاتفاق حول الحدود البحرية واشترط حاكم قطر أن يتسلم جزيرة حوار إذا ما أريد تسوية مشكلة الزبارة. كما حاول خبراء الخارجية البريطانية تخطيط المياه الإقليمية للبلدين على أساس تجميد مطالب البحرين بالزبارة وعرضت بريطانيا على البحرين مشروعا بهذا المعنى فرفضته. وطبقا للادعاءات البحرينية حول قرية الزبارة نجد أن مطالبة البحرين بالزبارة لا تعنى فقط المطالبة بتبعية سكان الإقليم بل تتعداها إلى المطالبة بالإقليم ذاته، استنادا لما يقوله حكام البحرين من أن آباءهم ـ الأول قد مروا واستقروا فترة من الوقت فى الزبارة. ومن خلال هذا الاستعراض نجد أن المشكلة الحدودية بين قطر والبحرين عميقة الجذور ومعقدة بسبب تضمنها لمطالب إقليمية لكلا الطرفين لدى الجانب الآخر. وقد ساعد على تأجيجها الروح العدائية المتأصلة لدى حكام الإمارتين.(١)

ترجع صعوبة الاتفاق حول الزبارة فيما يقول بلجراف المستشار السياسى لحاكم البحرين لأكثر من ثلاثين عامًا، إلى الأهمية القصوى التى يعلقها حكام البحرين على استمرار تبعية الزبارة لهم لأنها تمس الهيبة والشرف والكرامة لديهم. وهى تفوق فى أهميتها أية مشكلة أو مسألة سياسية أخرى. وقد جرت مفاوضات بين البحرين وقطر فى مارس ١٩٦٧ خلال زيارة أمير البحرين لقطر للاتفاق حول الحدود البحرية، واشترط حاكم قطر أن يتسلم جزيرة «حوار» وهى جزيرة صغيرة مساحتها ميل ونصف وتقع تحت سيطرة البحرين، إذا ما أريد تسوية مشكلة الزبارة. ويتضح من هذا العرض كيف أن ولاء القبيلة يمكن أن يعد أساسا لدعوى إقليمية. وإذا تفحصنا الوقائع السابقة نجد أن للبحرين صورتين من صور العلاقات بالزبارة التى تعد جغرافيا جزءًا لا يتجزأ من شبه جزيرة قطر، الصورة الأولى مرور آل خليفة بها، والصورة الثانية استقرار آل النعيم الموالين للبحرين فيها. فما طبيعة النزاع حولها إذن، وما مدى أحقية كليهما، البحرين وقطر فيها؟ يرى الدكتور

١ ـ خالد زكريا السرجانى ـ المرجع السابق ١٧٩.

البحـارنة، وزير الدولة للشئون القـانونية فى البحـرين أن النزاع على الزبارة ليس دعوى إقليمية أى مطالبة بإقليم(١).

Aclaim to urisidiction over the subects of a state in another torritory.

ولكننا نرى مما سبق أن البحرين تريد الزبارة ومن عليهـا. ولو اقتصر طلبها أو دعواها على القبيلة التى تقطنها فقط لكان ذلـك طلبا غريبا وفريدا، وما أسهل أن تنتقل القـبيلة إلى جـزر البحرين إذا كـان ذلك كل ما تطلبه. ويـخيل إلينا أن استنادها إلى واقعة مرور آبائهـا الأول بالزبارة،وولاء سكانها لها يعنى أنها تطالب بالزبارة نفسها، وليس بسكان الزبارة فقط كما يقول الدكتور البحارنة. ويؤيد رأينا جميع وقائع القضية، وإلا لما تنازل شـيخ البحرين فى محادثات ١٩٤٩ لشيخ قطر عن موارد البتـرول فقط التى قد تكتـشف فى الزبارة ولذلك يجب أن يدور بحثنا حول مدى تبـعية الزبارة بين قطر والبحـرين، إذا أخذنا بمعيار اسـتشارة السكان، فسوف تؤول الزبارة للبـحرين وهو معيار ليس منصفا فى هـذه الحالة. كما أنه من الصعب الاطمـئنان إلى واقعـة مرور آل خليـفة بها، للاسـتناد إلى ذلك وضمـها للبحـرين، فضــلا عن أنه من ناحيـة ثالثة لا يسـوغ خضوع سكان الزبـارة لشيخ البحرين وقـوانين البحرين، مع استـمرار تبعيـة أرض الزبارة لقطر. والأقرب إلى الذهن أن انفصال قطر بحدودها المعروفة كشـبه جزيرة، يسقط دعوى البحرين فى أى جـزء من أراضى قطر بهذا المعنى، حـتى ولو أعلنت قـبائل قطر كلهـا ولاءها لشيخ البحرين، خاصة فى ضوء ما يقرره الدكتور البحارنة من أن البحرين تطالب بالزبارة كـإقليم، وإنما تطالب ببسط سيطرتها ومـد حمـايتهـا إلى سكانه الموالين لها(٢).

---

١ ـ د. عبد الله الأشعل ـ المرجع السابق ص٦٠.
انظر صفـحة ٢٤٨ من كـتابه «الوضع القانونى لدول الخـليج العربى» المنشور بالإنجـليزية عن مطابع مانشستر عام ١٩٦٨للدكتور البحارنة
٢ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٦١.

مشكلة جزر حوار:

تسيطر البحرين على جزيرة حوار منذ فترة طويلة. وتطالب قطر بضم هذه الجزيرة وتدعى ملكيتها وسيادتها عليها، ولكن البحرين تتمسك بها وقضت بريطانيا عام ١٩٣٨ بتبعيتها للبحرين، وقد حاول خبراء الخارجية البريطانية تخطيط المياه الإقليمية للبلدين على أساس تجميد مطالبة البحرين بالزبارة. وعرضت بريطانيا على البحرين مشروعا بهذا المعنى ولم تقبله. ومن ناحية أخرى قدمت البحرين مشروعا مضادا بتصورها لتقسيم الحدود البحرية بينهما، وأحيل إلى حاكم قطر، ولم يعرف موقفه منه. وهناك خلاف أيضا على بعض الصخور البحرية، والجزر الرملية الصغيرة الواقعة بين البلدين، ولم يبت فيه[1]. والخلاف على جزر (حوار) قائما بين قطر والبحرين، تقع (جزر حوار)، وهى مجموعة جزر أكبرها جزيرة (حوار)، على الساحل الغربى من شبه جزيرة قطر، ويبلغ طول جزيرة حوار حوالى أحد عشر ميلا كما تبلغ أقصى عرض لها حوالى ميلين، ومساحتها تقدر بحوالى ١٥,٩٦ ميلا مربعا، ويعنى اسم (حوار) الجمل الصغير، وهى جزر بركانية لا تصلح للزراعة. تكشف الوثائق البريطانية أن النفط وعمليات التنقيب عنه واكتشافه فى المنطقة هى التى لفتت الأنظار إلى أهمية حوار، ومن هنا انبعثت المشكلة ثم تطورت، فقد جاء فى رسالة مستشار حكومة البحرين إلى المعتمد البريطانى، أن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أوصاه أن يبلغ المعتمد بأن مجموعة جزر حوار التى تقع ما بين الطرف النهائى لجنوب جزيرة البحرين وساحل قطر، إنما هى جزء من دولة البحرين بلا منازع، وأنها ستدخل فى مفاوضات النفط فى أراضى البحرين التى لم تكن ضمن امتياز عام ١٩٢٥.

يعود تاريخ بدء الخلاف حول هذه الجزر إلى عام ١٩٣٦ حينما بعث مستشار حكومة البحرين البريطانى «بلجريف» برسالة إلى المعتمد البريطانى فى البحرين أبلغه فيها موقف شيخ البحرين حمد بن عيسى من مجموعة جزر «حوار»

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٦١.

باعتبارها جزء من دولة البحرين بلا منازع، وأضاف بأن هذه الرسالة بمثابة تصريح رسمى حول ملكية البحرين لهذه الجزر، وقد نقل المعتمد البريطانى «جوردان لوخ» مطالب البحرين إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى وذلك كما ورد فى رسالة المستشار السالفة الذكر، وأشار أيضا فى تقريره هذا إلى أنه من الممكن والمحتمل أن يكون لهذا المكان قيمة كبيرة بسبب اكتشاف النفط فى البحرين ومن المؤمل أن يكتشف فى قطر أيضا وبهذا يمكن القول أن الأسباب الحقيقية التى وقفت وراء هذا النزاع تعود بالأساس إلى ظهور البترول فى المنطقة[1].

قام المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي بكتابة رسالة سرية وعاجلة إلى وزير حكومة الهند أرسل نسخة منها للمعتمد البريطانى فى البحرين، وكانت تدور حول وجود جزيرة حوار على الخريطة الملحقة باتفاقية نفط قطر، مما قد يظهر أن الجزيرة تابعة لقطر، ولكن هذه الخريطة بينت أيضا، بالإضافة إلى قطر، جزءا من الأراضى المجاورة التى تشمل جزر البحرين، وعلى ذلك فظهور حوار على الخريطة ليس دليلا بالطبع على ملكيتها من قبل أى من الطرفين القطرى أو البحرينى. وقد أكدت احدى اللجان البريطانية المشكلة لدراسة الموضوع فى اجتماعها المنعقد فى ٩ يوليو عام ١٩٣٦ قرارها المؤقت الذى توصلت إليه وهو أنه بالنظر إلى الدلائل المتوفرة، فإن جزر حوار تبدو وكأنها تخص شيخ البحرين. وفى أول أكتوبر عام ١٩٣٦، عقد اجتماع فى وزارة الخارجية بلندن بمكتب مستر والتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية، حضره كل من كولونيل فاول المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي، وبلجريف مستشار حكومة البحرين لبحث وتحديد المنطقة الإضافية التى سيمتد إليها امتياز نفط البحرين. وقد فض الاجتماع دون التوصل إلى نتيجة بسبب عدم وضوح ما يعنيه شيخ البحرين عندما أشار إلى (حوار والجزر الأخرى المرتبطة بها). إذ لم يتمكن المجتمعون من تحديد المقصود

---

١ ـ على عبداللطيف المسلمانى ـ المرجع السابق ص١٤٩.

أهو جزيرة حوار وحدها، أم الجزيرة ومجموعة الجزر المحيطة بها مضافا إليها الجزر الرئيسية فى البحرين، ومن ثم فوضوا بلجريف بأن يحاول التعرف على وجهة نظر الشيخ.

طلبت فى الخامس من أبريل ١٩٣٨ شركة بترووليون كونسيشن من شيخ البحرين، معرفة ما إذا كانت حوار وفشت الديبل تخص البحرين أم لا. كما قام المقيم البريطانى بكتابة الرسالة إلى شيخ قطر يبلغه فيها ضرورة النظر إلى مسألة ملكية حوار وفشت الديبل، بموجب الحجج المتوافرة حاليا، على أن يتم الرد على الحكومة البريطانية، ثم عقب بقوله من وجهة النظر السياسية، فإنه من الملائم تمامًا أن تعطى جزر حوار للبحرين حيث أن هذا سيعادل ويوازى القرار السابق بإعطاء الزبارة إلى قطر[1].

على ذلك فقد اقترح المقيم البريطانى فى نفس اليوم الإجراء التالى، وبعث به إلى الدائرة السياسية فى حكومة الهند[2]:

(أ) تكتب رسالة باسم المقيم السياسى البريطاني إلى شيخ قطر، ويبلغ فيها أنه بالنظر إلى مفاوضات النفط التى ستبدأها شركات معينة، فإن مسألة ملكية (حوار) و (فشت الديبل) يجب أن يبت فيها. بموجب الحجج المتوافرة حاليا لدى الحكومة البريطانية، فإن هذه الجزر تبدو وكأنها تخص شيخ البحرين. وتعتقد الحكومة البريطانية قطعا أن شيخ قطر قد يرغب فى تقديم مطالبه بشأن هذه الجزر، فإذا كان يرغب فعلا فى ذلك فعليه تقديم هذه المطالب إلى الحكومة البريطانية خلال مدة محدودة (ولتكن شهرين) اعتبارا من تاريخ هذه الرسالة، وبعد ذلك فلن ينظر فى مطالبه.

(ب) إرسال كتاب إلى شيخ البحرين (ضمنه نسخة من الرسالة المرسلة إلى

---

١ ـ محمد أبو الفضل ـ المرجع السابق ص٢٢٨.

٢ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ المرجع السابق ص١٥٥.

شيخ قطر) يـوضح أنه عندما تتسلم رد شـيخ قطر، فلسوف يرسل إليـه ويمكنه ـ عندئذ ـ أن يرد على أى ادعاء يدعيه شيخ قطر.

(جـ) ترسل رسالة ثانية إلى شيخ البحرين تشير إلى الرسالة السابقة ويطلب فيـها منه أن يسمح بـتأجيل المفـاوضات مع الشركـات المعنية إلى أن تقـرر ملكية (حوار) و (فشت الديبل).

(د) ترسل رسالة إلى شركة (بابكو) لإحاطتها علما بالإجراء الذى تم اتخاذه بشأن تأجيل المفاوضات.

وختم المقيم السياسي البريطانى اقتراحـه بقوله: «من وجهة النظر السياسية، فإنه من الملائم تمامًا أن نعطى جزر حوار للبـحرين، حيث أن هذا سيعادل ويوازى قرارنا السـابق بإعطاء الزبارة لقطر». وقد سـاندت بريطانيا خطوة حاكم البـحرين فأصدرت عام ١٩٣٨ قرارا بتـبعية حوار للبحرين رغم وقوعـها فى الجرف القارى لقطر، الأمر الذى رفضته قطر معتبرة انه يتـعارض مع الحقائق التاريخية التى تثبت تبعية هذه الجزر لها[1].

احـتج شيخ قطـر فى ١٠ مايو عـام ١٩٣٨، لدى المعـتمـد البـريطانى فى البحرين على مـا سماه «بعض التصرفـات التى أجرتها حكومة البـحرين فى حوار «وأبدى تعجبـه» من جراءة حكومة البحـرين وإقدمها على أمـور ربما تكون مدعاة للمشاكل»، وذكر ان حـوار قطعة من قطر بحكم موقعها الطبـيعى، وانه إذ يتقدم بهذا الاحتـجاج فهو يطلب بسرعة النظر فى هذه الإجـراءات. وفى ١٥ مايو عام ١٩٣٨ رفع المعتمد البريطانى احتجـاج شيخ قطر إلى المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي ضـد الإجراءات التى قامت بها حكومـة البحرين فى حوار التـابعة لقطر، وذكر أن دعوى شيخ قطر تستند إلى ان حوار جزء من قطر جغرافيا، إلا انه

---

١ ـ خالد زكريا الـسرجانى ـ النزاع بين قطر والبحـرين ـ السياسة الدولية ـ الـعدد ٨٥ ـ يوليو ١٩٨٦ ص١٧٨.

بخلاف هذه الذريعة الجغرافية لم يقدم أى دليل على ادعاءاته، وقال المعتمد انه خلال زيارته للدوحة فى فبراير عام ١٩٣٨، صرح له الشيخ عبدالله بن قاسم بأنه تلقى معلومات تفيد ان حكومة البحرين تقوم بالبناء ويحفر آبار المياه فى حوار، الأمر الذى لا حق لها فيه، واضاف المعتمد قائلا: «وقد حاولت دفع الشيخ للحديث، بأن قلت له: إننى اسمع دائما ان حكومة البحرين تدعى ان حوار جزء من ممتلكات البحرين فأجاب بأنه صحيح أن البحرين استولت على حوار ولكن ليس لها حق فيها». واقترح المعتمد على المقيم السياسي البريطانى صيغة رسالة تكتب إلى الشيخ عبدالله بن قاسم ردا على احتجاجه فى ١٠ مايو عام ١٩٣٨.

بما يفيد انه على الرغم من أن حكومة البحرين سبق ان طالبت بمجموعة جزر حوار مدعمة هذا الطلب باستيلائها الرسمى عليها منذ أمد طويل، فإن الحكومة البريطانية ستكون مستعدة للبحث فى أى طلب رسمى يتقدم به شيخ قطر، شريطة ان يكون هذا الطلب مدعمًا ببيانات واثباتات وافية وكاملة يعتمد عليها فى توكيد سيادة قطر على هذه الجزر. وطلب المعتمد ان ترسل إليه هذه الوثائق بسرعة، وان يوافق المقيم السياسي البريطاني على صيغة الرسالة المقترح ارسالها إلى الشيخ عبدالله، و ذلك قبل ان يتوجه هو إلى الدوحة فى ٢٩ مايو عام ١٩٣٨، ثم قال وستكون هذه المقترحات ملائمة ومتمشية مع الواقع، فإن كانت البحرين هى التى بدأت بالمطالبة بجزر حوار، ولكن يتبدى أن يكون القرار الأخير متمشيا مع الشواهد والوثائق إذا ما ظهرت مطالبة عكسية[1].

على ذلك بعث المقيم المعتمد البريطانى إلى شيخ قطر برسالة، ذكر فيها أن حكومة البحرين ادعت ملكيتها لجزر حوار، و انها كانت مستولية عليها بالفعل، والدافع الفعلى الآن هو انه نتيجة لاستيلاء حكومة البحرين رسميًا على تلك الجزر منذ مدة من الزمان، أصبح لها ادعاء ظاهرى عليها، ثم طالب بإرسال الاثباتات الرسمية فى أسرع فرصة ممكنة، وأخبره أن حكومة بريطانيا ليست مستعدة ان تمنع

١ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ المرجع السابق ص١٥٥.

أو تقيد حكومة البحرين فى الاستيلاء على الجزر إلا إذا ثبت ادعاؤكم»، وطالبه بمنع رعايا قطر من القيام بأى اعتداءات على رعايا البحرين الموجودين بجزر حوار. وكان لرسالة المعتمد البريطانى وقع سيء على شيخ قطر، الذى رد عليها فى ٢٧ مايو عام ١٩٣٨ موضحًا خمسة أمور، والتى جاء فيها[1]:

أولا: لست بحاجة لأوضح موضع هذه الجزر الجغرافى بالتفصيل، فسعادتكم أدرى بذلك.

ثانيا: بصفتى حاكما على منطقة قطر وما احتوى عليه من شواطئ وجزر ورؤوس وكل شيء تابع له، فمن حقى ملكية هذه الجزر.

ثالثا: إن حكومة البحرين لم يكن لها استيلاء ظاهرى على جزر حوار منذ مدة من الزمان، فهذه الجزيرة (كذا بالوثيقة) منذ صرح باستقلال قطر واعترف بحكمى عليه، لاتزال كغيرها من جزر قطر، لم يكن لحكومة البحرين استيلاء عليها، ولم تمتد أيدى حكومة البحرين بالتصرف الظاهرى إلا فى هذه الأيام، وهذا ما أوجب تقديم شكواى إليكم.

رابعا: بما أنه من الواضح ان حوار محسوبة من جزر قطر، وداخلة فى منطقته ولم يطرأ عليها فيما مضى ما من شأنه ان يغير وضعها السياسى حسب مقتضيات العرف المعمول به فى هذه الأمور، فبأى حق يجوز لحكومة البحرين فيما اقدمت عليه.

خامسا: ارجو من سعادتكم ان تنظروا فى هذه المسألة بعين التحقيق لأن الواجب يقضى على ان ألتمس من حكومة جلالة الملك ان تلاحظ هذه الشكوى وتقيد حكومة البحرين عن التصرفات الجائرة، والتحدى لحقوق الغير، طالما انه لا يوجد لدى حكومة البحرين مستند شرعى معترف بحقيقة صحته يبرر لها هذه التصرفات.

---

١ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ نفس المرجع ص١٥٧.

وعرضت الحكومة البريطانية رسالة قطر السالفة على حكومة البحرين، والتى تضمنت النقاط الخمس المشار إليها، فأجاب مستشارها بلجريف بمذكرة وجهها إلى المعتمد البريطانى أوضح فيها ما يلى:

أولا: يذكر الشيخ عبدالله أن حكومة البحرين لم تحتل تلك الجزر إلا فى الأيام الأخيرة. وهذا الادعاء غير صحيح، لأن جزر حوار كانت ولاتزال ملكا لحاكم البحرين ويسكنها رعاياه لمدة تزيد على قرن.

ثانيا: ان القول بأن «بعض صيادى الأسماك عند ارتيادهم فى البحر لصيد السمك يأوون لهذه الجزيرة، كما يأوى الصيادون فى غيرها من الجزر،و ذلك عادة مألوفة».

ثالثا: يشير الشيخ عبدالله إلى (تصرفات) حكومة البحرين فى حوار، وهذه الكلمة لا يصح استعمالها لوصف تعمير حاكم ما لقسم من بلاده.

رابعا: يقول الشيخ عبدالله انه بصفته حاكما لقطر له الحق فى ملكية جزر حوار، فإذا كان الأمر كذلك فلم لم يستخدم قط حقه هذا الذى يدعيه فى تلك الجزر وسكانها. ويبدو ان الشيخ عبدالله كان إلى قبل سنة واحدة يجهل وجود هذه الجزر، وانه تحرك الآن وادعى ملكيتها ظانا انها ربما تحتوى على النفط.

خامسا: يتضح من الفقرة الثالثة من ادعاء الشيخ عبدالله انه يستند فى ادعائه بملكية جزر حوار على قوله «منذ ان صرح باستقلال قطر واعترف بحكمى عليه». ان التاريخ المضبوط للاعتراف بالشيخ عبدالله كأمير لقطر هو كما أظن محفوظ، ونعتقد انه كان قبل خمس عشرة أو عشرين سنة. ويستدل من كتاب الشيخ عبدالله انه قبل تاريخ الاعتراف به ــ أى قبل خمس عشرة أو عشرين سنة ـ كانت جزر حوار ملكا للبحرين، وانه عند الاعتراف به رسميا دخلت الجزر فى نطاق ممتلكاته. وإذا لم تكن تلك الجزر قبل الاعتراف به رسميا ملكا للبحرين، فلمن اذن كانت؟

سادسا: وفى المادة الرابعة من ادعاء الشيخ عبدالله ذكرت عبارة «إنه من الواضح ان حوار محسوبة من جزر قطر»، فلمن يبدو هذا الوضع، اللهم الا للشيخ عبدالله نفسه. ان الشيخ عبدالله لا يستطيع ان يبرز برهانا يثبت فيه ملكيته لجزر حوار، ولكن جداله ينصب على انه بما أن الجزر قريبة من ساحل قطر، فيجب أن تكون تابعة له.

سابعا: ان جزر حوار المشتملة على جزيرة كبيرة وجزيرتين أو ثلاث صغار وعدد من الجزر الصخرية، هى قسم من ارخبيل جزائر البحرين. وقد كانت جزر حوار تحت حكم شيوخ البحرين تقريبا منذ استيلاء آل خليفة على البحرين فى عام ١٧٨٣، وظلت فى قبضة العائلة الحاكمة بالبحرين (أى آل خليفة) لمدة سنين طويلة قبل أن تتولى عائلة آل ثانى الحكم على قبائل قطر.

ثامنا: ان سكان حوار من رعايا حاكم البحرين، وهم يثبتون هذه الحقيقة فى العريضة المرفقة بهذه المذكرة، والمذيلة بتوقيعات رؤسائهم. ان سفن سكان حوار مسجلة فى البحرين، وتبحر وهى رافعة علم البحرين، ويستخدم أهالى حوار جواز السفر البحرينى ويدفعون فى البحرين رسوم تسجيل سفنهم، بالاضافة إلى دفعهم رسوم الغوص. إن اهالى حوار يتعيشون من البحرين، وليست لهم معاملات مع قطر.

تاسعا: ان نفوذ حاكم البحرين لا يزال يسرى فى حوار، ولا يسرى فيها نفوذ أى حاكم آخر، سواء على السكان أو على جميع الأشياء المنقولة وغير المنقولة.

عاشرا: وهناك طى المذكرة تفصيلات عن قضايا عرضت فى محاكم البحرين بخصوص منازعات بين أهالى حوار حول أملاك منقولة أو غير منقولة. وينبغى أن يلاحظ انه حتى الحكم الحاضر (انذاك) لم تكن هناك طرق منظمة لحفظ الأوراق، السجلات ولم يؤد البحث عن القضايا القديمة المختصة بحوار إلا إلى العثور على

حكمـين صادرين فى سنتى ١٣١٧، ١٣١٨هـ الموافـقتـين لسنتى ١٩٠٩ و١٩١٠ وهما موقعان من حاكم البحرين الشيخ عيسى بن على، وقاضى البحرين (السنى) ويتعلقان بحقـوق فى أراضى فى حوار. وقد كان المتخاصـمون طوال حياتهم من سكان حوار.

ساعـد على تأجيج هذا النزاع ظـهور النفط حيـن اعلن خبراء التنـقيب عن النفط انه حقـل «دخان» وهو أكبـر حقل للنفط بدأ يواجه خـطر تسرب احتـياطه الكبيـر عبر تجـويفات طبيـعية تحت الأرض إلى جزيرة حـوار وهذا يعنى ان النفط خرج إلى هذه الجزيرة مما زاد تمسك البـحرين ذات العوائد النفطية المنخفضة بتـبعية هذه الجزيرة لها[1].

طلب شيخ قطر من المعتمد البريطانى مهلة حتى ٣٠ مارس عام ١٩٣٩ ليرد على مذكـرة حكومة البحـرين. وخلال زيارة المعتـمد البريـطانى للدوحة فى ٣٠ مارس، قـدمت إليه حكومة قطر مـذكرتها بشـأن حوار. واشتـملت المذكرة على ثلاث عشرة صفحة، وأربع وثائق، وبدئت بمقدمة أدبية، ثم اخذت المذكرة القطرية تسوق الاعـتراضـات على دعوى البحـرين وتقدم الأدلة على شـرعيـة ضم حوار لقطر. وأشارت المذكرة إلى أن ملكية شيخ قطر لجزر حـوار حقيقة يذكرها كل من يرتاد تلك المنطقة، فـهى معلومة لدى عـموم أهل قطر، وليس من المنطق والذوق السليم بأن حـاكما يجـهل جزءاً من بلاده أو انه يتـرك لهم الفهم، فـقد وصفـها بحقيـقتها الراهنة، بيـنما شيخ البحـرين يزعم ان حوار مؤلفة من قـرى ذات مبان وسكان دائمين بعائلاتهم ومواشيهم وسفنهم. وان الذى حرك شيخ قطر إلى طلب منع تصرفات حكـومة البحرين فى جزر حـوار، لم يكن الطمع فى وجود النفط، بل للحيولة دون وضع يد حاكم البـحرين على جزء من قطر». اما الوثائق الأربع التى ألحقتها حـكومة قطر بمذكرتها، فكانت الأولى منها موقعا عليـها من أكثر من عشـرين شخصـا ينفون فيـها تبعـية حوار للبـحرين ولـم تختـلف الوثائق الثلاث

١ ـ خالد زكريا السرجانى ـ المرجع السابق ص١٧٨.

الأخرى عن الوثيقة الأولى من حيث نفى تبعية حوار للبحرين. وأرسلت الحكومة البريطانية فى ١١ يوليو عام ١٩٣٩، رسالة إلى شيخ ابلغته فيها بأنها ترى ان جزر حوار تتبع دولة البحـرين، وليس لدولة قطر، وردا على هذه الرسالة، بعث شيخ قطر إلى الحكومـة البريطانيـة احتـجاجا فى ٤ أغـسطس عام ١٩٣٩ علـى قرارها السابق، وراح يقدم البراهين على تبعية جزر حوار لقطر، ناشد الحكومة البريطانية ان تعيد النظر فى قـرارها، وقال: «اننى لا استطيع البقاء ساكنا على هـذه القضية التى يرجح ان تكون نتيجة طمس الحـقائق واخفائها والتهاون فيـها، ولهذا فإننى احتج للمرة الثانيـة، طالبا توضيح المسألة، وأعلن احتفاظ قطر بحـقوقها فى جزر حوار». وقبل أن يرسل شيخ قطر احتجاجه السابق، كان المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العـربي قد ارسل فى ٢أغـسطس عام ١٩٣٩ رسـالة عاجلة إلى قـائد سلاح الطيـران للقوات البريطانيـة فى قاعدة الحبـانية بالعراق، ويطلب منه القـيام بتصوير خريطة من الجو للمنطقـة خلال ستة أسابيع، لأنه بات من الضرورى الآن تحـديد الخط الفـاصل بين المناطق التـابعـة لقطر والبـحـرين فى البـقعـة مـوضع الخلاف[1].

يقول على عبداللطيف:ـ «وانطلاقا من حـرص الإدارة البريطانية على تحقيق مصالحها فى تلك المنطقة فقد وقفت، وبصورة واضحة إلى جانب البحرين فى هذا النزاع دون أن تكلف نـفسـهـا عناء البـحث والدراسـة واتضـح هذا الموقف بنص الرسالة التى بعـثت بها الحكومة البـريطانية فى ١١ نوفمبـر ١٩٣٩ إلى شيخ قطر أبلغه فيها موقفها القائل بتبعية جزر حوار للبحرين»[2].

لم يلبث أن احتج شيخ قطر من جديد على قرار الحكومـة البريطانية باعتبار أن جزر حوار تابعة للبحرين، فأرسل بهذا الصدد إلى المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي برسالة فى ١٨ نوفمبر عـام ١٩٣٩ طالب فيها بإعادة النظر فى قرار

١ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ المرجع السابق ص١٦١.
٢ ـ على عبداللطيف المسلمانى ـ المرجع السابق ١٤٩.

الحكومة البريطانية السالف الذكر، وأعلن انه مازال محتفظا بحقه فى جزر حوار. ونتيجة لقرار الحكومة البريطانية بضم حوار للبحرين، طالبت شركة الامتيازات النفطية المحدودة المعتمد البريطانى (ويتمن) فى ٢ديسمبر عام ١٩٣٩ بتأمين الطريق الذى يربط البحرين بزكريت الواقعة على ساحل قطر، والذى يمر بين جزيرة حوار الرئيسية والمدخل البحرى، لجنان «على بعد حوالى ميل إلى الجنوب منها» بحيث يظل هذا الطريق مفتوحا لمرور الشركة،و ذلك إذا ما أقدمت شركة نفط البحرين على القيام بعمليات تنقيب فى مجموعة جزر حوار فى المستقبل. وشكا شيخ قطر فى رسالة وجهها إلى المعتمد فى البحرين بتاريخ ١١يوليو عام ١٩٤٠، من اعتداءات أهل حوار على رعايا قطر، فذكر انه فى ٣١مايو عام ١٩٤٠، تسللت إلى أحد المواقع على ساحل قطر الغربى ثمانى سفن من تلك التى ترسو عادة فى حوار، واغتنم ملاحو هذه السفن فرصة غياب الحرس ورجال الجندية فاجترأوا على النزول فى قطر، وتسللوا داخل اراضيها، وارتكبوا هناك أمور مُخلة بأن تصدوا لبعض رعايا قطر ونقلوهم بالقوة إلى تلك السفن. ثم هدد شيخ قطر باستخدام القوة فى المستقبل لمواجهة مثل هذه الأحداث. ولم يمض وقت طويل حتى برز رأى جديد ضمنه المقيم السياسى البريطانى (بريور) فى رسالة شبه رسمية بعث بها إلى حكومة الهند فى ٢٦ أكتوبر عام ١٩٤١، ونقلتها حكومة الهند فى ١٩ نوفمبر من العام نفسه إلى مكتب الشئون الخارجية فى حكومة الهند بلندن، وارفقت بها رأيها المناقض لهذا الرأى الجديد. وكانت تحوى رأى المقيم وهو معارضة القرار الذى اتخذته الحكومة البريطانية بشأن ضم حوار إلى البحرين. وقد استند رأى المقيم على اعتبارين، هما[1]:

(١) ان حق قطر فى جزر حوار يجد تأييدا له فى دليل (لوريمر).

(٢) ان قرب جزر حوار جغرافيا لقطر يجعلها فى نظر حكام المنطقة تابعة لها.

---

١ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ المرجع السابق ص١٦٥.

فندت حكومة الهند هذين الاعتبارين، فقالت بخصوص الاعتبار الأول، ان الإشارة الوحيدة المتعلقة بحوار فى لوريمر جاءت فى صفحة ١٥١٣ من المجلد الثانى حول الخليج العربي، حيث ورد ذكر حوار وحدها كإحدى الجزر المتاخمة للساحل الغربى لقطر، وليس هناك من اشارة لحقوق السيادة أو الملكية فيما عدا ما يمكن استخلاصه من الحقيقة القائلة والمعروفة بأن قبيلة الدواسر أقامت نصبا وبنت بيوتا فى مكانين من الجزيرة الرئيسية. واما الاعتبار الثانى، فقد ذكرت حكومة الهند ان الأخذ به يكون مجافيا كل منطق، وان رأى المقيم السياسي البريطاني حول هذه النقطة جدير بأن يكون له وزن كبير. ولكن المعول هنا هو الاحتلال وممارسة حقوق السيادة،و هذا ـ قطعا ـ فى صالح البحرين. يقول على عبداللطيف: «وقد اعتبر موقف بريطانيا فى حينه القاضى بإعطاء جزر حوار للبحرين بانه يوازى تماما اعطاء الزبارة لقطر وهذا يعنى ان عملية التقسيم وتوزيع الحصص بموازين القوى والظروف السياسية التى تملى على بريطانيا أن تهب من تشاء وفى الوقت الذى يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية. بالوقت نفسه يؤكد مقولة فرق تسد التى اشتهرت بها بريطانيا بسياستها تجاه الخليج العربى والعالم خلال تلك الفترة الزمنية، وقد رفض شيخ قطر الموقف البريطانى معلنا فى نفس الوقت عن تمسك قطر بحقوقها على تلك الجزر[١]. ولكن الحقيقة هو التخوف البريطاني من تنازل قطر عن بعض مناطقها لابن سعود الذى كان يمارس ضغطًا كبيرًا على شيخ قطر ويطلب منه عدم اعطاء امتيازات البترول للشركات البريطانية منذ عام ١٩٣٣ وهذا ما دفع بريطانيا سلخ جزيرة «حوار» وضمها للبحرين قبل الاستيلاء عليها من قبل ابن سعود وبالتالى حصول الشركات الأمريكية على بترول قطر بدلًا من الشركات البريطانية.

وبالرغم من هذا الرأى فقد استمر الموقف على ما هو عليه سابقا وذلك بحجة انه ليس من الواقعية تغيير قرار سبق ان تم اتخاذه وتبليغه لحاكمى البلدين عام ١٩٣٩[٢].

---

١ ـ على عبدالطيف المسلمانى ـ المرجع السابق ص١٥٠.

٢ ـ على عبداللطيف المسلمانى ـ نفس المرجع ص١٥٠.

بعث فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٤٧ المعتمد السياسى البريطاني فى البحرين برسالة إلى كل من حاكم قطر وحاكم البحرين، جاء فيها طلبه بما يلى:

(أ) تحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين.

(ب) تحديد منطقة جزر حوار التابعة للبحرين فى رأى الحكومة البريطانية.

(جـ) تقرير تبعية (فشت «الديبل») و (جرادة) للبحرين، مع بيان انهما ليستا جزيرتين، بل هما ضحضاحان، ليس لهما مياه اقليمية[1]. واحتجت حكومة البحرين أيضا على قرار عام ١٩٤٧، فيما يتعلق بالخط الفاصل بين قطر والبحرين، ورغم احتجاج كل من قطر والبحرين على هذا القرار، فإنه ظل قائما ونافذا، على أساس ان الحكومة البريطانية رأت أنه صدر من جهة مختصة من ناحية، ومن ناحية أخرى لانه صدر مطبقا لقواعد القانون الدولى السارى وقت صدور القرار فيما يتعلق بفشت «الديبل» وجرادة والخط الفاصل، وكذلك مطبقا لقرار عام ١٩٣٩ بالنسبة لجزيرة حوار، وفى ٢١ فبراير ١٩٤٨ احتج حاكم قطر على قرار المعتمد البريطانى ومؤكدا على حقوق قطر بهذه الجزر[2]

تردد أنه خلال زيارة حاكم قطر للبحرين فى ٣ مايو ١٩٦٩ تمت تسوية النزاع حول تخطيط المناطق البحرية بين البلدين، وكذلك نزاعهما حول الجزر. وتجدر الإشارة إلى أن خطط التعاون وتنشيط العلاقات بين البلدين تتأثر بلاشك بتعثر جهودهما لتسوية مشاكل الحدود المشار إليها بينهما[3].

فيما بعد استمر الوضع بين مد وجزر حتى حصول البلدين على الاستقلال. حيث بدأت مرحلة جديدة تسودها الروح الودية، لإيجاد وسيلة لحل الخلاف بشأن هذه الجزر، الذى أصبح سمة عامة فى المنطقة ومن مخلفات الميراث الاستعمارى.

---

١ ـ د. عبدالعزيز المنصور ـ المرجع السابق ص١٦٦.

٢ ـ على عبداللطيف المسلمانى ـ المرجع السابق ص١٥٠.

فعرضت قطر على البحرين بأن تتكفل بانشاء جزيرة فى المياه الإقليمية البحرينية، مقابل جزيرة حوار الموجودة فى مياه قطر الإقليمية، كما عرضت أن تبرم معها اتفاقية تعاون اقتصادى فى مجال التنقيب عن البترول، داخل المناطق المختلف عليها، مع احتفاظ كل من البلدين بموقفه بالنسبة لحق السيادة. إلى حين الاتفاق على تسوية ترضى الطرفين، مبنية على أسس القانون الدولى. كما تقدمت قطر أيضا للبحرين بمشروع إنشاء جسر يصل بينهما، رغبة فى فض الخلاف بالطرق الودية. مع ذلك تمسكت البحرين بالقرار البريطانى وحق سيادتها على الجزر محل النزاع، إلا أن محاولات حثيثة بذلك من الجانبين، توصل على إثرها الطرفان فى عام ١٩٧٨، إلى اتفاق بعدم القيام بأى تصرف، يؤدى إلى تعزيز مركز الطرف الآخر فى الجزر، أو يؤدى إلى تغيير أوضاعها الراهنة، حتى يتم الاتفاق على تسوية بين الطرفين، وفقا لأحكام القانون الدولى. وما لبث النزاع أن تجدد مرة أخرى فى مارس ١٩٨٢، بعد قيام رئيس وزراء البحرين بتدشين سفينة حربية بحرينية، سميت حوار، ثم إجراء مناورات عسكرية فى منطقة فشت الديبل. فاعتبرت قطر هذه التصرفات بمثابة عمل استفزازى، وانتهاكا لكل جهود الوساطة، واحتجت رسميا على ذلك، ثم قرر المجلس الوزارى لمجلس التعاون بحث الخلاف وتهدئة الأوضاع، بعد وساطة من السعودية إلى أن أعلنت البحرين رسميا فى أكتوبر ١٩٨٤ عزمها على إجراء دراسات مع خبراء عالميين، بشأن تنفيذ مشروع ضخم يهدف إلى ردم جزء من منطقة فشت الديبل، التى يدخل بعضهما فى نطاق الجرف القارى لقطر، بقصد انشاء مدينة عليها، ومد جسر يربط بين البلدين، يغطى حوالى ثلاثة أرباع المساحة البحرية التى تفصل بين البلدين وازدادت الأمور سوءا، عندما أصدرت البحرين قرارا فى ديسمبر ١٩٨٥، يقضى بإقامة منطقة للتدريب العسكرى، محظورة بصفة دائمة فى المجال الجوى شمال غرب قطر. تشمل جزر حوار، وجزءا كبيرا من الجرف القارى القطرى، بل وتمتد داخل مياهها الإقليمية فى بعض الأماكن، وإزاء هذه المواقف المتكررة من جانب البحرين،

احتجت قطر رسميا بمذكرة شديدة اللهجة، وطالبت البحرين بسحب قرارها الأخير. فى نفس الوقت الذى أبلغت فيه قطر احتجاجها إلى المنظمة الدولية للطيران المدنى، التى طالبت البحرين بعدم خرق المجال الجوى فوق الأراضى والمياه الإقليمية لدول أخرى ذات سيادة[1].

يدور الخلاف الحدودى الراهن بين قطر والبحرين حول نوعين من المناطق البحرية: الأول، هو الجزر القريبة من الساحل القطرى، وأبرزها جزر حوار (١٣ جزيرة) وسواد الشمالية وسواد الجنوبية، وتقدر مساحتها بـ ١٥,٩٦ ميل مربع. وهى تبعد عن الساحل الغربى لشبه جزيرة قطر بأقل من ميل، ويمكن الوصول إلى هذه الجزر من الشاطئ القطرى سيراً على الاقدام. أما النوع الثانى من المناطق البحرية المتنازع عليها، فهو عبارة عن مجموعة من الفشوت، أبرزها فشت العظم، وفشت الديبل الذى فجر مجموعة من الأزمات، وهو يقع على بعد ١٢ ميل من الساحل القطرى شمالا، و١٦ ميل من ساحل البحرين الشرقى جنوبًا. وكانت لجنة بريطانية قد أقرت عام ١٩٣٦ بتبعية جزر حوار للبحرين. وحين عرض النزاع بين البحرين وقطر على مجلس التعاون عام ١٩٨٢، خرج المجلس بتوصية طلب فيها من الجانبين الحفاظ على «الوضع القائم».

استمر النزاع قائما بين الدولتين حول السيادة على هذه الجزر، حيث لاتزال دولة البحرين تؤكد على تبعية تلك الجزر لها ولا تكف دولة قطر من جهتها على معارضة كل إجراء من شأنه ان يناقض اتصال هذه الجزر بإقليمها الجغرافى الذى لا يبعد عن جزيرة حوار أكثر من ميل بحرى كما يفصلها عنه مياه ضحلة قليلة العمق ويستطيع المرء السير نحوها سيراً على الأقدام أثناء حالة الجزر بينما تبعد عن دولة البحرين قرابة العشرين ميلا وتفصلها مياه عميقة تصلح لسير الملاحة البحرية. نجد أن قطر وموقفها من قضايا الحدود لا تميل إلى تطويره وليس لديها الرغبة فى ذلك بل تحبذ أن تكون حلا مرضيا للطرفين وهى ان كانت تسمح للرعايا البحرينيين

---

٣ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٦٠.

وخاصة الصيادين منهم بالعمل فى المياه المحاذية لجزيرة «حوار» أو الإقامة بها فهى لا تسمح اطلاقا بحدوث أى تغيير على جوهر الوضع القائم وخاصة إذا كان من شأنه أن يحدث تأثيرا على حقوقها ومصالحها الإقليمية ولديها رغبة واستعداد لقبول التحكيم. وسبق لقطر ان وافقت عام ١٩٦٤ على التحكيم بعد أن تعذر حصول اتفاق بين الطرفين[1].

يلاحظ على الموقف البحرينى تمسكه الدائم بالمطالبة بهذه الجزر وعدم قبوله لأى اقتراح ليتم من خلاله بحث هذا الموضوع وإيجاد حل له بالاتفاق الأخوى، فقد سبق لها أن اتخذت سلسلة من الإجراءات ذات الصلة بموضوع النزاع. وكانت أخطر مراحل تفجر النزاع بين البلدين، والتى كادت ان تعصف بكل جهود الوساطة وتؤدى إلى مواجهة عسكرية فى ٢٦ إبريل ١٩٨٦، عندما هاجمت أربع طائرات هليوكبتر تابعة لسلاح الجو القطرى جزيرة فشت الديبل، حيث كان يجرى إنشاء مقر تابع لقوات الدفاع البحرينية، مما أسفر عن سقوط بعض الجرحى من بين الفنيين وعمال الشركة الهولندية المكلفة بهذه الإنشاءات، كما أسرت القوات القطرية ٣٠ فردا منهم. وتبع ذلك حشد لقوات البلدين على الحدود، وقطع الاتصالات بين الدوحة والمنامة، وقامت قطر بإحضار عدة مدرعات فى جزيرة فشت الديبل، ورفعت العلم القطرى عليها، ونشطت زوارقها البحرية فى القيام بأعمال دورية فى المنطقة، عززتها بقطع من المدفعية والصواريخ. كما قامت بتدعيم الجزيرتين الأخريتين المتنازع عليهما - حوار وجرادة - وأعلنت قطر أن الجزيرة منطقة محظورة بعد ساعة من قيام قواتها بالإغارة عليها، ومن جانبها قامت البحرين بحشد بعض قواتها فى جزيرة حوار. وعبرت فى بيان عن أسفها لقيام قوة عسكرية قطرية بعمل عسكرى ضد أراضيها، واحتجاز عمال مدنيين عزل، واعتبرت هذا العمل خارجا عن مبادئ حسن الجوار، مؤكدة استعدادها للاستجابة

---

١ - محمد أبو الفضل - المرجع السابق ص٢٢٩.

التامة لمساعى الوساطة. وانتهت هذه الأزمة بالعودة مرة أخرى إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل نشوبها.

شكلت أزمة الحدود بين قطر والبحرين تحديا كبيرا أمام مجلس التعاون، خاصة وأنها أثيرت بقوة فى بداية تكوين المجلس فى بداية عقد الثمانينات. وحاول المجلس تسوية هذا النزاع، إلا أن جهوده كمجلس جماعى لم تحقق نجاحات، قد يكون ذلك لحساسية قضايا الحدود فى المنطقة، وصعوبة معالجتها بشكل جماعى. وكان أن قامت السعودية بدور للوساطة بين طرفى النزاع كما وجه رؤساء الدول الأعضاء فى المجلس رسائل إلى أميرى الدولتين، واتصل رؤساء دول عربية أخرى غير مجلس التعاون، لتهدئة الموقف على الجانبين. لكن الملاحظ أن السعودية لعبت دوراً هاما فى مساعى الوساطة. نظرا لما تحظى به من قبول كبير من جانب دول المجلس، وحاولت الدبلوماسية السعودية احتواء الأزمة خلال كل فترات تصاعدها، إلا ان هذه الجهود واجهت معوقات عدة، ولم تؤد إلى إنهاء النزاع. عند اندلاع أزمة الحدود بين قطر والبحرين فى عام ١٩٨٢ والخاص بجزر حوار، عبر مجلس التعاون عن أسفه، وأبدى قلقه من شأن تأثير هذا الحادث على المنطقة، وأصدر المجلس الوزارى لدوله فى دورته الثالثة التى عقدت بالرياض فى مارس من نفس العام، بيانًا اتخذ فيه القرارات التالية[1]:

أولا ـ طلب المجلس الوزارى من السعودية بذل المساعى الحميدة فورا لإنهاء الخلاف بين البلدين.

ثانيا ـ يسجل فى الأمانة العامة للمجلس الاتفاق الذى تم بين قطر والبحرين فيما يتعلق بالتزام الطرفين بتجميد الوضع، وعدم اتخاذ ما يسبب تصعيد الخلاف.

ثالثا ـ وقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين البلدين وعدم للجوء إلى الإثارة.

١ ـ على عبداللطيف المسلمانى ـ المرجع السابق ص١٥٢.

رابعا ـ تأكيد استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين، وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقا. وكان من نتائج هذا الاجتماع أن قامت السعودية بدور نشط للوساطة، وتوصلت بالفعل إلى مجموعة من المبادئ لمعالجة الأزمة الحدودية، والتى قبلها الطرفان، وتضمنت ما يلى:

أ ـ يتعهد الطرفان بعدم القيام بأى تصرف من شأنه أن يعزز مركزه القانونى، أو يضعف المركز القانونى للطرف الآخر، أو يغير الوضع الراهن لمواضيع الخلاف.

ب ـ يتعهد الطرفان بالامتناع عن ممارسة أى نشاط إعلامى ضد الطرف الآخر، سواء تعلق ذلك بالخلاف أو غيره لحين التوصل إلى حل نهائى.

ج ـ يتعهد الطرفان بالامتناع عن القيام بأى تصرف يعوق سير المفاوضات، أو يعكر الجو الأخوى اللازم لتحقيق أهدافها.

د ـ يتعهد الطرفان بالامتناع عن عرض الخلاف على أية منظمة دولية.

عقب التوتر الذى ساد العلاقات بين قطر والبحرين بعد حادث إبريل ١٩٨٦ حاول مجلس التعاون احتواءه ومنع تفاقمه، وقامت السعودية بدور نشط لوضع تسوية ملائمة وتهدئة الأوضاع. واستطاعت أن تجمع بين وزيرى خارجية قطر والبحرين فى الرياض، للتفاوض بشأن الأزمة الحدودية، وتقدمت السعودية فى مايو من نفس العام بخطة عمل تمثلت فى الآتى:ـ

١ ـ إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ٢٦ إبريل ١٩٨٦.

٢ ـ التعهد بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية. ما دامت المساعى مبذولة للتوصل إلى حل يرضى الجميع.

٣ ـ تشكيل هيئة للإشراف والرقابة العسكرية لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه.

٤ ـ يتم النظر فى كافة الخلافات الحدودية بين الطرفين، فى إطار قانونى

وتاريخى، يقدم من خلاله البلدان ما يملكانه من وثائق وإثباتات للمناطق محل النزاع. على أثر هذه الخطة، انسحبت القوات من الجانبين فى ١٥ يونيو ١٩٨٦، إلى مواقعها السابقة، وتم الاتفاق بين طرفى الأزمة، على ألا يدخل جزيرة فشت الديبل وجزر حوار سوى صيادى البحرين ورجال خفر سواحلها فقط، كذلك ألا يقوم أى من طرفى النزاع بتغيير الوضع فى الجزر. الواضح أن جهود الوساطة لم تتوقف، فى نفس الوقت الذى استمرت فيه العلاقات القطرية البحرينية خلال حرب الخليج الثانية يسودها نوع من التوتر حيث ظل كل طرف يصر على أحقيته فى مجموعة الجزر محل النزاع، فتدخلت السعودية للتوفيق بين البلدين، واستطاعت أن تجمع بين وزيرى خارجيتهما والاتفاق فى ٢٥ديسمبر ١٩٩٠ على ثلاثة بنود رئيسية تأكيدا للجهود والمساعى السابقة[١]:

أولا ـ استمرار مساعى الملك فهد حتى مايو ١٩٩١، ويجوز بعدها أن يتقدم الطرفان بطرح الموضوع على محكمة العدل، بناء على الصيغة البحرينية التى قبلتها قطر، والإجراءات المترتبة عليها، مع استمرار المساعى الحميدة للسعودية، أثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم.

ثانيا ـ التأكيد على ما تم الاتفاق عليه سابقا.

ثالثا ـ إذا ما تم التوصل إلى حل أخوى مقبول للطرفين، يتم سحب القضية من التحكيم.

بعد أن تعثرت جهود الوساطة، اتخذت قطر قرارا أدى إلى تصعيد حدة نزاعها مع البحرين مرة أخرى حيث قدمت طلبا فى ٨يوليو ١٩٩١ إلى محكمة العدل الدولية، بشأن السيادة على المناطق المتنازع عليها، ولاقى هذا الطلب المنفرد، اعتراضا من جانب البحرين، وتأكيدها على ضرورة تقديم طلب مشترك من الدولتين، واللافت للنظر أنه عندما اقترح طرفا الأزمة فى عام ١٩٨٧، إمكانية الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، بعد تأييد المجلس الأعلى لدول التعاون هذا

١ ـ محمد أبو الفضل ـ نفس المرجع ص٢٣٠.

الاقتراح فى قمته الثامنة بالرياض. كان تبرير هذه الخطوة من جانب المجلس، كما أوضح وزير الخارجية السعودى، أن قبول كل من الطرفين التحاكم أمام محكمة العدل الدولية، ليس صدى إيجابيا فحسب، بل أمرا مريحا لمستقبل العلاقات بين دول المجلس، واللجوء لمحكمة العدل الدولية أمر طبيعى. فدول المجلس إضافة إلى كونها أعضاء مجلس التعاون والجامعة العربية، أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة، التى ترتكز سياسة دول المجلس، على المصادقة على ميثاقها الذى يشكل هذا الجهاز القانونى وسيلة لحسم النزاعات. والواضح أن ثمة اتجاه للجوء إلى محكمة العدل الدولية، أكدته فيما بعد المبادئ المكونة لإطار الحل، التى سبق الاتفاق عليها فى ديسمبر ١٩٩٠ بين الدولتين، وبوجه خاص ما نص عليه المبدأ التالى: تتعهد حكومتا الطرفين بالتشاور مع حكومة السعودية لتحديد أفضل سبيل للبت فى تلك المسألة أو المسائل على أساس من أحكام القانون الدولى،و يكون قرار الجهة التى يتم الاتفاق عليها لهذا الغرض نهائيا وملزما للطرفين. وعليه تم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل لجنة تضم ممثلين عن دولة البحرين ودول قطر. وممثلين عن السعودية، لغرض الاتصال بمحكمة العدل الدولية، واستكمال المتطلبات اللازمة لرفع موضوع الخلاف إليها طبقا لأنظمة المحكمة وتعليماتها. وتأكيداً للرفض السابق من جانب البحرين لطلب قطر المنفرد لمحكمة العدل، طرحت حكومة البحرين فى يوليو ١٩٩٢ مبادرة لحل النزاع الحدودى، عن طريق الوسائل القضائية، وتقديم طلب مشترك للمحكمة، وإبرام اتفاقية بينهما، تشمل جميع أمور النزاع، وتمكين المحكمة من النظر والبت فى كل أمور الخلاف التى ترغب الدولتان فى عرضها عليها، ويرفض تركيز الخلاف فى الجزر الثلاث فقط، وقد أوضحت المذكرة القطرية لمحكمة العدل والتى قدمت فى سبتمبر ١٩٩٢ هذه المعانى مرة أخرى. وقد تم استيعاب الموقف ومحاصرة مخاطره وذلك على أثر التحركات والوساطات التى قامت بها دول مجلس التعاون[1]

---

١ ـ على عبداللطيف المسلمانى ـ المرجع السابق ص١٥٢.

ذكرت فـي التاسع من يوليـو ١٩٩٣، مصـادر محكمـة العدل الدوليـة فى لاهاى أن المحكمة ستبدأ جلسات لبـحث الخلاف بين البحرين وقطر فى ٢٨ فبراير ١٩٩٤. وفى مارس ١٩٩٤، طعنت البحرين فى صلاحـية محكمة العدل الدولية فى لاهاى فى البت فى نزاعها الحدودى مع قطر، وقـال ممثلها لدى محكمة العدل الدولية فى اليوم الأخيـر من المرافعات حول صلاحية محكمـة العدل الدولية، وما إذا كـان يمكنها قـبول الطلب الذى تقـدمت به قطر من جـانب واحد فى يوليـو ١٩٩١، إن «حكومة البحـرين يؤسفها أن تضطر إلى الطعن فى صلاحيـة محكمة العدل الدولية، بيـد أنه لا يمكنها أن تقبل بمحاولة قطر جرها أمام مـحكمة العدل من دون موافقـتها وبشروط لا تصب فى مـصلحتها». وفى نـهاية مارس ١٩٩٤، اتهمت قطر البحرين بتعزيز وجـودها العسكرى على جزر حوار. وجاء هذا الاتهام أثناء جلسة لمحكمة العدل الدولية فى شأن النزاع بين الدولتين، إذ قال رئيس الوفد القطرى للمحكمة، لجيب النعيمى: «لدى قطر ما يدعوها إلى الاعتقاد أن البحرين تعزز وجودها العسكرى على جزيرة حوار الرئيـسية». وفى مطلع ديسمبر ١٩٩٤، ذكرت البحرين أن قطر تقدمت بطلب منفرد إلى محكمة العدل الدولية للبحث فى النزاع الحدودى بين البلدين. ورأت وزارة الخارجية البحـرينية أن البحرين لا تعتبر المذكرة القطرية كافية لتخويل المحكمـة الدولية النظر فى الخلاف الحدودى، باعتبار أن المحكمة لا يمكنها النظر فـى الخلاف ما لم تتقدم البحـرين أيضا بمذكرة مماثلة، ناجـمة عن اتفـاق بين البلدين لإحالة الخـلاف على المحكمة الـدولية. وقـد جاء التطور الأهم فى مسار الأحداث عام ١٩٩٥، حينما أعلنت محكمة العدل الدولية أنها ستنظر فى قضيـة النزاع بين قطر والبحرين بناء على الطلب القطرى «المنفرد». وعلى الفور، أعلن ناطق باسم وزارة الخـارجية البحرينيـة أن بلاده لن تكون معنية بأية أحكام أو قـرارات تتوصل إليـها المحكمـة لا تتضـمن كل جوانـب الخلاف، وتحـديداً لا تأتى على ذكـر مـوضـوع مدينـة الزبارة. ومنذ ذلك الوقت، سـعت البـحرين جـاهدة لحمل قطر على سـحب طلبهـا من المحكمـة، فزادت مسـاعى

الدبلوماسية الهادئة، تارة، ورفعت من وتيرة الهجوم الإعلامى، تارة أخرى. ووصلت الأوضاع إلى ذروتها مع التصريح الذى أدلى به وزير الدفاع البحرينى لصحيفة «الوفد» المصرية، الصادرة فى السابع عشر من ديسمبر ١٩٩٥، والذى أعلن فيه أن بلاده تفضل الدخول فى حرب مع قطر على التخلى عن الجزر التى تطالب بها[١].

قال الوزير البحرينى: «إن قطر تدعى ملكيتها لثلث أراضينا. هذا غير منطقى وغير شرعى. قلنا لهم إن ذلك مستحيل، وهو يعنى أننا سندخل مئات الحروب قبل أن نتخلى حتى عن جزيرة واحدة».

بيد أن البحرين توجهت فى نهاية المطاف إلى لاهاى وقدمت الملف الخاص بوجهة نظرها فى النزاع إلى محكمة العدل الدولية، التى حددت الثلاثين من سبتمبر ١٩٩٦ موعداً أخيراً لقبول استلام الملف، وإلا حكمت وفق وجهة النظر القطرية وحدها. لقد ذهب البحرانيون إلى لاهاى قبل أيام قلائل من انقضاء الموعد المحدد، إلا أنهم رفضوا الاعتراف بأن طريق المحكمة الدولية هو طريق الصواب «فالبحرين حين حضرت إلى محكمة العدل الدولية، كان حضورها احتراماً للمحكمة ولهيئة المحكمة وتنفيذاً لقرار المحكمة، وليس بناء على قناعة فى أن تكون هذه القضية محل اختصاص فى النظر بها» وقالت صحيفة «الأيام» البحرينية فى كلمة افتتاحية غداة تقديم البحرين ملف النزاع إلى محكمة العدل الدولية: إن «البحرين أرادت فى كل الأحوال أن يكون الحل منطلقا عبر علاقاتنا الأخوية الصادقة المتمثلة فى الأسرة الواحدة المتحابة، لا عبر المحاكم والهيئات الدولية، والتى يبدو أن الأخوة فى قطر قد استهوتهم دهاليزها فى كل علاقاتهم الداخلية منها والخارجية». ورأت الصحيفة «أن تقديم البحرين لمذكرتها إلى محكمة العدل الدولية لا يعنى أنها تخلت أو تراجعت عن موقفها. فالبحرين لا زالت مع تفعيل جهود الوساطة، ويأتى تقديم مذكرتها إلى محكمة العدل الدولية دفاعًا عن حقها

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٧٠.

واحتراما لقرار المحكمة، و أن قناعتها ثابتة فى سيادتها على كل أراضيها ولن تفرط فى أى شبر أبداً، وهى كفيلة بأن تفند أمام المحكمة وأمام الرأى العام كل ادعاءات قطر التى تمس حقوقها وسيادتها» وفى وقت لاحق، رأى وزير الدولة البحرينى لشؤون مجلس الوزراء والإعلام أن حضور البحرين جلسات محكمة العدل الدولية أمر طبيعى، ومنطقى لأن المحكمة طبقا لقرارها السابق سوف تنظر فى القضية، لذلك «فإن من مصلحتنا أن نحضر لندافع ونبرز وجهة نظرنا الخاصة ببطلان الادعاءات القطرية واحترامًا، فى الوقت ذاته، للمحكمة». وترفض قطر بصفة قاطعة إدراج قضية الزبارة ضمن ملف النزاع مع البحرين، وتعتبر هذه «المدينة» أرض قطرية لا مجال للجدل التاريخى أو القانونى بشأنها. وفى البيئة الإقليمية للنزاع، وعلى خلفية الاعتقاد القطرى بتعاطف الرياض مع المنامة، وعلى ضوء المناخ السائد فى العلاقات القطرية ـ السعودية، اتجهت الدوحة إلى بغداد وطهران أملا فى الوصول إلى «توازن» فى معادلة النزاع. وقد اعتقدت أوساط بحرينية أن لطهران دوراً فى قرارات أبريل ١٩٩٢ القطرية الخاصة بتوسيع المجال البحرى الإقليمى. وهنا، لم يتأخر رد البحرين؛ فقد أعلنت المنامة على الفور عزمها على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بغداد، ولم يكن ذلك غزلا لبغداد بقدر ما كان رسالة لطهران[1].

كما فى البيئة الإقليمية، كذلك فى البيئة الدولية للنزاع، ذهب القطريون إلى البحث عن حليف يحقق لهم «التوازن»، و هنا كانت باريس فى مواجهة واشنطن، التى اعتقد بأنها وقفت مع المنامة. ولكن، إذا كان مناخ البيئة الإقليمية للنزاع لا زال على حاله تقريبًا حتى نهاية العام ١٩٩٦، فإن البيئة الدولية لهذا النزاع قد طرأ عليها تحول هام مع وصول أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة إلى سدة الحكم فى صيف ١٩٩٥، إذ أصبحت واشنطن، بدلا من باريس، حجر الزاوية فى علاقات قطر الدولية. وهذا التطور أضعف الموقف البحرينى، وأفقده بعضا من هامش

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٧١.

المناورة المتاح له. فواشنطن أضحت واثقة من تحقيق ما تريد، سواء بقيت المناطق المتنازع عليها مع قطر أو مع البحرين. وإذا كان صحيحا القول أن كلا من البلدين في مجلس التعاون حليفين لواشنطن، فإن الصحيح أيضا أن الدوحة غدت منه صيف ١٩٩٥ أكثر التصاقًا بالسياسة الأمريكية فى المنطقة[1].

ذكرت صحيفة الحياة انه استمعت محكمة العدل الدولية فى اليوم الثانى ٩/٦/ ٢٠٠٠ للمرافعات البحرينية الشفوية فى شأن الخلاف الحدودى مع قطر إلى البروفسور يان بولسون الذى اعتبر أن دولة قطر هى «نتاج» التوسع وضم الأراضى، وتوسعها مبنى على الوهم». وذكر ان قطر «تعلق آمالا على الاتفاق العثمانى» موضحا ان البحرين «احبطت هذه المعاهدة البريطانية العثمانية عام ١٩١٣، التى لم تؤكد ترسيم الحدود، ولا يوجد فيها أى اعتراف بآل ثانى فى شبه جزيرة قطر». وقال إن «آل خليفة جاؤوا من الكويت المعروفة اليوم، عام ١٧٦٠، وأسسوا الزبارة التى انتعشت فيها مصائد اللؤلؤ، وبعد ذلك تحركوا إلى البحرين وظلوا مسيطرين على الزبارة التى استوطنتها لاحقا قبيلة النعيم». وفى سرد تاريخى قال بولسون إن «حاكم قطر زار للمرة الأولى الجزء الغربى لشبه الجزيرةعام ١٩٣٨، للاطلاع على بئر نفط، وكانت جزر حوار آنذاك مسكونة من البحرينيين منذ أكثر من قرن ونصف قرن،وكانت سلطة شيخ البحرين عليها معترفا بها». كما قدم البروفيسور رايزمان مرافعة ركز فيها على حكم التحكيم الصادر عام ١٩٣٩ وما يرتبه من آثار قانونية، وقال ان «مسألة سيادة البحرين على جزر حوار من أبسط المسائل المطروحة فى هذه القضية، لأنها حسمت منذ ٦١ سنة عن طريق تحكيم صحيح وملزم أصدر قراره لمصلحة البحرين».

تابع رايزمان ان «حاكم قطر فى ذلك الوقت وافق خطيًا على إجراءات التحكيم فى وثيقة أودعتها البحرين ملف دفوعها، الأمر الذى يتعارض مع ما يحاول محامو قطر ادعاءه من أن قرار التحكيم الصادر عام ١٩٣٩ لا يمكن اعتباره

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٧٤.

حكم تحكيم، وأن اجراءاته كانت معيبة» ولفت إلى أن محكمة العدل الدولية كانت انتهت فى ثلاث سابقات قضائية إلى «إرساء مبدأ يتمثل فى عدم إمكان مراجعة حكم تحكيم صادر عن محكمة تحكيم دولية أخرى، أو إبطاله أو حتى تأكيده من دون موافقة صريحة من طرفى الخصومة»[1]. قال وكيل قطر لدى محكمة العدل الدولية الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتورعبدالله المسلمانى لـ «الحياة» فى اتصال هاتفى من الدوحة إن المرافعات البحرينية أمام المحكمة فى الخلاف الحدودى مع قطر «تتسم بالعمومية والتناقض والمبالغة، والادعاءات التى ساقوها فى مرافعاتهم سمعناها وقرأناها سابقا». ذكر أن قطر «كانت تطرقت لهذه الادعاءات ودحضتها بالتفصيل، كأنهم (البحرينيون) لم يقرأوا ما قلنا فى ما يتعلق بحوار والزبارة والحدود». واعتبر ان البحرينيين فى مرافعاتهم «كانوا يفسرون بعض الأمور فى شكل مشوه وتحريفى لا يقوم على واقع أو قانون، وهو تفسير ذاتى يحاولون من خلاله خدمة مصلحتهم، لكن المحكمة لن تأخذ بمثل هذه التفسيرات الذاتية». وتحدث المسلمانى عن أمور «أهملتها» المرافعات البحرينية مثل «خرق البحرين التزاماتها بموجب ما اتفق عليه البلدان عامى ١٩٨٧ و١٩٩٠، هذا الخرق مستمر وهم يواصلون بناء المنشآت وتغيير الواقع فى حوار تصورا منهم أن ذلك سيعزز وضعهم القانونى» وللأسف لم يردوا بكلمة واحدة فى المرافعات البحرينية عما اعتبرته المرافعات القطرية «انتهاكات» الوضع القائم فى حوار. ورأى وكيل قطر أن «لا جديد» فى المرافعات البحرينية وأنها «تغاضت عن كل مذكراتنا التى قدمناها ولم تتطرق إلى الانتهاكات البحرينية (فى حوار) التى لا يترتب عليها أى أثر لأن كل ما قاموا به يعتبر باطلا». وعن تأكيد البحرين أمام محكمة العدل ممارسة السيادة فى جزر حوار قال وكيل قطر: «بصفة عامة تحدثوا عن ممارستهم السيادة قبل عام ١٩٣٩ لكننا فندنا ذلك. وقالوا فى مرافعاتهم إن قاضى الزبارة أصدر حكمًا فى ١٨٠٠ منح بموجبه الدواسر (من قبيلة الدوسرى) جزر حوار، وكنا

١ ـ جريدة الحياة ـ ١٠ يوليو ٢٠٠٠ العدد ١٣٦٠٤.

فندنا هذه الحجـج وقلنا إن القاضى لا يملك فى الشـريعة الإسلامـية الحق فى أن يمنح جزراً للأفراد، وهو (القاضى) مختص فى الفصل فى الخصومات، وهل من المعقول أن يعطى قاض قبيلة الدواسر جزيرة فى البحر؟ هذا لا يعقل».

فى شأن موضوع الوثائق التى كـانت قطر أسقطتها ووصفتهـا البحرين بأنها «مزورة» قال المسلمانى: «إنهم (البحرينيون) يحاولون من خلال إثارة هذا الموضوع تفريغ قضيتنا (من مضمونها) تماما ، كأنما القضية لا تعتمد سوى على هذه الوثائق التى قمنا بتجميدها. لدينا الكثير من الوثائق حتى أن الجانب البحرينى اشتكى من كثرة الوثائق التـى قدمتها قطر، ولهـذا قالوا أمام المحكمة إن المرافعـة تنحو منحى جديدا بعـد تقديم وثائق جديدة، واعـترفوا بأن القـضية اتخـذت منحى جديداً. إثارتهم موضـوع الوثائق (التى جمدت) هو ربط لحيـاة القضية وموتـها بها». إلى ذلك واصل تلفزيون قطر بث المرافـعات البحـرينية فى محكمة العـدل على الهواء مباشرة، مع ترجمة بالعربية من دون أى حذف(1). واصلت محكمة العدل الدولية الاستماع إلى المرافعـات الشفهية فى الجولة الثانية والأخيـرة للجانب البحرينى فى النزاع المعـروض على المحكمـة بينها وبين قطر. وقـد تحـدث فى بداية المرافعـات المحامى لوترا باخت حول حـق البحرين فى حوار والزبارة اعتـبارا من عام ١٨٦٨ حيث ادعى ان البحرين صاحبة الحق الأصلى بملكية جزر حوار والزبارة باعتبار أن قطر تابعة للبحـرين عندما خرج آل خليفة من قطر حـيث بقيت هذه المناطق تحت سيـادتهم. وقد رد الدكتـور عبـدالله المسلمانى وكيل دولة قطـر لدى المحكمة بأن اتفاقيـتى عام ١٨١٦ وعام ١٨٦٨ أوضحـتا بشكل قاطع وجازم بانفصـال الكيانين عن بعضـهما البـعض وبسط نفوذ السلطة على كـامل شبه الجـزيرة القطرية بما فى ذلك المياه الإقليـمية ومـا تشملها من جـزر.. وأن ذلك واضح ليس فى نصوص الاتفاقيتين وإنما ايضا ممارسة قطر لسيادتها على كامل قطر بعد خروج آل خليفة من

---

١ ـ جريدة الحياة ـ ١٠ يوليو ٢٠٠٠ العدد ١٣٦٠٤.

قطر بالإضافة إلى رفض بريطانيا عندما أراد شيوخ البحرين انتهاك الاتفاقيتين فقامت بريطانيا آنذاك بتحذيرهم بأن قطر ذات سيادة وأن أى تحرك بحرينى يعتبر اعتداء وتقوم بريطانيا بصده ومنعه. وقال لوترباخت إن قطر تظل تغير وباستمرار موقفها بخصوص التاريخ الذى أصبحت فيه ولأول مرة دولة ذات سيادة مشيرا إلى أن قطر خلال مرافعاتها الكتابية اعتقدت أنها تستطيع الاعتماد على ٨٢ وثيقة مزورة من أجل الأدلة على موقف البحرين من جزر حوار. واضاف المحامى لوترباخت أن قطر لم تقدم أية أدلة تبرهن أى توسعة طبيعية لتواجد العثمانيين باتجاه شمال غرب شبه جزيرة قطر أو باتجاه الغرب أو باتجاه جزر حوار كما أن قطر لم تبرز أية أدلة حول أية محاولة عثمانية تستهدف استبدال آل خليفة فى تلك المناطق. ونفى المحامى لوترباخت وجود أدلة تثبت انتزاع سلطة البحرين فى شبة الجزيرة وعلى الأخص فى الزبارة وحوار عن طريق اتفاقيات ١٨٦٨ وإحلالها بسلطة آل ثانى. مضيفا أن مجموعة الأدلة المعروضة لا يوجد من بينها ما يرقى إلى كونه إقرارا أو اعترافا بقطر كدولة مستقلة تمتد على كامل شبه الجزيرة وجزر حوار أو حتى الزبارة.

عرض المحامى روبرت فولتيرا المجموعة من الإيضاحات التصويرية والخرائط أمام هيئة المحكمة شارحا أن قطر تظل تحاول أن تستبعد جميع أمثلة أنشطة وممارسات السيادة البحرينية على جزر حوار وعددها ٢٠ مثالا وأن قطر تحاول من أجل تحقيق هذا العرض مما يعنى أن قطر تدرك ان عليها أن توقف وبالقوة أية أدلة تاريخية لأنشطة وممارسات السيادة البحرينية على جزر حوار. وقال فولتيرا إنه لا توجد أية أدلة قطرية تشير إلى أية ممارسات لسيادة قطر على جزر حوار ويظل السؤال هو ما إذا كانت المحكمة ستعطى أى وزن لممارسات السيادة البحرينية على هذه الجزر مشيرا إلى أن إصرار قطر على عدم إعطاء أى وزن للممارسات البحرينية على جزر حوار يعنى إهدار السجل التاريخى وإبراز كشف إيضاحى خال من أية أدلة أمام المحكمة.

ذكر فولتيرا المحكمة بمجموعة ممارسات السيادة البحرينية على جزر حوار وعددها ٨٠ ممارسة قائلا إن ٦٠ منها وقعت قبل أول مطالبة قطرية للجزر عام ١٩٣٨ وإن حاولت قطر فى خلال الجولة الثانية من مرافعاتها مناقشة ممارسات السيادة البحرينية على جزر حوار على ثلاثة ممارسات وهى الترخيص الذى أصدره قاضى الزبارة إلى قبيلة الدواسر من أجل الاستقرار فى جزر حوار وبعدها القضايا التى عالجتها محاكم البحرين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٠ بشأن الملكية وحقوق الصيد فى جزر حوار والمختصة بسكان الجزر من أفراد قبيلة الدواسر وأخيراً قضيتا المحكمة عام ١٩٢٣ المتعلقتان بمذكرتى الاستدعاء الصادرتين من إدارة شرطة البحرين عام ١٩١١ و١٩٣٦ والمتعلقتين بقضايا الملكية وحقوق الصيد فى جزر حوار والمختصة بسكان الجزر من أفراد قبيلة الدواسر بالنسبة لمسألة إذن الترخيص من قاضى الزبارة والممثل الرسمى لآل خليفة فإن قطر حاولت استبعاد هذا الدليل على أساس أن أجزاء منه جاءت بناء على قرار فصل قضائى من جانب بريطانى عام ١٩٠٩ وكاستجابة لحادث الزخنونية. ثم ترافع ابان بولسون متناولا موضوع الزبارة وقتل عدد من سكانها وتشريد من بقى منهم ونزعهم من جذورهم ونفيهم من أرضهم. وقد استهل حديثه بعبارة حاسمة قال فيها إن هناك احتلالا غير شرعى وكان ضحاياهم أبناء قبيلة النعيم البحرينية ذلك أن تاريخ الزبارة حافل بتطورات كثيرة. فالزبارة التى أصبحت اليوم أطلالا كانت ذات يوم مدينة تتمتع بالرخاء ولها وضع مركزى فى المنطقة بل كانت عاصمة لمملكة وكانت دائما محط مطامع كل من العثمانيين وشيوخ الدوحة.

أوضح أن هناك اتفاقا بين طرفى الخصومة على أنه حتى عام ١٩٦٨ كانت شبه جزيرة قطر بأسرها خاضعة لسلطة البحرين الأمر الذى يشتمل على الزبارة[1]. بدأت محكمة العدل الدولية فى لاهاى الاستماع إلى المرافعات الشفهية فى الجولة الثانية والأخيرة بشأن الخلاف الحدودى بين قطر والبحرين. وقد بدأت الجلسة

١ ـ جريدة الاتحاد ١٨/٦/ ٢٠٠٠.

بالاستماع إلى محامى البحرين بولسون الذى طرح تلخيصا بشأن قضايا سيادة دولة البحريـن على المناطق المتنازع عليها وتتعلق بـثلاث مسائل هى جزر حـوار ومنطقة الزبارة وبقية الجزر والمناطق الجغرافية الأخرى. وقال إن البحرين تعتمد فى قضيتها على أربعة عوامل هى مبدأ لكل ما بيده لكل ما بحـوزته وحجيه الأمر المقضى فيه وأن الملكية الأصلية تعـود إلى البحرين وأخيرا أدلة اثبات السـيادة. وأشار بولسون إلى أن جزر حوار لهـا أهمية خاصـة ومرد ذلك إلى أن هذه القضيـة حسمت فى حكم التـحكيم الصادر والواضح والبـعيد عن اللـبس الذى أصدرته بريطانيـا عام ١٩٣٩. وقال بولسـون إنه حالما تعطى المحكمة الوزن لمبدأ «الكل مـا بحوزته» وهو ما ينبغى العمل به فإن حق البـحرين بالسيادة على جزر حوار سيكون شيئًـا مقضيا وسيصـبح من غير الضرورى إعادة النظر فى حكم التـحكيم لعام ١٩٣٩ هو بمثابة حجة الأمر المقضى به. وقال بولسـون إن المحكمة ليست فى حاجة لدراسة الوضع السابـق قبل عام ١٩٧١ وإلا فـإن المحكمة يمكـنها أن تعود إلـى العام ١٩٣٩ أى وقت صدور حـكم التحكيم فى النزاع حـول جزر حـوار وبمراعاة الأدلة الدامـغة للتكامل الاجتـماعى والإدارى لجزر حوار باعـتبارها ضمن أراضى دولة البـحرين واستنادا إلى التاريخ وإلى هوية تلك الجزر.

قال المحـامى إن قطر عرضت عـدة دوافع واقعيـة وقانونيـة وأن البحـرين ترغب فى الرد عليـها وان من بين ذلـك ما ورد على لسـان مـحامى قطر سـالمون خـلال الجـولة الثـانـية من أن مـفاوضـات منتصـف السـبعينـات كانت تتـعلق بتحـكيم رغبة قطر فى المبادرة به وهو تحكيم شـمل قضية ملكية جزر حوار . وأثار المحامى مـسـألة استبعـاد ٨٢ وثيقة قائلا إنه مـا دام أن قطر تعتقـد انها تستطيع الاعتـمـاد على تلك الوثائق فإن قطر تبـدو مسـتـعدة لأن تجـادل البحـرين حول أنشطة ممارسات السـيادة لأن جدال قطر مبنى علـى أسـاس أن مكانها أن تؤسـس حق ملكيتها على جـزر حوار اعتمادا على أدلة مماثلة لتـلك التى تدفعـها البحرين للمحـاكـمة ولكن المعضـلة الوحـيدة هنا هى أن تلـك الوثائق كـانت مزورة وأن قطر استبعـدتها. ولهذا وعند هذه النقطة فإن من المفـاجـأة ان تبدأ قـطر بالجدل

من ان برهانا مثل هذا لا قيمة له إطلاقا وهذا يذكرنا بقضية الثعلب الذى وجد العنب بعيدا عن مبتغاه والمحصلة ان قطر تصف العنب الآن بأنه حامض ولا لزوم له. دشنت البحرين المرحلة الثانية والأخيرة من ردودها على المرافعات الشفوية القطرية أمام محكمة العدل الدولية التى تنظر فى الخلاف الحدودى بين البلدين على السيادة على جزر حوار والزبارة وقطعة جرادة ومواقع بحرية أخرى. وحضر ولى العهد البحرينى إلى قصر السلام فى لاهاى حيث تعقد المحكمة جلساتها. وتمسكت البحرين باتفاق التحكيم عام ١٩٣٩ محذرة من أن التغاضى عن «مبدأ الحيازة قد يفتح أبواب جهنم». ووجه ولى العهد الشكر لوكيل دولة البحرين والفريق القانونى على الجهد الذى بذلوه للدفاع عن قضية بلاده و «مطالبها العادلة فى أراضيها ومياهها الإقليمية»[1].

وقال لدى مغادرته قصر السلام أن أمير البحرين تابع عن كثب جميع المرافعات أمام محكمة العدل.

دشن جان بولسون اليوم الأول من الرد البحرينى على المرافعات القطرية بمعارضة الموقف القطرى الرافض لاتفاق التحكيم عام ١٩٣٩ الذى اعتبر جزر حوار تحت السيادة البحرينية. وأشار إلى أن «بريطانيا لم تسلب حوار من قطر، بل اختارت دور الحكم، رغم أنها كانت قادرة على ذلك ولم تفعل». وشدد على أن «قطر لم تقدم أى دليل على امتلاكها حوار، لا فى ١٩٣٩ ولا فى عام ٢٠٠٠، لأنها ببساطة لم تكن «ادعاء قطر أن البحرين احتلت حوار عام ١٩٣٧» مؤكدا ان «ليس هناك أى دليل يثبت عيش أى مواطن قطرى فى حوار، كما لم يجر طرد أى مواطن قطرى أو تهجيره ولم تنتزع ملكية أو مزرعة لقطرى واحد». وتابع بولسون «لم يثبت ان زار شيخ من شيوخ قطر حوار، وحتى الشيخ عبدالله كان يعتقد ان حوار موجودة فى مكان آخر فى الشمال». واستشهد بوثائق قطرية تعود للعام ١٩٠٨ «تؤكد ان ٩٧ فى المئة من سكان قطر يسكنون فى الدوحة والبقية فى

---

١ - جريدة الاتحاد ١٨/٦/ ٢٠٠٠.

مناطق متفرقة من الساحل الشرقي ليست بينها حوار» وشدد على ان «تواصل ممارسة النشاط البحريني لا يقابله إلا الغياب التام لأي نشاط قطرى فى حوار». استكمل البروفسور فتحى كميشة (تونسى) المرافعة البحرينية مشيرا إلى أن «قطر والبحرين كانتا موجودتين كوضع قانونى قبل ١٩٧١ لكنهما لم تكونا مستقلتين والدليل طلب الأمير الراحل الشيخ عيسى قبول البحرين كدولة مستقلة بعد ما أكد فى رسالة إلى الأمم المتحدة استكمال بلاده استقلالها». وحذر البروفسور ميخائيل رايزمان وهو من فريق الدفاع البحرينى من عواقب تجاهل مبدأ الحيازة الذى «قد يفتح التغاضى عنه أبواب جهنم». وأصر على «قانونية اتفاق التحكيم» مطالبا المحكمة بتثبيت نصوصه، ومشيرا إلى ان «البحرين لم تعط موافقتها على اعادة التحكيم». واعتبر بولسون ان الفريق القانونى القطرى «مسكون بنظرية المؤامرة، إذ يفترض بجميع البريطانيين سوء النية، ويعتبر كل وثيقة بريطانية مشروع مؤامرة ضد آل ثانى»(١).

بدأت البحرين يومها الأول من هذه المرافعات وبحضور ولى العهد لطرح أهم القضايا الجوهرية التى لابد من توضيحها على نحو دقيق وفقا لأبعادها القانونية والموضوعية. وعلى هذا الأساس أكد محامو البحرين جملة من الحقائق التى ترجع سيادة وملكية البحرين للأراضى والجزر والمياه موضع النزاع مع قطر استنادا على العدل. ففى حين سعت قطر لبناء نظرية قائمة على أساس مزاعم وتخيلات وجاءت ناقصة وخالية من الترابط الواقعى والموضوعى والقانونى فإن البحرين على العكس لم تكن بحاجة لتقديم أية نظرية لكونها تستند إلى الحقائق والتاريخ ولذلك فإن المرافعات البحرينية ركزت على تحقيق مزاوجة وتناغم بين الحقائق والعدالة وفقا لمبادئ القانون والاعراف الدولية. وعلى هذا الأساس فقد قدم يان بولسون محامى البحرين ملخصا لمطالب البحرين المتعلقة بالسيادة على جزر حوار والزبارة، وقال ان نشوء البحرين وقيامها فى صيغة كيان دولة لم يكن

---

١ ـ جريدة الحياة ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٠ العدد ١٣٦٢٢.

لاحقا لوجود دولة قطر بل العكس هو الصحيح وهذا ما أظهره بولسون مستندا إلى الحقائق القانونية والتاريخية إذ انطلق من جوهر المرافعات القطرية التى ركزت على أن قيام دولة قطر لا يمكن أن يمتد إلى أبعد من ١٨٦٨. وبغض النظر عما إذا كان هذا الكيان مقصورا على منطقة الدوحة فقط أو امتد إلى عموم شبه جزيرة قطر برمتها فإن المرافعات القطرية لم تتمكن من إثبات أية علاقة سيادية أو قانونية أو ملكية تربطها مع قضايا النزاع فى حين أثبت محامو البحرين امتداد سيادة حاكم البحرين وملكيته لكل أراضى البحرين وشبه جزيرة قطر منذ عام ١٧٦٠، وعندما تنازل عن منطقة الدوحة لصالح آل ثانى فهو لم يتنازل عن الجزر والأراضى موضع النزاع وهذا ما أثبته المحامى بولسون بأن الجزر والأراضى هى بحرينية تستند على حقوق ثابتة ومؤكدة الملكية والممارسة ولم يتم التنازل عنها أبدا.

فى ضوء هذه الحقيقة أكد بولسون أن ملكية البحرين فى جزر حوار سيحتفظ به باعتباره قضية غير قابلة للتنازل فهى ملكية مطلقة قانونا وممارسة ابتدأت منذ قيام دولة البحرين وتأسيسها واستمر حتى يومنا هذا، وتأكدت فى جملة الممارسات بين الحاكم والرعية على مر التاريخ سواء كانت فى منطقة الزبارة أو جزر حوار وحرص حاكم البحرين على أمن وسلامة رعاياه فى منطقة الزبارة والجزر المنتشرة فى خليج البحرين ومن ضمنها جزر حوار. وعلى هذا الاساس فقد ذهب محامى البحرين بولسون إلى التعامل مع موضوع جزر حوار انطلاقا من مبدأ القانون القائم على أساس ان ملكية البحرين للجزر قضية سبق حسمها ما يكفى لاقناع هيئة المحكمة. ولأغراض الجدل فقد ذهب بولسون أنه إذا تم تنحية هذا المبدأ فقد أثبتت البحرين بالأدلة القاطعة والقانونية سيادتها على جزر حوار وفقا لمبدأ الممارسة باعتبار أن سيادة البحرين على تلك الجزر امتدت منذ تأسيس دولة البحرين وتواصلت على مدار القرنين التاسع عشر والعشرين وقد جاء قرار التحكيم البريطانى الذى اتخذته بريطانيا عام ١٩٣٩ ليؤكد شرعية ملكية وسيادة البحرين على الجزر موضوع الخلاف واستمر هذا الحال على ما هو عليه. وقد تأكد

عشية الانسحاب البريطانى من الخليج العربي وأقرته الاتفاقية البريطانية البحرينية الموقعة فى أغسطس عام ١٩٧١ بشأن الاستقلال. لقد بين الوضع الدستورى والإدارى لدولة البحرين ملكيتها وسيادتها المطلقة على جزر حوار وهذا ما فرض اعتراف بريطانيا باعتبارها الدولة الحامية لسيادة البحرين على جزر حوار، ومن هذه النقطة أشار المحامى بولسون فى مرافعته إلى أن القضية الوحيدة هى قضية جزيرة جنان باعتبارها جزيرة غير مأهولة بالسكان وعلى هذا الأساس فإن السيادة على هذه الجزيرة لايمكن أن تحل إلا وفقا لمبدأ تبعيتها للجزيرة الأكبر الأقرب إليها مما يعنى انها جزيرة من مجموعة جزر حوار.

عرضت البحرين فى مرافعتها إحدى الخرائط البريطانية التى يعود تاريخها إلى ١٩٧٢ وقد وضحت الخارطة حدود دولة البحرين باعتباها تضم جزر حوار ومجموع الطرق المقامة والمعبدة وهى جزء من دولة البحرين فى حين أن الجزء الغربى من شبه جزيرة قطر ظهر خاليا من أى طريق معبد مما يؤكد كونها أماكن مهجورة وخالية مما يعنى أيضا استحالة وجود علاقة بين جزر حوار وشبه جزيرة قطر من الناحية السيادية والقانونية على أسس عملية موضوعية. أما المحامى فتحى كميشة فقد أعاد للأذهان مبدأ (لكل ما فى يده ولكل ما فى حوزته) حول تعامله مع ملكية البحرين لجزر حوار على أساس أنها قضية سيادة مؤكدا اعتبارها سيادة موروثة عشية الانسحاب البريطانى من الخليج العربي ومشيرا إلى أن الوجود البريطانى لم يكن بالامكان تفسيره خارج نطاق الوجود الاستعمارى كما حاول محامى قطر تفسيره، وبالتالى فإن البحرين التى ورثت كيانها الراهن باعتبارها كانت إحدى المحميات البريطانية هى المالكة وصاحبة السيادة على جزر حوار وتواصل هذا الحق عليه حتى يومنا هذا. إن أساس هذا المبدأ ليس وليد المزاج إنما هوحقيقة ثابتة ومقرره قانونا، ومن هنا فإن هذا المبدأ الذى حاول حاكم قطر الطعن فيه عام ١٩٣٦ فإنه حق ثبت وعاد تأكيده استنادا لسلطة بريطانيا باعتبارها الدولة صاحبة النفوذ المهيمنة على الوقائع السياسية للمنطقة. وانطلاقا من حقائق

الأرض فقد جاء حكم التحكيم لعام ١٩٣٩ ليؤكد سيادة وملكية البحرين لجزر حوار خاصة أن هذا الحكم لم يكن حكما مؤقتا كما يحلو لقطر وصفه ولكنه كان حكما نهائيا لأن حاكم قطر قد قبل ولاية المقيم السياسى البريطانى ويتمان، ولو كان الأمر مثلما وصف محامو قطر العلاقة بين بريطانيا وقطر على أساس أنها كانت علاقة بين دولتين ذات سيادة وإرادة مستقلة فلماذا قبل حاكم قطر التحكيم فى قضية سيادية تقع فى صميم السياسة الداخلية لدولته. إن الإجابة عن هذا التساؤل تبين أن حاكم قطر لم يكن فى وضع يسمح له بالاختبار مما فرض عليه التسليم بحكم التحكيم لعام ١٩٣٩ ولم يكن بامكانه الخروج عليه سوى وصفه بقرار مؤقت وهو قرار لم يكن كذلك بل كان حكما ذا صفة دائمة انتهى إلى حقيقة ثبتتها الاتفاقية البريطانية البحرينية التى أنهت الوجود البريطانى فى البحرين عام ١٩٧١.

عزز المحامى فتحى كميشة حقيقة انطباق مبدأ لكل ما فى يده ولكل ما فى حوزته عشية انتهاء الوجود الاستعمارى باعتبارها أراض موروثة الأمر الذى يفرض على هيئة محكمة العدل الدولية الركون إلى هذا المبدأ فى تعاملها مع مجموع الحقائق التى أكدت ملكية البحرين وسيادتها على جزر حوار. أما المحامى ريزمان فقد وضع هيئة العدل الدولية أمام مجموعة من الحقائق المعززة بالأدلة والقرائن على سيادة البحرين على أرض الزبارة وجزر حوار باعتبارها جزءاً من الكيان السياسى لدولة البحرين منذ تأسيسها فى القرن الثامن عشر وتوصل حتى يومنا هذا مما يدعو محكمة العدل الدولية تضع فى اعتبارها حقائق ممارسة البحرين لسيادتها على الأراضى والجزر والمياه موضع الخلاف انطلاقا من مبدأ الملكية المحسومة سلفا لأن البحرين أكدت ما يثبت تواصل سيادتها الفعلية على جزر حوار وارض الزبارة ومصائد اللؤلؤ وصيد الأسماك خاصة ان ما قدمته البحرين من أدلة على تواصل العلاقات بين حاكمها والدواسر باعتبار انهم السكان الأصليون لجزر حوار ومنها الزيارات المنتظمة لحاكم البحرين للجزر ووجود القضاء والأعمار ومقالع الجبس

وممارسة صيد اللؤلؤ والعلامات البحرية والفنارات كل ذلك أدلة أثبتت أن البحرين بموجبها ملكيتها وسيادتها على جزر حوار التى توصلت منذ تأسيس دولة البحرين حتى يومنا هذا مما يفرض على هيئة المحكمة النظر إلى جزر حوار باعتبارها حالة ينطبق عليها مبدأ الملكية المحسومة سلفا لصالح البحرين خاصة أن قطر أثبتت العكس لكونها لم تستطع تقديم أية أدلة تؤسس لها اية علاقة مع جزر حوار وجزيرة جنان وفشت الديبل وجزيرة قطعة جرادة[1].

استأنفت صباح ٢٠٠٠/٦/٢٧ محكمة العدل الدولية أعمالها للنظر فى النزاع الحدودى القائم بين قطر والبحرين وتعتبر الجولة التى بدأت اليوم والتى ستستمر لمدة ثلاثة أيام هى الجولة الثانية والأخيرة للبحرين فى سلسلة المرافعات الشفهية التى استمرت طوال شهر يونيو. وفى هذه الجولة التى حضرها ولى عهد البحرين بدا أن محامى البحرين قد طوروا هجومهم القانونى على قاعدتى (الحيازة) كمبدأ قانونى معمول به للحسم فى مثل هذه القضايا وكذلك على قاعدة معنى السيادة فى جميع درجاتها التى مارستها البحرين على جزر حوار خلال عهود طويلة. وتحدث المحامى بولسون فى البداية فلاحظ أن السيادة التى مارستها البحرين على جزر حوار وجميع الجزر الأخرى كانت راسخة ومعترف بها ومقننة بفعل حكم لجنة التحكيم لعام ١٩٣٩. وقال بولسون لو أن المحكمة أعادت النظر فى هذا الحكم فإن البحرين قد تخسر حوار ولكن الخاسر الأكبر سيكون القانون الدولى الذى يرتكز على التسويات القضائية والوساطات السياسية ويأخذ بمبدأ الحيازة الذى يشكل فى قضية حوار نقطة البداية والنهاية لأن ما من وضع ينطبق عليه هذا المبدأ مثل وضع حوار، ولابد للمحكمة أن تدرك أن الخط الذى يوجد عليه الوضع الآن هو الخط الذى وجد عليه فى الماضى، فهو الخط الذى يوجد بين آخر الجزر التابعة للبحرين وساحل قطر الحالى. ان مبدأ الحيازة هو مبدأ الاعتراف بالوضع القائم لان الحدود الحالية هى حدود موجودة فعليا فى الماضى. وإذا كان

١ ـ جريدة الإيام البحرينية ـ ٢٠٠٠/٦/٢٨.

هناك غمـوض كالذى يتحدث عنه مـحامو قطر فهو لا يعـود إلى الحدود ولا إلى اتفاقيات التحكيم الدولية وإنما يعـود إلى الوضع الدستورى فى قطر، أما ما يتعلق بأهلية الجزر فهذا امر لا يمكن أخذه بعين الاعـتبار حتى لو أخذنا بوجهة نظر قطر القائلة بأن هذه الجزر لم تكن آهلة بالسكان.

ففى نزاع السلفادور وهندوراس كان واضـحا ان الجزر التى لم تكن مسكونة قد حسم أمرها لصالح الجزيرة الكبرى. وفى عـام ١٩٣٩ كان القرار حاسما حين أهملت لجنة التحكيم مطالب قطر واعـتبرت ان المهمة انتـهت. وما يمكن ان يقال الان من ان البحرين قد اسـتحوذت على الجزر فى عهد الاستـقلال لا يستحق أى اهتمام لان كـل شىء قد حدث فى عهد الحـماية أى فى وقت سابق للاسـتقلال. ولو ان حوار لم تكن تنتمى إلى البحرين منذ ما قبل الحماية فإنها ما كانت لتجعل منها قضية فى العام ١٩٣٩ وحتى لو ان قطر لم تقبل باتفاقية التحكيم فإن ذلك لا يغير فى الأمر شيـئا لان بريطانيا نفسها التى قالت إنه يمكن مـراجعة التحكيم قد اشـترطت ذلك بتـقديم الطرفـين طلب مـراجعـة وهذا لم يحدث لا من جـانب البحـرين ولا من جانب قطر حين صـدور حكم التحكيم. والآن حـين تحتج قطر على تلك الاتفاقية فهى لا تفعل أكـثر مما فعل (الثعلب الذى عجز عن اكل العنب فوصفه بانه حصرم) فقد تقدمت قطر للتـحكيم ولكنها حين خسرت القضية قالت ان بريطانيا كانت منحازة للبحرين. وحـسب بولسون فإن بريطانيا لم تسلب حوار من قطر لكنها قامت بالتحكيم فعلا ولو كانت تريد فعل ذلك لفعلته دون استشارة أحد لأنها كـانت الدولة التى كانت لها السيطرة فى الـبلدين قبل عام ١٩٧١ . ان قطر التى لم تقدم أى دليل على امتـلاكها لجزر حوار عام ١٩٣٩ هى نفـسها التى قدمت وثائق مزورة فى هذه المرة، فبعد (٦٠) عاما لم تستطع قطر تقديم أى شىء يثبت سيـادتها على هذه الجزر، وفى عهد الشيخ عـبدالله لم يكن هناك من يعرف أين توجد جزر حوار. وحتى الشيخ عبدالله نفسه يعتقد أن جزر حوار كانت توجد

فى الشمال. والحقيقة التى لا تحتاج إلى أى جدال انه لم يوجد أى قطرى واحد قد ذهب ليعيش فى حوار فى أى يوم من الأيام كـما لا يوجد أى قطرى واحد يملك بيتا أو مزرعة أو مركب صيد هناك.

بطبيعة الحال لا يوجد أى قطرى واحـد قد مات ودفن هناك كما لا يذكر لنا التاريخ اسم أى شيخ قطرى قد وضع قدميـه على جزر حوار. وفى المحطة النهائية إذا كانت قطر تريد ان تعيش فى عالم افتراضى فعليها أن تقوم بغزو حوار افتراضيا ولكن ذلك لم يحـصل أبدا لا فى الواقع ولاحـتى على الورق أو على الخـرائط، وكل ما يمكن ان يقال ان قطر يلزمها كثيـرا من الالتزام الأخلاقى لكى لا تعتبر ما هو افتراضى امرا واقعا. ويكفى انها سحـبت ٨٢ وثيقة مزورة من ملفها المقدم إلى هيئـة المحكمة. وهذا حتى لو فـسره وكيل قطر عـلى انه هفوة لم يقم بها خـبراء محترفون فإنـه يجعل من قطر لا تتمتع باية مصداقية أو ميزة اخـلاقية. من جانبه اعتـبر المحـامى فـتحى كـميـشة ان الجـمل القطرى تمخض فولد فـأرا. وذلك ان محاولات قطر لاثبات الملـكية على جزر حوار لم ينتج فى النهاية الا فصـلا مثيرا من المهارل التى طـالت مرافعـات محامى قطر ووثائقـها المزورة ثم تأويلهـا لمبادئ القانون الدولى حسـب الرغبات وليس طبقا للقـواعد المعمول بهـا دوليا. وتعرض كميشـة إلى مجالات تطبيق مبدأ الحـيازة فقال إن جميع المجـالات مؤشرة لصالح البحرين فهو يطلق فى حالة الانتقال من سلطة إلى أخرى وينطبق فى حالة سيرورة الاستقلال للحـفاظ على السلام العالمى ويطبق على البلدان المؤهلة للانفـصال كما فى الحالة اليوغسـلافية أو الروسية كما أنه ينطبق فى حـالة القطيعة مع وضع سابق وهذه الحالات كلها تـنطبق على البحرين التى كانت مـحمية بريطانيـة ثم استقلت عنها عـام ١٩٧١. حين تقول قطر انها لـم تكن لا محميـة بريطانية ولا مستـعرة بريطانية فـهى لا تفعل شـيئا سـوى التلاعب بالكلمات لأن قـطر كانت فى وضع مشابه لوضع البحرين التى لم تدع أبدا انهـا لم تكن تحت التاج البريطانى قبل عام ١٩٧١.

يتكلم الاستعمار لغات كثيرة ومهما كان الوصف الذى أطلق على العلاقات الخاصة التى تربط بريطانيا بالمشيخات العربية فإنها لم تكن إلا علاقات ضمن النظام الاستعمارى الأوروبى عامة والبريطانى خاصة. وبما أنه لا يمكن لأى سياسى أو مؤرخ أو رجل قانون أن يدعى أن بريطانيا لم تكن امبراطورية استعمارية فكيف يمكن القول ان قطر كانت مستقلة أو ذات سيادة كاملة وإلا فإننا سنقع فى التزوير التاريخى واستبدال الحقائق الواقعية بالكلمات ومن ثم نتحايل على قوة الأشياء بقوة الكلمات ثم ننسى أن المغرب أو تونس كانتا هما أيضا محميتان فرنسيتان لكنهما لم تقولا أبدا أنهما لم تكونا تحت الاستعمار وان ذلك الاستعمار قد انتهى إلى الاستقلال عام ١٩٥٦. ان نهاية عهد الحماية البريطانية عام ١٩٧١ هو ما يمكن أن يسمى باميتار القطيعة بين عهد واخر لأنه انتج تعاقب دولتين أو سلطتين. وهذا ما حدث فعلا حين انتقلت سلطة البحرين من السيادة المنقوصة إلى السيادة الكاملة ثم استمرت فى بسط نفوذها على كامل أرخبيلها. ففى الرسالة التى وجهتها بريطانيا إلى أمير البحرين عشية الاستقلال جاء ما يلى «إن نظام العلاقة الخاصة بين بريطانيا والبحرين وهو النظام الذى كان يتعارض مع ممارسة البحرين لكامل سيادتها على صعيد العلاقات الدولية قد انتهى بتاريخ اليوم»، وهو تقريبا نفس النص الذى كتب إلى أمير قطر فى تلك المناسبة ولكن قطر تدعى أنها كانت مستقلة عام ١٩٧١، ولكن هل هناك دليل على ان قطر لم تكن مستقلة قبل عام ١٩٧١ أكبر من دليل طلب قطر نفسها إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧١ هو ما فعلته كذلك البحرين فى رسالة موقعة من أميرها فى ١٥ أغسطس عام ١٩٧١. ان هذا الطلب لهو دليل ناصع على أن أمير البحرين قد أصبح أميرا على دولة مستقلة بحيث لم ينتظر يوما واحدا لتوجيه طلبه إلى الأمم المتحدة حين أصر على توجيهه فى نفس اليوم الذى وقعت فيه وثيقة الاستقلال.

ان العلاقات بين مبدا تعاقب مبدأ الحيازة (الاوتوبوسيديس) يبدو واضحا من خلال تلك الرسائل وكذلك من خلال وثائق الاستقلال عن بريطانيا وهو ما يعنى الاستمرار على نفس الحدود الموجودة عشية الاستقلال أى الحفاظ على الحدود التى رسمها الاستعمار الأمر الذى عالجت على أساسه المحكمة الدولية ملف النزاع الحدودى بين مالى وبوركينا فاسو فى العام ١٩٨٦ . وإذ يبدو مبدأ تعاقب الدول قد التحم مع مبدأ الحيازة المرتبط بدوره بمبدأ الحفاظ على الحدود الاستعمارية فإن ذلك كله يبدو كذلك مرتبطا بمبدأ ممارسة السيادة على جزر حوار خلال الحقب السابقة واللاحقة للاستعمار. ولقد ركز جميع محامى البحرين على نقطة ممارسة السيادة بكثير من التفصيل سواء فى جزر حوار وبلا انقطاع منذ ما قبل العهد العثمانى وصولا إلى عهد الاستقلال أو فى منطقة الزبارة حيث لم تنقطع أعمال سيادة البحرين عنها إلا بداية من العام ١٩٣٧ حين قام شيوخ قطر بغزو تلك المنطقة بالقوة. وعاود بولسون الظهور على منصة الدفاع مرة ثانية فأكد أن محكمة العدل الدولية المهتمة بنشر السلم فى العالم لا يمكنها إلا ان تتبنى مبدأ الحيازة التاريخى حتى لا تضطر إلى فتح أبواب جهنم. وإذ اتهم بولسون قطر بأنها مسكونة بمشاعر عدوانية تجاه البحرين منذ زمن طويل وأفكار لا وجود لها اتهم كذلك الدفاع القطرى بأنه مسكون (بنظرية المؤامرة) حيث زرع سوء النوايا فى كل وثيقة كشف عنها الجانب القطرى أو الجانب البحرينى. وإذا كان لابد من اتهام طرف ما بالتآمر فهو قطعا ليس البحرين التى أحضرت وثائقها دون ان تخفى منها شيئا وإنما هى قطر التى ملأت ملف المحكمة بالوثائق المزورة التى توضح مدى رغبتها التآمرية.

إن التآمر لا يقف عند حدود التزوير لدى قطر بل هو يخترق جميع المبادئ المعمول بها قانونا فى مثل هذه النزاعات. فعدم الاعتراف بمبدأ الحيازة هو اختراق لقواعد القانون الدولى كما أن نقض مبدأ التحكيم الذى حدث عام ١٩٣٩ هو أكثر من اختراق بل هو تآمر لانه يقوم على افتراض أن البحرين أعطت موافقتها على اعادة التحكيم بينما هذا لم يحدث أبدا إلا إذا كانت قطر تريد فرض وجهة نظرها بالقوة

مرة وبالتحايل مرة أخرى. وعموما فإن اليوم الأول من الجولة الثانية لمرافعات البحرين قد اتسم كالعادة بالتنسيق الكامل بين مرافعيها والتناغم بين المبادئ التى بنى عليها محامو البحرين استراتيجيتهم الدفاعية فقد سدوا جميع المنافذ أمام قطر[1].

فيما يلى مرافعة المحامى يان يولسون:

تعتقد البحرين ان من المناسب فى مستهل جولتها الأخيرة من المرافعات ان تقدم إلى المحكمة ملخص لدفوعاتها بشأن قضايا السيادة. فعلى المستوى العام فإن تلك القضايا تنقسم إلى ثلاث فئات. .

أولا: جزر حوار. . ثانيا: اقليم الزبارة وثالثا الجزر المتبقية والملامح التى يتفق الطرفان على انها تتطلب السيادة الإقليمية. والسياق ان جزر حوار تقع فى فئة خاصة هو انها كانت محور قرار واضح صدر عن بريطانيا عام ١٩٣٩. وموقف البحرين فيما يتعلق بجزر حوار يقوم على اربعة اقتراحات ثابتة بالكامل وجميعها متطابقة مع بعضها البعض وكل منها يكفى بمفرده بالبرهنة على حق البحرين بالسيادة على جزر حوار وتلك الافتراضات الأربعة هى كالتالى:ـ

- بند حجية الأمر المقضى به.
- الحق الأصلى.

الاظهار المستمر والفعال للسلطة السيادية. .

ان موقف البحرين يقضى بأنه طالما ان المحكمة قد اعملت مبدأ الحدود الموروثة عن الاستقلال فإنه يجب أن تحفظ للبحرين حقها فى جزر حوار وعندئذ يصبح من غير اللازم النظر فيما إذا كان قرار ١٩٣٩ هو حجية بالأمر المقضى به. وبالمثل فإنه لأغراض الجدل إذا وضعنا جانبا مبدأ الحدود الموروثة عند الاستقلال

---

١ ـ جريدة الأيام البحرينية ٢٨/٦/٢٠٠٠ العدد ٤٣٣٤.

فإنه يظل صحيحا ان مبدأ حجية الأمر المقضى به فى صالح البحرين ويصبح من غير اللازم التطرق فى مبدأ أولوية الحق. وفى النهاية. فإنه إذا اعتبرنا وبشكل غير عادى مطالبة فى النظر فى ممارسات السيادة الفعلية والتى تبين الممارسة المستمرة والمتواصلة للسلطة. وتلك المدفوعات ليست بالضرورة مقدمة حسب اهميتها ولكنها مقدمة فقط حسب ترتيبها المنطقى. والمحكمة هنا لا تحتاج بأن تنظر فى الماضى لأبعد من عام ١٩٧١ ولذا فإننا نبدأ من هناك وإذ لم يكن ١٩٧١ فإن المحكمة لا تحتاج فى ان تنظر لأبعد من ١٩٣٩. ولكن وكما قالت البحرين لمرات عديدة فإنه إذا لم يكن هناك قرار بريطانى للسيادة حول جزر حوار. فإن الموقف يظل نفسه فيما يتعلق به الدليل القاطع على الاندماج الاجتماعى والإدارى لجزر حوار بتاريخ وهوية دولة البحرين. مبدأ الحدود الموروثة عند الاستقلال: ان مبدأ الحدود الموروثة عند الاستقلال مازال حسبما يقضى المنطق هو المبدأ الأول والأخير. وهذا يتضح بجلاء عند استعراض طبيعة هذا المبدأ وأثره وسوف يتناول زميلى فتحى كميشه مع هذا المبدأ بتفاصيل أكثر ولكنى أجد انه من المهم هنا ان أميزه عن مبدأ حجية الأمر المقضى به. الصيغة التالية تبدو غير جدلية. ان الخط الذى ندافع عنه هو الخط الموجود فى وقت الاستقلال وليس الخط الموجود عند نقطة غير واضحة فى الماضى حيث ان أى مدخل اخر سوف يؤدى إلى زعزعة للاستقلال لاطاقة لنا بها فى ظل سياسى حساس بالفعل.

هنا نتساءل ما هو الخط القائم عند الاستقلال فى هذه القضية، لاشك ان هذا الخط فيما يتعلق بجزر حوار يقع بين الجزر وشبه جزيرة قطر ولذا سواء نظرنا إليه كمسألة تم حسمها بناء على مبدأ الحدود الاستعمارى الموروثة أو بناء على مبدأ حجية الأمر المقضى به أو بناء على مبدأ الحق القائم على دوله ليس هناك تحفظ بشأنها وخاصة فيما يتعلق بممارستها للسلطة. وفيما يتعلق بمبدأ الحدود الاستعمارى الموروثة فإن الخط القائم فى وقت الاستقلال عام ١٩٧١. لا يجب تبريره فكما اوضحنا مرارا ان الكثير من الحدود الاستعمار يدعم مثل هذه الحدود

بساطة لانها موجودة وان الغرض من الابقاء عليها واستمرارها هو الحفاظ على السلم. وقد نظرت المحكمة فى قضية السلفادور (هندروس بناء على ذلك). فعندما ينطوى الأمر على مبدأ الحدود الاستعمارى الموروثة فإن الحق المشار إليه ليس قانونا دوليا ولكنه القانون الدستورى والإدارى للسيادة قبل الاستقلال. ولذا بالنسبة لجزر حوار فإنه طالما ان الموقف تم النظر فيه بوضوح من قبل الإدارة البريطانية وسواء كان السبب جيدا ام سيئا فإن مسألة الحق تبدأ وتنتهى هناك. وليس هناك عندئذ حاجة للنظر فى ممارسات السيادة الفعلية لانه لا يوجد شك فيما يتعلق بنطاق الأراضى التى نسبتها بريطانيا إلى البحرين. المسألة الوحيدة التى تحتمل النظر هى التى تتعلق بجنان وحسب الفقه الثابت وبناء على ما قضت المحكمة فى قضية السلفادور ـ هندوراس فإنه فى حالة الجزر الصغيرة غير المأهولة فإن السيادة تؤول إلى الجزر الأكبر المجاورة مباشرة. وكما رأى القاضى هوير فى جزيرة بالماس (فإن من الممكن طبقا لظروف معينة أن ينظر إلى مجموعة ما فى القانون على انها وحدة واحدة وان مصير الجزء الرئيسى يمتد إلى الباقى). وفى قضيتنا فإن قطر لديها دفوعات تعتمد على مقطع من لومير والذى لا خلاف على جغرافيته يقضى بأن الجزيرة الرئيسية لحوار تقع بمحاذاة جنان.

قررت بريطانيا فى عام ١٩٣٩ بأن حوار تنتمى إلى البحرين وقد رفضت بريطانيا اعتراضات شيخ قطر بقولها ان المسألة تم تسويتها . وتلك النتيجة بقيت غير مزعزعة عندما تم السماح للدولتين لاستئناف مسؤولياتها الدولية الكاملة كدول مستقلة ذات سيادة . وهنا لا يهم ما إذا كان القرار قرارا تحكيميا أو أى شيء آخر . فإذا كان قرار ١٩٣٩ يتعارض مع خيارات سابقة لمسؤولين بريطانيين ما يهم ان ذلك كان ترسيما لاشك فيه للحدود التى ورثتها الدولتان عندما استأنفتا استقلالهما الكامل عام ١٩٧١م . ولايعتد بذلك بالسلوك أو الممارسات فكما أقر فى قضية بوركينافاسو ـ مالى عندما ينطبق الفعل تماما على القانون وعندما تكون الإدارة الفعلية هى اضافة إلى مبدأ الحدود الاستعمارية فإن الدور الوحيد لممارسات السيادة الفعلية هو تأكيد ممارسة

الحق المشتق من الحق الشرعى. ما هو إذن الحق الشـرعى فى قضيتنا، إنه بوضوح فى الحق المشتق من تطبيق مـبدأ الحدود الاستعمارية الموروثة. ان كـافة الممارسات الفعليـة للسيادة هى ممارسات بحـرينية. فالفعل ينطـبق بالكامل على القانون ولذا فإننا لا نأتى إلى الافتراض الثانى الذى جاء فى قضية بوركينا فاسو وهو الإدارة من قبل دولة لا تحوز الحق فـفى قضيتنا الحالية ربما كـان ينشأ هذا الموقف إذا تخيلنا ان قطر قد احتلت جزر حـوار بعد عام ١٩٧١ بفترة قصيرة عقب اسـتقلال الدولتين وهنا وبناء على قرار بوركـينا فاسو ـ مالى فـإن الاولوية يجب ان تعطى لمن يحوز الحق والذى يجب ان يكون للبحرين بغض النظر عـما إذا كانت قطر تريد العكس فهذه الاولوية تمـنح للدولة التى تستلم الحق فى تاريخ الاستقـلال الكامل وبفصل مبدأ الحدود الاستعمارية الموروثة. فكما توصل البـروفسير شاو فى دراسته الاخيرة الشاملة حول (مـيراث الدول مبدأ الحـدود الاستعمارية المـوروثة اليوم). فإن خط الحدود الاستعمارية المورثة هو ذاك الخط الذى أسسـته السلطة السائدة سابقا بفضل عمل إيجابى ذو سلـطة تشريعية أو إدارية أو نتيـجة لسلسلة من الأعمال الرسـمية ذات الصلة. من يستطيع ان يشك فى ان بريطانيـا كسلطة سائدة حتى الاسـتقلال فى عـام ١٩٧١ قد قـررت ان حوار تنتـمى إلى البحـرين. فمـا ترونه الآن على الشاشـة وفى البند ١١٧ بملف القضاة هو خريطة ضـمتها البـحرين فى مرافعـاتها الأولى. ففى عـام ١٩٩٦ هذه الخريطة رقم (اتـش ٦ سى) نشرت من قبـل مدير المسح العسكرى للمملكة المتحدة. وقـد نشرت فى عام ١٩٧٢ أى تقريبا فى نفس تاريخ استقلال كل مـن البحرين وقطر. وهنا تبدو الحدود الدولية واضـحة وخالية من الخطأ انها (الميراث) الفعلى للبحرين وقطر المستقلتان وبالصدفة سوف تلاحظون ان التعليق على هذه الخريطة يشير إلى أربعـة أنواع من الطرق السريعة المنقسمة إلى الطرقات البـسيطة أو الممرات وليست فى حـاجة إلى ان اخبر المحكمـة ان الخرائط العسكرية تعتنى بشدة بالطرق. وعلى شبه الجزيـرة من جهة حوار مباشرة لا يوجد أى إشارة لأيـة طريق سواء كـان رئيسـيا أو ثانويا أو حـتى ممر. فكما أوضـحت

البحرين كـثيرا فإنهـا كانت مساحـة فارغة حتى فى ١٩٧١ ومازالـت حتى اليوم. وأود فى هذا الصدد ان اذكر المحكمة بأن تلك الخريطة تؤكد الصفحات التى جئت بها من طبعة المنجد الصـادرة فى عام ١٩٧٥ والتى رأيتموها فى الجولة الأولى من المرافعات. فجزر حوار تم تعريفها بانهـا تنتمى للبحرين والحدود الدولية اشار إليها بوضوح بأنهـا تقع بين جزر حـوار وساحل البحـرين والواقع أننا لا نرى أية طرق داخل قطر فى أى مكان بالقرب من جـزر حوار. هذا كل ما يتـعلق بذلك الأمر. وفى الجولة الثانيـة للمرافعات فإن قطر حسـبما ترى البحرين سعت لزعـزعة مبدأ الحدود الاستعـمارية الموروثة. وإذا سمحتم لى فـإن صديقى السيد فتحى كـميشة سوف يدحض ذلك فى غـضون دقائق. وبناء على دحـضه فإن البـحرين ترى ان على المحكمة ان تعـترف بحق البحرين فى جزر حـوار بناء على المبدأ الأول الذى ذكرته سابقا.

٢ ـ حجية الأمر المقضى به، فى حـال فقط ما إذا غضت المحكمة النظر عن مبدأ الحقـوق الاستعمارية الموروثة فـيما يتعلق بجزر حوار فـإننا عندئذ نحتاج إلى مناقشة وضـعية قرار التحكيم لعام ١٩٣٩. فـفى الجولة الثانية للمرافـعات قدمت قطر عددا من الطروحات والتى ترغب البـحرين فى ضمها. وهى معضـمها تتعلق بمرافعات البروفيسور سالمون فى الجولة الثانية بتاريخ ٢٠ يونيو والتى ركز فيها على مفـاوضات منتـصف الستـينات المتـعلقة بالتـحكيم الذى رغبت قطر فى بدايـته. فالقـضايا التى رغبت قطر فـى اثارتها فى ذلك التحكيم اسـتكملت على الحق فى جزر حوار وقد وافقت بريطانيا على اية من المملكة ان يعير هذا التحكيم بشرط ان توافق البـحرين على ذلك. وهنا ترى قطر ان ذلك يظـهر ضمنـيا ان بريطانيـا قد قبلت بان قرار ١٩٣٩ لم يكن حجية تقضى بالأمر الواقع وهذا غير مرتب له. ان بريطانيا فـقط كانت تعترف بمبدأ اولـى ألا وهو ان موافقة البحـرين كانت مطلوبة لإعادة فتح ملف حجية الأمر المقضى به. فما تم مناقشته فى منتصف الستينيات لم يكن النزاع الذى تم حسـمه فى عام ١٩٣٩. لقـد كان نزاعا اكـثر اتساعا اشـتمل

بصيغة رئيسية على مطالبة البحـرين بالزبارة بالاضافة إلى الخلافات حول مغاصات اللؤلؤ. تلك هى المسائل التى سعت البحرين لسنوات كـثيرة من أجل ان ينظر فيها لان البحرين لم تقبل ابدا بأن الحق فى الزبارة يمكن ان ينشأ من العدوان العسكرى فى عام ١٩٣٧ . وقد كـان طرح الموضوع بهذا الشكل غيـر مرضى لقطر ومن ثم فإن قطر فى المقـابل اثارت مسألة جزر حـوار. وقد كان رد الفعل البريـطانى غير واضح بالكامل فتلك ربما ستكون مسألة من نزاع اوسع سواء كان قرار ١٩٣٩ نظر فى السيادة على جزر حوار من عدمه فإذا كان ذلك هو ما أرادت قطر مناقشته وإذا ما وافقت البحرين على تلك المناقشـة فإنه لم يكن لدى بريطانيا أى مبررعلى عدم قبـوله. لكن فى الواقع ان البـحرين لم توافق على اعـادة التقـاضى بشأن الـقرار المتعلق بجـزر حوار. ومن ثم بقى قـرار حوار على ما هو عـليه. وكمـا رأينا فإن القرار بقى بالتـأكيد كـجزء من المفهـوم البريطانى للبـحرين المسـتقلة والتى اعادته بريطانيا عام ١٩٧١ وهكذا ظل حتى اليوم. وهناك بعض الطروحات من قبل قطر فيما يتعلق بالقرار ١٩٣٩ والذى طلب منى ان اتناولها فى مرافعات منفصلة لاحقا هذا الصباح وسوف يجيب الـبروفسير ريسمان على الدفوعات القطريـة فيما يتعلق بحجية الأمر المقضى به.

٣ ـ الحق الأصلى، فى الجـولة الثانيـة من المرافعـات قدمت قطر عـددا من الدفوعـات الوقائعيـة والقانونية والتـى ترغب البحرين فى دحـضها. لقـد ركزت مرافعة البروفيسور سالمون بكاملهـا تقريبا فى الجولة الثانية من المرافعات بتاريخ ٢٠ يونيو على المفـاوضات التى جرت فى منتـصف الستينيـات (١٩٦٠) والتى تتعلق بتحكيم كـانت قطر ترغب فيه. المـسائل التى رغبت قطر بمناقـشتهـا فى مثل هذا التحكيم تشـمل ملكية جـزر حوار. لقد وافـقت بريطانيا على امكانيـة إجراء هذا التحكيم شـرط ان توافق عليه البحرين أيضـا. قطر تجادل فى ان هذا يدل على ان بريطانيا قبلت ضـمنيا بان قرار ١٩٣٩ لم يكن قرار حجة مقـضى بها قانونا. هذا أمر لا يـترتب عليـه أى اثر إذ أن بريطانيا كـانت فقط تقـر بمبدأ اسـاسى وهو أن

موافقة البحرين كانت مطلوبة لاعادة فتح موضوع مقضى فيه. والحقيقة ان الوقت اللازم لدحض هذه الجدلية يقل كثيرا عن الوقت الذى صرف فى انشائها. ان الذى كانت تتم مناقشته فى منتصف الستينيات لم يكن الخلاف الذى تم البت فيه فى عام ١٩٣٩ بل كان خلافا أعرض يشمل بصورة رئيسية حجة البحرين فى السيادة على بعض مغاصات اللؤلؤ. لقد كانت هذه المسائل هى ما سعت البحرين إلى اسماع صوتها بشأنها لسنوات طويلة لان البحرين لم تقبل ابدا بأن السيادة على الزبارة جاءت فى أعقاب العدوان المسلح فى عام ١٩٣٧. ان أى نقاش بشأن هذا الموضوع لم يكن أمراً جذاباً بالنسبة لقطر. ولكى تواجه ذلك اثارت قطر فى اجراء مضاد مسألة جزر حوار. كان رد فعل بريطانيا ردا لا يذكر بالمرة لان تلك المسألة كجزء من خلاف أوسع هى ما إذا كان قرار ١٩٣٩ قد وضع أو لم يضع حدا لمسألة السيادة على جزر حوار.

انها لابد وان تكون فى طبيعتها اتفاقية دفع اضافى مستعجل من النوع الذى ورد فى مرافعة البروفيسور رايزمان فى ٩ يونيو. لو كان هذا ما ارادت قطر ان تناقشه ولو ان البحرين وافقت على اجراء ذلك النقاش لما كان هناك أى سبب يحول دون موافقة بريطانيا على ذلك. ولكن البحرين لم توافق على العودة إلى مقاضاة قرار حوار وهكذا بقى قرار حوار وكما شاهدنا بقى ذلك القرار بكل تأكيد جزءاً من تصور بريطانيا للبحرين المستقلة التى أعاده إليها استقلالها عام ١٩٧١. ويبقى الأمر كذلك حتى يومنا هذا. هناك بعض الدفوع الوقائعية التى تقدمت بها قطر بشأن قرار عام ١٩٣٩ والذى طلب منى الرد عليه فى مرافعة منفصلة فى وقت اخر من صباح اليوم ومن ثم يجيب البروفيسور رايزمان على دفوعات قطر القانونية فيما يتعلق بقرار الحجة المقضى بها قانونا.

(حق السيادة الأصلى) ليس تعبيرا فنيا ولكنه مجرد طريق للقول انه إذا ما كانت جزر تابعة للبحرين كنتيجة للاستقلال فى عام ١٩٧١ ولا نتيجة لحكم تحكيم بريطانيا فى عام ١٩٣٩ فإن البحرين مع ذلك لها حق السيادة الأصلى المسبق وليس

قطر. هذه المناقشة ليست من النوع الذى ستجده المحكمة فى المرافعات التحريرية والمرافعات التحريرية المضادة. انها واحدة ظهرت بصورة أولية فى رد قطر ومن ثم يبدو انه جرى تضخيمها لتصبح جزءا اساسيا من قضية قطر عندما بدأت هذه المرافعات الشفهية. هذا التطور مرتبط مباشرة باختفاء الوثائق الاثنتين والثمانين (٨٢).

وإذا ما كانت قطر لاتزال تعتقد بانه يمكنها الاعتماد على تلك الوثائق فإنها أى قطر مستعدة للنقاش مع البحرين على اساس أرضية ممارسات السيادة. كان دافع قطر الأصلى هو انها تستطيع اثبات سيادتها على جزر حوار على أساس بنية مشابهة للبنية التى وضعتها البحرين بين يدى المحكمة. المشكلة الوحيدة طبعا ان الوثائق كانت مزورة وان قطر اضطرت لسحبها. عند هذه النقطة وبصورة مفاجئة بدأت قطر تجادل بأن مثل هذا النوع من الاثبات لا قيمة له وانه غير كاف لاثبات السيادة وكالثعلب فى خرافة ايسوب فإنها عندما وجدت ان العنب كان ابعد من ان تصل إليها يدها بدأت قطر تقول انه كان حامضا، وقد شرح لكم السير ايلى لوترباخت هذا الموضوع فى الجولة الأولى للمرافعات. لقد اثار فى مرافعته بأنه ينبغى ان تلزم بلب القيمة الاختبارية للمعايير التى دعمتها ضمنا ولكن دون أى التباس فى الوقت الذى تقدم فيه البينة المزعومة لممارسات السيادة. ولم تسمع البحرين جوابا من قطر على دفع السير ايلى. لقد قامت قطر عوضا عن ذلك ابتدعت نظرية جديدة هى حق السيادة الأصلى وهو مجرد فكرة تجريدية كانت قطر تأمل من ورائها تحقيق اعجوبة اخفاء حقيقة انها لا تملك أى دليل مهما كان على انها بسطت فى أى وقت سيادتها على جزر حوار. ولكن عندما يفحص المرء هذه الاطروحة فإنها تميط اللثام عن نفسها لتكون فى صالح البحرين. لقد اقرت قطر وفى عدة مناسبات وأبرزها فى الفقرة الخامسة من دعواها التى رفعتها إلى هذه المحكمة فى يوليو ١٩٩١ بأن شبه جزيرة قطر وحتى عام ١٨٦٨ على الأقل كانت تحت سيادة البحرين. ان البحرين تعترف بان قطر قامت فيما بعد بانشاء نفسها

ككيـان مستـقل أولا فى الدوحة ومن ثـم فى أماكن أخرى فـى شبه جـزيرة قطر ونتيـجة لذلك تكون البـحرين قد تخلـت عن سيادتهـا على منطقة اكـبر. ولكن البحرين اسوة بما يتعلق بالزبارة لم تتنازل عن حقها فى السيادة على جزر حوار.

تقول قطر ان البريطانيين بطريقـة تنازلوا عن جزر حوار لقطر ولدى البحرين جوابان على ذلك:

١ ـ ان السجلات كمـا يبين السير ايلى لوترباخت فى مرافعتـه صباح غد لا تؤيد الاستنتاج بأن بريطانيا لم تزعم بأنها خصـصت جزر حوار لكيان قطر سياسى جديد.

٢ ـ اضف إلى ذلك ان بريطانيا لم تملك حق السيادة والمرء يستطيع التصرف فقط بما يملك.

لاتحتاج البحرين إلى اثبات حق سـيادتها الأصلى على جزر حوار لانه سبق وان اعترفت قطر بذلـك. كان على قطر ان أثبتت بأنها انتزعـت حق البحرين فى السيادة عام ١٨٦٨ أو بعـدها وهذا الأمر كما سيشرحه السـير ايلى بشكل تفصيلى ما فشلت قطر فى اثباته.

٣ ـ فيما يتعلق بالدلائل الثابتة والمستمرة لسلطة السيادة فى مرحلة المرافعات التـحريرية لـهذه القـضـية قـدمت قطر حـوالى ٨٩٠٠ صفـحـة من المرافعـات والمستندات. البحـرين قدمت ما يزيد قليلا عن ٢٣٠٠ صـفحة ومع ذلك وبالرغم من ان قطر قدمت اربعة أضعاف ما قدمتـه البحرين من المرافعات التحريرية فإنه لم تقدم أى بينة على ممارستها الفـعلية للسلطة فى أى وقت من الأوقات. إذن التاريخ يعيد نفسـه والأسباب التى اعطيت عندما اقرت بريطانيا سيـادة البحرين على جزر حوار فى عام ١٩٣٩ تشمل بصورة رئيسية ما يلى:

باختـصار لم يبرز شيخ قطر أى دليل مهما كان انه يعـتمد فقـط على تأكـيد غيـر مدعوم للسيـادة على اسـاس القرب الجغـرافى وعلى اساس أقـوال مزعـومة لاشـخـاص غير معروفين. بعد ٦٠ سنة وبكل الموارد المتاحة لها بما فى ذلك فريق

قانونى فى منتهى القدرة والإبداع لم تتمكن قطر من ان تقدم أى شىء أكثر مما قدمه سالفا الشيخ عبدالله (أو مستر جون سكلروس من شركة النفط).

ان من الصعب على المرء ان يتخيل توضيحا أفضل لحكمة المبدأ الذى يقول بأن الأمور التى جرى البت فيها ينبغى عدم العودة إلى المقاضاة فيها. قطر لم تقدم شيئا جديدا انها فقط تريد القاء النرد مرة أخرى. ان اعتماد قطر على الحدود الطبيعية لا يتعدى ان يكون طريقة جديدة لاعادة نقاش موضوع القرب، ان القول بأن قطر يجب ان تضم الأراضى التى ترغب فيها الآن لانها ينبغى ان تكون امتدادا طبيعيا لشبه جزيرة قطر وان تضم كل شىء داخل مياهها الاقليمية لا يتعدى كونه صياغة معادة لموضوع القرب. هناك أمثلة كثيرة لنظم سياسة مجاورة استقلت الواحدة منها عن الأخرى رغم انه لم يكن هناك حدود طبيعية بينها وبمفهوم المخالفة. هناك أمثلة عديدة على تضاريس طبيعية هامة كالأنهار أو سلاسل الجبال التى لم تمنع الناس على جانبيها من ربط أنفسهم بمصير وطنى مشترك. وهكذا فإن احد الاستشاريين التى اعتمدت عليهم قطر فى هذه القضية وهو بروفيسور برسكوت كتب حوالى ربع قرن بأن (فكرة الحدود الطبيعية اسقطت منذ عقود، وجميع الحدود السياسية حدود اصطناعية لانها تحتاج إلى اختيار خط معين داخل منطقة يكون فيها تغيير التضاريس الطبيعية امرا قاسيا صعبا). محكمة التحكيم فى خلاف غينيا بيساو والسنغال عرفت فكرة (الحدود الدولية) بالعودة إلى (توسيع سريان القواعد القانونية فى المجال لدولة معينة). وبكل بساطة فإن قطر لن تبين بأن مجال نظامها القانونى قد امتد إلى جزر حوار فى أى وقت من الأوقات. سيثبت السير ايلى فى نهاية مرافعته عدم جدوى محاولات قطر المتكررة لاجتياز الحاجز القانونى الهائل الذى يحول بينها وبين أى دفع قائم فقط على أساس مسألة القرب حتى عندما يحاول طرف الادعاء كما تفعل قطر بشجاعة إلى الاقتراح بأن هناك حقا خاصا لطرد الجار من الجزر الواقعة فى المياه الإقليمية.

بعد ذلك سيعالج مستر روبرت فولتيرا امر محاولات قطر لدحض ممارسات البحرين الكثيرة لممارسات سيادتها بما فى ذلك الخيال المنافى للعقل بأن البحرين قد قامت بصورة غير مشروعة بغزو و (احتلال) جزر حوار فى عام ١٩٣٧. ربما على ان أبرر استخدام عبارة منافى للعقل التى أؤكد لكم بأن استخدامها كان متعمدا. لقد استمعت المحكمة إلى محامى قطر وهو يعبر عن نفسه بطريقة عاطفية بشأن الطريقة المزعومة التى قامت بها البحرين بخرق حرمة أراضى قطر باحتلال جزر حوار فى عام ١٩٣٧. ما هو الأساس الذى تقوم عليه هذه العاطفة. هل طرد مواطن قطرى واحد من بيته. هل تقطعت روابط أى عائلة قطرية. هل أخذ سكان قرية قطرية واحدة من مكان عبادتها وبعيدا عن حظرات الصيد. وبعيدا عن المقابر التى تضم رفات اسلافها. طبعا (لا) هناك حقيقة اساسية فى هذه القضية التى قد تكون هناك بعض الخطورة فى التغاضى عنها. الحقيقة الأساسية هى كما يلى: لم يرد فى آلاف الوثائق التى قدمتها قطر للمحكمة عدا الاثنين والثمانين وثيقة مرورة أى دليل مهما كان على ان قطريا واحدا قد عاش على جزر حوار. حول جزر حوار أو حتى القيام بزيارة الأهل هناك. لاشك انه لايوجد شيخ واحد من قطر سبق وان وطأت قدماه هذه الجزر والدليل الوحيد القائم على تواجد أى شخص قطرى سبق له وان امضى دقائق قليلة على هذه الجزر إنما يتجسد فى قضية تعدى بعض الصيادين القطريين على الأراضى التى حدثت فى ١٩٣٨. ولاشك أن عام ١٩٣٨ شهد نزاعا حول الجزر وربما يستطيع المرء ان يحمل القول فى ان الشيخ عبدالله قد أرسل احد اتباعه ليلقى نظرة على هذه الجزر والتى لم يكن يعلم عنها أى شيء على الاطلاق. وقد تم القبض فورا على هؤلاء المعتدين ونقلوا إلى الجزيرة الأم وهى البحرين ثم اعيدوا إلى قطر.

اتيحت لى الفرصة لكى اتحدث أمام المحكمة على نحو مفصل حول هذا الموضوع الغريب وهو عدم معرفة الشيخ عبدالله التامه بطبيعة جزر حوار بل حتى بموقعها حيث اعتقد انها تقع فى الشمال. لقد قال ان الجزر لم يسكنها احد على

الإطلاق ولم يكن بهـا اية ماشيـة بل الأكثـر من ذلك قال انهـا كانت اصـغر من حجـمها الطبيـعى خمس مرات. واريد هنا ان اتحـدث بلغة واضحـة كيف يمكن للمرء ان يشـرح ان يكون شخص ما علـى هذه الدرجة من الثقـة وهذا القدر من الخطأ. والرد البسـيط على هذا الأمر هو ان الشيخ عـبدالله كما أكـد ذلك الوكيل السـياسى الذى لم يذهب على الاطلاق إلى جـزر حوار كـان يفتـرض انه يطالب بتلك الجزر الصـغيرة القريبة من رأس راكـان التى لا تبعد كثـيرا عن الزبارة. ومع ذلك فلم نسمع بأى رد على ذلـك من قطر فى الجولة الثانيـة للمرافعات واكـتفت قطر بالشكوك من ان البـحـرين (احتلت) جـزر حـوار منتهـكة بذلك نظرية قطر الجديدة الغامضة (للحيازة الأصـلية). وربما تسعى قطر فى ظل علم الواقع الحقيقى ان تضرب لنا أول مـثل فى التاريخ لواقع هجـوم خيالى. وممـا يحزن كمـا نعرف جمـيعا هناك فى عالمنا الزاخـر بالأحداث المضطربة أماكن مـحتلة كثيـرة والتاريخ الحديث ملئ بالأحداث الدرامـية لعائلات اقتلعت من جـذورها ولاشخاص طردوا من بيـوت اجـدادهم وذويهم ومن أمـاكن عـبـادتهم ومن مـدارسـهم هؤلاء هم الأشخاص الذين يحق لهم التـعبير عن احاسـيسهم الحقيـقة تجاه الظلم الذى وقع عليهـم وكيف يمكن لنا ان نتـجاهل مشـاركتـهم هذه الأحاسيـس. ولكن إذا ما حاولت قطر ان تسـاوى مع ضحايا هذه الأحداث الدراميـة فلا شك ان هذا يكون بمثابة تزيـيف للتاريخ لا يمكن قـبوله. ويجدر بى ان اقـول إنه فى خلال فـترات النزاع بين شيوخ البـحرين وقطر لم تقع هذه الأحداث فى حوار كـما انها لم تقع من جانب أشخـاص من البحرين. وبعد ان فند مـستر فولتيـرا ادعاءات قطر حول الممارسات الفـعلية لسيادة البحرين فـإن البحرين تعتقد انهـا قالت كل ما يجب ان يقال فيما يتعلق بسيادتهـا على جزر حوار. وتنتقل بعد ذلك إلى العناصر الأخرى أساس الملكية الخاصة للنزاع حول الأرض.

١ ـ على عكس الموقف بالنسبة لجزر حوار بترسـيمها لا تستطيع البحرين ان تشير حدود معينة سبق من جانب بريطانيا وكانت نافذة اعتبارا من تاريخ الاستقلال

والتى رسمت منطقة الزبارة البحرينية على نحو لا يكتنفه الغموض. ومع ذلك تثبت السجلات ان بريطانيا اعترفت بحقوق البحرين فى هذه المناطق وانها لم تحجب هذه الاعتراف وقت الاستقلال. وفى هذا المقام تنطبق تماما كل الدفوعات التى ارساها سير ايلى فيما يتعلق بجزر حوار وهنا أيضا نجد جدوى الأسئلة التى اثارها القاضى فيرخشتين فى ١٥ يونيو عام ٢٠٠٠ وهى ما هو الميراث التى ورثته البحرين بعد الاستقلال بالنسبة لمنطقة الزبارة وغيرها من المناطق المتنازع عليها والتى تقول البحرين بانها توابعها. وبما ان الخصوم قد اختاروا ان يردوا على هذه الأسئلة فسوف نقوم بالرد على هذه الأسئلة كتابة أيضا وبالإشارة إلى الوثائق التى تسجل مفهوم بريطانيا لنطاق السيادة على الأراضى وفقا للاستقلال الممنوح للبحرين فى عام ١٩٧١.

٢ ـ مقارنة ممارسات السيادة الفعلية ومظاهر استمرار السلطة لقد تكرر ذكر ممارسات السيادة الفعلية فى هذه القاعة على مدى أربعة أسابيع الماضية وقع ذلك فإن قطر لم تقدم ما يشير إلى اية ممارسات للسيادة الفعلية لها سواء تعلق الأمر بالزبارة أو بجزر حوار بما فى ذلك وغيرها من الجزر ذات المعالم البحرية فى المنطقة المتنازع عليها لم تقدم قطر ولو مثلا واحدا لأية ممارسات للسيادة الفعلية لها كما انها فيما عدا ما ادعته من مزاعم لا أساس لها من أثر بعض الأدلة المقدمة من البحرين وخاصة (شهادة الشهود) مشكوك فى أمرها. لم توافق على أى دليل يثبت ممارسات السيادة الفعلية للبحرين. وبما أن البحرين تقدم دفوعها النهائية فى القضية المطروحة فإن عدم التناسق الملحوظ بين الطرفين يجب اخذه فى الاعتبار بالاضافة إلى ملاحظات أخرى.

بالرغم من الجهود المبذولة من جانب قطر لتفادى هذه المسألة فإنّ مبدأ الملكية وفقا لمبادئ القانون الدولى يتأسس على مظاهر وممارسات السيادة الفعلية.

ثانيا ـ ان قطر ذاتها تطالب بملكية عدد من الجزر وكذلك نتوءات أدنى المد فى المناطق المتنازع عليها وتعترف بأنها مخصصات وطنية وان وسيلة اثبات ذلك هو

من خلال تقديم أدلة ممارسات السيادة الفعلية.

ثالثا ـ استغرقت البحرين وقتا طويلا خلال الخمس سنوات التى مضت لاثبات ممارسات السيادة الفعلية فى هذه القضية بالنسبة للزبارة وجزر حوار والجزر والمعالم البحرية الأخرى المتنازع عليها وقد جاء ذلك بالتفصيل فى المذكرات الكتابية والتى اشتملت على الأدلة المستندية من الملفات البريطانية والبحرينية والعثمانية. وكذلك الأدلة بالصور والأنشطة البترولية وفقا للامتيازات والتراخيص الممنوحة كذلك أعمال الصيد وانشطة السواحل علاوة على الأدلة الخاصة بالعفو عن الأشخاص والشهادات المشفوعة باليمين الصادرة للبحرينيين ولمواطنين تابعين لطرف ثالث. فقد ركزنا فى دفوعنا الشفهية على تقديم هذا الكم من الأدلة ولكن الخصوم اختاروا تجاهلها وكأن لا وجود لها. ولكن أؤكد انها قائمة وانها تشكل أهمية بالغة لحسم الأراضى المتنازع عليها وانا على ثقة تامة بأن المحكمة لن تتجاهلها. وأخيرا قد لا يكون من غير الانصاف لدولة البحرين ولزملائى إذ لم أعقب على اتجاه محامى قطر للإشارة إلى بعض الأدلة المستندية المقدمة من البحرين باعتبارهما موضع شك ربما تكون المحكمة قد لاحظت ان البحرين لم تلجأ إلى استخدام مثل هذه العبارات وإذا كانت لنا أية شكوك حول أهلية اية مستند لكنا أخضعناه للفحص المهنى والطب الشرعى. وإذا كانت الأدلة اصلية فربما تسألنا عن صلتها وارتباطها بالدفاع ولكننا لم نلجأ بتاتا إلى تمريرها كأدلة مشكوك فيها. وبذلك نشير إلى أن خصومنا كانوا يسعون إلى عرض مستندات غير ذى أهلية للمحكمة ونعتبر أنا وزملائى ان تناول قطر على هذا النحو لما قدمناه هو شيء يدعو للأسف من وجهة نظر مهنية ان يصدر هذا عن محامى يواجهه موقف لا يحسد عليه عندما عرض أمام محكمة العدل الدولية ٨٢ وثيقة مزورة واضطر إلى سحبها بعد ذلك. وعلى اية حال تلعب ممارسات السيادة الفعلية فى هذه القضية دورين اساسيين أولهما اثبات الملكية وثانيهما ايجاد التوازن بين مطالبات السيادة بالمدى الضرورى الذى يثبت حق الملكية وربما أعود قبل ان تنعقد المحكمة

غدا للتحدث حول ممارسات السيادة الفعلية فى الزبارة ولكى اثبت انه بالرغم من ان الممارسات الفعلية للبحرين ليست بنفس القدر والقوة الهائلتين كما هو الحال بالنسبة لجزر حوار - إلا انها - أ - كافية إذا ما اخذنا فى الاعتبار السياق الثقافى والأيكولوجى.

ب - انها تفوق بكثير ما قدمته قطر فى هذا السبيل وهى فى الحقيقة لم تقدم أى شىء يذكر. وعلى أية حال وقبل اختتام كلمتى سوف اعرض اقتراحين بشأن قرار بريطانيا لعام ١٩٣٩ بجزر حوار.

أولا: ان هذا القرار اصبح امرا واقعا بمرور الوقت وثانيا انه قد اعيد اثارته من جديد من جانب قطر كأمر تكتيكى.

ثانيا: وبصرف النظر عن عدم قيمته القانونية فإن هجوم قطر على الأثر الأدبى للقرار البريطانى لا أساس له فى الواقع. وسوف يعقب كل من زملائى البروفيسور وايزمان وفيل على بعض المزاعم التى أكدتها قطر فى الجولة الثانية فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية. فإننى ادعو المحكمة ان تأخذ فى اعتبارها انه لكى نكون متسقين فى تنظيم عرض الأدلة والدفوع فإن موضوعات السيادة على فشت الديبل وقطعة جرادة وغيرها من المعالم البحرية تقع أيضا فى نطاق دفوعها وأننى آمل ان يكون هذا الاستعراض قد ساعد المحكمة فى فهم موقف البحرين فإننى اطلب إلى السيد الرئيس ان يعطى الكلمة للسيد فتحى كميشة لكى يتناول عرض الأسس التى ترتكز عليها سيادة البحرين لجزر حوار. ان قرار تحكيم بريطانيا الصادر فى عام ١٩٣٩ يعتبر جوهريا لما تمثله البحرين اليوم. انها ليست مسألة أرض فحسب إذ انها فى تفرعاتها الأوسع مسألة غذاء وقوت بالاضافة إلى قنوات مرور بحرية وجوية. وكما أبلغ سعادة وكيل دولة البحرين المحكمة فى بيانه الافتتاحى انه بدون جزر حوار (لن تكون بلادنا مبتورة فحسب) ولكن حتى السيادة المتبقية لنا ستتضاءل بشكل غير محتمل. ان قرار التحكيم الصادر فى ١٩٣٩ يجب ان يفهم فى منظورة الواقعى. ان عنصرا جوهريا فى السياق الوقائعى هو

الحقيقة الواضحة بان سكان قطر تواجدوا دوما على الساحل الشرقى من شبه جزيرة قطر على مسافة من جزر حوار ابعد من المسافة التى تبعد جزر حوار عن جزيرة البحرين الرئيسية.

اسمحوا لى أن أذكركم بأن تمركز سكان قطر حول الدوحة ثابت طوال تاريخها. ان ٩٧ فى المئة من سكان قطر اليوم يعيشون فى الدوحة أو أماكن أخرى على الساحل الشرقى. ان هذه هى احصائيات قطر نفسها. ونظرا لان الاستيطان الأصلى فى الدوحة جاء لاستغلال ضفاف اللؤلؤ إلى الشرق فإن قطر قد سعت بمثابرة ولجاح لاستغلال مجال بحرى واسع إلى الشرق. وإذا عدنا إلى الوراء كان تعداد سكان قطر أقل طبعا إلا ان توزيع السكان كان ذاته الموجود الآن. وفى يدى كتاب عنوانه (خلق قطر) وهو عنوان مثير للاهتمام من تأليف عضو فى لجنة قطر التاريخية. وقد اشارت قطر إلى هذا الكتاب بانه كتاب مأذون. ويستعرض الكتاب الأدلة المتوفرة ويقدر عدد سكان قطر عام ١٩٠٨ بـ ٢٧,٠٠٠ وخلال الثلاثين عاما التى تلت ذلك التاريخ كان هناك هجرة على نطاق هام من قطر نتيجة الانحدار الكبير فى صناعة استخراج اللؤلؤ بالاضافة على ما يبدو إلى الإفراط فى فرض الضرائب من قبل عائلة آل ثانى.. والرقم الذى يورده الكتاب لتعداد سكان قطر عام ١٩٣٩ يكاد يكون ذاته وهو ٢٨,٠٠٠ نسمة.

تذكرون ان المؤلف ذكر انه فى عام ١٩٠٨ كان هناك ثلاث بلدان مأهولة فقط على الساحل الغربى الشمالى لقطر وهى. أبوضلوف والحدية وخور حسن (أو الخوير). بالاضافة إلى ذلك لم يزد عدد القرى الثلاث مجتمعة على ٨٠٠ نسمة، والـ ٨٠٠ نسمة يشكلون تقريبا ثلاثة فى المئة من إجمالى سكان قطر، وهو يتوافق تماما مع توزيع السكان الحالى فى قطر. وبما ان تلك البلدات الثلاث تقع إلى الشمال بمسافة بعيدة فإنه لم يكن هناك احد يسكن فى أى مكان على كامل الساحل الغربى بالقرب من جزر حوار. ويشرح المؤلف ان (موقع القرى حدده وجود الماء). فعدما بدأت شركة بى. سى. ال. عملياتها النفطية فى دخان

وجلبت ٣٠٠ عـاملا فى أوائل الأربعينات من القرن العشرين كانت المياه تجلب بالقنوات من البحرين. ان قطر لم تطعن فى أى من هذه الوقائع. ان القرائن واضحة فسكان قطر لم يقربوا جزر حوار. وقد تذكر المحكمة ان الخريطة التى دار حولها نقاش كثير والملحقة بالامتياز الذى منحته قطر لشركة بى. ال. سى. عام ١٩٣٩ بين شبكة الطرق تلك والتى تشرح نفسها بنفسها وقدمت كالبند رقم ١١٩ فى ملف القاضى. هكذا إذا سيدى الرئيس وهيئة المحكمة كان الواقع المادى والسكانى. وهو يناقض بشكل صارخ تجريدات قطر الحالية الانانية والتى لا شكل لها حول الحدود الطبيعية والحق الأصلى فى السيادة. كيف يمكن القول إذا استعرنا كلمات القرار بالحكم فى قضية غينيا بيساو ضد السنغال بأن قطر اعتبارا من قرار التحكيم البريطانى الصادر فى ١٩٣٩ وسعت فى مساحة سريان القواعد القانونية للدولة فى المكان لاقامة السيطرة على جزر حوار.

أنا اتردد قبل ان أعرض للمحكمة شيئا رأيته ثلاثة مرات ولكن أطمع فى صبركم للسماح لى بحق الرد لثلاثين ثانية. دعونى أسأل لماذا السيد بندى قلق لهذه الدرجة من خريطة عزت، ان السبب هو لانه يصر على ان كل ما يسميه بـ (أدلة الخرائط) يبين ان قطر تعنى شبه جزيرة قطر بكاملها. ان خريطة عزت استثناء مزعج لقطر. وطبعا قد اعد هذه الخريطة شخص ذهب فعلا إلى المكان فى عام ١٨٧٨ أى مباشرة بعد الوقت الذى تريدكم قطر أن تعتقدوا أنها حققت السيادة الإقليمية من الساحل إلى الساحل. ان الصورة التى يقدمها القبطان عزت مختلفة جدا. من جانبنا فإننا نقول شيئا بسيطا جدا. لاحظ القبطان عزت أن هناك شيئا ما فى خليج البحرين، مستوطنات واناس وتجمع اجتماعى. وجزر حوار كانت جزءا من ذلك التجمع. وهنا يوجد تجمع اخر للسكان وهذا هو ماسماه بقطر. وبين التجمعين، لا شىء ربع خالى. قال السيد بندى ان السفر على الأرض الصحراوية التى فيها حصى تلك لم يكن صعبا بالضرورة. انه محق لاينبغى على المرء ان يشق طريقه فى الغابات أو ان يعبر أنهار مخيفة. لكن ملاحظة بندى تتفادى النقطة

الأساسية، فى ذلك الوقت اكان ذلك المكان خطرا وموحشا. وتذكرون انه عندما عبر تلك المنطقة الصحراوية عام ١٩٤١ قال المقيم السياسى السير روبرت هاى «لقد كان السفر فى تلك الأماكن الموحشة امر غريب، بدون أى نوع من الحماية المسلحة». ان احدى المشاكل التى كانت تتكرر عند السفر من الدوحة هى انه بمجرد ان يترك المسافرون الدوحة كانوا يتعرضون للسلب والقرصنة والسطو والاختطاف. وعلى سبيل المثال إذا قرأ المرء التقارير السنوية المبكرة للوكيل السياسى لقطر والتى قدمتها البحرين فى مرافعاتها يجد المرء انها تتناول بشكل كامل تقريبا المشاكل الأمنية كالغارات والهجمات والنهب والكمائن.

نتيجة لذلك كتب الوكيل السياسى انه تم تعزيز قوافل الحماية لتصبح ٢٥٠ فارسا. و٢٥٠ فارسا تعنى حملة لابأس بها. وتعنى تكاليف لا بأس بها. ولم يكن هناك سبب لارسال مثل تلك الحملات لعبور الصحراء القطرية للذهاب إلى جزر حوار. كان سكان جزر حوار يبيعون انتاجهم المتواضع عن الأسماك واللؤلؤ والجبس فى أسواق المنامة والمحرق التى لا تبعدها عن حوار إلا رحلة قصيرة ممتعة.

تقرير ليثويت..

ان الدليل الوحيد الذى تشير إليه قطر لدعم قولها بأن بريطانيا دائما اعترفت بسيادة قطر على جزر حوار إلى ان حصل عكس مفاجئ لتلك السياسة عام ١٩٣٦ يتصل بالآراء التى عبر عنها المسئولون البريطانيون فى لندن عندما بدأوا دراسة مسألة السيادة على جزر حوار عام ١٩٣٣. ان أول امر يلاحظه المرء إذا كانت قطر محقة فى قولها ان المسئولين البريطانيين قرروا عام ١٩٣٣ ان جزر حوار لم تتبع البحرين لكان ذلك خروجا غير عادى على الأقل قرن كامل من التاريخ السابق من تقرير القبطان بروكس عام ١٨٢٩ بأن جزر حوار تتبع البحرين إلى موقف بريطانيا الواضح فيما يتعلق بحادث الزخنونية إلى الاعتراف بأن جزر حوار كان يسكنها دواسر البحرين إلى تقارير وزارة البحرية البريطانية فى عام ١٩١٥/١٩١٦. بمعنى اخر فإن ذلك التحول الكامل فى الموقف عام ١٩٣٣ كان انحرافا. لكن وكما

سيبين فحص أكثر دقة للسجلات لم يجر أى نقض للاستنتاج السابق الثابت بأن حوار تتبع البحرين. تورد قطر رسالة مؤرخة فى ٣ مايو ١٩٣٣ مرسلة من السيد ليثويت إلى السيد ستارلنج وهما مسئولان بريطانيان كانا يعملان فى لندن. ويبدو ان تلك الرسالة كانت ردا اوليا على استفسار حول نطاق الأقاليم الخاضعة لحاكم البحرين. وجرى الاستفسار فى إطار المفاوضات حول الامتيازات النفطية التى كانت على وشك البدء. سبقت الرسالة تحقيق أجراه مسئولون بريطانيون ونتج عنه اعادة تأكيد وجهة النظر بأن جزر حوار تتبع البحرين. وفى رسالته يسمى السيد ليثويت عددا من جزر ارخبيل البحرين. لم يذكر جزر حوار بين تلك الجزر التى سماها. وتستنتج قطر من ذلك ان السياسة الرسمية للحكومة البريطانية كانت ان جزر حوار لا تتبع البحرين بل تتبع قطر بدلا من ذلك. طبعا ان ذلك يعطى لكلمات ليثويت معنى بعيدا عن قصده. ان ليثويت لم يقل شيئا كهذا فى رسالته. وليس ذلك فحسب لكنه تابع ليقول، وقطر لم تورد هذا الجزء من الوثائق ان المعلومات اعلاه وأخشى انها غير مترابطة نوعا ما مأخوذة من دليل لوريمر ويوحى (دليل الخليج) بأن الارخبيل محاط بحيود تمتد إلى مسافة لابأس بها وضفاف لابد ان الشيخ سيطالب بها إذا اثيرت ايه مسألة ولدى النظر فى اية منحة أو امتياز فيما يتعلق بـ (الأراضى المسيطر عليها) أو (البحرين) ويبدو من الضرورى ان يكون هناك فهما واضحا للمساحة المقصودة بالضبط. ويختم ليثويت رسالته بالإشارة إلى اجتماع داخلى بين الإدارات قرر عقده فى وقت لاحق فى ذات اليوم لمناقشة مسألة نطاق اقاليم البحرين. أنا سأطلب من مور ان يكلف ممثل وزارة البحرين ان يجلب معه لاجتماع عصر اليوم خريطة للبحرين تعطى فكرة اوضح عن الوضع عن المعلومات المشتتة أعلاه. ويبدو ان ليتويت لم يتقدم ابعد من ذلك بحلول أغسطس ١٩٢٣ عندما يستمر فى التخمين ان أراضى البحرين (حسب ما افترض يستثنى حوار والتى على ايه حال تتبع قطر جغرافيا والتى تعد أقصى وأكبر جزيرة من ناحية القرب من مجموعة الجزر التى تقع مباشرة على بعد قليل من الساحل

القطرى). واختتم المحامى عن قطر هذين الخطابين قـائلا (وهكذا فإن ليتويت كان المسـؤول الأكثـر علما بـأمور الجـغرافـيا فى المكـتب الهندى فى ذلك الوقت) ان الجغـرافيا سيـدى الرئيس (لهذا الجزء من الخليج كـانت ترى دون تردد انه فى عام ١٩٣٣ لم يمارس حاكم البحرين اية سلطة على جزر حوار).

دون تردد لم تمارس البحـرين اية سلطة على جزر حـوار لاشك ان المحكمة تتذكـر ان ملاحظات السيد ليـتويت الخبيـر الجغرافى تتـركز على الجغرافـيا وليس السيادة، وان وصف كلمـاته على انها تعبر دون تردد عن سيطرة سيـاسية وليست سيادة قانونية هو امر أقل مـا يمكن وصفه انه يدعو للدهشة. من الواضح ان هذه الخطابات تعبر عن وجـهة نظر مرحلية حيث تضمنت تحـذيرا صريحا بانه لابد من توافر المعلومات الحقيقية قبل الوصول إلى نتـيجة نهائية. ومن غير المعقول الادعاء بأنها تشكـل وجهة نظر نهـائية للحكومـة البريطانية بأن جـزر حوار ليـست تابعة للبحرين. وقد حذر ليتويت بأن هذه المعـلومات كانت مبعثرة (وهالكة) وأنه طالب بالحصول على معلومـات أفضل حتى يتمكن من فهم أفضل لما هو التـحديد امتداد أراضى البحرين. ومن الواضح ان ليتويت لم يكن يقـصد أن يعتمد الآخرون على تعقيباته بشـكل رسمى أو أنها تشكل مصدر قوة. فهو يصف مـلاحظاته الجغرافية بشأن جزر حوار بكلمـة (افتراضا) وإذا ما وضعنا المقتطفـات القصيرة من الخطاب المقدم من قطر فى سياقه الحقيقى فإنه من الجلى ان هذا الخطاب لا يؤيد مزاعم قطر التى تدعى فيها ان ليتويت (ناهيك عن ان الحكومـة البريطانية قررت ان جزر حوار ليـست تابعة للبـحرين). بل الأهـم من ذلك لا يوجد فى هذا الخطاب ايه إشـارة سواء صراحة أو ضمنا إلى دولة قطر وحاكمها أو إلى آل ثانى. ومع ذلك فإن كل نظرية قطر التى تقـول بأن بريطانيا اعـترفت بسـيادة قطر على الجزر اسـتندت فى الأساس على هذين الخطابين. أكدت التـحقيقات اللاحقة للمـسؤولين البريطانيين الذين تولوا هذا الأمـر فيـمـا بعد ان البـحرين تملـك السيـادة على جزر حـوار. والمحصلة النهـائية هى ان وجهـة النظر البريطانيـة اعتبـارا من ١٨٢٠ حتى ١٩٣٩

وفيما بعد هذا التاريخ تشير إلى ان جـزر حوار تابعة للبحرين الأمر الذى لا يجوز التنازع فيه.

فى ظل هذه الخلفيـة نجد أنفسنا فى وضع يسمح بتقـييم مزاعم البروفـيسور سالمون والتى تقول (ان السلطات البريطانية الأعلى) قـد توصلت إلى نتيجة مفادها انه يجب قـبول الحدود القـطرية باعتـبارها تمتـد إلى البحر عـلى امتداد الـساحل بأكمله. وذكر فى هذا الصـدد فكرة ليتويت والتى ذكر فيـها حقيقة هذه التـوصية ولكن من الحقيقى أيضا ان هذه المذكرة المطولـة بأكملها تناولت موضوع تهديد ابن سعود والوسـائل الكفيلة بإقامة الحـدود الجنوبية القطرية والمحافظة عليهـا للسماح للمصالح الـبريطانية فى العمل بأمان وسـلامة. وإذا ما اعتـقد أى شخص ان هذا الأمر كان يتعلق بأى من المبادئ القانونيـة الخاصة لترسيم الحدود فمن الأوفق له ان يضطلع على التـقرير البريطانى العـسكرى المفصل لعـام ١٩٣٩ والمعنون (الامتنان للموقف فيما يتعلق بالدفاع عن شـبه جزيرة قطر) حيث اشير بشكل صارخ إلى ما يلى، من الضرورى الأخذ فى الاعـتبار موضوع الدفاع عن قطر للأسـباب التالية: إعلان الحـماية الذى قدمـته حكومـة جلالة الملكة احتـمال اكتـشاف النفط وقـيام شركات الـبترول باستـخراجه مما سيـجعل قطر ذات أهمية بالغـة لامدادات النفط لخدمة الإمبـراطورية. الرغبة فى استخدام الأراضى القطرية لهـبوط قوات الطيران الملكى. والآن يزعم دفاع قطر الطموح ان مذكرة ليـتويت كانت مصيرية بل ذهبت أكثر من ذلك عندما فسر هذه المذكرة انها تعنى ان الاعتراف المزعوم بأن سيادة قطر على شـبه الجـزيرة بأكملهـا يتضـمن بالضـرورة ان جزر حـوار الداخلة فى نطاق الأراضى البحـرية هى أيضا تابعـة لقطر ولكن موقف قطر هو مـجرد تخـمين فى صيغة سؤال يتردد مرارا وتكرارا.

«هل يمكن ان يتصور المرء ولو ثانية واحـدة عدم اخذ الحيطة من ابداء تحفظ بشأن أى شكل من أشكال سيادة البحرين على شبه الجزيرة» عما إذا كانت البحرين تتمتع آنذاك بأى شكل من أشكال السـيادة على شبه الجزيرة أو مياههـا الإقليمية. والبحرين تقـول ان الأمر كله كان بشأن تهـديد ابن سعود وحتى مـوقف البحرين

انذاك لم ينظر فيه. حيث انه لم تكن هناك اية نية فى اغتصاب ممتلكات البحرين والتى كانت بريطانيا على علم تام بها. وأخيرا فإن أى فكرة تقول بأنه كانت هناك نية لانتزاع ضمنا ملكية البحرين لجزر حوار تتناقض تماما مع القرار الصريح لعام ١٩٣٩. وختاما لحديثى حول خطابى السيد ليتويت يكون من المفيد مقارنة تناول قطر لهذين الخطابين وتعامله. ج.داروين المسؤول فى الخارجية البريطانية لهما حيث اقر الأخير فى ١٩٦٤ بأن جزر حوار تابعة للبحرين. وخلاصة القول ان مستر ليتويت كان يقدم مذكرات جغرافية وقد لاحظ هو نفسه ان معلوماته كانت مبعثرة (ومتهالكة) وحذر من ان آراءه كانت مبدئية وقال وهو يعرب عن آرائه انه طالب بالحصول على أدلة حول السيادة على جزر حوار ولم يستطع أى من الطرفين ان يستدل على مكان القرارات العقلانية النهائية التى توصل إليها السيد ليتويت. ومع ذلك تزعم دفوعات قطر الطموحة ان خطابات ليتويت تتضمن قرارات عقلانية نهائية. ولننظر الآن فيما قاله السيد ج. داروين لقد انتهى السيد ايلى فى دفوعاته إلى ان البحرين تتمتع قانونا بالسيادة على الجزر وان السيد داروين لم يكن على (علم) وانه أسس وجهة نظره على معلومات غير كاملة.

جدير بالذكر ان السيد داروين كان محاميا وكان يعمل مساعدا للمستشار القانونى بوزارة الخارجية البريطانية وفى عام ١٩٦٤ طلب إلى وزارة الخارجية التحقق من مسألة السيادة على جزر حوار وقام السيد ج.و لونج من وزارة الخارجية البريطانية بتنفيذ المهمة المطلوبة بالرجوع إلى وثائق الخارجية البريطانية حسبما شهدت به مذكراته. اعد السيد لونج مذكرة آخذا فى الاعتبار الأدلة التى تشير إلى أنشطة كل من البحرين وقطر فى جزر حوار وتناولت هذه استشهادات مأخوذة مما لا يقل عن ١٥ وثيقة من الوثائق البريطانية بما فى مذكرات ويتمان لعام ١٩٣٩ حول الوقائع والقانون مرفقة بها الأدلة. وصف السير ايان مذكرة السيد لونج حول احداث عامى ١٩٣٦/١٩٣٩ بأنها (تافهة وغير كافية) كما انه لم يوضح ما هى المستندات المفقودة. صحيح ان النظريات الخيالية التى تقدمها قطر لاتجد مكانا لها فى مذكرة السيد لونج ولكن يبدو ان السيد لونج لم يكن يتمتع

بمثل هذا القدر من الخيال الذى يتمتع به المحامون عن قطر ولهذا السبب كان السيد لونج وضع حدودا لاعتباراته على أساس الحقائق الماثلة امامه فقط. ارسل السير لونج مذكرته التى تكونت من صفحتين ونصف من طباعة الخط الصغير وكذلك المستندات التى اعتمد عليها إلى السيد داروين وقرأ الأخير المذكرة والمستندات المرفقة بها وبعد ذلك توصل المحامى الدولى المستر داروين إلى النتائج الوحيدة الممكنة على أساس الحقائق. ان البحرين تملك الأدلة التى تدعم سلطتها فى حين لا تملك قطر سوى القرب الجغرافى وعلى هذا الأساس فإن البحرين تكسب القضية بسهولة. (قرار نهائى مدعم بالحقائق).. بالرغم من ذلك استمر المحامى داروين والسير ايان فى ابداء التخمينات بالتشكيك فى ان السيد داروين لم يكن متاحا تحت يديه فى ذلك الوقت هذا الكم الهائل من المستندات والخرائط المتوفرة الان امام المحكمة فإنه اقر المسألة لصالح البحرين. ونحن نعرف انه بينما يكون عدد المستندات المتوفرة أمام المحكمة أكبر من حيث العدد مما كان متاحا للسيد داروين إلا ان المضمون يظل واحدا.

اكد السير ايان ان قرار السيد داروين اتخذ على اساس ادعاءات تقوم قطر اليوم بتنفيذها. وما يسميه سير ايان بادعاءات هى فى حقيقة الأمر أدلة تاريخية مستقاة من الوثائق البريطانية. ويبدو ان ذنب داروين مثله فى ذلك مثل السيد لونج انه كان أقل خيالا من فريق المحامين عن قطر. يؤكد السير ابان ان وجهة نظر السيد ليتويت التى وصفها ليتويت نفسه بأنها مبدئية وقائمة على معلومات (تافهة ومبعثرة) بأنها تمثل قرارا نهائيا وقائما على معلومات أكيدة فى حين يرى السير ايان نفسه ان تقييم داروين القانونى القاطع بعد الفحص للادلة المقدمة له من وزارة الخارجية البريطانية كانت خاطئة. ان البحرين تلاحظ بكل وضوح ان قلب الحقائق راسا على عقب هو ضرب من الخيال وعلى هذا الأساس يمكننا رفض مزاعم السير ايان. (ولاء الدواسر للبحرين) تزعم قطر اساسا ان ولاء الدواسر للبحرين لم يكتسب الاستمرارية السكانية وعليه فإن تواجدهم على جزر حوار لا يتساوى مع تواجدهم فى البحرين. وفى هذا الصدد اشير اولا إلى انه من الواضح ان

بعض رجال الدواسر كانوا فى نزاع مع حـاكم البحرين فى عام ١٩٢٠ ولكن هذا النزاع لم يشـمل كل الدواسر. ثانيـا ان جزر حوار لم تـكن مقصـورة على سكن الدواسر بل ان عائلة الغتم كانت تسكن بـشكل مكثف فى الشمال. بالاضافة إلى ذلك فإن الزواج كان يصل بين الكثـير من سكان البحرين من غيـر الدواسر بجزر حوار. ويقول بريدو انه قبل قرن من الزمن كان احد أقارب الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين مـختارا فى جزر حوار. وبطبيعـة الحال ازداد هذا التزواج على مر الزمن.

ثالثـا ـ ان الدواسر الذين غـادروا البحـرين ذهبوا إلى سـاحل الاحسـاء لم يحاولوا ان يبقوا فى جزر حوار. فقـد كانوا يعلمون انها أرض بحرينية ولم يذهبوا إلى الدوحة أو إلى مكان آخـر فى اراض آل ثانى. ليس اخرا يجب ان يتنـبه المرء فلا يستـخلص استنتاجات كثـيرة من الإشارات هنا وهناك إلى قبـيلة بأنها شديدة النزعة للاستقلال ويصدق هذا كثيراً على اناس يعيشون فى أماكن بعيدة. ان قومى لو سمـحتم لى بأن اشيـر إلى حالتى الشـخصيـة اتوا عن مكان بعيد من شـمال السويد. فـهم سعداء بزيـارة الملك لهم. لكنهم فضلوا دائمـا ان يدعوه أولا وهم يحبون ان يعـتبروا انفسـهم مكتفى الذات وذوى نزعة شديدة للاسـتقلال، مع ان الصـدق هو ان الآخرين غـالبا مـا يصفـونهم بمثيـرى السخط. امـا فـيما يتـعلق بالمسئولين من اسـتكهولم. فكلما قلت رؤيتهم لهم لكما كـان ذلك أفضل. وقبل قرن من الزمن قبل ان تبـدأ ضرائب والدخل تسحب المال وقبل ان تبـدأ التأمينات الاجتمـاعية بإعادة بعضـها. بالنسبة لبعـض الناس كانت استوكهـولم مجرد فكرة مجردة. لكن ذلك لا يعنى انهم لا يعتـبرون انفسهم سويديون. وانا لا انصح أى شخص ان يقـول لهم انه سبب نزعتهم الشـديدة للاستقلال فـإنه يجب عليهم ان يكونوا جزءا من النرويج. إذا حتى لو كان الدواسر فى بعض الأوقات غير سعداء فإن الواقع هو انهم لأجـيال عديدة سنة بعد سنة وفـصلا بعد فصل كـانت جميع اتصالاتهم بالبحرين. لم يكن لهم اتصالات بقطر. لم يكن لهم اتصالات بقطر.

ستلاحظ المحكمة ان السير ايان سنكلير حاول ان يسجل نصرا وهو ان يجعل الدواسر يختفون من الوجود. فيقول انهم غادروا فى العشرينات من القرن العشرين ولا ندرى ان كانوا سيعودون. ولفت إلى الإشارات بان بعض الدواسر الذين تركوا بدأوا تدريجيا العودة إلى البديع وليس قبل ١٩٣٣ ويؤكد ان ذلك ليس دليلا بأنهم عادوا إلى جزر حوار. وتقترح البحرين ان تقضى قطر مزيدا من الوقت فى دراسة المصادر التاريخية، أولا كما قلت لم يغادر جميع الدواسر. ان معظم الذين غادروا من البديع بينما كان معظم سكان حوار من الزلاق وهذا منطقى نظرا لان المسافة بين الزلاق وجزر حوار تكاد تكون نصف المسافة بين البديع وجزر حوار. كذلك هناك بيانات الشهود الذين عاشوا أو نشأوا على جزر حوار فى العشرينات من القرن العشرين والذين لم يغادروا البحرين مع دواسر البديع. تقول قطر فى ما يبدو انه تشكيك علمى حتما لا تطبقه على افتراضاتها التاريخية بأنه يتعين النظر إلى هذه الأقوال بحذر دعونى إذن أن أقول شيئا عن الوزن الذى يمكن إعطاؤه لهذه الأقوال. ان البحرين تدرك جيدا ان الإجراءات أمام هذه المحكمة لا تساعد على استخدام الأدلة الشفهية ولا يمكن ان تحقق الكثير إذا جلب كل جانب عددا متساويا من الشهود فتقوم مجموعة من الشهود بالإدلاء بتأكيدات معينة بينما تدلى مجموعة أخرى أقوالا عكسية تماما. لكن هذه الحالة مختلفة تماما وفى ثلاثة طرق هامة.

أولا: لم تقدم قطر شاهدا واحدا. والسبب هو انه لا يوجد قطرى يستطيع ان يؤكد انه كان فى جزر حوار ولا يوجد قطرى يستطيع ان يؤكد ان آل ثانى حكموا زبارة قبل ١٩٣٧ ولا يوجد قطرى يستطيع ان يناقض ممارسات البحرين فى السيادة على المعالم البحرينية. وبمعنى اخر فإن شهادات الشهود لاتناقضها بل وتؤيدها السجلات المكتوبة.

ثانيا: ان ما يلزم ان يقول الشهود لا يرتبط بأية احكام شخصية أو بأى رأى مثير للجدل. ان النقطة الأساسية وببساطة هو وجود الشهود وانهم بشر حقيقيون

وان المهم هنا هو ان هذا بشكل ابسط حقائق معيشتهم. دعونا نتساءل أين ولد هؤلاء. واين تربوا. ومن كان جيرانهم. وأين بيوتهم ومصائد الأسماك والقبور التى تخصهم. ان هذه مجرد حقائق بسيطة. وكان يمكن اختبارهم وبأبسط الطرق.

ثالثا: ان قطر لم تسع ابدا للاعتراض على تلك البيانات والتى تم تبادلها خلال عام ١٩٩٦ وهذا أمر نادرا ما يدعو إلى الاستغراب. وبالتالى ما الذى كانت قطر تستطيع قوله. هل هم محتالون. ام انهم ليسوا صادقين فى أقوالهم. أم أنهم لم يعيشوا فوق جزر حوار. وهل ان تحديدهم للمبانى والأماكن والقبور هو على أساس خاطئ. ان كل تلك الأشياء يمكن التحقق منها. ان هؤلاء الشهود وهم محاطون بأسرهم واصدقائهم قاموا وبشكل لا يدعو إلى أدنى شك بمتابعة مجريات هذه المرافعات التى يتم بثها عبر تليفزيون البحرين. فهل يستطيع احد ان يتصور كم هؤلاء مناف للعقل لأن يوصف ممثلو كبار السن فى تلك المناطق بأنهم يختلقون هوياتهم وهويات أبائهم وهويات أبنائهم أو حتى اختلاق الروايات حول الكيفية التى قضوا خلال حياتهم. ان هذا الجزء من الجدل يوضح وبشكل أكثر من أى شيء آخر الطبيعة غير المرضية لدعوى تطلب من القضاة فى محكمة العدل الدولية وفى العام ٢٠٠٠ لاجراء تحقيق فى الظروف التى كان بالإمكان فهمها وإداركها فى ذلك الوقت والتى أدت إلى صدور قرار والذى على أساسه استمرت الحياة وتواصلت ولعدة أجيال. دعونى أشير إلى التاريخ الحاسم. فى ملاحظاته الختامية أكد وكيل قطر ان التطورات اللاحقة لعام ١٩٨٣ وسواء أخذنا بالعام ١٩٨٣ أو العام ١٩٩١ كتاريخ فاصل فى هذا الشأن وهو التاريخ الذى تقدمت فيه قطر بطلبها إلى هذه المحكمة فإن النقاش حول ذلك التاريخ يظل مفتوحا. ولكن هذا الشيء ما هو إلا محصلة اكاديمية لأن البحرين لم تستشهد بأية مسألة حدثت خلال العشرين سنة الماضية من اجل اعتبارها أساسا لحق ملكيتها فى الجزر. ان ممارسات وأنشطة البحرين المستمرة فى جزر حوار إنما هى محصلة ونتائج لحق

ملكيتها السابق وليست هى مصدرها. غير ان وكيل قطر جادل بأن التاريخ الفاصل لابد ان يعود إلى العام ١٩٣٦ وانه ينبغى على المحكمة إلا تعطى اعتبارا لأى شىء وقع خلال ٦٥ عامًا الماضية.

ان هذا إنما يضيع بالعقل ويدفعه إلى حيرة عظيمة فى واقع الأمر لأنه من المستغرب كيف يمكن استبعاد السنوات ما بين ١٩٣٩ و ١٩٧١ من أى تحقيق. بل وكيف يمكن توجيه الانتقاد إلى البحرين لكونها قد امتثلت لقرار صادر من أعلى سلطة فى الحكومة البريطانية. وما الذى كانت تتصوره وتتوقعه قطر من حاكم البحرين ان يقوله لبريطانيا عام ١٩٣٩. ان بريطانيا كقوة مهيمنة أكدت على ان جزر حوار تعود إلى البحرين وهذا يشمل جميع الحقوق والممارسات والواجبات. سيدى الرئيس أعضاء هيئة المحكمة الموقرة مهمتى اليوم ان أجيب عن الحجج التى قدمها الخصوم، البروفيسور سالمون فى مرافعته الأخيرة أعطونى الفرصة السانحة كى أعرض عليكم رؤية واضحة لموقف دولة البحرين فيما يتعلق بمبدأ ما يتصل بجزر حوار. ولابد على أية حال ان اقر ان كل ما قيل فى الجولة الأولى فيما يتعرض بهذا المبدأ سوف تخلق أى نوع من الجدل، ولاسيما فى هذه المحكمة وربما نتخيل ان قطر لن تتأثر من هذا المبدأ وهنا قد أعددت نفسى ان استمع إلى دموع الخصوم فى الجولة الثانية وبعد ان استمعت إلى البروفيسور سالمون ومرافعته فى العشرين من يونيو لابد ان اقول دون ان أسوق شيئا كما فعل الخصوم ولكن أقول إن المحاولات المستمرة للهجوم من الخصوم، فإن هذا الهجوم قد تعزز أو دحضته كل العناصر التى طرحتها البحرين.

إذا لاحظنا ان الموقف الذى عرض بالنسبة للبحرين «واقتبس» فاقول ان البرفيسور سالمون قال: «لن يضيع الوقت لدحض بعض الاعتبارات المهمة لأنها تخرج عن نطاق العمل، وبعد ذلك قال انها لا تتصل بأية صلة، والمحكمة يقينا سوف تلاحظ ما قاله البروفيسور سالمون الذى قال فيما لا يقل عن خمس وأربعين دقيقة لما قال انه يخرج عن النطاق. وهناك نقطة أخرى حيث اتفق عليها الجميع

بأن محامى قطر «واقتبس» ان هذا المبدأ «الكل ما بحوزته لكل ما بيده» يعتبر قاعدة عامة فى القانون الدولى وانه يرتبط بعملية الاستقلال. وبالنيابة عن ذلك فإن مبدأ الاحتلال والاستعمار قد نجح فى المناطق التى كانت تحت الاستعمار والسيد سالمون قال يتصل بالنزاع ببوركينا فاسو وغينيا عندما قال «واقتبس» كمبدأ يحدد الترسيم الذى يعود إلى الحقبة الاستعمارية وهذا يتصل بالعملية الاستعمارية والبروفيسور سالمون يقول «واقتبس»: «ان ظهور كيان قانونى جديد يحدد الخروج أو التحرر من الاستعمار،ولكن تقرر من قبل واقتبس مرة أخرى واقول «ان هذه الظروف لا توجد فى حالتنا الراهنة وفى قضيتنا الراهنة بشكل عام وفى منطقة الخلية». وقبل فحص ذلك المقترح بعد اذن هذه المحكمة ان احدد فى تعقيب بسيط مبدأ «الكل ما بحوزته لكل ما بيده» وقد اسسنا ان هذا المبدأ ينطبق استنادا إلى منطقه الخاص به، ولكن فى عملية التحرر من الاستعمار أو الحصول على الاستقلال،ولكن الفقرة الثالثة والعشرين من حكم ١٩٩٦ لابد ان يقرأ اتصالات بالفقرة العشرين «واقتبس» ان مبدأ لكل ما بحوزته لكل ما بيده مبدأ عام يتصل منطقيا بظاهرة الحصول على الاستقلال ايا كان مكانه، والهدف منه هو منع تعويض الاستقلال إلى الخطر نتيجة حالات الكفاح أو الصراع الذى يحدث بين الدول المتصارعة والدول الكبيرة وان المبدأ المذكور سوف ينطبق أساسا على هذه الدول فى مرحلة التحرر من الاستعمار وأيضا من ثم فإن ذلك سوف يوجد فى هذه الفئة، ينطبق ذات المبدأ على الدول التى حصلت على الاستقلال فى خارج إطار التحرر من الاستعمار وهذا يعنى انه حتى فى غياب أى موقف استعمارى. فإن هذه الدول سوف تكون عرضة لمبدأ «الكل ما بحوزته لكل ما بيده».

هنا حتى لو كانت البحرين وقطر نتاجا لعملية التحرر الاستعمارى، فسوف يظهر فيما بعد انهما قد حصلا على المجال فى تطبيق (ش.ص)، والاحتفاظ بالحدود الراهنة حتى تاريخ الاستقلال. وفى هذا الصباح سوف اتحدث عن إظهار استقلال قطر الذى تم بعيدا عن أى شك فى عام ١٩٧١م حيث استعادت ممارستها

السياديــة فى مجال الدولة. ان حصول قــطر على الاستقلال التــام، وبزوغ مسرح دولى وظهور خصــمين قد خلق هذا الموقف. أولا سوف أفند الحجج التى قــدمها البــروفيــســور سالمــون، التى تظهر مــرة أخــرى البــحرين وقطر، تحت الحمــاية البريطانيةمن قــبل، ان مبدأ (شــ.صــ) الذى ينطبق عليها بعد الاســتقلال، ولكنى سوف اقــول ما قــيل إن فى الثالث عــشر من يونيــو، وبرفيــسور ســالمون قال ان الإمارتين لــم تكونا تحت أى موقف استعمارى،و لــم تكن المملكة المتحدة البريطانية تنظر لهما علــى انهما مستــعمرات أو تحت الحماية، بل انهــما دولتان محمــيتان، وهذان امران مــختلفان. وهذا واضح تمــاما، والكل يعلم ان الاســتعمار يتــحدث بلغات كــثيرة، وبألسنة عــديدة. قطر تعول كثــيرا على الموقف الرســمى للحكومة البريطانيــة، كما اعرب الزمــيل واعرب حاكم المكتب الهندى، وذلك مــوجود فى حافظة القضاة فى ٢٠ يونيو.

الحقيقة ان هذا الإعلان يحتوى على جملة تتعلق بالموقف البريطانى، وتقول «ان الحكومة البريطانية قد أصبحت الحاكــمة والحامية» وقال سالمون أيضا ان هؤلاء الذى خبــروا هذه الفترة الاســتعمارــيــة ويقول إذا قارنا بين الموقــفين ليس لدى أى دراية بما أتحدث عنه بخــصوص السيادة لأنه هاجــمنا عن هذا اللبس المأساوى بين وجود السيادة وغيابها، واسمح لى سيدى الرئيس ان اتحدث بأن كل ملاحظاته غير ذات صلة، وأقول أيضا مــوقف المجتمع الأوروبى، ونظام المحميات، وأنى أصر على ان نضع فى اعــتبارنا مــثلما قلت فى ١٣ من يونيو انــه أيا كانت طبيــعة هذه العلاقات لا يمكن للمرء ان يقــول ان البحرين وقطر قد مارستا ســيــادتهما ووضعا اختــصاصاتهمــا الكاملة، لا يوجد أى شك ان هناك أسبــابًا استراتيــجية ونفســية لتصويــر الموقف على هذا النحو وعلى أساس وجود عــلاقات للمعاهدة التــى كما قال محــامو قطر: لم تشتمل على دول الخليج أو قانــون الأمم المتحدة التى تعطى قائمة بالدول غير المستقلة والمناطق غير المستقلة.

لكن فى هذا الصدد يجب ان أعرب عن دهشتى البالغــة لما قاله محامو قطر

عن المادة ٢٣ فيما يتعلق بالتحرر من الاستعمار على المستوى الوزارى. قد قدروا فى المستهل ان الفقرة ٧٣ تطبق على المنطقتين التى جاءت فى المادة. والحق ان الدنمارك والبرتغال واستراليا وبريطانيا قد اتوا فى ١٩٤٦ ووضعوا قائمة بـ ٧٤ إقليما اعترفوا بها فى الالتزامات فى إطار المعاهدة السابقة أقل ما يقال ان ذلك استند إلى انصياع طوعى للسلطة. اذن نستنتج من ذلك ان البحرين وقطر كانتا دولتين مستقلتين، اذن نأتى إلى هذا القرار، واعيد الصياغة عما قاله الخصم ليس له أى أساس محدد وغير مجد. وعلى النقيض منه فإن تطبيقا للمعاهدة التى تمت مع المملكة المتحدة، فإن البحرين وقطر قبل ١٩٧١م لم يكن لديهما امكانية ممارسة السيادة على أراضيهما، وكانت الدولتان تحت الحماية، وعلى دراية تامة بالقانون الدولى. إن محكمة العدل الدولية قد نظرت إلى نظام الحماية فيما يتصل بالنزاع على الحقوق بالنسبة للمقيم الولايات المتحدة فى المغرب. واقتبس ما يلى: «إن المجموعة الثالثة من المعاهدات المعنية اشباه المحميات اشتملت على حماية المغرب. ولعام ١٩١٢م فإن المغرب دولة ذات سيادة، ولكنها وضعت ترتيبا بشكل تعاقدى على أساس الالتزام ممارسة السيادة بالنيابة عن المغرب وكل العلاقات الدولية مع المغرب والدول الأخرى. البحرين تدعو المحكمة الموقرة بأن تحتفظ بهذا الحكم فى العام ١٩٥٢م، ووصف سالمون لوضع قطر والبحرين اثناء الوجود البريطانى. ان الممارسة فى العلاقات الخارجية بموجب المعاهدة التى ابرمت دون ان تؤثر على جدوى ومحور الحقوق وبرفيسور سالمون حاول ان يعطى لمحة عن المراسلات المتبادلة بين بريطانيا وقطر وبريطانيا ولن أقرأها مرة أخرى.

سيدى الرئيس وأريد أن أحدد ما قاله فيها. يقول سالمون فى هذه الرسائل «هى ببساطة تعترف بحقيقة ان الممارسة الكاملة لمسئوليتها قد اعيدت إليها، وقبل ان يضيف اقتبس «مع التحفظ على بعض الالتزامات» فالإدارة الداخلية للأراضى كانت تحظى بالسيادة الكاملة، والممارسة على العلاقات الخارجية كانت محددة من قبل بريطانيا، وقد وصف سالمون ذلك بما يتوافق مع ما قدم للمحكمة فيما يتعلق

بحماية المغـرب ورعاياها. وسوف أترك كل ذلك للمحكمـة لاستشف ذلك، ومن ثم فإننا إذا نظرنا إلى حقيـقة أن المعاهدة قد ألغيت تماما، فقـد شهدنا بأنفسنا بزوغ كيانين جديدين، وهذا يدعـونى للتحدث عما عرضه محامـو قطر عن تطبيق مبدأ (كوارث الدول). اننى على قناعـة أن أخبر السـيد سالمون بالجديد ان مـبدأ توارث الدول لا يتغيـر ويمكن ان يمتد إلى مواقف أخرى حـيث يكون هناك احلال دولة محل دولة أخرى فيما يتعلق بمسئوليـات العلاقات الدولية المتعلقة بإقليم معين. ان البروفـيسور يدرك تماما واقتبس من الـفقرة الأولى من الفـقرة الفرعـية ١٩٧٨م، ١٩٨٣م وتقول مـا يلى: توارث خلافة الدول يعنى احلال دولة مـحل دولة أخرى فى مسئوليتها فيما يتعلق بالعلاقات الدولية لإقليم معين». نفس التعريف يوجد فى عام ١٩٨٩م فيـما يتعلق بتحديد الحدود البـحرية بين غينيا بيسـاو والسنغال وقرار هيئة التحكيم ليوغسلافيا فى نوفمبر ١٩٩١م. ان نهاية أى حماية هو توارث حيث لا يوجد هناك أى تغيير فى السيادة الإقليمية، ولهذا ففى قضية البحرين وقطر نرى عملية لخلافة الدول لبعـضها البعض، ووضع فى بعض الخطابات فى ١٩٧١م وقد أشرنا إليها سابقا، ونتذكر الخطاب البريطانى الذى أرسل إلى أمير البحرين واقتبس منه «ان نظام العلاقات الخاصة بين المملكة المتحدة ودولة البحرين وهو لا يتلاءم مع ممارسة السيادة الكاملة لدولة مستقلة ذات سيادة، فإنه سينتهى اعتبارا من اليوم».

ان هذا الخطاب قـد أرسله الممثل الإقليـمى السيـاسى لحاكم قطـر قال: إن حكومتكم تود ان تكون دولة قطر تقوم بكل مـسئوليتها كدولة مسـتقلة ذات سيادة وهذا هو الحال. فإن دولة البحرين وقطر كـانتا موجودتين قبل ١٩٧١ ولكن إعلان الاستقلال واسـتبعاده المسئوليـات الكاملة الدولية كدولتين ذات سيـادة يعنى انهما اصبحـتا كيانات سياسـية قانونية جديدة لأنها خـلفت الدولة التى كانت تحمى فى المسائل الدولية. كان يمكـن ان نجد أى تعبير أفضل على الساحـة الدولية أكثر من تطبيق مبدأ الالتزام بمبدأ الأمم المتحـدة. سنجد فى ملفات القضاة تحت الوثيقة رقم ١١٩ والتى ظهرت الآن الخطاب الذى بعثـه الشيخ عيسى أميـر دولة البحرين إلى

الأمين العـام للأمم المتحدة. اسمـحوا لى سيادة الرئيس ان قـرأ هذا الخطاب «بعد الاتفاقـية التى توصلت إلـيها بين حكـومة المملكة المتـحدة دولة البحـرين فى ١٥ أغسطس فى ١٩٧١ بما يتـعلق بانهاء المعاهدة العـلاقة الخاصة بين المملكة المتـحدة والبحرين حيث ان هذه الاتفاقية قـد ادركت وأكدت الحقائق بأن دولة البحرين لها مسئوليـاتها التامة فى سياستـها الخارجية ودولة البحرين المسـتقلة ترغب ان تصبح عضوا فى الأمم المتحدة طبقا للمادة الرابعـة من ميثاق الأمم المتحدة ونحن نتشرف ان نتقدم لدولة البحرين لتصبح عضـوا فى الأمم المتحدة كدولة محبة للسلام تؤمن البحرين بقيم الأمم المتحدة والدول الصغيرة والنامـية ولهذا فإنها تطلق أهمية كبيرة بقبول طلبها لعضوية الأمم المتحدة وطبقا لذلك فنأمل إذا ما قد تم هذا الطلب إلى مجلس الأمن فى أقرب فرصة ممكنة طبقا للمادة ٥٨ الإجراءات مجلس الأمن فإننا نقدم هذا الطلب طبقا لهذه القاعدة» ووقعه الأمير حاكم البحرين.

هل يجب علينا ان نضيف ان هذه اللفـتة الرمزية التى قام بها أميـر البحرين فى نفس يوم حصـول البحرين عـلى الاستقـلال فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ ويجب أيضا ان نعرف أهميـة التزام دولة البحرين ودولة قطر أيضا انها قـد قبلتا فى اليوم نفســه ٢١سبتـمبر ١٩٧١ ان العـلاقات بين خلافة الـدولة انه فى الحدود والنظرة الموجودة التـى نظرت فيهـا المحكمة لكى تنظـر إلى الخلاف الحدودى بين بـوركينا فاسو ومالى ووضح ذلك فى قرارها فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٦ ان التزام الحدود الدولة فى حالة خـلافات الدولة فإنه ينبع من قـاعدة من قواعـد القانونى الدولى. هذان الشرطان اللذان تصر قطر على تطبـيق يوتس بوتس على هذا النزاع ووجدت اليوم على هذه القضيـة وأود إذا ما سمح سيدى الرئيس ان استرعى انـتباه المحكمة إلى موقـف البحريـن فيمـا يتعلق بـتطبيق يوتس بوتس كـما ينطبق فى هذه الحـالة. العلاقات بين الملكيـة والممارسات فى تاريوت وتطبيقهـا على جزر حوار قد وضح تماما وفحص تماما فى عـرضه السابق فى ١٣ يونيو ولهذا سأقـتصر هنا على أبعاد الأمور الضـرورية كما أوضح فى تطبـيق مبدأ القـضية الحـالية يجب ان تضع فى

الاعتبار أيضا ان الملكية التى يمكن ان ندعيها ونوضح ممارساتها، فإن البحرين قد أوضحت للمحكمة بكل احترام انها تعتقد انها قد اجابت على المعيار الذى قدمته المحكمة فى خلاف النزاع بما يتعلق بملكية حوار الذى كان موجودا فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٦م حول الإدارة الفعلية والممارسات لتأكيد الملكية التابعة من حق قانونى فا أوضحنا ان سيادة البحرين على جزر حوار والإدارة الفعلية جاءت كتأكيد قانونى وطبيعى للملكية فى موقف مثالى فى تطابق بين الحقيقة والقانون. اسمحوا لى يا سيادة الرئيس الآن ان اتحدث عن الزبارة والتى سيبحثها غدا زميلى «يان يولتن» سعادة وكيل دولة قطر قال فى آخر حديث أمام المحكمة، فى الحقيقة أننى قد أكدت على مبدأ كل ما بحوزتى بيدى واسمحوا لى أننى أود ان أقول لوكيل دولة قطر ان الزبارة ومثلها فى ذلك جزر حوار ليستا فى موقف سيكون فيما مبدأ كل ما بحوزتى بيدى فى صالح الزبارة إذا ما طبقنا قرار المحكمة فى الخلاف الحدودى فى موقف الزبارة سيكون ما يلى:

ان الدولة ذات الملكية ستعطى لها الأولية ونظرا للاحتلال غير القانونى من قبل قطر باستخدام القوة ان ملكية حق الزبارة مازالت للبحرين وانه طبقا لمبدأ رئيسى للقانون الدولى انه ليس هناك أى ملكية يمكن ان تنجم عن احتلال غير قانونى لإقليم دولة أخرى. سيدى الرئيس نعود إلى تطبيق مبدأ كل ما بحوزتى بيدى على جزر حوار والى العلاقات المتناسقة التى كانت موجودة بين الملكية والممارسات. ان البحرين حددت أن ممارساتها فى هذه القضية كانت طبقا لقرار «برينكر» لسنة ١٩٣٩ وأيضا ممارسات البحرين تغطى مثل الفترة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية بأن قرار بريطانيا ١٩٣٩م لهذا يجد انه فى منتصف الممارسات ان البحرين «بقطع البت» كقرار قانونى أو كقرار إدارى وسنلاحظ انه بتقديمى تحفظا فى هذا القرار فإن سنكلير اوضح انه عدد قليل جدا من المسئولين البريطانيين فى الخليج وفى بريطانيا وفى لندن كانوا يقدمون له بممارسة الإجراءات التى طبقت عام ١٩٣٦م و ١٩٣٩م لتحديد بين قطر والبحرين مسألة سيادة أى من هذه المشيختين

على جزر حوار هذه الادعاءات التى سيفحـصها زملائى فى هذه القضية يمكن ان تعطى مصداقـية إلى قضية اننا فى مرحلة شـبه استعمارية حـيث ان الدولة الحالية خلال عملائها طبقا للنظرية التى تقدمت بها خزء توصلت إلى قرار نتيجة تصورها فى ذلك الحين حول مـصالحها الاقتصادية ليـس قرارا تحكيميا ولكن كحـقيقة هذا القرار كـيفمـا تحدده خلق حـقيقـة تقول ان الدولتين الخـارجتـين من الاستعـمار البريطانى كما هو الحال فى أى مكان أيضا بالنسبـة لحدود حددتها الدولة المستعمرة بغض النظر عن طبيعتها القانونيـة فإن القرار البريطانى لعام ١٩٣٩م يقول هو جزء لا يتجزأ من التراث الاستعمارى. هذا قد لا يرضى البروفيسور سالمون ولا يرضى قطر بالطبع ولكن الحقائق هى حـقائق فعلية ان الاستقـلال الذى تم الحصول عليه فى عام ١٩٧١م وضع هذا القرار فى إطار أكبر وهو كل ما بحوزتى فهو بيدى فإن اعطينا موقفا بالنسبة للبحـرين وقطر بخلق عام ١٩٧٢ وضعت خريطة بولسون قد اوضحها لكم إنهـا مجرد سجل للموقف. سيدى الرئـيس: ان الموقف فى قضيتنا هو كما يلى واسـمحوا لى سأكرره مرة أخـرى هناك دولة هى دولة البحرين وقت إعلان استقلالها ومبدأ كل ما بحوزتى بيدى نجد فيه قرارا اتخذته السلطة المستعمرة وتعترف بسيادة البحرين على جزر حوار على أساس من الممارسات الثابتة المحكمة فى جهة نظر البحـرين لديها كل السلطة لتطبيق مبدأ كل مـا بحوزتى كل ما بيدى بمبدأ فى هذه القضية وتسمح للبحرين ان تعيش فى سلام لاتخاف على حدودها.
انا هنا سيدى الرئيس إلى ختام عرضى ومرافعتى وأود ان أعبر لكم سيدى الرئيس والسادة أعضاء المحكمة الموقرة عن سعادتى لحسن اصغائكم واسمحوا لى ان ندعوا زميلى السيد يان بولسون لالقاء كلمته.

فيما يلى الجـزء الثانى من المرافعة التى تقدم بها المحـامى يان بولسون خلال جلسة المرافعات فى ٢٠٠٠/٦/٢٧ سيدى الرئيس

إن الذى يجب ان نتفهمه فى إطاره وهو ان حقيقة واقعة ان سكان قطر كانوا على الساحل الشرقى بعيدا عن حوار. هذا التمركز لسكان قطر حول الدوحة كان

دائما عبر تاريخها ٩٧٪ من سكان قطر يعـيشون اليوم فى الدوحة أو على الساحل الشرقى نـظرا لان السكن فى الدوحة كـان بغرض مغـاصات اللؤلؤ حـاولت قطر بالفعـل ان يكون لها سيـطرة على الشرق، وإذا ما عـدنا فى التاريخ فـإن السكان كانوا اقل. بيدى كتاب اسمه «خلق قطر» كتبه أحد أعضاء اللجنة التاريخية القطرية هذا الكتاب الذى تقـول قطر انه حجة يعطى تقـدير السكان لقطر انه ٢٧ الف فى عام ١٩٠٨ نظرا لتـدهور صيد اللؤلؤ وبعـد ثلاثين عاما هو على مـا هو عليه هو ٢٨الف فى ١٩٣٩ وكما تـذكرون فإن كاتب هذا الكتـاب انه فى عام ١٩٠٨ كان هناك ثلاثون قرية مسكونة فى الشمال الغربى لقطر. والجديد الخوير كما قال اليوم ان سكان القرى الثـلاث لم يزد عن ٨٠٠ شخص هذا لم يتـرك أى شخص على الساحل الـغربى بالقرب من جـزر حوار على الإطلاق واوضح الكـاتب ان موقع المدن (القرى) حـددته بوجود المياه ولهـذا حينما بدأت شـركة BCL عمليـاتها فى التنقيب عن النفط فى الدخـان وجلبت معها ثلاثمائة عـامل فى بداية الأربعينيات كان يجب نقل الميـاه بالقوارب من البحرين ولم تعارض قـطر أى من هذه الحقائق ان الأدلة واضحة ان سكان الدوحة لم يقتـربوا من حوار. وبالفعل فنذكر المحكمة بان الخريطة التى عرضت والملحق بامتيازات ١٩٣٥ من قطر اوضحت شبكة الطرق هذه وهى موجودة تحت ١٩٩ كيـف يمكن ان نقول ان نستخدم قرار غيـنيا مقابل السنغال انه فى ١٩٣٩ قد توسعت حدود ملكية قطر ليكون لديها سيطرة على جزر حوار. أود أن اقول أننى آمل ان زميلى السيد باندى يعيش عمرا طويلا وان أعيش مـعـه أيضـا وآمل أيضـا أن نظل اصـدقـاء ولكن يجـب أن أقـول أننى قلق بأن الأشخاص الذين سوف يروننا ذلك الحين سيتجنبوننا، سيقولون بأن هذا هو باندى وهذا هو بولسون فنبتعد قبل ان يبدأ فى الشجار حول هذه الخريطة، أننى اتردد أن أعرض للمـحكمة بعض الأشـياء التى أوضـحت لهم فتـرة طويلة ولكننى أود فى ثلاثين ثانية فقط، أريد ان اتساءل لماذا كـان هناك قلق حول هذه الخريطة؟ لماذا كان يصر على ان كل ما كـان يسميه أدلة الخرائـط أوضحت ان قطر ـ كلمة QATAR

كانت تعنى شبه الجزيرة باكلمها هذه الخريطة غير ملائمة لقطر. وبالطبع فإن هذه الخريطة التى أعدها شخص ذهب إلى هـناك بالفعل فى عام ١٨٠٠ فى القرن ١٩ حينمـا تحاول قطر ان تقول انهـا حصلت على التكامل الإقليـمى من الساحل إلى الساحل. ان الصورة التى يوضحها كابتن عزت مـختلفة، من جانب ان نقول شيئا بسيطا للغاية، القبطان عزت أوضح ان هناك شيـئا موجودا هنا فى الخليج البحرين مستوطنات أفـراد تمركز اجتماعى، جزر حوار كانت جـزءا من هذا التمركز وهناك كان أيضا تمركزًا أصغر للأشخاص وهذا كان يسميه قطر، وفيما بينها لم يكن هناك أى شىء مساحة فارغة. السيد باندى أوضح انه ليس من الضرورى ان يكون الأمر صعبا ان نعبر هذه الصحراء فإنك لن تعبر الأنهار والغابات، ولكنه فى ذلك الحين هذه كانت منطقـة خطرة وحينما عـبرها فى عام ١٩٤١ فـإن المقيم السياسى سـير روبرتيـر قـال: انه من الغـريب ان يسـافـر فى هذه الأمـاكن ومن دون حـمـاية مـسلحة، احـدى المشاكل المتكررة لـلسفـر من الدوحة كـانت انه بمجرد ان يغـادر المسافرون المدينة كانوا يتـعرضون لأعمال القرصنة والسرقـة والاختطاف على سبيل المثال إذا ما قرأنا أحد التقارير السنوية للممثل السياسى فى قطر كما قالت البحرين فى دعواها يـمكن ان نجد انها هذا الجـزء كان مـركزا تماما على المـشاكل الأمن ـ الهجمات والنهب والكمائن، ونتيجة لهذا فإن الممثل السياسى قال ان كانت الحماية ٢٥٠ رجلا على الخيول وهذا يعنى حملة كبيرة وتكلفة كبيرة.

لم يكن هناك أى سـبب على الإطلاق لـهذه الهـجـمـات لكى نذهب إلى حوار، سكان هذه الجزيرة كانوا يبيعون صـيدهم من السمك ومغاصات اللؤلؤ فى المنامة والمحرق وهو كان عبر رحلة ونزهة فى البحر. وتقرير ليتويت الأدلة الوحيدة التى أشارت إليها قطر لـدعم تأكيداتها ان بريطانيا اعترفت بسـيادة قطر دائما على جزر حوار، حتى ما اسموه بالتحيز الكبير فى سياسة ١٩٣٦ يتعلق بوجهات النظر التى عبر عنها المسئولون البريطانيون فى لندن حينما بدأوا فى فحص مسألة السيادة على جزر حوار فى عام ١٩٣٣.

ان أول شيء نلاحظه هنا هى إنه إذا كانت قطر محقة فى ان تقول أن هؤلاء المسئولين البريطانيين حددوا فى عـام ١٩٣٣ ان جزر حوار لا تنتمى إلى البحرين، فإن هذا سيكون اختلافا كبـيرا كما كان تاريخ قرن قليل، لان الكابتن بروكس قال فى ١٨٢٩ ان حوار تنتمى إلى البحرين، وأيضا موقف بريطانيا واعترافها بأن حوار كان يسكنها الدواسر من البحرين، وتقرير الأدميرالية البحرية فى ١٩١٥و ١٩١٦. بمعنى آخـر ما حـدث عام ١٩٣٠ كـان سيكـون هو أكيـد، ولكن بفحص دقـيق للسجلات لـم يكن هناك أى انعكاس لما كانوا يعتـرفون به من قبل ان حوار تنتمى إلى البحرين. قطر استشهدت بكتـاب أرسل عام ١٩٣٣ من ليتويت إلى ستارلينغ فيـه قال ليـتويت: ان بعض جـزر ارخبـيل البحـرين لم يدرك جزر حـوار، قطر استنتجت أن السياسة الرسميـة للحكومة البريطانية هى ان جزر حوار لا تنتمى إلى البحرين ولكن تنتمى إلى قطر وهذا يمد الكلمات التى استـخدمها ليتويت أكثر لم يقل ليـتويت مـثل هذه الأشياء. وهـو قال: ملاحظ «وهذا جـزء من الوثيـقة لم تستشـهد به قطر» ان المعلومات العاليـة التى أخشى ان تكون غيرتامـة مأخوذة من لوريمـر ان تقتـرح ان الأرخـبيل تحـيط به شـعاب والشـيخ لا يحـاول ان يدعى ملكيتـهم، ويأتى هنا أنه بالنظر فى أى منح الامتـيازات فيـما يتعـلق بسيطرته أو البحرين يبدو من الضرورى ان نتفهم جيدا ما هى المنطقة التى تغطى.

ليتويت اختتم خطابـه بأن أشار إلى اجتماع فيما بين الاقسـام لمناقشة مسألة إقليم البحـرين، وكتب قائلا أيضـا إلى مور أن ممثل البحـرية يحضر معـه خريطة للبحرين تعطينا فكرة أفضل عن الموقف عوضا عن المعلومات المتناثرة.

ولكن يبدو ان ليـتويت كان لم يتـقدم أكثر من ذلك فـفى أغسطس ١٩٣٣ حينما واصل تخمينه وبـحثه وقال: انها قد تتجنب حوار انها تنتـمى جغرافيا إلى قطر وهى أكبر مـجموعة الجزر مـقابلة لساحل قطر. محامـو قطر قالوا من هذين الخطابين ولهذا فـإن ليتويت الذى كان أكثـر المسئولين معـرفة فى ذلك الوقت عن الجغرافيـا لهذا الجزء من الخليج، كان يقول فى عام ١٩٣٣ ان حـاكم البحرين لم

يمارس أى سيطرة على الاطلاق على جزر حوار، كان يعنى ان البحرين لم تمارس أى سيطرة علـى الإطلاق على جزر حوار. تتـذكر المحكمـة ان ملاحظات السـيد ليتـويت وهو خبير جـغرافى هى تتعلق بالجـغرافيا وليس بالسـيادة، ولكى نصف كلماته بانها تعبـر تماما عن التحكم السياسى لتتحدث عن الملكيـة القانونية هو أمر مدهش على أقل تقـدير. هذه الكتابات تعبر عن وجـهة نظر مبدئيـة بها تحذير ان المعلومات الفعلية كانت مطلوبة قبل الوصول إلى نهاية ولا يمكن ان نقول انها تمثل وجهة نظر للحكومـة البريطانية ان جزر حوار لم تكن بحرينيـة، وحذر ليتويت ان المعلومات كـانت متناثرة وإنه طلب مـعلومات أفضل لكى يـصل إلى تفهم واضح للموقف حول إقليم البحرين، ليتويت لم يعـتمد على معلوماته على أى حال فإن معلوماته الجغرافية على جزر حوار كانت تقول «افتراضا».

حينمـا نأخذ هذا الاقـتباس ونضـعه فى إطاره يتضح جـليا إنه لا يدعم ان ليتويت أو الحـكومة البريطانية كـانت قررت ان جزر حوار لا تنتمى إلـى البحرين وأهم من ذلك ليس هناك أى إشارة فى الكتاب سواء كـانت صراحة أو ضمنيا إلى دولة قطر أو حاكمـها أو آل ثانى. ولكن نظرية قطر كلها ان بريطانيا كانت تعـتبر قطر انها ذات السيادة على جزر حوار تعتمد على هذين الخطابين.

تحديـات المسئـولين البريطانيـين فيـما يتـعلق بهذه الأمـور انها تنتـمى إلى البحرين، والاستنتاج ان وجهة نظر بريطانيا من عام ١٨٢٠ حتى ١٩٣٠ وربما بعد ذلك جزر حـوار كانت ملك البـحرين ظلت دون طعن. هـذه الخلفية تضـعنا فى موقف الآن لتـقييم ما قـالته حجج البروفـيسور سالمـون: إن أعلى سلطة بريطانية وصلت إلى استنتاج ان الحـدود بين قطر يجب ان تقبل بأنها تمتـد إلى البحار على كل ساحلها. وذكر مذكرة ليتويت الذى قال فيها ليتويت قدم فيها هذه التوصيات، ولكنها فى الحـقيقـة أيضا ان كل هذه المذكرة تركـز على تهديد ابن سعـود وكيف نحافظ على الحدود الجنوبيـة لقطر لكى نسمح لعمل المصالح البريطانيـة البترولية. إن المرء عندمـا فكر فى المبـدأ القانونى للتـرسـيم سوف يحس أنه هو خـاض فى

التقرير البـريطانى العسكرى وخاصة فى ١٩٣٩م تحت عنوان تقـييم الموقف الخاص بالدفاع عن شبه جزيرة قطر فالفرضية تستند صراحة إلى ما يلى:

أولا: وعد الحماية الذى اعطته حكومة صاحب الجلالة.

ثانيا: امكانية وجود النفط وعـمل شركات النفط التى ربما تجعل من قطر أو تعطيها أهمية فيما يتصل بامتداد النفط من الإمبراطورية.

ثالثـا: وعن الحـفـاظ على السـلاح الجـوى الملكى فى أرض الهـبـوط فى الدوحة. ان فى عبارة ليـتويت كانت تعنى بتهديد ابن سعـود وموقف البحرين لم يوضع فى الاعـتـبار. لـم يكن هناك أى نيـة لنزع ممتلكات البـحـرين، السلطات البريطانية كانت على دراية تامة بموقف البحرين واية فكرة عن وجود اية نية لتجريد البحرين من جـزر حوار تعتبر مـتعارضة من قبـل هذا القرار الصادر فى ١٩٣٩. ختاما لمناقشة ليتويت لرسالتـين فالمهم ان نقارن بين معاملة قطر لها، ومعاملة قطر للسيد دارون مـن المكتب البريطانى الذى فى ١٩٦٤ استنتج ان جزر حـوار تنتمى للبحرين وكما رأينا فإن ليتويت كان يضـع بعض الملاحظات الجغرافية وكانت تعتبر ملاحظاته مشتته وحذر من ان ملاحظاته مبدئية.

وكان يتساءل عن أى سيادة على جزر حوار، ولم يقم أى طرف بذلك ومع ذلك فإن قطر تحاول ان تخبر المحكمة ان رسائل ليـتويت احتوت على سبب معين وتحديد قـاطع من قبل السلطة البـريطانية. إذا نظرنا فى وضع مسـتر دارون فيـما يتعلق بوجهـة نظره على ان جزر حوار تنتمى إلى البحريـن، فإن دارون اساسا لم يكن على دارية واسند رأيه على مـعلومات قاصـره. مستر دارون كـان محامـيا، مستشـارا قانونيا مساعـدا للمكتب البريطانى الأجنبى فى ١٩٦٤ طلب إلى المكتب الأجنبى إلى أن يبحـث فى قضيـة السيادة على جـزر حوار ومسـتر سى لونج من مكتب الخارجـية نفذ هذا التكليف. وعندما قـام بالتحليل فإن السيـد لونج كانت لديه الفرصة للحصول على الوثائق من مكتب الخارجـية. والسيد لونج أعد مذكرة

وضعت فى اعتباره الدليل على نشاط قطر على جزر حوار، وتضمنت بعض الاقتباسات فيما لا يقل على ١٥ وثيقة من الأرشيف البريطانى بما فيها من مذكرة ويتمان ١٩٣٩ والدليل ملحق بها، والسير آيان واثنى وصف مذكرة لونج بأنها قاصرة سرد قاصر لأحداث ٣٦، ٣٩. على ان السير ايان اخفق فى ان يحدد أى من هذه الوثائق الـ١٥ أو ملاحقها كانت مبعثرة وكانت مشتتة، بل إنه لم يحدد الوثائق المفقودة أو الغائبة، ومن الحقيقى ان النظريات الخالية التى اقترحتها قطر لم تجد أى مكان لها فى مذكرة السيد لونج. إذا اقترح أن السيد لونج لم يبد أى تخيل فى ملاحظات قطر واقترحت ملاحظاته على الحقائق التى كانت أمامه. وأرسل السيد لونج هذه المذكرة أيضا وللوثائق الأخرى إلى السيد دارون، السيد دارون قرأ الوثيقة والسيد دارون المحامى الدولى خلص إلى حقائق معينة ان البحرين لديها دليل على سلطاتها وقطر لم يكن لديها إلا مسألة القرب الجغرافى، ومن ثم اقتبس إذن البحرين تربح وتكسب القضية بسهولة.

ان هذا الاستنتاج القاطع استند إلى الحقائق ومع ذلك فإن السير ايان تكهن بأنه لابد ان يكون السيد دارون لم يكن له أى سبيل للحصول على وثائق للخرائط المتاحة الآن أمام المحكمة، ومن ثم استنتج ذلك لصالح البحرين، نعلم إنه بينما عدد الوثائق أمام المحكمة تعتبر أكبر مما كان متاحا لدارون فإن المضمون هو لا يتغير. السير رايان زعم ان استنتاج دارون كان سندا للافتراضات التى تطعن فيها قطر اليوم، إنه قال ان هذه الافتراضات كانت دليلا تاريخيا استندت إلى الوثائق فى الأرشيف البريطانى. ويبدو ان السيد دارون كان متهما ومذنبا فإنه لم يكن راغبا فى التكهن لصالح قطر مثلما يفعل الفريق القانونى لقطر، السيد رايان يقول ان وجهة نظر ليتويت التى تستند إلى معلومات مشتتة، عبارة عن استنتاج قاطع. وتقييم دارون القانونى لهذا الدليل ثم بعد ان قيل ان البحث كان غير دقيق. ولكن البحرين تعتبر هذا عكس الواقع التاريخى وهو مجرد تخيل. الآن ننتقل إلى ولاء الدواسر للبحرين. ان الدفع الأساسى لقطر فيما يتصل بجزر حوار يبدو ان ولاء

الدواسر للبحرين لم يكن دائما بشكل كـاف ولذا فإن وجودهم فى حوار لايساوى الوجود البـحرينى هناك، وأولا لعلى اشـير على الرغم من نزوح بـعض الدواسر كانوا يتصـارعون مع حاكم البحرين فى العشـرينيات فإن ذلك يتضمنهم جـميعًا. وثانيا ان جزر حـوار لم تكن مؤهولة تماما من قبل الدواسر وعـائلة آل غتم كانت سائدة فى القرية الشمالية وكانت هناك بعض المبـانى الواضحة. الغتم كانوا مهمين جدا وكانت البحـرين قدمت قوائم مدنية لعام ١٩٢٤ تضم تسـعة أعضاء من هذه الأسرة الذين سـاهموا فى انشاء الدولة فضـلا عن ذلك فإن التزاوج بين البـحرين وغير الدواسر مع جزر حوار ومنذ قرن مضى كما قال بريدو فإن الغريب ان الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين كان رئيس جزر البحـرين وشيخها بطبيعة الحال فإن هذا التزاوج قد تعاظم على مدى السنوات.

ثالثا: هؤلاء الدواسر الذين عـاشوا فى البحرين لجأوا إلى سـاحل الإحساء ولم يحاولوا ان يبـقوا فى جزر حوار. وعلمـوا انها أراض بحرينية وأخـيرا وليس آخرًا لابد لـلمرء ان يتـوخى الحذر حول استـنباط الكـثير من الإشـارات والمراجع الموجودة هنا بـالنسبة لقـبيلة استقلت عنوة. الذين عـاشوا فى أماكن نـائية ولكن شعب كنت اقول جاؤوا من بلدان نائية فى السويد يحبون زيارة الملك ولكن يحبون أيضا ان يدعـوهم يفكرون فى أنفسهم كـمستقلين ومكـتفين ذاتيا ولا يشـار إليهم بشكل آخر. بالنسبـة إلى المسئولين من استكهولم فكما قـالوا كانوا أفضل منذ قرن مضى وقبل جباية الضرائب بوجود التأمين الاجتماعى فإن استوكهولم كانت مجرد فكرة مجـردة ولكن هذا لا يعنى انهم يعتـبرون أنفسـهم سويديين ولا أوصى ابدا لأى شخص ان يقتـرح عليهم ان هذا الاستقـلال لابد ان يكونوا جزءا من النرويج حتى لو ان بـعض الدواسر كانوا غـير سـعداء احيـانا. عندما نفكـر فى ذلك فإن الحقيقة انه لأجيال عديدة عاما بعد عام وفصلا بعد فصل فكل اتصالاتهم كانت مع البحرين دون غيرها ولم توجد أى اتصالات مع قطر وأكرر لا اتصالات مع قطر أو

علاقات ولابد ان المحكمة ستلاحظ ان السير سنكلير حاول ان يحقق هذا العمل الفذ بحيث يخرج الدواسر من الخريطة بل اننا نلحظ فى بعض المراجع ان بعض الدواسر الذين غادروا هناك كانوا يعودون إلى البديع حتى أواخر ١٩٣٣ وأصر على ان لا يعتبر ذلك برهانا على انهم عادوا إلى جزر حوار والبحرين تقترح ان قطر تنفق بعض الوقت فى دراسة هذه المصادر التاريخية وأولا وكما قررت: ليست المعنية بكل الدواسر الذين غادروا كانوا ينتمون إلى البديع ومعظم جزر حوار كانت فى الواقع من الزلاق التى تعطينا منطقة معينة عندما نعتبر ان الزلاق تعتبر أقرب بالنسبة للمسافة من حوار، وان هناك شهادة شهود الذين شهدوا وولدوا فى جزر حوار أو استجلبوا إلى هناك فى العشرينيات من هذا القرن ولم يغادروا البحرين مع دواسر البديع وقالت قطر مع هذا التشكك الذى لا ينطبق مع الطروح التاريخية التى قدمتها ان هذه البيانات لابد ان تعامل بحذر كبير اذن نقول بعض الشىء عن ذلك الثقل الذى لابد ان يعطى إلى شهادة الشهود. والبحرين على دراسة تامة للإجراءات الموجودة فى هذه المحكمة لا تؤدى إلى استخدام أدلة شفهية والحق لن يتحقق شىء لأن كل طرف استدعى بعض الشهود ومجموعة قدم بعض التأكيدات بينما المجموعة الأخرى تقول العكس ولكن الموقف يعتبر مختلفا كثيرا فى هذه القضية بسبل ثلاث.

أولا: ان قطر لم تقدم شاهدا واحدا وذلك لمجرد أنه لا يوجد أى قطرى يمكن أن يؤكد أنه وجد أو تواجد فى جزر حوار ولا يمكن لأى قطرى ان يؤكد ان آل ثانى حكموا الزبارة قبل ١٩٣٧ وما من قطرى يمكن ان يناقض ممارسات السيادة البحرينية على الأراضى أو المعالم البحرية فى الخليج العربى بعبارة أخرى فإن شهادات الشهود غيرمتعارضة وهى موجودة فى السجلات المكتوبة.

ثانيا: ما كان على الشهود ان ينقلوه إلينا ينطوى على احكام شخصية أو آراء مثيرة للجدل النقطة الأساسية هو ان الشهود الموجودين هم بشر وفقط الحقائق

الأساسية الصارخة لحياتهم هى التى تهمنا هنا اين ولدوا أين ترعرعوا من جيرانهم أين منازلهم أين فخاخ الأسماك وأين المقابر وأين العائلات هذه حقائق واضحة وبسيطة يمكن اختبارها بأساليب كثيرة.

ثالثا: قطر لم تسع إلى طعن هذه البيانات التى صدرت فى ١٩٩٦ هذا مدهش حقا. ماذا كان يمكن لقطر ان تقوله هل كان هؤلاء الناس دجالون ألم يعيشوا فى جزر حوار ان التعرف على مبانيهم وأماكنهم ومقابرهم كانت خاطئة؟! لكن كل هذه الأشياء البسيطة يمكن دراستها وفحصها هؤلاء الشهود وما يحيط بهم. لم يكن هناك أى شك انها اتبعت نفس الإجراءات التى عرضت على نطاق أوسع فى التلفزيون البحرينى. كيف يمكن ان نتصور ان هؤلاء اختلفوا كيانهم ووضع آبائهم وأسلافهم وأكثر من ذلك فإن هذا الجزء من المرافعة يحدد مرة أخرى ان الطبيعة غير المرضية للمطالبة التى تطلب إلى القضاة الذين يكونون قوام هذه المحكمة فى عام ألفين ان يقوموا بتحر فى تلك الظروف التى كانت تفهم تماما فى وقتها وهى فى الحقيقة قد فحصت فى هذا الوقت والتى تؤدى إلى قرار على أساس الحياة استمرت لأجيال وأجيال.

الآن انتقل إلى أهم موضوع قصير اتحدث عنه وهو تاريخ حاسم. إن وكيل قطر ركز على ان النتائج الصادرة عن ١٩٣٩ لايمكن ان تؤخذ بها هنا سواء كانت فى ٨٣ أو ٩١ عندما حاولت قطر ان تقدم طلبها إلى المحكمة يمكن ان يناقش وهذا أمر أكاديمى ونظرى لان البحرين لم تبحث فى أى أمر يحدث فى العقدين الماضيين على أساس المطالبة بالملكية، وأنشطة البحرين الراهنة والجارية فى جزر حوار هو نتيجة لملكيتها السابقة وليست المصير، بيد ان محامى قطر قال ان التاريخ الحاسم لابد وان يعترف به على انه تاريخ عام ١٩٣٦، ان المحكمة أرى لا تعطى ثقلا لما حدث فى الأعوام الـ ٦٥ الماضية. وهذا لايمكن ابدا أن نفكر بأنه يؤدى بنا إلى الحيرة الشديدة، وكيف يمكن ان تضع فى اعتبارنا ان الأعوام ١٩٣٩ - ١٩٧١ عندما حصلت البحرين على الاستقلال التام ام تكون بعيدة عن أى تحر أو

نقص؟ وكيف يمكن للبحرين ان تنقد للإيضاح لذلك القرار الذى صدر من أعلى مستوى فى الحكومة البريطانية، وكيف تتخيل قطر ان حاكم البحرين كان ينبغى ان يقول لبريطانيا فى عام ١٩٣٩ ما الذى يجب ان يقوله وباعتبارها السلطة السائدة فإن بريطانيا تؤكد ان جزر حوار تمتلكها البحرين وهذا ينطوى على الحقوق والواجبات، ومن ثم هل كان حاكم البحرين مفترض ان يشرح للبريطانيين بأن بريطانيا سوف تفضح يوما ما لأنها تقوم بممارسات يندى لها الجبين أو تحدد ما يتطابق مع مصطلحاتها. بطبيعة الحال حاكم البحرين لم يكن لديه ما يفعله وقد قلنا ان الدواسر لابد وان يخرجوا من الجزر لأنه وعلى الرغم مما قاله البريطانيون فإن حاكم البحرين والبريطانيين قد منحوا الملكية منذ زمن طويل بما فيها شبه جزيرة قطر أو المياه الإقليمية، وهذا هو السؤال؟

هذا هو ادعاء البحرين الذى يعود إلى الاهتمام التام، ولو تحدثنا عن هذا التاريخ فإن نصف هذا الكوكب يعيش الآن وسط حقب كبيرة للتاريخ الحالى، والتى لابد وان شملتها أو غطتها مثل هذه التواريخ الحاسمة التى تعود إلى مطلع العصور الوسطى مع كل الاعراف وكل الذين رغبوا فى رد المظالم التى لحقت بهم من جيل إلى آخر، ولكى اختتم هذه النقطة فإن أول تاريخ حاسم هو ذلك الذى أشار إليه وكيل البحرين عام ١٩٨٣.

النقطة الأخيرة والخامسة المتعلقة بقرار ١٩٣٩ والذى يتطرق لمزاعم قطر للممارسات المخزية والتى يندى لها الجبين من قبل بريطانيا كما قال المحامى «ان بريطانيا قد زيفت التاريخ ضد قطر» هذه النظرية تؤكد على ما قاله وايتمان الذى عاش وكان يساند آل ثانى، وهذا ما كانوا يخشونه ان تريد تشويه وايتمان أو أى شخص الذى عليه أن يتفق مع قطر، فإن قطر اليوم تسعى إلى حل جذرى لتلك الورطة لفشلها فى عامى ١٩٣٨ - ١٩٣٩ فى ان تقدم أى دليل قاطع خارج مسألة القرب الجغرافى وقطر تقول انها كانت سوف تؤكد قضيتها لو ان هذا الشاهد لو لم يكبح - أى - لو ان المقيم السياسى لم يسئ التصرف. وبطبيعة الحال لم تفعل قطر

أى شىء أكثر مما فعله الشيخ عبدالله، ومثل كل نظريات التآمر ان قصة قطر يمكن ان تكيل الاتهامات ولكن لا يمكن تبريرها ومن المستحيل أيضا أن المسألة تمنى قطر تدعو المحكمة لأن تعتقد ان شاهد البحرين هو الدليل على جزر حوار كانت قد تشوهت وتلوثت وان قطر كان لديها دليلا صارخا على انها كانت تتعرض للكبت والقمع، وماذا كان هذا الدليل؟ المحكمة عليها الآن ان توضح بأنه لا يوجد شىء لديها يدعو إلى القمع، بما ان قطر قد اخترعت تاريخا استنادا إلى استنباطاتها. ان ما قدمته قطر إنما يقصد به تدعيم نظرية قطر أولا، ان الهجوم على وايتمان وفشله على أساس انه قام على أساس التكهن غير معقول. وأيضا لكى تنجح نظرية التآمر فلابد لقطر ان تظهر ان ما قام به وايتمان كان جزءاً من المخطط. ان مزاعم قطر والموقف غير مسئول يعتبر لا أساس له من الصحة، ففى المذكرات التفسيرية كانت قطر توحى بأن البحرين لم تكن على دراية بجزر حوار حتى الثلاثينات عندما شجع الشيخ حمد بلجريف على تلفيق مطالبة ولحسن الحظ فإن البحرين استطاعت ذلك فى الكتاب الذى وزعه توماس فورد.

ان الخريطة الموجودة فى الخريطة التى رفعت إلى المحكمة فى أول مارس ٢٠٠٠ تظهر عقم التكهنات القطرية، وعلى النقيض من مزاعم باندى فإن البحرين فى ذلك الوقت لم تكن تعارض الموقف القطرى، ومرة أخرى ومثل خريطة القبطان عزت تلك التى رسمت من قبل الذين عاشوا هناك وعملوا فى المنطقة ـ فهى ـ تظهر ان جزر حوار كانت تعتبر جزءاً لا يتجزأ من البحرين قبل ان يطأ بلجريف أرض البحرين والمنطقة بفترة طويلة. وفى الجولة الأولى اظهرت قطر للمحكمة بعض الخرائط التى رسمت بشكل منفرد من قبل الميجر هولم، ولكن تحاشت قطر ذكر خريطة وورد التى استخدمها فى مفاوضات الامتيازات التى منحتها اياه البحرين فى ١٩٢٥ وبطبيعة الحال البحرين أشارت إلى هذه اللمحة والتى دحضت مقولة قطر فى الأسبوع الماضى. وفى الجولة الثانية حاولت قطر ان تنقذ الموقف بأسلوبين.

١ ـ إن محـامى قطر الموقـر الذى استند إلى التكـهن بأنه لم يكن هناك من سبب لولم لأن يستبعد جزر حوار من الاتفاقيـة الخاصة بالامتيازات والتى قال فيها لو أن احدا فكر فـإنها تنتـمى إلى البحـرين، وان هولمز قطعا كـان يجب ان تمتد البحـرين على قـدر المستطاع ولكن الذى أغـفله محـامى قطر هو ذلك الرد الأول للحقـائق التى لا يمكن انكارها، وان هولمز لم يكن يحاول ان يحظى بامتـياز من ابن سعود ليغطى كل شبه جزيرة قطر برمـتها إلى ان توصل البريطانيون إلى تفاهم من ابن سعود فى الاجتماع الشهيـر مع سير بيرسى كوكس المفوض العام للعراق، كما ان ابن سعود لم يكن لديه أى سلطة على قطر، ولكن حتى ذلك التاريخ كان من البديهى ان «هولمز» لم يكن يعنى من الذى كـان يسيطر على حوار وان «هولمز» كان يلعب على الطرفـين. نأتى إلى الأسلوب المهم الآخر والذى فكر فيـه محامى قطر لانقاذ هذه الحـجة التى وضعت موضع التـساؤل فالمحامى صـرح بأن خرائط «هولمز» قد نشرت فى عام ١٩٦٥ وانها تظهر مدى الامتيازات التى منحتها البحرين بعد صدور القرار البريطانى فى يوليو لعام ١٩٣٩،وكما تقول قطر فقد تقرر بالخطأ ان حوار تنتمى إلى البحرين ـ هذا الدفع يـؤسفنى ان أقوله لكن ينبغى ان اقول انه يتجاوز كل حدود الدفاع المسئول أمام هذه الهيئة.

قال المحامى ان هذه الخـرائط قد وضعت بعد عـام ١٩٣٩ ونعم ـ هو يقول ذلك ـ ولكن لى الحقـيقـة هو يقول العكس وهذه الخريطة فـى محفظة القـضاة. ويقول دورد ان هذه الخريطة هى فـقط للامتياز الأصلى للمنطقـة المحاذية الصادرة فى ١٧ مايو ١٩٢٤ وعـندما يتفـحص المرء هذا المرجع عن الخريطة الأصـلية يرى المرء انها تحدد بجلاء تلك المنطـقة التى تشير إليها منطقة الامـتياز المحايدة للملحق هنا وبعبـارة أخرى ـ هذه الخريطة وجـدت فى مايو ١٩٢٤ ومن ثم فإنه قـد تفهم تماما قـبل مايو ١٩٢٤ بان جـزر حوار تنتمى إلى البـحرين ولابد ان تتـضمن فى ترخيص الاكتشاف والتنفيـذ الذى يغطى كل مناطق البحرين. ولعلى اذكر المحكمة الموقرة ان هذه الخريطة لا تعتبر معلما وقتيا بل هى موجودة فى أعماق كتاب وورد

الذى يتكون من ٢٩٦صفحة، ويبدو فى صـدور الكتاب هذا الجزء الذى يشير إلى مسـرح المفاوضـات التى تمت فى العـشرينات من هذا القـرن، وفى المخطط الذى صدر بعـد ذلك فى الصفـحة ٢٥٥ من الكتـاب فقـد حدد وورد الخريطـة بعد ان تعرف عليها باعتبارها تلك التى استخدمها «هولمز» ـ واقتبس ـ «اتصالا بالمفاوضات الأساسية والأصليـة». هل تحاول قطر الآن ان تقترح بأن السيـد وورد ذلك الخبير النفطى الأمريكى الناجح كان مـجرد جزء من هذه القضية التى يندى لـها الجبين؟ وبعد صـدور القرار عام ١٩٣٩ فـهل قام هذا الشخـص بتغيـير الخريطة قـبل عام ١٩٦٥، ولاى دافع كان سيـقوم بذلك؟ كان هو يتآمر ويتـواطأ مع البحرين ولكن الأمر كذلك لكن الـسؤال ـ لماذا أرسل الكتاب بدلا من أن يتركـه لنا حتى ان نجد بالمصادفة فى هذه القضية بعض الأشياء الهامة.

ختـاما يلاحظ المرء ان الخاتم الذى أمـهر على هذه الخريطة انـابة عن النقابة الشرقـية العامـة لميتد ـ فـهذه كانت شـركة «هولمز» وكانت خـارج نطاق عمله فى أواخر العـشرينات من هذا القرن عـندما حول اهتـماماته إلى «سـتاندرد اويل» فى كليفورنيا والبحرين لاتحتاج ان تقول شيئا فيما تلاحظ ومع الأسف الشديد انه حالما يسىء شخص تفسير التاريخ فإن قطر ورد فـعلها عدم الاعتراف بالخطأ لكنها تقدم خطأ وتفسـيرا آخر، وقطر تعرضت لـحقيقة أن مـسؤولين بريطانيين قـد اعربا عن رأيهما الذى يتعارض مع القرار ١٩٣٩ ومـا من هذه الآراء كانت مقنعة وقد أعرب عنها أشخاص لم يفحصوا المرافعات.

إن هذا الاخـتلاف بالنسـبة لقـرار ١٩٣٩ لم يسـتند إلى أى دليل يمكن ان يكون قد أغـفله الشيخ عبدالله، بل ان لا برايز أو آلبـون فد اتجها إلـى جزر حوار اذن بطبيعـة الحال ـ الاختلاف فى الآراء لا يفسد للود قـضية ـ ولكنه لا يؤدى إلى قرار. لأنه إذا قلنا ان الحـكم الوحيد لهـذه المحكمة للاعتـراف بهذه القـضايا دون قبول فضلا عن ذلك المنسقين هنا لم يكن جزءا من الهيئة التى اتخذت القرار. اذن نقتبس هذه الفقرة من الحكم الصادر فى قضية اليمن وارتيريا «إن المذكرات الداخلية

ليست بالضرورة تمثل أو تعكس وجهة نظر أو سياسة أى حكومة ولا تعدو ان تكون وجهات نظر شخصية»، وان أحد موظفى الحكومة الذى حدا به الأمر لأن يعرب عن رأى موظف آخر فى هذه الآونة وليس من السهل ان نفصل العناصر الشخصية عما نسميه المساجلات فى النواحى الداخلية والخاصة. ومن المدهش أكثر ان نجد ان قطر ولاتزال ترتاح فى إجهاض العدالة التى عبر عنها برابر، هناك مراسل هام يبحث هذا الدفاع وقدم بحثه فى أقل من ٢٠ ورقة فى مذكرة فبراير إلى البحرين والمحكمة سوف تتذكر ان رؤساء فريل قد رفضوا وجهة نظر برابر ولن استفيض فى ذلك إلا فى استرجاع النظر. إلى أن وايتمان استخدم هذه النظرية، وان إدارة الشئون الهندية شعرت ان برابر قد سمح لنفسه ان يتأثر بالعداوة الشخصية ضد وايزمن وبلجريف. ولكن لما كانت قطر وضعت فى الاعتبار على هذه الملاحظة التى قدمها برابر فأنا أعتقد يجب ان نتابع هذه القضية عندما طعن الرؤساء فى رأيه عن قرار ٣٩ فإن برابر طلب إلى مساعد المجل ايون الذى عين حديثا كوكيل سياسى بالإنابة فى البحرين الذى لم يزر حوار ابدا.

بطبيعة الحال فى الرسالة التى اظهر السير سنكلير فيها للمحكمة على أساس ملاحظة آلن، فإن برابر اعطى سببا للانتقاد «ان جزر حوار قد تقررت وفقا للأفكار الأوروبية، ولا يوجد أى إذن لأى مشاعر العرف الاجتماعى، وخلال ثلاث سنوات فى البحرين لم أسمع ان هذه الجزر تنتمى إلى البحرين». هل كان برابر خبيرا فى الانحراف والمشاعر الوطنية، لم يكن لديه أى سبب لذلك. نجد فى مذكرات بلجريف ما قيل عنه إنه يصف محاكم البحرين قبل برابر وكانت هناك بعض الفقرات وبعض التوقفات وكانت هناك ملاحظة عابرة من قبل برايير من خلال مترجمه الخاص به الذى توفى كذلك، وبعض التلميحات عن الحساسية الثقافية لفران التى جاءت فى سرد بلجريف واجتماعه بين برابر وشيخ القبيلة عما كان حقيقيا إذا كان الملك ابن سعود أعطى برابر حصانا جميلا كما قال بلجريف، وأجاب برابر نعم الحصان، وإبراهيم كرر نعم حصانا جميلا، وقد ذهل فى الوقت الحالى ألا يأكل من هذا ولكن برابر كان من عادته ان لا ينظر فى هذه الخطابات.

وفى ما يخص جـزر حوار اذكر حالتـين فى مذكرات بلجـريف، وأقول ذلك لأن بعض محامى قطر اسـتخدموا مذكرات بلجـريف باعتبار برايز كمقـيم سياسى فى البحـرين فى عام ٢٩ إلى ١٩٣٩ فـقد تم انشاء مـولد كهربائى فـى المنامة، الذى ازعج برايز، ونجد فى مـذكرة بلجريف ان برايز قد كـتب خطابا عن تلك الرائحة الكريهـة لهذه الآلة الـكهربائيـة. والشـيخ يسكن هناك وكان مـتـضايقـا من هذه الرسالة، وانا لم افكر ابدا ان هناك شـيئا أشكو فيه من هذه الآلة. وبعـد عام كان فى ٣٠ من مارس، عبـدالله بن جابر جاء للشيـخ حمد شيخ البحـرين وبقى عدة سنوات، والسكرتيـر المواصل للأميـر اسمـه بالكامل عبـدالله بن جابر الـدوسرى امضى جزءاً من طفولته فى جزر حوار وهذا حـفيده الذى كان وزيرا للخارجية فى البحرين لمدة ٣٠ عاما هذا كما جاء فى مذكرات بلجريف.

عبدالله بن جابر اتى من المشيخة وتحدث عن الرسالة التى كتبها له فراير عن الحالة الراهنة التى تدخل فـيها الشيخ والشـيخ لم يجب برايز وكان متضـايقا بهذه الرسالة. برايز كان يغادر الخليج العربي وكـتب بالجريدة يقول بان صاحب الجلالة مسـرور لمغادرته وقـبل ذلك بالجريدة سجـل ان برايز يبدو انه يمكنه وايتـمان من الحصول على العمل ويفكر ابداً ما سوف يكون ملائما للخليج العربي لاية أسباب شخـصية، وبغض النظر عن ان وايتـمان خريج جـامعة (كـيمبـردج) وانه تخرج عسكريا أو خـريج (ساندهيـرست) فإن وايتمـان أو خطه الأساسى يبـدو انه كان احتلال أو شغل مكان المقيم السياسى من انابه عام ٣٨، إلى بطبيعة الحال ان عمله قد انتهى فإذا فـحصنا السجل نجد ان المشكلة لم تكن مقصورة على أمـير البحرين أو بلجريف أو وايتمان. وقبل عامين من مـغادرته الوظيفة المدنية كان برايز يخضع للمراقـبة من قـبل مرؤسـه الأكبر اليس أو لف كـو. إن هذه المبالغـة باستـخدام المتفجـرات كما اسماها على الورق هذا يعطى الانطبـاع بعدم النضج فمن المهم انه فى مكان كمقيم فى الخليج العربي لابد ان يعرض عمله على وزير الخارجية وعلى السلطات العليـا بالشرق الأوسط وحـذر برايز ان سعادته قـد لاحظ انك تنوى ان

تكون كريما بهذه المتفجرات ان جاز التعبير فى برقيتك وهذا يفسد القضية برمتها. وقد كـان خبيرا فى هذا الأمـر وهى احدى الكلمات التى كـان يستخدمـها بعض الرجال البريطانيين، قـد يقول انها طريقة للسخرية من الناس. هـناك رجل متسرع بآرائه المكتوبة وغير ملائم ليـتعامل مع كبار الممثلين واستقـبال برايز بعد عامين من الخمسين وكان ممثلا محليا لأحد البنوك وبلجريف لاحظ عدم ارتياحه ان برايز زاره واعطاه صندوقا من فضـة وطلب ان يفتح له حسابا بالبنك احـدى أهداف كتابات برايز كان وايتمـان فى عام ١٩٤٢ قبل أن يترك وايتمان البـحرين لكى يحل محله اليرت ارسل له التـقييم التـالى لوايتمان بإنه كـان وايتمان لا يتـمتع بتشـجيع مع المجتمع البريطانى الذى لم يقدر طريقته فى التعامل.

وايتـمان أوصى بأن مـسئـولا عن الدفـاع، كان وايتـمان يقـول انه كقـائد للامبراطورية الهندية. كانت هناك ملاحظة من أحد كبار المسئولين الذى تلقى هذا التقـييم كأنه ويقـول برايز اننى اضيع وقتى فى مـحاولتى لأن اصحح مـسار برايز ابعده عن غروره. اننى اوافق.ان الضـحايا يجب ان يتمتعوا بالحـماية، احد هؤلاء الضحايا وايتمـان على اية حال كانت حياته المهنية أفـضل من برايز، ترك البحرين وترقى لمنصب نائب وزير الخارجية وبعد ذلك وزير خارجية مشارك لحكومة الهند، عمل مع نهرو وبعد ذلك تلقى لقبـه ونرى تعليقات برايز إذ أنه كان تخطى ليتلقى مهام وزارية، كما قال السير ألبر يبدو انه كان أقل مهنة لاى شخص سياسى عمل بهذه القضية، إذ كان البحث بالجيش يتم بتاريخ الثامن عشر وبعد سبعة عشر عاما عاد لمسـقط فى نفس منصبه «وكـيل سياسى بالانابه» وفـيما بين ذلك كان وكـيلا سياسيا بالإنابة فى عدة أماكن منها البحرين مرتين كان أشخاص يريدون ان يصلوا إلى مكان آخـر يمكن ان يكـون بلجـريف أوضح ذلك فى عـام ١٩٤١ التي اتى وناقش معى بعض الأمور القضائية وصاح بالعديد من الملاحظات وجاء إلى مكتبى وتحدث عن قطع رقاب بعض الأشخـاص، حاولت ان اهدئه ونجحت فى ذلك أما كان مريضا عقليا. نقطتى هنا ان هؤلاء الصوطين ليس لديها أى ثقل لا احتاج ان

أقول حسن نية السير يوويتمن أو ترنك ساول أو اليس اريك تاول أو أى مسئولين آخرين بما فى ذلك اللورد هلى ساكردن. كممثلين لحكومتهم.

اتيحت لى الفرصة لأقدم للمحكمة ان اتهامات التميز ضد وايتمان هى مجرد حدس، وتخمين من جانب قطر، أود الآن أن أضيف فقط قبل ان اترك مذكرات بلجريف ان هناك ما قيل فى بعض السجلات فى ٢٦ إبريل ١٩٣٩ وهى بعد عامين من هجوم قطر على الزبارة ان هناك معسكرا للاجئين من الممنوعين على جزر البحرين، بلجريف قال بأن الأمير وبعض أعضاء أسرة آل خليفة اتوا وتحدثوا عن الزبارة، كتب قائلا: (يسألون كثيرا لان عبدالله بن ثانى كان يبنى بعض الشىء على الزيارة، كتب اعتراضا ليس له أى أهمية). الاعتراض كان على وايتمان الذى طبقا لقطر كان منحازا لجانب البحرين والسير سنكلير قال لسبب انه كان يكره الشيخ آل ثانى لماذا لم ينتهز وايتمان الفرصة ويساعد البحرين ويبدأ بحملة عسكرية؟ البحرين لا تستطيع الإجابة عن ذلك، ولكنه لم يفعل ذلك وان تصرفه بهذا الأمر كان مخيبا لامل البحرين. أعلم بأنى تحدثت طويلا عن هذه القصص القديمة، هناك العديد من الأشياء والعداوات والتفسيرات للسجلات القديمة قد تكون مخيبة للآمال ومخطئة ولم نجد مذكرات برابر إذا ما كان كتبها ولم نجد مذكرات ميجر هول أو السير كلير رغم محاولاتنا كما نعلم الشيخ عبدالله لم يكتب مذكرات. وإننى اعتقد أننى قد أضيع وقت المحكمة حينما تكون هناك اعتبارات شخصية حول أشخاص لم تقابلهم، قد قاموا باشياء قبل ان نولد بوقت طويل هذا ونقطتى التى احب ان أوضحها ان القضاة فى عام ٢٠٠٠ الذين يشكلون محكمة العدل الدولية يجب ان لا يطلب إليهم ان يدخلوا فى الحدس والتخمين أو الأعمال ودوافع أشخاص منذ ستين أو سبعين عاما. والآن هل سندعو العالم كله لكى يعيد رسم الحدود على أساس الحدس والتخمين بدوافع القوة الاستعمارية بالطبع لن نفعل ذلك، هذه قضية المنطق وكما قال السيد ريس من أنها تتلاءم أيضا مع القانون هل لى ان اطلب من المحكمة سيادة الرئيس ان تطلبوا للسيد رايز من ان يعود للمحكمة.

فيما يلى نص مرافعة البروفيسور رايزمان: شكرا سيدى الرئيس السادة أعضاء المحكمة لى شرف تقديم مرافعات البحرين فيما يتعلق بعرض عام ١٩٣٩ فى الدورة الأولى، ويبدو الوقت المتاح لكل طرف فى هذه القضية أن هناك اعتقاد مشترك بينهم بأهمية الأمر ولا يمكن علاقة قانونية بما يتعلق بمسألة جزر حوار، والآن ارجو من المحكمة ان تفحص الرد النهائى لقطر حول هذا الأمر. ان قرار ١٩٣٩ كانت له بعض التكييف القانونى، البحرين قد قالت بأن قرار ١٩٣٩ كان حكما تحكيميا والقضية محسومة من قبل اقرار إدارى وسياسى وفى هذه الحالة يكون نهائيا. إذ ان السؤال الأول فيما لو كان هناك الموافقة الخاصة، المحكمة التى قالت بانها ضرورية لكى تمكنها فتح هذا الموضوع، قد منح بالفعل. إذا كانت هذه الموافقة الفعلية قد منحت بالفعل فالبحرين تؤكد ان الحكم نهائى على أساس القضية محسومة سابقا وان لا تتطرق لمسألة السيادة على جزر حوار. ولكن إذا المحكمة قررت ان هذا الرضى الخاص قدمته البحرين يجب ان تفحص المحكمة ادعاءات قطر بان قرار ١٩٣٩ كان باطلا لأنه لم يكن على رضاء، تحيز المحكم، قصورات اجرائية وعدم وجود أسباب. ان ادعاءات قطر المختلفة حول هذا التحيز كانت غير مقبولة حيث اتفق الطرفان على ان حكومة المملكة المتحدة كانت المحكم فى هذا القرار وان ادعاءات تحيز المملكة المتحدة تتطلب من المحكمة ان تصدر قرارا حول قانونية بعض قرارات الحكومة لم توافق على قرارات سلطاتها إذا ما كان قرار ١٩٣٩ كان قرارا سياسيا أو اداريا فإن المعايير فى اثبات فعاليته لاتنطبق.

السؤال الوحيد الآن هو حول قانونيته، فإذا كان نابع عن سلطة أم لا، من موافقة معينة أو بمعاهدة أو سلطة. ان عملى تحده عدة عوامل كما قررت قطر ان لا ترد على عدد من هذه النقاط وسأعلق على ما اثارته، كما قال السيد بولسن قد تعامل مع بعض القصور الإجرائية فإننى لن أتعامل معها بالتفصيل، لكننى لن أعلق على السخرية التى قالتها هذا ما يسمى الادعاء فإنه كان هناك إجراءات تحكيمية بموافقة ويجب إذن الآن إذا افترضنا عدم وجود تحكيم فإن اعتراضات قطر

لن تكون غير ذات صفة حيث ان القرار السياسى لا يتطلب معايير التحكيم فإذا لم يكن هناك هذا الرضى وليس هناك ما يعارضه فإن ملكية البحرين لحوار تصبح غير موضع نزاع اعتبارا من عام ١٩٣٩ لأن قطر لا يمكنها ان تتغير من الجهتين. واسترعى انتباه المحكمة الآن لمسألة السؤال المبدئى إذا ما كانت البحرين قد وافقت صراحة على التنازل عن حقوقها عن القضية المحسومة فى قرار ١٩٣٩ فنحن نفترض من تعليقات البروفسور سالمون وملاحظات الوكيل السياسى بأن قطر لاتعارض فى ثلاث قضايا واحدة أمام المحكمة الدائمة واثنتين أمام هذه المحكمة قالت ان هناك سبق قضائية انه حتى الاعترافات الصريحة بالسلطة القضائية طبقا للمادة ٣٦/٢ للدستور لاتمثل بحد ذاتها الطلب الرضاء الخاص الذى طلبته المحكمة لتفتح قرار قضية أخرى. السؤال الآن: ما هو التأثير فى مثل هذه السلطة الخاصة. قدمت قطر العديد من الردود على هذا السؤال «ثيريان» قال ان سلطة المحكمة ليست ذات معنى لا التحكيم لم يكن تحكيما لكنها كما اقول إذ لم يكن تحكيما معنى ذلك ان كل الاعتراضات كانت غير ذات صفة وان قرار ٣٩ قرار سياسى. ان دكتور المسلمانى قال: ان الحكومة البريطانية وافقت فى الستينيات على ان قرارها يمكن ان يفتح مرة أخرى فى اجراء تحكيمى. نهاية الاقتباس.

«ثيريان» أيضا قال ان المحكم الأوحد وهو الحكومة البريطانية كانت مستعدة منذ ٣٥ عاما لكى ترى ان قرار ٣٩ و ٤٧ حول حوار ترسيم الحدود البرية المشار إليه انها كان تحكيما يحال إلى تحكيم مستقل بين قطر والبحرين. ولكن هل يمكن لمحكم صادق بعد ان فقد سلطته ان يتنازل عن القضية المحسومة أم الطرفان هما وحدهما الذين يمكنهما ان يتنازلا عن القضة المحسومة إذا ما ظل فى الاعتبار اصرار قطر على ان تكون هناك موافقة من جانبها على اجراء ٣٩. «ثيريان» وقال فى كتابات ٨٧ ومحاضر الدوحة فى عام ١٩٩٠ فيهما هذا هو الرضى وقال ان مسألة إذا ما كان هناك موافقة خاصة لاعادة قضية محسومة هو اثر مهم وصعب لا يمكن ان نتنازل عنه فى جملة واحدة والمحكمة على ثقة بأن البحرين لم تعتقد ان

محضر الدوحة يمثل هذا الرضى وبالفعل فإن المحكمة اعطت الطرفين فرصة لاعطاء هذا الرد بأن هذا الخلاف سيقدم إليها. وحينما فشلت هذه المبادرة والمحكمة ذاتها حددت فالبحرين عارضت فى مرحلته الأولى قائلة بأن محضر الدوحة لم يكن اعترافا منها والمحكمة لم تتعامل مع السؤال الخاص لمكانة البحرين وانها قد منحت رضاها الخاص الضرورى لإعادة فتح قضية محسومة من قبل محكمة أخرى. والمحكمة أصرت على هذه السلطة القضائية وخاصة أى ارضاء ضمنى سيجمع كل الخاسرين ان يحاولوا ان يأخذوا الأمور إلى المحكمة وستسمح لهم فى محفل سياسى آخر ان يتعارضا على نهائية كل حكم أو قرار تحكيمى بمعنى أن مبدأ القضية المحسومة سينتهى تماما حينما تتعامل المحكمة مع هذه القضية نطلب منها ان تنظر إذا ما كان هناك أى سبب افتراضى لماذا البحرين وهى دولة كثيفة السكان نجحت وحصلت على قرار ٣٩ ستنحى جانبا هذا المبدأ على ثلث اقليمها.

ان البحرين لم تتنازل عن حقوقها طبقا للقضية المحسوم بها هل من الممكن ان نفترض ان البحرين ضمنيا تنازلت عن ملكيتها لثلث اقليمها بافتراض ان القانون يسمح بهذا التنازل الضمنى. هناك ثلاثة أشياء نقدمها. أولا ان البحرين لم تعط موافقتها الخاصة لاعادة فتح القضية المحسوم فيها. ثانيا ان النظام العالمى قد أوفى متطلباته إذ إنه بوجود هذه المتطلبات العالية للموافقة. وثالثا فى عدم وجود هذه الموافقة فإن المحكمة يجب ان تلتزم بسلطتها وان تقتصر على نهائية حكم ٣٩ والذى أكد سيادة البحرين على جزر حوار. الطرفان يتفقان تماما ان الموافقة هى شرط مسبق لأى تحكيم دولى ويمكن ان يكون فى عدة صور ضمنيا أو صراحة. وبالفعل سيد «رنيسن كلير» كما كان سيد كيفو فى ذلك الحين فى عام ١٩٦٢م حينما يتعامل مع النزاع بين قطر والبحرين قال ونقتبس ان الأساس القانونى الوحيد لأن تقدم الحكومة البريطانية أحكاما هى رضى الحكام بفعل ذلك. سيدى الرئيس السادة أعضاء المحكمة حيث ان محامى قطر له بعض الصعوبة لفهم طروحنا الآن هل لى ان اضع على الشاشة مرة أخرى الأجزاء ذات الصلة كتابى حاكم قطر فى

١٠ مـايو ١٩٣٨م و ٢٧ مايو ١٩٣٨م الـذى عبـرا صراحـة عن مـوافـقتـه على التحكيم، ان الأوراق موجودة والرسائل موجودة فـى ملفاتكم لتقرأهما مرة أخرى ولكن مقابل هذه الكتابات «الثيرين» فى ٢٢ اخـتتم وجهة نظر قطر قائلا: كتابات قطر تعارض تماما تأكيدات البـحرين ان نتيـجة لكتابات ١٠، ٢٧ مـايو ٣٨ فإن حاكم قطر وافق بصورة غير مباشرة على عـملية تحكيم بحيث تكون فيها الحكومة البريطانية المحكم الوحيد.

سيـدى الرئيس السادة أعضـاء المحكمة ان الإعـلان العالمى لحقـوق الإنسان يقول لنا صراحة ان كل شخص له وجهة نظرة ولكنهـما لايتركون الحقائق الخاصة بهم والحقائق تقول ان حـاكم قطر ليس فقط عبر صراحة وكتابة عن مـوافقته على قرار اجراءات تحكيم ٣٩ ولكنه بدأ ببادرة هذه العملية ولم يكن هناك أى شىء غير مباشر فيها. المحكمة تتذكر ان «ثيريان» كان اعتراف بأن هذين الكتابين ولكن ليس موافقـة على التحكيم ولكم بالطبع ان عمليـة العدالة والمساواة فإن حـجة قطر قد تنازلوا عنها مقابل حجة أخرى الحاجة إلى الموافـقة بالمعلومات طبقا لما قاله شيريان فى ٢٢ يونيو ان حـاكم قطر قد يكون هو وافـق ولكنه لم يكن ليوافق إذا مـا كان علم أولا ان البحرين قدمت ادعـاءات فيما يتعلق بمفاوضات امـتيازات النفط وثانيا انه فى عام ١٩٣٦م فإن الحكومة البريطانية قالت انه يبدو ان جزر حوار تنتمى إلى شيخ البحرين وان نفى ذلك يقع على أى مدع آخر و «سـيرمتين» قال إذا ما كانت علمت قطر هذه الأشياء فإنها لم تكن توافق. هل لنا أن نعتقد الآن ان حاكم قطر كان يحاول ان يقدم امتيازات نفط لكل مناطق ولم يستطع ان يقدم امتيازات تتعلق بحوار؟ هل نعتقد انه لم يعرف ان البحرين بمـوافقة بريطانية كانت تعطى امتيازات على حوار؟ وهى مجـموعة جزر. هل يمكن ان نعتـقد الآن انه لم يعرف ان من اعطائه الامتيـازات كان يتفاوض مع حكام آخرين لأن حكام قـطر لم يكن سيمنح لهم؟ هل نعـتقـد الآن أن هذا الحـاكم لم يعـرف أن بريطانيا كـانت تستعـرض مفاوضات الامتيازات وامتـيازات النفط هل نعتقد الآن انه لم يعرف حول الأنشطة

الكشفية عبر السنوات الطويلة على حوار جزره التى تبعد ٨٠ميلا عن الدوحة؟

«سيرفين» قد تناسى ان منذ أسبوعين هو بالذات اقتبس من كتاب حاكم البحرين قال فيه انه كان يعرف عن الأنشطة فى حوار قبل فبراير ٢٨ وانه تذمر بشأنها على الرغم مما قاله: «السيراتن» والأدلة التى قدمها السيد «شانكرواس» حول هذا القائد السياسى المحنك فإن السير «اين» يجب ان نعتقد أنه لم يكن يعرف أى شيء على الإطلاق وانه كان يجهل تماما كل شيء عنه.

سيدى الرئيس السادة أعضاء هيئة المحكمة الموقرة

إن هذه الحجج هى غير ذات معنى على الإطلاق إذا ما كان هناك أى شيء واضح دون أدنى شك فإن حاكم قطر حاول ان يبدأ عملية التحكيم وافق صراحة وأن الحاكمين عرفا مفهوم التحكيم. هذه حقائق ليست وجهات نظر. سيدى الرئيس: البحرين قالت ان ادعاءات التحيز ضد المملكة المتحدة غير مسموحة لأنها ستطلب من المحكمة ان تحكم فى قانونية تصرفات دولة لم تقبل سلطة المحكمة. وفى الأسابيع الأربعة الماضية ان قطر لم تعارض هذه النقطة القانونية ولكنها حاولت ان تتجنبها بتعديلها الحقائق. المحكمة قد شاهدت اعادة تركيز الادعاءات فى المملكة المتحدة وبعد ذلك على أشخاص كان فى عملية مشينة وإلى بعد ذلك لعزم قليل من المسئولين البريطانيين فى الخليج العربي وفى لندن كانوا متحيزين ويتمتعون بالموضوعية فى المشاركة فى الإجراءات المطبقة بين ٣٦ ـ ٣٩. والمرحلة الثانية من حجج بريطانيا ـ كان يعاد مرة أخرى انهم كانوا أفراد لم يكونوا متآمرين ولكنهم لم يقدموا كل الحقائق وكانوا يحاولون ممارسة خداع الذات. لن اتطرق إلى العديد من هذه الأشياء التى تقولها قطر. سيدى الرئيس، السادة أعضاء المحكمة الموقرة. ان الحكومات ممكن ان تعمل فقط من خلال مسئوليها، ان أعمال مسئوليها هى أعمال الحكومة، فى عملية تحكيم ٣٨ ـ ٣٩ لم تكن مؤامرة ولكنها كانت عملية تقوم بها الحكومة عن طريق المسئولين هذه العمليات فقط على المستويات العليا فى الحكومة والسير «اين» اعترف بذلك. ان ادعاءات قطر بالتحيز هى

تحيزات حول أعـمال قانونية قامت بها المملكة المتـحدة ولا يمكن الزام بها. ولكن يجب ان الاحظ ان بعض الادعاءات التى اعادت قطر تكوينهـا فى ٢٢ يونيو. بعد أربعـة أسابيع من هـذه المرافعـات وضحت لنـا كل الأمور ان قطر لاتقـول ان رد بريطانيا فى عـام ٣٩ كان تحكيما فإن عـملية عدم دخول الطرفـين فى عام ٣٦ لم يكن هناك أية أطراف عام ٣٦. ان الرد البريطانى كـان مؤقتا وبناء على طلب قطر فإن المسألة برمتها اعيد النظر فيها فى ٣٨ ـ ١٩٣٩. والبحرين كانت تفكر انه نهاية كل هذه الادعاءات ولـكن الحجج قد اعـيدت تصـديرها مرة أخـرى يقول السـير «سنكلير» ان هذا قرار مؤقت خلق توقعا بين المسئولين البريطانيين الذين يتعاملون مع هذا الأمـر ان القـرار النهائـى الحتـمى سـيكون فى صـالح البحـرين. نهـاية الاقتباس(١).

إذا ما قرأنا المرافعات فإنه فى عـام ٣٩ الذى كان أساس القرار البريطانى لن نجد أى دليل على الحكم المطلق وان المذكـرة واضحة تماما وفحص الحـقائق وكيف يمكن ان تكون خلاف ذلك، القـانون كان واضحـا وقطر لم تقدم أية أدلة وبذلك هل علم حاكم قطر ان الرد المؤقت الإدارى الذى كـان قبل القرار النهائى بطبيـعته انه كان يثبت عـدم الصحة إلا ان الوقت خلق توقعا هل الإجـراءات المرحلية لهذه المحكمة لا توضح تحيزا من جانب المحكمة وتجعل قرارها النهائى لاغيا. ان العدالة تسيـر بصورة جـيدة ولكن قـد تكون بطيئـة والحيـاة لا تنظر ان عمليـات أسلوب القرارات المؤقـتة ستتـبع وتؤدى وظيفة مهـمة. ان حكومة البحـرين تقول ان الرد الإدارى فى ٣٦ كـان مؤقـتا وانه كـان مقـبولا فى الظروف ومـتمـاثلا فى الأدلة الموجـودة وكان مـوضحـا لـ ٣٩ انه لم يؤد أى دور تحيـزيا فى تحكيم ٣٨ ـ ٣٩. سيـدى الرئيس هل لى ان اطلب من المحكمـة الآن حاجـتى إلى ربع ساعـة لكى اختتم إذا ما سمحت لى المحكمة بهذه الربـع ساعة ولكن البحرين لن تستخدم كل وقتها الآن.

---

١ جريدة الحياة ٨/٦/٢٠٠٠ ـ العدد ٣٦٢٢.

السيد «رايان» قد طعن فى صحة ودقـة المبررات والسير «رايان» قال ان فشل البحرين لذلك وشح أسباب الأطراف قد ادحض الحكم والبحرين تقول انه من غير المسموح به ان اطعن فى قرار التحكيم على أساس انها لم تكن صحيحة وان ذلك يعرب عن آراء المحكمة فى حضرة ملك أسبانيـا وقضية غينيا والسنغال ولكن على الرغم من وجود موافقـة البحرين فإن البحرين كانت تقـرر انه مراجعة هذا الحكم فإن ذلك قبلت باستئناف هذا القرار.

بالنسبة لجـوهر نقض قطر للمبررات فإنها تستـمد من رسالة الكابتن «برابر» فى السادس والعشرين من أكتوبر تشـرين الأول عام ٤١ فإن السيد بولسون قد اثار بعض الأسئلة حول مصداقية هذه الشهود. ولكن ما هو هذا النقص ان ذلك استند إلى أفكار غربية على أساس مشاعر مـعينة. ان الأفكار الغربية والقانون الدولى ما هو الخطأ فى ذلك؟! فقطر قـد مضت تزعم على مدى الأسبـوعين ان ذلك حتى منتصف القرن إذا مـا طبق على قوانين دون القانون الدولى لأن الطرفـين وان مبدأ معـارضة الفريقـين والأسبـاب لم ترسل إلى الطرفين، وهذا صـحيح. ولكن فى عرضى للمحكمة فقد استعرضت ممارسات القانون والتحكيم الدولى، وأيضا قلت ان هذا التحكيم وعـرض الأسباب كالتـى كانت قضيـة الحدود فى بوليفيـا. وأما بالنسبة لهذه القـضية فإن الشركات البترولـيـة فى حكم ١٩٥٠ وكما يصرح بذلك تقرير القانون الدولى عبارة عن قرار مجرد يشير إلى الأسباب التى استند إليها ولم تستند قطر إلى شىء من هذا وقد تحاشت تماما عن أى ذكر لجزيرة حالول، والقرار الخاص بها ١٩٦٢م بين قطر وأبو ظبى، والذى بموجـبه أعطت بريطانيا الجزر لقطر ولم تر للأطراف من يقـول انه خارج عن الموضـوع. وبعد ٣٠ عـاما وكـان على الطرف ان يتلقى مبررات قطـر التى كسبت هذه القضيـة ولم تحتج على القرار أو تطعن فى صحتـه فالسير آين يتجـاهل تماما هذه الممارسات فى خط الفـترة المعينة ولكنه يقول للمرة الأولى ان المبرر للحكم بأن قـرار التحكيم لابد أن تسبب بحيث تضمن الطرف الخاسر على دراية تامة بأساس اتخاذ القرار.

وبكل احترام انا اختلف مع كل ذلك ان وظيفة هذه المبررات هو اقرار الانضباط واقرار النظام، والبحرين تقول ان قراءة مذكرة هذا الحكم والدليل الذى روج من قبل أعلى المسئولين فى الحكم بلندن، قد ارست ان هذه الوظيفة قد تمت وأديت تماما. والبحرين تقول ان معارضة قطر للحكم على أساس مبررات كانت خاطئة وغير مقبولة والغاء عدم إبلاغ الأطراف بالأسباب يعتبر لا أساس له تماما. والآن السيد بولسون قد استعرض ادعاءات قطر النهائية فى الانتهاكات الإجرائية فإننى سوف أقدر نفسى على بعض النقاط البسيطة. السير هيوتمكن لم يكن محاميا فقد قام بالتحكيم تحت سمع وبصر المكتب الخارجى، وعندما اخفق فى النواحى الإجرائية فإن الآية التى كانت تحكمه، ولذلك لابد ان يدقق فى ذلك ويصححه، و هذا بطبيعة الحال يعنى ان مسألة نقل هذه الوثيقة كان لابد وان يلحظها أحد الرؤساء ولابد ان تلحظ على الفور، فعندما يعترف خطأ فإن قطر تقول: انها قد احتجزت عن عمد ولكن لا يوجد أى دليل فى السجلات يدعم هذا القول عن الخطأ المقصور. وفضلا عن ذلك فإن لدى مسائل ثلاث وهى:

أولا، عن الجريدة الرسمية.

ثانيا: الأرشيف الخاص بالوكالة من عام ١٩٩١، وهذا العلم بالحقائق التى يستند إليها فى موضوع حوار لعام ٣٨ ـ ٣٩ ولكن تلك كانت طبيعة الإجراءات التى حددت الحكومة المسئول فى المحاكم البريطانية فى هذا النوع من التحكم لا يمكن ان يتجاهل الذاكرة الحافظة للحكومة وأيضا المحكم الذى قرره حاكم قطر، وإنما الأهم من ذلك وأؤكد ان هذه الأفعال لم تكن ضد أو مع قطر أو البحرين واتفق تماما مع السيد ايان، وكان من المهم عند تقييم عدالة الإجراءات مع ما اسماه «مبدأ التساوى أو التعادل فى الأسلحة أو الوثائق» ولكن البحرين تقول ان أى قراءة موضوعية للسجلات فإن عدم التكافؤ لم يمس ابدا لأن كل طرف قدم الأدلة كما قدم الطرف الآخر وقطر أعطيت الفرصة لأن تقدم الدليل ولكنها لم تقدم أى دليل. وفى إطار ذلك لم تكن هناك أى انتهاكات اجرائية، وان أى اجراءات لابد

وان تكون بعيدة عن هذا الحكم. وأخيرا . . يا سيدى الرئيس لابد بين «قوسين» ان اجيب عن إشارات قطر المختصرة إلى الرد الذى تم عام ١٩٨١ بخصوص حكم دبى والشارقة واعتقد بأنه قد تمت دراسته فى مرافعات البحرين، ففى قضية دبى والشارقة فإن السواد الأعظم قرارات مجموعة من القرارات التى اتخذت عام ١٩٥٦ وعام ١٩٥٧ من قبل «جب» الذى كان الوكيل السياسى استجابة إلى طلبات التحكيم لا تشكل قرارات تحكيمية على أساسين.

أولا ـ «واقتبس» الافتقار إلى فرصة سانحة للطرفين لتقديم وغياب المنطق الذى يحكم هذه القرارات. وفيما يتصل بالحاجه إلى وجود فرصة لتقديم الحجج والدفوع فإن المحكمة قد رأت ان ممثلى دبى لم يتحدثوا ابدا عن أى وظيفة لتجميع الأدلة. ان هذه الأسباب لا تنسحب على قرار ٣٩ على الإطلاق ان هذا الحكم كان منطقيا على أساس ان الأطراف وان حاكم قطر ذاته اتيحت له فرصتان للتصدى للحكم ومن حيث الفرصة فإن النتائج الأخرى لابد انها تتصل بالقضية أولا: ان المحكمة وحدت القبول واقتبس: ان المحكمة ترى ان القانون الدولى لا يستلزم ابدا صياغة مبالغ فيما ليس فقط، الشكل ولكن واقع الموافقة.

ثانيا: ان المحكمة رفضت الزعم بأن «ترب» كمقيم سياسى كان يفتقر إلى الاستقلالية وعلى الرغم من ان قضية دبى والشارقة يمكن ان تكون فى صالح موقف البحرين فإن البحرين أصبحت عن التأويل عليها من بين أسباب أخرى وذلك لأنها زائدة، لأن الإجراءات التى نستعرضها فى هذه القضية قد تمت فى ٥٦ و٥٧ وفى هذا الوقت فإن المحكمة قررت واقتبس:

المفهوم الحديث للتحكيم بات متفاهما تماما فى منطقة الخليج العربي انتهى الاقتباس. ان السواد الأعظم مما قررته المحكمة بين دبى والشارقة الذى طبق من قبل القانون الدولى ١٩٥٨ ان التحكيم تم فى عامى ٣٨ و٣٩ وهى تلك الفترة التى تمت من عقدين وأيضا وطبيعة الحال والأهم من كل ذلك كما قلت انه فى حزيران ٨٩ فإن هذه الإجراءات الغريبة فى تحكيم القانون الدولى لم تكن بعد

جزءا من الثقافة القانونية الإقليمية ومن ثم فإن إجراء ٣٩ كما قلت كان حكيما بسيطا مع الوضع فى الاعتبار ان الحكام لم يكونوا على معرفة بالإجراءات الدولية ولكن بكل متطلبات التحكيم. سيدى الرئيس. أعضاء المحكمة الموقرة وفقا لكل هذه الأسباب فإن البحرين تقول لابد للمحكمة ان تؤكد على ان حكم ٣٩ مفصول فيه، ويؤكد السيادة على جزر حوار والأهم من ذلك فإن البحرين بكل احترام تقترح على المحكمة ان تقدر مطالبة قطر التى تتأسس على أساس انها مبدأ القضية المفصول فيها متعرض للخطر ومن المهم لا يمكن ان نبالغ ننتقل إلى الحدود كثيرا وأيضا فطبعا يثير القلق وقطر لابد ان تعى أهمية هذه الدولة الإقليمية بالنسبة لجزيرة حوار إنما يستند أيضا إلى ذلك. ليست هناك أية مبالغة فى القول ان مبدأ القضية المفصول فيها يعتبر لاغنى عنه لتحديد أو ترسيم الحدود لأسباب كثيرة. سيدى الرئيس أعضاء المحكمة الموقرة اشكركم لرحابة صدركم وأشكركم شكراً جزيلا. اطلب إلى هيئة المحكمة الموقرة ان نرفع الجلسة.

من الملاحظ انه بداية من إبريل ١٩٩١ بدأت مجموعة من التداعيات تمثلت فى خطوة قطر بقرارها الخاص بتحديد عرض المياه الإقليمية لقطر والمنطقة، المتاخمة لها، فرفضته البحرين على اعتبار أن هذا التحديد يؤثر على حدود دولة البحرين الإقليمية. وفى سبتمبر من نفس العام أعلنت الخارجية القطرية احتجاجها لدى البحرين، عن اختراق زورق بحرينى حربى مياه قطر الإقليمية، وقيامه بإطلاق النار على زورق قطرى، وقبل يومين من هذا الحادث اعتدت قوات بحرية بحرينية، تعاونها طائرة هليوكبتر حربية، على زورق مدنى تابع لدولة قطر، كان يقوم بأعمال مسح بحرى فى المنطقة. لكن دولة البحرين نفت صحة هذه الادعاءات. وجاء تصعيد لمشكلة الحدود القطرية السعودية وتزامنه مع التوتر الإقليمى الخاص بالوضع الإيرانى فى أبو موسى ليضع دول مجلس التعاون والأمانة العامة للمجلس، أمام مصاعب كبيرة من جراء تزايد احتمالات تطور المشكلات الحدودية بين أعضاء المجلس، مما يعطى الفرصة لأطراف اقليمية

باستغلال هذه الأوضاع، من هذا المنطلق وحرصا على المصالح العربية، من الضرورى التوصل إلى حل توفيقى بين البلدين يجنبهما عواقب تفاقمه، لأن الحلول الأخرى التى تعتمد على الحق التاريخى لن تجدى كثيرا فى هذه المنطقة بالذات، لأن معظمها إمارات حديثة النشأة، والاعتماد على هذا الحق يزيد الأوضاع توترا. كما أن عرض هذا النزاع أمام محكمة العدل، فضلا عن عدم تراضى الطرفين، يمكن أن يمثل مأزقًا آخر بعد صدور حكمها، طالما لا توجد قناعة مشتركة بهذا العرض ووضع القضية فى المسار الصحيح، يمكن فى طرح جميع نقاط الخلاف أمام لجنة مشتركة من الجانبين، تبت فى نزاعات البلدين بصورة كلية تقوم على التوازن والتراضى ومن المفضل أن تنطلق أعمال هذه اللجنة، داخل مجلس التعاون، لإمكانية الرجوع إليه فى حال نشوب أية خلاف، فى الوقت الذى من المنتظر أن يظهر فيه المجلس اهتماما أكبر لحل مثل هذه النزاعات فى المستقبل وتسويتها بصورة شاملة[1].

أصدرت محكمة العدل الدولية فى لاهاي فى يوم الجمعة ٢٠٠١/٣/١٦ قرارها فى الخلاف بين قطر والبحرين معلنة سيادة المنامة على جزر حوار وجزيرة قطعة جرادة وسيادة الدوحة على فشت الديبل والزبارة وجزيرة جنان. وقد أعلنت المحكمة أن منطقة الزبارة التى تقع شمال غرب قطر فى الجانب المواجه للبحرين هي أرض قطرية ورفضت المحكمة سيادة البحرين على تلك المنطقة. وأكدت المحكمة فى حيثيات الحكم الذى أعلنته فى جلستها بلاهاى أن بنود الاتفاق الموقع بين الحاكم البريطانى للبحرين وشيوخ البحرين عام ١٩٣٧ وكذلك الرسائل التى وجهها الحاكم البريطاني إلى حكومة الهند فى ذلك الوقت توضح أنه لم تكن هناك أي سيادة بحرينية علي الزبارة. وفيما يتعلق بقضية جزر حوار والتى تعد القضية الأهم فى هذا النزاع خاصة بالنسبة للبحرين قررت محكمة العدل الدولية أن حوار أرض بحرينية ورفضت الطعن القطرى فى قرار بريطانيا عام ٣٩ بضم جزر حوار

---

١ ـ محمد أبو الفضل ـ المرجع السابق ص٢٣٠.

إلى البحرين. واستعرضت المحكمة فى حيثيات الحكم الرسائل المتبادلة بين الممثل السياسي البريطاني فى المنطقة وكل من حاكمي قطر والبحرين بعد صدور القرار البريطاني. وأشارت المحكمة إلى أن حاكم قطر عبر عن استغرابه من صدور القرار البريطاني ولكنه لم يطعن فيه مؤكدا ثقته فى عدالة الحكومة البريطانية آنذاك، ورأت المحكمة أن بريطانيا عندما أصدرت الحكم أعطت الجانبين القطرى والبحريني الفرصة كاملة لتقديم الأدلة والحجج التي تؤكد ملكية كل طرف لجزر حوار ولكن الجانب القطرى لم يقدم أي دليل حسب ما قاله الموظفون البريطانيون آنذاك. واعتبرت المحكمة أن قرار بريطانيا بضم جزر حوار عام ١٩٣٩ إلى البحرين لم يكن ظالما وإن افتقد بعض المستندات القانونية ولكنه يقوم على نوع من القبول من جانب الطرفين ولذلك فإنه قرار ملزم وبذلك تكون للبحرين السيادة على جزر حوار، وتعتبر دعاوى قطر فى هذا الشأن مرفوضة. وفيما يخص جزيرة جنان قررت محكمة العدل الدولية أن هذه الجزيرة أرض قطرية باعتبارها تقع فى المياه الاقليمية لقطر. وبالنسبة لقطعة جرادة والتى طالبت قطر باستعادتها باعتبارها أحد الفشوت القريبة من حدودها قررت المحكمة أن جرادة جزيرة وليست فشتا (نتوء صخري وسط المياه تغمره المياه أثناء المد) وبالتالي فإنها جزء من الأراضى البحرينية باعتبار أن البحرين دولة أرخبيلية. ورأت المحكمة أن الأنشطة التى قامت بها البحرين فوق جرادة مثل حفر بعض الآبار الإرتوازية تؤكد ملكية البحرين لها[1].

قضت المحكمة فى قراراتها بأن (فشت الديبل) التى كانت تقع تحت سيطرة البحرين جزء من الأراضى القطرية باعتبار أن خط رسم الحدود بين البلدين يقع شرقى هذه المنطقة بحيث يكون الجزء الأكبر منها داخل الأراضى القطرية وبالتالى يكون هذا الفشت (النتوء) جزءا من قطر. وبالنسبة لترسيم الحدود البحرية وتحديد الجرف القارى والمناطق الاقتصادية الحصرية بين البلدين قررت المحكمة أن خط الحدود سيتشكل من نقطة فى شمال غرب فشت الديبل ويلتقى عند نقطة معدلة

---

١ ـ جريدة الاتحاد ـ السبت ١٧مارس ٢٠٠١.

وستستمر الحدود على هذا الخط المعدل حتى تلتقي مع خط المياه الإقليمية لقطر والبحرين وإيران. وقد صوت أعضاء المحكمة السبعة عشر بالإجماع على سيادة قطر على منطقة الزبارة فى حين صوت ١٢ عضوا مقابل خمسة أعضاء لصالح سيادة البحرين على حوار، فيما صوت أعضاء المحكمة بالإجماع على حق السفن القطرية في المرور السلمي فى المياه الإقليمية البحرينية لجزر حوار. وبالنسبة لجزيرة جنان صوت ١٣ عضوا مقابل أربعة أعضاء على أنها جزء من السيادة القطرية، وبالنسبة لقطعة جرادة صوت ١٢ عضوا مقابل خمسة أعضاء على أنها جزيرة بحرينية. وصوت أعضاء المحكمة بالاجماع على أن فشت الديبل أرض قطرية بينما صوت ١٣ مقابل أربعة أعضاء على القرار الخاص بترسيم الحدود البحرية بين البلدين والذى ينص على ضرورة تحديد هذه الحدود وفقا للفقرة ٢٥٠ من القانون البحرى. وفى المنامة عبّر أمير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عن ترحيبه بقرار محكمة العدل الدولية حول النزاع مع قطر، معتبرا أنه يشكل «فوزا تاريخيا». وفى خطاب بثه تلفزيون البحرين، أكد الشيخ حمد أن حكم المحكمة يشكل «فوزا تاريخيا» و «يوم انتصار» لبلاده. وأضاف أن الحكم «يمثل انتصارا ليس للبحرين فحسب وإنما لجميع الأشقاء والاصدقاء وأطراف المجتمع الدولى ومبادئ الشرعية الدولية فى كل مكان». مؤكدا «قبول البحرين حكم محكمة العدل فى شموليته».

وأضاف الشيخ حمد أن «ثبات البحرين وتمسكها المطلق بحقوقها أدى إلى هذه النتيجة العادلة». مؤكدا أن هذا الحكم يشكل «بداية عهد جديد للتفاهم» بين قطر والبحرين. وأكد أمير البحرين أن «الوقت حان لفتح صفحة جديدة مشرقة من الوفاق» بين قطر والبحرين «تثبيتا للتلاحم القائم بينهما على كل صعيد وتحقيقا لأحلام وتطلعات الأجيال من القطريين والبحرينيين فى العيش المشترك القائم على التعاون المثمر» ودعا الشيخ حمد خصوصا إلى «استئناف أعمال اللجنة العليا المشتركة» برئاسة ولي عهد قطر والبحرين «لتقوم بالنظر فى كل ما يمكن عمله للبدء

فى إقامة مشروعات التنمية المشتركة على جانبى الحدود وفى مقدمتها مشروع الجسر» الذي يفترض أن يربط بين البلدين. كما أكد ضرورة أن تنظر اللجنة «فى تعديل كل ما لايتفق مع حكم المحكمة الصادر من قوانين وأنظمة فى البلدين» معتبرا أن «جميع جسور التواصل والتكامل مع قطر أصبحت ممهدة ومفتوحة على قاعدة الاخاء والمودة والتعاون الشامل لنواصل معا مسيرة الخير». ودعا أمير البحرين قطر إلى «فتح مجال العمل والتملك» للبحرينيين «كما فتحت البحرين دون انتظار لتسوية الخلاف مجال الاستثمار والتملك للقطريين». وحول الزبارة التى قضت محكمة العدل بإبقائها تحت السيادة القطرية، قال أمير البحرين انها «ستبقى تخليدا للتراث المشترك على أرض قطر بما يشمله من جذورنا التاريخية المتوارثة». ودعا شركات التنقيب العالمية إلى «القدوم إلى البحرين بعد أن تذللت العوائق التى كانت تحول دون مواصلة التنقيب فى أى منطقة بحرينية جزرا وبحرا لاغتنام فرصة الانفراج فى هذا الموقع المهم من الخليج العربي». وفى الدوحة أشاد أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثان بـ «الجوانب الايجابية» التى تضمنها قرار محكمة العدل الدولية المتعلق «بتسوية النزاع بين قطر والبحرين». مؤكدا أن «الخلاف أصبح جزءا من التاريخ وراء ظهورنا». وفى خطاب ألقاه بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية أشاد الشيخ حمد، «بما تضمنه حكم المحكمة من جوانب ايجابية أكدت حقوق دولة قطر في اقليمها البرى ومناطقها البحرية وجرفها القارى ومنطقتها الاقتصادية الخالصة». ولكنه رأى أن قرار المحكمة حول جزر حوار «لم يكن بالأمر الهين على نفوسنا لأن لتلك الجزر فى وجدان شعبنا مكانة كبرى تستمد جذورها من تاريخ هذا الوطن وحرص ابنائه على الارتباط بكل ذرة من ترابه». لكن أمير قطر رأى أن «تضحيتنا لن تذهب سدى»، معتبرا أنها «ستضع الأساس لعلاقات أوثق وأرحب لا تشوبها شائبة بين قطر والبحرين فضلا عن أنها ستعزز أمن واستقرار دولنا الخليجية وتسهم فى تقوية مجلس التعاون الخليجى ودعم مسيرة التكامل بين الدول الأعضاء». وأكد أن قرار المحكمة «أنهى

الخلاف القائم بين الدولتين وبوسعنا الآن أن نتـرك ذلك الخلاف الذى أصبح جزءا من التاريخ وراء ظهورنا». ودعا الشيخ حمد أميـر البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى «بدء صفحة جديدة يشارك فيهـا الشعبان الشقيقان فى تعميق وتنظيم علاقـاتنا المستـقبليـة والتى يتفـاعل فيهـا البلدان لما فيـه مصلحـتهمـا وخيـرهما المشترك»(١).

أصدرت محكـمة العدول الدولية حكمـها فى قضيـة الخلاف الحدودى بين دولتى قطر والبحرين وقضت بالتالى:

أولا: المحكمـة بإجمـاع القضـاة قضت بأن دولـة قطر تمتلك السيـادة على الزبارة. وصوت ١٢ قاضـيا مقابل خمـسة قضاة بأن البحريـن تمتلك السيادة على جزر حـوار، هم رئيس القـضاة غـويلوم. نائب الرئيس القاضى أودا. القـاضى هيزرج، القـاضى فلاشـوار، القاضى هيـجنز، القاضى بابرا اراغـورين، القاضى كوجمانز، القاضى ريزك، القاضى الخصاونة، القاضى بورغنثال والقاضى فروتير. أما القضاة الذين صـوتوا ضد سيادة البحرين على حـوار هم، القاضى بدجواى، القاضى رانجيفا، القاضى كوروما، القاضى فيرشناين، والقاضى توريز بيرناردز.

ثانيا ـ قضت المحكمة وبإجماع القضاة بأن سفن وبواخر دولة قطر لها حرية المرور فى المياه الاقليميـة للبحرين وهى المياه التى تفصل جزر حـوار عن بقية جزر البحرين وذلك وفقا لمبادئ حرية الملاحة التى يتطلبها القانون الدولي.

ثالثا ـ قـضت المحكمة وبتصـويت ١٣ قاضيـا مقابل أربعـة بأن قطر تمتلك السيادة على جزيرة جنان بما فى ذلك حد جنان.

رابعا ـ قضت المحكمة وبتصويت ١٢ قاضيا مقابل خمسة قضاة بأن البحرين تمتلك السيادة على جزيرة جرادة.

خامسـا ـ قضت المحكمة وبإجـماع القضاة من أن دولة قطر تمتلك الـسيادة على النتوءات البحرية التى يطلق عليها فشت الديبل.

١ ـ جريدة الاتحاد ـ السبت ١٧ مارس ٢٠٠١.

فى إقامة مشروعات التنمية المشتركة على جانبى الحدود وفى مقدمتها مشروع الجسر» الذي يفترض أن يربط بين البلدين. كما أكد ضرورة أن تنظر اللجنة «فى تعديل كل ما لايتفق مع حكم المحكمة الصادر من قوانين وأنظمة فى البلدين» معتبرا أن «جميع جسور التواصل والتكامل مع قطر أصبحت ممهدة ومفتوحة على قاعدة الاخاء والمودة والتعاون الشامل لنواصل معا مسيرة الخير». ودعا أمير البحرين قطر إلى «فتح مجال العمل والتملك» للبحرينيين «كما فتحت البحرين دون انتظار لتسوية الخلاف مجال الاستثمار والتملك للقطريين». وحول الزبارة التى قضت محكمة العدل بإبقائها تحت السيادة القطرية، قال أمير البحرين انها «ستبقى تخليدا للتراث المشترك على أرض قطر بما يشمله من جذورنا التاريخية المتوارثة». ودعا شركات التنقيب العالمية إلى «القدوم إلى البحرين بعد أن تذللت العوائق التى كانت تحول دون مواصلة التنقيب فى أى منطقة بحرينية جزرا وبحرا لاغتنام فرصة الانفراج فى هذا الموقع المهم من الخليج العربي». وفى الدوحة أشاد أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثان بـ «الجوانب الايجابية» التى تضمنها قرار محكمة العدل الدولية المتعلق «بتسوية النزاع بين قطر والبحرين». مؤكدا أن «الخلاف أصبح جزءا من التاريخ وراء ظهورنا». وفى خطاب ألقاه بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية أشاد الشيخ حمد، «بما تضمنه حكم المحكمة من جوانب ايجابية أكدت حقوق دولة قطر في اقليمها البرى ومناطقها البحرية وجرفها القارى ومنطقتها الاقتصادية الخالصة». ولكنه رأى أن قرار المحكمة حول جزر حوار «لم يكن بالأمر الهين على نفوسنا لأن لتلك الجزر فى وجدان شعبنا مكانة كبرى تستمد جذورها من تاريخ هذا الوطن وحرص ابنائه على الارتباط بكل ذرة من ترابه». لكن أمير قطر رأى أن «تضحيتنا لن تذهب سدى»، معتبرا أنها «ستضع الأساس لعلاقات أوثق وأرحب لا تشوبها شائبة بين قطر والبحرين فضلا عن أنها ستعزز أمن واستقرار دولنا الخليجية وتسهم فى تقوية مجلس التعاون الخليجى ودعم مسيرة التكامل بين الدول الأعضاء». وأكد أن قرار المحكمة «أنهى

الخلاف القائم بين الدولتين وبوسعنا الآن أن نتـرك ذلك الخلاف الذى أصبح جزءا من التاريخ وراء ظهورنا». ودعا الشيخ حمد أميـر البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى «بدء صفحة جديدة يشارك فيهـا الشعبان الشقيقان فى تعميق وتنظيم علاقـاتنا المستـقبليـة والتى يتفـاعل فيهـا البلدان لما فيـه مصلحـتهمـا وخيـرهما المشترك»(١).

أصدرت محكـمة العدول الدولية حكمـها فى قضيـة الخلاف الحدودى بين دولتى قطر والبحرين وقضت بالتالى:

أولا: المحكمـة بإجمـاع القضـاة قضت بأن دولـة قطر تمتلك السيـادة على الزبارة. وصوت ١٢ قاضـيا مقابل خمـسة قضاة بأن البحريـن تمتلك السيادة على جزر حـوار، هم رئيس القـضاة غـويلوم. نائب الرئيس القاضى أودا. القـاضى هيزرج، القـاضى فلاشـوار، القاضى هيـجنز، القاضى بابرا اراغـورين، القاضى كوجمانز، القاضى ريزك، القاضى الخصاونة، القاضى بورغنثال والقاضى فروتير. أما القضاة الذين صـوتوا ضد سيادة البحرين على حـوار هم، القاضى بدجواى، القاضى رالجيفا، القاضى كوروما، القاضى فيرشناين، والقاضى توريز بيرناردز.

ثانيا ـ قضت المحكمة وبإجماع القضاة بأن سفن وبواخر دولة قطر لها حرية المرور فى المياه الاقليميـة للبحرين وهى المياه التى تفصل جزر حـوار عن بقية جزر البحرين وذلك وفقا لمبادئ حرية الملاحة التى يتطلبها القانون الدولي.

ثالثا ـ قـضت المحكمة وبتصـويت ١٣ قاضيـا مقابل أربعـة بأن قطر تمتلك السيادة على جزيرة جنان بما فى ذلك حد جنان.

رابعا ـ قضت المحكمة وبتصويت ١٢ قاضيا مقابل خمسة قضاة بأن البحرين تمتلك السيادة على جزيرة جرادة.

خامسـا ـ قضت المحكمة وبإجـماع القضاة من أن دولة قطر تمتلك الـسيادة على النتوءات البحرية التى يطلق عليها فشت الديبل.

---

١ ـ جريدة الاتحاد ـ السبت ١٧ مارس ٢٠٠١.

سادسا ـ قضت المحكمة وبتصويت ١٣ قاضيا مقابل أربعة قضاة بأن الخط البحرى الذى يقسم المناطق البحرية المختلفة لدولة قطر ودولة البحرين سيتم رسمه كما هو واضح فى الفقرة ٢٥٠ من الحكم الحالى للمحكمة. ويعد الحكم نهائيا وبدون استئناف وملزما للدولتين.

أعلن الديوان الأميرى فى البحرين أن أمير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى سيتوجه ٢٠٠١/٣/٢١ إلى المملكة العربية فى زيارة أخوية يلتقى خلالها فهد بن عبدالعزيز لتقديم شكر دولة البحرين أميرا وحكومة وشعبا إلى الاشقاء فى المملكة لجهود الوساطة الكريمة التى قامت بها المملكة والتى أسهمت فى مسيرة الحل منذ البداية بين البحرين وقطر وذلك إثر صدور الحكم التاريخى لمحكمة العدل الدولية.

ذكرت وكالة الأنباء القطرية أن ولى عهد قطر الشيخ جاسم بن حمد أجرى ٢٠٠١/٣/٢٠. اتصالا هاتفيا بولى العهد البحريني الشيخ سلمان بن حمد . وقالت الوكالة إن الحديث تناول مستقبل العلاقات بين البلدين الشقيقين والسبل الكفيلة بتطوير التعاون الثنائي بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية حول الخلاف بين بلديهما.

أعلنت كل من دولة قطر ودولة البحرين أن ذلك اليوم عطلة رسمية فى البلدين بمناسبة صدور الحكم فى الخلاف بينهما. وأصدر أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة فى ٢٠٠١/٣/٢٠ أمرا بتعطيل الوزارات والمصالح الحكومية والشركات بمناسبة انتهاء الخلاف الطويل مع البحرين . وأعلن الديوان الأميرى أن أمير البلاد «أمر باعتبار هذا اليوم عطلة رسمية تعطل فيها جميع الوزارات والمصالح الحكومية والشركات والمؤسسات الحكومية. وأضاف أن هذا الأمر صدر بمناسبة انتهاء الخلاف الحدودى بين دولتى قطر والبحرين. وفى المنامة أصدر رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان قرارا باعتبار هذا اليوم عطلة فى البحرين جاء فيه «بمناسبة

الإمارات العربية المتحدة، وقال: حدودنا مع السعودية حددت وستوقع خلال يومين الاتفاقية النهائية .. ولكن وضعت العلامات وانتهى هذا»[1].

أشاد الشيخ حمد بن جاسم بن جبر وزير الخارجية القطرى بالعلاقات القطرية الإماراتية معتبراً انها ممتازة، وأعرب عن شكره للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة على مساعيه لتلطيف الأجواء بين قطر والبحرين قبل صدور حكم محكمة العدل الدولية ومحاولة إيجاد حل ودى. وقال ابن جاسم في حديث لتلفزيون قطر عشية وصول أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى للدوحة أن مساعى الشيخ زايد كانت مساعى جادة وصادقة ومشكورة فى وقتها. وقال إن هناك حدودا سعودية بين دولة قطر والإمارات .. مشيرا إلى أن أى منفذ من خلال السعودية يعتبر منفذا مباشرا بيننا وبين الإمارات. وسئل عن مدى ارتباط قرار محكمة العدل الدولية بعوامل سياسة.. فقال إن الشق السياسى وارد فى هذه المسائل «ولكن المحكمة خالفت ذلك فى مناطق كثيرة فى الحدود البحرية ولكن هذه وجهة نظر قائمة فعلا». وأضاف فى حديث لبرنامج «وغدا مستقبل افضل للبلدين» بث على الهواء مباشرة، أن الخلاف قد انتهى بين البلدين اللذين يجمعهما الكثير ولا يفرقهما أى شىء». وقال وزير الخارجية إن الخلاف كان بالفعل حجر عثرة بين الدولتين الشقيقتين خاصة وأنه استمر أكثر من ستين عاما.. ووصف اليوم الذى تم فيه التوصل إلى حل لانهاء الخلاف بأنه يوم تاريخى لأنه ازال للأبد عقبة كبيرة أمام التعاون بين البلدين.

لاحظ وزير الخارجية القطرى أن كل طرف يمر الآن بحالة من النشوة والفرح. وقال «أنا سعيد أن كل طرف يعتبر نفسه منتصرا.. هذا شىء طيب أنه لايوجد طرف يحس أنه مهزوم فى القضية .. هذا شىء مهم جدا للطرفين» وقال «الآن بعد أن نخلص من هذه المشاعر يجب أن نفكر كيف نتسابق مع الزمن لتعويض مافاتنا بين البلدين. وردا على سؤال حول المشاعر القطرية تجاه جزيرة

---

١ ـ جريدة الاتحاد ـ السبت ٢٠٠١/٣/١٧.

«حوار» بعد أن حكمة المحكمة بتبعيتها لدولة البحرين . . أكد ابن جاسم أن دولة قطر كانت على علم قبل ذهابها إلى محكمة العدل الدولية بأنها لن تكسب كل المطالب. . إلا أن القرار السياسي حتم ضرورة الذهاب إلى المحكمة من أجل أن ينتهى هذا الخلاف «سواء لنا أو علينا». ورأى أن الذهاب إلى المحكمة «ليس فقط من أجل اثبات الحق ولكن لوضع الخلاف فى التاريخ حتى لايتم اللعب بمشاعر الشعبين أو أن تستهلك القضية منا الوقت والمال والجهد دون نتيجة» وقال إنه كما يعلم الجميع فإن العولمة شملت العالم وهناك عالم واحد وازالة للحدود. وهناك طموحات فى مجلس التعاون إضافة إلى الطموحات بين القيادتين فى قطر والبحرين فى كيفية ترابط الشعبين بشكل أو بآخر ولذلك فإن قرار الذهاب إلى المحكمة هو أهم من قرار المحكمة نفسه[1].

زاد موضحا بقوله: كمواطن اسأل اميرى بأى حق تنازلت عن شبر من الماء أو من الأرض . وأضاف «أننى لا اعتقد بأن من حق الحاكم التصرف فى الأراضى لأية دولة لأن هذا ملك للشعب ولذلك كان من الصعب الوصول إلى قرار ودى يرضى الطرفين . . ويمكن الحلول التى طرحت ماتخرج عن قرار المحكمة». وقال إن قطر لم تكن تستطيع التنازل عن «حوار» بحل ودى . . ولكن الآن هناك قرار من سلطة عليا اتخذ بأن هذا حق لقطر وهذا حق البحرين «لذلك فإن القيادة السياسية رفعت الملامة عن نفسها ووضعت الموضوع فى إطار قانونى حضارى». ورحب الشيخ حمد بن جاسم بن جبر بزيارة أمير البحرين للدوحة متمنيا أن تكون الزيارة مثمرة، ومشيرا إلى أن الشيخ حمد بن خليفة أمير قطر قام منذ فترة بسيطة بزيارة للمنامة قبل صدور المحكمة حيث هنأ الإخوان هناك بالميثاق الوطنى وهو مايدل على أن القيادتين فى البلدين «حريصتان على وضع الخلاف خلف ظهورها وبداية حقبة جديدة من التعاون». وسئل وزير الخارجية القطرى عن استئناف أعمال

---

١ ـ جريدة البيان ـ الأربعاء ـ ٢١/٣/٢٠٠١.

اللجنة العليا المشتركة بين قطر والبحرين فأبدى استعدادا لاستئناف أعمال اللجنة وحرص على إيضاح أنه لم يكن من المفروض أن تجمد أعمال اللجنة من قبل الإخوان فى البحرين انتظارا لإنهاء الخلاف الحدودى. وقال إنه لو كانت أعمال اللجنة قد مضت في طريقها منذ أكثر من عام لكنا الآن بدأنا نقطف الثمار[1].

وأضاف أننا خسرنا عاما بسبب تجميد أعمال اللجنة. وردا على سؤال حول إمكانية تشكيل قوة خفر سواحل قطرية بحرينية مشتركة لحماية سواحل البلدين وإرشاد المواطنين الذين سيترددون على المناطق البحرية للصيد وأيضا حول امكانية تشكيل لجنة مشتركة للتشاور وابداء الرأى لقادة البلدين لتسريع تطبيق قرارات محكمة العدل الدولية وازالة أى سوء فهم أو لبس. . قال وزير الخارجية القطرى انه لا داعى فى الوقت الحالى لتشكيل قوة مشتركة لحماية السواحل . . مشيرا إلى أنه سيتم المباشرة في الحدود البحرية وانه من المفترض أن تبدأ فى البلدين اجتماعات لترسيم الحدود بشكل عملى وتعريف الناس. وأضاف أن شعبى قطر والبحرين يعرفان هذه المناطق البحرية بشكل جيد. مؤكدا أن علاقات البحرين وقطر طيبة ويجب التفكير فى كيفية ازالة الحدود فى المستقبل. . مشيرا إلى أن موضوع التعريف سيجرى بطرق عادية بين البلدين. وردا على سؤال اخر عن امكانية تشكيل لجنة تسمى لجنة الوفاق تقوم بدراسة الحلول والآراء والمقترحات لاستكمال ترسيم باقى الحدود البحرية التى لم تصدر المحكمة بشأنها قرارا نهائيا . . قال الشيخ حمد بن جاسم بن جبر إن هناك لجنة يرأسها الشيخ جاسم بن حمد ولى العهد القطرى والشيخ سلمان بن حمد ولى عهد البحرين ستضطلع بأمورها الخاصة بها، أما بالنسبة للأمور الفنية فإن هناك فنيين سيقومون بحلها. وردا على سؤال حول ربط موضوع الربح والخسارة باسم وزير الخارجية القطرى وايضا ربط اسم الوزير بأى توتر سياسى بين قطر وبعض الدول . . قال الشيخ حمد بن جاسم

١ ـ جريدة البيان ـ الأربعاء ـ ٢١/٣/٢٠٠١.

بن جبر آل ثانى إن وزير الخارجية ينفذ سياسة أمير البلاد المفدى . . مؤكدا فى هذا الصدد أن سياسة الأمير المفدى ليست عدوانية وليست سياسة تنم عن توتر أو تهدف إلى توتر. وقال إن دولة قطر لها طريقتها فى التعامل مع الأمور . . وأنها لاتسعى للتوتر بل لحل الخلافات فى الدول البعيدة ولذلك فإنه ليس من المعقول أن نحل الخلافات البعيدة ونقوم بأعمال تتسبب فى توتر العلاقات القريبة . . مؤكدا أن قطر تسعى مع إخوانها فى تطوير العلاقات فى شتى المجالات وأن ماتم بين قطر والبحرين هو خير دليل على ذلك. وحول موضوع الربح والخسارة . . قال وزير الخارجية إن مفهوم الناس مرتبط بجزر حوار ولكن قطر كسبت الكثير خاصة رسم الحدود البحرية وأن نسبة ٨٠ فى المائة هو المكسب القطرى وأن المساحة لو حسبت بالكيلو مترات سيتضح مدى ما كسبته قطر وأن هذا الأمر لايحتاج إلى تبرير. •

أضاف أن الناس يعتقدون أن الخلاف كان على جزيرة حوار فقط، مشيرا إلى أن الخلاف كان أيضا على الفشوت وعلى البحر الشمالى والمناطق الشمالية أيضا . . مؤكدا أن قطر سعت بكل جهد لاثبات حقها التاريخى وأن المحكمة لم تأخذ بكل ماقدمته دولة قطر . . وأنها قبلت بأربعة مطالب قطرية كاملة. وأشار وزير الخارجية القطرى إلى أن المطلب الخامس وهو جزيرة حوار وضعت المحكمة عليه ثلاثة شروط وهى أن دولة البحرين ليست دولة أرخبيلية وأن المياه بين جزيرة حوار والبحرين ليست داخلية . . وحرية مرور السفن القطرية فى هذه المياه . . وأكد أن قضية جزيرة حوار هى قضية عاطفية وأن العاطفة تستمر اسبوعا أو أسبوعين «وبعد ذلك نبدأ نحكم العقل وحينئذ نجد أن ما كسبته دولة قطر حفظ لنا ولأجيالنا المقبلة ولثرواتنا المهمة جدا فى منطقة الشمال». ورأى ابن جاسم أن من مصلحة قطر ومصلحة الأجيال المقبلة كسب فشت الديبل والمناطق الشمالية . . مشيرا إلى أن هذه القضية مهمة للأجيال المقبلة «كل ثرواتنا موجودة هناك موضحا أن الحديث الآن عن حوالى خمسة آلاف كيلو متر مربع ربحناها في هذه المنطقة البحرية وهى

فيها خيـر للأجيال المقبلة. وحول امكانية تعمـيم حل النزاعات عن طريق محكمة العدل الدوليـة قال إنها طريقة حـضارية لانهاء الخلافات . . مـؤكدا أن دولة قطر كانت تدعو دائمـا الإمارات وإيران لحل الخلاف بينهما إما وديا أو من قـبل القضاء الدولي وهي طريقة حضارية تنهى فيها خلافاتنا مع جيراننا. وأكد الشيخ حمد بن جاسم بن جـبر أن دولة قطر سـعت كثـيرا فى السابق لحل الخـلاف وديا بين دولة الإمارات وإيران قبل اللجنة الثـلاثية . . وعقدت مباحثات ايـرانية إماراتية في قطر إلا أنه لم يكتب لها النجاح . . مؤكدا حرص دولة قطر على بذل أى جهد لانهاء هذه القضـية. وأكد ابن جاسم اسـتعداد دولة قطر للدخول فى مـشاريع مشـتركة حسب القوانين الدوليـة والنظم المتعارف عليها وخاصة فى المـناطق الحدودية لما فيه خير الجانبين. وردا على سؤال عما إذا كان هناك توجه من رجال الأعمال فى قطر للاستثمار فى البحرين وخاصة فى جزيرة حوار قال وزير الخارجية إن هذا موضوع يقرره رجـال الأعمال بأنفـسهم. وعمـا تردد عن إقامة جسـر يربط البلدين وعن التنقل بالبطاقة الشخـصية بينهما قال ان هذه الموضوعـات فى صلب أعمال اللجنة العليا. وعما إذا كان موضوع ترسـيم الحدود بين دولة قطر والمملكة العربية مرتبطا بانتهاء الخـلاف الحدودى بين قطر والبحرين قال وزير الخارجـية أن الحدود القطرية السعودية تم ترسـيمها ووضعت العلامات، وكان هناك موعـد لتوقيع الاتفاق منذ شهرين ولـكنه تأجل بسبب مشاغل طرأت على الجـانبين. واختتم وزير الخـارجية القطرى حديثه بالإعراب عن أمله بأن تتحقق الوحدة ليس فقط بين البحرين وقطر بل بين دول مجلس التعاون وظهور دولة واحـدة، داعيا إلى الاقتداء بنموذج دولة الإمارات، وأن يكون هـناك اتحاد مدروس برضـاء المواطنين وبعملـة واحدة وهوية خليجية واحدة(١).

اتفق أميـرا البحرين وقطر فى ختـام أول قمة بحرينيـة قطرية بالدوحة على تفعيل اللجنة العليا المشتركة، وبدء انطلاقـة جديدة بعد انتهاء الخلاف الحدودى بين

١ ـ جريدة البيان ـ الأربعاء ـ ٢٠٠١/٣/٢١.

البلدين. ودعا الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البحرين لدى وصوله الدوحة المؤسسات الشعبية والأهلية للقيام بمبادرات التواصل والتكامل. وأكد الشيخ حمد لدى وصوله أن زيارته الحالية لدولة قطر ستسهم فى الارتقاء بالعلاقات وتعميق أواصر التلاقى والمحبة بين الشعبين الشقيقين وتوثيق عرى الاسرة الخليجية الواحدة وتعزيز انطلاقتها بخطى ثابتة وصولا إلى غاياتها المنشودة. وقال إن يوم الجمعة ١٦ مارس ٢٠٠١ مثلما كان يوما يؤرخ لنهاية الخلاف بين دولتينا الشقيقتين فإنه يوم يورخ أيضا لانطلاقتنا الجديدة معا نحو المستقبل وفتح صفحة جديدة مشرقة بين البلدين ستنعكس ايجابا على الشعب البحرينى القطرى الواحد وعلى سائر شعوبنا الشقيقة ضمن منظومتنا الخليجية الواحدة. وأضاف ومن منطلق ما يجمعنا من أخوة حقة وتاريخ واحد مشترك فإننا نعتبر حكم محكمة العدل الدولية بشأن الخلاف الحدودى كسبا مشتركا لبلدينا حيث كسبنا معركة المستقبل معا بما يحقق احلام وتطلعات أجيال كل من شعبينا الشقيقين فى العيش المشترك والتعاون المثمر لخيرهم جميعا. وقال الشيخ حمد إنه يتطلع إلى استئناف أعمال اللجنة العليا المشتركة برئاسة أولياء العهد فى البحرين وقطر والبدء فى تنفيذ المشروعات المشتركة وفي مقدمتها مشروع الجسر الذى سيربط البلدين والذى سيكون جسرا للتواصل. ودعا المؤسسات الشعبية والأهلية إلى القيام بمبادرات التواصل والتكامل لتشكل نواة صلبة تمهد الطريق نحو اتحاد واندماج كامل بين البلدين وترجمة الآمال عبر تطوير التعاون والتكامل بهدف واحد وهو العمل على تقدم وازدهار الشعبين الشقيقين على كافة الأصعدة وفى شتى المجالات وبما يعزز مبادئ حقوق الانسان والانفتاح الديمقراطى وذلك لتؤسس قاعدة شعبية عريضة للوحدة المرجوة بين البلدين الشقيقين. وقال إن العلاقات التاريخية بين البحرين وقطر اكتسبت قوتها ودفعها من التواصل المستمر بين الشعبين وما ربط بينهما من أخوة صادقة وتعاون فى مختلف الظروف وانعكس على العلاقات فيما بين الدولتين باطراد التقدم والتطور لما فيه المصلحة المشتركة.

أجرى أمير البحرين مباحثات مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة الذى كان فى استقباله بالمطار لدى وصوله، تناولت مستقبل العلاقت بين البلدين وسبل تفعيلها، خاصة بعد انهاء النزاع الحدودى بين البلدين وصدور حكم محكمة العدل الدولية. كما كان فى استقبال أمير البحرين الشيخ جاسم بن حمد ولى العهد القطرى والشيخ عبدالله بن خليفة آل ثانى رئيس مجلس الوزراء والشيخ محمد بن خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء القطرى. وكان فى الاستقبال أيضا الوزراء ورئيس مجلس الشورى ونائبه والشيخ عبدالله بن ثامر سفير دولة قطر لدي البحرين وعيسى محمد الجامع السفير البحرينى لدى الدولة وعدد من كبار المسئولين العسكريين. وقد جرت لأمير دولة البحرين مراسم الاستقبال الرسمية. كما جرت مراسم استقبال شعبي. ولدى مغادرته الدوحة أعرب أمير البحرين عن اشادته بنتائج المباحثات، وقال فى برقية لأمير قطر إن ما توصلنا إليه من نتائج تم الاتفاق عليها معكم تشكل انطلاقة هامة في مسيرة بلدينا الشقيقين نحو تحقيق تطلعات وآمال شعبينا إلى جانب ما تشكله من إضافة جديدة فى هذه المرحلة التاريخية الهامة بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية والذى به انتهى الخلاف الحدودى بين بلدينا الشقيقين إلى الأبد لنفتح معا صفحة جديدة ترسم آفاق مستقبل بلدينا وشعبينا الشقيقين. وأضاف الشيخ حمد بن عيسى أن اللقاء الذى جمعنا بسموكم والاخوان فى قطر وقبل ذلك فى البحرين يؤكد متانة مايربطنا من علاقات حميمة نفتخر بها ونحرص على توثيقها والسير بها نحو مايحقق المستوى الذى نصبو إليه جميعا على كافة المستويات وفى مختلف المجالات لما فيه خير وصالح بلدينا فى ظل حرصنا المشترك على تحقيق آمال وطموحات شعبينا فى التعاون والتواصل والتكامل ان شاء الله من خلال تفعيل اعمال اللجنة العليا المشتركة.

وأضاف قد اسعدنا أخونا العزيز لما لمسناه من سموكم من تطابق فى وجهات النظر حيال مختلف القضايا والمسائل التى تم تداولها خلال المباحثات الثنائية

والحرص على تعزيز علاقات التعاون بين بلدينا في شتى المجالات بما يعود بالخير على شعبينا الشقيقين. الوكالات[1].

أكد كل من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة وأمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى، في قمتهما التى عقدت ٢٠/٣/٢٠٠١ في الدوحة. على ضرورة تفعيل كل ما من شأنه زيادة التعاون الثنائى بين البلدين وبشكل خاص اللجنة العليا المشتركة المشكلة برئاسة الشيخ جاسم بن حمد ولى عهد قطر والشيخ سليمان بن حمد ولى عهد البحرين. وقد تركزت القمة القطرية ـ البحرينية على بحث كيفية دعم أواصر التعاون الأخوى القائم بين البلدين، عقب انتهاء خلافهما الحدودى، بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية الاسبوع الماضى. وبحث الأميران فى قمتهما المسائل المتعلقة بتعزيز مسيرة مجلس التعاون بالإضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك. وكان أمير البحرين وصل إلى الدوحة يرافقه وفد رفيع المستوى يضم وزراء ومسؤولين، حيث كان أمير قطر فى استقباله إلى جانب كبار المسؤولين وعلى رأسهم ولى العهد الشيخ جاسم بن حمد ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر. وقد أعلن الشيخ حمد بن خليفة، عقب انتهاء المباحثات بأنه «تم الاتفاق مع أمير البحرين على أن تعقد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين دورتها الثالثة فى أقرب فرصة لمناقشة الأمور والخطوات التى من شأنها أن تعمق من تلاحم الشعبين القطرى والبحرينى، وأضاف أنه من حسن الطالع أن تجتمع اللجنة فى الوقت الذى بدأت كل من قطر والبحرين خطوات مهمة باتجاه تكريس المشاركة الشعبية، معتبرا أن ذلك يمثل أسسا قوية لدعم القرارات الصحيحة بما يخدم مصلحة البلدين، وبدوره عبر أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى عن تهانيه لأمير قطر بالتوصل إلى إنهاء الخلاف الحدودى بين البلدين، مؤكدا أن أعمالا كبيرة فى انتظار اللجنة العليا المشتركة بين البلدين،

١ ـ جريدة البيان ـ الأربعاء ـ ٢١/٣/٢٠٠١.

وفى صدارتها انشاء الجسر بين البلدين وأمور أخرى تسهم فى تحقيق وتلبية رغبات الشعبين القطرى والبحرينى. وأضاف أنه لا حدود مطلقا لتعاون البلدين وهى مفتوحة للمزيد من خطوات التعاون، وأكد أن الكسب الذى تحقق من قرار محكمة العدل الدولية هو للجميع. وعندما سئل عن امكانية الوصول لاندماج بين البلدين قال أمير البحرين ان الوحدة مقيمة فى القلوب، مشيرا إلى أن البلدين على طريق الوحدة[1].

تعتزم قطر البدء قريبا بالتنقيب عن النفط فى جزر فشت الديبل واستغلاله فى أعقاب صدور الحكم عن محكمة العدل الدولية والذى أكد سيادتها على هذه الجزر التى كانت خاضعة لسيطرة البحرين. وقال وزير الطاقة والصناعة عبدالله بن حمد العطية ان «منطقة فشت الديبل والمناطق القريبة منها والتى جاءت فى الجانب القطرى بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية. واعدة جدا فى ثرواتها الهيدروكربورية». وأكد الوزير القطرى أن بلاده ستبدأ فورا فى استثمار فشت الديبل لأننا حددناه منذ زمن واطلقنا عليه قطاع رقم ٤. وأوضح العطية أن قطاعا آخر ـ القطاع ١٣ ـ كان قد بدأ العمل فيه منذ السبعينيات ثم توقف العمل على اعتبار أنها مناطق متنازع عليها، وكانت تتولى هذا القطاع شركة واترشل الألمانية ثم تحول هذا القطاع فيما بعد إلى شركة بي . بى والشركاء التابعين لها، موضحا أن دراسة المكامن والتطوير ستنتهى فى أقرب وقت ممكن. وحول الخفض الذى قامت به منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) فى المؤتمر الأخير قال العطية « إن الهدف من هذه التخفيضات الحفاظ على استقرار اسعار البترول».. مشيرا إلى أن أوبك حفضت فى المؤتمر الأخير مليون برميل فقط، بينما كانت قد خفضت فى يناير الماضى ١,٥ مليون برميل. وأكد العطية أن الهدف من هذه التخفيضات إيجاد التوازن بين العرض والطلب، موضحا أن التخفيض يأتى فى ظل التباطؤ

---

١ ـ الخليج ـ العدد ٧٩٧٦ ـ الأربعاء ٢١/ ٣/ ٢٠٠١.

الاقتصادى العالمى خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والذى أدى بدوره إلى قلة الطلب على النفط(١).

وبناء على ما تقدم يرى ان من الواجب حل هـذه المشكلة بالطرق السلمية، وبواسطة المفـاوضات أو المحكمـين، وأن يراعى فى بحثهـا الأصول التـاريخيـة الصحـيحة لها، حـتى يخرج الحكم على أساس منطقى سـليم يكفل الرضا لكلا الطرفين.

الحدود الظبيانية ـ القطرية

ظل الخـلاف محـتدمـا لفـترة طويـلة بين قطر وأبوظبى بسـبب دعاواهمـا المتعارضة على عـدة جزر تقع فى المنطقة الفاصلة بين حدودهمـا البحرية. والجزر موضع النزاع هى حـالول والاصحاط وشراعوه ودينيـه، وياسات. وتمتلك أبو ظبى من قطر حتى مسنـدم حوالى مائتى جزيرة. يقع بين ساحل قـطر الشرقى وساحل إمارة أبو ظبى الغربى مجموعـة من الجزر، هى جزيرة حالول وجزيرة داس وجزر شراعوه ودنيـة وأرزنه ودلما وصير بنى ياس والياسـات وغاغة والقفاى والمهـيمات ومكاسب والأسـحاط. و كـانت بعض هذه الجزر أيام الغـوص فى الماضى عـامرة بالأهالى مثل صيـر بنى ياس وغاغة ودلما. وكان يسكن هذه الجزر شتـاء جماعات من المحـاربة والقـبيسـات والمزاريع أما فى فـصل الصـيف فـتزدحم هذه الجـزر بالغواصين الذين كانوا يأتون من بقية المشيخات ومن قطر والبحرين. وكان للشيخ شخبوط بن سلطـان ممثل دائم فى جزيرة دلما. وجاءت امتيازات البـترول، وقضايا الحدود البحرية فى الخليج العربي. وكان لابد وأن تبحث قـضية الجزر بين مشيخة قطر ومشيخة أبو ظبى. وبمراجعـة الماضى القريب لا نجد أى نزاع حول هذه الجزر لأن المغاصات حسب العـرف تعتبر ملكية مشتـركة لكل أهل الخليج العربي. ولم يضع شـيوخ أبو ظبى أية عـقبـات أمام الغـواصين من أهل قطر فى هـذه الجزر.

---

١ ـ الاتحاد الاقتصادى ـ الأربعاء ـ ٢١/٣/٢٠٠١.

وكانت أول إشارة لملكية جزيرة حالول فى عام ١٩١٣ حينما اعترف البريطانيون بأن هذه الجزيرة تعتبر ضمنيا ملكا لأبو ظبى. وأبلغوا شيخ أبو ظبى رسميا بإقامة علم على الجزيرة. وفى عام ١٩٣١ ذكر الماجور هولمز للكولونيل ديكسون أن جزيرة حالول هى إحدى الأماكن التى يحتمل وجود البترول فيها. وفى ٢٣ مايو ١٩٣٣ كتب فاول المقيم السياسى فى الخليج العربي رسالة خاصة مكتومة إلى الكنجتون (Elkington) مدير الشركة الأنجلو إيرانية يقترح عليه عمل مسح جيولوجى لحالول نظرا لما لديه من تقارير تحتمل وجود البترول في المياه المجاورة لها. وأوصى فاول أنه نظرا لحالة عدم تحديد ملكية هذه الجزيرة وعدم الرغبة فى إثارة المشاكل حولها يرى أن يتم المسح بأكبر قدر من الحكمة والحرص عن طريق زيارات غير مقصودة للسفينة أثناء مرورها بالخليج العربي[١].

انتقل النزاع على النفط من البر إلى البحر، ورغم أن الخلاف على الحدود بين أبوظبى وقطر بدأ بالحدود البرية بين المشيختين وخاصة ملكية منطقة خور العديد، فإنه بعد الاكتشافات النفطية فى الخليج العربي، تركز الخلاف بشكل أساسى على جزيرة (حالول). وحالول جزيرة صغيرة وقاحلة، ويذكر لوريمر أنها كانت فى بداية القرن مجرد مرسى لقوارب صيد اللؤلؤ، وملجأ لسفن صيد السمك عندما تهب رياح الشمال، وتحيط بالجزيرة مغاصات اللؤلؤ، وحتى بداية القرن لم تتحدد تبعيتها حيث إنه لم يكن هناك أحد يطالب بها وازدادت أهمية حالول منذ عام ١٩٥٠ بسبب قيام خدمات إنارة الخليج بوضع منارة آلية عليها، كما أقامت شركة شل محطة إذاعة فيها، وفى عام ١٩٥٢ طالب بها حاكم قطر رسميًا بعدما أبدت شركة شل رغبة بالقيام بأعمال حفر بالقرب من الجزيرة، وإقامة منشآت عليها، وهنا ثارت الخلافات بين أبوظبى وقطر حول السيادة على الجزيرة. وقد اعتمدت مطالب حاكم قطر بشكل كبير على التقارب الجغرافى والأعراف المحلية والاستخدام، وفى معرض ادعائه لملكية الجزيرة، أرسل خطابًا إلى المقيم السياسى البريطانى روبرت هاى فى يونيو ١٩٥٣ يحدد النقاط الأساسية فى دعواه،

١ ـ محمد مرسى عبدالله ـ الإمارات وجيرانها ص٢٩٦.

وأشار إلى جملة قالها المعتمد البريطاني جاكومب فى الدوحة عام ١٩٥١ من أن حالول تتبع قطر. أما مطالب أبو ظبى، فقد اعتمدت على حقيقة أن الحكومة البريطانية اعترفت فى مناسبات عديدة أن لحاكم أبو ظبى السيادة على الجزيرة، وطلب من الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبى آنذاك عدة مرات أن يقدم دليلا مكتوبًا يؤيد مطالبه، لكنه رفض ذلك على أساس أن الجميع يعرفون الحقيقة، وتعتبر المذكرة التى أعدتها دار الاعتماد البريطانية فى ابريل ١٩٥٤ أوضح دليل يؤيد مطالب أبوظبى قبل عام ١٩٥٠، حيث توضح أنه فى الأعوام ١٨٦٩، ١٩٣٦ و١٩٤٩ اعترفت الحكومة البريطانية بسيادة أبوظبى وحكمها المطلق على حالول، وفي عام ١٩٥١ سجل المقيم السياسى روبرت هاى رأيه بأن حالول تتبع أبوظبى، كما نقل للشيخ شخبوط رسالة شفوية بأن الحكومة البريطانية تعتبر الجزيرة فى الوقت الحاضر من ممتلكاته(١).

يبدو واضحًا أن مطالب كلا الطرفين اعتمدت على ما قرره المقيمون البريطانيون أكثر من وجود شواهد تاريخية تنسب الجزيرة لأى منهما، كما أن قيام المقيمين البريطانيين في كل من أبوظبى والدوحة بنسب هذه الجزيرة لكلا الطرفين يدل على الرغبة في إيجاد نزاع وخلافات فى كل منطقة يحتمل وجود النفط بها، وفي الوقت الذى أوجد فيه البريطانيون هذا المأزق الذى يمثل سياستهم الدائمة بإثارة الخلافات حول الحدود، أصبح الآن أمامهم خلاف يجب حله مثلما يحدث دائما حتى تستطيع شركة النفط البدء بعملياتها. وكان أكثر ما فى هذا الأمر من إثارة هو أن الإثباتات لدى الطرفين كلها بريطانية، ومرة أخرى وجد موضوع تحديد الحدود أو الملكية نفسه أمام اقتراحات متعددة منها ما اقترحته وزارة الخارجية البريطانية بإحالة الموضوع إلى التحكيم، وتعيين محام بريطانى بارز كمحكم فى القضية، ومنها ما اقترحه المقيم السياسى باروز بتحويل جزيرة حالول إلى منطقة محايدة أو طرد الاثنين من الجزيرة، وقد أيد جوليان ووكر الذى قام بتخطيط

---

١ ـ محمد فارس ـ المرجع السابق ص٢٣٧.

الحدود الداخلية للمشيخات الرأى الأخير، إلا أن المشاورات والآراء التى استمرت فى التداول بين المقيمين البريطانيين وممثلى شركات النفط كانت تتركز في النهاية على مصالح الشركة أكثر من حقوق الطرفين(١).

حينما افتتح البريطانيون خط الطيران الإمبراطورى على طول الساحل العربى عام ١٩٣٣ اختيرت جزر دلما وصير بنى ياس لإقامة مهابط اضطرارية للطائرات ومخازن للوقود. وفيما بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٨ نجد كثيرا من البحوث فى أرشيف حكومة الهند حول ملكية جزر حالول ودينية والياسات وشراعوه. ولكن لم يعرف نزاع حول هذه الجزر فى تلك السنوات المبكرة ولكن بعد أن ظهر البترول فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت ملكية هذه الجزر قضية هامة. وتقع جزيرة حالول ـ أكبر الجزر المذكورة ـ على بعد ٦٠ ميلا من شبه جزيرة قطر، وهى خالية من المياه والسكان وحصوية وتتخللها خامات من صخور طباشيرية خالية من النباتات. ويقول روبرت هاى، الخبير البريطانى فى شئون المنطقة وأحد رجالات الإمبراطورية فيها، ان هذه الجزيرة كانت تقليديا ـ تابعة لشيخ أبوظبى، رغم استمرار مطالبة قطر بها، واشتد النزاع حول ملكية الجزيرة حين ظهرت بوادر كشف البترول بالقرب منها، مما دفع بريطانيا عام ١٩٦٠ إلى التوسط بين الإمارتين اللتين كانتا تدخلان تحت مظلة الحماية البريطانية من الناحية العملية وعينت بريطانيا خبيرين بريطانيين ليكونا بمثابة محكمين أو على الأقل ليقدما الرأى الفنى فيمن له حق السيادة على الجزيرة. والخبيران المشار إليهما هما الأستاذ شارلز جرولت وهو وكيل بريطانيا السياسى سابقا فى البحرين، والبروفسور أندرسون أستاذ القانون الإسلامى بجامعة لندن.

فى عام ١٩٦١ اعترف البريطانيون بحالول جزيرة تابعة لشيخ قطر، بعد ان عرض أمرها للتحكيم على مستر شارلز جولت (Charles Gault) والبروفسور نورمان أندرسون (norman Anderson). أما البت فى بقية الجزر القريبة من

١ ـ محمد فارس ـ نفس المرجع ص٢٣٨.

سواحل المشـيخـتين فقد تم فى مـعاهدة الحـدود البحرية بين قطـر وأبو ظبى عام ١٩٦٩ . وقد اعتـبرت جزيرة دينية تابعـة لإمارة أبو ظبى بينما اعتـرف بملكية قطر لجزيرة الأسحاط وجزيرة شراعوه. أما بترول جـزيرة البندق فقد اعتبر مناصفة بين الإمارتين[1].

قـدم فى ربيع ١٩٦٢ الخبـيران تقـريرهما إلى قـطر على ان تعطى أبو ظبى بعض الجزر الصغيرة فى منطقة الحدود. وكان الخبـيران قد عهد إليهما أيضا تحديد وضع جزيرتين أخريتـين موضع نزاع بين المشيختين، لكنهمـا لم يتمكنا من تحديد وضعـهما، كـما ان قـرارهما الذى نشرته الديلى تـلجراف فى ٢٦/ ٤/ ١٩٦٢ لم يتضمن ذكرا لاسمهما، ولم تشر إليهما أيضا الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت. وقد وافقت الحكومة البـريطانية على تقرير الخبيرين، كـما وافق عليه حاكم قطر، ونشرت موافقـته بجريدتها الرسمية بتـاريخ ٢/ ٤/ ١٩٦٢ أى قبل نشره فى الديلى تلجراف، وأبلغ أيضا إلى حاكم أبو ظبى. ولانعرف حتى الآن الأسس التى صدر بموجبهـا قرار الخبيرين بضم حالول إلى قطـر طالما أنه لا تعرف وثائق منشورة فى هذا الصـدد برغم وجود الـوثائق والأدلة التاريخـيـة لسيـادة أبوظبى على جـزيرة حالول. ويبـدو أن معارضـة شخبـوط للتواجد الاسـتعمـارى فى أبوظبى وعداءه الشخصى لبريطانيـا كان سببا كافيا لسلخ حالول وإعطائـها لقطر وذلك كما حدث عندما سلخت بريطانـيا حوار وضمـته للبحريـن. عندما ظهرت فكرة إقامـة اتحاد للإمارات العربية التسع فى الخـليج العربي بديلا عن الوجود البريطانى الذى أعلن عن إنهائه فى يناير ١٩٦٨، اتجهت الإمارات إلى تصفية خـلافاتهما وخاصة حول الحـدود حتى تفـرغ لانشاء هذا الاتحـاد وفى هذا المناخ الذى سـاد العلاقـات بين الإمارات توصلت أبو ظبى وقطر إلى اتفاق فى ٢٠/ ٣/ ١٩٦٩.

بموجب هذا الاتفاق آلت جـزيرتا الاصحاط وشراعوه إلى قطـر نظرا لأنهما تبعدان عن ساحل قطر بعشرة أميال، ويفـصل بينهما ميل واحد، تقعان فى منطقة

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٢٩٧.

تقسيم الحدود، جنوب شرقى مدينة أم سعيد، وأما الجزيرة الثالثة وهى دينية فقد حصلت عليها أبو ظبى، وتقع وسط منطقة تحديد الحدود. أما حقل البندق الواقع على بعد ٢٠ميلا غرب جزيرة داس والذى كان موضع نزاع الإمارتين، فقد كشف عام ١٩٥٦ فى إطار عمليات شركات مناطق أبو ظبى البحرية. وظل هذا الحقل منذ كشفه موضع نزاع بينهما. أما المناطق المحيطة به فقد عهدت الإمارتان إلى شركات البترول لاستغلالها، فمنحت أبوظبى امتياز منطقتها عام ١٩٥٣ إلى Abu Dhabi Marine Areas ومنحت قطر الامتيار عام ١٩٦٣ إلى شركة زيت قطر.

وقد قررت اتفاقية ١٩٦٩ عدم تقسيم أو تجزئة حقل بندق، وأبقت على امتيازه لشركة مناطق أبو ظبى البحرية التى كانت تعمل به من قبل، وقررت تقسيم عائد البئر مناصفة. كما ان رسومه وحقوق السيادة عليه مناصفة هى الأخرى. ولكنها لم توضح معنى مناصفة حقوق السيادة رغم ان الحقل لم يقسم، وهل يعد فى هذه الحالة منطقة مشتركة، ونظرا لعدم تحديد وضع الحقل من هذه الزاوية، نصت الاتفاقية على تشاور الطرفين فى المسائل المتعلقة به. ونصت الاتفاقية كذلك على ان خطوط الطول والعرض هى التى ترسم حدود المياه الإقليمية بين الإمارتين، وأعلن الطرفان فيها أنه ليس لأحدهما مطالب إقليمية بحرية لدى الآخر. وهكذا تمت تسوية مشاكل الحدود البحرية والجزر بين قطر وأبو ظبى بموجب اتفاقية ١٩٦٩ التى أوردنا أبرز أحكامها. ويلاحظ أن حل مشكلة الجزر عن طريق توزيعها بين الأطراف المتنازعة مأخوذة من الاتفاق السعودى الإيرانى. ونجد بصمات أخرى لهذا الاتفاق على طريقة تسوية مشاكل حدود قطر وأبو ظبى. وأهم هذه البصمات المحافظة على وحدة البئر، والاشتراك معا فى استغلاله والاستفاده من عوائده وان لم يصل وضع المنطقة المحايدة مثلا، فضلا عن تطبيق مبدأ خط الوسط فى تقسيم المياه[1].

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٦٥.

يكاد ينحصر نزاع الحدود البرية بين قطر وأبو ظبى فى قضية خور العديد وهذه القضية يرجع تاريخها إلى أوائل القرن التاسع عشر، وتعكس إلى حد ما الصراع بين بريطانيا والدولة العثمانية. فقد غدت قطر، بين ١٨٢٠ ـ ١٨٣٠ موئلا لكل القبائل المتمردة على شيخ أبو ظبى، وملاذا لها ضد ملاحقته لهم وذلك نكاية فى شيخ أبو ظبى الذى كان يتحالف مع قبائل البحرين ضد قبائل قطر. ومن بين هذه القبائل المتمردة قبيلة القبيسات وهى إحدى فخوذ بنى ياس فى أبو ظبى، فقد تمردت هذه القبيلة على حكام أبو ظبى وفرت إلى قرية من أعمال قطر في «الوكرة» ومن ثم اتجهت إلى الجنوب تسمى خور العديد، ولما أعيدوا إلى أبو ظبى، فروا إلى العديد مرة أخرى لسوء معاملة الحاكم لهم من ناحية وليتجنبوا، وفقا لبعض المصادر التاريخية، دفع حصتهم من الغرامة التى فرضها البريطانيون على خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبى لاشتراكهم فى أعمال القرصنة. واستقرت قبيلة القبيسات فى خور العديد وراحت تطالب بوضع مستقل شأن بقية رؤساء ساحل عمان، كما هاجمت مراكب الصيد التابعة لسكان أبوظبى. وقد حاولت بريطانيا فى البداية الحيلولة دون هجرة القبيسات من أبوظبى، ولما استقروا فى العديد، كانت بريطانيا تعارض رغبة حاكم أبو ظبى فى ضم العديد واعتبرت الخور فى اتفاقيتها مع قطر ١٨٦٨ تابعا لقطر، وعندما تبينت بريطانيا ان سكان العديد يمارسون أعمال القرصنة، حاولت قمعهم بالتعاون مع حاكم أبوظبى. ثم ايدت رغبة حاكم أبو ظبى فى ضم العديد إلى اراضيه بما عليها من أفراد قبيلة القبيسات خاصة بعد تسيير العثمانيين لحملتهم على الإحساء، و خوف البريطانيين من وقوع القبيسات فى حظيرة الولاء لهم، ورغبتهم فى فرض سيطرتهم حتى مشارف قطر حتى يمكنهم الوقوف فى وجه العثمانيين. وقد أشار على المقيم السياسي البريطانى أن الحيلة تقتضى هذا التغيير فى موقف بريطانيا من تبعية الخور وترتب على موقف بريطانيا المؤيد لشيخ أبوظبى فى قضية العديد أن أيدت الدولة العثمانية قطر فى تبعية العديد لها. وتجدد النزاع بين سكان العديد وشيخ أبوظبى. ثم حاولت بريطانيا استدراج

القبيسات وتوطينهم فى أبو ظبى دون جدوى، فقام شيخ أبوظبى بعمل عسكري ضدهم، مما اضطرهم للفرار إلى قطر.

عادت القبيسات إلى أبوظبى عام ١٨٨٠ بعد العفو عنهم وقامت حروب بين قطر وأبوظبى، وتحالف حاكم أبوظبى مع حاكم البحرين، بينما اتجه حاكم قطر إلى التحالف مع آل الرشيد زعيم قبائل شمر أعداء بريطانيا.. وتمكن حاكم قطر من إلحاق هزائم كبيرة بحاكم أبوظبى، ومد نفوذه إلى مشارف عمان والبوريمى مما اضطر حاكم أبوظبى إلى الاستنجاد بمشايخ ساحل عمان فلم يهب لنجدته سوى شيخ دبى وقبيلة «المناهيل» العوامر القوية. هل قرية العديد جزء من قطر أم هى ضمن أراضى أبوظبى بصرف النظر عن هجرة القبيسات إليها وإنشائهم لها؟ بعبارة أخرى أيهما أحق بضمها إليه؟ أهى قطر أم أبوظبى؟ إذا رجعنا إلى المستندات التاريخية، تبينا ان قبيلة القبيسات غادرت العديد عام ١٨٧٧ واستقرت فى أبوظبى ١٨٨٠ بعد عفو حاكمها عنهم كما ذكرنا، ولكنهم خلفوا وراءهم مشكلة تبعية العديد بين قطر وأبوظبى. وتقول الوثائق التاريخية أن خادم بن نهيمان زعيم قبيلة القبيسات أرسل المعتمد البريطانى فى أغسطس ١٨٦٩ بكتاب يؤكد فيه أن العديد تتبع قطر وان قبيلته تدين لها أيضا ولكنه يقول أنها انتقلت من أبوظبى إلى قطر بحثا عن الأمان الذى توفره بريطانيا للمنطقة، ويطلب حماية بريطانيا للقبيلة. ولم نتمكن أن نستدل من كتابه هذا على دليل جدى يعين على الفصل فى مسألة تبعية العديد، أما بريطانيا فكانت تؤيد تبعية العديد لشيخ أبوظبى كما ذكرنا. ويتضح ذلك من خطاب بعث به Pelly المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي فى مايو ١٨٧١ إلى زايد بن خليفة حاكم أبوظبى يقول فيه «فهمت من رئيس قطر الذى تتاخم أراضيه العديد، أن العديد ليست جزءا من أرض قطر أصلا، وجميع الأدلة الأخرى، تجمع على ان العديد لكم، ولذلك فإنى أرى لكم كل الحق فى أن تطلبوا من بعض سكان العديد أو منهم جميعا أن يدينوا لحكمكم»[1].

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٦٦.

أرسل فى نفس اليوم «بيلى» إلى سكان العديد كتابا يؤكد فيه العديد جزء من أبوظبى وفى عام ١٩٠٢ أعلن العثمانيون عزمهم على ضم العديد إلى قطر غير انهم كما يقول لوريمر، منعوا من ذلك بواسطة بريطانيا. فى عام ١٩٠٥ أبلغ البريطانيون العثمانيين مرة أخرى بتبعية العديد وأبوظبى، وتوصل البريطانيون مع حاكم أبوظبى، فى ضوء الموقف العثماني العدائى، إلى اتفاق عام ١٩٠٦ اعترفوا فيه بأن المنطقة المجاورة لخور العديد جزء من أراضيه، كما تعهدوا بالتدخل للحيلولة دون سيطرة أى طرف من الخارج على تلك المنطقة. أقام شيخ أبوظبي فى خور العديد عام ١٩٥٨ مراكز للشرطة لفض النزاع بين صيادى السمك. ومما يذكر أن بريطانيا وقفت إلى جانب تبعية الخور لأبوظبى ضد مطامع السعودية فيه منذ أوائل هذا القرن. وفى ضوء الوقائع السابق عرضها فيما يتعلق بتبعية خور العديد استنتج أن الخور كان يخضع لأبوظبي ولسيطرتها وإلا لما هاجرت القبيسات التماسا للأمان، وليس من المنطقى ان يكون الخور تحت سيطرة حاكم قطر الذى انفصل عن البحرين عام ١٨٧١ وقبل ذلك لم يكن هناك وجود لحكم آل ثاني عند هجرة القبيسات الأولى والثانية ويمكن الرجوع إلى بحثنا بالتفصيل في كتاب دراسات فى الخليج العربي الجزء الأول. ثم بنت القرية فيه، وطلبت حماية حاكم قطر، تطبيقا لما هو شائع بين القبائل من حماية «الطنيب» والملهوف، مما رتب حقا لقطر فى ملكية الخور، بدليل أن القبيلة عادت بعد ذلك إلى مضاربها فى أبوظبى، ولم ينازع حاكم أبوظبى فى ذلك الوقت فى ملكية الخور له، وكان يلزم لاستمرار تبعية الخور لقطر، أن تستمر قطر فى ممارسة سيطرتها السيادية على الخور من ذلك الحين دون أن ينازعها أحد فى سيادتها عليه، ولا يعنينا فى هذا المقام منازعة بريطانيا لسيادة قطر، لأن هذا التصرف البريطانى كانت تمليه اعتبارات السياسة البريطانية فى المنطقة فى ذلك الحين. ولذلك نرى الاستناد إلى واقعة وجود القبيسات فى الخور فى عدة فترات كسند وحيد لتحديد تبعية الخور لأبوظبي، وقد تم الاتفاق بينهما

على تحديد مصير الخور فى ضوء معايير أخرى أكثر وضوحا،و أكثر نفعا لعلاقاتها الحالية[1]

نجد أن الحدود البرية الوحيدة فى قطر هى الحدود التى تمتد عند قاعدة شبه الجزيرة وقد كانت مثار نزاع بين قطر من جهة وبين أبوظبى من جهة أخرى. فأبوظبى كانت ترى أن حدودها تمتد لمسافة طويلة على الساحل الشرقى لشبة جزيرة قطر، أما قطر فتنكر عليها ذلك وترى أن الحدود تنتهى عند نقطة إلى الجنوب من مدخل خور العديد ولم تكن هناك اتفاقيات سابقة بين قطر وأبوظبى ولذلك فإن الأمر هنا يختلف منه فى حالة الكويت، فالكويت كانت لها حدود بمقتضى اتفاقيات معينة وكان يراد تخطيطها، أما هنا فلم تكن حدود ولا تخطيط الحدود، ومن حسن الحظ انه أمكن الاتفاق على الحدود بين أبوظبى وقطر بالطرق الودية بحيث أصبحت تمتد فى وسط خور العديد وتكون مياهه مناصفة بين الدولتين ثم تمتد الحدود من رأس الخور غربا حتى آبار «سود نثيل» ومن ثم تتجه نحو الجنوب كما أمكن تحديد المنطقة البحرية[2] كما ذكرنا سابقًا.

الحدود العمانية ـ الإماراتية

تكون رؤوس الجبال الطرف الشمالى لجبال الحجر، وهى عبارة عن لسان عريض من المرتفعات يمتد إلى رأس مسندم، ويحيط به مياه الخليج العربى غربا ومياه خليج عمان شرقا. وتنحدر هذه المرتفعات فى الشرق والشمال والشمال الغربى فى شكل فيوردات إلى البحر. ويسير خط الحدود فى هذه الجبال فى خط يصل ما بين موقع مدينة دبا على خليج عمان حتى صخرة القير فى مرتفعات رؤوس الجبال شمال قرية شعم. وسكان رؤوس الجبال أساسا من قبيلة الشحوح وهم من اليمن الذين يعيش عدد منهم فى دبا البيعة وفى قرية ليما وكمزار وخصب. وتعتبر خصب مقر والى سلطان عمان فى هذه المنطقة التى تتبع

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٦٧.

١ ـ د. محمد متولى ـ المرجع السابق ص٥٦٦.

السلطنة. ونحن نلاحظ أن شحوح هذه المنطقة التابعة لعمان شحوح هناوية وشافعية المذهب. أما الشحوح الذين يعيشون خارج السلطنة فهم مالكية يميلون أكثر إلى شيخ أبوظبي، وكان لهذه الحقيقة تأثير كبير عند تخطيط حدود هذه المنطقة من رؤوس الجبال. أما الجزء الشمالى من رؤوس الجبال الواقع فى رأس مسندم فى أقصى الشمال فتسكنه قبيلة الظهوريين. ورأس مسندم عبارة عن شبه جزيرة كثيرة الخلجان والفيوردات ومياه البحر هنا عميقة. ويعيش الظهوريون فى قرى جعلين وفلم ومقاقة. ومع أن قبيلة الشحوح تحيط بهم إلا أن الظهوريين غافرية الميل السياسى. وهذا أثر من سيادة القواسم فى الماضى على كل منطقة رؤوس الجبال أوائل القرن التاسع عشر. وفى الربيع يهاجر الظهوريون فى جماعات إلى الخور ودبا للعمل فى أحراش النخيل. وهذه علاقة اقتصادية ربطت بينهم وبين رأس الخيمة برباط وثيق فى الماضى. وفى بداية القرن التاسع عشر كانت رؤوس الجبال جزءا من حلف رأس الخيمة، وفى المناقشات التى دارت فى مجلس حكومة بومباى حول مستقبل أراضى رأس الخيمة أثناء الإعداد للحملة البريطانية عام ١٨١٩ ضدهم، قال نيبان (Nepean) حاكم بومباى إن رؤوس الجبال ومنطقة الشميلية يجب ان توضعا تحت حكم سلطان مسقط المباشر. وكانت وجهة نظر نيبان أن أمن البريطانيين وسلامتهم فى الخليج العربي يمكن المحافظة عليهما بطريقة أفضل عن طريق توسيع نفوذ سعيد بن سلطان حاكم مسقط إلى مدخل الخليج العربي. ولكن السيد فرانسيس واردن (Francis Warden) سكرتير مجلس حكومة بومباى اعترض على هذا الرأى مبينا أن سعيد بن سلطان وقتذاك ليس من القوة بحيث يستطيع السيطرة على قبائل رؤوس الجبال والشميلية، بل إن شناص أيضا على خليج عمان يسيطر عليها رأس الخيمة. وأخيرا تلقى قائد الحملة الجنرال كير (Keir) تعليمات حكومة بومباى بأن يخضع كل ساحل القرصنة وهو ساحل عمان كما كان يسميه البريطانيون فى ذلك الوقت، وعلى الجنرال كير أن يضع هذا الساحل تحت رقابته الصارمة. وفى حالة رفض الشيخ حسن بن رحمة شيخ رأس

الخيمة لشروط البريطانيين فإن على الجنرال كير أن يخلعه ويضع رؤوس الجبال والشميلية تحت إشراف سعيد بن سلطان حاكم مسقط. وكان الشيخ حسن بن رحمة شيخ رأس الخيمة متحالفا مع النجديين الذين سقطت عاصمتهم الدرعية عام ١٨١٨ قبل قيام الحملة البريطانية ضد رأس الخيمة[1].

لم يكن سعيد بن سلطان حريصا على خطة البريطانيين التى تقضى بتسليمه منطقة رؤوس الجبال لأنه يدرى أن متاعب حكمها أكثر من نفعها له. وكانت أفكاره فى التوسع وقتذاك تتجه نحو شرق أفريقيا التى كانت فى رأيه أكثر ربحا وأقل مخاطرة. وفى عام ١٩٣٦ بعد عودة سعيد بن سلطان من إحدى حملاته على شرق أفريقيا لمواجهة ثورة ضده فى صحار، وبعد هجمات رأس الخيمة على سفن مسقط قرب ساحل الشميلية، أجاب سعيد بن سلطان حاكم مسقط ردا على الاتصالات البريطانية معه بشأن وضع هذه المنطقة بأن شحوح رؤوس الجبال هو فى واقع الأمر أتباع الشيخ سلطان صقر. ولكن تطور الأحوال السياسية فى ذلك الوقت جعل شحوح رؤوس الجبال الهناوية يميلون إلى الاعتراف بسلطان مسقط، حيث إن هذه السلطة ستكون إسمية وسوف يستمتعون بذلك باستقلال عملى لايعرفونه مع رأس الخيمة. لهذا كان الشحوح أول من أحس اضمحلال حكم رأس الخيمة وضياع هيبتهم البحرية بعد حملة البريطانيين ضدهم. وثار الشحوح عام ١٩٣٩ ولكن الشيخ سلطان بن صقر حاصر قراهم خصب وكمزار، وتمت تسوية سلمية. ولكن كان على شيخ رأس الخيمة، وإمارته تتدهور عاما بعد آخر ببطء، أن يواجه ثورة جديدة للشحوح فى عام ١٨٥٥. كان الشحوح يسيطرون على الطريق البرى وسط الجبال بين رأس الخيمة ودبا. وقامت الثورة هذه المرة فى دبا وكان على الشيخ سلطان بن صقر أن يرسل رجاله بحرا. وقد حاصر الشيخ سلطان بن صقر موانى الشحوح وأرسل فى سفينة عددا من رجاله المسلحين إلى دبا. وكان الكابتن فيلكس جونز (Felix Jones) المقيم السياسى البريطانى فى

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٤٠٤.

بوشهر يرى أن الشحوح فى رؤوس الجبال يتبعون سلطان مسقط، كما أنه رأى أن إرسال الشيخ سلطان بن صقر رجالا مسلحين بحرا إلى دبا انتهاكًا لمعاهدة ١٨٢٠ وأمر فيلكس جونز الشيخ سلطان بن صقر بأن يوقف إرسال قواته بحرا ضد دبا. وفى ١٨٥٨ اعترض حاكم القواسم وقدم احتجاجا إلى حكومة بومباى قائلا إن الشحوح من رعاياه وهم ثائرون ضده. ويجب أن يسمح له بالحرية فى إخماد ثورتهم. ولكن حكومة بومباى أيدت موقف مقيمها السياسى فى بوشهر. واضطر الشيخ سلطان بن صقر آخر الأمر إلى الرضوخ للأوامر البريطانية. وأصبح بدون إرسال مدد بحرى لحامية دبا ضعيف الطول والحول. وفى عام ١٩٦٣ أحال الكولونيل بيلى (Pelly)، المقيم السياسى الجديد، حادثا فى البحر وقع قرب خصب إلى المعتمد السياسى فى مسقط وكان فى ذلك ينهج رأى سلفه جونز. وكتب إلى حكومة بومباى أن كلا من خصب وكمزار تتبع سلطان مسقط وعمان. وفى بداية عام ١٨٦٤ أصبحت قضية تبعية رؤوس الجبال أمرا ملحا وعاجلا لدى حكومة بومباى حينما شرع البريطانيون فى مد خط تلغرافى بحرى يصل بين بومباى وبوشهر ويمر بمنطقة رؤوس الجبال. وفى يناير من هذا العام زار الكولونيل ديزبراو (Disbrowe) المعتمد السياسى فى مسقط شبه جزيرة رأس مسندم ضمن ترتيبات الإعداد لمرور الخط التلغرافى البحرى هناك، ولتأمين سلامة هذا الخط بين سكان المنطقة. وأصرت قبيلة الظهوريين فى جعلين على أن يدفع لهم مبلغ مقابل تأمين مرور الخط فى أراضيهم. كما أنهم طلبوا ضرورة الحصول على إذن من الشيخ سلطان بن صقر الذى يدينون له بالولاء. وهنا رأت حكومة بومباى ضرورة اعترافها رسميا لسلطان مسقط وعمان بتبعية هذه المنطقة له. وبعد اتصالات مع السلطان ثوينى بن سعيد سلم السلطان فى ٢١ فبراير عام ١٨٦٤ رسالة موقعة منه إلى الكولونيل ديزبراو يصرح فيها بأن رأس مسندم ومنطقة رؤوس الجبال هى جزء من أراضى السلطنة. كما أنه وافق فى هذه الرسالة على منح شركة التلغراف إمتياز عبور خطها للبرزخ، وقدم لهم كل التسهيلات المطلوبة. وقد استطاعت شركة

التلغراف بهذه الرسالة من حكومة مسقط فى يدها، إلى جانب وجود سفينة حربية بريطانية أرسلت من حكومة بومباى، أن تنزل الأسلاك البحرية بنجاح، وأن تقيم لها محطة للمراقبة والحراسة فى طرف رأس مسندم. وفى الواقع إن نفوذ رأس الخيمة لم يعد كما كان من قبل وخاصة أواخر حكم الشيخ سلطان بن صقر الذى توفى عام ١٨٦٦. وحينما كان السيد تركى بن سعيد يعد قوة للسيطرة على الحكم فى مسقط، ضد السيد عزان بن قيس، أعطى كل من عاونة من حكام ساحل عمان منحا وأراضى فى السلطنة، وقد قدم إلى القواسم عام ١٨٧١ استعداده للاعتراف بنفوذهم وحقوقهم فى ساحل الباطنة ابتداء من خور كلبا وكل رؤوس الجبال عدا قرية خصب. غير أن رأس الخيمة لم يعاونوه كما أنهم فى الوقت نفسه لم يكونوا من القوة حتى يثبتوا وجودهم وقتذاك فى رؤوس الجبال أمام الشحوح. وقد امتدت ثورة الشحوح فى ذلك الوقت إلى قبائل الشرقيين فى الفجيرة والجبال. وقد اجتذبت ثورات الشرقيين اهتمام رأس الخيمة بقية القرن التاسع عشر(١).

كتب فرحان عبدالله الفرحان فى جريدة الوطن الصادرة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٩ يقول عن الشحوح (٢).

القبائل اليمنية التى حافظت على أصالتها لعوامل كثيرة: الصحراء، الجبال، العصبية، قلة طرق المواصلات من هذه القبائل الشحوح ومفردها الشحى. الذى يتابع القبائل فى عمان وساحل عمان يجد أن هناك قبائل يمنية عربية أصيلة كانت قطعت صلتها بالعالم العربى كما ذكرنا الاختلاط والعصبية جعلها منكفئة على نفسها. قبيلة الشحوح تعد من القبائل اليمنية العربية التى كانت لها مكانتها وكانت تحكم منطقتها فى عمان وساحل عمان كانت تتحكم فى منطقتها ولاتسمح لأحد بالدخول إلى أراضيها فيما مضى. الذى يتابع مدخل مضيق هرمز ويرى التعرجات

---

١ ـ د. محمد مرسى ـ نفس المرجع ص٤٠٦.

١ ـ فرحان عبدالله الفرحان ـ جريدة الوطن ـ العدد ـ ٨٥٧٢ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٩٩.

والجبال السود ويلقى نظرة على خريطة عمـان وساحل عمان فيجد فى هذا الرأس المطل على خليج عمان والخليج العربى فى زاويته الـشمالية (خور الخوير) هذا هو الموطن الرئيسى للشحوح وقد احتلوا جـميع رؤوس الجبال فى هذه المنطقة. وننقل هنا ما أورده لوريمـر فى كتابه الجغـرافى فى الجزء السابع صفـحة (٢٣٥٥) حول الشحوح يقول:

الشحوح: ومفـردها شحى وهى قبيلة تقطن رأس عمـان الداخلة إلى البحر ابتداء من البـيعـة شمالا فى الاتجـاه الشرقى، ومن خور الخـوير شمـالا فى اتجاه الساحل الغربى، ويحتل الـشحوح كل منطقة رؤوس الجبال فى سلطنة عمـان فيما عدا بعض القرى التـابعة للظهوريين، ويتكون منهم السكان المقيـمون فى الأماكن التى تقع فى أقصى شمال إمارة الشارقـة أى شمم وغليلة وخور الخوير وقرية حيل فى صور، ويوجدون كذلك فى مدينة صحم فى الباطنة. كل قرى الساحل يحتلها بنو هدية فى الجـانب الغربى ورأس عمـان ابتداء من خور غب عـلى حتى طابات التى تدخل ضمن قرى بنى هدية، والجزء الباقى من إقليم الشحوح الذى لا يسكنه الظهوريون، يسكنه قسم بنى شطير، وخصب مركز إدارة بنى هدية، كما أن كمزار مركز بنى شطير ولا يوجد الفرعان مجتمعين إلا فى خصب حيث يوجد قليل من بنى شطير وفى بيعة وليمة حيث يوجد قليل من بنى هدية.

يجب أن نضيف إلى الشـحوح المستـقرين المذكورين أعـلاه سكان جيل فى صور (٥٠) منزلا وسكان مـدينة صحم وهم عـدد قليل، والأولون من بنى هدية من مجمـوعة الحبوس، والآخرون من بنى شطير. أمـا الظهوريون الموجودون فى جزيرة لارك فهم متـصلون ببنى شطير شحوح قمزار. الشـحوح بعكس بقية ابناء القبائل التى تسكن سـاحل عمان الشمالي فى رأس الخيمـة أو قطر أو عمان فإنه غلب عليـهم المذهب المالكى إلا الشحـوح فإن غـالبيتـهم على المذهب الشـافعى ويعتمد الشحـوح على صيد السمك وتجفيفها وعلـى تربية الأغنام والماعز والجمال وكذلك عندهم بعض النخيل فى الواحات الصغيرة.

يذكر انه فى موجة الوباء الذى عم الخليج العربي فى عام (١٩٠٤) من الكوليرا حفر الشحوح حفرا ليبعدوا المرض عن قراهم ولهجة خاصة بهم مثل اللهجة المهرية الحضرمية لا يفهمها غيرهم والسبب انقطاعهم عن العالم وممارسة هذه اللهجة وحدهم وعدم استعارة ألفاظ من الجانب الآخر وتبادل الألفاظ، تحدث الأستاذ حسين غباش فى كتابه عمان فى صفحة (١٦١ ـ ١٦٢) عن رأس الخيمة ومسقط وذكر:

خلال الحرب الأهلية (١٧١٨ ـ ١٧٣٧) وقف حكام رأس الخيمة إلى جانب زعيم الغوافر محمد بن ناصر الغافرى فى حين قاد المعسكر الآخر رئيس الهناويين خلفان بن محمد الهناوى وفى عام (١٧٢٣) أى بعد خمس سنوات من اندلاع الحرب الأهلية شارك الشيخ رحمة بن مطر (١٧٢٢ ـ ١٧٦٠) فعلا بقوة مؤلفه من (٦٥٠٠) ستة آلاف وخمسمائة رجل تنتمى غالبيتهم إلى الشحوح رؤوس الجبال ويقول فى الهامش عن الشحوح: والشحوح قبائل تسكن منطقة رؤوس الجبال الواقعة بين عمان وساحل عمان ويتميز الشحوح بلهجتهم المحلية الخاصة بهم والصعبة على الفهم وهى لهجة يمنية قديمة (وقد ذهل العمانيون لدى وصولهم إذ اعتقد البعض أنهم ليسوا عربًا). ويقول الشيخ سليمان بن خلف الخروجى فى كتابه ملامح من التاريخ العمانى فى صفحة (٢٤٥) وصفحة (٢٤٤): الشحوح: قبيلة اردية قحطانية يتصل نسبها إلى لقيط بن الحارث بن مالك بن فهم. وعندما نذهب إلى بنى سليمة يقول المؤلف: قبيلة أردية قحطانية يتصل نسبها إلى سليمة بن مالك بن فهم بن غنم بن دوس بن عدنان بن عبدالله بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبدالله بن نصر بن الأزد. وأخيراً فهذه قبيلة يمنية عربية كانت منسية فى قمم الجبال فى أقصى الحدود فى الإمارات العربية المتحدة كانت لها دولة وصولة وكانت لها مكانة حيث كانت تتحكم فى مدخل باب المندب وهنا نلقى الضوء على هذه القبيلة العتيدة فى التاريخ[١].

---

١ ـ فرحان عبدالله الفرحان ـ نفس المرجع.

كان أول موقف رسمى يسجل وجهة نظر السلطات البريطانية فى حكومة الهند التى أصبحت تدير أمور الخليج العربي أواخر القرن التاسع عشر بدلا من حكومة بومباى، حادثة وقعت عام ١٨٨٩ وهى ثورة الشحوح فى قرية شعم. وهنا سمحت السلطات البريطانية لحاكم رأس الخيمة وقتذاك الشيخ حميد بن عبدالله أن يرسل قواته بحرا لإخضاع القرية، بل وإنها أرسلت أيضا سفينة حربية رست قرب شعم لمساعدته لاستعادة نفوذه. وبهذه الخطوة أظهر البريطانيون اعترافهم لرأس الخيمة بأن شعم وما يتلوها جنوبا من أراض فى منطقة رؤوس الجبال إنما هى تابعة لمشيخة رأس الخيمة. ويأتى هذا الموقف البريطانى فى أعقاب أحداث احتلال إيران لجزيرة صرى والقبض على شيخ القواسم فى لنجة. وفى بداية القرن العشرين كانت رؤوس الجبال وخصوصا رأس مسندم بمرافقها الطبيعية تحتل دورا رئيسيا فى الاستراتيجية البريطانية لمواجهة تحدى الدول الكبرى لها. وكان من خطط كيرزون، نائب الملك فى الهند، ضرورة إقامة قاعدة بحرية فى شبه جزيرة مسندم. وفى بداية عام ١٩٠٢ وافق على رأيه الأدميرال بورانكيه (Bo-sanquet) الذى قال إن جزيرة مسندم ذات أهمية كبيرة للأسطول البريطانى فى الخليج العربي ويجب ألا يسمح لهذا المكان بأن يقع فى يد قوة معادية لبريطانيا. وسرعان ما كان لوجهة النظر العسكرية هذه أثر على موقف البريطانيين السياسى فى قضية تبعية رؤوس الجبال. وفى يونيو ١٩٠٢ عقد اجتماع من الإدارات البريطانية المعنية فى مكتب حكومة الهند فى لندن. وقد اتخذت فى هذا الاجتماع توصية تقول، بالاعتراف باستقلال شيوخ قبيلة الشحوح عن سلطان مسقط وعمان بسبب الاتصالات الأخيرة لفيصل بن تركى مع الفرنسيين وشعوره المعادى لبريطانيا منذ عام ١٨٩٦ . وتوضح هذه التوصية كيف كانت بريطانيا تعالج قضايا الحدود فى الساحل طبقا لحاجاتها ومصالحها المتغيرة من وقت إلى آخر. وفى عام ١٩٠٢ قام كوكس المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي برحلة إلى رؤوس الجبال أثناء زيارته لساحل عمان. وكان من أهداف زيارته لمنطقة رؤوس الجبال التعرف

على رأى الأهالى هنالك فى موضوع ولائهم وتبعيتهم السياسية. وقد كان أهم ما سجله كوكس حول هذا الموضوع هو أنه وجد شعور قبيلة الظهوريين قد تغير عن ذى قبل منذ أربعين عاما. وقال إنهم لا يعارضون الآن أن تحكمهم سلطنة مسقط وعمان. وقد توصل كوكس بذلك إلى أن أمام الحكومة البريطانية أحد خيارين[1].

الأول: أن تعتبر رؤوس الجبال تابعة لسلطنة مسقط وعمان.

والثانى: أن تعتبرها منطقة ذات استقلال ذاتى. وقد أوضح كيرزون مدى اهتمامه بمنطقة رؤوس الجبال حينما خصص لها يوما لتفقد سواحلها وخلجانها أثناء زيارته للخليج العربي فى نوفمبر ١٩٠٣. وقد قرر مجلس الدفاع الإمبراطورى عام ١٩٠٤ اختيار ثلاث قواعد فى جزيرة مسندم لرفع العلم البريطانى عليها مجابهة لتحديات الدول الكبرى وقتذاك. ومع ذلك صرف النظر عن تطبيق هذا القرار بعد هزيمة الروس فى الشرق الأقصى أمام اليابان. وفى مارس من عام ١٩٠٤، كان لوريمر الذى كلف بجمع دليل الخليج، يزور الشارقة ويناقش مسألة تبعية رؤوس الجبال مع الشيخ صقر بن خالد وبعض كبار السن من الشحوح. وسجل لوريمر أنه توصل إلى قرار جماعى مؤداه أن كل ساحل رؤوس الجبال بين شعم ودبا يتبع سلطان مسقط. ولكنه لم يتعرض لأى تبعية للشحوح فى داخل منطقة رؤوس الجبال. وقد أخذ جوليان ووكر قراره عام ١٩٦٠ فى خط الحدود بين إمارة رأس الخيمة وسلطنة عمان طبقا لرأى لوريمر، أى يبدأ شمال شعم ومن دبا كبداية ونهاية. وجعل ووكر الخط الواصل بينهما افتراضيا ولما كان دبا تنقسم إلى ثلاثة أقسام شمالها ويسمى دبا البيعة ويسكنه شحوح شوافع، فقد جعل ووكر هذا الجزء من المدينة تابعا لسلطان مسقط وعمان. أما الوسط الذى يقع به قلعة رأس الخيمة ويسمى دبا الحصن ويسكنه عدد من الشحوح المالكية ذوى الولاء للقواسم فقد جعله تابعا لحاكم الشارقة. أما دبا الغرفة وهى جنوبى المدينة فيسكنها جماعات من الشرقيين. وأصبحت الحدود هنا بين دبا البيعة ودبا الحصن

---

١ ـ د. محمد مرسى ـ المرجع السابق ص٤٠٧.

غربا متبعا مجرى للمياه يفصل بين القريتين، ثم يتجه الخط غربا على طول الطريق من دبا إلى خت فى إمارة رأس الخيمة عبر الجبال. ويعتبر هذا الخط بصفة عامة الحدود بين أراضى الشحوح شمالا وأراضى قبيلة الشرقيين جنوبا. وحينما يصل هذا الخط فى مسيره غربا إلى ديرة الحبوس يتجه شمالا. وتعيش قبيلة الحبوس التى تدين بالولاء لشيخ رأس الخيمة غربى هذا الخط، ويطلون من جبالهم على وادى الصير الذى يقع بين معاريض ودقداقة فى السهل بأراضى إمارة رأس الخيمة. والحبوس فى الأصل فرع من بنى هدية من قبيلة الشحوح. وهم مثال طيب يبين كيف تنفصل مع الأحداث مجموعة من قبيلة ثم يصبح لها على مر الزمن شخصيتها المستقلة كقبيلة. ولما كان الحبوس يعيشون على منحدرات رؤوس الجبال نحو وادى الصير، فقد كانت روابطهم الدينية الاقتصادية وثيقة مع رأس الخيمة. والحبوس وغافرية الميل السياسى. ويسير خط الحدود هنا بين إمارة رأس الخيمة وبين سلطنة عمان شمالا، تاركا ديرة الحبوس إلى غرب الخط ويخترق شمالا مرتفعات رؤوس الجبال ومنحداراتها التى تطل على مدينة رمس وخور الخوير وغليلة وشعم، وكلها فى أراضى رأس الخيمة. ثم يتجه خط الحدود إلى الغرب ويحتضن هنا فى رأس الخيمة مجموعة من الظهوريين ثم يصل إلى الخليج العربي عند صخرة وفيورد القير. ويسكن منحدرات الحجر ومدينة رمس قبيلة الطنيج وهم غافرية. وهم مخلصون لرأس الخيمة. ويسكن خور وغليلة وشعم شحوح يرتبطون مع رأس الخيمة بالولاء والروابط الاقتصادية وهم أيضا مخلصون لرأس الخيمة. أما ما بعد صخرة القبر فإن الشحوح شمال هذا شافعية المذهب هناوية الميل السياسى وهم يتبعون السلطنة(١).

تختلف طبيعة الحدود المشتركة بين عُمان وإمارات الساحل عن مثيلاتها مع الدول الأخرى، ففى حين تمتاز الحدود الغربية بين أبوظبى وكل من قطر والمملكة العربية السعودية بطبيعتها الصحراوية، تتميز الحدود الشرقية والجنوبية مع عُمان

---

١ ـ د. محمد مرسى ـ المرجع السابق ص٤٠٨.

بتعقيداتها من حيث تنوع تضاريسها بين جبال وأودية وصحارى، بالإضافة إلى وجود قرى آهلة بالسكان بينهما، كما أن تلك الحدود تشمل المشيخات تقريبا بعكس الحدود الغربية التى تقتصر على أبوظبى فقط. وفى الوقت الذى كان فيه تخطيط الحدود يجد صعوبة فى ظل التداخلات المختلفة كالانتماءات القبْلية والمراعى والتجمعات السكانية، تميز فى الوقت نفسه بسهولة أكثر بحكم علاقات الجوار القديمة، بالإضافة إلى أن شركة النفط كانت هى نفسها فى كل من عُمان والمشيخات بعكس الخلافات السعودية ـ الظبيانية التى كان أساس الصراع بها صراعًا بين شركتين تمثلان كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وشملت الخلافات عدة مناطق أهمها منطقة رؤوس الجبال، وهى عبارة عن لسان عريض من المرتفعات يمتد من رأس مسندم، وتحيط بها مياه الخليج العربي غربًا ومياه خليج عُمان شرقًا، وسكانها أساسا من قبيلة الشحوح، كما شملت الخلافات منطقة وادى مدحة وحدود السلطنة مع القواسم في الجنوب، ودبي وعجمان وأبو ظبي. وكان تخطيط الحدود يتطلب معرفة ولاء القبائل الذى يتغير بين فترة وأخرى، وفى تقرير أعده المعتمد البريطانى بدبي فى مايو ١٩٥٨، أوضح مدى التعقيدات التى تواجهه عند قيامه بجولة ميدانية فى جميع مناطق الحدود المطلوب تحديدها، وتولى جوليان ووكر مهمة تخطيط حدود عُمان مع الإمارات، ومنذ عام ١٩٥٩ بدأت تعقد اتفاقيات الحدود بين كل من السلطنة وكل مشيخة على حدة بناء على التحكيم البريطانى، وظهرت عام ١٩٦٣ خريطة هذه الحدود التى رسمها قسم الأبحاث فى وزارة الخارجية وتعرف بخريطة جوليان ووكر(١).

تطالب عمان بمنطقة «مسكت» فى إمارة رأس الخيمة، وتبعد هذه المنطقة نحو ١١ ميلا من الأراضى العمانية. كما تطالب بمنطقة أخرى فى رأس الخيمة تقع شمال «شعم» على ساحل الخليج العربي. وفى العام ١٩٧٧، حددت عمان مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحلى طوله ١٠ أميال، كامتداد جنوبى لشبه

١ ـ محمد فارس ـ المرجع السابق ص٢٣٨.

جزيرة مسندم العمانية. وقد ساندت طهـران مسقط فى مطالبتها بالشريط الساحلى السـابق الذكر، وذلك لإدراك الإيرانيـين بأن «رأس مـسندم» تعد من أهم النقـاط الاستراتيجية عـلى مضيق هرمز. فأهميتها النفطية، بعـد اكتشاف النفط فى الجرف القارى لرأس الخيمة، حملت الإيرانيين على السعى إلى تطوير نقاط تفتيش السفن والناقلات على جـانبى المضيق، وذلك بهدف تطوير هذه الـنقاط إلى اتفاقيـة دفاع مشتـرك تدخل منطقة «مسندم» جزءاً منهـا. فتكتمل بذلك لإيران، بعد إمسـاكها بجزر طـنب الكبرى وطنب الصـغرى وأبو مـوسى، السيطرة على مـدخل الخليج العربي. وقد كان هذا الموضوع أكثر المواضيع حـساسية فى العلاقات البينية لمجلس التعاون، وكان أهم أسباب فشل مؤتمر مسقط عام ١٩٧٦، إذ طالبت إيران وعمان بالإشراف علـى مدخل مضـيق هرمز. وقـد ظهر التـأييد الإيرانى لسلطان عـمان واضحا فى البيان المشترك الذى أعلن عقب زيارة الشاه لعمان فى ديسمبر ١٩٧٧؛ فقد ركـز «إعلان مبادئ الأخوة الإسـلامية» على الحق العمانى فـى مطالبه. وبعد ذلك، ألح السلطان قابوس على حل المشكلة مع الشيخ زايد أثناء لقائهما فى يناير ١٩٧٨. وفى الأشهر التالية حاول الشيخ زايد أن يجرى اتصالات متعددة مع الشاه للحد من التأييد الإيرانى لعمان(١).

ومن جهتها، دخلت الرياض منذ العام ١٩٧٧ على خط الوساطة بين عمان والإمارات، وذهب موفد من الخـارجية السعودية إلى مسـقط للبحث فى الأزمة. وفى العام ١٩٨٦، تم التوصل إلى اتفاق بين مسقط ورأس الخـيمة حصلت مسقط بموجبـه على الشريط السـاحلى الذى طالبت به. إلا أن المشكلة الحدوديـة لم تنته بعد. فقـد رفض مشايخ قبائل الشـحوح الاتفاق لما سببـه من فصل بين الأراضى ومالكيها، وطالبوا فى مذكرات رفـعت إلى الشيخ زايد وإلى أمانة مجلس التعاون بالتدخل لحل المشكلة القـائمة. وتطالب بعض قبائل الشحـوح بالانفصال عن كل من مسـقط ورأس الخمية، وبإقـامة إمارة ثامنة ضـمن الإمارات العربية المتـحدة.

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٧٥.

ولايقتصر نزاع السلطنة الحدودى مع رأس الخيمة، بل يشمل بعض إمارات الاتحاد السباعى الأخرى.

ترددت أنباء فى العام ١٩٩٠ عن تزايد القلق الإماراتى من تفاقم الأزمة الحدودية مع عمان. وقد قيل بأن وساطة بريطانية قد جرت وقتذاك لتهدئة الموقف. ويمكن أن نلحظ أن مساعى الوساطة السعودية قد تعثرت تاريخيا لأسباب عدة، ليس أقلها العلاقة التى كانت متأزمة بين الرياض ومسقط. فقد كان هناك الموقف العمانى الرافض للاتفاق الإماراتى ـ السعودى حول الحدود بين البلدين، الذى رأت فيه عمان تنازلا من الإمارات عن حقوق لا تملكها. كذلك كان الملف الحدودى بين السعودية وعمان ضاغطا بثقله على هذه العلاقات حتى العام ١٩٩٠. بيد أن طبيعة المناخ الإقليمى السائد لم يكن ليسمح للإمارات، منذ العام ١٩٧٤، بالتوجه إلى غير الرياض فى نزاعها مع مسقط؛ ذلك أن الرياض كانت تمثل الحد الأدنى المتاح سياسيًا. فالإمارات التى كانت تحتفظ بعلاقات حسنة بطهران وبغداد، لم يكن بمقدورها الاعتماد على الأولى بسبب تحالفها الواضح مع مسقط، الذى عززه التدخل العسكرى الإيرانى لقمع الحركة المسلحة فى ظفار، وبالتالى كان هناك ثمة شك كبير فى حيادها، ولم يكن بمقدورها الاعتماد على الثانية بسبب توتر علاقاتها مع مسقط على خلفية أوضاع ظفار نفسها. وعلى الرغم من تغير مناخ البيئة الإقليمية منذ العام ١٩٧٩، إلا أن ظروفًا أخرى حالت دون تبدل الخيار الإماراتى فى اللجوء إلى الرياض[١].

منطقة وادى مدحة

يعتبر وادى مدحة منحدرا صغيرا من المياه بين جبال الحجر ويتجه إلى الشمال الشرقى فى اتجاه خليج خورفكان. ويسكن هذا الوادى قبيلة بنى سعد. وأهم قراهم فى هذا الوادى قرية غونة ومدحة التى أعطت اسمها للوادى. وقبيلة بنى سعد هناوية الميل السياسى وشافعية المذهب. وأصل هذه القبيلة يمنية، ويقول

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ نفس المرجع ص١٧٦.

بعض الثقات إنهم ينتسبون إلى شحوح رؤوس الجبال، وقد عاش بنو سعد فى واديهم مدحة فى عزلة غير متأثرين بجيرانهم من القواسم، ويدينون بالولاء لسلطنة عمان. وقد قررت حكومة الهند عام ١٩٠٣ تبعية منطقة الشميلية كلها من خوركلبا حتى دبا الحصن إلى القواسم، وتركت وادى مدحة فى هذا الوضع تحيط بها أراضى القواسم من كل جانب. وقد أحاط جوليان ووكر هذا الوادى الذى لا منفذ له إلى البحر بخط يبين تبعيته إلى سلطنة عمان، وكذلك بين أن هذه الحدود لم يستقر أمر تحديدها بعد. وفى عام ١٩٦٧ تم الاتفاق بين سلطنة عمان من ناحية وبين إمارة الفجيرة وإمارة الشارقة على تثبيت خط الحدود السابق ذكره من ناحية أخرى.

حدود عمان مع الشارقة

تناول خط الحدود بين أراضى القواسم فى الجنوب مع سلطنة عمان تغيرات كثيرة، وخاصة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. والحدود هنا بينهما أكثر تعقيدا منها فى منطقة رؤوس الجبال وذلك لأن خط الحدود هنا يعبر الجبال الجرداء قرب الساحل وسهولا فى أراضى الظاهرة فى الداخل. وتضم أراضى هذه المنطقة العديد من القبائل التى تغيرت ولاءاتها خلال تلك الفترة المذكورة، كما تغيرت أيضا مساحات ديرتها تبعا لضعفها أو قوتها خلال تلك الفترة أيضا. ومعنى كل هذا أن تغير ولاء القبيلة وتغير ديرتها يعنى تغيرات رئيسية فى خط الحدود ويضع من يقوم على هذه المهمة الخطيرة أمام صعوبات جمة. لقد أعطى السلطان تركى بن سعيد عام ١٨٧١ للقواسم وثيقة يعترف فيها بأن أراضى القواسم تمتد من خوركلبا حتى الشارقة عدا مدينة خصب. وقد أنكر السلطان تركى بن سعيد هذه الوثيقة بعد أن تمكن له الأمر عام ١٨٧٩، و ذلك أثناء نزاع الفجيرة مع القواسم، وحينما طلب منه الشيخ حمد بن عبدالله زعيم قبيلة الشرقيين مساعدته وحمايته ضد القواسم. ولقد نصح الكولونيل مايلز، المعتمد السياسى فى مسقط وقتذاك، السلطان تركى بناء على تعليمات من روس المقيم

السياسى البريطانى فى الخليج العربي بألا يتدخل فى منطقة الشميلية. ولم يفقد السلطان تركى بن سعيد اهتمامه بالمنطقة. وفى يونيو عام ١٨٨٦ أثيرت هذه القضية ثانية حينما كتب له والى صحار يقول أن سكان خورفكان ودبا الذين هم على غير وفاق مع حاكم الشارقة يطلبون حماية مسقط. واستشار السلطان تركى بن سعيد الكولونيل مايلز الذى أجابه قائلا أن تدخله فى منطقة الشميلية أمر غيرمستحسن لدى السلطات البريطانية كما أنه قد يلحق الأضرار به. وفى عام ١٩٠٣ وضعت حكومة الهند تحديدا بينهما يثبت حق القواسم القانونى فى منطقة الشميلية من خوركلبا حتى دبا إنما تتبع إمارة الشارقة، ولا يمكن الاعتراف بأن هذه المنطقة مستقلة أو مرتبطة مع سلطان مسقط. وحينما جمع لوريمر دليله اتخذ نقطة ما تقع بين خور كلبا وقرية مرير على ساحل خليج عمان لتحديد نهاية حدود منطقة الشميلية بساحل عمان فى الجنوب. ثم عاد وتحدث مرة أخرى بتحديد أكثر دقة، حينما أعطى لنا تحديده لساحل الباطنة فأعطى نقطة حطم ملاحة كحد شمالى لساحل الباطنة. وقال لوريمر إنه أثناء كتابة دليله كانت الحدود مميزة بجدار حجرى يسير بين طرف جبال الحجر والبحر. وقدر لوريمر المسافة بين طرف جبال الحجر والبحر بربع ميل(١).

زار فى عام ١٩٣٠ برترام توماس خطم ملاحة وهو يرافق السلطان تيمور بن فيصل، وذكر برترام توماس أن السكان من خطم ملاحة شمالا وحتى دبا يدينون بالولاء للقواسم. واعتبر جوليان ووكر خطم ملاحة نقطة بداية الحدود بين القواسم والسلطنة عند الساحل بخليج عمان. ويتجه الخط نحو الغرب ليخترق الجبال ويعبر أودية ثم ينزل إلى السهول. ويتأثر خط الحدود هنا بالقبائل وديرتها وكذلك المعالم الجغرافية إذ يوجد هنا واديان هامان أحدهما وادى الفتور والثانى وادى حتى اللذان يخترقان جبال الحجر ويصلان ساحل الباطنة بسهول الظاهرة فى الداخل وخاصة سهل غريف وسهل المدام. ولم يعطنا لوريمر تفصيلا لخط الحدود دقيقا

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٤١٠.

فى الداخل كما أعطانا عند خطم ملاحة على الساحل، وذلك بسبب قلة معلوماته عن جغرافية المنطقة وقبائلها فى الداخل. كما أن هذه المناطق الداخلية لم تكن وقتذاك تهم البريطانيين كما حدث بعد ذلك فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولكننا يمكن أن نتصور خطا للحدود ونرسم استنتاجا من تقارير لوريمر لولاء القبائل فى هذه المنطقة وتحديد ديرة هذه القبائل فى أوائل القرن العشرين. ويستبعد لوريمر محضة عاصمة قبيلة بنى كعب اليمنية عن إمارات ساحل عمان كما يخرج منطقة الجو ومركزها البريمى من ساحل عمان، ويدخل قرى قبيلة الظواهر فى الجو إلى إمارة أبوظبى. وقد اعتبر لوريمر قبيلة الشرقيين تابعة للقواسم. ومن كل هذا يمكن ان نتصور خط الحدود الذى تركه لنا لوريمر بمعلوماته عن القبائل وديرتها، وقد طبق هذا الخط هنا فى المنطقة جوليان ووكر بعد خمسين عاما. والخط هنا يتحرك من نقطة خطم ملاحة على البحر غربا إلى المرتفعات ثم يسير جنوبا موازيا للساحل ويضم وحلة التابعة لقبيلة الشرقيين فى حدود الإمارات. إذ أن لوريمر يعتبر قبيلة الشرقيين فى حدود الإمارات. ولما كان لوريمر يعتبر قبيلة الوشاحات فى أسود عند مخرج وادى القور من مرتفعات الحجر نحو ساحل الباطنة تابعة لسلطان مسقط وعمان، كما أنه يعتبر قبيلة الدهامنة فى مرتفعات الحجر فى أعلى وادى القور تابعة للقواسم، فإننا يمكن أن نفسر لماذا رسم جوليان ووكر الخط يسير هنا غربا فى منتصف المسافة بين وحلة وبين أسود، وفى منتصف المسافة بين وادى حتى وادى الفتور ثم يتجه خط الحدود إلى الجنوب ليصل وادى حتى تاركا قرية عجيب وويابة ووادى القحفى وقرية سهيلة عند مخرج وادى حتى إلى السلطنة. وعند قرية سهيلة يتحرك الخط ناحية الجنوب الغربى ثم الغرب فى منطقة وادى حتى ليضم أراضى حجرين فى إمارة دبى وأراضى مصفوط فى إمارة العجمان. وعند منطقة هدف يتحرك الخط إلى الشمال فيصل مرة أخرى إلى مناطق الحدود بين السلطنة وإمارة الشارقة، حيث توجد ديرة قبيلة بنى قتب وقبيلة بنى كعب. وكما ذكرنا سابقا فإن البريطانيين أيام لوريمر لم يهتموا بالداخل كثيرا فلا نجد أية تفصيلات هنا عن خط الحدود بين القواسم والسلطنة فى الداخل

حتى جاءت دراسات جوليان ووكر فى الخمسينات من القرن العشرين. وكان أمام جوليان ووكر عند تحديده للحدود فى سهل الغريف بالداخل كثير من الأحداث التاريخية والتغيرات فى الولاء وفى الديرة للقبائل منذ أيام لوريمر. ونحن نعلم أنه فى الاتفاق الذى عقد بين شيوخ ساحل عمان فى إبريل عام ١٩٠٦ بشأن الصلح والتفاهم بين الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبى والشيخ راشد بن أحمد حاكم أم القيوين، اعترف فى هذا الاتفاق بأن بنى كعب تحت حماية الشيخ حمد بن راشد. ومرت الأيام، وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى نجد أن ولاء بنى كعب قد أصبح لسلطان مسقط. وقد صحب شيخ هذه القبيلة سالم بن ديين وزير مالية السلطان برترام توماس فى رحلته بالظاهرة عام ١٩٢٧. وكان الشيخ سالم بن ديين يظهر الولاء للسلطان فى مسقط. أما قبيلة بنى قتب فإن ولاءها كان موزعا بين إمارتين قبيلة بنى قتب فى فلج المعلى وولاؤهم لشيخ أم القيوين. أما بنى قتب الذين يسكنون الذيد فإن ولاءهم لشيخ الشارقة. وقد ظلت قبيلة بين قتب وديرتها جزءا من ساحل عمان. وهم منفصلون عن أقربائهم وفرع قبيلتهم الذين يسكنون أفلاج بنى قتب جنوبى حفيت فى أراضى الظاهرة. إذ أن هؤلاء كان ولاؤهم لسلطان مسقط. وفى عام ١٩٠٩ تجدد الصلح بين بنى قتب وإمارة أبوظبى. وكان هذا محل اهتمام من شيخ أم القيوين. وفى عام ١٩٢٧ أظهرت قبيلة بنى قتب فى الذيد تأييدها لحاكم الشارقة السابق خالد بن أحمد. وقد أقام الشيخ خالد بن أحمد فى الذيد فى شبه استقلال بها. ثم عادت الذيد ثانية بعد عامين لنفوذ حاكم الشارقة. ولكن ظل لبنى قتب فى الذيد شخصيتهم وكيانهم حتى أنهم فى يناير عام ١٩٣٧ حينما ظهرت قضايا امتيازات البترول. رفضت القبيلة فى الذيد زيارة ممثلى الشركة إلى جبل فاية القريب من جنوب المدينة. وقد قام الشيخ محمد بن صقر بصحبة مهندسى الشركة ومعهم عبدالله ولياممسون لتسهيل دخول هذه المجموعة إلى جبل فاية ولكن قبيلة بنى قتب رفضت[1].

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٤١١.

فى أواخر عام ١٩٣٧ بعد أن عقد حاكم الشارقة امتياز البترول مع الشركة، وجد الشيخ سلطان بن صقر أنه من الضرورى الوصول إلى تسوية مع قبيلة بنى قتب، حيث أن هذه القبيلة تعتبر أكبر قبائل إمارة الشارقة. ولما كان أمر الوصول إلى جبل فاية مسألة هامة أيضا بالنسبة لشركة البترول، لذا طلب البريطانيون كذلك من الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبى التوسط فى هذه المسألة. وكان شيخ دبى يعلم أن لشيخ أم القيوين علاقات وثيقة مع بنى قتب عامة. وكان يربط دبى مع أم القيوين وقتذلك تحالف. وقد يسرت هذه الخطوات حل هذه المشكلة بعض الشيء. وأخيرا تمكن شيخ الشارقة فى أواخر الأربعينات من إرضاء قبيلة بنى قتب وضمها ثانية للولاء والطاعة، بعد أن قدم لهم الهدايا التى كانت تقدم لهم عادة فى الماضى أيام انتعاش تجارة اللؤلؤ. وهكذا كان أمام جوليان ووكر كل هذه التطورات الأخيرة. وجاء قراره أن بنى كعب وديرتها تقع فى أراضى السلطنة. أما قبيلة بنى قتب وديرتها فى أراضى ساحل عمان فهى تتبع الشارقة وهذا قرار يختلف كثيرا عن الأوضاع أيام لوريمر عام ١٩٠٥. وهكذا جاء خط الحدود بين الشارقة والسلطنة فى الداخل فى أراضى سهل المدام وسهل غريف خط غير متفق عليه ويحتاج إلى التفاهم بين الشارقة والسلطنة[١].

حدود عمان مع دبى وعجمان

تمتلك دبى قرية حجرين وما حولها فى وادى حتى، كما تملك العجمان قرية مصفوط وما حولها فى هذا الوادى. ويعتبر وادى حتى أحد الممرات التى تخترق جبال الحجر الغربى وتصل أراضى الظاهرة بساحل الباطنة قرب مدينة «شناص». ويبدأ وادى حتى عند هدف فى الدخل ويسكن هدف قبيلة بنى كعب. أما وادى حتى فتسكنه قبيلة البدوات. وأهم قرى الوادى قرية حجرين التابعة لإمارة دبى وقرية مصفوط التابعة لإمارة العجمان. وقد ثار العداء فى الماضى بين بدوات مصفوط وبدوات حجرين. ويخرج وادى حتى إلى سهل الباطنة عند قرية

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٤١٢.

الوباية وقرية عجيب اللتين يسكنهما قبيلة الوشاحات التابعة للسلطنة. كانت قرية حجرين تتبع الشيخ على أثر مساعدته سعيد بن سلطان لإخماد ثورة فى صحار. وتقريرا للعون الذى قدمه كل من الشيخ حشر بن مكتوم حاكم دبى والشيخ حميد بن راشد حاكم العجمان للتركى بن سعيد فى حربه مع الإمام عزان بن قيس، فقد أكد تركى بن سعيد بعد انتصاره ودخوله مسقط بلدة حجرين إلى حاكم دبى وكذلك قدم بلدة مصفوط إلى حاكم العجمان. وقد أحسن شيوخ دبى رعاية حجرين وزرعوا بها بساتين النخيل، وبنوا الأبراج والقلاع، وأحسنوا السيرة بين الأهالى. وقد أمنت حجرين بهذه الرعاية والحماية من غارات البادية عليها. وأما مصفوط فقد أهداها شيوخ عجمان بعد مدة إلى قريبهم شيخ فرع آلبو خريبان من النعيم فى واحة البريمى. وفى الاجتماع الذى عقده شيوخ ساحل عمان عام ١٩٠٥. وترأسه الشيخ زايد بن خليفة اعترف الشيوخ بأن مصفوط تتبع شيخ النعيم فى البريمى. وفى عام ١٩١٤ غضب تيمور بن فيصل على الشيخ سعيد بن مكتوم بسبب عدم عونه فى محاربة ثورة الإمامة التى اندلعت فى إقليم الشرقية داخل عمان عام ١٩١٣. وكتب تيمور بن فيصل إلى شيخ دبى يطالبه ببلدة حجرين. ولم يرض كوكس المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي عن أخبار هذه المراسلات المباشرة بين سلطان مسقط وعمان وشيخ دبى. وكتب كوكس إلى الوكيل السياسى فى الشارقة يطلب منه تفصيلات حول موضوع حجرين. وفى ٢٦ أغسطس ١٩١٤ كتب الشيخ سعيد بن مكتوم رسالة إلى الوكيل يشرح تاريخ حجرين. وقال شيخ دبى أن تركى بن سعيد قد حضر بنفسه إلى دبى وقدم هذه القرية إلى جدى الشيخ حشر بن مكتوم وذكر الشيخ سعيد بن مكتوم فى رسالته(١):ـ

«وبخصوص المبانى هنالك والأبراج على الجبال، فإنها بنيت فى عهد الشيخ راشد بن مكتوم وقد بنى والدى الشيخ مكتوم بن حشر القلعة القائمة وسط المدينة

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٤١٣.

مع الأبراج حولها. وأنا أرفع علمى على قلعة المدينة. ونحن آل مكتوم نملك هنالك قلعة وبساتين وأراضى اشتراها المرحوم والدى. وأن ما يقرب من ثلث أراضى حجرين تمتلكها العائلة الحاكمة فى دبى وباقى الأراضى لرعايانا هنالك.

وقال حاكم دبى فى رسالته إنه مستعد فى المستقبل أن يسلم الوكيل السياسى فى الشارقة أية مراسلة تصله من سلطان مسقط وعمان، وأنه يرحب بأن يترك أمر حل هذه المشكلة إلى المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي. ولكن هذه القضية لم تثر بعد ذلك. ولهذا أدخل جوليان ووكر منطقة حجرين فى وادى حتى ضمن أراضى دبى. وفى الثلاثينيات من القرن العشرين كثرت هجمات البادية على القرى والمدن ومنها قرية مصفوط. ولم يستطع شيخ البريمى حماية سكانها من البدوات.

وقد لجأ هؤلاء إلى شيخ دبى الذى أحال مسألتهم إلى شيخ العجمان. وفعلا تحرك الشيخ راشد بن حميد بنفسه إلى مصفوط وأعلن ضمها ثانية إلى إمارة العجمان. ودفع الشيخ راشد بن حميد عن مصفوط غارات البدو. وقد احتج الشيخ صقر بن سلطان شيخ النعيم فى البريمى على ذلك، ولكن السلطات البريطانية لم تجبه وذلك بسبب موقفه السابق من رحلة برترام توماس عام ١٩٢٧. وقد اعترف جوليان ووكر بملكية العجمان لقرية مصفوط، ولكن قرية هدف التى يسكنها جماعة من بنى كعب أصبحت فى خريطة جوليان ووكر منطقة محايدة يشترك فى إداراتها كل من إمارة العجمان وسلطنة عمان.

الحدود بين أبو ظبى وعمان

تبدأ هذه الحدود شمال وادى السمينى الواقع جنوب سهل المدام وغرب جبل سمينى. ويسير الخط نحو الجنوب ويعمل نصف دائرة حول قرية البريمى فى سلطنة عمان ثم يتجه الخط إلى الجنوب حيث ينتهى عند آبار أم الزمول. وتمثل الحدود بين سلطنة عمان وأبوظبى الجزء الأكبر من الحدود الشرقية لدولة الإمارات مع سلطنة عمان وتبلغ ثلاثمائة كيلو مترا. وأهم ملامحها منطقة البريمى التى تقطنها قبيلة النعيم وآلبوشامس فى عمان ومنطقة العين التى تسكنها قبيلة الظواهر

والعوامر وبنى ياس فى أبوظبى. تسكن قبيلة النعيم قـرية البريمى كما تسكن قبيلة آلبوشامس فى قرية صعرا وحمـاسا. وتشكل هذه القرى منطقة البريمى. أما قرى منطقة العين التـابعة لإمارة أبو ظبى فهى العين والمعتـرض والجيمى وقطارة وهيلى والجاهلى والمسعودى. وتشكل ديرة العوامر دائرة واسعـة كاملة حول البريمى فيما عدا القسم الشرقى والشمال الشرقى الذى تقطنه قبيلة النعيم. وتحد أراضى المراعى الشماليـة للنجدات من قبيلة الظواهر بالطريق من العـين إلى خطم الشكلة، حيث يدخل إلى الجبال وادى الجزى. ويحـد مراعيها الشرقيـة والجنوبية خط يسير جنوبا من خطم الشكلة مارا بجبل زروب وطوى عوير وجبل مندسـة وجبل مشمومة. ثم يتـبع خط الحدود وادى مـرنخة غـربا ويضم طوى مـزيد من أراضى أبوظبى. ثم تنحرف ديرة العوامر فـي أبوظبى إلى الشمال الشرقى عبر جبـل حفيت مارا بخط الحدود جنوب شعب الغـاف ثم يسير غربا فى داخل الختم منطقـة العوامر جنوب آبار مندفنة وبوسمـرة وأم الدعالى وسنوتة. ومنطقة الختم مراعـى غنية تقع غربى وجنوب غـرب العين وهى نقـطة لقاء بدو العـوامر. وتـقع منادر الرباض جنوبى الختم وتنتهى بآبار ام الزمول. وهى ديرة للعوامر أيضًا حتى عمق الربع الخالى ابتداء من «الكدن» وحتى حضرموت في الاحقاف أمـا ديرة قبيلة الشوامس والنعيم فهى تمتد جنوب بلدة القابل العمانية وتضم بلدة السنينة إلى وادى سمحان وجنوب هذا الوادى تبدأ ديرة قبيلة الدروع العمانية وهم إباضية غافرية وفيهم جماعات سنية.

وأثناء حكم اليعاربة فى القرن السابع عشر كانت البريمى جزءا من دولتهم. وكانت تعرف وقتئذ باسم توام. وعندما سقطت دولة اليعاربة وانقسمت عمان إلى جزئين هناوى وغافرى انقسمت منطقة البريمى إلى مـجموعتين النعيم وآلبوشامس التى جاءت من اليـمن واستوطنت في البـريمي فى حين اتجه فـرع منهم من اليمن مباشرة إلى فلسطين، ومن ثم أصبح النعيم والبوشامس قـبائل عمانية غافرية. أما قبيلة العوامر فتحزبت للكتلة الهناوية. وتبع ذلك منافسة بين الفريقين(١).

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٤١٥.

بدأ نفوذ بنى ياس يظهر فى المنطقة بعد عـام ١٨١٨، ودخلت قبيلة العوامر فى حمـاية شيـوخ أبوظبى. وفى عام ١٨٦٩ اسـتعاد سـلطان مسقط نـفوذه على البريمى. وحـينما زار كولونيل مـايلز الواحة عام ١٨٧٥ وجد أن ولاء النعـيم كان للسلطان. وبعد عام ١٨٨٨ عهد السلطـان فيصل بن تركى بإدارة أراضيه فى إقليم الظاهرة العمـانية إلى الشيخ زايد بن خليـفة. وقد عـزز هذا القرار سلطة زايد فى الأجزاء الداخلـية من الظاهرة العمـانية وأصـبحت قـبيلة النعيم فـى دائرة نفوذه. ويقـول لوريمـر فى وصفـه لحـدود أبوظبى «ليـست حـدود أبو ظبى فى الداخل محددة. ومن المؤكد أنها فى الشرق تصل إلى واحة البريمى بدون أن تدخل الواحة فيـها. وفى الجنوب يمـكن أن تكون الحدود عند حـافة الربع الخـالى». وتفسـيرا للموقف السياسى فى واحة البريمى يقول لوريمر:

«نفوذ شيخ أبوظبى فى المـنطقة قوى ومتزايد. وتقـوم أطلال حصن مريجب دليلا على الصلة التاريخية بين عائلته وبين البريمى. وقد حصل الشيخ أخيرا على قرية الجاهلى بينما جعل ابنه خليفـة من أرض المسعودى قرية. وفى الوقت الحاضر يستطيع الشيخ الاستيلاء على البريمى إذا أراد، ولكن يـبدو أن سياسته قائمة على معالجة الأمور بهدوء».

يصف لوريمر واحة البريمى نفسهـا بأنها «بقعة من الأرض بين سلطنة عمان وساحل عمان. ويمكن وصفها تحت اسم عمان المستقل». وعندما يقول لوريمر إن حدود أبوظبى تصل إلى البريمى ولكن لا تـشملها، يمكن أن يعنى هذا أن أراضى أبوظبى تضم فقط ذلك الجزء من الواحة الذى يسكنه العوامر. أما ما يسمى بعمان المستقل فهو يعنى بذلك قرية البريمى ذاتهـا التى تسكنها قبيلة النعيم اليمنية. وعند وفاة الشيخ زايد بن خليفة عام ١٩٠٩ عين السلطان فيصل بن تركى الشيخ سلطان بن محمد رئيس قبيلة النعيم ممثلا له فى الواحة. وفى السنة التالية تغير النظام الذى كـان الشـيخ زايد بن خليـفـة بموجبـه يدير به أمـلاك السلطان فـى إقليم الظاهرة العمانية. واتفق على أن تدفع المنحة السابقة للشيخ طحنون بن زايد والشيخ سلطان

بن محمد النعيمى اللذين كانا يقتسمان مسؤولية المحافظة على القانون والنظام نيابة عن السلطان تيمور بن فيصل. وقد دعا الشيخ سلطان بن محمد رئيس قبيلة النعيم إلى مسقط واستطاع السلطان عن طريق إقامة العلاقات الطيبة مع قبيلة النعيم وقف امتداد حركة الإمامة نحو الشمال إلى منطقة البريمى. وبين الحربين العالميتين، تحول ميزان القوى بين القبائل فى إقليم الظاهرة وخاصة بعد وفاة الشيخ زايد بن خليفة. وفى عام ١٩٢٢ توفى الشيخ أم القيوين راشد بن أحمد. وعندئذ وجد النعيم أنفسهم بدون حماية من أبوظبى . ولم يعد بن كعب يطالبون بحماية شيخ أم القيوين وتحالفت القبيلتان معا. وواجه البريطانيون حركة استقلال داخل عمان على يد الإمامة فى نزوى. ولذلك قرروا التدخل فى شؤون سلطنة مسقط وعمان الداخلية، وتنظيم الإدارة فيها وتقديم المعونة للسلطان حتى يتحقق أمن حقيقى فى جميع أراضى السلطنة إعدادا للبلاد لنشاط شركة البترول. وأرسل خبيران بريطانيان إلى مسقط الأول اكليز (Ecclles) وهو ضابط فى الجيش الهندى الذى أصبح بين عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ قائدا لقوات السلطان الجديد. والثانى برترام توماس الذى عمل وزيرا ومستشارا ماليا للسلطان من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٣٠. وفى عام ١٩٢٥ وقع السلطان اتفاقية بترول مع شركة دارسى. وفى نفس العام رافق اكليز فريق من جيولوجى الشركة فى زيارة لهم إلى وادى الجزى وداخل عمان. وكانت هذه أول مرة منذ سنوات طويلة يظهر فيها ممثل للسلطان فى هذه المناطق. وقد نظرت القبائل فى أرض الظاهرة العمانية لهذا النشاط بالريبة والقلق بعد ان استمتعت بشبه استقلال لفترة طويلة[1].

فى ذلك الوقت كانت البريمى هى نقطة النشاط الرئيسية للجماعات الثلاث المتنازعة على النفوذ، وهى حكومة السلطان فى مسقط وحكومة الإمامة فى نزوى وجامعو الزكاة السعوديون. وكان هذا الموقف المضطرب فى مصلحة قبيلة النعيم الذين استغلوا المنافسة القائمة بين القوى الثلاث للمحافظة على ما استمتعوا به من

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٤١٦.

شبه استقلال محلى وانفصلوا من عمان وانضموا إلى السعودية. ومع ذلك كان ضعف سلطة الحكومة المركزية فى مسقط سببا فى أن جعل البريمى هدفا للنشاط السعودى. وفى عام ١٩٢٥ حاول إمام نزوى أن يرسل مندوبا له إلى قرية البريمى، ولكن بعثه الإمام لم تصل إلى أكثر من ضنك. وطلب شيخ النعيم فى الواحة الرجال والسلاح من السعوديين. وعندما زار اكليز محضة وقابل الشيخ سالم بن ديين ريئس بنى كعب اليمنية عام ١٩٢٥ لم يجده سعيدا بالاتصالات التى جرت أخيرا بين قبيلة النعيم والسعوديين. وقال الشيخ سالم إنه كان ينبغى استشارته كحليف معهم قبل القيام بهذه الخطوة الهامة. ولاشك أن فحوى هذا الحديث مع ما قوبل به اكليز من حفاوة فى محضة يدل على مدى ولاء بنى كعب للسلطان فى ذلك الوقت. ومع أن برترام توماس قام بعمل مستشار مالى لسلطان مسقط وعمان مدة خمس سنوات إلا ان أغلب نشاطه كان خارج نطاق التنظيم المالى لحكومة السلطان. وقضى توماس أكثر وقته فى عمل رحلات داخل أراضى السلطنة فى عبور الربع الخالى بالداخل. ولقد كانت رحلته عام ١٩٣٧ إلى البريمى تحت حماية قبيلة بنى كعب. وقد بدأ رحلته هذه من صحار، حيث أوصلته هنالك إحدى سفن الأسطول البريطانى. ثم اخترق وادى الجزى متجها نحو البريمى. وعند الطرف الغربى للوادى أوقفه أفراد قبيلة النعيم وسلموه رسالة من شيوخهم يبلغونه فيها أن البريمى تابعة لهم ولابن سعود وليس لسلطان مسقط. وأنه كان عليه أن يحصل على إذن مسبق من المسؤولين عن الواحة. وفى ذلك الوقت كان يتقاسم حكم قرية البريمى الأخوان محمد وصقر أولاد سلطان اللذان توفى والدهما منذ فترة قريبة. وكان الولدان تحت وصاية العبد ابن سنده. وكانت هذه الرسالة من جانب ابن سنده إلى توماس بسبب وجود جامعى الضرائب السعوديين فى ذلك الوقت بالواحة. ولكن حينما تولى أمر الواحة بعد ذلك بعام، الشيخ صقر بن سلطان وتخلص من العبد ابن سنده أعاد إقامة علاقاته الودية مع السلطان وأعلن ولاءه له. وخلف سعيد بن تيمور أباه سلطانا فى عمان

عام ١٩٣٢. وقد اهتم ببسط نفوذه على قبيلة النعيم فى البريمى وبنى كعب فى محضة. ويدل حادث وقع عام ١٩٣٦ على مدى اهتمام السلطان بنفوذه فى هذه المنطقة، وذلك أن ممثل شيخ أبوظبى قد صحب عددا من جيولوجى شركة البترول ودخل بهم جنوب جبل حفيت. وقد احتج السلطان على ذلك. وفى عام ١٩٣٧ منح السلطان سعيد بن تيمور امتيازا بتروليا لنفس الشركة وزاد اهتمام السلطان بتركيز سلطانه فى هذه المنطقة من أراضيه. وفى عام ١٩٣٨ زار الشيخ صقر بن سلطان رئيس قبيلة النعيم فى البريمى مسقط. وتمت الترتيبات لإرسال فرقة من مساحى وجيولوجى الشركة إلى البريمى. وفى عام ١٩٤٥ زار شقيق السلطان السيد طارق بين تيمور منطقة الظاهرة وتفقد أحوال قرية البريمى. وبينما كان سلطان مسقط يدعم نفوذه الإدارى على قبيلة بنى كعب وقبيلة النعيم كان شيوخ أبوظبى يستمتعون بنفوذهم التقليدى على قبائل العوامر والظواهر والمناصير والمناهيل فى المنطقة الشرقية من إمارتهم.

وفى الخمسينات من القرن العشرين وخصوصا بعد التحكيم على واحة البريمى عام ١٩٥٥ نشطت شركات البترول فى كل من سلطنة عمان أبوظبى على نطاق واسع مما جعل الحاجة ماسة إلى رسم الحدود بين البلدين. وفى مايو ١٩٥٩ التقى السلطان سعيد بن تيمور مع الشيخ شخبوط بن سلطان ووقعا معا اتفاقا لتسوية الحدود بين البلدين. وقد بنى هذا الاتفاق على أساس أن قبائل النعيم وآلبوشامس وبنى كعب ينتمون إلى سلطنة مسقط وعمان. ولايفترق هذا الاتفاق عن وصف لوريمر قبل خمسين عاما فى غير مسألة ولاء بنى كعب الآن للسلطنة. ويعتبر خط الحدود بين أبوظبى وسلطنة عمان خطا دوليا لأنه بنى على أساس اتفاق رسمى بين البلدين. ويبدأ خط الحدود بين سلطنة عمان وأبوظبى شمال البريمى غربى جبل سمينى ثم يسير جنوبا ويفصل ديرة بنى كعب عن ديرة قبيلة بنى قتب وقبيلة العوامر. ويمر الخط بين بئرى جيفار بحيث تكون البئر الشرقية ملكا لبنى كعب والبئر الغربى ملكا لأبوظبي. وفى منطقة البريمى يسير الخط

فاصلا بين ديرة العوامر فى إمارة أبوظبى وديرة النعيم والبوشامس فى سلطنة عمان. وأما جنوب منطقة البريمى فإن الخط يفصل بين ديرة قبيلة العوامر وديرة قبيلة البوشامس العمانية، كما يفصل بين منطقة الدروع العمانية وديرة قبيلة العوامر في أبوظبي.

اتفاقية الحدود بين الإمارات وسلطنة عمان فى القطاع الممتد من أم الزمول إلى شرقى العقيدات

أصدر رئيس الدولة مرسوما اتحاديا بشأن التصديق على اتفاقية الحدود بين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان فى القطاع الحدودى الممتد من أم الزمول إلى شرقى العقيدات والملحقين المرفقين بها، والذى نشر نصه فى صحيفة (الخليج) الإماراتية بعددها الصادر فى ١٧يناير ٢٠٠٠م.

وطلب المرسوم فى مادته الثانية ـ والذى أصدره رئيس الدولة يوم ٢٩ديسمبر ١٩٩٩، ونشرته الجريدة الرسمية فى عددها الأخير ـ من وزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم. وفيما يلى الاتفاقية والملحقان المرفقان:

إن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وأخاه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، انطلاقا من عمق الروابط التاريخية والأخوية التى تجمع بين بلديهما وشعبيهما الشقيقين، واستنادا إلى الاتفاقين الموقعين فى عامى ١٣٧٨، ١٣٧٩هـ، والمحاضر والمراسلات المتبادلة بين البلدين بشأن تحديد الحدود بينهما فى القطاع الحدودى الممتد من أم الزمول إلى شرقى العقيدات وعلى الأخص: المحضر الموقع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان فى الثانى من أغسطس ١٩٧٨. المحضر الموقع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٩. الرسائل المتبادلة فى ٢٥سبتمبر ١٩٧٩ و٨يناير ١٩٨٠م بين وزير الدولة للشؤون الخارجية فى سلطنة عمان ووزير الدولة للشؤون الخارجية فى دولة الإمارات العربية المتحدة. الرسائل المتبادلة بين

رئيس ديوان الرئاسة فى دولة الإمارات العربية المتحدة ووزير الداخلية فى سلطنة عمان فى ١٣ إبريل ١٩٨٢ و٩مايو ١٩٨٢. اللوحة الجوية التى وقعها رئيس ديوان الرئاسة فى دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٨٣م ووزير الداخلية فى سلطنة عمان بتاريخ الأول من مارس ١٩٨٤م. محضر الاتفاق الموقع بين رئيس ديوان الرئاسة فى الإمارات العربية المتحدة ووزير الداخلية فى سلطنة عمان بتاريخ ٢٦يناير ١٩٨٧م.

الرسائل المتبادلة بين كل من رئيس ديوان الرئاسة بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩١م ونائب رئيس الأركان فى الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢١يناير ١٩٩٢م وبين وزير الداخلية فى سلطنة عمان بتاريخ ١٨فبراير ١٩٩٢م. محضر الاتفاق الموقع بين وزير الداخلية فى الإمارات العربية المتحدة ووزير الداخلية فى سلطنة عمان بتاريخ ٢٣ إبريل ١٩٩٤م. وتمشيا مع علاقات حسن الجوار القائمة بين بلديهما وتعزيزا لأواصر المودة والإخاء والمصالح المشتركة، ونظرا لرغبة كل من البلدين فى تخطيط الحدود بينهما بصفة نهائية فى ذلك القطاع فقد اتفقا على ما يلى:

المادة الأولى: يكون خط الحدود الذى يفصل بين إقليم الإمارات العربية المتحدة وإقليم سلطنة عمان فى القطاع الحدودى الممتد من النقطة الرئيسية رقم ١ (واحد) أم الزمول إلى النقطة الرئيسية رقم ١١٠، (مائة وعشرة) شرقى العقيدات، وفق الخط الذى تم تخطيطه على الأرض والوارد فى وصف إحداثيات نقاط فى قائمة الإحداثيات الموقعة من ممثلى البلدين والمرفقة بهذه الاتفاقية، والمبنى على النظام الجيوديى العالمى (٨٤)، وتعتبر هذه القائمة جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية: يتعهد الطرفان بالقيام بكافة التدابير اللازمة لحماية علامات مسار خط الحدود المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة: تحدد إحرامات خط الحدود بين الطرفين على النحو التالى:

١ ـ يكون الحرم على جانبى خط الحدود بمسافة ٥٠ (خمسين) مترا داخل إقليم كل من الطرفين.

٢ ـ استثناء من حكم البند ١. هذه المادة يكون الحرم من النقطة الرئيسية رقم ٨٩ (تسعة وثمانون) فلج البريمى إلى النقطة الرئيسية رقم ٩٨ (ثمانية وتسعون) أم الشرين بمسافة ١٠ عشرة أمتار داخل إقليم كل من الطرفين.

٣ ـ فيما عدا المنشآت المستثناة وأمهات الأفلاج ومساراتها والمنافذ الرسمية القائمة، يتم إزالة كافة الممتلكات والمنشآت الواقعة ضمن إحرامات خط الحدود المنصوص عليها فى هذه المادة خلال سنة من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

المادة الرابعة: ١ ـ اتفق الطرفان على عدم استحداث أية منشأة أو استحكامات عسكرية جديدة لأغراض القوات المسلحة على جانبى خط الحدود وبمسافة ٥ (خمسة كيلو مترات) داخل إقليم أى من الطرفين وذلك باستثناء المنشآت العسكرية التى تقام بصفة مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية أو الصناعية أو اضطرابات الأمن الداخلى.

٢ ـ ليس فى البند من هذه المادة ما يمس أو يؤثر بأى حال من الأحوال على المنشآت العسكرية القائمة أو يخل بحق أى من الطرفين فى استحداث منافذ رسمية للحدود أو مراكز أو نقاط أهمية للمحافظة على الأمن والنظام العام.

المادة الخامسة: يتم تحديد وتنظيم المنشآت المستثناة من أجل إحرامات خط الحدود وفقا للملحق الثانى لهذه الاتفاقية والذى يعتبر جزءا لا يتجزأ منها.

المادة السادسة: يتم تحديد وتنظيم وحماية أمهات الأفلاج وحاراتها والموارد المائية عبر اخط الحدود المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية بموجب

ملحق تعده لجنة مشتركة من الجهات المختصة فى البلدين ويعتبر بعد التصديق عليه جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة السابعة: ١ ـ خط الحدود المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية مبين بصورة نهائية على ١٥ (خمس عشرة خريطة مقياس رسم ١ : ٥٠,٠٠٠ و٧٤ (اربع وسبعون) خريطة مقياس رسم ١: ١٠,٠٠٠.

٢ ـ إلى أن يتم الانتهاء من إعداد الخرائط المنصوص عليها فى البند ١ من هذه المادة يوضح خط الحدود المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية بصورة ابتدائية على خريطة مقياس رسم ١: ٢٥٠,٠٠٠ موقعة من قبل الطرفين وملحقة بهذه الاتفاقية.

٣ ـ تعتبر الخرائط المنصوص عليها فى البند ١ من هذه المادة هى الخرائط النهائية لخط الحدود المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية وتصبح بعد التوقيع عليها من قبل ممثلى الطرفين هى الخرائط الرسمية للحدود وتعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ويحتفظ كل طرف بنسخة منها.

٤ ـ إذا نشأ أى اختلاف بين إحداثيات مواقع نقاط الحدود الرئيسية والفرعية المبينة فى قائمة الإحداثيات المرفقة بهذه الاتفاقية وخط الحدود كما هو موضح فى الخرائط المنصوص عليها فى البند ١ من هذه المادة، تكون قائمة إحداثيات مواقع النقاط هى المرجع.

المادة الثامنة: ١ ـ لايجوز لأى من الطرفين وبالتنسيق مع الطرف الآخر القيام داخل حرم الحدود الواقعة فى إقليمه بالمسوحات الفنية اللازمة لأغراض البحث عن الثروات البترولية والمعدنية.

٢ ـ فى حالة اكتشاف ثروات طبيعية مشتركة عبر خط الحدود يتفق الطرفان على كيفية استغلالها.

المادة التاسعة: يشكل الطرفان سلطات للحدود فى كلا البلدين، تحدد مهامها وفقا للملحق الأول لهذه الاتفاقية والذى يعتبر جزءا لا يتجزأ منها.

المادة العاشرة: يتعهد الطرفان بالتعاون والتنسيق فى مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث فى إحرامات الحدود والتى يكون لها تأثير على إقليم أى من الطرفين.

المادة الحادية عشرة: مع عدم المساس بمسار خط الحدود المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية، يسعى الطرفان لتسوية أى خلاف ينشأ عن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها بالطرق الودية من خلال الاتصال المباشر أو بأية وسيلة من الوسائل السلمية التى يتفق عليها الطرفان.

المادة الثانية عشرة: حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية تحتفظ كل دولة بنسخة منها.

المادة الثالثة عشرة: يتم التصديق على هذه الاتفاقية طبقا للإجراءات المقررة فى كل من البلدين، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

حررت هذه الاتفاقية بمدينة صحار فى هذا اليوم الخامس عشر من شهر محرم سنة ١٤٢٠ هجرية الموافق اليوم الأول من شهر مايو سنة ١٩٩٩ ميلادية. رئيس الإمارات العربية المتحدة سلطنة عمان.

الملحق الأول

إن حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة سلطنة عمان، تنفيذا للمادة التاسعة من اتفاقية الحدود الموقعة بينهما فى مدينة صحار بتاريخ ١٥محرم لعام ١٤٢٠ هجرية الموافق ١مايو سنة ١٩٩٩ ميلادية، ورغبة منهما فى تسهيل الاتصال والتنسيق وتنظيم سلطات الحدود بين البلدين ولضمان حسن تنفيذ الاتفاقية، فقد اتفقتا على ما يلى:

المادة الأولى: لغايات هذا الملحق تكون منطقة إحرامات خط الحدود هى المنطقة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين.

المادة الثانية: ١ ـ يعين كل من الطرفين سلطات الحدود المدرجة أدناه لممارسة المهام وتنفيذ أحكام هذا الملحق.

أ ـ رئيس سلطات الحدود من الدرجة الأعلى.

ـ عن دولة الإمارات العربية المتحدة وزير الداخلية.

ـ عن سلطنة عمان وزير الداخلية.

ب ـ رئيس سلطات الحدود من الدرجة الأولى.

ـ عن دولة الإمارات العربية المتحدة ـ مدير الاستخبارات والأمن العسكرى.

ـ عن سلطنة عمان ـ مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات.

٢ ـ يكون لسلطات الحدود الحق فى تعيين عدد من الأعضاء يمثلون الجهات المختصة فى كل من البلدين.

٣ ـ يجوز تغيير سلطات الحدود المذكورة فى البند ١ من هذه المادة أواستحداث سلطات أخرى باتفاق الطرفين

المادة الثالثة: يبلغ الطرفان أحدهما الآخر بالطرق الدبلوماسية خلال شهر من دخول هذا الملحق حيز التنفيذ بالأسماء الكاملة لأعضاء سلطات الحدود ووظائفهم وصورة من وثائق تفويضهم وتتضمن وثيقة التفويض صورة صاحبها وتوقيعه، ويتم بعد ذلك الإبلاغ عن كل تغيير فى هذا الصدد بنفس الأسلوب.

المادة الرابعة: تختص سلطات الحدود فى كل من البلدين فى منطقة إحرامات الحدود بالمهام التالية:

١ ـ إعادة علامات الحدود التي أزيلت أو أتلفت أو حركت عن موقعها إلى الموقع الأصلي على أساس قائمة الإحداثيات المرفقة باتفاقية الحدود.

٢ ـ الكشف مرة واحدة في السنة على الأقل على علامات الحدود والتثبت من حالتها وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٣ ـ الاتفاق على أسلوب الصيانة الدورية لعلامات الحدود.

٤ ـ التعاون في مجال مكافحة جرائم السلب والنهب وعمليات التهريب والتسلل عبر خط الحدود وتبادل المعلومات فيما بين سلطات الحدود عن مثل هذه الجرائم والعمليات.

٥ ـ تبادل المعلومات في حال حدوث كوارث طبيعية أو صناعية على مقربة من خط الحدود والتعاون لتطويقها.

٦ ـ تبادل المعلومات بشأن الأوبئة أو الأمراض الحيوانية أو الآفات الزراعية.

٧ ـ وضع آلية للسلطات المختصة في كلا البلدين للتعامل مع الحوادث المرورية التي تقع في منطقة إحرامات الحدود.

٨ ـ إبداء الرأي بشأن إقامة مراكز حدود مشتركة.

المادة الخامسة: مع عدم المساس بسيادة كل طرف على إقليمه يكون لسلطات حدود كل من الطرفين في منطقة إحرامات حدوده الاختصاصات المبينة أدناه:

١ ـ النظر في التعرض لعلامات الحدود أو توابعها أو هدمها أو إطلاق النار عليها.

٢ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع عمليات السلب والنهب وعمليات التهريب والتسلل.

٣ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب ارتكاب الجرائم وعمليات التهريب والتسلل في منطقة إحرامات حدود الطرف الآخر من قبل الأشخاص، ومنعهم من

اجتياز الحدود ومقاومتهم إذا تطلب الأمر ذلك أو مطاردتهم للقبض عليهم، وفى الحالة التى يجتاز فيها هؤلاء الأشخاص خط الحدود فى منطقة إحرامات حدود أحد الطرفين إلى منطقة إحرامات حدود الطرف الثانى فيجب أن توقف المطاردة وتشعر سلطات حدود الطرف الثانى لتتخذ هذه الأخيرة الإجراءات اللازمة للقبض عليهم وتسليمهم لسلطات حدود ذلك الطرف.

٤ ـ اتخاذ الإجراءات الوقائية ضد انتشار الأوبئة أو الأمراض الحيوانية أو الآفات الزراعية إلى إقليم الطرف الآخر ولهذا الغرض تقوم سلطات حدود الطرف الذى ظهر فى إقليمه وباء أو مرض حيوانى أو آفة زراعية بإشعار سلطات حدود الطرف الآخر بذلك.

٥ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع صيد الحيوانات والطيور البرية.

٦ ـ التحقيق فى جميع المخالفات والحوادث المنصوص عليها فى هذه المادة واتخاذ كافة الإجراءات القضائية ضد مرتكبى تلك المخالفات أو الحوادث.

المادة السادسة: لسلطات الحدود فى كلا البلدين أن تستعين بمن ترى من الخبراء والفنيين والشهود، كما يكون لها سلطة تشكيل لجان فرعية من الجهات المختصة للقيام بالمهام التى تحتاجها على أن تبلغ أسماءهم ووظائفهم إلى سلطات حدود الطرف الآخر بوقت كاف.

المادة السابعة: ١ ـ لأعضاء سلطات الحدود وأعضاء اللجان الفرعية والخبراء والفنيين والشهود، بعد موافقة سلطات حدود الطرف الآخر أن يعبروا الحدود لممارسة المهام المنصوص عليها فى هذا الملحق وذلك بعد إبراز وثائق التفويض المذكورة فى المادة الثالثة من هذا الملحق بالنسبة لأعضاء سلطات الحدود وإثبات الشخصية لأعضاء اللجان الفرعية والخبراء والفنيين والشهود.

٢ ـ يتم تقديم المساعدة اللازمة للأشخاص المذكورين فى البند ١ من هذه المادة خلال وجودهم فى إقليم أحد الطرفين.

المادة الثامنة: يجوز لسلطات الحدود بعد اتفاق سابق القيام بالتحقيق الموقعى المشترك فى حوادث التعرض والتعدى على علامات الحدود وتوابعها بغية تثبيت الوقائع، وفى هذه الحالة إذا اقتضت الحاجة ذلك يمكن أن يصطحبوا معهم خبراء وشهودا ويشرف على التحقيق الطرف الذى يجرى التحقيق فى إقليمه، ويحرر بالتحقيق محضر موقع من قبل السلطات المختصة فى البلدين تدرج فيه باختصار الوقائع والمداولات والنتائج التى توصل إليها التحقيق الذى تتم إحالته إلى السلطات القضائية المختصة فى إحدى الدولتين طبقا لمن ينتهى إليه.

المادة التاسعة: تعين سلطات حدود الطرفين باتفاق مشترك نقاط اللقاء، وأماكن تبادل الرسائل وتسليم الأشخاص والأموال ونقاط العبور.

المادة العاشرة: يتم تقديم التسهيلات اللازمة لأعضاء سلطات الحدود وأعضاء اللجان الفرعية والخبراء والفنيين والشهود أثناء قيامهم بمهامهم، ولا تخضع المواد التى يحتاجونها لهذا الغرض للضرائب والرسوم الجمركية.

المادة الحادية عشرة: تجتمع سلطات الحدود المبينة فى البند ١ من الفقرة (أ) من المادة الثانية من هذا الملحق بالتناوب فى إقليم كل من الطرفين مرة واحدة كل سنة أو إذا اقترحت سلطات الحدود المبينة فى البند ١ الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا الملحق عقد اجتماع استثنائى للتشاور وحسم القضايا المعلقة. تجتمع سلطات الحدود المبينة فى البند ١ الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا الملحق بالتناوب فى إقليم كل من الطرفين مرة واحدة كل ستة أشهر، وكلما تستدعى الحاجة للاجتماع بموافقة الطرفين لحسم القضايا المعلقة مما يدخل فى اختصاصها، وإذا لم توفق السلطات المذكورة فى حسم هذه القضايا ترفع عندئذ إلى سلطات الحدود فى البند ١ من الفقرة (أ) من المادة الثانية من هذا الملحق لتقرر ما تراه بشأنها.

المادة الثانية عشرة: يسرى مفعول هذا الملحق لمدة ٣ سنوات اعتبارا من تاريخ

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويتجدد تلقائيا لنفس المادة ما لم يقم أحد الطرفين بإشعار الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية برغبته فى تعديله وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة المعينة.

الملحق الثانى : إن حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة سلطنة عمان، تنفيذا للمادة الخامسة من اتفاقية الحدود الموقعة بينهما فى مدينة صحار بتاريخ ١٥ محرم لسنة ١٤٢٠ هـ الموافق ١ مايو لسنة ١٩٩٩ ميلادية، ورغبة منهما فى تحديد وتنظيم المنشآت المستثناة الواقعة فى حرم خط الحدود بين البلدين ولضمان حسن تنفيذ الاتفاقية فقد اتفقتا على ما يلى:

المادة الأولى: تستثنى المنشآت الخمس المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا الملحق من مسافة الحرم المنصوص عليها فى البند ١ من المادة الثالثة من اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين.

المادة الثانية: يعتبر سد الشويب ومزرعة العقيدات ومزرعة العوهة والمزارع الواقعة شرق العراد وشرق الوجن منشآت مستثناه بحكم المادة الأولى من هذا الملحق.

المادة الثالثة: تكون حدود المنشآت المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذه الملحق والواقع جزء منه داخل حرم خط الحدود المنصوص عليها فى المادة الثالثة من اتفاقية الحدود مبينة على مخططات مقياس رسم ١ : ١٠,٠٠٠ موقع عليها من قبل ممثلى الطرفين ومرفقة بهذا الملحق كجزء لا يتجزأ منه.

المادة الرابعة: لا يجوز تغيير طبيعة استخدام المنشآت المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا الملحق أو زيادة مساحتها داخل حرم خط الحدود.

المادة الخامسة: فى حالة الاقتطاع من حدود أى من هذه المنشآت المستثناة بحيث ترتد حدود هذه المنشأة إلى الخلف خارج حرم خط الحدود فإن المنشأة تصبح غير مستثناة ولا تخضع بأى حال من الأحوال لأحكام هذا الملحق.

المادة السادسة: يسرى مفعول هذا الملحق من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. تم بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٠ التوقيع على محضر تبادل وثائق التصديق على اتفاقية الحدود المبرمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان الشقيقة فى قطاع الحدود الممتد من أم الزمول حيث تلتقى حدود كل من الإمارات وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية الشقيقة إلى شرقى العقيدات. وكان رئيس الدولة وسلطان عمان الشقيقة قد وقعا الاتفاقية فى ولاية صحار بسلطنة عمان فى الأول من مايو ١٩٩٩. ووقع على محضر تبادل وثائق التصديق على اتفاقية الحدود من جانب دولة الإمارات وزير الدولة للشؤون الخارجية فى حين وقعها عن جانب سلطنة عمان وزير الشؤون الخارجية بقصر البطين ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٠. وبذلك تصبح الاتفاقية سارية المفعول وملزمة للطرفين اعتبارا من تاريخ التوقيع على المحضر. وسيلى مرحلة التوقيع على المحضر إيداع الاتفاقية لدى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون[1].

وكان البيان الصحافى الذى صدر بمناسبة التوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين فى الأول من مايو ١٩٩٩ قد أوضح أن هذا الإنجاز التاريخى يأتى خطوة مهمة على طريق استكمال وتخطيط الحدود بين إقليمى الدولتين الشقيقتين فى بقية القطاعات انطلاقا من حرص قيادتى البلدين على تأكيد عمق العلاقات الحميمة بينهما وترسيخ نهج التعاون الأخوى بما يحقق المصالح والأهداف المشتركة للشعبين الشقيقين. وقد أشاد حمدان بن زايد ويوسف بن علوى بالعلاقات الممتازة التى تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين وأكدا أن أهمية هذه الاتفاقية تأتى على طريق تعميق العلاقات الأخوية بين البلدين وتعزيزها. من ناحية أخرى حضر الشيخ سلطان بن زايد نائب رئيس مجلس الوزراء مأدبة الغداء التى أقامها الشيخ حمدان بن زايد بقصر البطين بعد ظهر ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٠ تكريما ليوسف بن علوى. كما حضر المأدبة أحمد خليفة السويدى ممثل رئيس الدولة وأعضاء اللجنة العليا المشتركة

---

١ ـ جريدة الخليج العدد ٧٦١٨ بتاريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٠.

بين الإمارات وسلطنة عمان وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين وسفير سلطنة عمان لدى الدولة(١).

تناولت نشرة «أخبار الساعة» فى تقريرها السياسى الأخير النشاط الملحوظ الذى تشهده علاقات التعاون الثنائى بين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والنتائج التى حققتها زيارة يوسف بن علوى وزير الشؤون الخارجية بسلطنة عمان الشقيقة الرسمية لدولة الإمارات التى اختتمها ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٠ واستغرقت ثلاثة أيام وقع خلالها مع وزير الدولة للشؤون الخارجية على محضر تبادل وثائق التصديق على اتفاقية الحدود المبرمة وعقد محادثات خصصت لتبادل وجهات النظر مع كبار المسؤولين فى الدولة حول القضايا المشتركة بين البلدين الشقيقين والتطورات الجارية على الساحتين العربية والعالمية. وقالت النشرة إن رئيس الدولة كان قد وقع هذه الاتفاقية مع سلطان عمان فى مدينة صحار العمانية خلال شهر مايو ١٩٩٩ على قطاع الحدود الممتد من منطقة أم الزمول حيث تلتقى حدود كل من الإمارات والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان إلى منطقة شرقى العقيدات فى واحة البريمى بمسافة ٣٥٠ كيلو مترا من الحدود المشتركة بين البلدين، وتعتبر المرحلة الأولى من الاتفاقية فيما لا تزال المرحلة الثانية من الاتفاقية فى طور الاستكمال والمتعلقة بترسيم الحدود مع بقية إمارات الدولة التى تشترك حدودها مع حدود سطنة عمان وهى تحت إشراف ومسؤولية اللجنة الفنية المشتركة بين البلدين(٢).

أضافت النشرة أنه لاشك فى أن التوقيع على محضر تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية الحدودية بين البلدين يعتبر نتاج تفاهم وتعاون ثنائى بين البلدين. وتأتى زيارة وزير الشؤون الخارجية العمانى للدولة حلقة ضمن أطر تجسد هذا التفاهم والتعاون المشترك وتحمل أبعادا ودلالات حيوية يمكن الإشارة إلى بعضها

---

١ ـ جريدة الخليج العدد ٧٦١٨ بتاريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٠.

٢ ـ جريدة الاتحاد ـ الخميس ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٠.

من خلال عدة نقاط منها: أولا: إن هذه الزيارة أخرجت الاتفاقية من عملية الدراسة إلى حيز التنفيذ والالتزام حيث أصبحت الاتفاقية ملزمة للبلدين من تاريخ توقيع المحضر. كذلك تندرج الزيارة تحت إطار سلسلة تبادل الزيارات الإيجابية بين كبار المسؤولين فى البلدين. وثانيا: إن توقيع اتفاقية الحدود بين البلدين وتبادل وثائق التصديق وسريان الاتفاقية الموقعة يدل على ما وصل إليه حجم العمل والتعاون بين البلدين للانتهاء من ترسيم الحدود التى ظلت فترة من الزمن يشوبها كثير من العراقيل وذلك نظرا لتشابك الحدود وحدوث كثير من الخلافات على الأملاك بين المواطنين من البلدين بل يدل على أن البلدين استطاعا الخروج بالعلاقات من التعاون التقليدى إلى دعم وتعزيز كافة مجالات التكامل المشترك بين البلدين والتى أثبتتها الاتفاقيات الموقعة بين البلدين حيث تم الاتفاق على انتقال مواطنى البلدين بالبطاقة الشخصية عبر كل المنافذ الحدودية التى تربط البلدين والاتفاق على تحقيق المساواة فى توظيف العمالة فى البلدين واعتبار الاتصالات الهاتفية بين الدولتين مكالمة داخلية والاتفاق على التعاون الإعلامى وإنتاج برامج دراسية وتلفزيونية وثقافية مشتركة بين البلدين وكذلك التعاون الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق بتزويد الإمارات السلطنة بالغاز بما يتراوح من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ مليون قدم مكعب يوميا. وأضافت النشرة أن هذه الزيارة جاءت فرصة لإطلاع المسؤولين الإماراتيين على ما تم التباحث بشأنه بين السلطان قابوس والرئيس الأمريكى بيل كلينتون وخاصة فيما يخص العلاقات الخارجية الأمريكية وما أبرزته التطورات الأخيرة فى العلاقات الأمريكية الإيرانية وبعض القضايا العربية المهمة مثل قضية الأزمة العراقية وعملية السلام فى الشرق الأوسط علاوة على مناقشة تطورات العمل المشترك داخل مجلس التعاون.

اختتمت النشرة مقالها بالقول إلى أنه فى النهاية ورغم أن هذه الزيارة التى قام بها الوزير العمانى للدولة تأتى ضمن برامج محددة بين البلدين فإن الأهمية الحقيقية التى تمثلها أنها بقدر ما كانت استكمالا للاتفاقية التى وقعها البلدان إلا أنها

تمثل لبنة جديدة تـصب فى خانة استكمـال مسيـرة توطيد وتوثيق أواصر التـعاون والتكامل بين البلدين والتى تشهدها البلدان خلال الفترة الأخيرة[1].

الحدود الداخلية فيما بين الإمارات

قامت الإمارات العربية فى ٦/ ١٢/ ١٩٧١، وتضم سبع إمارات هى:

أبوظبى ـ دبى ـ ورأس الخـمية ـ والـشارقة ـ وعـجمـان ـ والفجـيرة ـ وأم القوين. وتبلغ مساحتها ٧٧٧٠٠ كم٢ أغلبها فى أبوظبى التى تبلغ مساحتها ٨٢٪ من المساحة الإجمالية للإمارات العربيـة المتحدة. ويقدر سكان الاتحاد حسب تقدير ١٩٧٣ بحوالى ٣٢٠ ألفـا وهم وفق تقدير ١٩٧٥ بلغوا ٦٥٠ألفـا. وتقع الإمارات بين خطى عرض ٢٢ْ، ٣٠/٢٦ْ شـمالا وبين خطى ٥١ْ، ٣٠/٥٦ْ شرقـا. وتبدأ حدود الدولة من إمـارة أبوظبى فى خور العـديد وتمتد على طول السـاحل العربى للخليج العربي لمسافة تبلغ ٧٠٠كم.

الوصف الجغرافى لحدود الإمارات:

١ ـ أبوظبى: تمتد سواحلها بطول ٤٠٠كم من خور العديد وآبار سودا نثيل غربـا، ومن حدود قطر والسـعودية حـتى رأس غنتوت شـرقا عند حـدود دبى، وتتوغل فى الداخل إلى مسافة تزيد على ٢٥٠كم. وتبلغ مساحتها ٦٧,٣٥٠كم٢ تتبعهـا حوالى ٢٠٠ جزيرة، تحتل الصحارى حوالى ٧٠ فى المائة من مسـاحتها، والأراضى المنخفضة ٢٠ فى المائة منها، وتنتشر فى ربوعها الواحات.

٢ ـ دبى: تطل على الخليج العربي بطول ٧٦كم، وتمتـد إلى الداخل لمسافة ٧٥كم مسـاحتـها ٣٩٠٠كم٢، سطحـها صحـراوى ما عدا شـريط من الأراضى المنخفضة على طول الساحل، وقليل من الجـزر فى الخليج العربي. ويخترق مدينة دبى خليج مائى يسـمى الخور ويمتد داخلها لمسـافة تقرب من عشرة كليـو مترات ليقسسم المدينة إلى قسمين.

---

١ ـ جريدة الاتحاد ـ الخميس ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٠.

ـ القسم الأول وهو الشمالى ويطلق عليه ديرة ويقطنه غالبية السكان، وتطالب الشارقة بمنطقة الديرة على أنها جزء من أراضيها. القسم الثانى: وهو الجنوبى ويطلق عليه دبى، حيث يوجد النشاط الرسمى.

٣ ـ الشارقة: تتوسط الإمارات المكونة لدولة الإمارات، وتتصل بها جميعا بحدود مشتركة وتمتد على ساحل الخليج العربي لمسافة تزيد على عشرة أميال، وتتوغل فى الداخل لأكثر من ٨٥كم، ويتبع الشارقة على الساحل الشرقى على خليج عمان ثلاثة أجزاء هى: كلبا ـ خورفكان ـ دبا. ولها جزيرة أبو موسى التي احتلتها إيران.

٤ ـ عجمان: تقع على ساحل الخليج بطول يبلغ ١٧كم بين أم القوين والشارقة التى تحيط بها من جميع جهاتها ويتبعها مدينة مصفوت والتى تقع على مسافة ١٠١ كم فى الجنوب الشرقى على حدود سلطنة عمان. تبلغ مساحتها حوالى ٢٥٠ كيلو مترا مربعا.

٥ ـ أم القوين: تمتد على ساحل الخليج لمسافة ٢٥ كم بين الشارقة غربا ورأس الخيمة شرقا. وتقع على خور البيضا. تمتد أراضيها فى الداخل لمسافة ٣٥كم.

٦ ـ رأس الخيمة: تطل على ساحل الخليج بطول يبلغ حوالى ٦٨كم وتتوغل فى الداخل لمسافة تزيد على ١٣٥كم. مساحتها الكلية ١٧٠٠كم مربع ولها حدود مشتركة مع أم القوين والشارقة والفجيرة. كما تشترك بحدود طويلة مع سلطنة عمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقى. ولرأس الخيمة عدد من الجزر أهمها طنب الصغرى والكبرى اللتان استولت عليهما إيران.

٧ ـ الفجيرة: تطل على خليج عمان الذى يحدها شرقا ومن الغرب إمارات الشارقة ورأس الخيمة، ومن الشمال سلطنة عمان ورأس الخمية، ومن الجنوب كلبا

التابعة للشارقة، وسلطنة عمان تمتد على خليج عمان لمسافة تبلغ حوالى ٩٠كم تقدر مساحتها بحوالى ١١٥٠كم مربع ويغلب على سطحها الطابع الجبلى.

تاريخ مشيخات ساحل عمان:

يطلق على الإمارات السبع إمارات ساحل عمان الست. وأطلق هذه التسمية الكابتن بريدو، الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين. فى بداية القرن العشرين. وقد جاءت هذه التسمية فى أعقاب إبرام معاهدة الصلح أو الهدنة العامة بين زعماء القبائل من ناحية، وبين بريطانيا من ناحية أخرى فى عام ١٨٥٢. وكانت الإمارات السبع أجزاء دولة رأس الخيمة فى الشمال وأبوظبى فى الجنوب التى تقاسمت مع عمان السيطرة على الساحل العربى من الخليج العربي ردحا طويلا من الزمن. وكانت العاصمة فى رأس الخيمة قبل انتقالها إلى الشارقة فما أن دخل البريطانيون الخليج العربي وبدأوا سياسة منظمة فيه منذ عشرينات القرن الماضى حتى دب التفكك فى الساحل العماني وتفتتت وانقسمت إلى وحدات سبع على النحو القائم حاليا(١).

بدأت عملية التفكك عام ١٨١٦ حين فر سلطان بن صقر شيخ رأس الخيمة وذلك بمساعدة الحملة المصرية، وكان محتجزا لدى النجديين منذ عام ١٨١٠ فى الدرعية ولم يتمكن من استرداد نفوذه على رأس الخيمة فقنع بالاستقرار فى الشارقة بينما استقلت رأس الخيمة وأم القوين والعجمان وقيض لها الظهور كإمارات منفصلة. واعترفت بها بريطانيا عام ١٨٢١، وبذلك كرست بريطانيا أولى مظاهر التمزق فى حلف رأس الخيمة فى أوائل القرن التاسع عشر نتيجة لفرض المعاهدة عام ١٨٢٠ على كل شيخ مدينة على حدة. وهنا استقلت أم القيوين كما استقلت العجمان. وقد شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر حركة تجزؤ فى داخل رأس الخيمة وانفصال عن جسم الإمارة. وكانت رأس الخيمة فى بداية الأمر تعتبر مقر الإمارة والعاصمة. ولكن المقر الرئيسى انتقل إلى الشارقة فى النصف الثانى من هذا القرن . وسوف ندرس هنا الحركات الاستقلالية التى قامت

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص٧.

للانفصال عن حكم الشارقة. وقد قامت تلك الحركات فى رأس الخيمة وفى الفجيرة وفى الحمرية وفى كلبا. وكان لكل من هذه الحركات طبيعتها وظروفها الخاصة. وقد اعترف البريطانيون باستقلال رأس الخيمة إمارة ذات كيان خاص عام ١٩٢١. كما اعترفوا بكلبا عام ١٩٣٦. أما الفجيرة فقد تم اعتراف الحكومة البريطانية باستقلالها عام ١٩٥٢. ونحن نريد إلى جانب دراسة هذه الحركات وتحليل دوافعها وظروفها أن نكشف خلال ذلك أيضا السياسة البريطانية والمصالح التى دفعت بريطانيا إلى الاعتراف باستقلال رأس الخيمة عام ١٩١٢ وكلبا عام ١٩٣٦ والفجيرة أخيرا عام ١٩٥٢.

برزت مشكلات الحدود بين المشيخات بمجرد التوقيع على امتيازات النفط فى الثلاثينيات؛ ففى الماضى لم يكن أحد مهتمًا بتخطيط الحدود، وكان الحكام يكتفون بالحصول على ولاء شيوخ القبائل بصورة شخصية. ولما لم يكن للقبائل دائمًا موطن محدد، فإن فكرة الحدود الجغرافية المبنية على خطوط محددة لم توضع فى الاعتبار، وكانت أول مشكلة للحدود بين المشيخات قد ظهرت بين إمارتى أبوظبى ودبى عام ١٩٣٧، ورغم الاتفاق الشفوى بين الطرفين على حل الخلاف فإن ذلك الاتفاق لم ينفذ، وبعد الحرب العالمية الثانية برزت المشكلة من جديد بعدما بدأت شركة تطوير نفط الساحل مزاولة عملها ثانية، ونتج عن احتمالات ظهور النفط فى المنطقة الواقعة بين المشيختين نشوب نزاعات استمرت من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٨. ورغم تسوية الموضوع فى مارس ١٩٤٧، فإن تلك التسوية كان مؤقتة؛ فلم ينجح الشيخ شخبوط بين سلطان حاكم أبوظبى آنذاك فى إقناع مؤيديه من زعماء القبائل الأخرى بالالتزام ببنود الاتفاقية، ويبدو أن الشيخ شخبوط نفسه لم يكن مقتنعًا تمامًا بتلك الاتفاقية، وكان علي رأس تلك القبائل قبيلة المناصير التى عادت لمهاجمة أراضى دبى عدة مرات، مما أدى إلى قيام حاكم دبى بإرسال قوة كبيرة لتعقبها حيث دارت معركة حامية بين الطرفين فى ليوا. وكانت تدخلات القبائل إحدى العوائق التى واجهت فرق الشركة المنقبة في جميع الإمارات، ففى

العام نفسه كانت الشركة تقوم بمسح جغرافى فى الشارقة ودبي، إلا أن فريق المسح واجه اعتراضات من بعض القبائل مما أدى إلى تدخل الضابط السياسى. وهنا بدأ البريطانيون بمحاولات لحل تلك المشكلات المستعصية، وكان أول الحلول إنشاء قوة لحفظ الأمن وكبح جماح القبائل وحراسة فرق التنقيب، فأنشئت قوة ساحل عُمان عام ١٩٥١، وفى الوقت نفسه بدأت الشركة محادثاتها مع الحكام لترسيم الحدود الفاصلة بين كل من الشارقة وعجمان وأم القيوين حتى يتم التأكد من ملكية أراضى كل إمارة. وكان أول ما حرص عليه البريطانيون تحديد الأطراف التى سيتم التعامل معها، لذا كان ذلك يعنى التعامل مع الحكام فقط واستبعاد الأطراف المتمثلة برؤساء القبائل، ورغم الأوضاع الاقتصادية السيئة وصعوبة سيطرة الحكام على تلك القبائل، فإن البريطانيين كانوا يشجعون الحكام على مد سيطرتهم المباشرة على المناطق التى يتم تحديدها وتحمل تكاليف تلك الإجراءات من مصادرهم الخاصة[1].

جاءت فكرة إنشاء مجلس ساحل عمان عام ١٩٥١ لتصب فى هذا الإطار، بحيث يتم جمع الحكام في اجتماعات دورية ظاهرها الرغبة في تطوير مشيخاتهم وواقعها تحقيق رغبات البريطانيين بحل كل القضايا التى تعترض عملهم. ولكن تزايد النزاعات بين المشيخات على الحدود والفوضى الناجمة عن تلك النزاعات عرقلت عمليات التنقيب وخاصة فى البادية، وهنا ظهر البريطانيون بحل يتمثل فى قيامهم بمهمة التحكيم فى المناطق المتنازع عليها، وهذه مهمة صعبة فى أرض صحراوية لا حدود جغرافية واضحة فيها، وفى بيئة لم تعرف معنى الحدود السياسية، وطلب البريطانيون الحكام تعهدات مكتوبة بقبولهم تحكيم بريطانيا فى مسائل الحدود، وهنا قدم جميع الشيوخ تعهدات مكتوبة، وكانت أولى قضايا الحدود التى بدأ البريطانيون بها هى رسم الحدود بين أبوظبى ودبي. وبدا البريطانيون مهتمين بتخطيط الحدود بين المشيختين أكثر من غيرهما لاعتقادهم

١ ـ محمد فارس ـ الأوضاع الاقتصادية فى إمارات الساحل ص٢٢٥.

بوجود النفط فى المنطقة الواقعة بينهما، ومما يعزز هذا القول أن أول بئر حفرت كانت فى رأس الصدر الواقعة فى المنطقة المتنازع عليها، وأمام تمسك الطرفين بأحقيتهما فى تلك المنطقة، فرض البريطانيون حلا وألزموا الطرفين بقبول التحكيم كما يتضح من رسالة الضابط السياسى جاكسون فى ٧ يونيو ١٩٤٨. وكان هذا الإلزام سببًا فى تدهور العلاقة بين بريطانيا والشيخ شخبوط الذى كان متمسكًا بتلك المنطقة. وكان الشيخ شخبوط قد بعث برسالة إلى الضابط السياسى فى الشارقة جاكسون فى ٤ يونيو ١٩٤٨ يشرح فيها مطالبه، وأشار إلى أن الشيخ سعيد حاكم دبى نفسه أقر بأحقية أبوظبى بالأراضى المتنازع عليها. وعلى الرغم من استعجال البريطانيين بترسيم حدود تلك المنطقة لمساعدة شركة النفط على البدء بالتنقيب، فإن عمليات التنقيب لم تسفر عن وجود أى أثر للنفط هناك، وفى حين اتجهت الشركة للتنقيب فى المناطق غير المتنازع عليها مثل المنطقة الغربية من أبوظبى ومنطقة الجويزة بالشارقة، لم تحظ بقية المشيخات بالاهتمام نفسه، وعندما بدأ فتح الملفات في الخمسينيات، كانت هناك عقبات كثيرة تعترض مسألة حل الخلافات، كما وجد البريطانيون صعوبة بالغة في ما يمكن أن يستند إليه فى رسم الحدود، وبشكل عام تم الاعتماد على الأدلة القبلية، أى ولاء القبائل فى المناطق المتنازع عليها كمستند أساسى فى الوقت الذى كان البريطانيون يعرفون أن هذا الأسلوب غير واقعى لتحديد الحدود، واتضحت هذه الصعوبات أثناء محاولتهم تخطيط الحدود بين الشارقة وكل من دبي وعجمان[1].

استقلال الفجيرة:

تظهر قبيلة الشرقيين فى خريطة جوليان ووكر متمركزة فى منطقتين متباعدتين، يفصل كلا منهما عن الآخر أراضى الشارقة التى تمتد على ساحل عمان حول قرية لولية وزبارة وخورفكان. وتعتبر الفجيرة عاصمة للإمارة. وتحتل قبيلة الشرقيين جميع القرى الساحلية فى منطقة الشميلية فيما عدا زبارة ولولية

١ ـ محمد فارس ـ نفس المرجع ص٢٢٦.

وخورفكان فى الشمال ،كلبا وصور فى الجنوب. وأهم حقيقة جغرافية لعبت دورا فى حركة استقلال قبيلة الشرقيين كانت سيطرتهم على وادى حام الممر الرئيسى فى جبال الحجر فى هذه المنطقة. إذ يسكن الشرقيون سيجى التى تقع على مدخله كما سيطر الشرقيون أيضا عـلى الوادى عند نزوله إلى سهل الباطنة. والإضافة إلى هذا فإن قريتهم وحلة في الجنوب تسيطر على طريق وادى الـقور إلى كلبا، أحد مراكز الشارقة الرئيسية على ساحل عمان.

يختـلف الشرقيـون عن القواسم فى تحـزبهم السيـاسى فهم هناوية، بيـنما القواسـم غافرية. كـما أنهم حـافظوا على مـذهبهم الشـافعى. ولهـذا كان لدى الشرقيين ميل طبيعى للثورة عند تدهور أحوال إمـارة الشارقة. ويعتبر الشيخ حمد بن عبدالله (١٨٧٠ ـ ١٩٣٠) شـيخ هذه القبيلة قائـدا لهذه الثورات المتعاقـبة التى قامت بها قبيلة الشرقيين منذ عام ١٨٧٠. كما أنه يعتبر المؤسس الحقيقى لاستقلال هذه المجموعة عن الشارقة.

رغم هذه الثـورات والاستقـلال الذاتى الذى حصل عليـه الشيخ حـمد بن عبـدالله كحقـيقة واقـعة فإن حكومـة الهند قررت عـام ١٩٠٣ أن الفجيـرة تابعة للشارقـة. وقد دامت فترة سـلام بين الفجيرة وإمـارة الشارقة دعم خلالهـا الشيخ حمـد بن عبدالله عـلاقاته مع جيـرانه. ففى عام ١٩١٤ وثـق روابطه مع شيخ أم القيوين وهو أمر استنكره البـريطانيون لما ينجم عنه من ثورات جديدة. وقد أعطى شيخ الفجيرة قرية المنامة وهى من ممتلكات أسـرته لشيخ العجمان هدية. كما أقام الشيخ حمـد بن عبدالله علاقات قـوية مع فرع الشارقة فى كلبا وفى رأس الخـيمة وتزوج ابنة الشيخ سعـيد بن حمد شيخ كلبا. وزوج فى نفس الوقت أخـته للشيخ سالم بن سلطان الذى اسـتقل بشئـون رأس الخيمـة عن الشارقة. وقـد وقع حادث صغيـر عام ١٩٢٥ بعد حوالى عـشرين عاما من الهدوء المشـوب بالقلق بين شيخ الفجيرة وشيخ الشارقة. وقد ترتب على هذا الحادث أزمة كبيرة سياسية. لقد تسلم بريدو المقيم السياسى شكوى فى أوائل العام عن طريق المعـتمد السياسى فى مسقط

وهى أن امرأة من البلوش تقيم فى أراضى السلطان قد تقدمت إلى المعتمد تشكو أن ابنتها قد اختطفت، وأخذت إلى الفجيرة وتم بيعها إلى الشيخ حمد بن عبدالله. وحيث أن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالشيخ حمد بن عبدالله تابعا لشيخ الشارقة فقد طلب من شيخ الشارقة أن يعيد الفتاة إلى والديها. ولكن الشيخ حمد بن عبدالله الذى كان يطمح للاستقلال لم يستجب لذلك. وحينما طلب من تفسير لتصرفاته لم يعط جوابا شافيا. وأثناء رحلة المقيم السياسى البريطاني إلى الساحل العماني زار كلبا فى ١٧إبريل ١٩٢٥. وهنالك أبلغ الشيخ حمد بن عبدالله الشرقى أنه يرغب فى لقائه فى اليوم التالى على ظهر سفينته بعيدا عن ساحل الفجيرة لمناقشة الأمر. ولكن بعد يومين من المفاوضات غير المثمرة أصر الشيخ حمد على أن يلقى المقيم السياسى البريطاني على الشاطئ كما قال إنه مستعد لدفع الغرامة المطلوبة بخصوص الفتاة البلوشية[١].

فى خطاب المقيم السياسى البريطاني إلى قائد البحرية فى الخليج العربي أوضح أن السياسة البريطانية كانت تغمض العين عن محاولات الشيخ حمد بن عبدالله الاستقلال بالفجيرة، طالما أن هذا لا يمس المصالح البريطانية. ولكن هذا الاستقبال السىء لى كممثل للحكومة البريطانية من قبل الشيخ حمد بن عبدالله، إلى جانب ادعاءاته أنه غير مستعد لتقبل النظم الجمركية واللوائح التى يفرضها الحكام في ساحل عمان أو من ينوب عنهم ، كل هذا أقنع المقيم أن الاستسلام لتحدى الشيخ حمد بن عبدالله فى عدم لقائه لممثل بريطانيا على ظهر سفينة سوف يضعف نفوذ بريطانيا في ساحل عمان. وأفاد المقيم السياسى البريطاني فى هذه الرسالة بأن الحكومة البريطانية لايمكن أن توافق على ادعاءات الشيخ حمد فى الاستقلال الكامل لأن معنى هذا أن يخرج من سلطة المقيم منطقة تضم ثمانى قرى على ساحل الشميلة. وختم بريدو رسالته لقائد البحرية البريطانية فى الخليج العربي يطلب منه تدخلا عسكريا سريعا. وأعطى المقيم القائد البحرى الإذن

١ ــ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٤٢١.

بقصف قلعة الفجيرة والاستيلاء على كل ممتلكات الشيخ حمد بن عبدالله وتدميرها.

علم الشيخ حمد بن عبدالله منذ وقت مبكر أن البريطانيين لن يرضخوا لمطالبه فى الاستقلال، ولهذا كان حصن الفجيرة سميك الجدران وبعيداً عن الساحل كى يتحمل قصف المدفعية البريطانية. وفى صباح يوم ٢٠أبريل ١٩٢٥ بدأ قصف المراكب البريطانية لحصن الفجيرة بالقنابل لمدة ساعة ونصف ساعة. وهدمت الأبراج الثلاثة المواجهة للبحر. ودفع الشيخ حمد بن عبدالله الغرامة المفروضة عليه وقدرها ألف وخمسمائة روبية. وكان لدى شيخ الفجيرة شكوك فى أن شيخ كلبا هو الذى حرض ضده البريطانيين. وسرعان ما ثارت العداوات القديمة من جديد وتعكر الجو بين الفجيرة وشيخ كلبا. وفى بداية عام ١٩٢٦ توتر الموقف كثيراً بعد أن بنى شيخ كلبا سورا حول بستان يقع فى الطريق بين مدينته والفجيرة. و لما كان الشيخ حمد بن عبدالله يصر على أن مدينة كلبا ليس لها حرم حولها يتبع لها وليس لها أية حقوق فى الأراضى المحيطة بها، لهذا هاجمت قبيلة الشرقيين خورفكان ودبا الحصن كما حوصرت مدينة كلبا. ولما كانت كلبا أضعف هذه المواقع مقاومة لهجمات قبيلة الشرقيين فقد طلب الشيخ سعيد عون وتدخل السيد حمد بن فيصل والى صحار وشقيق سلطان مسقط وعمان. وسرعان ما أرسل السيد حمد بن فيصل مندوبا عنه إلى مكان الأحداث ورتب عقد هدنة بين الفريقين مدتها خمسة وأربعون يوما. وفى ٢٢ مايو زار السلطان تيمور بن فيصل بنفسه كلبا، كما زار الفجيرة فى اليوم التالى وتم الوصول إلى اتفاق مكتوب بين الشيخ حمد بن عبدالله والشيخ سعد بن حمد. ولكن ما أن ترك السيد تيمور بن فيصل المكان حتى تجددت العداوات واضطر الشيخ سعيد بن حمد إلى اللجوء إلى الشارقة طلبا للمساعدة.

أغضبت هذه الأحداث المقيم السياسى البريطاني فى بوشهر الذى طلب من المعتمد السياسى فى مسقط أن يناقش مع برترام توماس إمكانية تقديم اقتراح إلى

السلطان تيمور بن فيصل. ويقضى هذا الاقتراح بتقديم كلبا إلى الشحوح القاطنين غرب رؤوس الجبال وهم أصدقاء شيخ الفجيرة وذلك مقابل تنازل الشحوح هنالك عن أراضيهم فى رمس ويخا وتيبات إلى شيخ رأس الخيمة. ولكن الاستجابة لهذه الفكرة كانت ضعيفة واعتبرت المسألة غير عملية. وفى يناير ١٩٢٧ ثارت العداوات من جديد بين كلبا والفجيرة، وطلب الشيخ سعيد بن حمد من شيخ الشارقة وشيخ رأس الخيمة إرسال تعزيزات له بطريق البحر. ولكن السلطات البريطانية لم تأذن بذلك ولم تقبل أن تتدخل هى فى الموضوع واعتبرت مسألة النزاع بين كلبا والفجيرة قضية داخلية لا تهم المصالح البريطانية. ولكن بعد عشرة شهور وصلت السفينة ترياد إلى كلبا فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٧ ووجد قائد السفينة ان كلا الفريقين المتنازعين فى حالة إرهاق وتعب شديدين. وبعد يومين تمكن الوكيل السياسى البريطاني عيسى بن عبداللطيف من عمل تسوية جديدة بين الفريقين. ووافق الطرفان على تحكيم عيسى فى حالة قيام نزاع فى المستقبل.

عندما زار قائد بحرية الخليج العربي كلبا فى يوليو ١٩٢٨ وجد أن الشيخ سعيد بن حمد يشكو من تكرر عدوان الفجيرة المستمر عليه. وقد تبين لقائد البحرية أن نفوذ قبيلة الشرقيين قد تزايد فى المنطقة إلى درجة كبيرة. وقد عاد من رحلته هذه ولديه انطباع أن شيخ كلبا رجل فقير قليل الممتلكات ولا يستطيع أن يقوم بحرب ضد الفجيرة. ولذلك فهو يأمل ويعتمد أن تساعده الحكومة البريطانية فى وقف تعديات جاره شيخ الفجيرة. كما تبين لقائد البحرية أن الشيخ حمد بن عبدالله رجل قوى وذو ثروة، وهو معتد بنفسه ولا يعترف بسيادة أحد عليه كما كان الشيخ حمد بن عبدالله ينظر للبريطانيين نظرة احتقار. وقد أوصى قائد البحرية فى تقريره أن يعامل هذا الشيخ بشىء من الشدة إذا ما سنحت فرصة مناسبة. ومنذ عام ١٩٣٠ ازدادت قوة قبيلة الشرقيين وسيطرت أكثر على مواقعها فى جبال الحجر واستطاعت أن تبدأ هجوما على أراضى رأس الخيمة والشارقة. وقد سجلت بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٢ عدة غارات للشرقيين ضد قبيلة بنى قتب وهم قوة

وبادية الشارقة. وبين عام ١٩٣٢ وعام ١٩٣٥ كثرت هجمات قبيلة الشرقيين ضد قبيلة الخواطر فى أراضى رأس الخمية، واحتل الشرقيون قرية حبحب التى تقع على بعد عشرين ميلا من مدينة رأس الخيمة. واتخذ الشرقيون من حبحب قاعدة لغاراتهم. وعندما اعترف البريطانيون عام ١٩٣٦ باستقلال كلبا ومنحوها حمايتهم، طمع الشرقيون فى أن يعاملوا بالمثل ولكن دون جدوى. وفى عام ١٩٥١ توفى شيخ كلبا الشاب حمد بن سعيد، ورأى البريطانيون وقد تغييرت سياستهم فى إمارات الساحل العماني بعد الحرب العالمية الثانية، أن يعيدوا النظر فى قضية كلبا ومسألة الشرقيين. وقد استقر رأى السلطات البريطانية على أن يعترفوا بالأمر الواقع فاعترفوا بالفجيرة إمارة مستقلة. كما قرروا أيضا الاعتراف بكلبا كجزء من إمارة الشارقة[1].

اعتراف بريطانيا باستقلال رأس الخيمة

بين الحربين العالميتين ظهرت إمارتان استقلتا عن جسد الشارقة، وهاتان الإمارتان هما : إمارة رأس الخيمة التى استقلت عن الجسد الأم عام ١٩٢١. والإمارة الثانية هى إمارة كلبا التى استقلت عام ١٩٣٦. وقد اعترفت السلطات البريطانية فى الخليج العربي باستقلالهما. ولا يفسر اعتراف بريطانيا هاتين الإمارتين حدوث التفكك فى داخل الشارقة فحسب، ولكن هذا يقدم لنا أيضا تفسيرا لبعض جوانب الاستراتيجية البريطانية ومصالحها فى الإمارات فى ذلك الوقت. فى عام ١٨٦٩ استقل الشيخ حمد بن عبدالله بحكم رأس الخيمة. وظل كذلك حتى وفاته عام ١٩٠٠. ومع استقلاله الفعلى وتوقيعه على اتفاقية ١٨٩٢ فإن السلطات البريطانية فى الخليج العربي لم تعترف باستقلاله. وفى عام ١٩٠٠ اندمجت حكومة رأس الخيمة فى إمارة الشارقة وأوفد الشيخ صقر بن خالد ولده ليكون ممثله فى حكمها. وفى مارس ١٩٠٨ توفى خالد بن صقر وأوفد حاكم الشارقة عمه ومستشاره كبير السن الشيخ سالم بن سلطان ليكون نائبه

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٤٢٣.

هنالك. وقد استاءت السلطات البريطانية فى الخليج العربي من هذا التعيين بسبب موقف الشيخ سالم بن سلطان السالف الذكر فى جزيرة أبوموسى وتأجير مقرها لشركة فنكهوس الألمانية.

كما توقع البريطانيون بدأ الشيخ سالم بن سلطان يستقل بأمور رأس الخيمة. وقد استطاع الشيخ سالم بن سلطان وقد بلغ الثمانين من العمر أن يكسب عطف كبار الأهالى فى رأس الخيمة الذين أظهروا استياءهم من عدم مجابهة الشيخ صقر بن خالد لثورات الفجيرة بالحزم. وكان الشيخ صقر بن خالد حاكم الشارقة قد حرم كثيرا من هؤلاء من المنح والرواتب التى تعطى لهم. ورفض الوكيل السياسى البريطاني أن يقدم إلى الشيخ سالم بن سلطان فى رأس الخيمة صورا من المعاهدات التى تربط حكام الساحل العماني مع بريطانيا. وهى العادة المتبعة عند تولى حاكم جديد. وكان ذلك بناء على تعليمات ونصائح من المقيم السياسى البريطاني كوكس الذى وجد أنه من غير المناسب منح اعتراف رسمى للشيخ سالم بن سلطان؛ إذ أن الألمان سوف يستفيدون من استقلال رأس الخيمة ويعيدون نشاطهم ثانية فى جزيرة أبو موسى.

لكن الشيخ سالم بن سلطان استطاع تقوية قبضته على رأس الخيمة بطريقة غير متوقعة. وهكذا تجددت مسألة الاعتراف به حاكما على رأس الخيمة عام ١٩١٢. وقد كتب كوكس إلى حكومة الهند فى أغسطس ١٩١٢ أنه من الملائم الإبقاء على الأمور كما هى بخصوص قضية النشاط الألمانى السابق فى أبوموسى وعلاقات الشيخ سالم بن سلطان بهم. وفى أكتوبر ١٩١٤ كرر الوكيل السياسى البريطاني طلب الشيخ سالم بن سلطان، وقال إنه من المناسب والضرورى الاعتراف به نظرا لخطر نشاط تجارة السلاح فى رأس الخيمة. ومن المرغوب فيه الآن تقديم نسخ من المعاهدات للشيخ سالم بن سلطان. وفى ١٢ مايو ١٩١٥ كتب تريفور مندوب المقيم إلى كوكس إنه بعد وفاة الشيخ صقر بن خالد فى العام الماضى وتولى الشيخ خالد بن أحمد حاكم الشارقة، أصبح الشيخ سالم بن سلطان

أقوى شخصية فى أسرة القواسم وصاحب النفوذ الأول فى الإمارة كلها. كما أن قيام الحرب قد أفقد موضوع أبوموسى أهميته. ولهذا يطلب تريفور من كوكس الرأى فى مسألة الاعتراف باستقلال رأس الخيمة. وهنا نصح كوكس أن يقدم الوكيل السياسى البريطاني فى الشارقة نسخا من المعاهدات فقط للشيخ سالم بن سلطان دون الاعتراف الرسمي به. وقال كوكس إنه يفضل ترك مسألة الاعتراف باستقلاله إلى ما بعد نهاية الحرب الجارية فى ذلك الوقت، وحتى تنتهى كذلك ذيول قضية مغر أبوموسى ومطالب الشركة الألمانية من تعويضات بشأنها.

وفى ديسمبر ١٩١٧ أصيب الشيخ سالم بن سلطان بالفالج وتولى ابنه الأكبر محمد أمر الحكم. وفى يوليو ١٩١٩ قبل وفاة أبيه بشهر واحد تنازل الشيخ محمد لشقيقه الأصغر سلطان بمقاليد حكم رأس الخيمة. وقد استمر حكم الشيخ سلطان بن سالم من ١٩١٩ وحتى عام ١٩٤٨. وفى ديسمبر ١٩٢٠ أثناء زيارة تريفور الثانية لرأس الخيمة، اقتنع المقيم السياسى البريطاني بأن نفوذ الشيخ سلطان بن سالم قوى، كما أن الشيخ يعمل بروح المعاهدات مع البريطانيين. هذا بالإضافة لما أبداه الشيخ الشاب سلطان بن سالم من استعداد للقيام بمسؤولياته نحو البريطانيين كما فعل أسلافه من حكام رأس الخيمة. وبناء على ذلك وبسبب الظروف الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى كتب تريفور يحث على ضرورة الاعتراف الرسمى البريطانى باستقلال رأس الخيمة وحكم الشيخ سلطان بن سالم. وكان معنى الأخذ بهذا الرأى هو استقلال رأس الخيمة عن إمارة الشارقة. وفى ٢٧يونيو ١٩٢١ جاءت إلى الوكيل السياسى البريطاني عيسى بن عبداللطيف التعليمات بأن يبلغ الشيخ سلطان بن سالم اعتراف حكومة الهند باستقلاله، بشرط أن يؤكد التزامه بالمعاهدات القائمة بين الحكومة البريطانية وبين أسلافه. وفى ١٠يوليو ١٩٢١ زار عيسى بن عبداللطيف الشيخ سلطان بن سالم فى رأس الخيمة وحصل منه على التوقيعات اللازمة على نصوص المعاهدات. وهكذا ظهرت إمارة

جديدة فى الساحل العماني. واستطاع الشيخ سالم بن سلطان بجهوده أن يترك لأبنائه إمارة مستقلة جديدة[1].

استقلال كلبا

إن الاستقلال الذى حققته كلبا عام ١٩٣٦ وحافظت عليه حتى عام ١٩٥١ لم يكن نتيجة ثورة ناجحة ضد شيخ الشارقة، ولكنه كما سيتضح كان نتيجة حاجة بريطانيا أثناء الثلاثينات من هذا القرن إلى الحصول على تسهيلات جوية فى ساحل عمان. وهى تسهيلات لم يستطع شيخ الشارقة تأمينها لهم.

كانت كلبا تنعم باستقلال ذاتى إذ كانت فى يد فرع الشيخ ماجد بن سلطان منذ عام ١٨٧١. ولكن شيخ الشارقة كانت له سلطة اسمية هنالك، خاصة حينما قررت حكومة الهند عام ١٩٠٣ أن منطقة الشميلية تابعة لشيخ الشارقة. وتضم كلبا فى نطاقها الإدارى ميناء خورفكان الذى تسكنه قبيلة النقبيين. أما كلبا ذاتها فيسكنها النقبيون. ولقد حكم الشيخ سعيد بن حمد كلبا فى الفترة ما بين ١٩٠٣ حتى عام ١٩٣٣ وبسبب كبر سنه ومقامه، كان يتمتع بشبه استقلال. ولم يكن للشيخ سلطان بن صقر شيخ الشارقة الذى يصغر الشيخ سعيد بن حمد سنا نفوذ حقيقى فى كلبا احتراما لمكانة قريبه. وقد تعرضت كلبا كما ذكرنا سابقا كثيرا لهجمات قبيلة الشرقيين الذين بدأوا يسيطرون على الجبال والممرات التى تصل كلبا بالشارقة مما أضعف موقف كلبا كثيرا. وساعد على اعتماد شيخ كلبا سعيد بن حمد فى تسيير أموره على مقدراته الخاصة. وتبدأ قصة استقلال كلبا عام ١٩٣٢ ففى بداية شهر مايو تم اتفاق بين البريطانيين والشيخ سلطان بن صقر على إنشاء مطار فى الشارقة. وطلبت وزارة الطيران البريطانية بعد إلحاح شديد من قائد سلاح الطيران فى قاعدة الحبانية فى العراق مهبطا للطائرات فى كلبا. وقد زار الكابتن ألبان (Allban) شيخ كلبا فى أغسطس ١٩٣٢ مصحوبا بالمعتمد السياسى البريطانى فى مسقط بصورة مستعجلة، لبحث مسألة مهبط للطائرات فى ساحل كلبا. وقد

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٤٢٥.

شكا المعتمد السياسى البريطاني فى البحرين لوخ وكذلك المقيم السياسى فى بوشهر فاول من هذا التسرع وذلك الأسلوب الذى أدى إلى فشل محاولة الضابط الطيار ألبان ورفض شيخ كلبا منح أية تسهيلات جوية. وقال فاول إن مغزى هذا الفشل كبير لأنه سيجعل أمر المفاوضات فى المستقبل صعبا، كما أن ذلك يخلق سابقة خطيرة وهى أن الشيخ سعيد بن حمد استطاع أن يرفض طلبا بريطانيا.

أخذ البريطانيون فى أكتوبر ١٩٣٢ الشيخ محمد بن صقر شقيق حاكم الشارقة معهم على ظهر سفينة بريطانية إلى كلبا لبدء المفاوضات مع الشيخ سعيد بن حمد. وقد كان وصول الشيخ محمد بن صقر على ظهر سفينة حربية مثارا للشكوك لدى شيخ كلبا ودفعه مرة أخرى إلى رفض بحث أية مقترحات حول تسهيلات جوية فى أراضيه. وبعد عدة مراسلات بين حكومة الهند ووزارة الطيران البريطانية اتفق فى ديسمبر ١٩٣٢ أن يعهد بأمر المفاوضات حول أرض لهبوط الطائرات فى كلبا إلى المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي. ومرت أعوام أربع أرسل المقيم السياسى البريطاني فاول خلالها رسائل عديدة إلى شيخ الشارقة، يطلب منه كحاكم مسئول ترتيب تسهيلات جوية فى كلبا. وفى بداية عام ١٩٣٦ كررت وزارة الطيران طلباتها. وفى ٢١مارس من هذا العام تمت مقابلة بين فاول والشيخ سلطان بن صقر. وقد أوضح الشيخ سلطان أن قريبه سعيد بن حمد قد رفض تماما منح أية تسهيلات جوية. وشرح سبب ذلك وهو أن شيخ كلبا يخشى على سلامة المطار من هجمات جاره شيخ الفجيرة. وهنا يصبح مسؤولا أمام البريطانيين ويدخل فى مشاكل هو فى غنى عنها. وقال الشيخ سلطان بن صقر إنه وإن كانت كلبا تابعة له إلا أنه يحترم كلمة الشيخ الكبير سعيد بن حمد ولذلك لايمكن أن يفرض عليه رأيه ويقيم المطار. هذا بالإضافة إلى أن شيخ الشارقة ليس لديه السلاح ولا الرجال لتنفيذ المطالب البريطانية فى كلبا، التى تقع وراء الجبال، ثم إن وادى القور الممر الوحيد الذى يصله بكلبا يقع فى أراض رأس الخيمة. وقد فهم فاول من كل هذا الحديث الطويل أن شيخ الشارقة غير قادر على أن يحث

شيخ كلبا لمنح تسهيلات المطار أو الاستماع لأوامره أو نصائحه. وحينما اقترح فاول أن يذهب شيخ الشارقة على مركب بريطانى إلى كلبا لبحث الأمر مع قريبه الشيخ سعيد بن حمد لم يتلق جوابا من حاكم الشارقة.

رأى فاول أن الاتصال بشيخ كلبا عن طريق شيخ الشارقة أصبح عديم الجدوى وأن على البريطانيين أن يتعاملوا مباشرة مع شيخ كلبا. وقد وقع اختيار البريطانيين على أحمد بن حسن من قرية رمس شمال رأس الخيمة ليقوم بهذه المهمة لما يربطه من صداقة مع الشيخ سعيد بن جمد. وقد استطاع أحمد بن حسن إنجاز مهمته بسرعة ونجاح حينما شجع الشيخ على أن يتعامل فى هذا الموضوع مباشرة مع البريطانيين. وزاره فعلا الكابتن هكنبوثام المعتمد السياسى فى البحرين بعد أن عرف أن الأمور قد تمهدت لهذه الزيارة. وبدأ المعتمد السياسى بالبحرين المفاوضات مع شيخ كلبا[1].

حينما علمت وزارة الخارجية بأنباء هذه المفاوضات المباشرة من السلطات المحلية البريطانية فى الخليج مع شيخ كلبا، أحست بشىء من القلق لما سيحدثه ذلك فى نفس حاكم الشارقة. وقد رأت الخارجية فى هذا التصرف نقضا للفقرة الثانية من رسالة المقدم ديكسون إلى شيخ الشارقة فى ٢٢يوليو ١٩٣٢، التى التزم فيها البريطانيون لشيخ الشارقة بالدفاع عن حقوقه فى أراضيه وتجاه رعاياه مقابل منحهم امتيار مطار الشارقة. وبناء على ذلك أبرق وزير الدولة لشؤون الهند فى ١٩يونيو ١٩٣٦ إلى فاول يطلب رأيه فى هذا الموقف. وفى ٢٢يونيو أجاب فاول أنه يرى كمبدأ عام أن شيخ الشارقة الذى لم يمارس سلطاته ومسؤولياته فى كلبا الواقعة تحت حكم فعلى لقريبه الشيخ سعيد بن حمد يعتبر فى واقع الأمر قد تنازل عن حقوقه ومطالبه فى هذه المنطقة. وفى ٨ ديسمبر قبل البريطانيون للأسباب الاستراتيجية التى شرحها فاول استقلال كلبا الكامل. ونتيجة لذلك تفاهم الشيخ سعيد بن حمد مع الحكومة البريطانية حول التزاماته السياسية مثلما تم مع

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٤٢٧.

مشيخات ساحل عمان الأخرى. واعترفت بريطانيا بالشيخ سعيد بن حمد حاكما على كلبا، ومنح تقدير وتحية شخصية وهما إطلاق ثلاثة مدافع احتراما له. ولأسباب إدارية وضعت مشيخة كلبا تحت اختصاص المعتمد السياسى فى البحرين مباشرة. وفى ٣٠ أبريل ١٩٣٧ توفى الشيخ سعيد بن حمد. ولما كان ابنه حمد قاصرا أظهر شيوخ فى دبا ورأس الخيمة والشارقة رغبة للتدخل فى حكومة كلبا. وقام كبار السن من قبيلة النقبيين بتعيين حمد الصغير السن شيخا لهم. كما عينوا باروت وهو عبد وصيا على الشيخ حمد. وأبلغ هؤلاء السلطات البريطانية بقرارهم.

تسلم شيخ الشارقة، الذى لم يكن قد أبلغ رسميا من قبل البريطانيين باستقلال كلبا، تحذيرا من المعتمد السياسى فى البحرين يوم ٤مايو ١٩٣٧ بألا يتدخل فى مسألة من سيخلف الشيخ سعيد بن حمد. ويجب أن تترك هذه المسألة للأهالى هنالك فى كلبا. ولكن الشيخ سلطان بن صقر أجاب على ذلك فى ٨مايو بأن كلبا جزء من ممتلكات الشارقة، وأنه لايمكن أن يسمح للشيخ خالد بن أحمد بالتدخل فى شؤونها. وبعد قصة تدخل الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة فى أمور كلبا فى ذلك الوقت فى يونيو ١٩٣٧ ، اقتنع فاول أن بقاء العبد باروت وصيا على الشيخ حمد بن سعيد غير ملائم، ويثير تدخل بقية عائلة القواسم. واتفق فاول مع لوخ معتمد البحرين فى أغسطس ١٩٣٧ على أن أفضل حل للمشكلة هو أن يكون الشيخ خالد بن أحمد وهو كبير القواسم سنا وقتذاك، ويقيم فى الذيد، هو الوصى فى كلبا. وفى ٢٤أغسطس ١٩٣٧، تلقى عبدالرزاق الوكيل البريطاني تعليمات من معتمد البحرين بأن يذكر شيخ الشارقة بمعاهداته مع بريطانيا، وأن يبلغه بأن أى تدخل فى كلبا سوف لا يسمح البريطانيون به. وفى نفس الوقت شجع عبدالرزاق الشيخ خالد بن أحمد على أن يسير نحو الفجيرة ومن هنالك يبدأ مفاوضاته مع سكان كلبا وخورفكان. وفى ٢ ديسمبر أرسل الشيخ سلطان بن صقر ردا شديد اللهجة إلى عبدالرزاق، مشيرا فيه إلى الرسالة

التى كان قد تلقاها من الكولونيل ديكسون بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٣٢. وكذلك ألمح إلى رسالة المعتمد السياسى إليه بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥، وكلها تؤكد أن الحكومة البريطانية قد تعهدت بالاعتراف بحقوقه فى أراضيه وبعدم التدخل فى شؤونه الداخلية. وكما توقع البريطانيون، اكتفى الشيخ سلطان بن صقر بهذه الرسالة شديدة اللهجة. وبعد زيارة قام بها عبدالرزاق لكلبا فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ دعا كبار القوم فى خورفكان والوصى باروت والشيخ خالد بن أحمد إلى لقاء عام فى كلبا. وهنالك تمت الموافقة على قبول الشيخ خالد بن أحمد وصيا. وقد تعهد الشيخ خالد بن أحمد للبريطانيين فى أكتوبر باحترام المعاهدات والاتفاقيات. واعترف البريطانيون من جانبهم بالشيخ خالد بن أحمد وصيا بصورة رسمية. وقد مد الشيخ خالد بم أحمد أثناء مدة وصايته فى كلبا نفوذه إلى دبا، بعد وفاة حاكمها وشقيقه الشيخ راشد بن أحمد فى ديسمبر ١٩٣٧. وقد جاء فى التقارير الشهرية البريطانية أن الشيخ خالد بن أحمد قد استولى على وادى القور فى أبريل ١٩٣٨ من أراضى رأس الخيمة، هذا إلى جانب بلدة الذيد التى كان يقيم فيها من قبل. وهكذا اتسعت أراضى ونفوذ الشيخ خالد بن أحمد. ولكن بعد وفاة الشيخ خالد بن أحمد عام ١٩٤٧ ووفاة الشاب حمد بن سعيد عام ١٩٥١ عاد البريطانيون مرة أخرى يعيدون وحدة مشيخة الشارقة. واعترف البريطانيون بكلبا جزءا من مشيخة الشارقة فى عام ١٩٥١[١]. وغنى عن البيان ان العلاقة بين هذه المشيخات حتى قبل انفصالها عن الشارقة كانت تتشكل طبقا لمقتضيات السياسة البريطانية إذ كانت السياسة بينها فى الواقع علاقة بين زعامات قبلية أكثر من كونها علاقة بين مشيخات لها حدود وأوضاع إقليمية محددة، كما لم يكن ضروريا بل ولا مستحبا تخطيط حدودها وفصلها عن بعضها وإغلاقها ونظرا لحركة القبائل المستمرة جريا وراء العشب والماء.

أما أبوظبى فقد نشأت كإقليم متميز بهذا الاسم فى عام ١٧٦١ حين استقرت بها قبيلة البوفلاح والرواشد، وكانت دبى جزءا من أبوظبى ثم أشرك

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٤٢٩.

البريطانيون شيخ دبى فى المعاهدة العامة المبرمة مع مشايخ الساحل العماني عام ١٨٢٠. ثم تم فصل دبى عن أبوظبى عام ١٨٣٣ وإن كان البعض يرى أن دبى كانت تعترف قبل ظهورها عام ١٨٣٣ بسيادة عمان وهذا رأى ليس له سند تاريخى قوى.

والواقع ان شرق الجزيرة العربية كان مقاطعة واحدة فى عهد الدولة العباسية. تضم البحرين وعمان قاعدتها على حد قول القلقشندى فى كتاب صبح الأعشى فى صناعة الإنشا كما يؤكد ياقوت الحموى فى معجمه أنه فى القرن التاسع الهجرى لم يكن هناك سوى عمان والبحرين فكان لبريطانيا دور بارز فى تفتيته. كما أنها حالت دون اتجاهات الوحدة بين المشيخات، وآخرها الوقوف دون اتحاد الشارقة والفجيرة عام ١٩٦٠.

طرحت أفكار مختلفة لمعالجة هذا الموضوع، منها قضية الوحدة بين مشيخات ساحل عمان، فعلى الرغم من أن البريطانيين هم أول من قام بتقسيم العالم العربي ووضع الحدود بين دوله وحاربوا كل أشكال الوحدة فى جميع أنحائه، فإن مصالحهم النفطية جعلتهم يطرحون إمكانية تحقيق الوحدة بين مشيخات ساحل عمان، فإبرام اتفاقيات نفط شاملة بين الحكام تمكنهم من التعامل مع المنطقة كوحدة واحدة وفق اتفاقية حماية موحدة بدلا من التعامل مع عدد من الوحدات المتفرقة التى تنافس كل منها الأخرى، وتعرقل عمل شركة النفط التى تنقب فى كل مشيخات ساحل عمان. ومن الأفكار الأخرى إنشاء مناطق محايدة بين مشيخات ساحل عمان، إلا أن اتفاقيات الامتياز التى وقعت فى الثلاثينيات ألزمت الشركة بدفع العائدات النفطية فى المناطق المتنازع عليها إلى الحاكم الذى تقع أعمال الحفر على جانبه من الحدود السياسية، وهنا يستوجب الأمر تعديل عقود الامتيازات فى كل مشيخات ساحل عمان للإشارة إلى الترتيبات المعقدة فى المناطق المحايدة، كما ستنشأ صعوبات أخرى فى حال وجود النفط فى المنطقة التى يملكها الحاكم بالكامل ومنطقة التقاسم، وطرحت أفكار أخرى منها تسليم جزء من العائدات التى تؤول

إلى أى من الحكام لصندوق مركزى يديره مجلس مشـيخات ساحل عمان. ولكن لم يعمل بأى مما سبق ذكـره، وكان ترسيم الحدود هو الأمر الذى فـرض نفسه فى النهاية؛ فـمنذ عام ١٩٥٤ قـام جوليان ووكـر مساعـد المعتمـد البريطانى بالجـهد الأساسى فى رسم الحدود، وصار اسـمه علمًا يقترن بقضية الحـدود بين مشيخات ساحل عمان(١).

خلال ربيع ١٩٥٦ وصيف ١٩٥٧ أصدر المعتمد البريطانى سلسلة من قوانين التحكيم بشـأن الحدود شملت جميع أراضـى الإمارات تقريبا باستـثناء مناطق كان من المعتقد أن سلطنة عمان تطالب بها، وكـانت النتيجة مزيجًا غريبًا من الأراضى المتداخلة. وظلت أم القيوين فقط كتلة واحدة، أما فى بقية مشيخات ساحل عمان الأخرى فقـد قسمت كل من دبى ورأس الخيمـة والفجيرة إلى جـزءين، وقسمت عجمان إلى ثلاثة أجـزاء والشارقة إلى أكثر من من ستـة أجزاء، ومن الطبيعى أن هذه الأحكام لم يتم قبولهـا وبخاصة المتعلقة برأس الخـيمة والفجيـرة فى الجبال، والشارقة والفجيرة فى المناطق المتاخمة لسـاحل الشميلية الشمالى، وحدود الشارقة ودبى، ولكن الحدود التى رسمـها جوليان ووكر مـساعد المعتمـد البريطانى والتي حاولـت أن تعكس الموقف على الأرض قبلت بصـورة عامـة، وأصبـحت تشكل الأساس الذى اعتمد عليه قسم الأبحـاث فى وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٦٣ فى رسم خريطة الحدود السياسية بين مشيخات ساحل عمان، وفى حين تم تفتيت مشيخـات ساحل عمان إلى وحدات متناثرة تتـداخل وتتباعد مناطقهـا بعضها عن بعض طبقًا لترسيم ووكر وذلك لتحـقيق طلبات شركة النفط فى العمل دون عناء، لم يكتشف النفط فى أى من الإمارات الشماليـة سوى إمارة دبى، وبكميات قليلة عام ١٩٦٦، وفى الشارقة بكمـيات قليلة أيضا عام ١٩٧٢، وأصبحت تقـسيمات الحدود بتلك الطريقة المثيرة للخلافات أمرًا واقعًا(٢).

---

١ ـ محمد فارس ـ المرجع السابق ص٢٢٨.

٢ ـ محمد فارس ـ نفس المرجع ص٢٢٩.

بعد تفتت الساحل ظهرت هذه المشيخات جميعا بغير حدود وظهرت الحاجة إلى الحدود مع الكشوف البترولية ولذلك ظهرت بعدة دعاوى ومطالب المشيخات متعارضة متناقضة وادعى حاكم أبوظبى ملكيته لنصف إقليم دبى فضلا عن تنازعهما على منطقة الجبل. ومن ناحية أخرى تدعى دبى ملكيتها لجزء من إقليم الشارقة والواقع أنه لا يمكن معرفة بداية ونهاية حدود كل مشيخة وتحاول بريطانيا منذ مدة رسم خطوط بين هذه المشيخات ولكن مقترحاتها لم تقبل تماما من قبل بعض هذه المشيخات[1]. كان ظهور الحدود الداخلية بين المشيخات نتيجة للفكر السياسى القبلى، وشعور الولاء الذى تركز حول المشيخة بعد أن انهارت تحالفات رأس الخيمة وأبوظبي السياسية. وجاءت اتفاقية ١٨٢٠ البريطانية التى حرصت على أن تعطى كل مشيخة صغيرة شخصيتها السياسية المستقلة. ثم كان البحث عن البترول فى السنوات الأخيرة. وحرصت الشركات البترولية والمصالح الغربية على أن يكون لكل مشيخة معالم حدود واضحة حتى لا تتشابك مصالحها بعد ظهور البترول. وقد وصل هذه الاتجاه من العزلة ذروته حينما ظهرت خريطة الحدود السياسية بين المشيخات عام ١٩٦٣. وكان لإعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي فى يناير ١٩٦٨ أثر كبير فى دفع المشيخات إلى التماس حلول لمشاكل حدودها فى إطار اتجاهها إلى إقامة اتحاد فيما بينها ولذلك شهدت الفترة من ٦٨ - ٧١ إبرام عدد من الاتفاقات حول تسوية هذه المشاكل. ففى فبراير ١٩٦٨، وقعت دبى وأبوظبى اتفاقية لإقامة اتحاد فيما بينهما يتم بموجبها توحيد السياسة الخارجية والدفاع ومسائل الجنسية مع احتفاظ كل منهما بالهيمنة عن شئونها الداخلية والقضائية. وتناولت هذه الاتفاقيات تسوية المشاكل لحدودهما فى إطار الروح التى اتسمت بها علاقتهما فى ذلك الحين وفى ضوء ما كان معلوما من أن هذه الاتفاقية

---

١ - د. عبدالله الأشعل - المرجع السابق ص٧١.

كانت مقدمة لاتحاد بقية المشيخات ولذلك اتسمت التسوية بالتسامح، حيث رسمت حدودهما البحرية وأضافت إلى دبى منطقة عرضها عشرة كم وبذلك أصبحت دبى بإشارة صريحة فى نص الاتفاقية مالكة لكامل امتداد حقل فاتح البحرى.

وقعت فى ٢٣/ ٢/ ١٩٦٩ الإمارتان بحضور حاكم قطر على اتفاقية حدود معدلة فى قرية سامح الواقعة على حدودهما تم بموجبها إجراء تعديل جزئى على الحدود البرية بين الإمارتين لصالح دبى كما تم إنشاء منطقة محايدة تدار بطريقة مشتركة. وخلال المباحثات التى استمرت أسبوعا وأسفرت عن توقيع الاتفاقية السابقة بين دبى وأبوظبى نوقشت مشاكل الحدود بين أبوظبى ورأس الخيمة التى حضر حاكمها طرفا من هذه المباحثات لهذا الغرض واتفقت أبوظبى ورأس الخيمة على حدود مشتركة بينهما كما طالب حاكم رأس الخيمة بعودة رجال قبيلة الخواطر من أبوظبى التى فروا إليها بعد خلاف بينهم وبين حاكم رأس الخيمة. وعاصر هذا الاتجاه نحو العزلة والمصالح الاقتصادية المحدودة تيارات جديدة من الفكر القومى والاتجاه نحو تحقيق وحدة سياسية واقتصادية للإمارات. وتغلب الاتجاه نحو الوحدة. وقامت الإمارات العربية المتحدة فى ٢ديسمبر١٩٧١ . ولعبت القضايا الجديدة التى شغلت عقول وقلوب الحكام والمواطنين دورها فى بدء إذابة هذه الحدود السياسية التى عاشت ورسخت فى ظل الحماية البريطانية يوم كان الحكام والأهالى مشغولين بقضاياهم الداخلية المحلية. وبعد قيام الاتحاد شغلت الحكام والأهالى قضايا قومية، مثل تحرير فلسطين والتخلص من السيطرة الغربية على مقدرات البترول، واتخاذ موقف سياسى متميز فى السياسة الدولية وهو عدم الانحياز. وكل هذا فتح آفاقا جديدة واسعة أمام الإمارات. وتوحدت أجهزة الأمن وقوات الدفاع. وتكونت فرق قومية رياضية وقام الإعلام بجهد كبير بأجهزته المختلفة فى ترسيخ معانى الوحدة والمواطنة الحديثة. كما لعبت الصحافة الناشئة دورها الكبير فى الفكر

السياسى والثقافة. وقامت المدرسة وأدى المسجد دوره فى هذا المجال أيضا. وهكذا تكون تيار فكرى سياسى وحدوى. وأصبحت العزلة والحدود الجامدة ذات الحساسية أثرا من الماضى القريب.

وكان قيام الوزارة الاتحادية التى تنفق على الخدمات العامة المطلوبة فى كل إمارة، وغلبة الاتجاه القائل أن على كل إمارة أن تساهم حسب طاقتها فى الميزانية الاتحادية، وتنفق هذه الميزانية دون استثناء على الإمارات كلّ حسب حاجته. بل إن أكبر نصيب من الميزانية الاتحادية ينفق على الإمارات التى يقل الدخل الذاتى فيها. كان هذا تيارا يغالب عامل ظهور البترول الذى لعب دوره فى أهمية وقيمة الحدود الداخلية بين الإمارات. ولسوف يأتى اليوم الذى تصبح هذه الخطوط السياسية ذات معنى إدارى لا سياسى، ويختفى معناها القديم كأثر من آثار الماضى الذى ذهب وولى مع رياح وتيار المصالح الاتحادية والفكر الاتحادى. وتجدر الإشارة أنه كان من المأمول أن تتحقق تسوية مشاكل الحدود بين الإمارات المكونة للاتحاد ولكن رئيس الاتحاد صرح فى آواخر ١٩٧٦. أى بعد مرور خمس سنوات على قيام الاتحاد بأنه قضى أسبوعا بين الإمارات محاولا تسوية قضايا حدود غير مهمة ومتنازع عليها بين الإمارات الأعضاء وقال «ولايمكننى إلا القول بكل مرارة وأسى إن نزاعاتهم ليست إلا على بضع عشرات من الأمتار وهل يمكن أن تصدق أننا لم نتمكن من بناء مستشفى على قطعة معينة من الأرض بسبب تنازع إمارتين مختلفتين على ملكيتها» معنى هذا أن قضية الحدود بين الإمارات قد تهدد وجود الاتحاد ذاته. وقد أعلن الشيخ زايد فى أغسطس ١٩٧٦، إنه أمكنه بالتساهل والتفاهم والمرونة أن يسوى مشاكل الحدود بين أبوظبى وكل من السعودية وقطر وعمان(١).

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص٧٣.

الحدود العمانية ـ اليمنية

تمثل نزاعات الحدود اليمنية وترسيمها مع كل من السعودية وعمان حالة متميزة فى سياق المقارنة مع باقى حالات نزاعات الحدود العربية ـ العربية، إذ أنها تقدم نموذجا ـ فى سياق تطوراتها الأخيرة يختلف إلى حد بعيد مع التطورات العاصفة التى لحقت بحالات حدودية عربية أخرى. ونشير هنا على وجه التحديد إلى توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان، والمفاوضات الفنية الإجرائية بين اليمن والسعودية التى تطورت عبر ثلاث اجتماعات للخبراء من كلا البلدين فى الرياض وجدة وصنعاء. وتبدو المفارقة المثيرة للاهتمام أن هذه التطورات ذات الطابع الإيجابى تمت بعد قيام دولة الوحدة اليمنية فى مايو ١٩٩٢، والتى جمعت بين شطرى اليمن السابقين. وفى حين كان الشطر الجنوبى من اليمن مسئولا عن الحدود مع عمان، كان الشطر الشمالى ـ المعروف باسم الجمهورية العربية اليمنية ـ مسئولا عن الحدود مع السعودية. وفى زمن التشطير، حالت أسباب عدة من بينها التشطير ذاته دون خوض أى من الطرفين اليمنيين فى حوار جاد حول مسألة الحدود مع أى من عمان أو السعودية. وحتى فى الأحوال التى شهدت قدرا من الخوض فى ملف الحدود، كانت النتائج محدودة للغاية. ونشير هنا على وجه التحديد إلى حالة التفاوض الأولى بين عمان والشطر الجنوبى سابقا من اليمن فى مطلع الثمانينات، والذى توقف لمدة أربع سنوات ليعود مرة أخرى فى ١٩٨٧ دون أن يحقق أى نتائج ملموسة اللهم سابقة التفاوض ذاتها(١). وكمعظم حالات الحدود العربية ـ العربية، فإن حالة اليمن الموحد مع جارتيها عمان شرقا والسعودية شمالا، يتداخل فيها مزيج من الاعتبارات التاريخية والعرقية والاقتصادية والسياسية والإنسانية أيضا. ولكل من هذه الاعتبارات دوره فى إثارة أو فى احتواء القضية على نحو معين تبعا للظرف التاريخى العام.

---

١ ـ حسن أبو طالب ـ حالة الحدود اليمنية مع عمان ـ السياسة الدولية ـ العدد ١١١ ـ يناير ١٩٩٣. ص٢١٥.

سنحاول إلقاء الضوء على قضية تطور مسألة الحدود العمانية اليمنية من المفاوضات حتى توقع الاتفاقية الخاصة بترسيمها فى الأول من أكتوبر ١٩٩٢، وتطور حالة الحدود اليمنية السعودية ومشكلاتها المختلفة. يعود خط الحدود القديم بين عمان والمهرة في حضرموت التى تمثل حاليا إحدى محافظات الجنوب فى اليمن الموحد مثلما كان شأنها فى ظل التشطير - إلى عام ١٩٦٥، حين وقعت سلطات الحماية البريطانية التى كانت تسيطر على ما كان يعرف بالمحميات الشرقية لعدن مع سلطان مسقط وعمان اتفاقية للحدود. ولم يكن الخط المتضمن فى اتفاقية ١٩٦٥ سوى تطويرا وتعديلا لخط سابق كان يعرف بخط «هيكم بوثم» حاكم عدن فى نهاية الخمسينات ومطلع الستينات، وهو الخط الذى تضمنته الاتفاقيات الموقعة بين سلطنة المهرة وسلطنة مسقط وعمان فى عامى ١٩٥٤ و١٩٦٠. وكان طبيعيا أن يكون الهدف من رسم تلك الحدود وفرضها على الأطراف المحلية سواء اليمنية أو العمانية هو حماية المصالح البريطانية فى المحميات الشرقية. ومع استقلال الجنوب فى ٣٠نوفمبر ١٩٦٧، اعترفت سلطات الجبهة القومية التى تسلمت الحكم فى الجنوب فى أول بيان لها بحدودها الموروثة مع جيرانها وبالعمل على احترام هذه الحدود. إلا أن التطورات السياسية التى لحقت بالمنطقة أدت إلى محاولة تجاوز اتفاقية ١٩٦٥، ونشير هنا إلى ثلاثة أسباب رئيسية[1]:-

١ - التطورات التى لحقت ببنية وطبيعة السلطة السياسية فى الشطر الجنوبى من اليمن، وتحوله إلى نظام يعتنق الفكر الماركسى الشمولى وارتباطه بالاتحاد السوفيتى السابق، وسعيه إلى مواجهة ما اعتبره أنظمة عربية تقليدية تدور فى الفلك الاستعمارى البريطانى والأمريكى.

٢ - اندلاع حركة المقاومة المسلحة فى إقليم «ظفار» العمانى المتاخم للأقاليم اليمنية الجنوبية، وحصولها على دعم سياسى وعسكرى من النظام الحاكم فى الجنوب اليمنى سابقا.

---

١ - حسن أبو طالب - نفس المرجع ص٢١٦.

٣ ـ قدرة النظام فى عمان بمساعدة خارجية ـ إيرانية على وجه التحديد بداية من مطلع السبعينات ـ فى إنهاء كل أشكال المقاومة المسلحة فى إقليم «ظفار».

ترتب على العمليات العسكرية العمانية نشوء واقع حدودى بين الجنوب اليمنى وعمان اتسم بعدم الاتفاق كلية مع خط الحدود المرسوم فى اتفاقية ١٩٦٥. وقد أدى ذلك إلى نشوء ما يسمى بحدود الأمر الواقع. وساهم مناخ التوتر آنذاك بين البلدين فى تكريس هذا الوضع لفترة من الزمن. بدأ الخلاف بين عمان واليمن عندما سلمت بريطانيا جزر كوريا موريا وكانت جزءاً من اليمن لعمان والذى أدى إلى تطور الأمر هو السياسة الخارجية لكل من البلدين حيث تنظر عمان بحذر وريبة لليمن وكما إنها انتقدت التحالف اليمنى الأثيوبى والعلاقات الحسنة مع الصومال، أما اليمن فإنها رفضت التحالف العمانى مع شاه إيران كما انتقدت سياسة عمان المؤيدة لاتفاقيات كامب ديفيد والرأسمالية.

الموقف الدولى من الأمن العربى في الجزيرة العربية

ترى عمان أن السوفيت هم الخطر الذى يهدد أمن المنطقة ولذلك دعت إلى إنشاء تحالف للدفاع عن الخليج العربى وكذلك دعت إلى تشكيل قوة مشتركة وكما دعت إلى دعم السلطنة عسكريا ولكن هذه الاقتراحات فشلت ولم تلق آذانا صاغية لذلك قامت بعقد اتفاقية مع أمريكا لتقديم تسهيلات بحرية وجوية للقوات الأمريكية فى عدة قواعد وموانئ مثل مصيره وصلالة وثماريت واعترضت الدول في الجزيرة العربية وخاصة اليمن على ذلك ولكن عمان لم تسمع لهم. أما بالنسبة لليمن فإن رؤيتها لمفهوم أمن الخليج العربي تقوم على إبعاد المنطقة عن الصراعات والتناقضات الدولية ورفض القواعد العسكرية الأجنبية وعدم فصل الأمن الخليجى عن الأمن العربى ورفض المشاريع العمانية حول أمن الخليج العربي ورفض الرأسمالية.

الموقف من الجبهة الشعبية لتحرير عمان

بعد الانسحاب البريطانى استمرت جبهة التحرير فى محاربة السلطان واحتلت إقليم ظفار فاستعانت بقوات بريطانية وإيرانية واردنية وعمانية وقامت بعدها قوات يمنية بضرب منشآت عمانية وذلك لمساعدة جبهة التحرير وفى عام ١٩٧٥ حدث هدوء نسبى فى العلاقات وذلك بعد تولى الملك خالد السلطة فى السعودية وحدوث التقارب بين البلدين وذلك لأن السعودية ترفض التدخل الإيرانى وكما قام راشد عبدالله وصباح الأحمد فى تقريب وجهات نظر البلدين، وفى عام ١٩٧٧ حدث تراجع فى العلاقات اليمنية وشرق الجزيرة العربية بسبب الصراع فى القرن الأفريقى وبعد تنحية عبدالفتاح إسماعيل وقيام على ناصر بزيارة الإمارات والسعودية والكويت واليمن الشمالى من أجل تعزيز العلاقات ولكن عادت العلاقات من جديد حيث بعثت اليمن الديمقراطى مذكرة للجامعة العربية تشرح فيها التطورات الخطيرة فى المنطقة بسبب المناورات المشتركة للقوات الأمريكية والمصرية والعمانية فى عمان وعلمت عمان بأن القوات اليمنية تتوغل فى أراضيها، كما بعثت مذكرة احتجاج بشأن توغل القوات اليمنية ولكن عمان أطلع الأمر لسفراء مجلس التعاون تفاصيل اعتداء مجموعة الجيش الشعبى كما قامت اليمن بعقد معاهدة دفاع وصداقة مشتركة مع السوفيت ١٩٧٩ .

المساعى العربية لحل الخلاف

شكلت الجامعة العربية لجنة وساطة مؤلفة من تونس، الكويت، الجزائر، ومصر، وليبيا، وسوريا، لإنهاء النزاع وكذلك أيضا مبعوثين لتقصى الحقائق ولم يتابعوا أعمالهم وفشلت، ثم ألقت الجبهة الشعبية مسؤولية الفشل على عاتق مصر التى أرادت الانفراد والتوسط ثم شكلت لجنة أخرى ووضعت الجبهة شروطها التى تتضمن إلغاء الاتفاقيات مع بريطانيا وإيران وإقامة نظام ديمقراطى. وكما قام سفراء السعودية والإمارات ١٩٧٥ بجولة لتقصى الحقائق وتقدمت السعودية لحل المشكلة حيث طالبت بالانسحاب الإيرانى من عمان وقيام الجامعة بجهود وساطة

كما قامت الكويت بمساعيها وكادت أن توفق ولكن اليمن رفضت السياسة العمانية وتأييدها كامب ديفيد وكذلك للقواعد الأمريكية.

فى بداية الثمانينات بدت هناك مؤشرات لتحسين العلاقات بين البلدين على أثر التغير الذى لحق بالسلطة السياسية فى الشطر الجنوبى لليمن، حيث دانت السلطة السياسية والحزبية لعلى ناصر الذى أخذ فى انتهاج سياسة قوامها الانفتاح على الدول العربية المجاورة وكان من نتائج هذه السياسية أن تحسنت العلاقات العمانية مع اليمن الديمقراطى سابقا، وأخذ البلدان فى فتح ملف الحدود بغرض تسويته. وعقدت عدة جولات للمفاوضات بين عامى ١٩٨٢، ١٩٨٤.

تميزت مفاوضات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ الأولى بتبادل الآراء حول كيفية رسم الحدود بين البلدين، وظهر فيها أمران:

الأول منهما رغبة مشتركة فى إعادة النظر فى اتفاقية الحدود الموروثة عن سلطات الاحتلال البريطانى، ومن هنا كان التشكيك فى اتفاقية ١٩٦٥ على وجه التحديد من قبل اليمن الجنوبى. أما الأمر الثانى فهو التعويل على الادعاءات بالحقوق التاريخية كسند لكلا الطرفين فى ادعاء السيادة على أكبر مساحة ممكنة من الحدود المشتركة. وواقع الأمر أن الحقائق التاريخية كانت مختلطة إلى حد كبير، خاصة وأن الرجوع إلى الماضى البعيد نسبيا ـ ٣٠٠ سنة أو أكثر قليلا ـ كان يدفع إلى ادعاء بالسيادة اليمنية على غالبية عمان وليس فقط منطقة الحدود المشتركة، وبصفة خاصة منطقة «ظفار» التى هي جزء من حضرموت. ونفس الأمر ينطبق على الادعاء بالحقوق التاريخية العمانية، والتى تستند إلى وحدة الأصول العرقية لقبائل «الأزد» الذين يكونون غالبية سكان عمان، والذين ينحدرون إلى أصول من منطقة مأرب اليمنية فى وسط اليمن الموحد حاليا. وفى تلك المرحلة من التفاوض، ونظرا إلى الاستناد إلى حيثيات تاريخية قديمة إلى حد بعيد نسبيا ومختلطة فى نفس الوقت، لم تسفر المفاوضات عن أية نتائج ملموسة فيما يتعلق

بترسـيم نهائى للحدود. ولكن ظلت سابقـة التفاوض فى حد ذاتـها كآلية مقـبولة لاحتواء أية نزاعات أو ادعاءات على الحدود[1].

تبقى الجهود الكويتيـة لإنهاء النزاع بين جمهورية اليمن الديمقراطيـة الشعبية وسلطنة عمان من أنجح ما تحقق على السـاحة العربية خلال عام ١٩٨٢ . ولم يكن اختـيار الكويت للقـيام بهـذا الدور البارز اختـيارا عـشوائيا، وإنما كـان مقـصودا ومستهدفـا كى تتكلل الجهود بالنجاح وينتهى صراع استمـر ما يزيد على ١٥ عاما بين دولتين عربيتين وجارتين. فالكويـت حافظت على علاقاتها الطيبة مع كل من صنعاء ومسقط دون أن تقحـم نفسها فى عمليات تقييم لطبيـعة النظام السياسى أو الاجتـماعى فى أى من البلدين تاركـة هذا الأمر لشعـبى اليمن الجنوبى وعـمان. وظلت مساهمات الكويت فى بناء الاقتصـاد اليمنى المستقل حيث شاركت فى بناء المدارس والمستشفيات والمصانع والمشروعـات المشتركة بتعاون كامل مع الحكومة فى اليمن الديمـقراطى، كمـا دعمت من علاقاتهـا الحارة والمتينة مع حكومـة وشعب عمان وأقامت عمليات استثمارية عديدة هناك.

بسبب هذه التوجهات الكويتية النابعة من حق كل الشعوب والأمم فى اختيار نظامها السياسـى والاجتماعى والاقتصادى بعيدا عن أية مـؤثرات خارجية، طلبت معظم بلدان الجـزيرة العربية والتى اشـتركت فيمـا بعد فى «مجلس التـعاون» إلى حكومة الكويت الاستمرار فى مساعيها للتوصل إلى شكل من الاتفاق ينهى النزاع اليمنى ـ العمانى خـاصة وأن عمان ١٩٨٠ شهد تنافسا بين القـوتين العظميتين فى الاهتمام بهذه المنطقة من الوطن العربى والغنية بالنفط، ففى ٢٣ يناير ١٩٨٠ طرح الرئيس الأمريكى السـابق جيمى كارتر برنامجـه الخاص بحماية الخليج لضـمان ما أسماه «بمصالح الولايات المتحدة الحيوية» وحمايتها من أى خطر خارجى و «ضمان الانتقـال الحر لبتـرول الشرق الأوسط». وطرح الرئيس السوفـييتى الراحل ليـونيد بريجنيف برنامـجا مقـابلا عرف باسم «مـبدأ بريجنيف» وذلك أثناء كلمـة له أمام

---

١ ـ حسن أبو طالب ـ نفس المرجع ص٢١٥.

البرلمان الهندى فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٠ والذى احتوى على خمس نقاط تدعو إلى عدم إقامة قواعد عسكرية وعدم تخزين أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى ذات خصائص إبادة جماعية وعدم التهديد باستخدام القوة أو التدخل فى الشؤون الداخلية والحيلولة دون إرغام دول منطقة الخليج العربية على الدخول فى أحلاف مع الدول النووية واحترام سيادة هذه الدول وسيطرتها على مواردها الطبيعية. وقد سافر الشيخ صباح الأحمد الجابر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ووزير الإعلام الكويتى فى ١٣ إبريل عام ١٩٨١ إلى عدن ومسقط حاملا رسالتين من أمير الكويت إلى كل من الرئيس على ناصر محمد والسلطان قابوس بن سعيد تتعلقان بالنزاع بين البلدين. وأعرب الشيخ صباح الذى صحبه فى زيارته وزير الدولة للشؤون الخارجية فى دولة الإمارات العربية المتحدة السيد راشد عبدالله عن أمله فى أن «تثمر الزيارة عن جهود طيبة لجمع الأشقاء بهدف أبعاد المنطقة عن أى خلاف. وطالب الشيخ صباح شعوب المنطقة بتفهم المخاطر التى تمر بها وقال «إنه ما لم تتضافر وتتكاتف فستدخل المنطقة ضمن أطماع الدول الكبرى»[1].

زار فى مايو ١٩٨١ وزير خارجية اليمن الديمقراطى السيد سالم صالح محمد الكويت حيث قام بتسليم رسالة من الرئيس على ناصر إلى الأمير الشيخ جابر الأحمد وصفها الشيخ صباح الأحمد بأنها «تتعلق بالعلاقات بين اليمن وعمان» وبناء على طلب من المجلس الأعلى لـ «مجلس التعاون» قام الشيخ صباح الأحمد ووزير الدولة للشؤون الخارجية فى دولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة أخرى لكل من عدن ومسقط والرياض نقل خلالها رسائل من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد إلى كل من الملك السعودى خالد بن عبدالعزيز ورئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على ناصر محمد وسلطان عمان قابوس بن سعيد ورافق الشيخ صباح والسيد راشد بن عبدالله فى هذه الزيارة أمين عام لجنة التعاون. وفى

---

١ ـ كونا ـ وكالة الأنباء الكويتية ـ التقرير الذى نشرته فى ١٩٨٣/١/٢١ ملف الأبحاث ـ المجموعة العشرون ـ ابريل ١٩٨٣ ـ ص٩.

يونيو ١٩٨٢ زار المبعـوثان نفسهما عـدن ومسقط من جديد والتقـيا بالرئيس على ناصر والسلطان قابوس للغرض ذاته. وقد تكللت جهود المبعوثين بتحقيق تقدم فى اتجاه دعوة كل من عدن ومسقط إلى مائدة مفـاوضات مباشرة عندما صرح الرئيس اليمنى بقوله «إننا نرحب بوساطة الكويت، ويمكن بدء المفاوضات، ولدينا أساس جيد وحلول أيضا للمشكلات القائـمة».والتقى وفدان (يمنى وعمانى) على أرض الكويت فى أوائل يوليـو ١٩٨٢ لبـدء محـادثات تمهـيدية. وفى أكتـوبر ١٩٨٢ وبالتـحديد فى ٢٥منه تحـقق ما كـان يبدو مـسـتـحيـلا قبل سنوات عندمـا بدأت اجتماعات بـين كل من الدكتور عبد العزيز الدالى وزير خارجيـة عدن ووفد يمثل جمهورية اليـمن الديمقراطية الشعبى والسـيد يوسف العلوى وزير الدولة للشؤون الخارجـية فى عمان الذى ترأس وفـد بلاده. وحضر الاجتـماعات الشيخ صـباح الأحمد. وفى اليوم الثالث من الاجتماعـات بين الوفدين، وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية وسلـطنة عمان اتفاقية لتطبيع الـعلاقات وذلك بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٨٢. وقد وقع على الاتفاقية كذلك نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الإعلام فى الكويت ووكيل وزارة الخارجية فى الإمارات السيد عبدالرحمن الجروان.

أصبحت الاتفاقيـة سارية المفعول عمليا عندما صادق عليـها مجلس الشعب الأعلى ـ البرلمان ـ فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال اجتماع طارئ فى ٦نوفمبـر ١٩٨٢ وأصدر تكليفا لهيـئة الرئاسة باتخاذ الإجراءات القـانونية اللازمة «بهذا الخصـوص»، وعندما اعتمدتها الحكومـة العمانية ونشرت نص الاتفـاقية فى منتصف نوفـمبر ١٩٨٢. وفى منتـصف ديسمبر ١٩٨٢ أشـاد وزير الإنشاءات فى اليمن الديمقراطى السيد حـيدر أبوبكر العطاس بجهود كل من الكويت والإمارات من أجل التوصل إلى اتفـاق المصالحة بين مـسقط وعدن ووصـفه بأنه «إنجاز كبـير يتـحقق فى المنطقـة». وبناء على الاتفـاق الذى وقع على أرض الكويت وبفـضل الدبلومـاسية الكويـتية الهـادئة، أعلن فى «أبوظبى» أن لجنة فنيـة تضم ممثلين عن اليمن الجنوبى وسلطنة عمـان بدأت اجتماعات لهـا بحضور مندوبين عن الكويت

والإمارات اعتبارا من منتصف شهر يناير ١٩٨٣ وذلك لترسيم الحدود بين الدولتين حسب ما جاء فى نصوص اتفاقية المصالحة اليمنية ـ العمانية والموقعة فى ٢٧أكتوبر ١٩٨٢ . وقد علق وكيل وزارة الخارجية الكويتية السيد راشد الراشد على الاتفاق بقوله إنه يعطى «مؤشرا جديدا يعتبر نموذجًا حيا لأسلوب التعاون بين الأنظمة المختلفة سياسيا» وهو «نموذج يحتذى لدول أخرى وخاصة الدول العربية». ولعل من أهم بنود الاتفاق التزام البلدين بإقامة علاقات طبيعية بينهما تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والتعاون لما فيه مصلحة الشعبين وعدم السماح لأعمال معادية تزعزع الاستقرار فى أى من البلدين. هذا إلى جانب اتفاق البلدين على عدم السماح لأية قوات أجنبية باستخدام أراضى أى من البلدين للعدوان والتسلط على البلد الآخر ودعم العلاقات بينهما وإقامة العلاقات الدبوماسية وتطويرها ووقف الحملات الإعلامية وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين عدن ومسقط. ويبقى أن نستشهد بما جاء فى بيان مجلس الشعب الأعلى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والخاص بالتصديق على الاتفاق حيث أشاد «بالجهود التى بذلت من قبل دولتى الكويت والإمارات العربية المتحدة فى مختلف مراحل المفاوضات والتى أسهمت فى تذليل العديد من الصعوبات وفى التوصل إلى توقيع اتفاق المبادىء» وهكذا نجحت الكويت ومعها جهود دول مجلس التعاون فى إنهاء نزاع أدى إلى صدامات مسلحة بين قطرين شقيقين طوال سنوات لتكون المفاوضات والاتصالات السياسية الطريق لحله وإنهائه وتجنيب منطقة الخليج العربي مخاطر صراعات الدول الكبرى[1].

تكرر الشيء نفسه فى عام ١٩٨٧ ، بعد ان تم احتواء نتائج الصراع على السلطة فى الجنوب اليمنى فى يناير ١٩٨٦ ،و لكنه تعثر نسبيا نظرا لاتفاق شطرى اليمن ـ بعد أن شرعا فى إقامة دولة وحدة اندماجية بينهما منذ ٣٠نوفمبر ١٩٨٩ ـ على تأجيل البت فى المسائل الحدودية إلى ما بعد إعلان وقيام دولة الوحدة

١ ـ كونا ـ المجموعة العشرون ـ ابريل ١٩٨٣ ص١١ .

اليمنية، وحتى لا يتم توقيع اتفاقات شطرية فى مسائل تخص اليمن كله. بعد قيام الوحدة دخلت المفاوضات اليمنية العمانية حول الحدود مرحلة اتسمت بالجدية وبالإصرار على إنهاء هذا الملف. وتمثلت الأمور المحفزة على سرعة الإنجاز فى اعتماد جملة من المبادئ العامة التى يتم من خلالها تجاوز منطوق اتفاقية ١٩٦٥ من جانب، ومن تجاوز الادعاءات التاريخية القديمة من جانب آخر. وتمثلت هذه المبادىء فى التراضى والتوازن وعدم الإفراط أو التفريط فى الحقوق والسيادة الوطنية لكل منهما، وعدم سعى أى من الطرفين لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، وأن يكون خط الحدود مستقيما إلى أقصى حد، وأن يتم تجاوز مبدأ الحقوق التاريخية ما أمكن ذلك، وأن يراعى تسهيل الانتقالات بالنسبة للقبائل التى تعيش على جانبى الحدود. وقد أدى إصرار وجدية الجانبين إلى التوصل إلى اتفاقية حدودية مطبقة فيها كل تلك المبادئ. وكان مبدأ جعل خط الحدود مستقيما إلى أقصى درجة ممكنة مثيرا لبعض المعوقات خاصة فى المنطقة المسماه بمثلث حبروت التى تتداخل فيها مصالح القبائل العمانية واليمنية على نحو كبير نظرا للتعرج الكبير فى الخط الحدودى القديم للحدود. ومع اعتماد مبدأ الخط الحدودى المستقيم ينطلق الخط الحدودى من منطقة «خربة على» على المحيط الهندى وبصورة مستقيمة حتى منطقة «حبروت» لتعرج قليلا، ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة فى اتجاه صحراء الربع الخالى إلى النقطة التى تلتقى فيها الحدود بين كل من عمان واليمن والسعودية. وتقول المصادر اليمنية إن استقامة الخط الحدودى أعادت لليمن منطقة مساحتها تزيد قليلا عن ٤كم مربع فى حدود محافظة المهرة، وهو على عكس بعض الانتقادات الحزبية اليمنية التى قالت بأن الاتفاق أدى إلى تنازل اليمن عن حوالى ١٨كم مربع. وهكذا بعد جولات عدة من المفاوضات تم التوصل إلى اتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين، تم التوقيع عليها فى العاصمة اليمنية صنعاء فى الأول من أكتوبر ١٩٩٢. وللاتفاقية ملحقان أولهما ينظم حقوق الرعى المشتركة بين البلدين، ويتيح باستمرار ممارسة التقاليد السائدة فى المناطق الحدودية منذ مئات

السنين، والتى تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود وفقا لمواسم هطول الأمطار. ويشمل الملحق الثانى تنظيم سلطات الحدود بين البلدين، والتى تركت لها مهمة تحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٣٠٠كم، ومهمة تحديد إجراءات التأشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة إلى منطقة اقتصادية مشتركة ينمو فيها التبادل التجارى والاستثمار المشترك. ويسمح الملحق الثانى بالانتقال المباشر والميسر للأفراد على الجانبين بسياراتهم عن طريق البر، خاصة وأن غالبية قاطنى تلك المناطق الحدودية من عائلات وعشائر واحدة تعيش على الجانبين. وفى هذا الصدد تبرز عدة دلالات هامة وهى[1]:

١ ـ أن الاتفاق على ترسيم الحدود اليمنية العمانية على النحو السابق خرج بها من عباءة الحدود الموروثة من حقبة الاستعمار البريطانى لمنطقة الجنوب اليمنى، والتى كانت مقننة فى اتفاقيات ١٩٥٤، ١٩٦١ و١٩٦٥. كما خرج بها من حالة حدود الأمر الواقع، إلى مرحلة الحدود المتفق عليها بالتراضى والتوازن والمصالح المشتركة. وهى بهذا الصدد تعد حدودا عربية صرفة ليس لأى جهة خارجية يد فى تحديدها، و ذلك على عكس الكثير من خطوط الحدود العربية ـ العربية الأخرى.

٢ ـ إن البلدين لم يعتمدا فى ترسيم الحدود بينهما على الاتفاقيات القديمة أو المطالبات التاريخية، وإنما تجاوزا ذلك من خلال الاعتماد على جملة مبادئ هادية لهما من صنعهما وبرضائهما.

٣ ـ إن الاتفاق الجديد أسقط عمليا أية مطالبات متبادلة خاصة ما شاع فى مطلع السبعينات من ادعاءات لليمن الجنوبى سابقا بحقوق تاريخية بإقليم ظفار التابع لعمان.

٤ ـ إن الاتفاق يقدم نموذجا للتوصل إلى ترسيم حدود يجعل منها معابر للتواصل الحضارى والإنسانى بين الشعوب الواقعة على جانبيها، وهو ما يبدو من

---

١ ـ حسن أبو طالب ـ المرجع السابق ص٢١٦.

المبادئ والأسس التى تضمنها ملحقا الاتفاقية على النحو المشار اليه. وفى هذا الصدد يشار إلى أن مجلس النواب اليمنى فى جلسة إقراره على الاتفاقية فى ١٣/ ١٠/ ٩٢ أوصى الحكومة بأن تعمل جاهدة على التوصل مع الحكومة العمانية لتحقيق إنشاء طريق يربط بين البلدين لتسهيل انتقال وتبادل السلع والمنتجات ذات المنشأ اليمنى والعمانى، وأن يتم التوصل بسرعة إلى الإجراءات التنفيذية لتسهيل انتقال المواطنين وضمان تواصلهم. وتضمنت توصيات مجلس النواب أيضا دعوة إلى رؤوس الأموال العمانية إلى إقامة مشاريع استثمارية مشتركة وإنشاء خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية بين البلدين وتبادل الخبرات الفنية والتعليمية.

٥ ـ ان الاتفاق أبرز أهمية الحوار والتفاوض كآلية هامة للتوصل إلى ترسيم الحدود بصورة واضحة ودون لبس كمقدمة لإضفاء طابع الاستمرارية والاستقرار على ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات تفصيلية.

أكد اللواء الركن حسين محمد عرب وزير الداخلية بالجمهورية اليمنية أن العلاقات العمانية اليمنية تشهد تطورا مزدهرا وأن هناك تنسيقا بين وزارتى الداخلية فى البلدين فى مجال التعاون الأمنى عند مناطق العبور بين البلدين. وأوضح فى تصريح لصحيفة «الثورة» اليمنية نشرته ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٠ أن الجانبين يبحثان تقارب نقاط العبور بما يكفل منع عمليات التهريب والتسلل من الجانبين(١).

وصل في ١٤/ ٩/ ٢٠٠٠ وفد يمنى إلى العاصمة العمانية مسقط وهو يحمل فى حقائبه دراسات لمشروع عملاق يقضى بإنشاء طريق برى يربط بين عمان واليمن من جانب ويؤدى من جانب آخر دوراً قوميا باعتباره حلقة هامة لخدمة الطريق العربى الواحد من المغرب إلى اليمن مرورا بكل الدول العربية. وقبل ذلك بأيام وصل إلى صنعاء وفد عمانى وفى حقائبه مشروعات طموحة للبحث والتنقيب عن النفط فى مناطق امتياز واعدة باليمن، تشارك فيها شركات عمانية استثمارية متخصصة بدأت بالفعل فى مباشرة نشاطها. وقبلها ـ أيضا ـ بأيام وصل

١ ـ جريدة الاتحاد ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٠.

إلى صنعاء وفد عماني إعلامي بينما وصل إلى مسقط وفد رسمي يمني. وهكذا تبدو الصورة مثيرة بما تحتشد به من زخم وحركة وتطلعات وتفاهم كامل يقول إن أمرا عظيما قد حدث، وأن آخر عظيما في طريقه للحدوث...! ولايعتقد أي مراقب متفائل للأحداث أن كل هذا الزخم من صور التعاون بين البلدين كان ممكنا بدون فتح الطريق أمامه للانطلاق بإضاءة النور الأخضر في أكتوبر ١٩٩٩ عند التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين في صنعاء، وفتحت هذه الاتصالات الايجابية مجالا للقول بأن طاقة هائلة كانت مختزنة لدى المسئولين في كلا البلدين بقيت مطوية دون أن تنال فرصة للتعبير عن نفسها حتى جاءت اللحظة المناسبة عند التوقيع على اتفاق الحدود لتتفجر الرغبات المتبادلة لإحياء كل صور التعاون الممكنة وتمهيد الطريق لمستقبل يعوض سنوات عجافا مرت بالعلاقات بين البلدين.

يبدو أن الصورة «النموذجية» والصادقة في شكلها ومضمونها قد فرضت نفسها على كل ما عداها من اتصالات وتفاهم بين البلدين حتى أن هناك حرصا كاملا - ولو بشكل عفوي - أن تتم كل صور التنسيق والتعاون في إطار هذه الصورة نفسها، وأن يكون الطابع «النموذجي» هو القاعدة التي تحكم التفاعلات المتزايدة الناجمة عن لقاء الشعبين العماني واليمني بعد صمت طويل[1].

يعتقد على مستوى واسع أن حرص قائدي البلدين على إعادة تأسيس قاعدة جديدة تقوم عليها العلاقات المستقبلية بين البلدين بشكل نموذجي قد قدم صورة مثلى للعلاقات الدولية بين الشعوب المتجاورة. وهذا المعنى عبر عنه الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية والدكتور بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة عندما تسلم كل منهما أوراق التصديق على الاتفاقية لتوثيقها كحدث عربي ودولي في يناير ٢٠٠٠. وكانت الإشارة في أحاديثهما واضحة لأن الأولوية أو القاعدة المثلى التي يجب أن تقوم عليها الاتفاقات الحدودية هي النظر لمستقبل العلاقات الثنائية بين الدولتين المتنازعتين، وفرص حسن الجوار والتعاون

---

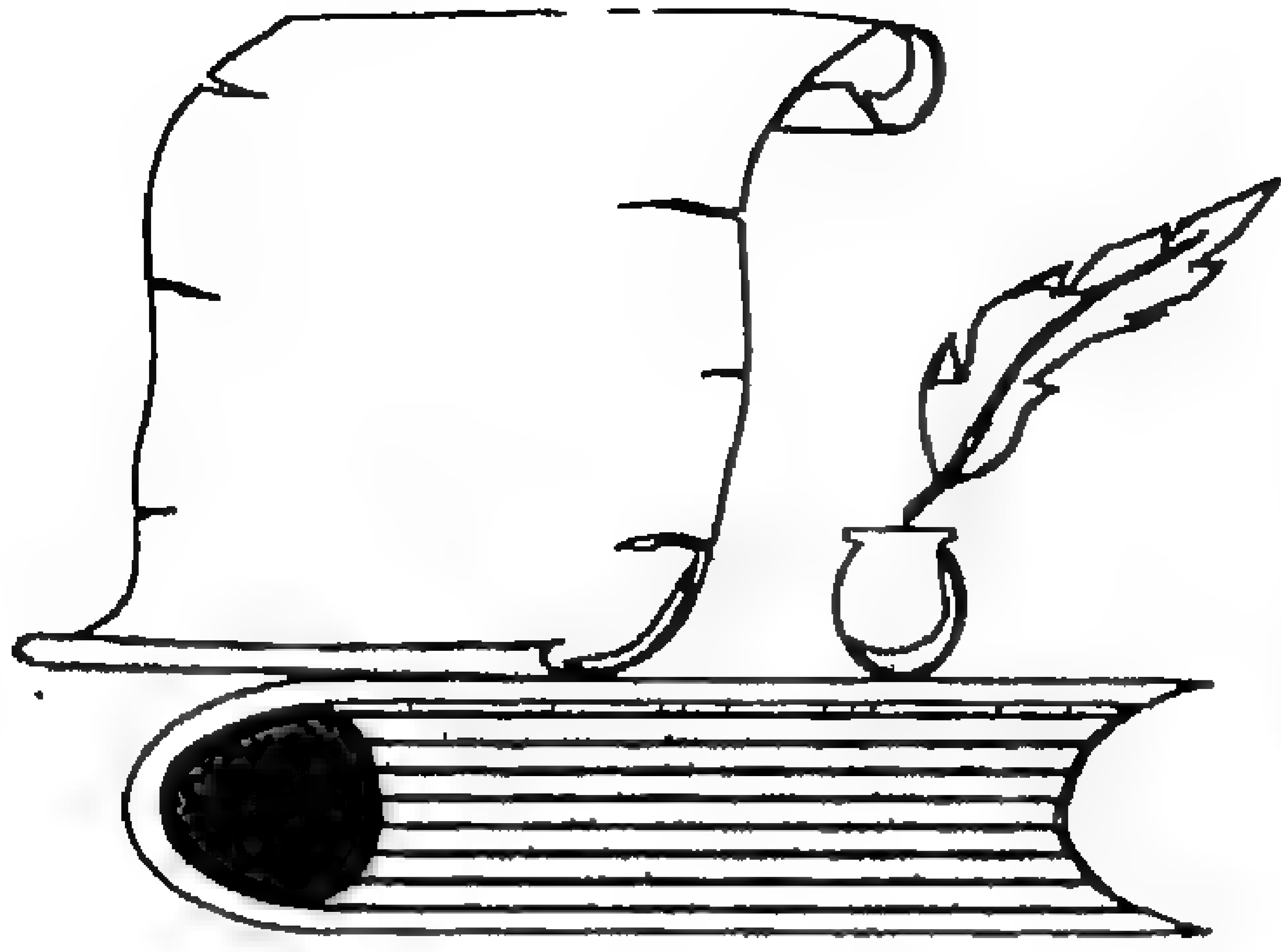
١ - الاتحاد السياسي - الخميس ١١/٣/١٩٩٣.

المثمر الذى يمكن أن يقوم بينهما ويحول خطوط الحدود إلى مناطق تلاق وجذب بين الشعبين أكثر من أن تكون الخطوط نفسها متاريس وخنادق عازلة بين هذه الأرض وتلك لتصبح نقاط اختراق أوتصادم تمنع أى فرصة ممكنة لعلاقات طيبة بين البلدان المتجاورة. وقد وضعت عمان واليمن منذ البداية قواعد ونظما تحكم عملية الاتصال والتنسيق والتعاون وتم الاتفاق على إحالة كل الاتفاقات السابقة الموقعة بين البلدين إلى لجنة وزارية عليا مشتركة تم الاتفاق على تشكيلها وإسناد رئاستها لوزيرى التجارة والصناعة فى كلا البلدين، وذلك خلال الزيارة الرسمية التى قام بها الدكتور عبدالكريم الإيريانى إلى السلطنة لتبادل التصديق على وثائق الاتفاقية الحدودية فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٠. ولذلك مضت عمليات التعاون بسهولة ودون تعقيدات وأعطت نتائج جيدة حتى الآن أكدت أن البلدين سوف يجنيان عن قرب ثمرات الاتفاقية الحدودية التى سدت الطريق لعدم التوصل إليها، ثم عادت وفتحته على مصراعيه بعد التوقيع عليها.

فى إطار التعاون الثنائى بين البلدين كان أقرب حدث جرى هو وصول وفد يمنى إلى السلطنة لدراسة موضوع الربط بين البلدين وإنشاء طريق برى غير منطقة الحدود يراه البلدان من أساسات التعاون الذى اشارت إليه الاتفاقية وهو يمثل جسر تواصل التعاون على انتقال الشعبين وتعزيز الحركة التجارية ودعم فرص الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال. وعلى مدى أربعة أيام من المحادثات تم الاتفاق على إقامة خط برى يمتد من أول نقطة أسفلت قريبة للحدود فى اليمن مع أول نقطة أسفلت قريبة للحدود فى عمان. وقد قدمت اليمن دراسة حول البدائل التى يمكن أن يمر بها الطريق البرى لتفادى المناطق الشديدة الوعورة، غير أن الاتفاق تم على أساس الاستعانة بشركة استشارية فنية تقوم بعملية مسح للحدود لاختيار الطريق الأنسب وبأقل كلفة ممكنة، وهذه التوصيات سترفع لوزير المواصلات العمانى سالم بن عبدالله الغزالى، وعبدالله حسين الكرشمى وزير الإنشاء والتعمير اليمنى لاتخاذ القرار بشأن الطريق الذى ينتظر أن يصل طوله قرابة ٤٠٠كيلو متر[1].

١ ـ الاتحاد السياسى ـ الخميس ١١/٣/١٩٩٣.





النظرة المستقبلية للحدود العربية ـ العربية

ـ الطرق السلمية لحل قضايا الحدود السياسية العربية ـ العربية

ـ دور الجامعة العربية فى حل قضايا الحدود العربية ـ العربية

ـ التسوية القانونية لمنازعات الحدود السياسية

النظرة المستقبلية للحدود العربية ـ العربية

نجد بعد دراستنا لقضايا ومنازعات الحدود العربية ـ العربية، أنها من مخلفات ورواسب الاستعمار المسيحى الغربى، والتى ابتدعها تحت مسمى الحدود لحماية مصالحه البترولية، وبرغم أنه رحل من المنطقة أى الاستعمار البريطانى بعد أن خلف وراءه شركات بترولية بريطانية، إلا أن مجئ الاستعمار الأمريكى المسيحى من خلال شركاته البترولية الاحتكارية، فقد أثريت هذه المنازعات بغية توسيع الحدود السياسية وبالتالى الحصول على امتيازات بترولية أكبر ومن هنا كانت قضايا ومنازعات الحدود السياسية، ولايمكن حل هذه القضية من جذورها إلا عن طريق الوحدة أو الاتحاد بين الكيانات العربية التى خلفها الاستعمار المسيحى وعمل على رعايتها، وقد يكون هناك آليات حضارية أخرى نحاول إلقاء الضوء عليها قبل الإقدام بالحل النهائى والشامل ألا وهى الاتحاد والوحدة القومية العربية وذلك قبل فوات الأوان أى قبل نضوب النفط خوفا ألا يكون هناك مجال أو مكان لكيانات النفط بعد نضوبها تحت ظل الوحدة القومية العربية والحكم للشعب العربى قبل أن يكون لحكامه.

تمثل النزاعات الحدودية فى مختلف بلدان العالم والكيانات العربية فى مقدمتها وهى واحدة من أهم المشكلات التى واجهت ولاتزال لها بقايا الدول حديثة الاستقلال بعد أن تخلصت من المستعمر الذي سيطر على أراضيها ومقدراتها وقسمت هذه المستعمرات طبقا لمعايير سياسية وتوزانات بين الدول الاستعمارية المسيحية، وأغفلت المعايير الجغرافية والعرقية واللغوية الخاصة بتلك المستعمرات وكأن الاستعمار أراد أن يضع ألغام النزاعات الحدودية قبل رحيله لأسباب ارتآها من وجهة نظره دون مراعاة لأى اعتبار آخر. ولم تكن الجزيرة العربية استثناء من هذه القاعدة ان لم تكن نزاعاتها الحدودية منشأها وتكوينها من الجزيرة العربية، وإنما مرجعها عوامل خارجية التكوين والأسباب، فإن التصدى لها ومواجهتها كان

لها خصوصية تتبع أساسًا خصوصية مجلس التعاون كتنظيم وكيان إقليمى يمثل نموذجًا متميزًا(١).

إن الراصد لخصائص التطور العام للخلافات ـ بصفة عامة ـ فيما يتعلق بمنازعات الحدود يمكنه أن يلاحظ ـ دون عناء ـ أن الكيانات المتنازعة قد لجأت إلى أساليب شتى بغية التوصل إلى تسوية هذه المنازعات. وقد تفاوتت هذه الطرق بين اللجوء إلى استخدام الأساليب القسرية بدرجاتها المتصاعدة حتى الحرب الشاملة، وبين استخدام أساليب التسوية السلمية بأدواتها المختلفة بدءًا من المفاوضات المباشرة ومرورا بالأشكال المختلفة لتدخل الطرف الثالث، وهى ماتعرف إجمالا بالأدوات الدبلوماسية وانتهاء بالتحكيم والقضاء الدوليين أو ما يعرف بالأدوات القانونية. كما هو معروف فإن الوسائل السياسية والدبلوماسية التى يلجأ إليها عادة لتسوية المنازعات الدولية عامة ومنها المنازعات المتعلقة بالحدود والمنازعات الإقليمية، تشمل مايلى: المفاوضات، المساعى الحميدة، الوساطة، التوفيق أو المصالحة، اللجوء إلى المنظمات الدولية. والملاحظ أن الاختيار من بين هذه الوسائل إنما يخضع فى الغالب الأعم من الأحوال لبعض الاعتبارات الخاصة، والتى قد تختلف من حالة إلى أخرى كأهمية النزاع موضوع الاهتمام وطبيعة العلاقات السياسية بين أطرافه والظروف والأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة. كما يلاحظ فى هذا الشأن أيضًا أن العمل الدولى قد استقر على أن الدول المتنازعة أو الطرف الثالث المتدخل لمحاولة إيجاد تسوية سلمية لنزاع دولى معين كثيرًا ما تلجأ فى الوقت ذاته إلى وسائل عدة تحقيقًا لهذا الغرض.

الطرق السلمية لحل قضايا الحدود السياسية العربية ـ العربية

تتعدد وتتنوع أشكال التسوية السلمية للمنازعات التى أضحت واحدة من المبادئ الأساسية فى هيكل المجتمع الدولى؛ ذلك أن تحريم اللجوء إلى استخدام

---

١ ـ مجلة آفاق المستقبل ـ العدد العاشر ـ نوفمبر ٢٠٠٠.

القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية اقتضى بالضرورة التأكيد على الطرق والأدوات البديلة لحل الخلافات وتسوية المنازعات بين وحدات المجتمع الدولى. لذلك نصت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة فى فقرتها الثالثة على أنه: يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والأمن والعدل عرضه للخطر. وقد أوضحت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة السبل والأدوات الواجب اللجوء إليها لتسوية المنازعات بالطرق السلمية فنصت على أنه: يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها.

يشير الواقع فى الجزيرة العربية إلى أن الدول قد سعت عقب استقلالها ـ فى غالب الأحوال ـ إلى محاولة علاج الأوضاع والمشكلات الناجمة عن طبيعة الحدود الموروثة مستخدمة فى ذلك الأدوات السلمية انطلاقا من مبررات خاصة، على أن فعالية هذه الأدوات قد تفاوتت أقدارها من النجاح والفشل بفعل عوامل رئيسية حكمت تلك الفعالية. يجب التمييز منذ البداية بين موقفين متمايزين ومتعارضين بشأن الحدود، هما: موقف الدول الراغبة فى الحفاظ على الوضع القائم والموروث عن الحقبة الاستعمارية. وموقف الدول الساعية إلى تغيير ذلك الوضع أو تعديله. وترجع أهمية ذلك التمييز إلى أنه يكشف مباشرة عن أهداف كل طرف من أطراف النزاع ومايسعى إلى تحقيقه عبر الأدوات المختلفة لإدارة النزاع وتسويته على أن ذلك الحكم العام لايمنع من أن ذلك الهدف الرئيسى لأى من الطرفين (المحافظ ـ الراغب فى التغيير) يخضع بذاته للتغيير والتعديل من خلال آليات التسوية السلمية المختلفة. وإذا كان الطابع العام لأهداف أطراف النزاع من اللجوء إلى التسوية السلمية يعكس قدرا من التمايز والاختلاف فى المصالح والأهداف فإن المبررات

التى تطرح فى هذا الصدد إنما تعكس روح التضامن والوحدة والحرص على الصالح المشترك. يمكن القول أن الدول فى سعيها إلى إدارة منازعاتها الحدودية وتسويتها سلميا إنما تستهدف تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية. وذلك بالتوصل إلى الموقع الصحيح للحدود بين الأطراف المتنازعة. بعبارة أخرى فإنه فى هذه الحالة يكون البحث والمفاضلة بين طرحين مختلفين وكاملين للحدود ويقتصر دور أداة التسوية السلمية ـ غالبا قانونية ـ على تبيان الموقع الصحيح من بينها ـ من واقع الأدلة والأسانيد والحجج المقدمة من أطراف النزاع. فعلى خلاف الحالة السابقة فإن الهدف فى هذه الحالة ليس اختيار ـ أو الاتفاق على ـ أحد المواقع المطروحة كحد بين أطراف النزاع، وإنما كشف غموض بعض النقاط (أو كل النقاط) الحدودية بين هذه الأطراف. وهو الغموض الذى قد يكون ناجما عن سوء التعيين أو التخطيط وتتشابه تلك الحالة مع السابقة فى أنها لاتهدف إلى إقامة حدود جديدة وإنما مجرد تبيان صحيح الحدود من واقع الوثائق والبيانات المقدمة. ويفترض إنشاء الحدود عدم وجود خط حدودى مسبق أو معترف به بين أطراف النزاع وبالتالى يلجأ أطراف النزاع إلى الطرق السلمية المختلفة بغرض تعيين وإقامة ذلك الخط. يعتبر تعديل الحدود أحد الأهداف التى يمكن اللجوء للأدوات المختلفة للتسوية السلمية بغرض تحقيقه. إذا ما تحقق الشرط الجوهرى وهو رضاء أطراف النزاع بذلك، ووفق الضوابط الخاصة باللجوء إلى أى من أدوات التسوية السلمية قد لايعتبر كافيا للجوء إلى أداة أخرى. من ذلك مثلا ما أقرته محكمة العدل الدولية فى أحد أحكامها من أنه: «لايجوز المطالبة قانونا بتعديل الحدود استنادا إلى أن منطقة الحدود اكتسبت أهمية لم تكن معهودة أو كان مشكوكا بها عند إنشاء الحدود». ولا يخفى أن اكتساب تلك الأهمية قد يكون دافعا إلى استخدام أدوات أخرى سلمية أو غير سلمية لتحقيق ذلك والتعديل. تهدف إدارة منازعات الحدود. تحديد الحدود الدقيقة والجيدة إلى ضبط الحدود بين الأطراف المتنازعة على أساسماينبغى أن يكون انطلاقا من معايير تأخذ فى اعتبارها الظاهرات الطبيعية والعوامل

البشرية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالحدود بين الدول المتنازعة. تلك هى أهم أهداف اللجوء إلى إدارة المنازعات وتسويتها سلميا وإن كان البعض يضيف هدفا آخر، وهو التعويض Compensation بمعنى تعويض الطرف الذى تولدت له مصلحة معينة فى جزء من الإقليم المتنازع عليه فى حالة التوصل عبر أى من أدوات التسوية السلمية إلى عدم تبعيته له. إلا أن ذلك الرأى غير صحيح. ذلك أن التعويض لايعتبر بذاته هدفا من أهداف التسوية فى غالب الأحوال. وإنما هو فى أغلب الحالات أثر تابع من آثار تحقيق أحد الأهداف السالف بيانها[1].

تتمثل المبررات القانونية فى مجموعة القواعد القانونية التى نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية، وكذلك المعاهدات الجماعية والثنائية التى تواترت على حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى إدارة العلاقات بين وحدات المجتمع الدولى، والحض على التسوية السلمية لما يثور من منازعات. الأمر الذى أصبح يمثل حجر زاوية فى بناء النظام القانونى الدولى. وإذا كان الالتزام بحظر استخدام القوة الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة ـ فى جوهره التزام سلبى الطابع بمعنى أنه يقتضى تحقيق نتيجة سلبية مؤداها الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. فإن المواثيق الدولية والإقليمية تزخر بنصوص تحث على ضرورة اللجوء إلى الأدوات السلمية فى إدارة المنازعات بصفة عامة ومن بينها منازعات الحدود وتسويتها. من ذلك المادة ٢/ ٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة. يذهب أكثر الباحثين والدارسين لأدوات إدارة المنازعات وتسويتها سلميا إلى تقسيم هذه الأدوات إلى نوعين رئيسيين هما: الأدوات الدبلوماسية والأدوات القانونية. ويقصد بالأدوات الدبلوماسية المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع أو عبر مساعدة طرف ثالث، وهى المساعدة التى تأخذ صورا مختلفة أبرزها وأكثرها ذيوعا الوساطة بأشكالها (فردية، ثنائية، جماعية)، أما الأدوات القانونية فيقصد بها أداتين أساسيتين هما: التحكيم Arbitration والقضاء Jurisdication وتشير الشواهد إلى

١ ـ محمد عاشور مهدى ـ المرجع السابق ص١٣٠.

أن الدول الإفريقيـة قد استخـدمت كلا النوعين من الأدوات فى إدارتها لمنـازعاتها المختلفة، ومن بينها منازعات الحدود. وفيما يلى عرض لطبيعة ودور هذه الأدوات فى إدارة المنازعات وتسويتها توصلا إلى الحكم على درجة فعاليتها فى هذا الشأن. إن أبرز أشكال الأدوات الدبلومـاسية لإدارة المنازعـات وتسـويتهـا سلمـيا همـا المفاوضات ومساعدة طرف ثالث[1].

المفاوضات المباشرة:

تعرف المفاوضة ـ كـوسيلة من وسائل التسوية السلميـة للمنازعات الدولية ـ بأنهـا تعنى الالتقـاء المباشـر من جانب الأطراف المتنازعـة بهدف حل منازعـاتهم سلميًا، وذلك دون تدخل أى طرف ثالث. ومن تطبيـقات اللجوء إلى المفاوضات لتسوية مـنازعات الحدود والمنازعات الإقليمـية، المفاوضات الثنائيـة التى جرت فى السنوات الأخيـرة بين المملكة العربية السـعودية والجمهـورية اليمنية لتـسوية بعض الخلافات الحـدودية المشتركة. غيـر أنه قد يحدث أن تجرى المفاوضـات بشكل غير مباشر بين الأطراف المتنازعة. والواقع أنه عادة مايثـور الحديث عن مفاوضات غير مبـاشرة فى الحـالات التى يرفض فيـها أحد الأطراف الجلوس مـع الطرف الآخر للتفـاوض. ومن ذلك مثلا أن إسرائيل قـد ظلت وحتى عهـد قريب ترفض فكرة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعبرت عن استعدادها فقط للتفاوض مع الأردن أو مع أى دولة عربية أخرى.

استنتج بعض الباحثين وبحق أن المفـاوضات ليست إجراء شكليا، وإنما لابد من توافر النية الحقيقية والاستعداد الكافى لدى الأطراف المعنية للوصول إلى تسوية مقـبولة. والواقع أن إدراك أهميـة قيام أطراف النزاع أنفـسهم بالعـمل على إيجاد تسويـة ودية له هو الذى يفسـر لنا العلة التى من أجلهـا تحرص بعض الاتفـاقات والمواثيق الدوليـة ـ كميـثاق الأمم المتـحدة مثـلا ـ على أن تجعل من الـلجوء إلى

---

١ ـ محمد مهدى عاشور ـ نفس المرجع ص١٣٧ .

المفاوضـــات شرطًا أساسيــا لابد من استنفاده قـبل التفكير فى اللجـوء إلى وسائل أخرى لتسوية المنازعات ومنها الوسائل القانونية. ومع ذلك فالملاحظ أن المفاوضات قد لاتفلح وحـدها فى التقريب بين وجهـات النظر المتعارضـة للأطراف المتنازعة، وقد يعـزى ذلك إلى عدم تمكن هذه الأطراف من الاتفاق مبـاشرة على حل وسط مقـبول نتيـجة لإصرار طرف منهـا ـ مثلا ـ على رفض تـقديم أى تنازلات يراها الطرف الآخر ضرورية. كمـا قد يعزى ذلك أيضًا إلى حقيـقة أن حل النزاع القائم قد يقتضى البـحث فى بعض الجوانب القانونية والفنية الدقيقـة التى قد يتعذر على الأطراف أنفسهم الفصل فـيها من خلال المفاوضات، وبالذات فـيما لو كان النزاع يستلزم مثلا مناقشة الحجج أو الأسانيد القانونية التى يستند إليها كل طرف ويؤسس عليهـا موقفـه. والحق أنه إذا كان هذا الاستـنتاج بشأن مـدى فاعلية المفـاوضات كوسيلة سلمـية لتسوية المنازعــات يكاد يصدق على المنازعات الدولية عـامة، فإنه يصدق بصــفة خاصة على منازعـات الحدود والمنازعات التى تنشب بسـبب وجود مطالبـات إقليمـيــة متـعارضـة، ويمكن تفـسيـر الدور المحـدود الذى تضطلع به المفاوضات فيـما يتعلق بهذا النوع من المنازعات، أى منازعـات الحدود والمنازعات الإقليمية، بإرجاعه إلى حقيقـة أن نجاح المفاوضات يظل فى التحليل الأخير مرتهنًا بتوافر عدة عوامل[1].

فإضافة إلى العامل الخـاص بأهمية النزاع وطبيعة العلاقات السيـاسية القائمة بين أطرافه، هناك أيضًا العامل الخاص بتوافـر ـ أو عدم توافر ـ الرغبة الجدية لدى هذه الأطراف أو لدى بعضها فى العمل من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع، ومن ذلك مثلا أن عـدم قبول إيران لمبدأ المفاوضـات مع الإمارات العربية المتـحدة بشأن النزاع القائم بينهما حاليا حول أحقيـة السيادة على الجزر العربية الثلاث المحتلة فى الخليج العربى (طنب الكبرى، وطنب الصغـرى، وأبوموسى)، هو الذى يفسر لنا بقـاء هذا النزاع دون حل منذ عـام ١٩٧١. فـمـا هو جـدير بالذكـر فى شـأن

---

١ ـ أحمد الرشيدى ـ المرجع السابق ص١٨.

محاولات إيجـاد تسوية سلمية لهـذا النزاع أن الإمارات العربية المتـحدة قد بذلت جهوداً حقيقية متكررة لفتح الباب أمام المفاوضات الثنائية بينها وبين إيران[1]. ومن هذه الجهود مثلا قيـام الإمارات العربية المتحدة فى سبتمبـر ١٩٩٢ بترتيب اجتماع ثنائى عقـد فى أبو ظبى تبعـه بعد ذلك اجـتماع لاحق فـى الدوحة، وذلك لحث إيران على القبول بمبدأ التـفاوض والامتناع عن استخدام القـوة المسلحة أو التهديد باستخدامـها. والشىء الذى يثير الانتباه حقيـقة بشأن الموقف الإيرانى السلبى إزاء هذه المبادرات الإيجابيـة هو أن هذه السلبية قد تمت فى الوقت الذى لم تقـدم فيه حكومة الإمـارات أى شروط مسـبقة لبـدء التفاوض مع إيران لحـل النزاع بطريقة سلمية، كـما لم تمانع حكومة الإمارات العربيـة المتحدة فى قبول مـبدأ عرض هذا النزاع على محكمـة العدل الدولية للفصل فـيه طبقا للقانـون الدولى. كذلك فإن النزاع اليمنى ـ السعودى بشأن الحدود المشتركة والذى تصاعدت حدته فى السنوات الأخيرة لم تـكن ممكنة محاصرته والحـيلولة دون تفاقمه إلا بعـد أن اتفق الطرفان على وجـوب العمل على إيجـاد تسوية سلمـية له من خـلال المفاوضات الثنـائية المباشرة. ومع كل ذلك فـإن المفاوضات كثيراً مـا تكون الوسيلة الأولى التى يعول عليها فى التمهيد لاتفاق الأطراف المتنازعة على اختيار وسيلة أخرى أكثر ملاءمة، كما هى الحال مثلا بالنسبـة إلى المفاوضات التى تسبق اتفاق الأطراف المتنازعة على توقيـع مشارطة الـتحكيم التى يتم بمقـتضـاها عرض النزاع على التـحكيم الدولى لتسويته بحكم ملزم، ومثالها المفاوضـات المصرية ـ الإسرائيلية التى مهدت للتوقيع على مشارطة التحكيم الخاصة بطابا عام ١٩٨٦. والواقع أنه فيما يتعلق بهذا الدور التمهيدى الذى تضطلع به المفاوضات فى مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية عمـومًا، فقد اسـتقر الرأى، فقـهًا وقضاء، علـى القول بأن ثمة مايمكن وصـفه «بالالتزام بـالتفاوض» الذى يتـعين على أطراف النـزاع الوفاء به قبل الـلجوء إلى تسويته ـ أى هذا النزاع ـ عن طريق قبول تدخل طرف ثالث، أن الالتزام بالتفاوض

١ ـ أحمد الرشيدى ـ نفس المرجع ص١٩.

يعد ضـروريا على الرغم من أنه قد لايؤدى فى جـميع الأحـوال إلى التوصل إلى التسوية المرغـوب فيها؛ وذلك لأنه يساعد بلاشك على تهـدئة الموقف وفتح الباب أمام إمكانية استئناف جهود التسوية.

يمكن القـول بأن عـجز الأطراف المتنـازعة بالنسـبـة إلى أى نزاع دولى عن التوصل إلى اتفاق يـنهى هذا النزاع من خلال المفاوضات المبـاشرة، هو الذى يعد بمنزلة الشـرط الموضوعـى الذى قد يسـوغ لطرف دولى ثالث مـحايد المبـادرة إلى التـدخل من أجل المسـاعـدة على إيجـاد تسـوية له والحـيلولة قـدر الإمكان دون تصعيده. واصطلاح الطرف الثالث (The Third Party) قد جرى استخدامه بصفة عامة من جـانب دارسى العلاقات الدولية للإشـارة إلى الحالة التى تقرر فيهـا جهة دولية مـعينة يفتـرض فيهـا الحياد - ولو من الـناحية الرسـمية على الأقل - القـيام بمحاولة التدخل لدى أطراف نـزاع دولى معين آملا فى التوصل إلى تسـوية سلمية له. وتفسر محاولة التدخل هذه بإرجاعها إلى أسباب خاصة يقدرها الطرف الثالث المعنى، والتى تكون فى التحليل الأخـير ذات صلة بمصالحه ذاته. وطبقا لما اسـتقر عليه العمل الدولى فى هذا الخصـوص فإن الطرف الثالث قد يكون دولة واحدة أو أكثـر - كبرى أو مـتوسطة أو حتى صـغرى - وقد يكون منظمـة دولية إقليمـية أو عالمية، كما أنه يمكن أن يكون شخصية دوليـة لها مكانتها المعتبرة. وعادة مايكون تدخل الطرف الثالث فى مجـال التسوية السلمية للـمنازعات الدولية، بما فى ذلك منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية، مدفوعا بالرغبة فى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الآتية[1].

أ - تيسير الاتصال بين الأطراف المتنازعة، ويستمد هذا الهدف أهميته من أن الصعوبة فى حل النزاع الدولى قد ترجع فى بعض الأحيان - ولو جزئيا - إلى عدم وجود اتصـال مباشر بين الـدول المتنازعة؛ وعلى ذلك تصبح هناك ضـرورة ملحة لتغيير طبيعة نظرة الدول بعضها إلى بعض كخطوة أولى من أجل حل هذا النزاع.

---

١ - أحمد الرشيدى - نفس المرجع ص٢٠.

ب ـ تسهيل تقديم التنازلات ومحاولة تبريرها، فقد تصر الأطراف المتنازعة أو أحدها على عدم تقديم أى تنازلات قد يكون من شأنها إفساح المجال للوصول إلى تسوية للنزاع؛ وذلك لأسباب نفسية بحتة، أو لأسباب تتعلق باعتبارات المكانة أو خشية أن يفسر ذلك بأنه علامة ضعف. والواقع أن مثل هذا الإصرار قد يوجد حتى رغم عدم معارضة مبدأ تقديم التنازلات من حيث الأصل، بل رغم وجود نية صادقة لدى الأطراف المتنازعة، ولدى الطرف الذى يرفض عمليا تقديم أى تنازلات من جانبه بصفة خاصة، فى العمل على إيجاد تسوية سلمية للنزاع، وإزاء هذا الوضع قد تجد الأطراف المتنازعة فى الطرف الثالث مخرجًا لها من هذا الموقف النفسى المعقد، وإن شئت فقل من هذا الجمود السياسى، ومن ثم لايترددون فى قبول تدخله بأى صورة كانت.

جـ ـ ويتصل بالهدف السابق الذى يسعى إليه الطرف الثالث من وراء تدخله فى مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية هدف آخر يتمثل فى قيامه بتقديم الضمانات اللازمة لاحترام كل طرف من الأطراف المتنازعة لتعهداته الدولية. ويندرج ضمن نطاق هذا الهدف الأخير أى محاولة يقوم بها الطرف الثالث لتعويض أحد الأطراف المتنازعة أو بعضها عن التنازلات المقدمة من جانبه.

تعتبر المفاوضات المباشرة ـ من الناحية النظرية ـ من أفضل الوسائل السلمية لإدارة المنازعات الدولية وتسويتها انطلاقا من حقيقة أساسية مؤداها أن أطراف النزاع هم الأقدر على فهم ظروف النزاع وملابساته، وقد استخدمت الكيانات العربية المفاوضات فى إدارة منازعات الحدود سواء لتسوية ما هو مثار منها أو السعى لتلافى نشوبها. ولذا يجدر التمييز بين المفاوضات بشأن المنازعات المتعلقة بإدارة الحدود (أى بشأن انتقالات الأفراد والأشياء على الحدود وغيرها من الوظائف الفنية» وبين المفاوضات بشأن موضع الحدود وتبعيتها لهذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع، حيث تشير الخبرة العربية إلى أن المفاوضات بشأن انتقالات الأفراد والأشياء عبر الحدود وهى الانتقالات التى كثيراً ما تسببت فى حوادث ومناوشات

حدودية كانت فى أغلب الأحوال كثيرة وناجحة فى التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن إدارة الحدود المشتركة. وإذا كانت المفاوضات المباشرة كأداة لإدارة المنازعات الحدودية وتسويتها سلميا قد حققت نجاحا على صعيد المنازعات والتى فى مجملها تتعلق بإدارة الحدود فإن هذه الأداة - المفاوضات - كانت أقل فعالية فيما يتعلق بالتنازع على الحدود ذاتها كما تشير إلى ذلك خبرة النزاع الحدودى بين الجزائر والمغرب.

فالنزاع الحدودى الذى شاب العلاقة بين المغرب والجزائر بالتوتر كان محل مفاوضات مباشرة بين الجانبين منذ مطلع الستينيات، حيث أجرى الملك الحسن الثانى مفاوضات مباشرة مع ممثلى حكومة الجزائر المؤقتة، إلا أنه مع استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ تنصلت الأخيرة من جانبها من تلك الاتفاقات بشأن تسوية النزاع بدعوى أن هذه الاتفاقيات غير ملزمة ونشبت الحرب بين الجانبين عام ١٩٦٣، وبعد عدة وساطات تم عقد لقاء بين الملك الحسن الثانى والرئيس الجزائرى أحمد بن بيلا فى أبريل ١٩٦٥ وجددت حكومة الجزائر تعهداتها السابقة بالدخول فى مفاوضات مباشرة بشأن الحدود المشتركة إلا أنه مع الإطاحة بحكومة أحمد بن بيلا عاد النزاع ليطفو على السطح من جديد خاصة وإن اتفاق أبريل ١٩٦٥ كان من بين الأسباب المعلنة للإطاحة بالحكومة السابقة فى الجزائر. ومرة أخرى تم الترتيب لقمة ثنائية بين كل من الملك الحسن ملك المغرب والرئيس هوارى بومدين الحاكم الجديد للجزائر، وقد تم عبر هذه القمة التى عقدت فى مطلع السبعينيات التوصل إلى اتفاقية مشتركة بشأن الحدود عام ١٩٧١ إلا أن تفجر الخلافات بين البلدين عام ١٩٧٢ بشأن الصحراء الغربية أطاح بكافة فرص إجراء مفاوضات ثنائية جادة وفاعلة وأدى موت الرئيس هوارى بومدين إلى فشل محاولات إعادة المفاوضات بين الجانبين وتأجلت القمة الثنائية التى كان مقررا لها الانعقاد فى نهاية عام ١٩٧٨ إلى أجل غير مسمى. وقد توقع الملك الحسن مرونة أكثر من جانب الحاكم الجديد للجزائر (الرئيس الشاذلى بن جديد) إلا أن ذلك

التوقع لم يصادف نجاحا فى الواقع حيث أدت رغبة الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد فى توطيد مركزه داخليا إلى اتجاهه نحو التشدد بشأن قضايا السياسة الخارجية لاسيما فيما يتعلق بذلك النزاع الحدودى. وقد تطلب الأمر خمس سنوات من جمود الموقف قبل إجراء قمة ثنائية بين ملك المغرب ورئيس الجزائر عام ١٩٨٣. ورغم الآمال والتوقعات التى أحاطت هذه القمة وعلقت عليها وعلى ما أسفرت عنه من اتفاقات إلا أنه سرعان ماتبدى فشل المفاوضات بصورة سريعة وتبادل الطرفان الاتهامات بالخيانة. وفى مايو ١٩٨٧ عقدت قمة أخرى بمساندة ودعم الملك فهد بن عبدالعزيز ملك السعودية وأتبع ذلك عقد لقاء آخر فى عام ١٩٨٨، وتلته أخرى فى مراكش فى فبراير ١٩٨٩ فى إطار الاحتفال بافتتاح الاتحاد المغاربى العربى. وقد كشفت هذه الاجتماعات عن أهمية وضرورة دور الطرف الثالث فى إدارة المنازعات وتسويتها سلميا حيث يقوم ذلك الطرف بدور الشاهد والكفيل لأطراف النزاع بما يتيح إمكانية حل النزاع وتسويته على نحو فعال[1].

تأخذ إدارة المنازعات وتسويتها بمساعدة طرف ثالث عدة صورة هى الوساطة والتوفيق، والتحقيق، والمساعى الحميدة، إلا أن أهم وأبرز تلك الصور وأكثرها شيوعا على الساحة العربية الوساطة. ويشير مفهوم الوساطة إلى قيام جهة دولية معينة بمحاولة التقريب بين أطراف النزاع ليس عن طريق جمعهم على مائدة المفاوضات فقط كما هو الشأن فى المساعى الحميدة، وإنما بطرح مقترحات توفيقية محايدة يكون من شأنها المساهمة فى التوصل إلى حل وسط مقبول من الأطراف المتنازعة، عبر تقليص فجوة عدم الثقة وعوامل الخطر المتوقعة من قيام اتصالات بين الأطراف المتنازعة، ذلك أنه لما كان النزاع لايعتمد فقط على القضية محل النزاع وإنما تتداخل فى صنعه كافة أبعاد ومستويات العلاقة بين الجانبين المتنازعين، فإن فجوة عدم الثقة فى وعود وعهود الطرف الآخر تتناسب طرديا مع درجة سوء

١ ـ محمد مهدى عاشور ـ المرجع السابق ص١٣٩.

العلاقة بين الجانبين المتنازعين وتزداد بالتالى الحاجة لوجود ضامن وكفيل خارجى، وبالتالى يصبح الوسيط هو معامل الثقة والضمان لكلا الطرفين. وتأخذ الوساطة فى التطبيق العملى صورتين أساسيتين هما: «الوساطة الفردية» والوساطة الجماعية، وقد مورست الوساطة بنوعيها فيما يتصل بالمنازعات العربية بصفة عامة ومنازعات الحدود بصفة خاصة. يقصد بالوساطة الفردية قيام دولة واحدة ممثلة فى حاكمها فى أغلب الحالات بالتوسط بين الأطراف المتنازعة وطرح مقترحات لحل وتسوية النزاع. وغالبا مايكون الوسطاء من الدول المجاورة لأطراف النزاع أو من ذات النطاق الإقليمى الفرعى، أو النسق الثقافى والخبرة الاستعمارية، وإن لم يكونوا من الدول الملاصقة مباشرة لأطراف النزاع الحدودى لما قد يكون من نزعات فى غالب الأحوال بين هذه البلدان الملاصقة وبعض الأطراف المتورطة فى النزاع موضع الوساطة من خلافات تحول دون وساطة البلدان الملاصقة[1].

المساعى الحميدة هى أبسط صورة من صور تدخل الطرف الثالث للوصول إلى تسوية سلمية لنزاع دولى معين، وذلك من خلال بذل المساعى للتقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة وحثها على قبول مبدأ التفاوض المباشر أو الاتفاق على عرض النزاع على جهة دولية معينة لتسويته بوساطتها. ويقف دور الطرف الثالث هنا عند هذا الحد حيث إنه لايشترك فى المفاوضات ـ بفرض إمكان الاتفاق على إجرائها ـ كما أنه لايبدى أى رأى بشأن طريقة التسوية. والملاحظ أن العمل الدولى قد استقر على اللجوء إلى المساعى الحميدة لتسوية العديد من المنازعات الدولية بما فى ذلك منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية. وعادة ما تتركز جهود المساعى الحميدة فى محاولات حث الأطراف المتنازعة على بدء المفاوضات المباشرة، والتى قد يكون من المتعذر البدء بها قبل تدخل الطرف الثالث.

ومن التطبيقات التى تكشف عنها خبرة العمل الدولى فيما يتعلق بدور المساعى الحميدة فى تسوية منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية، المساعى الحميدة

---

١ ـ محمد مهدى عاشور ـ نفس المرجع ص١٣٩ .

التى قام بها الأمين العام للأمم المتحدة من خلال إيفاده مبعوثًا شخصيًا له ـ فيما يتصل بمحاولات تسوية نزاع الحدود الذى نشب فى أوخر الخمسينيات من القرن العشرين بين كمبوديا وتايلند، وهى المساعى التى أسفرت عن إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين الدولتين، ومهدت لاتفاقهما على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية للفصل فيه بحكم ملزم. ومن أمثلة هذه المساعى الحميدة أيضًا تلك الجهود التى قام بها الرئيس المصرى حسنى مبارك لمحاولة تسوية النزاع بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية بشأن بعض أجزاء الحدود المشتركة بينهما عام ١٩٩٢، وهى الجهود التى كللت بالنجاح حيث تمكنت الدولتان من التفاوض والتوصل إلى تسوية ودية لهذا النزاع؛ فقد أسفرت هذه الجهود عن توصل قيادتى الدولتين بحضور الرئيس المصرى خلال الاجتماع المشترك الذى عقد بالمدينة المنورة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ إلى إبرام اتفاق نص على ما يلى[1].

أولا: تنفيذًا للاتفاق الحدودى المعقود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر فى ١١ شعبان لعام ١٣٨٥هـ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٦٥م، تم الاتفاق على إضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين يبين فيها خط الحدود النهائى والملزم لكلا الطرفين.

ثانيا: تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقًا للمادة الخامسة من هذا الاتفاق يناط بها تنفيذ اتفاق عام ١٩٦٥م بجميع بنوده وأحكامه وما جاء فى هذا البيان المشترك، وتكليف هذه اللجنة بوضع علامات الحدود طبقًا للخريطة المرافقة، ولها أن تستعين فى عملها بشركة مسح يتفق عليها، وبحيث تنتهى اللجنة من إنجاز خريطة نهائية يوقع عليها الطرفان، وتعتبر هذه الخريطة نهائية وجزءًا لايتجزأ من اتفاق عام ١٩٦٥.

ثالثًا: تنتهى اللجنة من إنجاز مهامها المذكورة خلال عام واحد من تاريخ توقيع هذا البيان المشترك. والواقع أنه بصدور هذا البيان المشترك الذى وقع عليه

١ ـ أحمد الرشيدى ـ المرجع السابق ص٢٤.

وزيرا خارجية المملكة العربية السعودية ودولة قطر، إضافة إلى وزير خارجية جمهورية مصر العربية يكون الخلاف القطرى ـ السعودى قد أمكنت تسويته وديًا. والوساطة الجماعية هى تلك التى تقوم بها أكثر من دولة وفى غالب الأحيان يتم هذا النوع من الوساطة فى إطار منظمة دولية وتعتبر جامعة الدول العربية هى الهيئة المؤسسية الجماعية الرئيسية المختصة بإدارة المنازعات العربية وتسويتها بموجب المواثيق الرسمية، وذلك على الرغم من أنه كثيراً ما تعاونها فى ذلك جهود المنظمات الفرعية الأضيق نطاقا كمجلس التعاون. فالمنظمة الأخيرة وأمثالها من المنظمات الفرعية الأخرى وإن لم تهدف بالأساس إلى تسوية المنازعات إلا أنها تتيح آلية يمكن من خلالها أو فى إطارها التقاء الأطراف المتنازعة على هامش أعمال المنظمة والتفاهم بشأن تسوية الصراع. وتتم الوساطة الجماعية فى إطار جامعة الدول العربية بأحد شكلين: الأول هو وساطة اللجان المختصة بالتعامل مع النزاعات والمنصوص عليها فى ميثاق الجامعة. والشكل الثانى هو الوساطة عن طريق لجان خاصة يتم إنشاؤها خصيصا عند نشوب النزاع[1].

كما لايخفى فى هذا الخصوص أيضًا دور الدبلوماسية الجماعية فى إطار مجلس التعاون لمحاولة التوصل إلى تسوية ودية للنزاع على الحدود سواء بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية (وهو النزاع الذى نشب عام ١٩٩٢ وتمت تسويته فعلا) أو بين دولتى قطر والبحرين (وهو النزاع الذى أسفرت جهود الوساطة المشار إليها عن اتفاق الدولتين على القبول بعرضه على محكمة العدل الدولية للفصل فيه طبقًا للقانون وبحكم ملزم). ومما هو جدير بالذكر فى شأن هذا النزاع الأخير أن مجلس التعاون كان قد أناط بالمملكة العربية السعودية مهمة الوساطة بين طرفى النزاع باعتبارهما عضوين فى المجلس. وبناء على هذا التكليف فقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودًا متواصلة محاولة تهدئة الوضع بين الدولتين المتنازعتين منذ ابريل ١٩٨٦. وقد قدر للدبلوماسية السعودية أن تحقق بعض النجاح فى هذا

١ ـ محمد مهدى عاشور ـ المرجع السابق ص١٤٤.

الخصوص، حيث تمكنت من جمع وزيرى خارجية الدولتين على مائدة المفاوضات فى الرياض، وقد تقدمت المملكة العربية السعودية أثناء ذلك بمقترحات فى مايو ١٩٨٦ تضمنت ما يلى[1]:

١ ـ القيام فوراً بإعادة الوضع على حدود الدولتين إلى ما كان عليه قبل ٢٦ ابريل ١٩٨٦.

٢ ـ التعهد بعدم استخدام القوة العسكرية مرة أخرى، وبما يسمح بإعطاء الفرصة للمساعى المبذولة لحل النزاع بطريقة سلمية.

٣ ـ تشكيل هيئة مشتركة تقوم بمهمة الإشراف على عملية إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٦ ابريل ١٩٨٦، وعلى القيام بعملية الرقابة العسكرية.

٤ ـ يتم بحث النزاع الناشب وفقًا لقواعد القانون الدولى العام وفى ضوء الحقائق التاريخية الثابتة، ولتحقيق ذلك فإنه يتعين أن تبادر الدولتان المتنازعتان إلى جمع وإعداد كل مايتوافر لديهما من وثائق وأدلة بشأن أحقية كل منهما فى المناطق المتنازع عليها. وقد استجابت الدولتان لهذه المساعى لمجلس التعاون الجماعية ـ وكما عبرت عنها المساعى السعودية ـ وانسحبت قواتهما بموجب ذلك إلى المواقع التى كانت عليها قبل ٢٦ ابريل ١٩٨٦. وعندما ثار موضوع النزاع من جديد عام ١٩٩١، فإن الدبلوماسية الجماعية فى إطار مجلس التعاون قد نجحت فى حث الدولتين على القبول بمبدأ التسوية القانونية لهذا النزاع بعرضه على محكمة العدل الدولية، وكما سلفت الإشارة إليه.

على أن كل هذه الأسباب لاتحول بالضرورة دون إمكان قيام بعض المنظمات الدولية ـ وبخاصة الإقليمية منها ـ بخطوات إيجابية فيما يتعلق بالتسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات المتعلقة بمطالبات إقليمية. فناهيك عن حقيقة أن بعض هذه المنظمات قد اضطلع بالفعل بدور ملحوظ فى تسوية بعض أنواع هذه

---

١ ـ أحمد الرشيدى ـ المرجع السابق ص٣١.

المنازعات (مثلا دور جامعة الدول العربية فى الأزمة العراقية ـ الكويتية الأولى بشأن الحدود عام ١٩٦١) يمكن القول أيضًا بأن هذه المنظمات تستطيع أن توفر الإطار الموضوعى الذى يتيح لأطراف النزاع فرصة التفاوض سواء المباشر أو بمساعدة أطراف ثالثة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية مقبولة له. وهنا لايستطيع احد ان ينكر حقيقة أن الجهود الدبلوماسية المكثفة التى بذلت فى إطار مجلس التعاون مثلا هى التى كانت وراء قبول كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر التفاوض بشأن النزاع على الحدود بينهما، كما أن هذه الجهود ذاتها هى التى يمكن أن تفسر لنا ـ إلى جانب أسباب أخرى ـ موافقة دولتى قطر والبحرين على اللجوء إلى القضاء الدولى لتسوية نزاعهما بشأن الحدود البحرية المشتركة، وذلك على نحو ماتقدم. وعلى أية حال فإن تقويم جهود المنظمات الدولية ـ ومنها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون ـ فى مجال التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية، إنما يجب أن يأخذ فى الاعتبار مدى قدرة هذه المنظمة الدولية أو تلك على التعامل الإيجابى مع المنازعات التى تثور ضمن نطاق العلاقات المتبادلة بين أعضائها على وجه العموم، ومن ثم فإن العيوب الكثيرة التى تشوب ميثاق جامعة الدول العربية مثلا تحد من قدرتها على الاضطلاع بوظيفتها فى مجال التسوية السلمية للمنازعات عمومًا ـ كاشتراط الإجماع كصيغة لاتخاذ القرارات المهمة فى مجلس الجامعة والطبيعة السياسية الغالبة لهذا المجلس ـ هى ذاتها التى تحد من دورها فيما يتعلق بمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية[1].

دور الجامعة العربية فى حل قضايا الحدود العربية ـ العربية

تعد منازعات الحدود من أهم عوامل إثارة النزاعات بين الدول وبالتالى الصراع السياسى بينها. وهذا الأمر ينطبق على نزاعات الحدود العربية، فتلك القضايا كانت مصدرا من مصادر الصراعات العربية. وستظل مصدرا من مصادر الصراع بين الدولة العربية مالم تسو تسوية حقيقة وعادلة. ولما كنا بصدد بيان دور

---

١ ـ أحمد الرشيدى ـ نفس المرجع ص٣٤.

جامعة الدول العربية في تسوية منازعات الحدود العربية فإننا سنعالج ذلك في ميثاق جامعة الدول العربية وتسوية النزاعات العربية. دور جامعة الدول العربية في تسوية منازعات الحدود العربية ثم خاتمة.

ميثاق جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية:

يعتبر مبدأ التسوية السلمية من المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات المتبادلة بين الدول. ولذلك فقد كان مبدأ التسوية السلمية للمنازعات من الأمور التي استغرقت جزءا كبيرا من اهتمامات المفكرين في مختلف مراحل التاريخ، ومنذ ظهور المجتمعات السياسية المنظمة. ومع انتشار ظاهرة التنظيم الدولي والمنظمات الدولية في العصر الحديث، اكتسبت قضايا المحافظة على السلام والأمن التسوية السلمية للمنازعات، أهمية خاصة إذ أصبحت من المهام الأولية لأية منظمة دولية. ولذلك فقد أصبحت من المهام الرئيسية لأي منظمة إقليمية، تسوية ماقد ينشأ من منازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة كما أنها إذا تحولت إلى صراع مسلح، فلربما أدت إلى تفكك المنظمة، وإلى تقسيمها شيعا وأحزابا بين مؤيد ومعارض لكل من الجانبين المتنازعين. أما بالنسبة إلى جامعة الدول العربية، فعندما أنشئت الجامعة عام ١٩٤٥، كانت الأيديولوجية السائدة في العالم العربي، هي «حكم القانون»، إذ كانت القيادات العربية في ذلك الوقت، متأثرة إلى درجة كبيرة، بالمذاهب الدستورية الغربية، وبروح وفلسفة عصبة الأمم. ولذلك اعتقدت تلك القيادات أن الخلافات التي قد تستجد بين الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لابد أن تتم تسويتها أمام القاضي الدولي أو الحكم الدولي. وتكفي قراءة الأعمال التحضيرية، ومحاضر الجلسات السابقة على إصدار ميثاق ٢٢ مارس ١٩٤٥ التأسيسي للجامعة، لكي يدرك المرء مدى دفاع كثير من الوفود العربية، خاصة المصرية والعراقية منها، عن مبدأ التحكيم الإجباري، في حالة نشوب نزاع عربي بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجامعة العربية. إلا أن هذا الاتجاه، لقي

معارضة قوية من جانب وفود عربية أخرى مشتركة فى مفاوضات إنشاء الجامعة العربية، وبصفة خاصة الوفد اللبنانى الذى طالب بضرورة الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء فى المنظمة الإقليمية العربية. وجاء الحل التوفيقى بين الاتجاهين، المنادى بالتحكيم الاجبارى، والرافض له من حيث المبدأ، فى نص المادة الخامسة من ميثاق ٢٢ مارس ١٩٤٥ التى نصت على مايلى[١]:

«لايجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر بين دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لايتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأت الدول المتنازعة إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا وملزما، وفى هذه الحالة لايكون للدول التى وقع بينها الخلاف، الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أى دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما. وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء» ويتضح من تلك المادة، الطابع التقليدى الذى كان يحكم فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية. فتحكيم مجلس الجامعة أو وساطته، غير ملزمين دون موافقة أطراف النزاع، كأن دبلوماسية الجامعة العربية محدودة بالحدود التى تضمنتها هذه المادة الخامسة المذكورة. وحتى عندما أبرمت الدول العربية فيما بينها، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى ١٧ يونيو ١٩٥٠. وجاء فى المادة الأولى من المعاهدة مايلى:

«تؤكد الدول المتعاقدة ـ حرصا على دوام الأمن والسلام واستقرارها ـ عزمها على فض جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية، سواء فى علاقاتها المتبادلة فيما بينها، أو فى علاقاتها مع الدول الأخرى. ولئن كانت هذه المادة الجديدة قد جاءت لتخفيف حدة القيود التى تضمنتها المادة الخامسة بين ميثاق جامعة الدول العربية،

---

١ ـ عمر عز الرجال ـ جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية ـ السياسة الدولية ـ العدد ـ ١١١ ـ يناير ١٩٩٣ ص٢٠٢.

إلا أنها لم تغير الوضع تغييرا حقيقيا. ومازالت ولاية الجامعة العربية فى تسوية المنازعات العربية اختيارية محضة، مرتهنة بموافقة الدول الأطراف فى النزاع، أو عدم موافقتها على ذلك.

دور جامعة الدول العربية فى تسوية منازعات الحدود العربية:

إن الجامعة العربية بنيت على أساس احترام استقلال وسيادة كل دولة عربية، وبالتالى جاءت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة والخاصة بتسوية المنازعات على استبعاد المنازعات التى تتعلق باستقلال وسيادة الدول العربية وفقا لتلك المادة. وبالتالى فهى تستبعد منازعات الحدود، ولما كانت معظم الدول العربية لم تكن قد استقلت وقت قيام جامعة الدول العربية، وبالتالى لم تكن حدودها قد استقرت بفعل الاستعمار، فإن قضية الحدود العربية ظلت معلقة. ولكن نفس المادة الخامسة أتاحت فرصة لإمكانية تسوية الحدود العربية بنفس المنطق السائد فى تلك المادة. وذلك بنصها بأن «.. يتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أى دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء. ولما كانت المنازعات حول الحدود بين الدول العربية كثيرا ما أدت إلى نشوب حروب، أو تهدد بنشوب حرب بين دول الجامعة العربية فإن محاولات تسويتها تدخل داخل نطاق المادة الخامسة من الميثاق. ولذلك نجد أن غالبية منازعات الحدود العربية كان لجامعة الدول العربية موقف منها كما يتضح فى الآتى:

تبدأ مشاكل الحدود بين الدول العربية بأزمة الضفة الغربية عام ١٩٥٠ والتى ثارت بين الأردن ومعظم أعضاء جامعة الدول العربية وذلك بسبب قرار البرلمان الأردنى بضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية. هذا وقد عرض النزاع على مجلس الجامعة وخاصة اللجنة السياسية للجامعة ووصل إلى درجة اتخاذ قرار من المجلس بمعارضة قرار الأردن، هذا إلا أن الأردن أصر على موقفه ووصل الأمر إلى رغبة بعض الدول العربية فى طرد الأردن من الجامعة. وعلى أثر ذلك تقرر

تأجيل قرار مجلس الجامعة لحين التوصل إلى حل توفيقى يرضى جميع الأطراف المعنية. وكانت الوساطة من جانب العراق ولبنان بين الأردن من جانب والدول التى طالبت بطرد الأردن من عضوية الجامعة من جانب آخر. ونجحت هذه الوساطة بالفعل بين الجانبين، فى التوصل إلى مسودة قرار تتعهد بمقتضاه الأردن، بأن ضم الضفة الغربية، هى مسألة إجرائية بحتة تقتضيها اعتبارات عملية، وبأن الضم مؤقت لحين التوصل إلى تسوية نهائية لقضية فلسطين، وتلك الوساطة قد سهلت تحويل مهمة اللجنة السياسية من فرض العقوبات على الأردن إلى مهمة المصالحة بين الأطراف المعنية. هذا وان كانت جامعة الدول العربية قد أظهرت قدرا من اللاكفاءة فى تسوية النزاع المصرى ـ السودانى الذى نشأ حول تخطيط الحدود فى فبراير ١٩٥٨، فقد أخفقت الدبلوماسية العربية على المستوى الثنائى ـ فى شكل المفاوضات بين البلدين ـ أو على المستوى الجماعى فى تسوية النزاع، فعندما قدم مندوب السودان مذكرته إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، لم يحاول هذا الأخير أن يطلب عقد مجلس الجامعة، ولامجرد التدخل لتسوية النزاع. هذا كما أن السودان قد نقل المسألة فى نفس الوقت إلى الأمم المتحدة وانتقلت بذلك إلى مجلس الأمن. واستمر النزاع قائما، إلى أن تمت تصفية الخلاف بين الدولتين، عندما أبرمت اتفاقية توزيع المياه عام ١٩٥٨[١].

أما عن النزاع العراقى ـ الكويتى عام ١٩٦١، بسبب تهديد العراق بضم الكويت فقد نجحت جامعة الدول العربية ممثلة فى مجلس الجامعة وبناء على توصية اللجنة السياسية للجامعة بعد وساطة الأمين العام لدى كل من حكومتى العراق والكويت، فى التوصل إلى قرار يتضمن الأبعاد المتصورة للتسوية وهى، سحب القوات البريطانية من الكويت، التزام العراق بعدم اللجوء إلى استخدام القوة ضد الكويت، التزام الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت، الترحيب بدولة الكويت عضوا فى جامعة الدول العربية، مساعدة الكويت على

١ ـ عمر عز الرجال ـ نفس المرجع ص٢٠٣.

الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. كذلـك نجحت الجامعة لأول مرة فى تاريخها فى تكوين قـوة طوارئ دولية عـربية للإشراف عـلى تنفيـذ بنود التسويـة. أما فى حرب الحدود بين الجزائر والمغـرب عام ١٩٦٣، فقد حققت الجامعة الـعربية نجاحا مـحدودا فى التـعـامل مع الحرب الجـزائرية ـ المغـربية والتى انـدلعت فى أكتـوبر ١٩٦٣، فقد عقد مجلس الجامعة اجتماعا غير عادى بناء على دعوة الأمين العام ـ فى ١٩ أكتوبر ١٩٦٣، وأصدر قرارات يدعو الدولتين إلى سحب قواتهما المسلحة إلى مراكـزها السابقة لبـدء الاشتباك المـسلح مع تكوين لجنة وساطة عربيـة لاتخاذ مايقتضيه حسم النزاع بالطرق السلمية. إلا أن المغرب اعترض على القرار. مما أدى إلى فشل المبادرة العربية، وانتقال ساحة النزاع إلى منظمة الوحدة الأفريقية. بيد أن الاتصال المباشـر الذى تم بين رئيسى الدولتين المتنازعـتين أثناء انعقاد مـؤتمر القمة العربى الأول فى يناير ١٩٦٤، أدى إلى إبرام اتفاق بين الدولتين بشأن تدابير إنهاء القتال. غير أن هذه التسوية لم تكن بسبب مـبادرة جديدة من جامعة الدول العربية ولكن بسـبب التقـاء رئيسى الدولتـين فى ساحـة الجامـعة. أما بالـنسبة لـلصدام العسكرى المسلح بـين اليمن الشمـالى واليمن الجنوبى عام ١٩٧٢، فـيعتـبر ذلك النزاع من النزاعات التى حققت الجامعة فيهـا نجاحا واضحا فى تسويتها. فعلى أثر الصدام العـسكرى الذى دار على الحـدود والذى اندلع بين القطرين فى سبـتمـبر ١٩٧٢، كون مجلس الجامعة «لجنة مصالحـة» لتسوية الخلاف. وقد أسفرت جهود اللجنة عن التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار، وانسـحاب القوات المتحاربة من منطقة الحدود، ووقف الحملات الإعلامية المضادة. وفى ٢٨ أكتوبر، وتحت إشراف جامعة الدول العربية، وقعت الدولتان اتفـاقا للسلام واتفاقية اتحادية، مما أسهم فى تسوية النزاع[١].

---

١ ـ عمر عز الرجال ـ نفس المرجع ص٢٠٣.

توفر بالنسبة للجامعة العربية، فى تناولها موضوع الصدام بين شطرى اليمن، أهم عوامل النجاح فى تعاملها مع الخلافات العربية، وهى قبول طرفى النزاع لوساطتها، والإجماع العربى على ضرورة تطويق الأزمة وحلها. وقد جاءت موافقة شطرى اليمن على وساطة الجامعة العربية، انطلاقا من رغبة اليمن الشمالى، فى إيجاد تعبئة عربية من خلال الجامعة، ضد اليمن الجنوبى، واتخاذ قرارات تضمنها الدول العربية. وبالنسبة لليمن الجنوبى، فقد رغب فى استعادة مكانته بين دول الجامعة العربية، وإنهاء تأثير قرار مقاطعته، وإثبات حسن نيته للدول العربية الأخرى. عكس النشاط الذى سبق عقد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية الذى عقد على مستوى وزراء الخارجية العرب فى الكويت فى الفترة من ٤ ـ ٦ مارس ١٩٧٩، عكس رغبة عربية عامة، فى ضرورة التغلب على الأزمة، برغم التوتر الذى صاحب استدعاء القوات السعودية المشتركة فى قوات الردع فى لبنان، واعلان حالة الطوارئ فى القوات السعودية. كما عكس رغبة كل من شطرى اليمن فى إيضاح موقفه ووجهة نظره فى الصدام لباقى الدول العربية، وقد تمثل ذلك، فى الزيارات التى قام بها مسئولو الدولتين لباقى الدول العربية، وكذلك زيارة وزير الخارجية السعودى، لكل من العراق وسوريا والأردن. وأسفرت تلك الجهود، عن التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار، اعتبارا من الساعة الثامنة من صباح يوم ٣/ ٣/ ٧٩ وتقديم عدة مقترحات لحل الخلافات بين الدولتين من جانب السعودية والعراق وسوريا والأردن والجزائر. وبعد مناقشات مطولة، تضمن القرار الذى اتخذه مجلس الجامعة فى نهاية دورته أسلوبا مناسبا لحل الخلاف بين البلدين، ووافقت عليه الدول العربية بالاجماع، وجاء فيه:(١)

(أ) تقوية وقف إطلاق النار بين شطرى اليمن، وتحديد مدة عشرة أيام لإتمام انسحاب قوات كل من البلدين إلى داخل حدودها.

(ب) الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية من قبل أى فريق لدى الفريق

---

١ ـ عبدالحميد الموافى ـ المرجع السابق ص١٦٥.

الآخر، ومن قبل أى طرف ثالث، وذلك إشارة واضحة للجماعات المنشقة فى كلا البلدين، والتى تعاونها حكومة الدولة الأخرى.

(ج) وقف الحملات الإعلاميـة بين البلدين، وفتح الحدود، وإعادة الصلات الطبيعية بينهـما، بما فى ذلك العلاقات التجارية، وانتقال الأفراد مما يعـتبر تراجعا عن قرار مجلس الجامعة فى يوليو ١٩٧٨ بمقاطعة اليمن الجنوبى، لدوره فى اغتيال الغشمى.

(د) وإزاء افتـقار الجامعـة العربية لإدارة تضـمن تنفيذ قـراراتها، فقـد قرر المجلس تشكيل لجنة مـتابعة من وزراء خارجـية كل من الأردن والإمارات العـربية والجزائر وسـوريا والعراق والكويت ومنظمـة التحـرير الفلسطينية، بالإضـافة إلى الأمين العام للجـامعة العربية، للاشـراف على تنفيذ هذا القرار، والدعـوة لإقامة حوار بين الحكومتـين الشقيقـتين، على مستوى القـمة، لإعادة الأوضاع الطبيـعية بينهما، وبما يحقق أهدافهما المشتركة.

(هـ) تشكيل لجنة إشـراف عـسكرية، تضم بالإضـافة إلى شطرى اليـمن، الدول الأعضـاء فى لجنة المتابعة، وتكون تحت إشـراف الجامعة العـربية، على أن تتحمل أعضـاء الجامعة النفقات التى يتطـلبها تنفيذ هذه المهمـة، حسب حصة كل منها فى ميزانية الجامعة.

(و) يكون للجنة المتابعة، الحق فى دعوة مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، لعرض أى تطور يتعارض مع هذا القرار، من أجل تحديد المسئولية، كما تقدم لجنة المتابعة والأمين العام للجامعـة، تقريرا فى أول اجتماع لمجلس الجامعة، يتضمن عرضا لمراحل تنفيذ هذا القرار.

وإذا كانت لجنة الإشراف العسكرية، قد بدأت أعمالها فورا، ومن المنتظر أن تشكل قوة مراقـبة عربية على الحـدود بين شطرى اليمن، فإن هناك جهـودا لعقد مؤتمر قمة بين رئيسى الدولتين، للعمل على تصفية الخلافات بين البلدين، ويمكن

القول أن القرار الذى اتخذته الجامعة العربية، قد تجاوب مع رغبات كل الأطراف، وكفل وسيلة مناسبة لتنفيذه ومتابعته، ولتصفية المشكلات بين البلدين، وبالتالى فإنه يمكن توقع نجاحه فى ذلك خاصة فى ظل تجاوب شطرى اليمن والسعودية، ورضائهم عن هذا القرار. وإذا كان موقف الجامعة العربية، يدل على قدرة الأمة العربية على تجاوز خلافاتها، واحتواء مواطن الداء فيها بسرعة، فإن هدوء الأوضاع على الحدود بين شطرى اليمن، وتسوية خلافاتهما، والتهيؤ لاستئناف مسيرة الوحدة بينهما، مازالت فى حاجة إلى كثير من الجهود من جانب كلا الطرفين، وأكثر أهمية، فإنها تحتاج إلى مزيد من الإخلاص والوفاء للمصلحة العربية العليا، وللمستقبل العربى، بعيدا عن الأحلاف والتكتلات والمحاور، حتى يمكن تفويت الفرصة على أية أيد خفية، أيا كان اتجاهها، تحاول دمغ الأمور فى اتجاه الصدام مرة أخرى(١).

قرار مجلس الجامعة بشأن اليمن فى ١٩٧٩/٣/٤

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بالكويت فى دورة استثنائية فى المدة من ٧٩/٣/٤ إلى ١٩٧٩/٣/٦. بعد استعراضه للوضع القائم بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية. ونظرا لخطورة الأوضاع المؤسفة وما يمكن أن تلحقه الأحداث من أضرار على الأمة العربية وعلى شطرى اليمن. قرر . . . أولا: الموافقة على الاتفاق المرفق الذى تم التوصل إليه بين شطرى اليمن عن طريق لجنة الوساطة العربية بتاريخ أول أذار (مارس) ١٩٧٩، المؤلفة من ممثلى الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية. ثانيا: البدء فورا بتنفيذ هذا الاتفاق وانسحاب القوات المسلحة للطرفين، خلال مدة أقصاها عشرة أيام. ثالثا: الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية من قبل أى فريق لدى الفريق الآخر، ومن قبل أى طرف ثالث. رابعا: وقف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين. خامسا: فتح الحدود بين البلدين

---

١ ـ عبدالحميد الموافى ـ نفس المرجع ص١٦٥.

وإعادة العلاقات الطبيعية بينهما بما فى ذلك العلاقات التجارية وانتقال الأفراد.
سادسا: تشكيل لجنة متابعة من وزراء خارجية الدول الآتية: المملكة الأردنية الهاشمية - الإمارات العربية المتحدة - الجمهورية الجزائرية الشعبية - الجمهورية العربية السورية - الجمهورية العراقية - فلسطين - الكويت - الأمين العام لجامعة الدول العربية. تشرف على تنفيذ هذا القرار وتدعو لإقامة حوار بين الحكومتين الشقيقتين على مستوى القمة من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية بينهما وبما يحقق أهدافهما المشتركة وصولا إلى تنفيذ اتفاقيتى القاهرة وطرابلس، وتوصيات لجان الوحدة.

سابعا: تشكيل لجنة إشراف عسكرية من ممثلى الشطرين والدول المذكورة فى البند السادس تحت إشراف الجامعة العربية، على أن تتحمل الدول الأعضاء فى الجامعة النفقات التى يتطلبها تنفيذ هذه المهمة حسب نسبة حصة كل دولة فى ميزانية الجامعة.

ثامنا: للجنة المتابعة الحق فى دعوة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لعرض أى تطور يتعارض مع هذا القرار من أجل تحديد المسئولية.

تاسعا: تقدم لجنة المتابعة كما يقدم الأمين العام تقريرا فى أول اجتماع لمجلس الجامعة يتضمن عرضا لمراحل تنفيذ هذا القرار.

أما بالنسبة للنزاع حول الصحراء الغربية فإن موقف جامعة الدول العربية منها قد اختلف فى درجته فى مرحلتين، الأولى عندما كانت القضية تمثل قضية استقلال للمنطقة عن الاستعمار الأسبانى، كان موقف الجامعة إيجابيا من تلك المسألة وكانت الجامعة وراء ضرورة تصفية الاستعمار فيها وذلك على كافة مستويات الجامعة بما فيها مؤتمرات القمة لها. وقد استمرت تلك المرحلة حتى عام ١٩٧٦ وانسحاب الأسبان منها، وتحولت بعد ذلك إلى نزاع بين المغرب وموريتانيا من ناحية وبين الجزائر والبوليزاريو من ناحية أخرى، وانتقال ساحة النزاع إلى

منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الأمم المتحدة، هنا اقتصر دور الجامعة على الوساطة التى قام بها الأمين العام وكذلك مساعيه الحميدة للتقريب بين وجهات النظر المتصارعة. ومازالت قضية الصحراء قائمة على مستويين هما الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، أما على المستوى العربى فهناك تهدئة الآن بخصوص تلك القضية، وفى حالة تصاعدها، فمن المحتمل ألا يكون هناك دور عربى فعال لتسويتها سواء بمحاولات الوساطة من أطراف عربية أو المساعى الحميدة للأمين العام للجامعة العربية؛ وذلك بسبب الحساسية الشديدة التى تثيرها تلك القضية من خلال علاقة الأطراف العربية بأطراف النزاع حول تلك القضية. وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائى بين الأطراف المعنية بتلك القضية. أما عن المناوشات المسلحة التى شهدتها الحدود المصرية ـ الليبية عام ١٩٧٧، فتلك المناوشات وإن لم تكن حربا حدودية بالمعنى الدقيق، فقد كانت حربا سياسية بالأساس بسبب الاختلاف الشديد بين نظامى الحكم فى البلدين. فى ذلك الوقت، فإنها قد ثارت على الحدود. وهنا نجد أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد شاركت فى الجهود التى بذلتها بعض القيادات العربية للتوصل إلى وقف إطلاق النار، وقد أسفرت جهود الأمانة العامة عن إعلان لإنهاء القتال وتبادل الأسرى، وترتيب لقاء مصرى ـ ليبى لبحث خطوات التسوية بين البلدين. أما عن النزاع بين قطر والبحرين والذى أثير عام ١٩٨٦ وذلك بسبب النزاع على جزيرة تدعى كل منها السيادة عليها وحقوقا تاريخية لكل منهما فيها ووصل الأمر إلى إخفاق المستوى العربى متمثلا فى مجلس التعاون الخليجى باعتبار أن الدولتين عضوين به. كما أخفقت الجامعة العربية حتى الآن. وتطور الأمر إلى طلب الدولتين لإثارة الموضوع على المستوى الدولى، ويجرى حاليا تداول الموضوع داخل أروقة التحكيم الدولى.
أما عن موقف جامعة الدول العربية من الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ فنجد أن الأمين العام للجامعة العربية كان هو الجهة التى تقدم إليها كل من العراق والكويت بمذكرات لشرح موقفه من الأزمة. وفى الواقع أن مذكرة العراق للأمين

كانت مـركزة على سيـاسات انتاج وتصـدير وتسعـير البتـرول من جانب كل من الكويت والإمارات والتى أضرت بالعـراق ـ من وجهة نظر المذكرة العراقـية ـ كما أشارت المذكرة العراقية إلى حقل بترول الرمـيلة وقيام الكويت بإقامة منشآت نفطية على أرض هذا الحـقل، أى أن المذكرة العـراقـية قـد أضافت إلى جـانب مسـألة سياسات انتـاج وتسعير البترول من جانب الكويت أمـر الحدود بين البلدين خاصة فيمـا يتعلق بحقل الرميلة. وكـان أن ردت الكويت بمذكرة إلى أمين عام الجـامعة العربية تدافع عن نفـسها فى سياسة انتاج وتسـعير البترول، وفيمـا يتعلق بالحدود دعت الكويت فى المذكرة إلى تشـكيل لجنة عربية فى نطاق الجـامعة العربيـة يتفق على أعضائها لكى تفصل فى مـوضوع ترسيم الحدود بين البلدين على أساس من المعاهـدات والوثائق القائمـة بين الكويت والعراق. وقـام العراق بتـقديم مـذكرة الكويت. ومع تصاعـد الخلاف بين الدولتين سارعت الكويت إلـى ارسال رسائل إلى رؤساء وملوك الـدول العربية، كـما بعـثت الكويت بمذكرة إلى الأمـين العام للأمم المتحدة[1].

فى الواقع أن المذكرات الـتى قدمت من كلا الجـانبين إلى الجـامعة العـربية كانت بهدف التغطيـة السياسية للنزاع خاصة من جانب العراق، كـما أنها تضمنت قضـية الخلاف على الحـدود بين البلدين. ولم يكن هناك موقـف فعلى للجامـعة العربية تجاه الأزمة بسـبب التصاعد السريع للأزمة. فبعد فـشل الجهود العربية من جانب بعض الدول العربيـة لاحتواء الأزمة وخاصة من جانـب مصر. ومع الغزو العراقى للكويت، هنا تغيـر موقف الجامعة، فكانت دعوة مـصر لمؤتمر القاهرة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠، وجاءت قـرارات القمة بأغلبية ١٢ عضـوا من ٢٠ حضروا القمة. وجاءت مواقف الدول الثمانى متباينة حيث رفض كل من العراق وفلسطين وليبيا القرارات. وجاء التـحفظ السودانى والأردنى والموريتانى. فى حين امتنع عن التصـويت كل من الجزائر واليـمن. ولم تحضر تونس المؤتمـر. وكانت الدول التى

---

١ ـ عمر عز الرجال ـ المرجع السابق ص٢٠٤.

وافـقت على قـرارات القمـة هى مـصـر والسعـودية والكويت وقطر والـبحـرين والإمارات وسلطنة عـمان وسوريا والمغرب ولبنان وجـيبوتى والصـومال. وجاءت قرارات الـقمة فى مـضمـونها رافـضة للغـزو العراقى ومطـالبة بعـودة الشرعـية لأصحـابها، إلا أنهـا أبرزت خطوة جديدة تمثلت فى الموافـقة على إرسـال قوات مسلحة عربية إلى السعودية ودول مجلس التعاون لمساندتها والدفاع عنها. وبالفعل سـاهمت تلك القـرارات إلى جـانب قـوات حلف الأطلسى أرسـلت تحت مظلة قرارات صـادرة عن مجلس الأمن فى حرب الخلـيج الثانية. هذا وقـد أثيرت فى الفترة الأخيرة مجموعـة من المنازعات على الحدود بين الدول العربية وهى مشكلة الحدود بين اليـمن الموحد والسـعودية، والنزاع على الحـدود بين مصـر والسودان وحـول حلايب بالتـحديد، والـنزاع بين قطر والسعـودية. ولكن مـايلاحظ على نزاعات الحـدود هذه أن محاولات احتوائـها تتم على المستوى الثنائى بين أطـرافها وبعيدا عن جامعة الدول العربية. وفى الواقع أن بعض نزاعات الحدود العربية قابلة للتفـجر وذلك نظرا لعدم وجود تسـوية شاملة لكل جوانب هذه النزاعـات وأيضا لافتقـاد آلية عربية ملزمة لحل وتسـوية هذه النزاعات الحدودية. أما مشروع مـيثاق الجامعة الجديد وحل منازعات الحدود العربية فهى:[1]

أن مشروع ميثاق الجامعـة الجديد وتسوية منازعات الحدود العربية، يمكن أن ينبع من مشـروع الميثاق الجديد وتسـوية المنازعات العربية عـامة. فبالنسـبة لمبادئ الميثاق القديم كان من مبادئه منع الالتجـاء إلى القوة وفض المنازعات وفقا للتعديل الجديد للميثاق فإن مايخص لفض المنازعات فجاء التعديل ينص على الآتى:

- اللجوء إلى الجامعة العربيـة لحل منازعات الدول الأعضاء بالطرق السلمية قبل اللجوء إلى غيـرها من المنظمات الدولية. وهذا يعد مبدأ مهمـا لأن كثيرا من النزاعات العربية بما فيها نزاعات الحـدود العربية كانت تعرض على منظمات أخرى

١ ـ عمر عز الرجال ـ نفس المرجع ص٢٠٤.

أثناء نظرها من قبل الجامعة وحتى قبل نظرها، خاصة الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن.

وبخصوص نوعية المنازعات التى يجب تسويتها بالطرق السلمية فإنه وفقا للميثاق الحالى يلاحظ مايلى:

(أ) أن المادة الخامسة تستبعد الكثير من الخلافات من دائرة التسوية بالطرق السلمية.

(ب) أن المجلس لم يكن يتصدى للنزاع بين الدول الأعضاء إلا إذا لجأ إليه المتنازعون.

(جـ) أن دور المجلس مقصور على التوسط لدى الأعضاء المتنافسة للتوفيق بينها أما وفقا لمشروع التعديل:

(أ) أعطى المشروع للمجلس الأعلى للجامعة ومجلس الشئون السياسية حق التصدى لأى نزاع يمس الأمن والسلم فى الوطن العربى.

(ب) أعطى لمجلس الشئون السياسية حق تحديد الطرق السلمية الملائمة لحل النزاع.

(ج) التزام الدول المتنازعة بالتدابير التى يراها مجلس الشئون السياسية وإلا اعتبرت مخلة بالتزاماتها تجاه الجامعة وبالتالى عرضة للتدابير القسرية التى قد تصل إلى حد وقف العضوية.

(د) إنشاء لجنة التسوية السلمية وهى لجنة دائمة لمساعدة مجلس الشئون السياسية فى الاضطلاع بمسئولياته وتشكل برئاسة الأمين العام وثلاثة أعضاء يعينهم المجلس لمدة سنتين.

(هـ) لمجلس الشئون السياسية والدفاع استخدام قوات الأمن العربية لوقف النزاع.

هذا بصفة عامة بالنسبة للمنازعات العربية. ولكن بالنسبة لمنازعات الحدود العربية فإن المسألة المهمة هى ضرورة وجود محكمة عدل عربية. وبخصوص موقع محكمة العدل العربية من ميثاق جامعة الدول العربية، فإن ميثاق الجامعة ينص على أنه «يجوز بموافقة ثلث دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أكثر متانة لإنشاء محكمة عدل عربية». وكان إنشاء محكمة عدل عربية موضوع قرارات كثيرة، واجتماعات عديدة، ومع ذلك لم تظهر المحكمة إلى حيز الوجود. أما بالنسبة لمشروع تعديل ميثاق الجامعة بخصوص إنشاء محكمة عدل عربية فإنه وفقا لمشروع التعديل هذا، فقد أكد المشروع على ضرورة انشاء محكمة عدل عربية، وإنشائها ضرورة خاصة، وأن تلتزم الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى المنظمات الدولية قبل استنفاذ الطرق السلمية التى تقدمها جامعة الدول العربية. ومن أهم المبادئ التى أشار إليها مشروع التعديل:

- أن محكمة العدل العربية هى الهيئة القضائية الرئيسية للجامعة (م١٨ من المشروع).

- إن جميع أعضاء الجامعة هم أطراف فى النظام الأساسى لمحكمة العدل العربية وأن اختصاصها هو إلزامى لمن يقبل به من الأعضاء (م١٩، ٢٠ من المشروع).

- أحكام المحكمة واجبة النفاذ (م ٢١ من المشروع) كما أعطى المشروع لمحكمة العدل العربية ولاية استشارية فى المسائل القانونية التى تعرضها عليها هيئات الجامعة الرئيسية أو الوكالات العربية المتخصصة.

يمكن القول من خلال استعراض مواقف الجامعة العربية إزاء النزاعات الحدودية العربية أن دور الجامعة قد اتسم بعدم الفعالية وذلك إما بسبب القصور فى الإطار القانونى لتسوية المنازعات العربية عامة، وبالتالى منازعات الحدود فى الميثاق الحالى. أو الحساسية الشديدة التى تظهر عند معالجة نزاع حدودى معين بين الدول

العربيـة، وذلك ابتداء من الوساطـة أو المساعى الحمـيدة للأمين العـام أو مجلس الجامعة بـاعتباره السلطة المختصـة ـ وفقا للميثاق الحـالى ـ فى تسوية المنازعات أو حتى مؤتمرات القـمة العربية. إنه ومع عدم الحسـم النهائى حتى الآن لمعظم إن لم يكن لكل نزاعات الحدود العربية، واحتمـال انفجارها وتصاعدها إلى الدرجة التى تهدد بنشوب حروب بين الدول العربية، فـإنه لاسبيل إلى ذلك إلا بإنشاء محكمة عدل عربية تسـتطيع من خلالها التوصل إلى تسوية نهائـية لنزاعات الحدود، تلك فى حالة عدم توصل الطرفين إلى حل نهائى لها. إن الواقع العربى الحالى لايمكن من إعادة النظر فى ميثـاق الجامعة الحالى وإقرار مشـروع التعديل. ومع ذلك يبقى من الضرورى الدعـوة إلى الإسراع بإقرار مشـروع التعديل وجعله مـيثاقا رئيـسيا لمعالجة القصور فى معالجة النزاعات العربية وبالتحديد نزاعات الحدود العربية[1].

التسوية القانونية لمنازعات الحدود السياسية

تأخذ التسوية القانونية للمنازعـات الدولية على وجه العموم إحدى صورتين فى التطبيق العملى؛ وهما التحكـيم الدولى من جانب والقضاء الدولى من جانب آخر. ويمكن القول بأن هاتين الوسـيلتين تعتبران بحق من أكثـر الوسائل السلمية التى تفضل الدول اللجوء إليـها لتسوية ماقد يثور بينهـا من منازعات بشأن الحدود وكذا المنازعات الإقليمـية عمومًا ونعرض فيمـا يلى لدور كل من هاتين الوسيلتين فيـما يتعلق بهـذا الموضوع، وذلك فى ضوء مـا تكشف عنه خبـرة العمل الدولى والعربى المعاصر.

التحكيم الدولى:

الفكرة الأساسـية فى التـحكيم ـ مثله فى ذلك مـثل القضـاء ـ هى الفصل النهائى فى المنازعات عامة، ومنها مـنازعات الحدود، بقرار ملزم يصدره المحكمون الذين اختـارهم أطراف النزاع للحكم فيه وفـقا للقانون والإجـراءات التى يحددها

١ ـ عمر عز الرجال ـ نفس المرجع ص٢٠٥.

أطراف النزاع أيضًا ذلك أن لأطراف النزاع حرية مطلقة فى اختيار المحكمين فلها أن تختار فردًا، أو مجموعة من الأفراد، أو أن تعرض النزاع على رئيس دولة ما، وفى هذه الحالة يجوز للأخير اختيار المحكمين الفعليين. وعلى صعيد القواعد القانونية والإجراءات المطبقة يتمتع أطراف النزاع بحرية تعيين القواعد التى يطبقها المحكمون سواء باشتراط تطبيق قانون ومبادئ محددة أو الاكتفاء بالإحالة إلى المبادئ العامة للقانون الدولى. وقد مر التحكيم كأحد أدوات تسوية المنازعات بالعديد من التطورات من حيث الشكل والموضوعات المطروحة انتهت فى مجملها إلى الصورة المعاصرة للتحكيم والتى تتمثل أبرز سماتها وملامحها فى التحول عن ظاهرة المحكم الفرد التى سادت فى العصور القديمة وحتى مطلع القرن العشرين وقيام هيئة جماعية بهذه المهمة، وما صاحب ذلك من تأكيد الطابع القانونى للتحكيم على حساب الجانب السياسى منه؛ ويعزى ذلك العزوف عن اللجوء إلى المحكم الفرد إلى تطور التحكيم الدولى ذاته بحيث أضحى نظامًا له قواعده وإجراءاته التى تحكمه لاسيما منذ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما عرف بلائحة إجراءات التحكيم النموذجية عام ١٩٥٨ بهدف التيسير على الدول فى هذا الشأن. ومن ناحية ثانية لم تعد النزاعات الحدودية المطروحة على التحكيم مقصورة على النزاعات الحدودية البرية فقط، بل اتسعت لتشمل خلافات ونزاعات تتعلق بالحدود المائية والبحرية منها بوجه خاص. والقاعدة العامة أنه لايوجد التزام على الدول بعرض منازعاتها على التحكيم، ومع ذلك فإنه من الممكن فى بعض الأحيان قيام مثل هذا الالتزام فيصبح اللجوء إلى التحكيم إجباريا ويتخذ ذلك الالتزام باللجوء إلى التحكيم أحد صورتين أساسيتين[1].

١ ـ أن يضاف نص خاص إلى معاهدة ثنائية أو جماعية يقضى بإلزام الدول الأطراف بعرض كل نزاع ينشأ بخصوص تفسير أو تطبيق المعاهدة على التحكيم ويسمى ذلك بشرط الإحالة على التحكيم.

---

١ ـ محمد مهدى عاشور ـ المرجع السابق ص١٤٩.

٢ ـ أن تبرم دولتان، أو أكثر فيما بينهما معاهدة تحكيم تتعهدان بمقتضاها مقدما بقبول عرض كافة المنازعات التى يمكن أن تنشأ فيما بينها على التحكيم.

ومن تطبيقات اللجوء إلى التحكيم الإجبارى لتسوية منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية فى الخبرة العربية والدولية المعاصرة، نشير إلى الأمثلة الآتية: «اتفاقية الحدة» الخاصة بتعيين الحدود بين نجد وشرق الأردن المعقودة فى ٢ نوفمبر ١٩٢٥، و«معاهدة مكة للصداقة وحسن الجوار» المعقودة فى ٤ يوليو ١٩٣١ بين المملكة العربية السعودية والعراق، و«معاهدة الطائف» التى عقدت فى ٢٠ مايو ١٩٣٤ بين المملكة العربية السعودية واليمن، و«معاهدة بغداد للأخوة والتحالف» المعقود بين المملكة العربية السعودية والعراق فى ٢ فبراير ١٩٣٦، و«معاهدة السلام» المصرية ـ الإسرائيلية المعقود فى ٢٦ مارس ١٩٧٩.

القضاء الدولى

يقصد بالتسوية القضائية Judicial Settlement للمنازعات الدولية لجوء الأطراف المعنية إلى طرح النزاع للفصل فيه عن طريق جهاز دولى دائم ومختص بإدارة العدالة الدولية من خلال تطبيق القانون واتباع نظام معين للإجراءات. والنظام القضائى نظام مستحدث لم يسمع به بصفة عامة إلا مع مطلع القرن العشرين وتحديدا من مؤتمرى لاهاى للسلام عامى ١٨٩٩، ١٩٠٧ وما تلاهما من محاولات نشطة لإنشاء أجهزة قضائية دولية وتجدر الإشارة كذلك إلى أن كافة المنازعات الحدودية البرية التى خضعت للإدارة أو التسوية عبر الأدوات القانونية قد طرحت على القضاء الدولى وليس التحكيم الأمر الذى يثير التساؤل عن الأسباب التى تدفع الدول إلى تفضيل اللجوء إلى القضاء الدولى دون التحكيم رغم اشتراكهما فى الصفة القانونية ولعل الإجابة على هذا السؤال تكمن فى المزايا التى يختص بها القضاء الدولى والتى يمكن إجمالها فيما يلى:

١ ـ الطبيعة المؤسسية والدائمة للقضاء الدولى الأمر الذى يخفف عن الدول أطراف النزاع عبء البحث فى تشكيل هيئة التحكيم للفصل فى النزاع.

٢ ـ أن القضاء الدولى فى ظل مايتضمنه من شروط وإجراءات مسبقة يتعين على أطراف النزاع القبول بها وفق النظام الخاص للمحكمة الدولية ـ يوفر الكثير من الجهد والوقت الذى تستغرقه أطراف النزاع للتوصل إلى اتفاق حول الشروط والإجراءات الواجب اتباعها فضلا عن أن الموافقة المسبقة لأطراف النزاع على قواعد وإجراءات المحكمة الدولية وعدم قدرة أطراف النزاع على تغييرها يدعم الطابع القانونى ويعظم من درجة عدم تسييس النزاع بصورة أكبر عما هى عليه فى غيرها من الأدوات الأخرى بما فى ذلك التحكيم.

٣ ـ من ناحية ثالثة وأخيرة فإن اللجوء إلى القضاء الدولى غالبًا ما يكون أقل تكلفة بالنسبة لأطراف النزاع باعتبار أن نفقات التقاضى أمام محكمة العدل الدولية التى هى الجهاز القضائى الدولى الرئيسى ـ فى الوقت الحاضر ـ تخصم من ميزانية هذه المحكمة التى هى بدورها جزء من الميزانية العامة للأمم المتحدة، وهو أمر يلعب دورا جوهريا فى الاختيار والمفاضلة بين التحكيم والقضاء كأداتين قانونيتين لتسوية نزاعات الحدود[1].

نتائج الدراسة :

مرحلة حل النزاع أى معالجة أصل المشكلة وسبب النزاع هى التى يجب الاهتمام بها. وتجدر ملاحظة أن مشكلة الحدود نفسها قد لا تكون قائمة بالحدة التى تبرر الوصول إلى مرحلة الصراع، بمعنى أن دولة ما تتخذ من مشكلة الحدود الساكنة ذريعة لتصعيد التوتر مع الدولة الأخرى إما لاعتبارات داخلية فى إحدى الدولتين، أو لاعتبارات سياسية وأهداف مختلفة أخرى. وربما أشد الأمثلة وضوحا فى هذا الصدد هى منازعات الحدود الكويتية العراقية. والواقع أن المنازعات تختلف من حيث قابلية كل منها للتهدئة، أو للتسوية بأى وسيلة من وسائل التسوية، قانونية كانت أو سياسية، ثنائية أو دولية. ولذلك فإن فشل اجراء معين

١ ـ محمد مهدى عاشور ـ نفس المرجع ص١٥٠.

فى تسوية نزاع فى حـالة معينة لايسـوغ القول بأن وسيلة أخرى غـيرها يمكن أن تكون أسعـد حظا. كمـا أن نجاح وسيلة مـعينة فى نزاع مـعين وظروف مـعينة، لايسمح بالـقول بأن تلك الوسيلة هى أنجـح الوسائل للتسـوية بشكل مطلق. وإذا أخـذنا مرحلة التـهدئة نـلاحظ أن الوسائل السـياسـيـة تصلح لها عن الوسـائل القانونية. ولذلك فقد لوحظ أن غالبية الوسائل القانونية أو السياسية قد استخدمت لتأكيد الوضع الراهن وليس تغييـره. كما لوحظ أنه بصرف النظر عن نوع الوسيلة المستخدمة فى تسوية النزاع، تكون هذه الوسيلة أكثر نجاحا كلما قلت قيمة الاقليم المتنازع عليه سواء من الناحـية الاقتصادية أو الاسـتـراتيجية، وكلما ارتفعـت قيمة الإقليم من الوجـهة الاقتـصادية، كان من الصـعب تسوية النزاع حـوله بالوسائل السلمية. مـثال ذلك النزاع حول مناطق البترول. على العكس فى الحـالة السابقة حيـث تقل قيـمة الاقليم ومـثلما لعـبت الأمم المتحـدة دورا فى تسوية المنـازعات الاقليمية خاصة فى مرحلة التـهدئة، نلاحظ أن المنظمات الاقليمية قد نشطت هى الأخـرى فى هذا المجال. إذ نجـحت منظمة الـوحدة الافـريقيـة. أما فى المنطقـة العربية، فـقد لعبت الجامـعة العربية دورا محـدودا فى المنازعات الإقليميـة العربية وأشهر أدوارها فى هذا الصدد كما سنرى، عام ١٩٦١ فى حوادث الحدود العراقية الكويتية. أما النزاع حول الصحراء الغربية مثلا فلم يمكنها التوصل مع أطرافه إلى نتيجـة، وتعالجه منظمة الوحـدة الافريقية بشكل أكثـر جدية وإن يكن بغير نتـيجة ظاهرة. ويذكر أن نزاع الحـدود المغربى الجزائرى ١٩٦٣ قد سـوى فى إطار منظمة الوحدة الافـريقية كـما أشرنا منذ قليل، وإن لم يكـن عن طريق المنظمة نفسـها. وهناك إجراء آخـر، إلى جانب تدخل المنظمات الدوليـة العالمية أو الإقليمـية تمكن بموجبه تحقيق عملية التهدئة فى المنازعات الاقليمية ونعنى به المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع. ورغم ما للمـباحثات الثنائيـة من أهمية فى تحقيق الـتهدئة، إلا أنه لايمكن القول أنها لعبت دورا كبيرا فى المنازعات الإقليمية السابق الإشارة إليها فى

صدد هذا الفصل. ومن بين الوسائل السياسية للتهدئة نذكر المساعى الحميدة، والوساطة[1].

وإذا انتقلنا إلى عملية تسوية النزاع الإقليمى وهى مرحلة الحل أو التسوية نجد أن الوسائل القانونية أوفق فيها وأنسب من الوسائل السياسية نظرا لما يترتب على هذه المرحلة من آثار بعيدة المدى بشأن مستقبل الإقليم أو المنطقة المتنازع عليها نفسها، على خلاف مرحلة التهدئة. ،مصداقا لهذه الملاحظة، نجد أن الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية لم تتصد لمرحلة الحل، بل لم تحاول ذلك منذ البداية. وأقصى ما حاولته، وهى فى إطار التهدئة، هو ملاحظة ومراقبة المراقبين الدوليين فى الشرق الأوسط. فقد حدث أن منطقة النزاع لمنع مزيد من التوتر حولها وقبل الإشارة إلى أهم وسائل الحل القانونية، نود الإشارة إلى أن مرحلتى التسوية أى التهدئة والحل قد يصعب فصلهما وغالبا ما تتداخلان. مثال ذلك محاولة الأمم المتحدة فى نزاع الشرق الأوسط خاصة قرار مجلس الأمن المعروف رقم ٢٤٢، ونزاع البوريمى. وأقدم وسائل التسوية هى الحرب ولكن الدولة لا تلجأ إليها إلا إذا توافرت لديها ظروف معينة تضمن بمقتضاه نصرا سريعا وكبيرا وتضع الدولة الأخرى فى حالة من الأمر الواقع. وفى بعض الأحوال يكون هدف الحرب ليس فرض تسوية مواتية للدولة التى تشن الحرب، وإنما لإزعاج الدولة وإحراجها، أما الوسائل القانونية للتسوية فتشمل التحكيم، والتسوية القضائية. وكان التحكيم هو الأسلوب المفضل لدى أطراف المنازعات الإقليمية منذ أكثر من قرن. وكان من الشائع أن يحتكم الأطراف إلى ملوك الدول الأخرى وأنشئت المحكمة الدائمة للتحكيم عام ١٩٠٧ بموجب اتفاقات لاهاى لكنها لم تستخدم فى منازعات الحدود إلا فى مرات قليلة. أما المحكمة الدائمة للعدل الدولى فقد تعرضت للنزاع وأصدرت آراء استشارية فى النزاع بين تركيا والعراق عام ١٩٢٣ حول الموصل[2].

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ المرجع السابق ص١٧.

٢ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص١٨.

يمكن إيجاد حلول لمناطق النزاع الحدودى والتى لم يتوصل الطرفان إلى حل مناسب نظراً لوجود حقول البترول وذلك بتطبيق تسويات المناصفة والمشاركة والمناطق المحايدة والتى نجحت إلى حد كبير فى حل مشاكل الحدود السياسية. وحول مبادئ التسويات التى تمت فى شرق الجزيرة العربية وفى هذا الصدد يمكن استخلاص المبادئ التالية:(١)

١ ـ نظام المناطق المحايدة: وقد طبق هذا النظام لأول مرة بين السعودية والكويت، وبين السعودية والعراق بموجب اتفاقية العقير ١٩٢٢، ولقى قبولا حسنا بعد ذلك لدى إبرام التسوية فى حدود دبى وأبوظبى. وهذا النظام تبلور بدقة فى التعديل الذى أدخل عليه عام ١٩٦٥ والذى تفادى مشاكل التطبيق التى صادفت أطرافه منذ ١٩٢٢..

وقد أخذت السعودية وأبوظبى وعمان بنظام شبيه، لكنه أقل إحكاما.

٢ ـ مبدأ خط الوسط وقد طبقته جميع دول شرق الجزيرة العربية وسبقت بذلك اتفاقات جنيف ١٩٥٨ التى قررته لأول مرة. والخلاف بين دول شرق الجزيرة العربية لم ينشأ على الأخذ بهذا المبدأ من عدمه، وإنما نشب حول طريقة تطبيقه نظرا لانتشار الجزر فى الخليج العربى واختلاف معايير القياس، ولكن التفاهم كان رائدها فى التوصل إلى طرق مرضية لتطبيقه بما يتلاءم مع الظروف الخاصة بالخليج العربى، وهو أمر ترخص به اتفاقات جنيف ويتمثل هذا التفاهم والمرونة بشكل خاص فى تقسيم المياه والجزر بين السعودية وإيران، وبين إيران وقطر، كما أوضحنا فى الدراسة.

٣ ـ مبدأ توزيع الجزر الواقعة بين الدول المتنازعة حسب قربها أو بعدها عن هذه الدولة أو تلك، بالتساوى فى معظم الأحوال، وتفادى تقسيم الجزيرة الواحدة. وقد طبق هذا المبدأ بشكل واضح بين أبوظبى وقطر، وبين السعودية

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ نفس المرجع ص١٠٤.

وإيران. وقد سبق أن قررت محكمة العدل الدولية فى قضية المصايد النرويجية عام ١٩٥١، واتفاقية جنيف ١٩٥٨ فكرة أن الجزر جزء من الدولة الساحلية يقاس فيها الرصيف القارى. ولكن تطبيق هذا المبدأ على هذا النحو كان متعذرا نظرا لوجود جزر كبيرة ذات أهمية اقتصادية أو عسكرية أو تاريخية يصعب تجاهلها.

٤ ـ المحافظة على وحدة البئر وعدم تقسيمه، مع تطبيق مبدأ الاستغلال المشترك والتغاضى عن مبدأ السيادة أو تبعية البئر، مقابل جزء من عائده المادى. وقد طبق ذلك بين البحرين والسعودية ١٩٥٨. أما بين السعودية وإيران ١٩٦٨ فقد تم توحيد البئرين على الجانبين الإيرانى والسعودى وإنشاء منطقة حاجزة بمسافة كيلو متر، وتعهد الطرفين بعدم اجراء الحفر فى منطقة تبلغ ٥٠٠ متر. ومن الأمثلة الشبيهة فى الخطوط العامة المتعلقة بوحدة البئر، والاستغلال المشترك ما قرره اتفاق ١٩٦٩ بين أبوظبى وقطر. وتجدر الإشارة إلى أن فكرة وحدة البئر التى طبقتها دول شرق الجزيرة العربية منذ ١٩٥٨، أخذ بها فى مناطق أخرى خاصة فى اتفاقية الجرف القارى بين انجلترا والنرويج ١٩٦٥. فقد نصت هذه الاتفاقية على أنه إذا وجدت بئر بترولية فى خط الحدود وكان جزء من هذه البئر على أحد جانبى الحدود، ويمكن أن يستغل من الجانب الآخر، فإن الأطراف يجب أن يتفقوا على طريقة استغلالها. وإعمالا بهذا النص وقعت الدولتان أول اتفاقية لهذا الغرض تتعلق باستغلال بئر فريج فى ١/ ٥/ ١٩٧٦ فى لندن. ومن المفيد أن نورد أحكام هذه الاتفاقية التى تتشابه مع الاتفاقية السعودية الإيرانية ١٩٦٨، والاتفاقية المبرمة بين قطر وأبوظبى ١٩٦٩.

أ ـ يستغل الحقل باعتباره وحدة واحدة عن طريق منشآت تدار بواسطة من يرخص لهم بذلك تحت إشراف وحدة إشرافية واحدة.

ب ـ قبل أن يبدأ الانتاج فإن خط الحدود يجب أن يخطط بطريقة أكثر دقة وأن يقدر إجمالى احتياطى كل دولة من الغاز.

ج ـ لتفادى أى مشكلة تتعلق بالجمارك أو الهجرة، فإن الأشخاص والمعدات يمكن أن تنتقل بحرية بين منشآت العملية فى الحقل.

د ـ تتشاور الدولتان لوضع معدلات موحدة للتشييد والأمان، وتعززان التعاون بين ممثليهما المكلفين بالتفتيش والتأكد من الامتثال لمثل هذه المستويات. [وقد وضعت الاتفاقية أحكاما مماثلة لتوحيد عمليات نقل البترول].

هـ ـ يقرر كل طرف ما يراه من ضرائب على رخص الاستغلال التى يصدرها سواء تم هذا الاستغلال فى جانبه، أو الجانب الآخر.

و ـ تنشأ هيئة تسمى هيئة حقل فريج الاستشارية مهمتها الاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية.

ز ـ يعرض أى نزاع ينشأ حول الاتفاقية على التحكيم، أو على اللجنة الاستشارية أو يسوى عن طريق المفاوضات. وأخيرا تجب الاشارة إلى أنه إذا كان الجانب الأكبر من مشاكل الحدود قد تمت تسويته فى الخليج العربي إلا أن الجانب الأخطر، وإن يكن الأقل من هذه المشاكل لايزال معلقا، من ذلك النزاع الإيرانى العربى حول الجزر الواقعة فى مدخل هرمور، ومضيق هرمور نفسه، والمنازعات المتجددة بين العراق والكويت.

يتضح لنا فى ضوء ماسبق أنه بصرف النظر عن الوسيلة التى يمكن للدول أن تلجأ إليها لتسوية ما قد يثور بينها من منازعات بشأن الحدود بطريقة سلمية، فإن الشىء المهم الذى نخلص إليه فى ختام هذا البحث هو أن هذه الدول ـ وهى دول متجاورة أساسا ـ تستطيع أن تقلل كثيراً من خطورة مثل هذه المنازعات، بل وقد تنجح فى إنهائها تمامًا إذا ما قدر لها أن تستوعب جيدًا حقائق العصر الذى نعيشه، والتى من شأنها تشجيع التعاون المتبادل القائم على مبدأ حسن الجوار، ليس فقط من أجل الإفادة من الموارد المتاحة، وإنما أيضًا من أجل التصدى للأخطار التى لم يكن لهذه الدول عهد بها من قبل، والتى تعجز الآن عن مواجهتها فرادى؛ مثل

مشكلات البطالة، والتضخم، والتلوث، والإرهاب، والجفاف.. والواقع أن العمل الدولى المعاصر يكشف بوضوح عن حقيقة أن هناك دولا عديدة قد استطاعت بالفعل - على الرغم من وجود تناقضات أساسية بينها - أن تتعامل مع ظاهرة الحدود السياسية من منظور حضارى يقوم على التسليم بحقيقة أن هذه الحدود لم تعد بمنزلة الخطوط الفاصلة بين نطاق سيادات وطنية مختلفة، وإنما هى خطوط للاتصال والتفاعل وتبادل المنافع، ولعل تجربة دول الاتحاد الأوروبى خير مثال يمكن الإشارة إليه فى هذا الخصوص؛ إذ على الرغم من كل تناقضات الماضى وصراعاته الدامية فيما بين هذه الدول، فإنها نجحت فى النهاية - وبشكل تدرجى وواقعى ومن خلال مداخل واقترابات وظيفية (Functional Approaches) [1].

وعلى مستوى الجزيرة العربية، لم تكن السيادة بمفهومها الأول أو الثانى مسموعًا بها لدى مجتمعات هذه المنطقة، ولم يكن هناك مفهوم مبلور للدولة بمعناها الحديث. كما لم تكن العلاقة بين الحاكم والمحكوم مبنية على مفاهيم العقد الاجتماعى كما عرفه روسو (العقد الاجتماعى، ١٧٦٢)، أو العقد السياسى المعروف عند لوك (محاولة حول الحكومة المدنية، ١٦٩٠) وجيراك (البتسيوس، ١٩١٤). ومن نافلة القول. مثلا، أن نظرية المنشأة التى بلورها العميد موريس هوريو، لاوجود لها فى التاريخ السياسى والاجتماعى لمنطقة الجزيرة العربية. يبقى أن العام ١٩٢٢ كان بداية عهد جديد لمفهوم السيادة وممارستها فى هذه المنطقة، وذلك حينما أدخلت «اتفاقية العقير» ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية، بين إمارات لم تكن سوى أقاليم أو مدن صغيرة فى دولة الخلافة العثمانية، ولاتفصلها عن بعضها أية اعتبارات جغرافية أو إثنية. وقد جاءت اتفاقية العقير لتكمل من الناحيتين العملية والمفهومية ما بدأته معاهدة السلام الأبدى لعام ١٨٥٣ التى جمدت دورة النخب القبلية[2].

---

١ - أحمد الرشيدى - المرجع السابق ص٦١.

٢ - عبدالجليل مزيد مرهون - المرجع السابق ص١٤٠.

يمكن مـلاحظة أن حالة التـردى فى النظام العربى التى أخـذت فى التكثف منذ قيام العراق بـغزو الكويت وما تلاه من تداعيات، قد بدأت أصـلا بإثارة قضية حدودية تعلقت بالسيادة على موارد اقتصادية، ثم سرعان ما تطورت إلى أن تصبح قضية شرعيـة وجود الكويت ككيان سياسى مستقل. وما أن حـسمت تلك القضية لصالح وجود الكويت ككيان وكدولة، فإن مـسألة ترسيم حدود هذا الكيان المكانية والجغـرافية مع الجـار الشمالى مـازالت محل مد وجـزر. وهنا ثمة خبـرة جديدة تطرحها حالة الحدود الكويتية العـراقية، وهى تتعلق بدور المنطقة الدولية فى ترسيم الحدود بين كيانين عربيين معتـرف بسادتهما، وإلى أى حد يمكن للأمم المتحدة أن تخلق حـدودا أو أن تقر حـدودا قائمة عـلى الأقل فى وثائق ذات طابع تاريخى، والفارق كبير بين الأمـرين، ولكنه على الأقل مطروح لمزيد من البحث والدراسة. وأن تلك الخبـرة الفريدة التى تتجـه إليها الحدود العـراقية الكويتـية، لاتجب ذلك القاسم المشـترك الأعظم الذى يتوافر فى غـالبية الحالات العربيـة الأخرى، ونعنى على وجه التحـديد، قيام الحدود العربية العـربية على ميراث استعـمارى، إذ تعد النسبة الأكبر من الاتفاقيات الخاصـة بالحدود بين الكيانات العربية راجعة على عهد الاستعمارين الـفرنسى والبريطانى. وحين تثور قضية حـدودية بين طرفين عادة ما تكون الوثائق المرجعـية هى وثائق الحقبـة الاستعمارية. ولا تمثل اسـتثناء من تلك القاعدة سوى حالات محدودة مثل المعاهدة اليمنية السعودية والمعروفة باسم معاهدة الطائف لعام ١٩٣٤. ومع ذلك فإن هذا الاستثناء لم يسلم من مواجهة الانتقادات ورغبات إعادة النظر فـيما تضمنته فى تلك المعاهدة من تسـويات خاصة بالحدود، شأنهـا فى ذلك شأن تلك الحـدود الموروثة فى اتفاقيـات ومعـاهدات وضعت فى الحقبة الاستعمارية. ويرتبط بمسألة الوثائق الموروثة عن الحـقبة الاستعمارية، مسألة أخرى هى الادعـاءات التاريخـية، والتى تأخذ شكل مطالبـة طرف ما بمد السـيادة على إقليم معـين ـ عادة مايكون لدى طرف آخر بحكم الأمـر الواقع ـ تحت ادعاء بأن أهل هذا الإقليم فى أزمـان سابقة دانـوا بالولاء السياسى والمعـنوى والأخلاقى

للمركز السياسى للطرف المدعى. وفى كثير من الحالات يبدو الجزم بهذا الأمر أمرا غير متيقن. ومع ذلك فعلينا ملاحظة استنتاجات البعض من أن تكرار تلك الادعاءات التاريخية فى الحالة العربية تتصادم مع فكرة الدولة الحديثة كما تبلورت سواء فى الخبرة الأوروبية أو فى الخبرة العربية ذاتها. ولعل الاستنتاج الأقرب هنا، لايتعلق بالتصادم مع فكرة الدولة الحديثة بقدر ما هو تعبير عن خصوصية الحالة العربية، ومحاولة لإعطاء الكيانات العربية الحديثة نسبيا مشروعية تاريخية[1].

نجد فى ضوء التحليل السابق واستعراض أبعاد النزاعات الحدودية أن مشكلة الحدود فى منطقة الجزيرة العربية ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، وبالتالى فمن الطبيعى أن تستغرق هذه المشكلات وقتا غير قصير لتسويتها أو على الأقل تجاوزها. كذلك فإن ما تم التوصل إليه حتى الآن فى هذا السبيل يعد أمرا يحسب لدول الجزيرة العربية ، قياسا بقصر فترة استقلال تلك الدول ، أو بعمر الدول ذاتها. خاصة بالمقارنة مع مناطق وأقاليم أخرى من العالم ، ففى أفريقيا على سبيل المثال لم تتوصل منظمة الوحدة الأفريقية إلى حل ناجح لنزاعات الحدود فيها، سوى الالتزام بالوضع القائم وإقرار الحدود التى خلفها الاستعمار، مع التزام الدول الأعضاء بالمنظمة بقبول هذه الحدود كما هى ، لذا تتفجر بين حين وآخر نزاعات عرقية وطائفية على الحدود بين الدول أو داخل الدولة الواحدة . وتبقى الإشارة إلى أن العوامل المؤثرة فى تطور نزاعات الحدود ومسارها فى منطقة الجزيرة العربية يمكن تقييمها فى التحليل الأخير بأنها عوامل إيجابية . بمعنى أنها تؤدى أو تساعد على حل تلك النزاعات أو على الأقل تجميدها عند الوضع القائم والحيلولة دون تفاقمها أو إعادة إثارتها. لكن ثمة نقطة مهمة يجب الالتفات لها فى هذا الخصوص، وهى أن الرهان على استمرار تلك العوامل والمؤثرات فى العمل إيجابيًا لصالح عدم إثارة النزاعات الحدودية فى الجزيرة العربية ليس رهانا مضمونا بدرجة مطلقة فمع توالى التغيرات والتحولات في مختلف المناطق والظواهر

١ ـ حسن أبوطالب ـ المرجع السابق ص١٦٥.

السياسية فى العالم من الضرورى الإسراع بالاستفادة من الحالة الإيجابية للظروف والعوامل الراهنة، وعدم الارتكان إلى استمرار الوضع القائم بتوظيف القدرات والفعاليات فى الجزيرة العربية من أجل إغلاق ملفات تلك النزاعات الحدودية تمامًا وليس فقط تأجيلها أو تنحيتها جانبًا(1).

واقع الحال أن قضية الحدود العربية لم يقدر لها بعد مواجهتها بطريقة علمية مستنيرة، فهى من المسائل الشديدة الحساسية فى العلاقات العربية، وفى كثير من الحالات لاتوجد الخرائط المستقرة والمعترف بها من كل الأطراف. وتوجد حالات عديدة ولاسيما فى الجزيرة العربية والمغرب العربى يصعب فيها توافر المعلومات الدقيقة عن التسويات الحدودية التى تم التوصل إليها فى سنوات بعيدة أو قريبة على السواء، وما هى المبادئ التى اعتمدت فى تلك التسويات. وفى ظل حال كهذا يبدو الخوض فى قضايا الحدود العربية العربية كضرب من السباحة لأول مرة فى نهر يعج بالتماسيح فى ظلام دامس. فإمكان عبور النهر دون مخاطر يعد مطلبا عزيز المنال، ولكنه يظل أمرا مطلوبا ليس لذاته، وإنما لما يثيره من قضايا وإشكاليات هى من صميم صنع الحاضر والمستقبل معا. ومن هنا كان لابد من التصدى لتلك القضية بقدر من الشمول الذى يتوافق مضمونيا مع التشعب الذى تتصف به قضية الحدود الغربية. ويمثل هذا الملف نوعا من تلك السباحة المشار إليها. وبالقطع فإن محتويات الملف من دراسات وتقارير لايستهدف حسم القضايا والإشكاليات الكلية التى تطرحها الحدود العربية سواء كان قد تمت تسويتها على نحو أو آخر، أو مازالت محل المفاوضات والمناوشات السياسية وغير السياسية. وبعبارة أخرى فإن الملف يستهدف طرح عدد من العناصر والأبعاد المتعلقة بالقضية. وفى مثل تلك الأمور التى يكتنفها الكثير من الغموض والحساسيات المبررة وغير المبررة، فإن بعضا من الاجتهاد البحثى المنزه عن القصد يعد قدرا محتوما. وككل اجتهاد بحثى فإنه لايمثل رؤية رسمية على نحو أو آخر(2).

---

١ ـ مجلة آفاق المستقبل ـ العدد العاشر ـ نوفمبر ٢٠٠٠.

٢ ـ حسن أبو طالب ـ نفس المرجع ص١٦٥.

آثار الحادث الحدودى الذى نشب بين قطر والبحرين فى ابريل ١٩٨٦ التساؤلات حول مستقبل الجزيرة العربية فى المرحلة القادمة. فقد جاء الحادث ليهدد الجهود التكاملية بين الدول أعضاء مجلس التعاون والتى قطعت شوطا كبيرا من خلال اجتماعات قمة للمجلس اجتماعا لوزراء الخارجية. تتداخل الحدود الجغرافية لمعظم دول الجزيرة العربية نتيجة لقيامها على الأساس القبلى وقد ساعد الاستعمار البريطانى على تكريس هذا الوضع ليضمن استمرار الخلافات بما يحول دون قيام دولة قوية فى المنطقة. وتشير مصادر التاريخ إلى أن المنطقة لم تظهر لعل قبل بداية القرن العشرين حدودا ثابتة على الخرائط وأن اتفاقية عام ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وبريطانيا - والتى لم يصدق عليها بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى - هى أول محاولة لتعيين حدود سياسية في الجزيرة العربية وتقسيم المناطق الخاضعة لكلتا الدولتين الإسلامية والاستعمارية. ومع بداية ظهور النفط بالمنطقة وتعاظم دور بريطانيا بالمنطقة ازدادت الحاجة إلى تقسيم الإقليم وتعيين الحدود البرية بين دول وإمارات المنطقة المطلة على الساحل الشرقي من الجزيرة العربية. ومع هذا التحديد كان لابد من الصراع وعدم الاتفاق، ولكن بريطانيا لم تسمح للخلافات والمنازعات الحدودية بين زعماء وحكام المنطقة أن تتحول إلى صراعات مسلحة. وسيطرت على الموقف وتم تخطيط أول حدود برية عملية في الجزيرة العربية وكانت «حدودا تحكمية» تعكس رغبة ومصالح المستعمر فى القرنين التاسع عشر والعشرين من أجل ضبط طريق الاتصال بالمنطقة. ويربط البعض بين مشكلات الحدود فى الجزيرة العربية ووجود البترول وعدمه أكثر من ارتباطها بفكرة الدولة بشكل عام؛ ذلك أن البترول أسبق من هذه الفكرة فى الجزيرة العربية. وكذلك مشكلات الحدود. غير أن نهاية الحقبة النفطية لايعنى زوال المشكلات الحدودية التى ارتبطت بظهوره حيث استقرت الآن - نسبيا - لدى سكان هذه المنطقة فكرة الدولة ذات الحدود الواضحة والاختصاصات الإقليمية - أى السيادة - وقد بذلت جهودا كبيرة فى سبيل التوصل إلى تسوية لمعظم مشكلات الحدود فى المنطقة ولكن بعض

هذه المشكلات لاتـزال بدون حل. كـمـا أن بعض الحلول التـى قـدمت لبـعض المشكلات يمكن أن تنتكس إذا تغيـرت الظروف القائمة فى دول الجزيـرة العربية. ومن بين المشـكلات الحـدودية التى لاتزال بـدون حل مـشكلة الحــدود بين قطر والبحرين. فلكل من قطر والبـحرين مطالبه الاقليمية فى الإمـارة الأخرى. فقطر تطالب بفرض سيادتها على مجموعة جزر تابعة للبحرين هى فشت الديبل وجرادة ومجمـوعة جزر حوار. وتضم حـوار ـ سواد الشمالية ـ سـواد الجنوبية ومزورة ـ وكانت الإشارة الضـمنية إلى مواضيع الخلاف فى البيـان الذى أصدرته قطر عقب الحادث تـعنى أن فشت الديبل ليـست سوى أمـرا من جملة أمـور أخرى مـوضع خلاف. فقـطر تعتبر جـزيرة حوار تابعة لها تاريخـيا وأن البريطانيين ضـموا تلك الجزيرة للبحرين على أساس أن تبعية البحرين لبريطانيا أقوى من تبعية قطر(١).

أضاف تجدد هذا النزاع تحـديا جديدا إلى التحديدات التى يواجهـها مجلس التعاون فى وقت تصاعد فيه قلقهـا بسبب الانخفاض فى أسعار النفط والعجز عن إقرار سياسـة موحدة لمواجهة تدهور المورد الرئيسى لدخلهـا والعنصر الرئيسى فى بناء مكانة دول المجلس إقليمـيا ودوليا. وقد أثار هذا النزاع تسـاؤلات تتعلق بدور ومستـقبل مجلس التعـاون من حيث كونه يشكل نظامـا إقليميا فرعـيا داخل نظام إقليمى أشـمل هو النظام الإقليمى العربى التى تشـكل جامعة الدول العـربية أداته التنظيمية إذ ينص مـيثاق مجلس التعاون على أنه تجمع إقليـمى طبقا لما ينص عليه نظام جامعـة الدول العربية ـ وعن احتمال انـتقال حالة التردى من الساحـة العربية إلى السـاحة الخليجـية فـقد أثار هذا الحـادث عدة قـضايا على جـانب كبـير من الأهمية(٢):

فـأولا: أثار المخاوف مـن أن يكون تجدد هذا الـنزاع بداية لتـجدد نزاعـات الحدود القائمة بين دول الجـزيرة العربية بصفة عامة والدول أعـضاء المجلس بصفة

---

١ ـ خالد زكريا السرجانى ـ المرجع السابق ص١٧٩.

٢ ـ خالد زكريا السرجانى ـ نفس المرجع ص١٨٠.

خاصة. فمنطقة الجزيرة العربية مزروعة بألغام من هذا النوع تركتها بريطانيا خلفها قبل انساحبها العسكرى من المنطقة وكانت المنازعات التى ترتبت على الخلاف حول الحدود فى المنطقة من النوع الحاد فى بعض الأحيان واتخذت هذه الحدة صورا أخرى غير الحرب، إلا أنها لم تكن معروفة للعالم الخارجى نتيجة أنها لم تطرح سوى عدد قليل من هذه المنازعات على المنظمات الدولية. فنظرا لأن حكام وزعماء القبائل بالمنطقة لم يولوا أهمية كبرى لقضية الحدود بطبيعة المنطقة الصحراوية وحياة القبائل بها وتنقلهم وترحالهم إلى جانب عاداتهم وتقاليدهم التى كانت تتدخل إلى حد كبير فى تحديد الحدود الجغرافية لمناطق إقامة كل قبيلة فهذه القبائل مازالت حتى الآن لاتعترف كثيرا بالحدود السياسية القائمة بين الدول. ذلك أن الوجود والصراعات القبلية كانت قائمة قبل قيام الوحدات السياسية الحالية. وبالتالى من الممكن أن يقود تجدد هذا النزاع إلى نزاعات حدودية بين الكويت - السعودية - قطر - أبو ظبى، السعودية - الإمارات، السعودية - البحرين. بل قد يصل الأمر إلى تجدد المنازعات الحدودية بين الإمارات الأعضاء فى اتحاد الإمارات العربية.

ثانيا: أظهرت التطورات من قيام البحرين ببناء المنشآت فى الجزيرة وما تبعها من لجوء قطر لاستخدام القوة - أن هناك دولا أعضاء فى مجلس التعاون لا تقوم باحترام القرارات الصادرة عن المجلس وميل هذه الدول لاستخدام القوة قبل اللجوء إلى المجلس من أجل حل هذه الخلافات بالطريقة التى ينص عليها ميثاق المجلس. والدليل على ذلك:

ا - أن هذه التطورات كانت نقضا لتعاهد غير مكتوب بين أقطار المجلس حول تجميد كافة الخلافات الحدودية من أجل إنجاح مسيرة المجلس ثم العمل على إنهائها بالحوار البناء وبمساعدة الأعضاء الآخرين.

ب - أن هذه التطورات تعد انتصارا لقرار وافق عليه المجلس الوزارى لمجلس

التعاون والذى عقد بالرياض فى مارس ١٩٨٢ بالإجماع. ويقضى بإحالة الموضوع قبل رفعه إلى القمة في مجلس التعاون إلى لجنة فض المنازعات.

ـ وهى لجنة تختص بدراسة الخلافات الإقليمية من حدود برية ومياه إقليمية ـ وطالب المجلس بالتزام الطرفين بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما يسبب تصعيد الخلافات. وتكليف المملكة السعودية باستئناف المساعى الحميدة فورا من أجل حل الخلاف بين البلدين، حيث كانت السعودية قد رعت فى عام ١٩٧٨ اتفاقا بين قطر والبحرين ينص على أن يلتزم الطرفان بعدم تغيير الوضع القانونى والجغرافى للمنطقة المتنازع عليها إلى أن يتم الاتفاق النهائى بشأنها. لذلك فإن الاهتمام في الجزيرة العربية بهذا النزاع قد عكس الإحساس بخطورة الموقف فكان التحرك السعودى العاجل وإيفاد الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء إلى كل من قطر والبحرين «كوسيط متميز» نسبة إلى موقعه داخل دائرة الحكم السعودى ولكونه المسئول العسكرى الأول فى المملكة. كما أوفد السلطان قابوس بن سعيد موفدا آخر للدولتين. ولم تهدف هذه الجهود تبيان المخطئ أو المصيب من جراء الحادث بل هدفت فى المقام الأول إظهار خطورة الحادث على دقة الوضع فى المنطقة خاصة وأن التطورات الحادثة فى المنطقة العربية هزت الكثير من المسلمات التى حرصت دول مجلس التعاون على وضعها فى مقدمة بناء المسيرة في الجزيرة العربية التى بدأت قبل ٥ سنوات.

ثالثا: أثبت هذا الحادث أن النظام السياسى فى مجلس التعاون مازال يقوم على أساس قبلى حيث يمارس الحكم وتتخذ القرارات السياسية على أساس من القيم والعلاقات القبلية. وأن التنافس والصراع هو السمة الرئيسية لتلك النظم. فعلى الرغم من وجود سمات مشتركة تجمع بين أهالى الجزيرة العربية والنظم الحاكمة فيه. فإن النزعة إلى التنافس بين الدول حديثة النشأة غلبت على روح التكامل والاتحاد. فنظم الحكم الأسرية القائمة فى هذه الإمارات تحفز كل أمير

يشعر بزيادة حجم بلاده بشريا أو اقتصاديا أو عسكريا نحو التطلع للزعامة فيكون رد الفعل هو مزيد من النزعة الذاتية الاقليمية.

بدأت عملية تسوية مشكلات الحدود بين إمارات الجزيرة العربية ابتداء من عام ١٩٥٨ وكانت فاتحتها اتفاقية الحدود بين السعودية والبحرين، وكانت آخر عمليات التسوية عام ١٩٧٥ حيث شهد تسوية اثنتين من أخطر مشكلات ومنازعات الحدود بالخليج العربي وهى الحدود الإيرانية ـ العراقية ـ قبل تجدد النزاع الإيرانى العراقى ـ ومشكلة الحدود بين السعودية وكل من أبوظبى وعمان حول واحة البوريمى. وتصطدم الجهود التى تبذل لتسوية مشكلات الحدود فى الجزيرة العربية بصعوبات قاسية بسبب طبيعة المنطقة الجغرافية فى البر والبحر وبسبب عادات أهلها البدو ولعدم وجود مؤشرات موضوعية يستند إليها فى تحديد الحقوق كالوثائق أو وجود تخطيط سابق. مما جعل من الصعب الركون إلى معيار معين يطمأن إليه فى تخطيط هذه الحدود. وعلى الرغم من أن الأسلوب المألوف لتسوية مشكلات الحدود فى أغلب مناطق العالم هو أسلوب التحكيم إلا أنه فى حالة مشكلات الحدود فى الجزيرة العربية ونتيجة للأسباب السابقة بالإضافة إلى حساسية العلاقات بين دول الجزيرة العربية فإن الوسائل السياسية تغلبت على الوسائل القانونية. وقد تنوعت التسويات السياسية وأخذت الأنماط التالية[1]:

١ ـ نظام المناطق المحايدة: وطبق بين السعودية والكويت وبين العراق والسعودية وبين دبى وأبوظبى. وأخذت السعودية وأبو ظبى وعمان بنظام شبيه لكنه أقل إحكاما.

ب ـ مبدأ خط الوسط: وقد طبقته جميع دول الجزيرة العربية. والخلاف بين دول الجزيرة العربية لم ينشأ عن الأخذ بهذا النمط وإنما نشأ بسبب طريقة تطبيقه نظرا لانتشار الجزر فى الخليج العربي واختلاف معايير القياس.

---

١ ـ خالد زكريا السرجانى ـ نفس المرجع ص١٨٠.

ج ـ مبدأ توزيع الجزر الواقعة بين الدول المتنازعة حسب قربها أو بعدها فى هذه الدولة أو تلك بالتساوى وتفادى تقسيم الجزيرة الواحدة. وقد طبق هذا النمط بين أبو ظبى وقطر. وبين السعودية وإيران.

د ـ المحافظة على وحدة بئر النفط. وعدم تقسيمه مع تطبيق مبدأ الاستغلال المشترك والتغاضى عن مبدأ السيادة وتبعية البئر مقابل جزء من عائده المادى. وقد طبق هذا النمط بين البحرين والسعودية. ونظرا لأن مشكلة الحدود بين قطر والبحرين شكلت عاصفة داخل مجلس التعاون تهدد بين الحين والآخر هذا الكيان فإن تجدد النزاع هذه المرة أثبت أنه لابد من تخطى الحوار السياسى والعاطفى فى حل النزاع حيث أن التجارب أثبتت أن الحلول السياسية المؤقتة تنتهى فى الغالب بزوال الظروف التى أوجدتها. لذلك يجب الأخذ بالأساليب القانونية القائمة على أسس دولية معترف بها وصادرة عن هيئات قضائية دولية أو إقليمية. ولعل فى تجربة حصول قطر على جزيرة حلول بعد رفع شكوى أمام المحاكم الدولية مما أدى لانتهاء النزاع حول هذه الجزيرة. الدليل الذى يؤكد على نجاح هذه الوسائل القانونية. وبعد هذا العرض للنزاعات الحدودية يمكن التأكيد على مايلى[1]:

ـ أولا: لقد أثارت هذه النزاعات عداءات ثنائية دائمة ومتأصلة داخل المنطقة، وإن مناخ هذه العداءات أو التوترات قد تجاوز فى حالات معينة النخب الحاكمة ليطال بنسبة أو بأخرى شعوب المنطقة، أو، على الأقل، بعض فئاتها أو أسرها.

ـ ثانيا: خلقت هذه النزاعات مناخًا من الاستقطاب والتكتلات الجانبية داخل النظام الإقليمى في الجزيرة العربية، مما ساهم فى فقدان هذا النظام فرص الوحدة أو التعاون المشترك لإنجاز مقولات الأمن الإقليمى أو أية مستلزمات تعاونية أخرى.

ـ ثالثًا: قدمت هذه النزاعات مبرراً إضافيًا للتدخل الأجنبى، وترجيح

---

١ ـ عبدالجليل مزيد مرهون ـ المرجع السابق ص١٨٦.

خيــاراته الأمنية، التى وقفت، فى حــالات معينة، على طرف نقــيض من إمكانية إنجاز مقولة الأمن الإقليمى في الجزيرة العربية.

ـ رابعا: فى حالات مـعينة، اتحدت النتائج الثـلاث السابقة الذكر، لتــفجر حروبًا عنيفة ودامية، كمــا حدث فى حربى الخليج الأولى والثانية. وهكذا، يمكن القول إن النــزاعات الحدودية قــد شكلت عامل طرد لفــرص إنجاز مــقولات الأمن الإقليمى العربى فى المنطقة.

إن مشاكل الحدود السياســية يمكن أن تظهر من جديد، وبشكل حاد ويمكن أن تتجدد هذه المشاكل بين أى دولتين مهما تزينت بالعلاقات الخارجية ذات الشكل الودى، والتى تخفى الباطن ومــايحويه من مشاعر عداوة وكــراهية، حيث تجددت الخلافــات الحدودية لأكثر من مــرة، فهذه العلاقــات والخلافات تتــوتر وتزيد حينا وتخف حينا آخر، فــالمشاكل بدأت مع ظهور النفط ثم هدأت مع فترة الاســتقلال لكنها عادت مــرة أخرى لتشغل مرات عــديدة إلى يومنا هذا. إن التدخل الأجنبى كان أســاس كل المصائب والمشــاكل فى المنطقة، وخـصوصــا التدخل فى الشــئون الداخلية، مما يحــد من سلطة الدولة ويقيد حريتــها السياســية الداخلية وعلاقــاتها الخارجية مع غيرها من الدول، وإن التدخل الأجنــبى يجعل تلك الدولة وسياستها الداخلية والخارجية فى قبضة المستعمــر، وخصوصا المستعمر البريطانى الذى سيطر على الخليج العــربي ردحا من الزمن، واستطاعت بريطــانيا ـ عن طريق إستــخدام الأساليب المخــتلفة فى تعــاملها مع مــشاكل الخليج العــربي ثم خلفه الإســتعــمار المسيحى الأمريكى حاليا.

أخيرا لابد أن نشير فى نهاية هذه الدراسة على ضرورة إيجاد الحلول السريعة والحاسمة النهائيــة للمشاكل الحدودية بين دول الجزيرة العربية التى خلفهــا المستعمر البريطانى قبل رحيله من المنطقة، ومما لاشك فــيه أن الحرب ستكون هى الحل لهذه المشكلة إن لم تحل علــى الأمد الطويل، ولنــا فى ماحــدث بين العــراق والكويت

عبرة، فقد كانت الخلافات عميقة بينهما على الحدود، لكن هذه الخلافات كان تحل بإبقاء الوضع على ماهو عليه دون إيجاد حلول لها بشكل حاسم، حتى ما كان فى ٢ أغسطس ١٩٩٠م، من حرب الخليج الثانية.

بقدر ما أفرحنا التقارب القطرى البحرينى فى السابق، ومحاولة طى صفحة الماضى وتأصيل المحبة وحسن الجوار، بقدر ما أحزننا تأزم العلاقات من جديد وطفو الخلافات على السطح واستخدام لغة الوعيد والتهديد بالانعتاق من مجلس التعاون، لسنا بذلك نقر أو نرضى بأن تبقى الأمور المختلف عليها معلقة دون حل، ولا بأن تظلم دولة جارتها وتستولى على حقوقها، ولكننا نرى بأن هذه القضية المختلف عليها بين الجارتين، ليست مستعصية على الحل، وقد يكون هذا الحل بتنازل كل دولة عن جزء من مطالباتها، بهدف توحيد الصف والتئام الجراح، وإن لم ينفع ذلك فعن طريق تشكيل لجنة تحكيم مجلس التعاون أو عربية محايدة، تدرس جميع جوانب القضية، وتتخذ قرارا ملزمًا للجميع، وإن فشلت جمع تلك الجهود ورأت دولة أن ترفع مطالبتها إلى لجنة تحكيم دولية، فيجب الاتفاق المسبق بين الدولتين على الرضا بحكم اللجنة ووضعه موضع التنفيذ حال صدوره.

لننظر كم عطلت الخلافات الحدودية من مصالح حيوية بين دول الجزيرة العربية، وكم أججت من خلافات وعدوات، وكم سهلت من تدخل خارجى لحسم أمور لاتتطلب أكثر من الحكمة والتنازل عن بعض الكبرياء، وعندما نرى دول العالم تتناسى خلافاتها، وتندمج فى وحدة إقليمية أو اقتصادية أو سياسية، تعلم بأنها ستعوضها عشرات المرات ما تفقده بسبب تنازلها عن بعض حقوقها أو كبريائها، فإننا نحزن على ما آلت إليه أوضاعنا فى العالم الاسلامى عامة، وفى منطقة الجزيرة العربية خاصة، حيث تعرقل مشروع الاتحاد والوحدة فى الجزيرة العربية كثيرا، وتحول إلى مجرد حلم لا مكان له فى أرض الواقع، كل ذلك بسبب الإصرار على أمور لاتمثل شيئا يذكر أمام تحقيق آمالنا وطموحاتنا الكبيرة.

ليشعر الإنسان بالمرارة وبالحزن المشوب بالصغر أن تحدث مثل هذه الخلافات في منطقة من العالم تتميز بخصائص حباها الله بها فما من منطقة فى العالم تتميز بروابط وثيقة مثل منطقة الجزيرة العربيـة فاللغة واحدة والديانة والتاريخ والمعتقدات كلها متطابقة ولكن يبقى عـزاؤنا الوحيد هو أن هذه الأحداث قد حدثت فى وقت سابق قبل أن تنتهج هذه الوحدات السياسية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وقبل أن تتطور فكرة قيام مجلس التعاون الذى يمثل واجهة حضارية لدول الجزيرة العربية ويمثل مرحلة جديدة من مراحل النضج السياسى لهذه الدول. ولكن هذه الصورة الجميلة الزاهية الألوان لحاضر الدول فى الجزيرة العربية بعد قيام المجلس قد تظهر بها بعض البقع السوداء التى تمثلت فى الآونة الأخيرة فى الخلاف السعودى القطرى، وقبله بفترة الخلاف القطرى البحرينى. ولكن الأمل كثيرا فى أن تزول هذه الشوائب وتبقى علاقات الحدود السياسية صافية كما عهدناها.

ومن هنا يصبح التحدى الحقيقى هو توظيف القدرات والفعاليات في الجزيرة العربية لإغلاق ملفات النزاعات الحدودية تماما وليس بتأجيلها أو تنحيتها، وهو تحد يفرض نفسه على ساحة الجزيرة العربية وقمتها القادمة. وقد شهدت الفترة الأخيرة تسارعًا كبيرًا من قبل دول مجلس التعاون للانتهاء من قضية ترسيم الحدود مع جاراتها وذلك تجنبا لحدوث مشاكل يمكن أن تهدد أمن واستقرار المنطقة. ويأتى فى مقدمة هذا التسارع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان فى شهر مارس ٢٠٠٠ بالتوقيع على محضر تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية الحدودية بين البلدين التى كان قد وقعها قادة الدولتين فى شهر مايو من العام ١٩٩٩. كما جاء الانتهاء من الأعمال الفنية الخاصة بترسيم الحدود بين كل من السعودية وقطر ليعطى مؤشرًا إيجابيًا على التوقيع على الخرائط النهائية لترسيم الحدود بينهما. كما انتهت كل من السعودية والكويت فى يوليو ٢٠٠٠ من ترسيم ماتبقى من حدودهما البحرية فى المنطقة المحايدة بينهما حيث وقعت الدولتان على اتفاقية لترسيم الحدود البحرية فى منطقة الجرف القارى الذى يوجد به حقل الدرة. كما تم

حل مشكلة الحدود بين قطر والبحرين عن طريق محكمة العدل الدولية بعد تعذر الوصول إلى حل من خلال المفاوضات المباشرة وأصدرت المحكمة حكمها الذى سيكون ملزمًا[1].

وأخيراً أتمنى من الله أنى قد وفقت فى عرض هذا الموضوع بصورة متكاملة وبالصورة اللائقة المرضية.

---

١ ـ مجلة آفاق المستقبل ـ العدد العاشر ـ نوفمبر ٢٠٠٠ ص٣٥.

محتويات

مقدمة

الفصل الأول:

أبعاد نزاع الحدود العربية - العربية

الفصل الثاني:

إشكالية حدود السعودية مع جيرانها

الفصل الثالث

إشكالية الحدود في جنوب شرق الجزيرة العربية

الفصل الرابع

النظرة المستقبلية للحدود العربية - العربية



* من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
* يعمل في جامعة روتردام الإسلامية بهولندا.
* حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير والدكتوراه من مصر عام ١٩٨٣ في العلاقات العربية الإيرانية.
* من مواليد أبو ظبي ١٩٥٠.
* عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي ١٩٧٠ - ١٩٧٢ ثم مديرا للعلاقات الثقافية والمكتبات العامة في وزارة الإعلام والثقافة بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٩ - ١٩٨٤، ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٤ - ١٩٩٣ وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الجوية في أبو ظبي، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة. ثم عمل في جامعة الكويت منذ عام (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) ويعمل حاليا في جامعة روتردام الإسلامية في هولندا منذ عام ٢٠٠٠ ويرأس تحرير مجلة دراسات روتردام الإسلامية. وعضو في الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب منذ ١٩٩١ - وحتى الآن.
* صدر له أكثر من اثني عشر كتابا وأكثر من [illegible] في الخليج العربي والدراسات العربية.

